حَاشِيَةُ السِّنْدِي

عَلَى مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل

تَصْنِيفُ

العَلَّامَةِ أَبِي الحَسَنِ نُورِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الهَادِي السِّنْدِي

المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١١٣٨هـ

حَقَّقَهُ وَضَبَطَ نَصَّهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أبو معاذ طارق عوض الله

الجزء الثالث





حاشية السندي

على مسند الإمام أحمد بن حنبل



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السندي ، ابي الحسن نور الدين محمد عبد الهادي
حاشية السندي على مسند الامام احمد بن حنبل. / ابي الحسن نور الدين محمد عبد الهادي السندي ؛ طارق عوض الله محمد .- الرياض ، ١٤٣١ هـ
٥مج.

ردمك: ٨-٠-٩٠١٩٠-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٩-٣-٩٠١٩٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

١ ـ الفقه الحنبلي أ.محمد ، طارق عوض الله (محقق) ب.العنوان
ديوي ٢٥٨,٤ ١٤٣١/٦٩٠٢

رقم الإيداع: ١٤٣١/٦٩٠٢
ردمك: ٨-٠-٩٠١٩٠-٦٠٣-٩٧٨(مجموعة)
٩-٣-٩٠١٩٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

التوزيع بمصر
دار المأثور للنشر والتوزيع
و
دار الإسلام للنشر والتوزيع

القاهرة: 23 ش العراق - المهندسين
تلفون وفاكس: 002-02-33385574
جوال: 002-0112371280 ◆ 002-0101651816
0020148199997
البريد الإلكتروني: daralmathour@hotmail.com
info@darelislam.net

دار المأثور للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - حي غرناطة - ص.ب: 240635 - الرمز البريدي: 11322 هاتف: 012496587
فاكس: 012772559 جوال: 0566601627 - الموقع الإلكتروني: www.daralmathour.com البريد الإلكتروني: dar_almathour@hotmail.com

مسند أبي سعيد الخدري
رضي اللَّه تعالىٰ عنه وأرضاه

هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته، روىٰ عن النبي ﷺ الكثير، وروىٰ عن الخلفاء الأربعة وغيرهم، وروىٰ عنه من الصحابة: ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وغيرهم، استُصغر بأُحد، واستُشهد أبوه بها، غزا هو ما بعدها، وهو مكثرٌ من الحديث، قال حنظلة بن أبي سفيان عن أشياخه: كان من أفقه أحداث الصحابة. وقال الخطيب: كان من أفاضل الصحابة، وحفظ حديثًا كثيرًا، وجاء أنه من الذين بايعوا النبي ﷺ علىٰ أن لا يأخذهم في اللَّه لومة لائم. وقال شعبة عن أبي سلمة: سمعت أبا نصرة عن أبي سعيد رفعه: «**لا يمنعن أحدكم مخافة الناس أن يتكلم بالحق إذا رآه أو علمه**»[١] قال أبو سعيد: فحملني ذلك علىٰ أن ركبت إلىٰ معاوية فملأت أذنيه، ثم رجعت. وقال له قائل: هنيئًا لك برؤية رسول اللَّه ﷺ قال: يا أخي، إنك لا تدري ما أحدثناه بعده. قال الواقدي: مات سنة أربع وسبعين، وقيل: أربع وستين، وقيل: ثلاث وستين، وقيل: سنة خمس وستين.

(١٠٩٨٥) (٣/ ٢)

قوله: (بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ) أي: بقبيلة من قبائلهم (فَاسْتَضَافُوهُمْ) أي: طلبوا منهم الضيافة علىٰ عادة ذلك الوقت (فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ) بتشديد الياء أو تخفيفها، من ضيفه وأضافه؛ أي: أنزله وجعله ضيفًا (فَعُرِضَ لِإِنْسَانٍ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: عُرِض له عارضٌ (أَوْ لُدِغَ) شك من الراوي، والمشهور:

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٨٤)، وأبو نعيم (٣/ ٩٩)، وعبد بن حميد (٨٦٩).

هو الثاني (مِنْ رَاقٍ) يعرف[1] الرقية (فَبَرَأَ) في «المشارق»: بفتح الراء؛ أي: صح، مهموز، وقال ابن دريد: يهمز ولا يهمز، وهذا علىٰ لغة أهل الحجاز، وأما تميم فيقولون بكسر الراء، وحكي بالضم، ويروىٰ غير مهموز، وأما من الدين وغيره؛ فبالكسر لا غير (فَأُعْطِيَ) علىٰ بناء المفعول، ونائب الفاعل ضمير الراقي (قَطِيعًا)[2] بالنصب، وكتابته علىٰ صورة غير المنصوب علىٰ عادة أهل الحديث، ويحتمل أن يكون بالرفع علىٰ أنه نائب الفاعل، والمفعول الأول ضمير منصوب محذوف راجع إلىٰ الراقي، والقطيع: طائفة من الغنم من عشرة إلىٰ أربعين، والمراد: ثلاثون (وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ مَعَكُمْ) قاله تطييبًا لقلوبهم، ولبيان أنه حلال طيب، وأخذ منه حل أجرة تعليم القرآن، وضعف بأنه لا يدل إلا علىٰ حل أجرة الطب بالقرآن، والله تعالىٰ أعلم.

(١٠٩٨٦) (٣/ ٢)

قوله: (كُنَّا نَحْزِرُ)[3] بتقديم المعجمة علىٰ المهملة، من باب نصر أو ضرب؛ أي: نقدر ونخمن، ويمكن أن يكون بتقديم المهملة علىٰ المعجمة؛ أي: نحفظ، والأول أشهر رواية، وأقرب معنىٰ، ولا يخفىٰ ما في الحديث من الدلالة علىٰ أنه ﷺ كان يزيد في الأخريين علىٰ الفاتحة أحيانًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٠٩٨٧) (٣/ ٢)

قوله: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ) قيل: السيد: هو الذي يفوق قومه في الخير، وقيل: هو الذي يُفزع إليه في النوائب والشدائد، فيقوم بأمورهم ويتحمل عنهم مكارههم، ويدفعها عنهم، وفي «المجمع»: السيد: يطلق علىٰ الرب،

---

(١) في «الأصل»: يعرض. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: قطيع.

(٣) في «م»: كنا نحوز.

والمالك، والشريف، والفاضل، والكريم، والحليم، ومتحمل أذىٰ قومه، والزوج، والرئيس، والمقدَّم، والولد -[١] بفتحتين - يطلق علىٰ الواحد والجمع، والثاني هو المراد، وجاء في المجمع: وُلْد، بضم فسكون؛ كأُسْد في جمع أسد، والمشهور في الحديث: بفتحتين، ويحتمل أن يكون بضم فسكون، والمراد: نوع الإنسان؛ ليشمل آدم أو بني[٢] آدم، ولا شك أن فيهم من هو أفضل من آدم، فيلزم من كونه سيد ولد آدم أنه أفضل من آدم أيضًا، والتقييد بيوم القيامة؛ لظهور سيادته هناك بلا منازع، وأما هاهنا فقد نازعه ملوك الكفار، فهو مثل قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] والحديث يدل علىٰ أنه ﷺ أفضل الآدميين؛ كما سبق بيانه، والآدمي أفضل من الملك عند أهل السنة، فيلزم عندهم أنه ﷺ أفضل الخلق، ولعله ﷺ قال ذلك إما لأنه أوحي إليه أن يقول؛ لتعرف الأمة قدره ﷺ ليكون إيمانهم به علىٰ حسبه، أو لأنه قصد به التحديث[٣] بالنعمة، فلا ينافي حديث: «**لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ**»[٤] لأن المراد هناك ليس له أن يقول افتخارًا ونحوه، ولهذا أتبعه **بقوله**: (وَلَا فَخْرَ) أي: أن هذه الفضيلة التي نلتها كرامة من اللَّه تعالىٰ لم أنلها من قِبل نفسي، ولا بلغتُها بقوتي؛ فليس لي أن أفتخر بها، وعلىٰ هذا فمعنىٰ (لَا فَخْرَ) أي: لا يليق بي ذلك، أو ما قلته ذلك افتخارًا؛ فالجملة لدفع توهم أنه قاله افتخارًا، وقيل: هي حال بتقدير: أقول هذا ولا فخر، والفخر: ادعاء العظم والمباهاة بالأشياء (أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ) كناية عن كونه أول من يبعث.

---

(١) كلمة غير مقروءة في «م» تبدو وكأنها: تقدم.

(٢) في «الأصل»: بنو. والمثبت من «م». (٣) في «م»: الحديث.

(٤) أخرجه: البخاري (٣٣٩٥) (٣٤١٣)، ومسلم (٢٣٧٦).

(١٠٩٨٨) (٣/٢، ٣)

قوله: (فَرَدَّدَهُ) أي: كرر ذلك الإقرار (مِرَارًا) أي: أربع مرات (ثُمَّ وَلَّيْنَا)[١] من التولية؛ أي: انصرفنا عنه مدبرين إليه ﷺ.

(١٠٩٨٩) (٣/٣)

قوله: (مَنْ اسْتَعَفَّ) (مَنْ) شرطية؛ أي: من طلب العفاف؛ أي: الكف عن السؤال أعطاه اللَّه تعالىٰ، ذلك[٢] ومن طلب الغنىٰ من اللَّه تعالىٰ أعطاه ذلك، وقيل: من طلب من نفسه العفة عن السؤال ولم يطلب الاستغناء صيره اللَّه عفيفًا، ومن ترقىٰ من هذه المرتبة[٣] إلىٰ ما هو أعلىٰ، وهو إظهار الاستغناء عن الخلق يملأ اللَّه قلبه غنىٰ، لكن إن أعطي شيئًا؛ لم يرده (وَمَنْ سَأَلَنَا) بفتح اللام.

(١٠٩٩٠) (٣/٣)

قوله: (وَالْفُوَيْسِقَةَ) تصغير الفاسقة، والمراد: الفأرة (وَيَرْمِي الْغُرَابَ)[٤] عطف علىٰ مقدر؛ أي: يقتل الحية، ويرمي الغراب (وَلَا يَقْتُلُهُ) قد جاء القتل أيضًا (وَالْكَلْبَ) عطف علىٰ (الْحَيَّةَ) (الْعَقُورَ) أي: العضوض الذي يجرح، قيل: المراد به: كل سبع يجرح ويقتل ويفترس؛ كالأسد والنمر والذئب، سماها كلبًا؛ لاشتراكها في السبعية، وقيل: المراد: ظاهره، وألحق به كل سبع، ولا حاجة إليه؛ **لقوله**: (وَالسَّبُعَ الْعَادِيَ). (وَالْحِدَأَةَ) بوزن العِنَبَة (الْعَادِيَ) أي: الظالم الذي يفترس الناس، والمراد: الذي يقصد الإنسان والمواشي بالقتل والجرح؛ كالأسد والذئب.

---

(١) في «م»: ولبناه. (٢) من «م».

(٣) في «م»: الرتبة.

(٤) في «الأصل، م»: العرب، والمثبت من المسند المطبوع.

(١٠٩٩١) (٣/٣)

قوله: (أَنْ يُنْبَذَ فِيهِ) بدل من (الْجَرِّ) وهذا النهي عند الجمهور منسوخ، وقد صح ناسخه (أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا) خوفًا من الوقوع في المسكر؛ لأن الخلط يسرع الإسكار، والجمهور قد أخذ بهذا النهي.

(١٠٩٩٢) (٣/٣)

قوله: (أَنَّ صَاحِبَ التَّمْرِ) أي: الناظر علىٰ تمر خيبر أو بلال، وكان عنده تمر، ففعل مثل هذا كما فعل ناظر خيبر أيضًا (أَرْبَيْتُمْ) أي: أتيتم بالربا.

(١٠٩٩٣) (٣/٣)

قوله: (لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ) المراد: من حضره الموت لا من مات، والتلقين بعد الموت قد جزم كثير أنه حادث، والمقصود من هذا التلقين: أن يكون آخر كلامه: لا إله إلا اللَّه؛ ولذلك قيل: إنه إذا قال مرة، فلا يعاد عليه إلا أن تكلم بكلام آخر.

(١٠٩٩٤) (٣/٣)

قوله: (أَلَا أَدُلُّكُمْ) ذكر ذلك ليلتفتوا إليه فيأخذوا كلامه بأكمل اهتمام، وفيه: تعظيم هذا الأمر؛ وإلا فإن لم يدل هو فمن يدل (عَلَىٰ مَا يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ) بالمغفرة أو بالمحو من كتب الحفظة (وَيَزِيدُ بِهِ فِي الْحَسَنَاتِ) فيترتب عليه رفع الدرجات في الجنة، وبه ظهر التوفيق بينه وبين حديث: «**وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ**»[1]. (إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ) إتمامه بتطويل الغرة والتثليث والدلك (عَلَىٰ الْمَكَارِهِ) جمع مَكْره، بفتح الميم من الكره[2]، بمعنىٰ: المشقة، كبرد الماء، وألم الجسم، والاشتغال بالوضوء مع ترك أمور الدنيا، وقيل: ومنها الجد في طلب الماء، وشراؤه بالثمن الغالي (وَكَثْرَةُ الْخُطَا) ببعد الدار (إِلَىٰ هَذِهِ

(١) أخرجه مسلم (٢٥١).
(٢) في «م»: الكثرة.

الْمَسَاجِدِ) أي: المبنية للاجتماع في الصلاة بالأذان والإقامة لا مسجد الدار ونحوه (وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ) بالجلوس لها في المسجد أو تعلق القلب بها والتأهب لها (إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ) هذا بيان لصلاة الملائكة؛ فإن التقدير: ألا إن الملائكة تصلي عليه[1]، وتقدير الاستثناء إما من أصل الحديث للاختصار وظهور الأمر أو من جهة بعض الرواة للنسيان ومقتضىٰ أحاديث الباب هو الاحتمال الأخير (فَإِنِّي أَرَاكُمْ) تعليل لأمره بذلك؛ أي: إني أراكم؛ فأعرف تقصيركم في هذا الأمر، فلذلك أمرتكم به (صُفُوفِ الرِّجَالِ) بدل من (الصُّفُوفِ). (الْمُقَدَّمُ) بالرفع خبر (إِنَّ) أي: إن خير صفوف الرجال: الصف المقدم (وَشَرُّهَا) بالنصب، أو الرفع؛ لكون العطف بعد مضىٰ الخير (مِنْ ضِيقِ الْأُزُرِ[2]) أي: قاله من جهة ضيق إزار الرجال أو هو علة للمنفىٰ في **قوله**: (لَا تَرَيْنَ) لا للنفي، وهذا ظاهر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٠٩٩٥) (٣/٣)

قوله: (إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالاً) بيان لتفاوت الأزمنة والأوقات وعدم مبالاة الناس بالمعاصي (مِنَ الْمُوبِقَاتِ) بكسر الباء؛ أي: من الذنوب: المهلكات للدين أو النفس باستحقاق النار.

(١٠٩٩٦) (٣/٣)

قوله: (فَقَدْ بَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ) أي[3]: كادت تخرج من البدن وتنشق من شدة الخوف (عَوْرَاتِنَا) أي: عيوبنا وحرماتنا الظاهرة والباطنة (وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا) أي: آمنا منها و[4]أزلها عنا، قال تعالىٰ: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قُريش: ٤] وفيه أنه[5] ينبغي الاشتغال بهذا الدعاء عند اشتداد الخوف، وذكره

---

(١) من «م».
(٢) في «الأصل، م»: الإزار.
(٣) من «م».
(٤) في «م»: أو.
(٥) في «الأصل»: أن. والمثبت من «م».

في «المجمع»[١] في باب: ما يقول إذا حضر العدو، وقال: رواه أحمد والبزار، وإسناد البزار متصل ورجاله ثقات، وكذلك رجال أحمد، إلا أنه في نسختي من «المسند» عن ربيح ابن أبي سعيد، عن أبيه، وهو في البزار، عن أبيه، عن جده.

(١٠٩٩٧) (٣/٣)

قوله: (وَمَنْ يُدَلِّيهِ) من التدلية، أو الإدلاء؛ أي: من يدخله في قبره، وهذه المعرفة إما لأن المعرفة لا تتوقف علىٰ تعلق الروح بالجسد، أو لأن بينهما تعلقًا لا نطلع عليه، وفي «المجمع»[٢]: رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» وفيه رجل لم أجد من ترجمه. قلت: لكن له شاهد في الصحيح[٣] من رواية أبي سعيد: «**إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ؛ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ لِأَهْلِهَا: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟!**» ومثله جاء عن أبي هريرة[٤]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٠٩٩٨) (٣/٣)

قوله: (أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ) ظاهره أنه لابد من الزيادة علىٰ الفاتحة بما تيسر، واللَّه تعالىٰ أعلم

(١٠٩٩٩) (٣/٣)

قوله: (سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ) الشباب، بفتح الشين: جمع شاب، ويطلق علىٰ خلاف المشيب، والمراد: الأول، وتخصيص الشباب مع فضلهما علىٰ كثير ممن مات شيخًا لبيان موتهما شابين؛ أي: إنهما فيمن مات شابًا من أهل

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٩٥).
(٢) «مجمع الزوائد» (٣/ ١١٥).
(٣) أخرجه البخاري (١٣١٦) (١٣٨٠).
(٤) أخرجه البخاري (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).

الجنة؛ أي: في نوعهما سيدان، والمراد بمن مات شابًا: من مات قبل أن يطعن في سن الشيخوخة، فشمل من مات كهلاً؛ فلا إشكال بما قيل: إنهما ماتا كهلين، وقيل: المراد بقوله: سَيِّدَا شباب أهل الجنة أنهما سيدا أهل الجنة؛ لأن أهل الجنة كلهم في سن الشباب، ولابد حينئذ من التخصيص بما عدا الأنبياء والخلفاء. قلت: لا يبقىٰ[1] حينئذ فائدة في ذكر الشباب؛ بل الظاهر حينئذ: سيدا أهل الجنة، وقيل: يمكن أن يراد: هما الآن سيدا أهل الجنة شباب هم من أهل الجنة من شباب هذا الزمان. انتهىٰ[2]. قلت: لعل أباهما حينئذ كان شابًا وهما كانا صغيرين؛ فليتأمل.

(١١٠٠٠) (٣/٣-٤)

قوله: (إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ) أي: نوع الإنسان، أو نوع المكلف، قاله احترازًا عن أنواع البهائم، أو المراد: أمته، وتخصيصهم بالذكر؛ لأن المقصود: بيان حالهم، ويحتمل أن يكون لاختصاص[3] سؤال الملكين بهم[4]، ولا يضره ما جاء من عذاب اليهود في القبور؛ لأنه يمكن أن يكون بلا سبق سؤال، والله تعالىٰ أعلم. **قوله**: (تُبْتَلَىٰ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: بسؤال الملكين (فَإِذَا الْإِنْسَانُ دُفِنَ) يؤيد الوجه الأول، وهو أن المراد بالأمة نوع الإنسان، لكن السؤال والجواب يؤيدان الاختصاص، وحينئذ فالمراد **بقوله**: (فإذا الْإِنْسَانُ) أي: منهم دفن (مَلَكٌ) أي: هذا النوع، وإلا فقد ثبت أنهما ملكان (مِطْرَاقٌ) بكسر الميم: آلة يضرب بها (فِي هَذَا الرَّجُلِ) المشتهر بينكم بدعوىٰ الرسالة (فَأَمَّا إِذْ[5] آمَنْتَ فَهَذَا مَنْزِلُكَ) أي: فهذا الذي يظهر بفتح باب إلىٰ الجنة

---

(١) في «م»: ينبغي.
(٢) من «م».
(٣) في «م»: الاختصاص.
(٤) في «م»: لهم.
(٥) في «م»: إذا.

منزلك (فَيُرِيدُ أَنْ يَنْهَضَ)[(١)] يقوم (اسْكُنْ) محلك حتىٰ يجيء وقت دخولك في ذاك المنزل (سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا) أي: فتبعتهم، يريد أنه مقلد لغيره، فلا يسأل عن حقيقة الأمر، ثم إنه قلد غالب الناس أو كلهم ولا يظن الخطأ بهم كلهم (وَلَا تَلَيْتَ) أي: لا قرأت، أصله: تلوت، قلبت الواو ياء للازدواج أو ولا تبعت أهل الحق؛ أي: ما كنت محققًا للأمر، ولا مقلدًا لأهله، ولا مهتديًا إلىٰ معرفتهم، فضلاً عن تقليدهم (ثُمَّ يَقْمَعُهُ) قَمَعَهُ؛ كمنعه: ضربه بالمقمعة - كَمِكْنَسَة - : محجن من حديد يضرب به رأس الفيل، وخشبة يضرب بها[(٢)] الإنسان علىٰ رأسه، جمعه: مقامع (يَسْمَعُهَا) أي: يسمع صوتها (إِلَّا هِيلَ عِنْدَ ذَلِكَ) أي: أوقع في الهول والفزع علىٰ بناء المفعول من هاله هولاً: إذا أفزعه، رواه أحمد والبزار [ورجاله رجال الصحيح][(٣)] وزاد ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأٓخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

(١١٠٠١) (٣/ ٤)

قوله: (الْوَتْرُ بِلَيْلٍ) أي: وقته الليل، فبعد طلوع الفجر يكون قضاء، أو المراد أنه لا يختص بآخر الليل؛ بل يكون في الليل أوله[(٤)] وآخره.

(١١٠٠٢) (٣/ ٤)

قوله: (دَرْمَكَةٌ بَيْضَاءُ) هو الدقيق الحواري، وفي «النهاية»[(٥)]: يريد أنها في البياض والنعومة: درمكة، وفي الطيب مسك، وابن الصائد يحتمل أنه علم ذلك من جهة التورية، ولذلك صدق في الجواب، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: ينتهض.

(٢) في «م»: به.

(٣) من «م».

(٤) في «م»: أو.

(٥) «النهاية في غريب الأثر» (٢/ ٢٥٥).

(١١٠٠٣) (٣/ ٤)

قوله: (مَا بَيْنَ بَيْتِي) يريد: بيت عائشة - رضي اللَّه تعالىٰ عنها - (رَوْضَةٌ) قيل: سبب لروضة، بمعنىٰ: أن العبادة فيها تؤدي إلىٰ روضة من رياض الجنة، وقيل: بل هي منقولة من الجنة إلىٰ هذا المحل، وستنتقل من هنا إلىٰ الجنة (عَلَىٰ حَوْضِي) أي: سينقل إلىٰ ذلك المحل، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٠٤) (٣/ ٤)

قوله: (يُحْسِنَانِ) من الإحسان (لَكِنَّ) بتشديد النون (فُلَانًا) بالنصب: اسمها، والجملة القسمية معترضة في البين، والإبهام إما من النبي ﷺ للاحتراز عن الاغتياب أو من الراوي، وكان الرجل ممن يجوز غيبته، إما لاشتهاره بهذا العيب، أو لأنه قصد ﷺ زجر عمر إياه، وأن ينصحه (فَمَا يَقُولُ ذَلِكَ) لعل المراد: أنه ينكر النعمة، ولا يراها نعمة؛ بل يطمع في غيرها (لَيُخْرِجُ) من الإخراج (يَتَأَبَّطُهَا يَعْنِي . . .) إلخ، هذا التفسير يدل علىٰ أن الضمير للنار باعتبار تلك المسألة نارًا.

(١١٠٠٥) (٣/ ٤)

قوله: (وَمَنْ تَغَنَّىٰ) أي: تكلف في إظهار الغنىٰ بإخفاء الفاقة.

(١١٠٠٦) (٣/ ٤)

قوله: (وَلَا تُشِفُّوا) من الإشفاف؛ أي: لا تزيدوا (بَعْضَهَا) أي: بعض الأموال الربوية (بِنَاجِزٍ) بحاضر (فَإِنِّي أَخَافُ) تعليل للنهي؛ أي: نهيتكم عن ذلك خوفًا من الوقوع في الربا، و(الرَّماء) في «المجمع»[1] بالفتح والمد: الزيادة علىٰ ما يحل، والمراد: الربا، وفي «القاموس»: الرماء كالسماء: الربا.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٠٤).

(١١٠٠٧) (٣/ ٤)

قوله: (لَا يُصِيبُهُ وَصَبٌ) بفتحتين، وكذا نصب، والوصب: دوام الوجع ولزومه، والنصب: التعب (وَلَا حَزَنٌ) بفتحتين، أو بضم[1] فسكون، والازدواج يقتضىٰ الأول وكذا السَّقَم، والحزن: الغم الشديد؛ أو علىٰ ما فات، و(الْهَمُّ) علىٰ ما هو آت، والسقم: المرض (حَتَّىٰ الْهَمُّ) قيل: يجوز رفعه علىٰ الابتداء، و[2] ما بعده خبره، أو علىٰ أن (حَتَّىٰ) عاطفة، والجر علىٰ أنها حرف جر، بمعنىٰ: إلىٰ (يُهِمُّهُ) أي: يوقع المؤمن في الغم.

(١١٠٠٨) (٣/ ٤-٥)

قوله: (بِذَهَبَةٍ) في «القاموس»: الذهب: التبر، ويؤنث، واحدته بهاء، وكأنه كنىٰ بالوحدة عن القلة (فِي أَدِيمٍ) أي: جلد أحمر أو مدبوغ (مَقْرُوضٍ) هكذا في النسخ؛ أي: مقطوع، والمراد في قطعة من جلد، ذكره للدلالة علىٰ قلة الذهب، وقيل: ولعله (مَقْرُوظٍ) أي: مدبوغ بالقرظ. قلت: هو كذلك في مسلم[3]. (لَمْ تُحَصَّلْ) علىٰ بناء المفعول من التحصيل؛ أي: مخلوطة بترابها غير مميزة منه (بْنِ عُلَاثَةَ) بضم العين المهملة وتخفيف اللام وثاء مثلثة (فَوَجَدَ) أي: غضب (أَلَا تَتَّمِنُونِي) ضبط بتشديد التاء الثانية، علىٰ أن أصله: (تَأْتَمِنُونِي) بهمزة ثم تاء، من الائتمان: افتعال من الأمانة، قلبت الهمزة تاءً ثم أدغمت في تاء الافتعال؛ كما في اترز: من الإزار، وقد أنكر مثل هذا أهل اللغة والصرف وقالوا: الصواب: إثبات الهمزة. قلت: والأقرب: أنه (تَأْتَمِنُونِي)[4] كما في مسلم، إلا أنه كتب الهمزة بصورة الياء، فزعم زاعم أنه

---

(١) في «الأصل»: ضم. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: أو.
(٣) «صحيح مسلم» (١٠٦٤).
(٤) في «الأصل، م»: تأمنوني. والمثبت من المسند المطبوع.

التاء المشددة، واللَّه تعالىٰ أعلم. (غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ) من الغور، وهو الذهاب إلىٰ الباطن (مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ) الوجنة مثلثة الواو: لحم الخد (نَاشِزُ الْجَبْهَةِ) أي: مرتفعها (كَثُّ اللِّحْيَةِ) بفتح الكاف وتشديد المثلثة؛ أي: كبيرها. **قوله**: (أَحَقَّ أَهْلِ الأَرْضِ) لأنه أعلمهم، والتقوىٰ علىٰ قدر العلم، ثم (أَحَقَّ) بالرفع مبتدأ، خبره: (أَنَا) والجملة خبر (أَلَسْتُ). (فَقَالَ خَالِدٌ) قد جاء «أن عمر استأذن في قتله» ولا منافاة لجواز استئذان كل منهما علىٰ حدة (يَكُونُ يُصَلِّي) أي: لعله يظهر الإسلام العاصم لدمه ظاهره أنه ما استحق القتل بهذا الكلام[1] (أَنْ أُنَقِّبَ) بتشديد القاف؛ أي: أمرت بالحكم بالظاهر، واللَّه تعالىٰ يتولىٰ السرائر (وَهُوَ مُقَفٍّ) بتشديد فاء مكسورة؛ أي: مُوَلٍّ؛ أي: أعطانا قفاه (هَا إِنَّهُ) ها: حرف تنبيه (مِنْ ضِئْضِئِ) بكسر ضادين معجمتين بينهما همزة ساكنة، وآخره همزة، وهو أصل الشيء، وجوز بعضهم إهمال الصادين، وهو صحيح لغة، والمعنىٰ واحد، والمراد: قبيلته (لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ) أي: بالصعود إلىٰ محل القبول أو بالنزول إلىٰ القلب ليؤثر فيه (يَمْرُقُونَ) يخرجون (مِنَ الرَّمِيَّةِ) بفتح راء وتشديد ياء؛ أي: البهيمة التي ترمىٰ؛ أي: الصيد.

(١١٠٠٩) (٣/ ٥)

قوله: (إِنَّ الصَّوْمَ لِي) قد سبق هذا الحديث في مسند أبي هريرة مرارًا (لَخُلُوفُ) بضم الخاء، وحكي فتحها.

(١١٠١٠) (٣/ ٥)

(عَلَىٰ الْخَبِيرِ سَقَطْتَ) إما مدح لنفسه ليثق السائل بكلامه، ويرجع إليه الجاهل في حل مرامه، أو للسائل بإصابة رأيه في إدراك المفتي. **قوله**: (إِزْرَةُ

---

(١) في «الأصل»: الفعل. والمثبت من «م».

الْمُؤْمِنِ) بكسر الهمزة؛ أي: كيفية لبسه الإزار: أن يكون الإزار إلىٰ نصف الساق (فِيمَا بَيْنَهُ) أي: بين نصف الساق (فِي النَّارِ) أي: موضعه في النار.

(١١٠١١) (٣/ ٥)

قوله: (لَبِنَةً) ككلمة (تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) الخارجة علىٰ الإمام الحق بالشبهة، والبغي لا ينافي الإيمان؛ فلا يلزم منه كفر أصحاب معاوية، وإنما يلزم منه أن يكون عليٌّ علىٰ الحق، وهم علىٰ خلافه، وهذا مما يكاد لا يختلف فيه مسلم[١].

(١١٠١٢) (٣/ ٥)

قوله: (يُعْطِي الْمَالَ وَلاَ يَعُدْهُ) مدح له بكمال الجود، أو بكثرة المال.

(١١٠١٣) (٣/ ٥)

قوله: (مَضَبَّةٍ) بضم ميم وكسر ضاد رواية، والمعروف: بفتحها، وهو علىٰ الأول: اسم فاعل من أضبت أرضه: كثر ضبابها[٢] (مُسِخَتْ) أي: فأخاف أنها مسخت ضبابًا، لعله قال ذلك قبل أن يعلم عدم بقاء الممسوخ وذريته، وإلا فقد صح «أنه لا يبقىٰ الممسوخ وذريته بعد ثلاث» وكأنه كره أولاً هذا الاحتمال، ثم أذن لهم حين تبين له خلافه، وبهذا ظهر[٣] التوفيق بين أحاديث هذا الباب (فَلَمْ يَأْمُرْ) أي: بالأكل[٤] (وَلَمْ يَنْهَ) أي: عنه؛ بل ظهر ما يدل علىٰ نوع من الكراهة (وَإِنَّمَا عَافَهُ) أي: كرهه طبعًا لا دينًا؛ كأنه أراد كراهته آخر الأمر، وإلا فأول الحديث يقتضي الكراهة دينًا أيضًا، لكن كان أول الأمر، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل، م»: مسلمًا. والمثبت هو الجادة.

(٢) في«الأصل»: ضابها. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: يظهر.

(٤) في «م»: بأكل.

(١١٠١٤) (٣/ ٥)

قوله: (نَصْرُخُ بِالْحَجِّ) أي: نلبي به، ظاهره: أنهم كانوا مفردين بالحج، وكأنه باعتبار الغالب، وإلا فقد جاء من بعضهم خلافه (اجْعَلُوهَا) أي: حجتكم (عُمْرَةً) بالفسخ، والجمهور علىٰ خصوص الفسخ بهم، ومنهم من جوز لغيرهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠١٥) (٣/ ٥)

قوله: (خُذُوا مَقَاعِدَكُمْ) أي: اقعدوا مكانكم، ولا تتفرقوا؛ لأبشركم بثواب الانتظار، وأخذ منه جواز التكلم بعد العشاء بخير (أَخَذُوا مَضَاجِعَهُمْ) أي: رقدوا (وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ . . .) إلخ؛ أي: لولا التعب علىٰ هؤلاء بما لهم من ضعف وسقم وحاجة.

(١١٠١٦) (٣/ ٥)

قوله: (أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا) أي: الذين جاء القرآن بخلودهم فيها (وَلَا يَحْيَوْنَ) أي: حياة ينتفع بها؛ أي: فهم يعذبون علىٰ الدوام (فَيُمِيتُهُمْ فِي النَّارِ) قد صح هذا، رواه مسلم في «صحيحه»[(١)] وابن ماجه[(٢)]، وعلىٰ هذا فمن يدخل النار من المؤمنين لا يعذب إلا لحظة؛ فللَّه الحمد علىٰ ذلك، وقال النووي[(٣)]: يميتهم بعد أن يعذبوا المدة التي أراد اللَّه تعالىٰ. وقال: هذه الإماتة حقيقية[(٤)] يذهب معها الإحساس، وقال القاضي: يحتمل أنه ليس بموت حقيقي، ولكن يغيب عنهم إحساسهم بالآلام. وقال: ويجوز أن تكون آلامهم أخف. والمختار ما قدمناه[(٥)]، واللَّه تعالىٰ أعلم. (الضبارة) بفتح

---

(١) «صحيح مسلم» (١٨٥).
(٢) «سنن ابن ماجه» (٤٣٠٩).
(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٣/ ٣٨).
(٤) في «م»: حقيقة.
(٥) في «م»: قدمنا.

الضاد وكسرها لغتان، أشهرهما: الكسر حتىٰ لم يذكر كثير إلا الكسر، ومعناه: الجماعة (فَيَبُثُّهُمْ) أي: ينشرهم (الْحِبَّةِ) بكسر الحاء: بذور البقول وحب الرياحين (فِي حَمِيلِ السَّيْلِ) أي: فيما يحمله السيل ويجيء به من طين وغيره؛ فإذا اتفقت فيه حبة واستقرت علىٰ وسط مجرىٰ السيل فإنها تنبت في يوم وليلة، فشبه بها سرعة عود أبدانهم وأجسامهم إليه بعد إحراق النار لها (كَانَ بِالْبَادِيَةِ) حيث يعرف أحوال السيول.

(١١٠١٧) (٣/ ٥)

قوله: (أَنْ يَقُولَ فِي حَقٍّ) أي: أن[1] يتكلم فيه ولا يسكت عنه (أَنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ) أي: هذا الحديث؛ لصعوبة العمل به علىٰ وجهه.

(١١٠١٨) (٣/ ٥)

قوله: (يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ) بضم الفاء؛ أي: في حال تفرق واختلاف بينهم (سِيمَاهُمْ) قصره أفصح من مده؛ أي: علامتهم (التَّحْلِيقُ) أي: حلق الرأس، ولم يكن ذاك من عادة العرب. (أَدْنَىٰ[2] الطَّائِفَتَيْنِ) أي: أقربهما[3]. (الْغَرَضَ) بفتحتين وإعجام الضاد والغين (فِي النَّصْلِ) هو حديدة السهم (بَصِيرَةً) بفتح موحد وكسر صاد؛ أي: شيئًا من الدم يستدل به علىٰ إصابة الرمية، وهي في الأصل: الدليل كأن صاحبه يبصر به، وذلك لسرعة نفوذه وخروجه (النَّضِيِّ) بفتح نون وكسر ضاد معجمة وشدة تحتية، قيل: هو نصل السهم، ورد بأنه ذكر مع النصل، وقيل: هو السهم قبل أن تنحت، وقيل: هو من السهم ما بين الريش والنصل (فِي الْفُوقِ) بضم فاء: مدخل الوتر (يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ) يريد: أصحاب عليٍّ - رضي الله تعالىٰ عنه -.

---

(١) من «م».
(٢) في «م»: أولىٰ.
(٣) في «الأصل»: قربهما. والمثبت من «م».

(١١٠١٩) (٣/ ٥)

قوله: (مَنْ يَتَّجِرُ عَلَىٰ هَذَا) في «المجمع» في باب الهمزة: الرواية إنما هي (يَأْتَجِرُ) وإن صح (يَتَّجِرُ) فهو من التجارة، وفي باب التاء هو من باب[1] التجارة؛ كأنه[2] مشترىٰ بعلمه الثواب لا من الأجر؛ لأن الهمزة لا تدغم؛ كأنه حين صلىٰ معه فقد اتجر بتحصيل الثواب، وأما من الأجر (في أتجر) بمعنىٰ: أيكم يحصل لنفسه أجرًا بالصلاة معه؟ أو يعطيه الأجر بالصلاة معه. (أَوْ يَتَصَدَّقُ) كأنه بالصلاة معه يتصدق عليه بفضل الجماعة، وفيه دليل علىٰ فضيلة الجماعة الثانية، وعلىٰ أن الفضل في جماعة الفرض لا يتوقف علىٰ كون المقتدي مفترضًا.

(١١٠٢٠) (٣/ ٥-٦)

قوله: (كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ) أي: في غالب كلمات الأذان، وإلا ففي الحيعلتين يأتي بالحوقلتين[3].

(١١٠٢٤) (٣/ ٦)

قوله: (رَأَىٰ نُخَامَةً) بضم النون[4]: هي بزقة تخرج من أقصىٰ الحلق من مخرج الخاء المعجمة، وقيل: هي ما يخرج من الخيشوم [أو من الفم][5] أو من الصدر؛ أقوال (لِيَبْصُقْ) ظاهره الإذن في ذلك في المسجد، ومن لا يرىٰ ذلك يرىٰ أنه محمول علىٰ خارج المسجد، وسوق الحديث يرده، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٠٢٦) (٣/ ٦)

قوله: (عَنْ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ) بسكون الخاء المعجمة وكسر التاء المثناة من

---

(١) من «م». (٢) في «الأصل»: لأنه. والمثبت من «م».
(٣) في «الأصل»: الحوقلتين. والمثبت من «م».
(٤) في «م»: نون. (٥) من «م».

فوق ثم نون وبعد الألف ثاء مثلثة: مصدر اختنث السقاء؛ أي: طوىٰ فمه؛ ليشرب منه، قيل: وما جاء علىٰ خلافه فمحمول علىٰ بيان الجواز، أو كان لضرورة، وقيل: يحتمل أن يكون النهي في غير المعلقة، والرخصة في المعلقة؛ لأن المعلقة أبعد من أن يدخل فيه هوام الأرض، وقيل: النهي لخوف تغير الماء بما يصيبه من بخار المعدة ونحوه، وذاك المحذور مأمون في شربه ﷺ فإن نكهته الشريفة ﷺ أطيب من كل طيب، فلا يخشىٰ منه تغير السقاء ونتنه، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٢٧) (٣/ ٦)

قوله: (هُوَ وَاجِبٌ عَلَىٰ كُلِّ مُحْتَلِمٍ) أي: بالغ، قيل: كان كذلك فنسخ، أو معنىٰ واجب أنه أمر مؤكد، والجمهور علىٰ أنه سنة.

(١١٠٢٩) (٣/ ٦)

قوله: (كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ) مدهوش[1] خائف من أمر (مَنْ اسْتَأْذَنَ) تفسير للمشار إليه بذلك في **قوله**: (قَالَ ذَلِكَ). (وَإِلَّا أَوْجَعْتُكَ) أي: بالضرب، كأنه خاف عليه ذاك حيث أنه روىٰ الحديث موافقًا لغرضه، فهدده بذلك (إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ) أي[2]: ليعلم عمر أن أصغر الأنصار يعلم ما خفي علىٰ مثله من العلم، فيظهر به شرف الأنصار.

(١١٠٣١) (٣/ ٦)

قوله: (وَكَانَ) أي: عبد الرحمن (فِي حِجْرِهِ) بفتح مهملة أو كسره ثم جيم؛ أي: حجر أبي سعيد (جِنٌّ وَلَا إِنْسٌ) بدل من (شَيْءٌ) مقدم بحسب

---

(١) في «الأصل»: مدحوش. والمثبت من «م».

(٢) من «م».

المعنىٰ علىٰ الاستثناء، فلذلك أظهر حرف[١] النفي في **قوله**: (وَلَا إِنْسٌ).
(فِي الْبَرَارِيِّ) ليس التقييد للاحتزار[٢]؛ بل لبيان أن رفع الصوت مطلوب في البراري التي لا يطلب فيها بالأذان حضور الناس؛ فكيف بالعمران؟ (يَسْمَعُهُ) أي: من شأنه أن يسمعه.

(١١٠٣٢) (٣/٦)

قوله: (يُوشِكُ) بكسر معجمة، وفتحها لغة ردية؛ أي: يقرب أن يكون العزلة خيرًا من الخلطة؛ لكثرة الفتن، وهذا حاصل الحديث (غَنَمٌ) الظاهر: نصبه، كما هو رواية الجماعة في البخاري، ولا عبرة بالخط كما تقدم مرارًا، ورواية الأصيلي في البخاري بنصب (خَيْرُ) ورفع (غَنَمٌ)[٣] كما هو ظاهر خط الكتاب، وبه ضبط في النسخ، فقيل: لا يضر تنكير (غَنَمٌ) في كونه اسم يكون؛ لأنه موصوف بجملة. قلت: لكن قد أنكر تنكير الاسم مع تعريف الخبر كما يلزم هاهنا[٤] في هذه الرواية، وجوز ابن مالك رفعهما علىٰ الابتداء والخبر علىٰ اعتبار ضمير الشأن في يكون، ورده الحافظ بأنه ما جاءت به الرواية (يَتْبَعُ) من الافتعال، أو من تبع بكسر موحدة (شَعَفَ) بفتحتين؛ أي: رءوس الجبال (الْقَطْرِ) بفتح فسكون؛ أي: المطر؛ أي: مواضع يجتمع فيها ماءه كالأودية.

(١١٠٣٤) (٣/٧)

قوله: (وَنَحْنُ نَنْقُلُ مَتَاعَنَا) أي: من المعتَكَف إلىٰ البيت، والمراد: ما كان معهم في الاعتكاف من الحوائج (هَذِهِ اللَّيْلَةَ) أي: ليلة القدر (وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ)

---

(١) في «م»: حروف.
(٢) في «الأصل»: بالاحتراز. والمثبت من «م».
(٣) في «الأصل»: الغنم. والمثبت من «م».
(٤) في «الأصل»: هنا. والمثبت من «م».

من صبيحتها (وَعَرِيشُ الْمَسْجِدِ) أي: سطحه (فَهَاجَتْ السَّمَاءُ) أي: تغيمت وكثرت ريحها، يقال: هاج الشيء؛ أي: ثار وهاجه غيره، كذا في «المجمع» ويحتمل أن المراد بالسماء: السحاب.

(١١٠٣٥) (٣/٧)

قوله: (إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ) اسم التفضيل للمفعول؛ كأشهر (مَا يُخْرِجُ اللَّهُ) أي: يفتح عليكم (مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ) أي: مما يخرج منها من جواهرها (وَزَهْرَةِ الدُّنْيَا) بفتح فسكون؛ أي: زينتها (أَوَ يَأْتِي الْخَيْرُ) أي: المال خير[١]؛ لقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠] وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] سيما إذا كان من جهة فتح البلاد علىٰ المسلمين، فكيف يترتب عليه الشر حتىٰ يخاف منه (بُهْرٌ) بضم فسكون: ما يعتري الإنسان عند السعي الشديد والعدو من تتابع النفس (إِلَّا خَيْرًا) أي: تحقيق العلم (إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي) أي: الخير الصرف لا يأتي إلا[٢] بالخير، والمال ليس كذلك؛ بل هو مما يمازجه شر من جهة التحصيل والصرف، أو المراد: أن الخير لا يأتي إلا بالخير، والشر هاهنا ما جاء من قبل المال، وإنما جاء من جهة ما قارنه من جهة العبد في تحصيله وصرفه (خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ) أي: مرغوبة من جهة الزينة واللذة، فيقارنها الإفراط في تحصيلها وصرفها، فيؤدىٰ ذلك[٣] إلىٰ الهلاك (الرَّبِيعُ) قيل: هو الفصل المشهور بالإنبات، وقيل: هو النهر الصغير المنفجر عن النهر الكبير (حَبَطًا) بفتحتين مع إهمال الحاء؛ أي: انتفاخًا (أَوْ يُلِمُّ) بضم ياء وكسر لام من الإلمام؛ أي: يقرب من القتل (إِلَّا

---

(١) في «الأصل»: خيرًا. والمثبت من «م».

(٢) سقط من «الأصل»، والمثبت من «م».

(٣) في «م»: ذاك.

آكِلَةُ الْخَضِرِ) كلمة (إِلَّا) استثنائية و(آكِلَةُ) بمد الهمزة و(الْخَضِرِ) بفتح خاء معجمة [وكسر ضاد معجمة][1]، قيل: نوع من البقول ليس من جيدها وأحررها، وقيل: هو كلأ الصيف اليابس، والاستثناء منقطع؛ أي: لكن آكلة الخضر تنتفع[2] بأكلها؛ فإنها تأخذ الكلأ على الوجه الذي ينبغي، وقيل: متصل مفرغ في الإثبات؛ أي: يقتل كل آكلة إلا آكلة[3] الخضر، والحاصل: أن ما ينبته الربيع خير[4]، لكن مع ذلك يضر إذا لم تستعمله الآكلة على وجهه، وإذا استعمل[5] على وجه لا يضر؛ فكذا المال، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال. (حَتَّى امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا) أي: شبعت (وَاسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسَ) تستمري بذلك (فَثَلَطَتْ) بفتح مثلثة واللام؛ أي: ألقت رجيعها سهلاً رقيقًا.

(١١٠٣٦) (٧/٣)

قوله: (يَتَوَضَّأُ) أي: الوضوء الشرعي؛ إذ هو المتبادر في كلام الشارع، وقد جاء ما يقتضيه، ولعل وجهه: أنه ينبغي ذكر الله قبيل الجماع مثل: «**اللَّهم جنبنا الشيطان...**»[6] إلخ، فينبغي الوضوء ليكون ذاك على أكمل الأحوال؛ فلا وجه لقول من أنكر ذاك وقال: الجماع حدث؛ فلا وجه للوضوء له (أَنْ يَرْجِعَ) أي: إلى الجماع.

(١١٠٣٨) (٧/٣)

قوله: (فَيَنْظُرُ) أي: فيظهر عند العباد لينظروه، أو النظر يتعلق بالعمل حال وجوده، والمتعلق به قبل ذلك العلم، والله تعالى أعلم.

---

(١) سقط من «الأصل»، والمثبت من «م».
(٢) في «الأصل»: تنفع. والمثبت من «م».
(٣) سقط من «الأصل»، والمثبت من «م».
(٤) في «الأصل»: خيرًا. والمثبت من «م». (٥) في «م»: استعمله.
(٦) «صحيح البخاري» (١٤١)، و«صحيح مسلم» (١٤٣٤).

(١١٠٣٩) (٣/ ٧)

قوله: (كَيْفَ أَنْعَمُ) من النعمة بالفتح، وهي المسرة و[١] الفرح والترفه، والمعنىٰ: كيف[٢] يطيب عيشي، وقد قرب أن ينفخ في الصور؟! فكنىٰ عن ذلك بأن صاحب الصور وضع رأس الصور في فمه، وهو مترصد مترقب لأن يؤمر فينفخ فيه، ذكره الطيبي.

(١١٠٤٠) (٣/ ٧)

قوله: (ذُو مَحْرَمٍ) أي: ذو حرمة، والكلام فيما إذا لم يكن زوج مثلاً. (وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ) أي: من بين المسجد، فلا يلزم منه حرمة السفر؛ لمقاصد أخر.

(١١٠٤١) (٣/ ٧)

قوله: (يَغْزُو فِئَامٌ) بكسر فاء، وفتح همزة بعدها ألف ثم ميم؛ أي جماعة من الناس، والفئام لا واحد له من لفظه. (مَنْ صَاحَبَ...) إلخ (مَنْ) موصولة و(صَاحَبَ) فعل من المفاعلة، وفي رواية البخاري[٣]: (مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ) وجعل (مَنْ) جارة و(صَاحَبَ) اسم فاعل لا يوافق ما بعده، وإن كان له وجه من[٢] جهة العربية بأن يجعل (مَنْ) زائدة وإضافة (صَاحَبَ) إلىٰ ما بعده لفظيه؛ ليكون نكرة، ورواية البخاري توافق كلاً من الوجهين من وجه؛ فليتأمل.

(١١٠٤٢) (٣/ ٧)

قوله: (لَأَصْبَحَتْ طَائِفَةٌ بِهِ) أي: بالله؛ أي: مع أن النوء كان موجودًا في السنين السابقة مع عدم المطر فيها، وهو دليل علىٰ أنه لا أثر له فيها (بِنَوْءِ الْمِجْدَحِ) ضبط بكسر ميم وسكون جيم، وفي «المجمع»: المجدح بكسر

---

(١) في «الأصل»: لا. والمثبت من «م». (٢) من «م».

(٣) «صحيح البخاري» (٢٧٤٠).

ميم: نجم، وقيل: هو الدبران، وقيل: ثلاث كواكب كالأثافي، وهو عند العرب من الأنواء الدالة علىٰ المطر.

(١١٠٤٤) (٣/ ٧)

قوله: (قِيمَةُ أُوقِيَّةٍ) بضم همزة وتشديد ياء، وهي أربعون درهمًا (أَلْحَفَ) أي: بالغ في السؤال حيث سأل مع الغنىٰ عنه، يقال: ألحف في السؤال: إذا ألح فيه ولزمه.

(١١٠٤٥) (٣/ ٨)

قوله: (إِذَا أَتَىٰ أَحَدُكُمْ حَائِطًا) أي: بستانًا لغيره (فَإِنْ أَجَابَهُ) أي: فليأكل بإذنه (وَإِلَّا فَلْيَأْكُلْ) قالوا: هذا في المضطر الذي لا يجد طعامًا، وهو يخاف علىٰ نفسه التلف، وفي «الفتح»[(١)]: هذا الحديث أخرجه الطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم. والحديث رواه ابن ماجه[(٢)] أيضًا، وفي «زوائده»: في إسناده: الجريرىٰ، واسمه: سعيد بن إياس، وقد اختلط بأخرة، ويزيد بن هارون روىٰ عنه بعد الاختلاط، لكن أخرج له مسلم في «صحيحه»[(٣)] من طريق يزيد بن هارون، عن الجريري، واللَّه تعالىٰ أعلم. انتهىٰ. قلت: إسناد الإمام خال عن يزيد بن هارون؛ كما لا يخفىٰ، وكذا إسناد الطحاوي، قال الطحاوي في كتاب الكراهة[(٤)]: حدثنا علي بن شيبة قال: ثني[(٥)] علي بن عاصم قال: ثنا الجريرىٰ... إلخ، وبالجملة فالحديث قوي. قال الطحاوي: قد روي عن أبي سعيد في غير هذا الحديث ما يدل علىٰ أن الإباحة المذكورة في هذا الحديث علىٰ الضرورة، ثم ذكر بإسناده عن أبي سعيد: «**إذا أرمل**

(١) «الفتح» (٥/ ١٠٨).
(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٣٠٠).
(٣) «صحيح مسلم» (١١٦١).
(٤) «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٤٠).
(٥) في «م»: ثنا.

القوم فصبحوا الإبل؛ فلينادوا الراعي ثلاثًا . . . » إلىٰ آخر الحديث، وفي آخره: « **فإن كان معهم دراهم؛ فهو عليهم حرام إلا بإذن أهلها** » قال: ففي هذا الحديث دليل علىٰ أن ما أبيح من ذلك إنما هو علىٰ الضرورة. ثم سرد أحاديث في هذا المعنىٰ، ثم قال: ويحتمل أن يكون حديث: « **إِذَا أَتَىٰ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ حَائِطٍ** »[1] كان في حال وجوب الضيافة، ثم نسخ الوجوب، واستدل علىٰ ذلك بأحاديث، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٤٦) (٣/٨)

قوله: (تَمَارَىٰ رَجُلَانِ)[2] أي: تجادلا واختصما واختلفا (هُوَ مَسْجِدِي) وهذا نص صريح في الباب، ولا وجه للاختلاف بعده، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٤٧) (٣/٨)

قوله: (أَنَّهُمْ نُهُوا عَنْ الصَّرْفِ) أي: مع الزيادة عند الاتخاذ أو مع النسيئة.

(١١٠٥٠) (٣/٨)

قوله: (عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ) أي: علىٰ ثلاثة أقسام، لكن في التعبير بالأجزاء[3] تنبيه علىٰ أنه ينبغي للمؤمنين أن يكونوا كنفس واحدة في التعاطف والتوادد إذ[4] الأجزاء لا تقال إلا فيما يقبل التجزئة من الأعيان، كذا ذكره الطيبي. (ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا) قال الطيبي: كلمة (ثُمَّ) للتراخي في الرتبة؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ [فُصّلت: ٣٠] لأن الثبات علىٰ الاستقامة وعلىٰ عدم الارتياب أشرف وأبلغ من مجرد الإيمان والعمل الصالح. قال: وكذا في **قوله**: (ثُمَّ الَّذِي إِذَا أَشْرَفَ عَلَىٰ طَمَعٍ) فإن المراد

---

(١) «صحيح ابن حبان» (١٢/٨٧ رقم ٥٢٨١)، و«مسند أبي يعلىٰ» (٢/٤٣٩ رقم ١٢٤٤).
(٢) في «م»: رجلين.
(٣) زاد في «الأصل»: و.
(٤) في «الأصل»: التواد أن. والمثبت من «م».

بالطمع: هو انبعاث هوىٰ النفس إلىٰ ما تشتهيه فتؤثره علىٰ متابعة الحق، فترك مثله منتهىٰ غاية المجاهدة، قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ الآية [النَّازعَات: ٤٠]، وقال المحقق الدهلوي: (الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ. . .) إلخ، اقتباس للآية، وهؤلاء نفعوا الخلائق؛ فهم أعلىٰ مرتبة، (وَالَّذِي يَأْمَنُهُ النَّاسُ) هم الذين، وإن لم ينفعوا الناس بكمال خيرهم[١] لم يضروهم بشرهم ولم يخالطوهم، ولم يطمعوا منهم وهم أدنىٰ رتبة من الأولين، و(الَّذِي إِذَا أَشْرَفَ عَلَىٰ[٢] طَمَعٍ) هم الذين اختلطوا الناس، وكادوا أن يطمعوا ويحرصوا في الدنيا، ولكن حفظهم اللَّه في ذلك فلم يقعوا[٣] في ذلك، هذا ثم الطمع: الحرص علىٰ الشيء، وقيل: سكون النفس إلىٰ منفعة مشكوكة الوصول. انتهىٰ. وفي «المجمع»[٤]: رواه أحمد، وفيه دراج؛ وثقه ابن معين، وضعفه آخرون.

(١١٠٥١) (٣/ ٨)

قوله: (أَقْرَنَ) هو عظيم القرن.

(١١٠٥٢) (٣/ ٨)

قوله: (وَالْمُحَاقَلَةِ اسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ) الظاهر: أن المراد بها: الخارجة من تلك الأرض، والمراد: ببعض ما يخرج منها.

(١١٠٥٤) (٣/ ٨)

قوله: (فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ) أي: بشارة منه تعالىٰ، وعلامة علىٰ[٥] لطفه

---

(١) زاد في «الأصل»: و.

(٢) في «الأصل، م»: إلىٰ، والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «م»: يفعلوا.

(٤) «المجمع» (١/ ٢٣٢).

(٥) في «الأصل»: من. والمثبت من «م».

ورحمته علىٰ عبده (مِنَ الشَّيْطَانِ) أي: واقعة علىٰ رضاه وهواه، وإن كان كلاهما صادرة بخلقه وقدرته تعالىٰ.

(١١٠٥٥) (٣/٨)

قوله: (لَا تُوَاصِلُوا) من الوصال، وهو وصل الصيام بعضه[1] ببعض من غير حلول إفطار بينهما (حَتَّىٰ السَّحَرِ) بالجر؛ أي: إلىٰ السحر، وقد جوز كثير منهم الوصال إلىٰ السحر، قيل: أطلق علىٰ الوصال إلىٰ السحر اسم الوصال مشاكلة، وإلا فحقيقته أن لا يوجد الإفطار بين صومين (لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ) أي: لست علىٰ حالكم؛ فالكاف بمعنىٰ: علىٰ، أو ليست هيئتي كهيئتكم، وعلىٰ هذا ففي نسبة (لَسْتُ) إلىٰ المتكلم تجوز (لِي مُطْعِمٌ) الجملة خبر (أَبِيتُ). (يُطْعِمُنِي) أي: طعامًا لا يخل بالوصال، ولا يوجب الإفطار، أو المراد: إني مواصل صورة، وبالنظر إلىٰ طعام الدنيا، ولست بمواصل حقيقة، أو المراد: أن اللَّه تعالىٰ يخلق فيَّ من القوة والصبر ما يغني عن الطعام والشراب، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٥٦) (٣/٨)

قوله: (لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ) أي: إلا من وقع في خطيئة، فأحب سترها والعفو عنه، فيظهر له بذلك مقدار العفو عن الناس؛ فإنه يحلم ويعفو مهما أمكن، فيصير حليمًا إن لم يكن الحلم له غريزة، ويكمل حلمه إن كان غريزة، وقيل: المعنىٰ: لا يوصف المرء بالحلم حتىٰ يركب الأمور، فيعثر فيها فيعرف مواضع الخطأ فيتجنبها[2]، ورد بأن هذا المعنىٰ رجع إلىٰ التجربة؛ فلا يظهر لتخصيص التجربة بالحكيم[3] وجه، فالمعنىٰ الأول أقرب، ثم هذا الحديث

---

(١) في «م»: بعضها.

(٢) في «م»: فيجتنبها.

(٣) في «م»: الحكيم.

أخرجه الترمذي[١] من حديث دراج، عن أبي الهيثم وقال: حسن غريب. وفي «المقاصد الحسنة»[٢]: أخرجه الحاكم في «مستدركه»[٣] من حديث دراج، عن أبي الهيثم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال السيوطي في «حاشية الترمذي»: هذا أحد الأحاديث التي انتقدها الحافظ سراج الدين القزويني علىٰ «المصابيح» وزعم أنه موضوع، وقال الحافظ صلاح الدين العلائي: أبو الهيثم؛ وثقه ابن معين ولم يتكلم فيه، وأما دراج فقد انفرد عنه بنسخة كبيرة، هذا الحديث منها، وهو مما أنكر عليه، وقد وثقه ابن معين في رواية عنه، فاعترض عليه الرازي فقال: ما هو بثقة ولا كرامة! وقال أحمد بن حنبل: أحاديثه مناكير، ولينه وضعفه الدارقطني وغيره، وقال النسائي: ليس بالقوىٰ. ومع ذلك أخرج له في «سننه» كثيرًا، والترمذي حسن هذا الحديث مع تفرده به. وقال أبو داود: حديثه مستقيم. وحاصل الأمر: أن هذا من أول درجات الحسن، أو هو ضعيف ضعفًا[٤] محتملاً، وأما أن يقال: إنه موضوع، فلا. انتهىٰ.

(١١٠٥٧) (٣/٨)

قوله: (عَنْ يُحَنَّسَ) هو بضم الياء، وفتح الحاء، وتشديد النون مكسورة أو مفتوحة. **قوله:** (بِالْعَرْجِ) هو بفتح عين مهملة، وسكون راء وبجيم: قرية جامعة من عمل الفرع، علىٰ نحو ثمانية وسبعين ميلاً من المدينة (يُنْشِدُ) من إنشاد الشعر (خُذُوا الشَّيْطَانَ) استدل به من يقول بكراهة الشعر مطلقًا، حيث سمىٰ النبي ﷺ الشاعر: شيطانًا، والجمهور علىٰ أنه كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح، وأجابوا عن التسمية بأنه لعله كان كافرًا أو كان الشعر غالبًا عليه أو كان

(١) «سنن الترمذي» (٢٠٣٣).
(٢) «المقاصد الحسنة» (١٣٠٣).
(٣) «المستدرك» (١٧٩٩).
(٤) في «م»: ضعف.

شعره مذمومًا؛ فلا يلزم منها أن يكون كل شاعر شيطانًا (لَأَنْ يَمْتَلِئَ) قالوا: المراد: أن يكون الشعر غالبًا عليه، بحيث يشغله عن القرآن، وغيره من العلوم الشرعية، وذكر اللَّه تعالىٰ، وهذا مذموم من أي شعر كان، فأما إذا كان القرآن وغيره هو الغالب عليه؛ فلا يضره اليسير من الشعر؛ لعدم امتلاء الجوف منه حينئذ.

(١١٠٥٨) (٣/ ٩)

قوله: (فَيُجْعَلَ فِي ضَحْضَاحٍ) هو بضادين معجمتين مفتوحتين: ما رق من الماء علىٰ وجه الأرض إلىٰ نحو الكعبين، واستعير في النار، ظاهر هذا الحديث يقتضي أن الشفاعة تنفع الكافر في الجملة، وهو خلاف ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدَّثر: ٤٨] وبعض أحاديث الباب يدل علىٰ أنه ينفعه عمله، وهو ما فعل في حفظه ﷺ وهو ينافي ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ﴾ الآية [النور: ٣٩] ويمكن الجواب أن ينفعه مجموع الأمرين توفيقًا بين الأحاديث، ولا يلزم من نفي نفع كل من العمل والشفاعة بانفراده نفي نفع المجموع، وقيل: المراد بنفي النفع في الآية نفي نفع يخلص من النار، والثابت: هو التخفيف، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٦٠) (٣/ ٩)

قوله: (سَرَّحَتْنِي أُمِّي) بتشديد الراء؛ أي: أرسلتني (وَمَنْ اسْتَكْفَ كَفَاهُ اللَّهُ) هكذا في غالب الأصول (اسْتَكْفَ) بلا ألف، والظاهر: ثبوت الألف[١]، وكأنها حذفت تخفيفًا كما حذفت الياء من قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفَجر: ٤] لذلك، ثم وجدت أصلاً قديمًا فيه[٢] علامة قراءة الحافظ ابن حجر فيه، وغيره ممن تقدم، وقد أصلح بكتابة الألف فيه بعد أن كان في الأصل

---

(١) في «الأصل»: الياء. والمثبت من «م». (٢) في «الأصل»: في. والمثبت من «م».

كما في غالب الأصول، وبالجملة؛ فاللفظ من الكفاية لا من الكف؛ فإنه بعيد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٦٣) (٣/ ٩)

قوله: (إِذَا اشْتَهَىٰ الْمُؤْمِنُ الْوَلَدَ فِي الْجَنَّةِ . . .) إلخ، هذا الحديث رواه ابن ماجه[١]، والترمذي[٢] وحسنه، ثم قال: وقد اختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: في الجنة جماع، ولا يكون ولد، هكذا يروىٰ عن طاوس ومجاهد وإبراهيم النخعي، وقال محمد: قال إسحاق بن إبراهيم في حديث النبي ﷺ: «**إِذَا اشْتَهَىٰ الْمُؤْمِنُ الْوَلَدَ[٣] فِي الْجَنَّةِ**»[٤] هذا إذا اشتهىٰ، ولكن لا يشتهي. قال محمد: وقد روي عن أبي رزين العقيلي عن النبي ﷺ: «**إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لاَ يَكُونُ لَهُمْ فِيهَا وَلَدٌ**» انتهىٰ. وحاصل التأويل الذي نقله عن إسحاق أن قوله ﷺ: (إِذَا اشْتَهَىٰ الْمُؤْمِنُ) علىٰ الفرض والتقدير، فكلمة (إِذَا) وضعت موضع كلمة (لَوْ) المفيدة للفرض[٥]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٦٤) (٣/ ٩)

قوله: (يُحِبُّ الْعَرَاجِينَ) جمع عرجون، وهو عود أصفر فيه شماريخ العذق.

(١١٠٦٦) (٣/ ٩)

قوله: (كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ) هو ما بياضه أكثر من سواده، وقيل: النقي البياض (فَيَشْرَئِبُّونَ) هو بهمزة[٦] أو ياء مشددة بعده؛ أي: يرفعون رءوسهم لينظروا إليه (فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُذْبَحُ) قيل: ذاك شيء يخلق اللَّهُ تعالىٰ عند ذبحه علمًا ضروريًا

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٤٣٣٨).
(٢) «سنن الترمذي» (٢٥٦٣).
(٣) في «م»: الولد المؤمن.
(٤) «سنن الترمذي» (٢٥٦٣).
(٥) في «الأصل»: للغرض. والمثبت من «م».
(٦) في «الأصل»: بهمز. والمثبت من «م».

في قلوبهم أنه لا موت بعد ذلك، ولو شاء لخلق العلم من غير ذبح أيضًا، لكن لا يسأل عما يفعل، وإلا فالموت علىٰ تقدير[1] فرض تجسمه وذبحه لا يوجب ذبحه العلم بعدم الموت بعد ذلك؛ لإمكان خلق مثله، أو[2] إعادته كما أعاد الموتىٰ المذبوحين منهم وغيرهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٦٧) (٣/ ٩)

قوله: (كَمَثَلِ رَجُلٍ) يمكن أن يقال: تقديره: كمثل دار رجل، وقد سبق تحقيق مثل هذا الحديث.

(١١٠٦٨) (٣/ ٩)

قوله: (قَالَ: عَدْلاً) فالتوسط[3] في العدالة، وطرفاها إفراط وتفريط، وفي «المجمع»[4]: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

(١١٠٧٠) (٣/ ١٠)

قوله: (أَنْ يُضَيِّفُونَا) من ضيَّف بالتشديد أو أضاف (فَبَرَأَ) بفتح الراء، وقد تقدم (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ) أي: [حقيقة بأن تكون رقية][5] فيحل أجرها.

(١١٠٧٣) (٣/ ١٠)

قوله: (فَبِلِسَانِهِ) أي: فلينكره[6] بلسانه، وكذا **قوله:** (فَبِقَلْبِهِ) أي: فلينكره بقلبه؛ أي[7]: فليكرهه بقلبه، وليس المراد: فليغيره بلسانه أو بقلبه، أما في القلب فظاهر، وأما في اللسان؛ فلأن[8] المفروض أنه لا يستطيع أن يغير باليد؛ فكيف يغيره باللسان إلا أن يقال: قد يمكن التغير بطيب الكلام مع

---

(١) في «م»: تقدر.
(٢) في «م»: و.
(٣) في «م»: إذ التوسط.
(٤) «المجمع» (٧/ ٢٩).
(٥) من «م».
(٦) في «م»: فلينكر.
(٧) في «م»: أو.
(٨) في «م»: فإن.

عدم استطاعة التغيير باليد؟ لكن ذلك نادر قليل جدًّا وليس الكلام فيه؛ لأن مثله ينبغي أن يتقدم علىٰ التغيير باليد[١]؛ إن أمكن التغيير به (وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ) أي: الإنكار بالقلب فقط أضعف في نفسه، ولا[٢] يكتفي به إلا من لا يستطيع غيره. نعم؛ إذا[٣] اكتفىٰ به من لا يستطيع غيره فليس منه بأضعف؛ فإنه لا يستطيع غيره، والتكليف بالوسع.

(١١٠٧٤) (٣/ ١٠)

قوله: (يَأْوِي) أي: ينضم ويرجع (مِثْلَ رَمْلٍ[٤] عَالِجٍ) اسم موضع كثير الرمال، وفي «المجمع»: هو[٥] ما تراكم من الرمل، ودخل بعضه في بعض.

(١١٠٧٥) (٣/ ١٠)

قوله: (ثُمَّ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَالتَّمْرُ[٦] بِالتَّمْرِ أَرْبَىٰ أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ . . .) إلخ، **قوله**: (أَرْبَىٰ) أي[٥]: أكثر ربًا، وظاهره: أنه أخذ حكم الذهب والفضة من دلالة حديث التمر، ولم يسمعه، وقد جاء ما يقتضي سماعه؛ فلعله ذكر الدلالة ليقرب إليه الربا في الذهب والفضة، لكن في الدلالة بحث؛ لأن لزوم الربا في اتحاد الجنس إنما هو فرع كون المال ربويًّا، وإلا فيجوز الجمل بالجملين، ولا يلزم من كون المكيل؛ كالتمر ربويًا كون الموزون كالذهب ربويًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٧٦) (٣/ ١٠-١١)

قوله: (قَبْلَ أَنْ تُبَانَ لَهُ) علىٰ بناء المفعول من الإبانة (فَلَمَّا تَقَضَّيْنَ) من

---

(١) في «الأصل»: باليدان. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: فلا.
(٣) في «م»: إن.
(٤) في «الأصل، م»: رمال، والمثبت من المسند المطبوع.
(٥) من «م».
(٦) في «م»: التمر.

التقضي، وفي بعض النسخ من الانقضاء، وهو رواية مسلم[١]، وفي «القاموس»: تقضىٰ: فني وانصرم؛ كانقضىٰ[٢] (ثُمَّ أُبِينَتْ) من الإبانة؛ أي: ليلة القدر، وقوله: (أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ) بدل من ضمير (أُبِينَتْ) الراجع إلىٰ ليلة القدر (ثُمَّ خَرَجَ) أي: بعد أن شرع في الاعتكاف الثاني (إِنَّهَا) الضمير للقصة (فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَقَّانِ) قد ضبط في مسلم علىٰ لفظ المضارع، من الافتعال من الحق، قال النوويٰ[٣]: هو بقاف، ومعناه: يطلب كل واحد منهما حقه ويدعي أنه المحق، وفيه أن المخاصمة مذمومة، وأنها سبب للعقوبة المعنوية. انتهىٰ، وفي نسخ «المسند»: قد ضبطه بعضهم علىٰ لفظ المضارع من الحيف، بمعنىٰ: الجور والظلم، وبعضهم علىٰ لفظ تثنية النحيف، بمعنىٰ: الضعيف، والنسخة القديمة كانت محتملة لما ذكره النوويٰ وغيره، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَقُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ) قال الآبي في «شرح مسلم»: لما احتملت هاهنا[٤] أن تكون تاسعة ما مضىٰ، أو تاسعة ما بقي سأله وقال: أنتم أعلم بهذا العدد. انتهىٰ. قلت: ولعله سأله؛ لأنه قدم التاسعة علىٰ السابعة والخامسة. (وَالَّتِي تَلِيهَا التَّاسِعَةُ) هذا التفسير لا يناسب ما ورد من التماس ليلة القدر في الأوتار، وكذا ما ظهر أنها كانت في تلك السنة ليلة إحدىٰ وعشرين إلا أن يجاب عن الأول بأن المراد: أوتار ما بقي لا أوتار ما مضىٰ، فإن طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف الشهر فإنما يؤرخون بالباقي منه لا بالماضي، ولذلك جاء في حديث ابن عباس مرفوعًا: «**الْتَمِسُوهَا فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَىٰ، فِي سَابِعَةٍ تَبْقَىٰ، فِي خَامِسَةٍ تَبْقَىٰ**»[٥] وقد جاء عن مالك: «**أن التاسعة:**

(١) «صحيح مسلم» (١١٦٧).
(٢) في «م»: كما تقضىٰ.
(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٨/ ٦٣).
(٤) في «الأصل»: هنا. والمثبت من «م».
(٥) أخرجه: البخاري (٢٠٢١).

ليلة إحدىٰ وعشرين، والسابعة: ليلة ثلاث وعشرين، والخامسة: ليلة خمس وعشرين»[١] لكن جاء أنه رجع عنه بعد ذلك. قلت: بناؤنا عن مالك علىٰ نقصان الشهر، وأما[٢] عن أبي سعيد علىٰ تمامه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٧٧) (٣/ ١١)

قوله: (فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ) أي: جماعات (فَيَنْبُتُوا) من حذف النون للتخفيف، وهو موجود في اللغة.

(١١٠٧٨) (٣/ ١١)

قوله: (تُرْضِعُ) أي: صبيًا (وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ) أي: لئلا يفسد لبنها فيتضرر به الصبي؛ أي: فهل له أن يعزل أم لا؟ (فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا) ظاهره: أن المعنىٰ: لا بأس عليكم في فعل العزل، وهذا أقرب إلىٰ الإذن لا المنع، كما روي عن الحسن. نعم؛ قد جاء في «الصحيح»[٣] وغيره بلفظ: «**لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا**» بزيادة «لَا» وهي ظاهرة في المنع، فكان ما ذكره الحسن مبني علىٰ تلك الرواية[٤]، أو علىٰ أن «لَا» مقدرة في هذه[٥] الرواية توفيقًا بين الروايات، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٧٩) (٣/ ١١)

قوله: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي) قيل: الخطاب لمن بعد الصحابة تنزيلاً لهم منزلة الموجودين الحاضرين، وقيل: للموجودين من العوام في ذلك الزمان الذين لم يصاحبوه ﷺ ويفهم خطاب من بعدهم بدلالة النص، وقيل:

---

(١) «التمهيد» (٢/ ٢٠٢).
(٢) في «الأصل»: وبناء. والمثبت من «م».
(٣) أخرجه: مسلم (١٤٣٨).
(٤) في «الأصل، م»: الرواة. والمثبت هو مقتضىٰ السياق.
(٥) في «الأصل»: هذا. والمثبت من «م».

الخطاب بذلك لبعض الصحابة؛ لما ورد أن سبب الحديث أنه كان بين خالد ابن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء فسبه خالد، فالمراد بـ(أَصْحَابِي): الأصحاب المخصوصون[1]، وهم السابقون على المخاطبين في الإسلام، وقيل: ينزل الساب لتعاطيه ما لا يليق به من السب[2] منزلة غيرهم، فخوطب خطاب غير الصحابة، وقال الشيخ تقي الدين السبكي: الظاهر: أن المراد **بقوله**: (أَصْحَابِي): من أسلم قبل الفتح، وأنه خطاب لمن أسلم بعد الفتح ويرشد إليه آخر الحديث مع[3] قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ الآية [الحديد: ١٠]، ولابد لنا من تأويل؛ ليكون المخاطبون غير الأصحاب. قلت: الداعي إلىٰ التأويل هو **قوله**: (لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ . . .) إلخ، وإلا فخطاب الصحابة بأن لا يسب بعضهم بعضًا غير بعيد؛ فإذا منع الصحابي عن السب فغيره بالأولىٰ (مُدَّ أَحَدِهِمْ) المُدُّ بضم فتشديد: مكيال معلوم، والنصيف: لغة في النصف، أو هو مكيال دون المد، والضمير على الأول للمد، وعلىٰ الثاني لأحدهم.

(١١٠٨٠) (٣/ ١١-١٢)

قوله: (مَجَاعَةٌ) أي: جوع (نَوَاضِحَنَا) أي: أبلنا (قَلَّ الظَّهْرُ) أي: المركوب (أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ) أي: خيرًا أو بركة (بِنِطَعٍ) بفتح نون وكسرها مع فتح طاء وسكونها والأول أشهر الأربع (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشْهَدُ . . .) إلخ، إشارة إلىٰ أن ظهور المعجزة يؤيد الرسالة.

---

(١) في «الأصل»: المخصصون. والمثبت من «م».

(٢) في «الأصل، م»: السبب. والمثبت هو الموافق للسياق.

(٣) في «م»: من.

(١١٠٨١) (٣/ ١١-١٢)

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدٍ) بتنوين (عَبْدٍ) لا بإضافته إلىٰ ما بعده (الْعُتْوَارِيِّ) بضم فسكون (أَحَدُ بَنِي لَيْثٍ) هكذا في أصل قديم مقروء علىٰ مشايخ عظام من «المسند» وكذا في سنن ابن ماجه[١]، وقد صحف في بعض الأصول فجعل: «حَدَّثَنِي لَيْثٌ» وقد تكلم عليه الحافظ في أطراف «المسند».

قوله: (عَلَيْهِ حَسَكٌ) بفتحتين، قيل: هو جمع حسكة، وهي شوكة صلبة، والسعدان نبت ذو شوك (ثُمَّ يَسْتَجِيزُ) من استجاز بجيم وزاي (مُسَلَّمٌ) بتشديد اللام المفتوحة؛ أي: محفوظ (وَمُحْتَبِسٌ) بفتح الفاء (فَمَنْكُوسٌ فِيهَا) هكذا في أصل قديم، وكذا في ابن ماجه، لكن بالواو، وقد سقط من بعض الأصول؛ أي: مقلوب بأن صار رأسه أسفل (يَفْقِدُ الْمُؤْمِنُونَ رِجَالاً) أي: من العصاة (عَلَىٰ قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ) أي: معاصيهم (وَمِنْهُمْ مَنْ أَزِرَتْهُ) بالتشديد، قال الجوهري: يقال: أَزَّرته تأزيرًا فتأزَّر وائترز (غُسْلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ) بضم الغين؛ أي: ما[٢] يغتسلون به، ولعلهم يغتسلون هناك تلذذًا، وإلا فلا تكليف ولا درن (فِي غُثَاءِ السَّيْلِ) هو بضم ومد: ما يحمله[٣] السيل من العيدان والوسخ ونحوهما (ثُمَّ يَتَحَنَّنُ) يتعطف.

(١١٠٨٢) (٣/ ١٢)

قوله: (فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ) أي: بعد البناء علىٰ الأقل، أو علىٰ غالب الظن علىٰ اختلاف في ذلك (إِنَّكَ قَدْ أَحْدَثْتَ . . .) إلخ؛ أي: لا يتبع تشكيك الشيطان في انتقاض الوضوء، ولكن يتبع يقين[٤] نفسه، والمراد **بقوله:** (إِلَّا مَا وَجَدَ . . .) إلخ، ما علمه وتيقنه، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٤٢٨٠).

(٢) في «م»: ماء.

(٣) في «م»: يحمل.

(٤) في «الأصل»: بيقين. والمثبت من «م».

(١١٠٨٣) (٣/ ١٢)

قوله: (فَلَا يَجِدُ الصَّائِمُ) أي: لا يغضب عليه بأن[١] ترك الطاعة وارتكب المعصية، وبهذا أخذ الجمهور.

(١١٠٨٤) (٣/ ١٢)

قوله: (لَمْ نَعْدُ أَنْ فَتَحْنَا خَيْبَر وَقَعْنَا) من عدا يعدو، بمعنىٰ: تجاوز؛ أي: تجاوزنا فتح خيبر حتىٰ وقعنا؛ أي: متصلاً بفتح خيبر ومقارنًا معه (وَقَعْنَا فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ) أي: الثوم؛ كما في مسلم، أو البصل؛ كما يدل عليه رواية أخرىٰ لمسلم[٢] (لَيْسَ لِي تَحْرِيمُ . . .) إلخ، قال النووي: فيه دليل علىٰ عدم حرمة الثوم، وهو إجماع من يعتد به.

(١١٠٨٥) (٣/ ١٢)

قوله: (إِلَّا الْقُرْآنَ) قالوا: كان هذا في أول الأمر حيث خاف الاشتباه لقلة الحفظة، ثم جاء ما يدل علىٰ جواز كتابة الحديث، وعليه عمل أهل العلم من سابق الزمان.

(١١٠٨٦) (٣/ ١٢)

قوله: (السَّحُورُ) بفتح السين ما يتسحر به من الطعام والشراب، وبالضم: الفعل، وهاهنا الفتح متعين (تَدَعُوهُ) بفتح الدال؛ أي: فلا تتركوه (يَجْرَعَ) في «القاموس»: جرع الماء؛ كسمع، ومنه بلعه (جُرْعَةً) في «القاموس»: مثلثة: من الماء حسوة منه. وفي «المجمع»[٣]: رواه أحمد، وفيه أبو رفاعة؛ ولم أجد من وثقه ولا جرحه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

---

(١) في «م»: بأنه.
(٢) «صحيح مسلم» (٥٦٦).
(٣) «المجمع» (٣/ ٣٥٩).

(١١٠٨٩) (٣/ ١٢)

قوله: (زَجَرَ عَنْ ذَلِكَ) أي: نهىٰ عنه، قد جاء ما يدل علىٰ أنه نهي تنزيه و(أَنْ نَسْتَقْبِلَ) علىٰ بناء المفعول من الاستقبال.

(١١٠٩٠) (٣/ ١٢)

قوله: (أَمَرَ أَنْ نُؤْذِنَهُنَّ) من الإيذان، بمعنىٰ: الإعلام، والمراد: تذكير العهد، وجاء في كيفيته أن يقول: «**إِنَّا نَسْأَلُكِ بِعَهْدِ نُوحٍ وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ؛ أَنْ لَا تُؤْذِينَا**» رواه الترمذي[١].

(١١٠٩١) (٣/ ١٢)

قوله: (مَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ) (مَنْ) شرطية في المواضع الثلاثة، والأفعال كلها مجزومات إلا أن **قوله:** (مَنْ يَسْتَغْنِ[٢]) قد جاء ثبوت الألف، وهو لغة، وقد سبق تحقيقه مرارًا، ولا يمكن جعل (مَنْ) موصولة؛ لأن (يُغْنِهِ) مجزوم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٩٢) (٣/ ١٢)

قوله: (أَكِتَابٌ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ) أي: أيخلط كتاب آخر مع كتاب اللَّه، أو أيحسن[٣] اتخاذ كتاب آخر مع وجود كتاب اللَّه بينكم (فَقُلْنَا: مَا نَسْمَعُ) أي: ما نسمع منك لا أمر آخر يقابل كتاب اللَّه حتىٰ يخاف منه علىٰ[٤] كتاب اللَّه (أَمْحِضُوا) بحاء مهملة وضاد معجمة (فَإِنَّكُمْ لَا تحدثون . . .) إلخ؛ أي: غالب الأعاجيب المروية عنهم قريب إلىٰ[٥] الصدق، فإنهم قد وقع فيهم

---

(١) «سنن الترمذي» (١٤٨٥).

(٢) في «الأصل»: يستغني. والمثبت من «م».

(٣) في «الأصل»: يحسن. والمثبت من «م».

(٤) في «الأصل»: إلىٰ. والمثبت من «م».

(٥) في «الأصل»: كتاب اللَّه. والمثبت من «م».

[أعجب][1] مما تسمعون، والمقصود: أنه لا جزم بكذب ما يذكرون من الأعاجيب حتىٰ يمتنع الرواية عنهم لذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[2]: قلت: له حديث في الصحيح بغير هذا السياق رواه أحمد، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(١١٠٩٣) (٣/ ١٣)

قوله: (حِيَالَ ثَنْدُوَتَيْهِ[3]) بمثلثة ثم نون، في «المجمع»: من ضم الثاء همز، ومن فتحها لم يهمز، والثندوة للرجل كالثدي للمرأة (وَجَعَلَ . . .) إلخ، هكذا جاء الدعاء لدفع البلاء، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[4] بعد ذكر هذا المتن ذكر روايات ثم قال: وكلها رواه أحمد، وفيها بشر بن حرب؛ وهو ضعيف.

(١١٠٩٥) (٣/ ١٣)

قوله: (إِذَا هُذِّبُوا) علىٰ بناء المفعول مخففًا أو مشددًا، وهما بمعنىٰ (وَنُقُّوا) علىٰ بناء المفعول: من التنقية.

(١١٠٩٦) (٣/ ١٣)

قوله: (قَالَ لِأَهْلِهِ) بيان لكيفية دخول الجنة بلا عمل (ثُمَّ اسْحَقُونِي) السحق: هو الدق والطحن (ثُمَّ اذْرُوا نِصْفِي) من ذرىٰ يذرو، قال تعالىٰ: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥] أوأذراه؛ أي: أطاره (فِي الْبَحْرِ . . .) إلخ؛ أي: لتتفرق الأجزاء بحيث لا يرجىٰ جمعها (قَالَ: مَخَافَتُكَ) هذا يدل علىٰ أن

---

(١) من «م».
(٢) «المجمع» (١/ ٣٧٨).
(٣) في «الأصل، م»: ثندوته، والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) انظر: «مجمع الزوائد» (١/ ٣٧٨).

اليأس من الرحمة الموجب للكفر، إنما هو ما كان من جهة اعتقاد نقص في الرحمة، وأما ما كان من جهة اعتقاد قصور في العمل فقد يصير سببًا للمغفرة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٠٩٩) (٣/ ١٣)

قوله: (فَقَالَتْ النَّارُ . . .) إلخ، كأنها افتخرت بأنها عقوبة لأعداء اللَّه، والجنة افتخرت بأنها راحة لأولياء اللَّه، فقطع اللَّه تعالىٰ افتخارهما بإضافة العذاب والرحمة إليه (وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ) يحتمل أنه علىٰ صيغة المتكلم، جاء معترضًا في البين للمدح عند جري ذكر الرحمة؛ أي: وسعت كل شيء رحمة وعلمًا، أو علىٰ صيغة الغيبة لمدح الرحمة مطلقًا لا الجنة؛ أي: أن رحمتي وسعت كل شيء، وإن قلنا: أنه مدح للجنة بخصوصها فلابد من اعتبار قيد المشيئة؛ أي: وسعت كل شيء أشاء، وحينئذ لو قُرئ علىٰ صيغة خطاب المؤنث ويجعل خبرًا بعد خبر لـ(أَنْتِ) لا معترضًا كان له وجه، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَيَضَعَ قَدَمَهُ) قد سبق تفسيره قريبًا في مسند أبي هريرة (قَدْي)[1] بالإضافة إلىٰ ياء المتكلم؛ أي: حسبي (فَيَبْقَىٰ فِيهَا) أي: خاليًا. في «المجمع»[2]: قلت: في الصحيح بعضه محالاً علىٰ حديث أبي هريرة، رواه أحمد، ورجاله ثقات؛ لأن حماد بن سلمة[3] روىٰ عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط.

(١١١٠٠) (٣/ ١٣)

قوله: (مَعَ أَجْزَاءِ الْعَذَابِ) ظاهر النسخة القديمة أنه جمع جزء - بالزاي -

---

(١) في «الأصل، م»: قدي، والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) «المجمع» (٧/ ٢٤٣).

(٣) في «الأصل»: مسلمة. والمثبت من «م».

أي[١]: مع سائر أنواع العذاب أو مصدر جزء؛ أي: مع كفاية ذلك العذاب له، وظاهر بعض النسخ: أنه مصدر أجرىٰ - بالراء - أي: (مَعَ إِجْرَاءِ الْعَذَابِ) علىٰ تمام بدنه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١١٠١) (٣/ ١٣-١٤)

قوله: (مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ) وهو من أسماء خمر الجنة، والمختوم: المصون الذي لم يتبدل لأجل ختامه.

(١١١٠٢) (٣/ ١٤)

قوله: (ثَلَاثَةٌ) أي: ثلاثة ألفاظ (مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا) الظاهر: أن المراد: أن يقول: رضيت باللَّه ربًّا. . .إلخ، لكن أتىٰ بهذا العنوان تنبيهًا علىٰ أن مجرد القول لا يكفي ما لم يكن من أهله، فليس له أن يقول: رضيت باللَّه إلا وأن يكون في القلب قد رضي به ربًّا، واللَّه تعالىٰ أعلم (وَالرَّابِعَةُ) أي: الخصلة الرابعة.

(١١١٠٤) (٣/ ١٤)

قوله: (إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ) أي: بعد موتىٰ (الثَّقَلَيْنِ) الثقل: بفتحتين: كل شيء نفيس مصون، ومنه هذا الحديث، كذا في «القاموس». (أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ) هو الكتاب؛ لأنه إمام: الكل العترة وغيرهم (حَبْلٌ مَمْدُودٌ) ليرتقي[٢] به أهل الأرض إلىٰ أهل السماوات، وقد جاء: «**الْمَاهِرُ فِي الْقُرْآنِ مَعَ البررة الكرام**»[٣] أي: فعليكم مراعاته بعدي: علمًا وعملاً وحفظًا (وَعِتْرَتِي) كأنه ﷺ جعلهم قائمين مقامه، فكما كان في حياته القرآن والنبي كذلك بعده القرآن وأهل بيته،

---

(١) في «الأصل»: بالراء. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: ليترقىٰ.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٣٧)، ومسلم (٧٩٨).

ولكن قيامهم مقامه في وجوب المحبة والمراعاة والإحسان لا في العمل بأقوالهم وآرائهم؛ بل المرجع في العمل الكتاب والسنة، واللَّه تعالىٰ أعلم. (لَنْ يَفْتَرِقَا) في وجوب مراعاتهما، وقيل: في مشاهد القيامة (يَرِدَا عَلَيَّ) بتشديد الياء؛ أي: للشفاعة لمن تمسك بهما، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١١٠٥) (٣/ ١٤)

قوله: (فَسَأَلَهُ عَنْ الْهِجْرَةِ) هي ترك الوطن والانتقال إلىٰ المدينة تأييدًا وتقوية للنبي ﷺ والمسلمين، وإعانة لهم علىٰ قتال الكفرة، وكانت فرضًا في أول الأمر ثم نسخ، فلعل السؤال كان حينئذ، ولعله ﷺ خاف عليه لما كان عليه الأعراب من الضعف حتىٰ أن أحدهم يقول: إن حصل له مرض في المدينة أقلني بيعتك. ونحو ذلك، ولذلك قال: (إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ). (وَيْحَكَ) للترحم (تَمْنَحُ مِنْهَا) تعير ذات اللبن ما دام فيها لبن (يَوْمَ وِرْدِهَا) بكسر واو؛ أي: نوبة شربها (فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبِحَارِ) أي: فأت الخير وإن كنت من وراء البحار، ولا يضرك بعدك عن المسلمين (لَنْ يَتِرَكَ) بكسر التاء المثناة من فوق؛ أي: لن ينقصك، وإن أقمت من وراء البحار وسكنت أقصىٰ الأرض؛ فهو من الترة كالعدة، والكاف مفعول به، ويمكن جعله من الترك؛ أي: لا يترك شيئًا من عملك مهملاً بل[1] يجازيك علىٰ جميع أعمالك في أي محل فعلت، لكن الرواية: هي الوجه الأول، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١١٠٦) (٣/ ١٤)

قوله: (مَنْ قَدَّمَ) من التقديم.

(١١١٠٧) (٣/ ١٤)

قوله: (صَاحِبُ خَمْسٍ) أي: صاحب خمس خصال (وَلَا مُؤْمِنٌ بِسِحْرٍ)

---

(١) من «م».

أي: مصدق به أو مؤمن ملتبس بعمل السحر (وَلَا مَنَّانٌ) لا يعطي شيئًا إلا مَنَّ، وقد تقدم تفسير أمثال هذه الأحاديث.

(١١١٠٩) (٣/ ١٤-١٥)

قوله: (فَأَلْقَىٰ خَاتَمَهُ وَجُبَّةً) بضم جيم وتشديد باء؛ أي: وألقىٰ جبة كانت عليه كما ألقىٰ خاتمه، وهذا يدل علىٰ أنه ألقىٰ اتفاقًا، لا أنه فهم كراهة لبس خاتم الذهب (بِجَمْرٍ كَثِيرٍ[١]) يريد أن ما جاء به[٢] من الذهب؛ فهو جمر علىٰ هذا (إِنَّ مَا جِئْتَ بِهِ) أي: أن الذي جئت به من المال يريد أنها جمر في حق من يراها أحسن من حجارة الحرة فيتزين بها، وأما من يراها مثل الحجارة، وإنما يقضي بها حاجته الدنيوية؛ فلا تكون في حقه جمرًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١١٠) (٣/ ١٥)

قوله: (ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ) أي: لجنس القاعد (خَلَفَ) أي: قام مقامه وصار خليفة له.

(١١١١١) (٣/ ١٥)

قوله: (لَا يَصْلُحُ السَّلَفُ) بفتحتين، هو علىٰ وجهين: أحدهما: قرض لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر، والثاني: أن يعطي مالاً في سلعة إلىٰ أجل معلوم، وهو المراد هاهنا (وَالسُّلْتِ) بضم سين وسكون لام: حب بين الحنطة[٣] والشعير لا قشر له كقشر الشعير؛ فهو كالحنطة في ملاسته[٤]، وكالشعير في طبعه وبرودته (حَتَّىٰ يُفْرَكَ) من الفرك، يقال: فرك السنبل: دلكه (حَتَّىٰ يُمَجِّجَ) ضبط بضم ياء وتشديد الجيم الأولىٰ؛ أي: أدرك وطاب وصار حلوًا، والظاهر: أن هذا مذهب أبي سعيد - رضي الله تعالىٰ عنه.

---

(١) في «الأصل»: كبير، والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(٢) من «م».

(٣) في «م»: الحنظل.

(٤) في «م»: ملامسة.

(١١١١٢) (٣/ ١٥)

قوله: (إِذَا قَضَىٰ) أي: أدىٰ (صَلَاتَهُ[١]) أي: مكتوبة (فَلْيُصَلِّ) أي: فليجعل الراتبة في بيته للبركة فيه.

(١١١١٣) (٣/ ١٥)

قوله: (رَأَيْتُ بَيَاضَ كَشْحِ . . .) إلخ، بيان أنه ﷺ يجافي بين عضديه وما يليهما في السجود.

(١١١١٥) (٣/ ١٥)

قوله: بـ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) في «القاموس»: يقال: قرأه وقرأ به.

(١١١١٨) (٣/ ١٥)

قوله: (ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّىٰ يَعُودَ السَّهْمُ فِي فُوقِهِ) الفوق بضم فاء: مدخل الوتر من السهم، وعود السهم فيه مستحيل كما يقتضيه سوق الحديث، وفي «المجمع»[٢]: رواه أحمد ورجاله ثقات، وقد جاء ما يقارب هذا المعنىٰ، عن أبي بكرة، رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح، وعن أنس روايات[٣] رواها أبو يعلىٰ، وفي أسانيدها من ضُعِّف، وروىٰ بعضها البزار باختصار، ورجاله وثقوا علىٰ ضعف في بعضهم، وعن جابر: رواه أبو يعلىٰ، ورجاله رجال الصحيح، وكل ذلك ذكره في «المجمع» ولا يخفىٰ ما في ظاهره من البعد؛ إذ كيف يكره أبو بكر، ثم عمر قتل من أمر النبي ﷺ بقتله، وقد جاء أن عمر استأذن في قتل من قال: إن النبي ﷺ ما عدل في القسمة، وكذا خالد بن الوليد والنبي ﷺ ما أذن في قتله، وعلل ذلك بأنه مصل ونحو ذلك، والذىٰ يظهر أن هذا الرجل المذكور في هذه الأحاديث هو

---

(١) في «الأصل، م»: صلاة، والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٣٦).

(٣) في «م»: بروايات.

ذاك الرجل الذي جاء فيه أنه استأذن عمر في قتله وخالد، ولا يخفىٰ في[1] استئذان عمر في قتله أصح وأثبت من هذه الأحاديث، فهذا يقتضي أن في[2] هذه الأحاديث شيئًا ومن نظر في اختلاف عنوان الواقعة في هذه الأحاديث لا يستبعد ما قلنا، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١١٩) (٣/ ١٥-١٦)

قوله: (مِنْ بِئْرِ بُضَاعَةَ) بضم الباء والضاد المعجمة، وأجيز كسر الباء، وحكي بالصاد المهملة. **قوله:** (تَوَضَّأُ مِنْهَا) أي: تتوضأ (مِنْ النَّتْنِ) ضبط بفتحتين، قيل: عادة الناس دائمًا في الإسلام والجاهلية تنزيه المياه وصونها عن النجاسات، فلا يتوهم أن الصحابة وهم أطهر الناس وأنزههم كانوا عمدًا يفعلون ذلك مع عزة الماء فيهم، وإنما كان[2] ذلك من أجل أن هذه البئر كانت في الأرض المنخفضة، وكانت السيول تحمل الأقذار من الطرق وتلقيها فيها، وقيل: كانت الريح تلقي ذلك، ويجوز أن يكون السيل والريح يلقيان جميعًا، وقيل: يجوز أن المنافقين كانوا يفعلون ذلك (لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ) أي: ما دام لا يغيره، وأما إذا غيره، فكأنه أخرجه عن كونه ماء، فما بقي علىٰ الطهورية؛ لكونه صفة الماء والمغير كأنه ليس بماء، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١٢٠) (٣/ ١٦)

قوله: (نَرَىٰ رَبَّنَا) بتقدير حرف الاستفهام، قالوه استعظامًا لذلك لا إنكارًا، ويحتمل أن المعنىٰ: كيف نرىٰ ربنا؟ كما[2] يدل عليه الجواب (هَلْ تُضَارُّونَ) بفتح التاء وتشديد الراء؛ أي: هل يصيبكم الضرر بسبب الزحام والدنو والاجتماع، فليس في الحديث إثبات جهة للمرئي، وإنما فيه نفي الزحام في رؤيته، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: أن.

(٢) من «م».

(١١١٢٢) (٣/١٦)

قوله: (قَالَ: أَمِطْ) أي: تنح واذهب (لَا يَفِرُّ) أي: ليس من شأنه الفرار (هَاكَ) بفتح الكاف؛ أي: خذ، وفي «القاموس»: (هَا) حرف تنبيه كما في هذا، وتكون اسم لفعل وهو خذ، ويمد ويستعملان بكاف الخطاب، ويجوز في الممدودة أن[1] يستغنىٰ عن الكاف بتصريف همزتهما تصاريف الكاف. انتهىٰ. ومن هنا ظهر أنه يجوز مدها وقصرها[2] مع الكاف، إلا أن المشهور: القصر، واللَّه تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»[3]: رواه أحمد ورجاله ثقات.

(١١١٢٥) (٣/١٦)

قوله: (فِي شِعْبٍ) بكسر الشين؛ أي: في واد (مِنْ الشِّعَابِ) بكسر الشين؛ أي: من الأودية، يريد المعتزل عن الخلق، وفي **قوله:** (وَيَدَعُ النَّاسَ) إشارة إلىٰ أن صاحب العزلة ينبغي له أن ينظر في العزلة إلىٰ ترك الناس عن شره لا إلىٰ خلاصه عن شرهم، ففي الأول: تحقير النفس، وفي الثاني: تحقيرهم.

(١١١٢٧) (٣/١٦-١٧)

قوله: (فَلْيَتْبَعْهُ) هو من اتبع بالتشديد، أو تبع بالتخفيف (الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ) كأن المراد بها: الشياطين والطواغيت دون الأصنام، واللَّه تعالىٰ أعلم. (وَكُلُّ مَا كَانَ يَعْبُدُ) الظاهر: أنه علىٰ بناء المفعول، وفي بعض النسخ: (مَنْ كَانَ) و[4] ظاهره أنه علىٰ بناء الفاعل، وكل منهما يحتمل العكس، وعلىٰ الوجهين ففي الكلام تقدير؛ أي: كل معبود من دون اللَّه يتبعه عابدوه (حَتَّىٰ يَتَسَاقَطُونَ) أو كل عابد من دون اللَّه يتبع معبوده؛ حتىٰ يتساقطون

---

(١) في «الأصل»: عن. والمثبت من «م». (٢) في «الأصل»: وقصره.
(٣) «مجمع الزوائد» (٦/٢٢١). (٤) من «م».

(فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ) أي: يظهر لهم بوجه لا يعرفون أنه هو، وقد سبق تحقيق ذلك في مسند أبي هريرة قريبًا (فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ) علىٰ بناء الفاعل أو[1] المفعول، قال النووي[2]: الجمهور علىٰ أن الساق: هي الشدة؛ أي: يكشف عن شدة وأمر مهول، وهذا مثل تضربه العرب لشدة الأمر؛ وذلك لأن الإنسان إذا وقع في أمر شديد كشف عن ساقه للاهتمام به، وقيل: المراد هاهنا: نور عظيم، وقيل: هي علامة بينه تعالىٰ وبين المؤمنين، وقيل: المراد: كشف الخوف وإزالة الرعب عنهم فتطمئن نفوسهم حينئذ (وَإِنَّهُ لَدَحْضٌ) بفتح دال وسكون حاء مهملة بتنوين (مَزَلَّةٍ) بفتح ميم وبفتح زاي أو كسرها، ومعناهما جميعًا: الموضع الذي تزل وتزلق فيه الأقدام ولا تستقر (لَكَلَالِيبُ) جمع كَلُّوب - بفتح الكاف وضم اللام المشددة -: هي الخطاطيف، وهي جمع خُطَّاف بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة، وهو حديدة معطوفة الرأس يعلق عليها اللحم ويرسل في التنور (وَحَسَكَةٌ) بفتحتين، وهو شوك صلب (فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي) يحتمل أن المراد: أنه أول نبي، وأمته أول أمة في المرور، فلا يلزم تقديم[3] غير الأنبياء عليهم، إو يقال: هو فضل جزئي فيجوز، أو يقال: أنهم يتقدمون تبعًا ومثله لا يعد فضلاً للتابع؛ بل هو فضل للمتبوع (مُسَلَّمٌ) بفتح اللام المشددة (وَمَخْدُوشٌ) أي: من قشر جلده (مُكَلَّمٌ) بفتح اللام المشددة؛ أي: مجروح (وَمَكْدُوسٌ) جاء بالمهملة بمعنىٰ: ملقىٰ في جهنم علىٰ التتابع، وبالمعجمة بمعنىٰ: مسوق إليها، قال النووي[4]: أي: أنهم ثلاثة أقسام: قسم يسلم؛ فلا يناله شيء أصلاً، وقسم يجرح ثم يخلص، وقسم يسقط في جهنم

---

(١) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».

(٢) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٣/ ٢٧-٢٨).

(٣) في «الأصل»: تقدم. والمثبت من «م».

(٤) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٣/ ٢٩).

(بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً) أي: أكثر مسألة ممن عليه الحق، أو من اللَّه في خلاصه منه (فَبِمَ نَجَوْنَا) أي: بأي سبب حصل الفراق بيننا مع أن مقتضىٰ الرحمة أنك كما جمعتنا علىٰ الخير هناك تجمعنا هاهنا علىٰ جزائه وتغفر مسيئنا لمحسننا (زِنَةُ دِينَارٍ مِنْ إِيمَانٍ) قيل: المراد به: ظاهره، وقال عياض: والصحيح أن المراد به: شيء زائد علىٰ مجرد الإيمان؛ لأن مجرد الإيمان الذي هو التصديق لا يتجزأ، وإنما هذا التجزؤ لشيء زائد عليه من عمل صالح، أو ذكر خفي أو عمل من أعمال القلب من شفقة علىٰ مسكين، أو خوف من اللَّه تعالىٰ، أو نية صادقة (بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) أي: إن لم تصدقوني في صحة الرواية (فِي نَهَرٍ) بفتحتين، أو سكون الثاني.

(١١١٢٩) (٣/ ١٧)

قوله: (قَلْبٌ أَجْرَدُ) أي: خال عن الغلاف والنفاق، وفي «المجمع»: أي: ليس فيه غل ولا غش، فهو علىٰ أصل الفطرة (يُزْهِرُ) في «القاموس»: من[(١)] زهر السراج؛ كمنع: تلألأ (أَغْلَفُ) ذو غلاف يمنع دخول الحق فيه (مَرْبُوطٌ عَلَىٰ غِلَافِهِ) حتىٰ لا يزول ولعل هذا إشارة إلىٰ الختم المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ٧] (مَنْكُوسٌ) أي: مقلوب قلب حتىٰ خرج منه ما دخل فيه من الخير صورة (مُصْفَحٌ) بضم فسكون ففتح: هو القلب الذي اجتمع فيه الإيمان والنفاق و(الْمُصْفَحُ) هو الذي له وجهان يلقىٰ أهل الكفر بوجه وأهل الإيمان بوجه (عَرَفَ) أي: علىٰ مقتضىٰ ما ظهر منه، ويحتمل أن الكلام فيمن ارتد فصار منافقًا بعد أن آمن من صدق قلبه (فِيهِ إِيمَانٌ وَنِفَاقٌ) كأنه المتردد الذي يغلب عليه الإيمان تارة والنفاق أخرىٰ (يَمُدُّهَا) من الإمداد، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[(٢)]: رواه أحمد، والطبراني في «الصغير» وفي إسناده: ليث بن أبي سليم.

---

(١) من «م».

(٢) «المجمع» (١/ ٢٣١).

(١١١٣٠) (٣/ ١٧)

قوله: (أَجْلَىٰ) بالجيم من الجلاء؛ أي: أنور وأوضح وأوسع و(أَقْنَىٰ) أي: أرفع وأعلىٰ، قال الخطابي: الجلاء: هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس، وفي «النهاية»[1]: الأجلىٰ: الخفيف الشعر ما بين النزعتين من الصدغين، والذي انحسر الشعر عن جبهته، والقَنا في الأنف: طوله ودقة أرْنَبَتِه مع حَدَبٍ في وسطه.

(١١١٣١) (٣/ ١٧)

قوله: (أُوشِكُ أَنْ أُدْعَىٰ) علىٰ بناء المفعول للمتكلم؛ أي: أدعىٰ إلىٰ دار البرزخ (بِمَ[2] تَخْلُفُونِي) بضم اللام: من الخلافة.

(١١١٣٢) (٣/ ١٧-١٨)

قوله: (غَرَزَ) بغين معجمة آخره[3] زاي (وَهَذَا أَجَلُهُ) أي: الذي في جنبه (يَخْتَلِجُهُ) أي: الأجل؛ أي: يجتذبه (دُونَ ذَلِكَ) أي: دون الأمل.

(١١١٣٣) (٣/ ١٨)

قوله: (يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ) فيه أن الدعاء بمثل ذلك مردود، وهذا من رحمته تعالىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ﴾ الآية [يونس: ١١] (إِحْدَىٰ ثَلَاثٍ) لعل هذا هو المراد بنحو قوله: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وقوله ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] وعلىٰ هذا لا ينبغي للعبد أن يقول: دعوتُ؛ فلم يستجب لي (إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ) من التعجيل (نُكْثِرُ) من الإكثار؛ أي: الدعاء (اللَّهُ أَكْثَرُ) أي: فضله وعطاءه أكثر من دعائكم، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «النهاية في غريب الأثر» (١/ ٨٠٣).

(٢) في «الأصل، م»: ثم. والمثبت من المطبوع.

(٣) في «م»: آخرها.

(١١١٣٤) (٣/ ١٨)

قوله: (خَيَّرَ عَبْدًا) قال النووي[١]: أبهمه[٢] ليظهر فهم أهل المعرفة[٣] (فَبَكَىٰ) حزنًا علىٰ فراقه وانقطاع الوحي وغيره (أَنْ خَبَّرَ) بالتشديد في «القاموس»: خبره تخبيرًا أخبره؛ أي: لأن أخبر (إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ) قال: العلماء: معناه: أكثرهم جودًا وسماحة بنفسه وماله، وليس هو من المن الذي هو الاعتداد بالصنيعة؛ لأنه أذىٰ مبطل للثواب، ولأن المنة للَّه ولرسوله ﷺ في قبول ذلك وفي غيره (غَيْرَ رَبِّي) استثناء منقطع؛ لأن[٤] الخليل من الناس لا يشمل الرب تعالىٰ، ثم الخلة - بالضم - : الصداقة والمحبة التي تخللت قلب المحب، وتدعو إلىٰ اطلاع المحبوب علىٰ سره، والخليل فعيل منه، بمعنىٰ: الصديق، وقيل: هو من يعتمد عليه في الحاجة، فإن أصله: الخلة - بالفتح - بمعنىٰ: الحاجة، والمعنىٰ علىٰ الأول: لو جاز لي أن أتخذ صديقًا من الخلق تتخلل محبته في باطن قلبي، ويكون مطلعًا علىٰ سري؛ لاتخذت أبا بكر، لكن محبوبي بهذه الصفة هو اللَّه، وعلىٰ الثاني: لو اتخذت من أراجع إليه في الحاجات وأعتمد عليه في المهمات؛ لاتخذت أبا بكر، ولكن اعتمادي في جميع أموري علىٰ اللَّه، وهو ملجأي وملاذي (وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ) أي: بيننا (بَاب) أي: خوخة وهي الباب الصغير كما جاءت به الروايات صريحًا.

(١١١٣٧) (٣/ ١٨)

قوله: (فَعَادَ) أي: فصار (تَخَلَّفَ) تأخر عن الحضور من التخلف، وهو التأخر (تَشَذَّبُوا) تفرقوا (عَنْهُ) أي: عن مكانه.

---

(١) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٥/ ١٥٠). (٢) من «م».

(٣) في «الأصل»: الفرقة. والمثبت من «م».

(٤) في «الأصل»: لأنه. والمثبت من «م».

(١١١٣٨) (٣/ ١٨)

قوله: (وَإِنِّي أَيُّهَا النَّاسُ فَرَطٌ لَكُمْ) أي: متقدم عليكم أهيؤ لكم ما تحتاجون إليه؛ أي: فرط لكم عمومًا؛ فكيف لا ينتفع بي قرابتي، و**قوله:** (فَإِذَا جِئْتُمْ) لبيان أنه يشترط في ذلك البقاء علىٰ الإسلام ولا ينفع بدونه.

(١١١٤٠) (٣/ ١٨)

قوله: (قِيلَ لَهُ: قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ) لعل ذلك بسبب[١] أنهم قد تركوا التكبيرات عند كل رفع وخفض، فحين يسمعوا[٢] التكبير منه اشتبه عليهم الأمر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١١٤٢) (٣/ ١٩)

قوله: (ائْتَمُّوا بِي) أي: اقتدوا بي في أمر الصلاة (مَنْ بَعْدَكُمْ) من الصف الثاني وغيره، والخطاب بأهل الصف الأول، أو من بعدكم من أتباع الصحابة، والخطاب بالصحابة مطلقًا (يَتَأَخَّرُونَ) عن الصفوف المتقدمة (حَتَّىٰ يُؤَخِّرَهُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) عن رحمته أو جنته.

(١١١٤٣) (٣/ ١٩)

قوله: (إِلَىٰ مُغَيْرِبَانِ الشَّمْسِ) في «المجمع»: غربت الشمس غروبًا ومغيربانًا[٣]، وهو تصغير علىٰ غير مكبر كأنه[٤] مصغر مغربان (بِمَا هُوَ كَائِنٌ) أي: خطب بما هو كائن؛ أي: من الأمور المتعلقة بالأمة. **قوله:** (خَضِرَةٌ) بفتح خاء وكسر الضاد (حُلْوَةٌ) بضم مهملة؛ أي: يرغب[٥] فيها لحسن لونها وطيب طعمها (مُسْتَخْلِفُكُمْ) أي: جاعلكم متصرفين (فَاتَّقُوا الدُّنْيَا) أي: كلها

---

(١) في «م»: سبب. (٢) في «م»: سمعوا.
(٣) في «الأصل»: ومغيربان. والمثبت من «م».
(٤) في «الأصل»: كان. والمثبت من «م».
(٥) في «الأصل»: ترغيب. والمثبت من «م».

النساء من جملتها؛ فإنهن أعظم ضررًا منها (مِنْهُمْ مَنْ يُولَدُ مُؤْمِنًا . . .) إلخ؛ أي: منهم من يكون على دين واحد على الدوام؛ إما الإيمان أو خلافه، ومنهم من تصير خاتمته على خلاف ما عليه في أول الأمر، ولعله قاله تحذيرًا عن[١] سوء العاقبة، وأن لا يغتر بأول الأمر؛ فإن العبرة بالخواتيم (جَمْرَةٌ) أي: كجمرة (إِلَىٰ[٢] حُمْرَةِ عَيْنَيْهِ) فإن أمثاله من آثار النار (فَالْأَرْضَ الْأَرْضَ) بالنصب؛ أي: فليقصد الأرض أو بالرفع؛ أي: فالأرض دافعة له، والمقصود: فليضطجع وليتلبد بالأرض؛ كما في رواية الترمذي، وهذا بيان لطريق دفعه بعد بيان عظم مفسدته (فَإِنَّهَا بِهَا) أي[٣]: فإن إحداهما بالأخرىٰ؛ كما في رواية الترمذي؛ أي: فإن إحدى الخصلتين مقابلة بالخصلة الأخرىٰ فصار الرجل بذلك من الأوساط لا من الخيار ولا من الشرار، وقيل: أي: فلا يستحق فاعلهما المدح ولا الذم (خَيْرَ التُّجَّارِ) بكسر وتخفيف: ككرام، أو بضم وتشديد: كحكام (أَمِيرِ عَامَّةٍ[٤]) أي: الإمام الأعظم؛ فإن شؤم غدره يعم الرعايا، فيكون أعظم ضررًا (أَلَا إِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ) لأن من جاهد العدو؛ فهو متردد بين رجاء وخوف، وبين أن يكون الغلبة[٥] له أو لعدوه وهاهنا الغالب: الهلاك والتلف وغضب السلطان، فصار أفضل، وأيضًا الغالب: أن الناس يتفقون على تخطئته وتوبيخه، وقل من يساعده على ذلك بخلاف القتال مع الكفرة، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١٤٥) (٣/ ١٩)

قوله: (فَأَتَىٰ مَجْلِسَ قَوْمِهِ) أي: قوم أبي سعيد، وهم الأنصار (فَشَهِدُوا لَهُ) أي: الأنصار، على إرادة الجنس.

---

(١) في «م»: من.
(٢) في «م»: أي.
(٣) من «م».
(٤) في «الأصل، م»: العامة. والمثبت من المسند المطبوع.
(٥) في «الأصل»: الغلة. والمثبت من «م».

(١١١٤٦) (٣/ ١٩)

قوله: (اسْتُطْلِقَ بَطْنُهُ) استطلاق البطن: مشيه (اسْقِهِ عَسَلاً) أي: ليخرج ما فيه من المادة؛ وذلك لأن العسل يزيد في الاستطلاق؛ فإذا كان الاستطلاق عن كثرة المادة الفاسدة في البطن؛ فاللائق: إخراجها باستعمال ما يزيد في الاستطلاق، وعلىٰ هذا فهذا ليس دواء للاستطلاق علىٰ إطلاقه؛ بل لمن كان استطلاقه لكثرة المادة، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَبَرَأَ) بفتح الراء، وقد سبق تحقيقه قريبًا (صَدَقَ اللَّهُ) قيل: في قوله: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِۚ﴾ [النحل: ٦٩] وقيل: فيما أوحي إليه في خصوص هذه القضية (وَكَذَبَ) أي: فيما أظهر أنه لا يشفيه؛ فإن استطلاقه بعد استعمال العسل ؛ كأنه منه بمنزلة هذا[1] الجزء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١١٤٧) (٣/ ١٩-٢٠)

قوله: (قَدْ عَرِبَ) كسمع؛ أي: فسد.

(١١١٤٨) (٣/ ٢٠)

قوله: (عَطِيَّةً) أي: دعوة مستجابة (لِلْفِئَامِ) بكسر الفاء وهمزة بعدها؛ أي: للجماعة الكبيرة (لِلْعُصْبَةِ) بضم فسكون: لجماعة صغيرة.

(١١١٤٩) (٣/ ٢٠)

قوله: (لِلْمُحَلِّقِينَ) لإتيانهم أصل السنة (مَرَّةً) لتقصيرهم فيه.

(١١١٥٠) (٣/ ٢٠)

قوله: (تُرِكَ ذَلِكَ) أي: استحق أن يترك؛ لعدم مساعدة الوقت، ولكل وقت حكم يناسبه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١١٥٢) (٣/ ٢٠)

قوله: (وَشَيَّعَهَا) أي: تبعها حتىٰ تدفن.

---

(١) من «م».

(١١١٥٣) (٣/ ٢٠)

قوله: (صَلَّىٰ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ) أي: نزعهما عن الرجلين في أثناء الصلاة (فَخَلَعْنَا) فيه دليل علىٰ أن الأصل في أفعاله المتابعة، ولا يترك ذاك إلا بدليل الخصوص (خَبَثًا) بفتحتين، أو بضم فسكون، وفيه دليل علىٰ أن المستصحب لنجاسة إذا لم يدر بها[1] صحت صلاته، ومن لا يقول به حمله علىٰ المستقذر طبعًا؛ كالنخاعة (فَلْيُمِسَّهُ بِالْأَرْضِ) وهو دليل علىٰ أن من تنجس نعله بأي نجاسة؛ كانت إذا دلك علىٰ الأرض طهر، ومن لا يقول به أول بما سبق، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١٥٤) (٣/ ٢٠)

قوله: (ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ التَّوْبَةُ) أي: ظهر له أن يتوب إلىٰ الله تعالىٰ (عَلَىٰ رَجُلٍ) من أهل العبادة دون العلم (قَالَ: بَعْدَ قَتْلِ . . .) إلخ، استبعادًا؛ لأن يكون له توبة بعد قتله هذا المقدار (فَانْتَضَىٰ) بالضاد المعجمة؛ أي: أخرجه من غمده (عَلَىٰ رَجُلٍ) هو عالم، وبهذا ظهر الفرق بين العالم والعابد، حيث إن الأول أخرجه من هلاك الآخرة مع حفظ نفسه من هلاك الدنيا، والثاني بالعكس (الْخَبِيثَةِ) أي: التي لا خير فيها في حق هذا الرجل (أَوْلَىٰ بِهِ) أي: أولىٰ بأن يكون من أهل إغوائي له (مَلَكًا) أي: لهذا الاختصام؛ ليقطع ويحكم بينهم (احْتَفَزَ بِنَفْسِهِ) الباء للتعدية؛ أي: دفع نفسه إلىٰ القرية الصالحة؛ ليقرب منها بشيء، وهذا دليل علىٰ صدقه في عزيمته.

(١١١٥٥) (٣/ ٢١)

قوله: (يُصَلِّي الضُّحَىٰ) أي: إنه يصليها أيامًا ويتركها أيامًا؛ فإذا صلىٰ نقول: داوم عليها، وإذا ترك نقول: داوم عليه.

---

(١) في «الأصل»: هما. والمثبت من «م».

(١١١٥٦) (٣/ ٢١)

قوله: (بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ) أي: متوسلاً إليك في قضاء الحاجة، وإمضاء المسألة بما للسائلين عندك من الفضل الذي يستحقونه عليك بمتقضىٰ فضلك ووعدك وجودك وإحسانك، ولا يلزم منه الوجوب المتنازع فيه عليه تعالىٰ، لكن لإيهامه الوجوب بالنظر إلىٰ الأفهام القاصرة يحترز عنه علماؤنا الحنفية، ويرون أن إطلاقه لا يخلو عن كراهة، وسيجيء الجواب عن الحديث (أَشَرًا) بفتحتين: افتخارًا (وَلَا بَطَرًا) بفتحتين: إعجابًا به (أَنْ تُنْقِذَنِي) من الإنقاذ (بِوَجْهِهِ) أي: ينظر إليه نظر رحمة ولطف، وقد أخرج الحديث: ابن ماجه[1] بإسناد آخر، وقال في «زوائده»: هذا إسناد مسلسل بالضعفاء: عطية وهو العوفي، وفضيل بن مرزوق، والفضل بن المواق، كلهم ضعفاء، لكن رواه ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق فضيل بن مرزوق؛ فهو صحيح عنده، انتهىٰ.

(١١١٥٧) (٣/ ٢١)

قوله: (فَسُرِّيَ) علىٰ بناء المفعول، مخففًا ومشددًا؛ أي: أزيل عنه ﷺ ما كان فيه من الحالة عند الإيحاء إليه (الرُّحَضَاءَ) بضم الراء وفتح الحاء المهملة وضاد معجمة ممدودة: هو عرق يغسل الجلد لكثرته (حَمِدَهُ) أي: رآه محمودًا مرضيًّا؛ لمبادرته إلىٰ تحقيق العلم (وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ) قد سبق تحقيق هذا الحديث، لكن بقي الكلام في تحقيق إعراب هذه الرواية، وهي إما مبنية علىٰ أن من في (مِمَّا يُنْبِتُ) تبعيضية، وهي اسم عند البعض، فيصح أن تكون اسم (إِنَّ) و(يَقْتُلُ) خبر (إِنَّ) أو كلمة (مَا) مقدرة قبل (يَقْتُلُ) والموصول مع صلته[2] اسم (إِنَّ) والجار والمجرور؛ أعني:

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٧٧٨).

(٢) في «م»: صلة.

(مَا يُنْبِتُ) خبره واعتبار ضمير الشأن لا يكفي؛ لأن **قوله**: (مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ) لا يظهر الارتباط فيه ولا إعرابه إلا بما قلنا، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١٦٠) (٣/ ٢١)

قوله: (اشْرَبُوا . . .) إلخ، فيه يجوز للمسافر الإفطار من غير عذر بعد أن شرع في الصوم.

(١١١٦٢) (٣/ ٢١)

قوله: (لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ) حتىٰ اغتسلت قبل أن تنزل (إِذَا أُعْجِلْتَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أعجلك أحد عن الإنزال (أَوْ أُقْحِطْتَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: حبست عن الإنزال، والحاصل أنك إذا جامعت ثم ما أنزلت بسبب من الأسباب (فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ) الجمهور علىٰ أنه منسوخ بحديث: «**إِذَا الْتَقَىٰ الْخِتَانَانِ**»[1] بل قيل: إنه مما أجمع المتأخرون علىٰ نسخه، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١٦٣) (٣/ ٢١-٢٢)

قوله: (يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا) المراد بالسماء: السحاب، والمدرار: كثير الدرور (كُدُوسًا) ضبط بضم الكاف؛ أي: مجتمعًا.

(١١١٦٤) (٣/ ٢٢)

قوله: (كُنَّا نَبِيعُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ) قيل: يجوز أن يكون بيعهم في وقته ﷺ من غير علم منه بذلك؛ فلا حجة فيه، ولا يخفىٰ أن الجمهور علىٰ أن حكم مثله الرفع، وما ذكر هذا القائل احتمال بعيد يؤدي إلىٰ فساد أدلة كثيرة، والجمهور علىٰ أن هذا كان قبل النسخ ثم نسخ.

(١١١٦٥) (٣/ ٢٢)

قوله: (نَتَمَتَّع) المراد: متعة النساء، وهي منسوخة عند أهل العلم، وقد جاء

---

(١) أخرجه مسلم (٣٤٩)، وأحمد (٦/ ٢٣٩)، والترمذي (١٠٩)، وابن ماجه (٦٠٨).

في نسخها أحاديث، وهو ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] لأن المتمتع بها ليست شيئًا منها بالاتفاق؛ إذ الزواج له أحكام، وهي غير موجودة في المتعة، وأما الملك فلا شك في انتفائه.

(١١١٦٧) (٣/ ٢٢)

قوله: (النَّاسُ حَيِّزٌ) بفتح حاء مهملة، وتشديد ياء مكسورة ثم زاي؛ أي: في ناحية في الفضل، والمراد بالناس هم المذكورون في قوله تعالىٰ: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى﴾ [النصر: ٢] وهم الذين أسلموا بعد الفتح، وظاهر الحديث: أنه أخرج أولئك عن فضل الصحبة والهجرة، وضم الصحابة إليه في الفضل، فلذلك غضب مروان. وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد والطبراني باختصار كثير، ورجال أحمد رجال الصحيح.

(١١١٦٨) (٣/ ٢٢)

قوله: (فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنْ الْمَسْجِدِ) أي: من المسجد الذي كان ﷺ فيه (قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ) استدل به للقيام للداخل، ورد بأنه لا يدل علىٰ القيام له، وإنما يدل علىٰ القيام إليه، وفرق بينهما (مُقَاتِلَتُهُمْ[2]) أي: من يصلح للقتال منهم.

(١١١٧٤) (٣/ ٢٢)

قوله: (إِمَامٌ عَادِلٌ) لكونه متخلقًا بخلقه تعالىٰ، ومنفذ أمره في أرضه (وَأَشَدَّهُ) أي: أشدهم، وإفراد الضمير لإفراد الناس لفظًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١١١٧٥) (٣/ ٢٣)

قوله: (إِنَّا حَيٌّ) قبيلة (وَنَأْمُرُ بِهِ) عطف علىٰ جملة (إِذَا نَحْنُ أَخَذْنَا

---

(١) «مجمع الزوائد» (٥/ ٤٥٥).

(٢) في «الأصل»: مقاتلهم. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

بِهِ . . .) إلخ (آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ) أي: بعد التوحيد والإيمان، ثم في التفصيل بدأ بالتوحيد؛ لكونه الأصل، ثم ذكر الأربع (فَهَذَا لَيْسَ مِنْ الْأَرْبَعِ) يحتمل أن يكون مرفوعًا أو موقوفًا علىٰ الصحابي، أو علىٰ بعض من بعده، وبالجملة؛ فهذه الرواية تدفع الإيراد المشهور في روايات هذا الحديث بأن التفصيل فيه مخالف للإجمال حيث ذكر أربعًا وعد خمسًا، ثم إنه ما ذكر الحج، ولعل هذا كان قبل افتراضه (قَالُوا: مَا عِلْمُكَ . . .) إلخ، لعلهم قالوا ذلك لعدم استعمال النقير في[1] المدينة (جِذْعٌ) بكسر جيم، فسكون معجمة؛ أي: ساق النخلة (الْقُطَيْعَاءِ[2]) بضم قاف وفتح مهملة: نوع من التمر صغار (ابْنَ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ) قال النووي[3]: معناه: إذا شرب هذا الشراب سكر، فلم يبق له عقل، وهاج به الشر فيضرب ابن عمه الذي هو عنده من أحب أحبابه، وهذه مفسدة عظيمة، ونبه بها علىٰ ما سواها من المفاسد (جِرَاحَةٌ) بكسر الجيم (فَجَعَلْتُ) من كلام ذلك الرجل ذكر حكاية عنه، قال النووي: اسم هذا الرجل: جهم، والجراحة في ساقه (يُلَاثُ) بضم مثناة من تحت، وتخفيف لام آخره مثلثة؛ أي: يلف الخيط علىٰ أفواهها وتربط به (الْجُرْذَانِ) بكسر جيم، وسكون راء، وذال معجمة: نوع من الفأر (الْأُدُمِ) بفتحتين جمع أديم: وهو الجلد الذي تم دباغه (لِأَشَجِّ[4] عَبْدِ الْقَيْسِ) اسمه: المنذر بن عائذ علىٰ الصحيح (خُلَّتَيْنِ) بفتح خاء معجمة وتشديد لام؛ أي: خصلتين (الْحِلْمُ) العقل (وَالْأَنَاةُ) بفتح همزة ونون مقصور: التثبت وترك العجلة، قيل: سبب ذلك «أن الوفد لما وصلوا إلىٰ المدينة بادروا إلىٰ النبي ﷺ وأقام الأشج عند رحالهم، فجمعها

---

(١) من «م».

(٢) في «الأصل، م»: القطيعات. والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١/ ١٩١).

(٤) في «الأصل»: لا شيخ. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

وعقل ناقته، ولبس أحسن ثيابه، ثم أقبل فقربه النبي ﷺ وأجلسه إلىٰ جانبه، ثم قال لهم النبي ﷺ: «**تُبَايِعُونِي عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ وَقَوْمِكُمْ**». فقال القوم: نعم، قال الأشج: يا رسول اللّه، إنك لم تزاول الرجل عن شيء أشد عليه من دينه؛ نبايعك علىٰ أنفسنا، ونرسل إليهم من يدعوهم؛ فمن اتبعنا كان مِنَّا ومن أبىٰ قاتلناه؟ قال: **صَدَقْتَ**[1]؛ **إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ** . . .»[2] الحديث، قال القاضي: الأناة: تربصه حتىٰ نظر في مصالحه ولم يعجل، (وَالحِلْم) هذا القول الدال علىٰ صحة عقله وجودة نظره للعواقب.

(١١١٧٦) (٣/ ٢٣)

قوله: (فَقَدِمَ) بكسر الدال؛ أي: من سفر (فَقَرَّبُوا) من التقريب، أو قد حدث باستفهام تقرير، وفي بعض النسخ أنه قد حدث (ثُمَّ رَخَّصَ) أي: فنسخ النهي.

(١١١٧٧) (٣/ ٢٣)

قوله: (أَنْ يُعْضَدَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يقطع (أَوْ يُخْبَطَ) علىٰ بناء المفعول من الخبط: وهو ضرب الشجر بالعصا؛ ليتناثر ورقها لعلف الإبل.

(١١١٧٩) (٣/ ٢٣)

(لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ) أي: وإن دخل الجنة، ولا ينافيه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيٓ أَنفُسُكُمْ﴾ [فُصّلت: ٣١] لإمكان أن اللّه تعالىٰ ينزع شهاء الحرير منه.

(١١١٨٠) (٣/ ٢٣)

(تُذَكِّرْكُمْ) أي: الجنائز؛ أي: هذه الأفعال من العبادة[3] وأمثالها.

---

(١) في «الأصل، م»: صدقتك.
(٢) أخرجه البيهقي (١٠/ ١٠٤) وأصله في مسلم (١٧).
(٣) في «م»: العيادة.

(١١١٨١) (٣/ ٢٣)

قوله : (تَعْدِلُ أَوْ تُعْدَلُ) هذا شك من الراوي، والظاهر: أن أحدهما على بناء المفعول، والآخر على بناء الفاعل من العدل.

(١١١٨٢) (٣/ ٢٣)

قوله : (لَمْ يَزَلْ) أي: الشأن (يُخْرَجُ) على بناء المفعول (صَاعٌ) بالرفع، بدل من (زَكَاةُ الْفِطْرِ). (أَوْ أَقِطٍ) ككتف، وفيه أنهم ما كانوا يعتادون إخراج الحنطة؛ في ذاك الوقت لقلتها.

(١١١٨٣) (٣/ ٢٣)

قوله : (مَا لَنَا بِهَا) أي: أي ثواب لنا بسببها (أُبَيٌّ) بضم ففتح فتشديد ياء (وَإِنْ قَلَّتْ) من القلة. (الْوَعْكُ) بفتح فسكون؛ أي: الحمى (فِي أَنْ لَا يَشْغَلَهُ) أي: مع أن لا يشغله، وفي «المجمع»[1]: قلت: هو في الصحيح بغير هذا السياق، رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله ثقات.

(١١١٨٤) (٣/ ٢٤)

قوله : (اهْتَزَّ الْعَرْشُ) أي: تحرك فرحًا لقدومه، وقيل: أراد فرح أهل العرش بقدومه، وقيل: يحتمل أن المراد: أنه تحرك لموته وفقده، مثل: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩].

(١١١٨٥) (٣/ ٢٤)

قوله : (فَإِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ) أي: أن هيئته كهيئة المستقبل (وَالْمَلَكُ) الذي يكتب له تلك الصلاة، وهو كاتب الحسنات، ولا شك أنه إذا كان في كتابة صلاة الإنسان؛ فلا ينبغي للإنسان أن لا يراعيه في تلك الحالة.

---

(١) «المجمع» (٣/ ٢٩١-٣٠٠).

(١١١٨٦) (٣/ ٢٤)

قوله: (وَكَانَ نِصْفُ الْمَسْجِدِ عَرِيشًا)[1] كأنه قال النصف، بناء علىٰ أن بعض المسجد كان صحنًا وبعضه مسقفًا، وعريش بالنصب، ويحتمل أن يكون في (كَانَ) ضمير الشأن (فَوَكَفَ) أي: سأل (صَلاَةَ الْمَغْرِبِ) قد جاء صلاة الصبح.

(١١١٨٩) (٣/ ٢٤)

قوله: (فَامْقُلُوهُ) من مقل؛ كنصر؛ أي: فأدخلوه في الطعام ثم اطرحوه.

(١١١٩٠) (٣/ ٢٤)

قوله: (أَقْرَؤُهُمْ) وبه أخذ بعضهم، والجمهور قال بتقديم الأعلم، وما ذكروا في ذلك لا يظهر تمامه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١١٩٢) (٣/ ٢٤)

قوله: (غَوَاشٍ أَوْ حَوَاشٍ) يريد أراذلهم (يَظْلِمُونَ) أي: الأمراء (بِكَذِبِهِمْ) أي: في كذبهم، أو مع كذبهم (وَيُصَدِّقْهُمْ)[2] بالجزم؛ أي: ولم يصدق.

(١١١٩٦) (٣/ ٢٥)

قوله: (فَتَمْرُقُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ) أي: تخرج فرقة خارجة عن موافقة الطَّائفتينِ؛ أي: خارجة عن الدين.

(١١١٩٧) (٣/ ٢٥)

قوله: (فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ) استدل به من جوز ركعتين لمن دخل المسجد والإمام يخطب، وقد جاءت أحاديث صريحة في جوازهما، ولمن منع من ذلك كلام ضعيف، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَفَعَلُوا) أي: ما أمرهم به من التصدق (بَذَّةٍ) بتشديد ذال؛ أي: سيئة تدل علىٰ الفقر.

---

(١) في «م»: عريش.

(٢) في «الأصل، م»: ويصدق. والمثبت من المسند المطبوع.

(١١١٩٨) (٣/ ٢٥)

قوله: (حُبِسْنَا) علىٰ بناء المفعول (عَنْ الصَّلَوَاتِ) أي: المتعددة (حَتَّىٰ كَانَ) أي: زمان[1] (هَوِيًّا) ضبط بفتح فكسر فتشديد ياء؛ أي: زمانًا طويلاً، وقيل: لا يستعمل لفظ الهوي إلا في الزمان الطويل من الليل (مَا نَزَلَ) أي: من صلاة الخوف إشارة إلىٰ علة التأخير (كُفِينَا) علىٰ بناء المفعول (الْقِتَالَ) بالنصب علىٰ أنه مفعول ثان للكفاية، والحديث يدل علىٰ [أن] الترتيب بين الفوائت أعم من أن يكون واجبًا أو ندبًا.

(١١٢٠٠) (٣/ ٢٥-٢٦)

قوله: (هَلْ رَأَيْتُمْ الصَّبْغَاءَ) ضبط بفتح صاد مهملة وسكون موحدة آخره غين معجمة ممدود، في «المجمع»: هو نبت ضعيف كالثمام، شبه نبات لحومهم بعد احتراقها بنبات الطاقة من النبت حين يطلع، تكون صبغاء مما يلي الشمس من أعاليها أخضر، ومما يلي الظل أبيض (عَلَىٰ شَفَتِهَا) أي: شفة النار؛ أي: طرفها (وَعَهْدِكَ) بالنصب؛ أي: أعطني عهدك، أو اذكر عهدك، أو بالرفع؛ أي: عهدك بيني وبينك، أو نحو ذلك (سَوَادَ النَّاسِ) أي: جماعتهم أو أشخاصهم (وَرَجُلٌ آخَرُ) هو أبو هريرة، وهو القائل بالمثل، وأبو سعيد بالعشرة، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٢٠١) (٣/ ٢٦)

قوله: (فِي الْغُثَاءِ) أي: غثاء السيل.

(١١٢٠٣) (٣/ ٢٦)

قوله: (أَبِنْهُ) من الإبانة.

---

(١) في «م»: الزمان.

(١١٢٠٥) (٣/ ٢٦)

قوله: (فَأَمَرَنَا فَأَهْرَقْنَاهَا) يدل علىٰ أنه لا يجوز اتخاذ الخمر خَلاً، ولا توكيل الذمي لبيعها.

(١١٢٠٦) (٣/ ٢٦)

قوله: (لَيَرَوْنَ) علىٰ بناء المفعول (مَنْ فَوْقَهُمْ) (منْ) جارة لا موصولة (الدُّرِّيَّ) أي: من فوق قصورهم الدري المضيء (وَأَنْعَمَا) من أنعم: إذا زاد؛ أي: زادا علىٰ تلك المرتبة والمنزلة، أو من أنعم: إذا دخل في النعيم، قال السيوطي: في «حاشية الترمذي»: في «تاريخ ابن عساكر» في آخر الحديث: «فقلت لأبي سعيد: وما أنعما؟! قال: هما أهل لذلك[1]» وفي رواية أخرىٰ: «وحق لهما ذلك» ومثله عن سفيان.

(١١٢٠٨) (٣/ ٢٦)

قوله: (لَا تُوقِدُوا نَارًا بِلَيْلٍ) ظاهر السوق يقتضي أنه قال لهم ذلك؛ لضعف حالهم يومئذ، فبين أن الليل يمضي غالبه في النوم، فلا يحس الإنسان فيه ألم الجوع؛ فلا حاجة فيه إلىٰ الطبخ، ثم يوم وسع اللّٰه تعالىٰ عليهم رخص لهم في ذلك، واللّٰه تعالىٰ أعلم. (وَاصْطَنِعُوا[2]) بنون وعين مهملة؛ أي: أحسنوا، وهذا أقرب بما بعده، وفي أصل قديم: بباء موحدة وغين معجمة، بمعنىٰ: استعملوا الإدام مع الطعام، واللّٰه تعالىٰ أعلم. ثم رأيت في «المجمع»: فإذا ذكره في النون والعين المهملة وقال: أي: اتخذوا صنيعًا؛ أي: طعامًا تنفقونه في سبيل اللّٰه.

(١١٢٠٩) (٣/ ٢٦)

قوله: (عُدَّ النَّاسَ) بضم عين وتشديد دال علىٰ بناء المفعول من العد

---

(١) في «م»: ذلك.

(٢) في «الأصل»: وليصطنعوا. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

وفاعل العد (هُوَ) أي: ابن صائد، لكنه تركه لظهوره، والمعنىٰ: أعد الناس قائلين: إنه الدجال؛ أي: أعتقدهم أنهم يقولون[١] هذا من جهلهم (وَأَنْتُمْ يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ) أي: تقولون ذاك أيضًا، وهذا منكم عجيب، ولفظ مسلم[٢]: «**عَذَرْتُ النَّاسَ؛ مَا لِي وَلَكُمْ يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ؟!**» (أَلَيْسَ) أن الشان، أو كلمة ليس حرف، بمعنىٰ: ما، وإلا فالظاهر: ألست بالخطاب (فَلَبَّسَ) كضرب؛ أي: خلط، ويجوز التشديد (عَلَيَّ) فإن آخر كلامه يقتضي أنه هو علىٰ خلاف أوله؛ فالتبس الأمر، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١١٢١٠) (٣/ ٢٦)

قوله: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي: خالصًا للّٰه[٣] في الجهاد.

(١١٢١٣) (٣/ ٢٧)

قوله: (مَنْ تَحْتَهُمْ) (مَنْ) موصولة.

(١١٢١٤) (٣/ ٢٧)

قوله: (فَمَنْ لَقَّنَهُ) من التلقين (رَجَوْتُكَ) أي: عفوك؛ فإنك كريم وخفت الناس؛ أي: شرهم؛ إذ لا مسامحة عندهم.

(١١٢١٥) (٣/ ٢٧)

قوله: (فَشَكَّهَا) بتشديد الكاف؛ أي: انتظمها (فِيهِ) أي: في الرمح (عَوَامِرَ) جمع عامرة، وهي التي تلازم البيوت (فَحَرِّجُوا) من التحريج؛ أي: ضيقوا بالقول بأن يقال: إنك في حرج وضيق إن عدت إلينا، وقد تقدم له طريق آخر.

---

(١) في «الأصل»: يقول.
(٢) «صحيح مسلم» (٢٩٢٧).
(٣) زاد هنا في «الأصل»: و.

(١١٢١٦) (٣/ ٢٧)

قوله: (قِبَلَ الْجَنَّةِ) بكسر قاف وفتح باء؛ أي: نحو الجنة (وَمَثَّلَ) علىٰ بناء الفاعل: من التمثيل؛ أي: أظهر له، في «القاموس»: مَثَّلَهُ لهُ [تَمْثِيلاً: صَوَّرَهُ][1] له حتىٰ كأنه يَنْظُرُ إليه (هَلْ عَسَيْتَ) علىٰ صيغة الخطاب؟ (إِنْ فَعَلْتُ) بصيغة التكلم: أي[2]: هل يتوقع منك أن تسأل غيرها إن أعطيتك هذه الشجرة (فَيَبْرُزُ) أي: يظهر (نِجَافِ الْجَنَّةِ) هو بنون ثم جيم و[2] في «القاموس»: نجاف؛ ككتاب: أسكفة الباب، أو ما يستقبل الباب من أعلىٰ الأسكفة، هذا لي كأنه يرىٰ قصرًا أو شيئًا فيطمع فيه (وَيُذَكِّرُهُ) من التذكير.

(١١٢١٧) (٣/ ٢٧)

قوله: (لَيُحَجَّنَّ) علىٰ بناء المفعول بفتح اللام المؤكدة والنون الثقيلة، وجعله بكسر اللام علىٰ أنه أمر لأمته بعيد[2]؛ لبيان أن خروجهم لا يسقط الحج عن الناس بعيد.

(١١٢٢٠) (٣/ ٢٨)

قوله: (قَالَ: فَأَقُولُ: أَصْحَابِي أَصْحَابِي) هذا طرف من حديث طويل مشهور.

(١١٢٢٤) (٣/ ٢٨)

قوله: (تَطْمَئِنُّ) أي: تنشرح لأمارتهم الصدور لعدالتهم وحسن تدبيرهم (تَشْمَئِزُّ) أي: تتنفر وتنقبض.

---

(١) في «الأصل»: تمثيل أصور. والمثبت من «م» و«القاموس» وهو الصواب - إن شاء الله تعالىٰ.

(٢) من «م».

(١١٢٢٥) (٣/ ٢٨)

قوله: (بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ . . .) إلخ، فيه أن الرقية بأسماء اللَّه تعالىٰ لا تنافي كمال التوكل.

(١١٢٢٦) (٣/ ٢٨)

قوله: (فَإِذَا قَضَىٰ صَلَاتَهُ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ) قد جاء أنه لا يصلي قبل صلاة العيد ولا بعدها، فيحمل ذاك علىٰ المصلي، وهذا علىٰ الصلاة في البيت توفيقًا[1] بين الحديثين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٢٢٨) (٣/ ٢٨)

قوله: (لَا يَقَعُ) أي: أحد؛ أي: واقع؛ أي: ليس لأحد أن يجامع قبل الاستبراء، واستدل به علىٰ وجوب الاستبراء.

(١١٢٢٩) (٣/ ٢٨)

قوله: (تَعَالَ) بفتح اللام (فَاسْتَقِدْ) أي: اطلب القصاص مني، والحديث يدل علىٰ القصاص في التأديب إذا زاد علىٰ حده، قال السيوطي في «حاشية أبي داود»: ورد في القصاص من نفسه أحاديث؛ منها: عن أسيد بن حضير، أخرجه أبو داود في آخر الكتاب، ومنها ما أخرجه الحاكم[2] عن حبيب بن سلمة «أن رسول اللَّه ﷺ دعا إلىٰ القصاص من نفسه في خدشة خدشها أعرابيًّا لم يتعمده، فأتاه جبريل فقال: يا محمد، إن اللَّه لم يبعثك جبارًا ولا متكبرًا. فدعا الأعرابي، فقال: اقتص مني. فقال الأعرابي: قد أحللتك بأبي أنت وأمي؛ ما كنت لأفعل ذلك أبدًا، ولو أتيت علىٰ نفسي! فدعا له بخير» ومنها قصص أخر في عدة أحاديث أخرجتها في جزء.

---

(١) في «الأصل»: تطبيقًا. والمثبت من «م».
(٢) «المستدرك» (٧٩٤٣).

(١١٢٣٠/ ١) (٣/ ٢٨)

قوله: (لَخَرَجَ عَمَلُهُ لِلنَّاسِ) أي: ظهر لهم إذا أراد اللَّه تعالىٰ إظهاره.

(١١٢٣٠/ ٢) (٣/ ٢٨)

(مِنْ غَسَّاقٍ) من شراب أهل النار، وفي «المجمع»: هو بالتخفيف والتشديد: من صديد أهل النار وغسالتهم، أو من دموعهم أو الزمهرير؛ أقوال.

(١١٢٣٢) (٣/ ٢٩)

قوله: (مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لعل هذا من قبيل الانتفاخ، أو هو زيادة في البدن لمجرد تقبيح الصورة لا لتعذيب الأجزاء الزائدة حتىٰ يلزم تعذيبها بلا ذنب، وهو تعالىٰ قادر علىٰ كل شيء، فيمكن أن يعذب الأجزاء الأصلية ويحفظ الزائدة من العذاب (وَرِقَانَ) في «المجمع»: هو بوزن قطران: جبل، وفي «القاموس»: بكسر الراء؛ أي: مع فتح الواو: جبل أسود بين العرج والرويثة بيمين المصعد من المدينة إلىٰ مكة - حرسهما اللَّه تعالىٰ (أَرْبَعِينَ) أي: يكون أربعين؛ فهو خبر يكون[1] مقدرًا، أو مقدار أربعين؛ فهو من حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورًا، وبعضهم جعلوه: (أَرْبَعُونَ) كما هوالظاهر.

(١١٢٣٣) (٣/ ٢٩)

قوله: (لَوْ أَنَّ مِقْمَعًا) بكسر ميم، واحد المقامع: وهي سياط حديد رءوسها معوجة (مَا أَقَلُّوهُ) بتشديد اللام؛ أي: ما رفعوه.

(١١٢٣٤) (٣/ ٢٩)

قوله: (لِسُرَادِقِ النَّارِ) السرادق بضم السين: الخيمة، وقيل: هو الذي

---

(١) في «م»: كون.

يحيط بالخيمة، وله باب يدخل منه الخيمة، وقيل: هو ما يمد فوق البيت، وقوله: (لِسُرَادِقِ النَّارِ) يروىٰ بفتح لام المبتدأ وبكسرها و(كَثُفَ) بفتح الثاء؛ أي: غلظ، كذا في «المجمع».

(١١٢٣٥) (٣/ ٢٩)

قوله: (الشِّيَاعُ حَرَامٌ) ضبط بكسر شين معجمة بعدها مثناة من تحت، في «النهاية»[1]: كذا رواه بعضهم، وفسره بالمفاخرة بكثرة الجماع، وقال أبو عمرو: إنه تصحيف، وهو بالسين المهملة والباء الموحدة، كما تقدم، وإن كان محفوظًا فلعله من تسمية الزوجة: شاعة، وقال: في باب السين المهملة: السباع: الجماع، وقيل: كثرته، ومنه الحديث: «أَنَّهُ نَهَىٰ عَنِ السِّبَاعِ»[2] وهو الفخار بكثرة الجماع، وقيل: هو أن يتساب الرجلان، فيرمي كل واحد صاحبه بما يسوءه، يقال: سبع فلان فلانًا: إذا انتقصه وعابه.

(١١٢٣٧) (٣/ ٢٩)

قوله: (أُغْوِي) من الإغواء، وهو الضلال[3] (أَغْفِرُ لَهُمْ) بيان لسعة رحمته تعالىٰ، وترغيب لهم في الإكثار من الاستغفار، وبيان أن تابع الشيطان المذكور في القرآن هو من يُصِرُّ ولا يستغفر، وهو المذكور في قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ﴾ الآية [ص: ٨٥].

(١١٢٣٨) (٣/ ٢٩)

قوله: (إِنَّهُ لَيَخْتَصِمُ) أي: كل خصمين يوم القيامة عند اللّٰه.

(١١٢٣٩) (٣/ ٢٩)

قوله: (مَا بَيْنَ مِصْرَاعَيْنِ) هما البابان المعلقان علىٰ منفذ واحد.

---

(١) «النهاية في غريب الأثر» (٢/ ١٢٦٩).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/ ٣٢٥).

(٣) في «م»: الإضلال.

(١١٢٤١) (٣/ ٢٩)

قوله: (مَا لَهُمْ) أي: من الأجر (لَتَضَارَبُوا) أي: رغبة في حصول ذلك الأجر.

(١١٢٤٢) (٣/ ٢٩)

قوله: (آذَنَنَا) بالمد من الإيذان؛ أي: أعلمنا.

(١١٢٤٣) (٣/ ٢٩)

قوله: (الْمَاءُ) أي: وجوب الاغتسال بالماء (مِنْ الْمَاءِ) أي: من خروج الماء المعهود لا بمجرد الجماع بلا إنزال، واتفقوا علىٰ أنه كان في أول الأمر ثم نسخ، وقيل: هذا في الاحتلام.

(١١٢٤٥) (٣/ ٢٩)

قوله: (وَثِقْتُ) من وثق به؛ كورث؛ أي: اعتمدت علىٰ عفوك (وَفَرِقْتُ) بكسر الراء؛ أي: خفت[1] من شرهم.

(١١٢٤٦) (٣/ ٢٩)

قوله: (لَأْوَائِهَا) أي: المدينة، وقد سبق الحديث مرارًا.

(١١٢٤٧) (٣/ ٢٩-٣٠)

قوله: (أَلَمْ أُخْبَرْ) علىٰ بناء المفعول، وليس المقصود: الاستفهام عن الأخبار؛ فإن المرء أعلم بحاله من غيره، فلا يحسن السؤال عن غيره بأني أخبرت أم لا؛ بل المقصود: الاستفهام عن مطابقة الأخبار الواقع، كأنه قال: أكان الذي أخبرت به أم لا؟ ولذلك أجاب أبو سعيد بذلك (إِلَىٰ حُبَيش بْنِ دَلَجَةَ) بحاء مهملة مضمومة ثم موحدة مفتوحة؛ في الأصل القديم، وقد أعلم

(١) في «م»: خففت.

فيه بعلامة الإهمال تحت الحاء، وقد ذكر في «القاموس»: في الأسماء أيضًا: حبيش بن دلجة كذلك، وفي بعض النسخ إلىٰ «جَيْشِ[1] بْنِ دَلَجَةَ» بجيم مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت (إِيَّاهَا) أي: بيعة أميرين قبل اجتماعهم علىٰ واحد.

(١١٢٤٨) (٣/ ٣٠)

قوله: (إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا) أي: لبس ثوبًا جديدًا (سَمَّاهُ بِاسْمِهِ) أي: ذكر اسم جنسه موقوفًا، كما في صورة التعداد، مثل: عمامة قميص، أو مرفوعًا علىٰ أنه خبر محذوف، والمقصود: إحضار المسمىٰ بعنوان الاسم (قَمِيصٍ أَوْ عِمَامَةٍ) بالجر، بدل من (اسْمِهِ) وإبدال النكرة عن المعرفة بلا توصيف، وإن منعه بعض، إلا أنه غير لازم؛ لأن المراد بالقميص: هذا اللفظ فهو معرفة تأويلاً، ويمكن أنه مرفوع بتقدير: هو قميص أو موقوف علىٰ أنه حكاية للتسمية (مِنْ خَيْرِهِ) بأن يستريح به البدن، ويكون ملائمًا له (وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ) هو استعماله في الطاعة.

(١١٢٤٩) (٣/ ٣٠)

قوله: (حِينَ كَانَ الْفَيْءُ قَامَةً) أراد به: الفيء الحاصل بالزوال، أو كأن الصلاة في أيام لم يكن فيها فيء أصلي، ثم المراد **بقوله**: (وَصَلَّىٰ الْعَصْرَ) أي: شرع فيها، وأما قوله فيما بعد[2]: (فَصَلَّىٰ الظُّهْرَ وَفَيْءُ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ) فالمراد؛ أي: فرغ منها؛ إذ المطلوب: ضبط الأوقات، وهو يحصل بالشروع في المرة الأولىٰ، والفراغ في المرة الثانية فبالشروع في أولىٰ المرتين ينضبط أول الوقت، وبالفراغ في آخرهما[3] ينضبط آخر الوقت فاندفع ما قيل: إن هذا

---

(١) في «الأصل، م»: حبيش.

(٢) في «الأصل»: بعده. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: أخريهما.

الحديث يقتضي التداخل بين الأوقات، أو نسخ أول وقت العصر، والله تعالىٰ أعلم. (فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ) أي: وقت الشروع في المرة الأولىٰ، والفراغ في المرة الثانية، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» وفيه: ابن لهيعة؛ وفيه ضعف.

(١١٢٥٠) (٣/ ٣٠)

قوله: (عَلَىٰ كُلِّ مُحْتَلِمٍ) أي: واجب عليه، كما جاء به التصريح في رواية الحديث (وَالسِّوَاكُ) أي: واجب، وكذلك مس الطيب، لكن الظاهر: أن المراد بالوجوب: تأكيد الثبوت، وهوأن يكون سنة مؤكدة مثلاً، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٢٥٢) (٣/ ٣٠)

قوله: (كُنَّا نَتَنَاوَبُ) أي: نحضر عنده بالنوبة (فَيَبْعَثُنَا) من البعث؛ أي: في تلك الحاجة وذلك لأمر[2] (فَيُكْثِرِ[3] لِلْمُحْتَسِبِينَ[4]) جاء بالنصب في الأصول علىٰ أن يُكْثِر: من الإكثار؛ أي: فيكثر ذلك الفعل منا، وهو النزول والبيتوتة المحتسبين عنده، وفي بعض النسخ: «الْمُحْتَسِبُونَ» بالرفع، فيكون يَكْثُرُ: من الكثرة (وَأَهْلُ النُّوَبِ) ضبط بضم نون وفتح واو (فَرَقًا) بفتحتين؛ أي: خوفًا (أَنْ يَقُومَ) بدل، أو بيان للشرك الخفي، والمراد: الرياء في أعمال البر ، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٢٥٤) (٣/ ٣٠)

قوله: (شَعَفَ الْجِبَالِ) بفتحتين؛ أي: رءوسها.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٢/ ٤١).
(٢) في «الأصل»: الأمر. والمثبت من «م».
(٣) في «الأصل»: فليكثر. والمثبت من «م».
(٤) في «الأصل»: المحتبسين.

(١١٢٥٥) (٣/ ٣٠)

قوله: (لَا يَحْقِرَنَّ) من حقره؛ كضرب، والتحقير بمعناه، فيمكن جعله منه (أَنْ يَرَىٰ) أي: بأن يرىٰ (عَلَيْهِ) أي: علىٰ أحدكم (فِيهِ) أي: في ذلك الأمر(مَقَالاً) هكذا بالنصب في النسخ، والظاهر: الرفع، ولعل وجه النصب أنه بدل من (أَمْرًا) علىٰ معنىٰ أن يرىٰ للَّه عليه في أمرٍ مقالاً (ثُمَّ لَا يَقُولُهُ) فإنه حقر نفسه في الدنيا بأن خاف من غيره تعالىٰ، وترك ما جعل اللَّه تعالىٰ له من الحكومة، وفي الآخرة حيث جعل نفسه في محل الاعتراض، ثم العقوبة إن لم يكن عفو الكريم.

(١١٢٥٨) (٣/ ٣١)

قوله: (مَنْ يُقَاتِلُ عَلَىٰ تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ) أي: يقاتل البغاة معتمدًا فيه علىٰ تَأْوِيلِهِ[1] القرآنِ، وهو قوله تعالىٰ: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحُجرَات: ٩] وذلك لأن معرفة أن هؤلاء بغاة يستحقون القتال يحتاج إلىٰ التأمل والفهم، فجعل قتال أولئك مبنيًّا علىٰ التأويل (عَلَىٰ تَنْزِيلِهِ) أي: قاتل المشركين معتمدًا علىٰ تنزيل اللَّه تعالىٰ قتالهم في القرآن بقوله: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبَة: ٣٦] أي: فيكم من يجمع بين قتال البغاة والمشركين، وجاء أنه علي - رضي اللَّه تعالىٰ عنه -[2] في الحديث، كما سيجيء، ففي الحديث معجزة له ﷺ فقد أخبر قبل الوقوع؛ فوقع كما أخبر، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[3] بعد ذكر الحديث بطوله، فإن هذه القطعة مختصرة: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة؛ وهو ثقة.

(١١٢٥٩) (٣/ ٣١)

قوله: (هَلَكَ الْمُثْرُونَ) اسم فاعل من أثرىٰ: إذا كثرماله (إِلَّا مَنْ) تلقين

---

(١) في «م»: تأويل.
(٢) زاد في «م»: فجعل.
(٣) «مجمع الزوائد» (٩/ ١٨٢).

لذكر الاستثناء إن كان في الباب استثناء، وفي «المجمع»[١]: قلت: رواه ابن ماجه باختصار رواه أحمد، وفيه عطية بن سعد[٢]؛ وفيه كلام، وقد وثق.

(١١٢٦٠) (٣/ ٣١)

قوله: (كُلُوهُ) أي: إذا خرج ميتًا بعد ذبح الأم (ذَكَاةُ أُمِّهِ) أي: ذبح الأم يكفي في حله، وعليه الجمهور، وخلافه غير قوي.

(١١٢٦١) (٣/ ٣١)

قوله: (حَدَقُ الْجَرَادِ) بفتحتين؛ أي: أعين الجراد من الصغر، وقد سبق شرح ألفاظ هذا الحديث مرارًا (وَيَتَّخِذُونَ الدَّرَقَ) بفتحتين، واحدها: درقة، قيل: هي ترس من جلود ليس فيه خشب ولا عصب (حَتَّىٰ يَرْبُطُوا) أي: يدخلون بلادكم حتىٰ يربطوا.

(١١٢٦٢) (٣/ ٣١)

قوله: (إِذَا تَثَاءَبَ) بهمزة (يَدْخُلُ فِي فِيهِ) أي: فمه إن فتح.

(١١٢٦٣) (٣/ ٣١)

قوله: (خَطَبَ قَائِمًا عَلَىٰ رِجْلَيْهِ) أي: أحيانًا، أو قبل المنبر، أو يوم العيد.

(١١٢٦٤) (٣/ ٣١)

قوله: (فَلْيُوتِرْ إِذَا ذَكَرَهُ) أي: ولو بعد الصبح، فيدل الحديث علىٰ تأكد الوتر، وأنه يقضىٰ كالفرض، فيمكن أن يستدل به من يوجبه.

(١١٢٦٥) (٣/ ٣١)

قوله: (لَا تُخَيِّرُوا) من التخيير، أرشدهم إلىٰ ما ينبغي لهم من التأدب مع الكل؛ إذ التخيير ربما يؤدي إلىٰ التنقيص وسوء الأدب، وهذا لا ينافي أن

---

(١) «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٢).

(٢) في «المجمع»: سعيد.

يكون بعضهم أفضل، كما يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣].

(١١٢٦٧) (٣/ ٣١)

قوله: (كَانَ الْمُؤَلَّفَةُ)كأن المراد رؤساء المؤلفة، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٢٦٨) (٣/ ٣١)

قوله: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي: خارج في سبيل الله (وَرَجُلٍ) المراد من انتقل إليه بسبب حلال[١] صدقة تصدق بها علىٰ آخر.

(١١٢٦٩) (٣/ ٣١)

قوله: (ذُكِرَ الْمِسْكُ) علىٰ بناء المفعول، لعلهم ذكروا أنه دم، فبين لهم أنه استحال فصار (أَطْيَبُ الطِّيبِ) والله تعالىٰ أعلم.

(١١٢٧٢) (٣/ ٣٢)

قوله: (إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي) أي: إلا أنك لست بنبي كما كان هارون؛ لأنه لا نبي بعدي كما كان بعد موسىٰ، ولعل المراد: بعد بعثتي؛ ليناسب ذكر هارون؛ لأن نبوة هارون ما كانت بعد موسىٰ، وإنما كانت بعد بعثته، والله تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[٢]: رواه أحمد والبزار، إلا أنه قال: «إن رسول الله ﷺ قال لعلي في غزوة تبوك: خلفتك في أهلي. قال علي: يا رسول الله، أكره أن تقول العرب: خذل ابن عمه وتخلف عنه! قال: **أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ؛ إِلَّا أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي**» وفيه: عطية العوفي؛ وثقه ابن معين، وضعفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.

---

(١) في «م»: حلاله.

(٢) «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٨).

(١١٢٧٤) (٣/ ٣٢)

قوله: (فَأَخَذَ الْأَلْيَةَ) بفتح الهمزة: لحمة المؤخر من الحيوان معلومة.

(١١٢٧٦) (٣/ ٣٢)

قوله: (الَّذِي أَطْعَمَنَا) قدمه لزيادة الاهتمام به علىٰ مقتضىٰ الحال، ولما كان الطعام لا يخلو عن شراب في أثنائه أو بعده ذكره تبعًا وضم إليه **قوله**: (وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ) للجمع بين الحمد علىٰ النعمة الدنيوية والأخروية.

(١١٢٧٧) (٣/ ٣٢)

قوله: (بِنَعْلَيْنِ أَرْبَعِينَ) يحتمل أنه بيان عدد الضربات، أوعدد الضربات بنعلين حتىٰ صار الضربات ثمانين، والمشهور الأول.

(١١٢٨٠) (٣/ ٣٢)

قوله: (مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ . . .) إلخ، المشهور: رواية نصب الجلالة والناس، والمعنىٰ: من فات عنه شكر من جرت النعمة علىٰ يده من الناس؛ فلم يأت بشكره تعالىٰ علىٰ الوجه الذي أمر به؛ وذلك لأن المعطي حقيقة هو اللَّه المستحق للشكر، لكنه أمر بشكر من جرت النعمة علىٰ يده فصار شكره من شكر اللَّه؛ فمن تركه أو أخل به فقد أخل بشكر اللَّه تعالىٰ، ولم يأت[1] بشكره علىٰ الوجه الذي أمر به، وقد تقدم زيادة تحقيق لمعناه، ورواياته في مسند أبي هريرة؛ فلا نعيده، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٢٨١) (٣/ ٣٢)

قوله: (فَإِنَّ فِي السُّحُورِ) بالفتح: الطعام، وبالضم: أكله، والوجهان جائزان، ورجح الضم؛ لأن نسبة البركة إلىٰ الفعل أقرب.

---

(١) في «الأصل»: يأتي. والمثبت من «م» وهو الجادة.

(١١٢٨٢) (٣/ ٣٢)

قوله: (أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ) أي: إذا ركب معه غيره (إِذَا رَجَعَ إليه) أي: بعد أن قام بنية العود، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٢٨٣) (٣/ ٣٢)

قوله: (فَيَشْهَدُونَ لَهُ بِالْبَلَاغِ) قد يستنبط من هذا أنه يكفي في الشهادة: مجرد العلم، ولا حاجة فيها إلىٰ العيان، إلا أن يقال: لا تقاس شهادة الدنيا بشهادة الآخرة ، ثم يقال: إن كفىٰ علم الحاكم؛ فكفىٰ باللَّه شهيدًا؛ فأي حاجة إلىٰ هذه الشهادة، وإلا فكيف يكفي علم هذه الأمة مع أن علمهم من جهة إعلام الحاكم سبحانه وتعالىٰ؟ فلعل المقصود: إظهار شرف هذه الأمة؛ فللَّه الحمد علىٰ ما أنعم.

(١١٢٨٤) (٣/ ٣٢-٣٣)

قوله: (بَعْثَ النَّارِ) بفتح فسكون؛ أي: المبعوث إليه[١] (وَمَا بَعْثُ النَّارِ) أي: ما قدرها (يَشِيبُ الْمَوْلُودُ) من شدة هول ذلك، وكذا وضع الحمل، قيل: هذا علىٰ سبيل الفرض، و[٢]التمثيل، وأصله: أن الهموم تضعف القوىٰ، وتسرع بالشيب، وقيل: أو يحمل علىٰ الحقيقة؛ لأن كل واحد يبعث علىٰ ما مات عليه، فتبعث الحامل حاملاً والمرضع مرضعة، والطفل طفلاً؛ فإذا قيل لآدم ذلك وسمعوه؛ وقع بهم من الوجل ما يشيب له الطفل، وتسقط معه الحامل، وتذهل معه المرضعة (سُكَارَىٰ) أي: كأنهم سكارىٰ من شدة الأمر، قد دهشت عقولهم، وغابت أذهانهم؛ فمن رآهم حسب أنهم سكارىٰ (وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ) علىٰ الحقيقة (تِسْعُمِائَةٍ)[٣] بالرفع؛ أي: يخرج منهم هذا

---

(١) في «م»: إليها.

(٢) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».

(٣) زاد في «م»: أي.

المقدر، ومنكم الواحد (اللَّهُ أَكْبَرُ) سرورًا بهذه البشارة (أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ) خطاب لهذه الأمة، والحديث يدل علىٰ أن العدد لا يمنع الزيادة، وقد جاء أنهم الثلثان؛ فللَّه الحمد والمنة.

(١١٢٨٥) (٣/ ٣٣)

قوله: (تَحْقِرُونَ) كيضرب[1] أو من التحقير (يُعْرَفُونَ بِهَا) علىٰ بناء المفعول (ذُو يُدَيَّةٍ) أحدهما: تصغير اليد، والآخر: تصغيرالثدي، وهما بتشديد التحتية الآخرة (مُحَلِّقِي رُءُوسِهِمْ) حال من مجرور (فِيهِمْ) (بَعْدَمَا كَبِرَ) بكسرالباء (وَيَدَيْهِ) أي: ورأيت يديه (تَرْتَعِشُ) أي: كل واحدة منهما.

(١١٢٨٦) (٣/ ٣٣)

قوله: (فَأَفِيقُ) من الإفاقة (أَجُزِيَ) علىٰ بناء المفعول: من الجزاء، والهمزة للاستفهام، وقد سبق ما يتعلق بهذا المتن.

(١١٢٨٧) (٣/ ٣٣)

قوله: (مَا قَعَدَ قَوْمٌ . . .) إلخ، قد سبق في مسند أبي هريرة.

(١١٢٨٨) (٣/ ٣٣)

قوله: (الْعَزْلُ الْمَوْءُودَةُ الصُّغْرَىٰ) كأن المراد بالعزل: النطفة التي تعزل و(الْمَوْءُودَةُ) بالهمز؛ أي: البنت المدفونة حية، وكانت العرب تفعله خشية الإملاق أو خوف العار، فأرادوا أنها في تفويت الحياة كالموءودة، فاستحقت أن تسمىٰ بالموءودة الصغرىٰ، وأرادوا بذلك إثبات الحرمة، فكذبهم النبي ﷺ وقال: إنما يلزم الوأد؛ لوكان مراد اللَّه أن يخلق من تلك النطفة شيئًا، وحيث علم أنه ما أراد ذلك فليس من الوأد في شيء، وما جاء أن العزل هو الوأد

---

(١) في «الأصل»: كضرب. والمثبت من «م».

الخفي، فكأن معناه أنه له مناسبة به؛ فهو مكروه لا حرام، كما قالت اليهود؛ فلا منافاة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٢٨٩) (٣/ ٣٣)

قوله: (خَاصِفُ النَّعْلِ) الخصف: الجمع والضم: يقال: خصف نعله؛ أي: خرزها.

(١١٢٩٠) (٣/ ٣٣)

قوله: (فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) أي: فربما يجري مني شيء علىٰ مقتضىٰ البشريٰة، ويكون اللائق بي تركه (آذَيْتُهُ) لا يتوهم في إيذائه أنه في غير محله، لكن قد يكون اللائق علىٰ مقتضىٰ أنه رحمة للعالمين تركه، فلذلك اتخذ هذا العهد حتىٰ يكون أمره كله علىٰ مقتضىٰ أنه رحمة للعالمين، وبهذا ظهر غاية الظهور وجه كونه رحمة للعالمين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٢٩١) (٣/ ٣٣-٣٤)

قوله: (أَخَذَ سَهْمَهُ) فنظر؛ أي: بعد أن خرج السهم من الرمية أخذه؛ ليعرف سرعة خروجه فنظر (رُصَافِهِ) بكسر الراء أو ضمها، جمع رصفة - بفتحتين - وهو عصب يكون علىٰ مدخل النصل (فِي قِدْحَ[1]) في «القاموس»: القدح بالكسر: السهم قبل أن يراش وينصل (فِي الْقُذَذِ)[2] بضم القاف وفتح المعجمة الأولىٰ: هو ريش السهم.

(١١٢٩٢) (٣/ ٣٤)

قوله: (لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ) أي: في الصفوف؛ أي: وفي الاقتداء بالتقصير فيه (حَتَّىٰ يُؤَخِّرَهُمْ) عن الجنة أوعن الخير، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل، م»: قدحه. والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) في «م»: القذف.

(١١٢٩٣) (٣/ ٣٤)

قوله: (يَصْرِفُ رَاحِلَتَهُ) كأنه تعرض للسؤال على ألطف وجه (فَلْيَعُدْ) ضبط من العود، والباء للتعدية؛ أي: فليعط من لا ظهر له.

(١١٢٩٥) (٣/ ٣٤)

قوله: (يُمْهِلُ) أي: يؤخر النزول، وقد سبق تحقيق هذا المعنىٰ. **قوله**: (هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ) ليس المراد: طلب الذنب وإنما المراد: أن من أذنب في النهار؛ فليس من شأنه النوم في مثل هذا الوقت، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٢٩٦) (٣/ ٣٤)

قوله: (غَلَبَنَا) بفتح الموحدة (عَلَيْكَ) علىٰ أخذ العلم منك، أو علىٰ القرب منك، والدنو من مجلسك (الرِّجَالُ) فتعلموا منك وفازوا بخير عظيم، وبقينا في أودية الجهل (فَأَمَرَهُنَّ) أي: في ذلك اليوم (أَوِ اثْنَيْنِ) عطف علىٰ (ثَلَاثَةٌ) بالنظر إلىٰ المعنىٰ؛ أي: تقدم[1] ثلاثة أو اثنين، كما في رواية البخارىٰ في كتاب العلم، أو المعنىٰ؛ أي: ما ذكرت مقتصر علىٰ ثلاثة، أو يشمل[2] اثنين، وعلىٰ الوجهين؛ فقولها: (فَإِنَّهُ مَاتَ لِي اثْنَيْنِ) نصبه علىٰ الحكاية، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٢٩٧) (٣/ ٣٤)

قوله: (بِرَجُلٍ نَشْوَانَ) كسكران لفظًا ومعنىٰ (زَبِيبًا وَتَمْرًا) أي: نبيذهما (فَنُهِزَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: ضرب ودفع[3].

(١١٢٩٨) (٣/ ٣٤)

قوله: (إِذَا اجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ) قد جاء هذا الحكم في اثنين أيضًا؛ فلعله في

---

(١) في «م»: تقديم.

(٢) في «م»: يشتمل.

(٣) في «م»: ورفع.

الثلاثة آكد أو خصوا بالذكر؛ لأنه جرىٰ الذكر فيهم، وليس المراد: تخصيص الحكم بهم.

(١١٢٩٩) (٣/ ٣٤)

قوله: (وَلْيَدْرَأْهُ) أي: ليدفعه (فَلْيُقَاتِلْهُ) أي: ليدفعه بشدة (شَيْطَانٌ) أي: تابعه في المرور بين يدي المصلي.

(١١٣٠٠) (٣/ ٣٤)

قوله: (لَا يَبْغُضُ الْأَنْصَارَ) أي: من حيث كونهم أنصارًا أو الأنصار جميعًا وأما ما كان لأجل ما يجري من المعاملة فلا كلام في مثله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٣٠١) (٣/ ٣٥)

قوله: (وَاجْعَلِ الْبَرَكَةَ بَرَكَتَيْنِ) أي: ذات بركتين لما جاء: «**وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ**»[1] أو المراد: واجعل البركة المدعوة[2] ضعفي ما بمكة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٣٠٤) (٣/ ٣٥)

قوله: (اصْطَفَىٰ مِنَ الْكَلَامِ) أي: بمزيد الإكرام لقائله أو اختار لملائكته الكرام من الكلام؛ ليذكروا اللَّه تعالىٰ به (مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ) أي: لا حكاية عن غيره أو قراءة للقرآن، أو المراد: مخلصًا من قلبه، وهو قيد للكل أو الأخير، وخص بمزيد الاهتمام؛ لأنه أكثر أجرًا، ولأن احتمال[3] القراءة فيه أقوىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٣٠٦) (٣/ ٣٥)

قوله: (يَتَقَالُّهَا) أي: يعدها شيئًا قليلاً.

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٤).

(٢) في «م»: الدعوة.

(٣) في «م»: الاحتمال.

(١١٣٠٧) (٣/ ٣٥-٣٦)

قوله: (مَا لَكَ فِي ذَلِكَ) أي: في علم صلاته (مِنْ خَيْرٍ) لأن العلم للعمل وإلا يصير[1] حجة علىٰ صاحبه، فلما لم يكن[2] العمل بعلمه فلا خير للإنسان في تعلمه (إِنَّكُمْ مُصَبِّحِي عَدُوِّكُمْ) من صبَّح بالتشديد، ثم الظاهر: (مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ) كما في بعض النسخ، ولعل النصب بتقدير: صرتم مصبحي عدوكم (بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ) يريد أن ذاك العزم كان مخصوصًا بذاك السفر؛ فالصوم في السفر جائز، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٣٠٩) (٣/ ٣٦)

قوله: (مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدٌّ) لم يريدوا رد النهي وإنكاره، وإنما أرادوا عرض حاجتهم، وأنها هل تصلح للتخفيف أم لا؟

(١١٣١٠) (٣/ ٣٦)

قوله: (لَا يَخْرُجْ الرَّجُلَانِ) بكسر الجيم علىٰ النهي، أو بضمها علىٰ أنه نفي بمعناه (يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ) من ضرب الغائط: إذا أتىٰ الخلاء (كَاشِفَانِ) أي: وهما كاشفان، وفي رواية أبي داود: (كَاشِفَيْنِ) بالنصب، **وقوله**: (يَضْرِبَانِ) وما بعده يحتمل أن تكون أحوالاً مترادفة أو متداخلة، ويحتمل أن يكون (يَضْرِبَانِ) صفة لـ (الرَّجُلَانِ) علىٰ أن تعريفه للعهد الذهني، كما قالوا في قوله تعالىٰ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجُمُعَة: ٥] وكذا (يَتَحَدَّثَانِ) وأما (كَاشِفَانِ) فالظاهر: أنه حال بذلك التقدير؛ إذ لم يعهد وقوع المفرد النكرة صفة للمعرف بالتعريف الذهني، ولا يخفىٰ أنه لا يصلح أن يكون حالاً محققة من ضمير (يَضْرِبَانِ) فلابد أن تجعل مقدرة ثم النهي راجع إلىٰ الكشف والتحدث لا إلىٰ نفس الخروج، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل، م»: يصر.

(٢) في «الأصل»: يمكن. والمثبت من «م».

(١١٣١٥) (٣/ ٣٦)

قوله: (بِالْقُرْطِ) بضم قاف وسكون راء: نوع من حلي الأذن معروف، وهو متعلق بمقدر؛ أي: يتصدقن بالقرط (فِي[١] الْبَعْثِ) بفتح فسكون؛ أي: بعث الجيش وإرسالهم إلىٰ محل.

(١١٣١٧) (٣/ ٣٦)

قوله: (خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ) ظاهره: أنه وضع الجائحة، بمعنىٰ أنه لا يؤخذ منه[٢] ما عجز عنه، ويحتمل أن المعنىٰ: ليس لكم [في الحال إلا ذلك][٣] لوجوب الانتظار في غيره؛ لقوله تعالىٰ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٠] وحينئذ فلا وضع أصلاً، وبالجملة؛ فهذا الحديث دليل لمن يقول بعدم الوضع، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٣١٨) (٣/ ٣٦)

قوله: (الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَهُ) قيل: هو خضر، وقد سمع من النبي ﷺ فلذلك صح له أن يقول: حدثنا، وقيل: معنىٰ حدثنا: أي: حدث المسلمين، وأنا من جملة المسلمين، وقيل المراد: أنه بلغنا منه حديثه، وبالجملة؛ فحدثنا عندهم يقتضي السماع فلابد من التأويل لذلك (فِي الْأَمْرِ) يريد: أمره أنه الإله، قلت: لا إله إلا اللَّه (حِينَ يَحْيَا) علىٰ بناء المفعول من الإحياء، أو علىٰ بناء الفاعل من الحياة.

(١١٣١٩) (٣/ ٣٧)

قوله: (إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ رَجُلٌ) الظاهر: (رَجُلاً) وكأنه[٤] مبني علىٰ

---

(١) في «الأصل، م»: إلىٰ. والمثبت من المسند.
(٢) في «الأصل»: عنه.
(٣) تكرر في «م».
(٤) في «م»: وكان.

اعتبار ضمير الشأن، أو هو منصوب قراءة كما سبق له نظائر، ويؤيده أنه في بعض النسخ (رَجُلاً) (جَرِيءٌ) من الجرأة؛ أي: مجترئ علىٰ التكلم، أو علىٰ الأعمال السيئة (لَا يَرْعَوِي) أي: لا ينكف ولا ينزجر من رعا يرعو: إذا كف عن الأمور، وقد ارعوىٰ عن القبيح، والاسم: الرعيا - بالفتح والضم - وقيل: الارعواء[١]: الندم إلىٰ الشيء وتركه، كذا في «المجمع». قلت: لعل المعنىٰ هاهنا لا يلتفت إلىٰ شيء من ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٣٢٦) (٣/ ٣٧)

قوله: (يَرْضَىٰ عَنْهُ سَاكِنُ السَّمَاءِ) أي: الملائكة (قَالَ: بِالسَّوِيَّةِ) أي: العدل الذي ينبغي لا أنه يعطي كل أحد مثل ما يعطي لآخر[٢]؛ فإن هذا غير ممدوح (ائْتِ السَّدَّانَ) ضبط بفتح السين وتشديد دال (أَجْشَعَ) أجزع (فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ) أي: لا يقبل منه المهدىٰ أو خازنه (فَيُقَالُ[٣] لَهُ: إِنَّا لَا نَأْخُذُ...) إلخ، وفي «المجمع»[٤]: قلت: رواه الترمذي وغيره باختصار كثير، رواه أحمد بأسانيد، وأبو يعلىٰ باختصار كثير، ورجالهما ثقات.

(١١٣٢٩) (٣/ ٣٨)

قوله: (وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ) أي: في الظروف المعلومة (عَنِ الْأَضَاحِيِّ) أي: عن أكلها فوق ثلاثة أيام (فَكُلُوا) أي: ما بدا لكم.

(١١٣٣٠) (٣/ ٣٨)

قوله: (فَلْيَجْتَنِبْ وَجْهَ أَخِيهِ) أي: إن أمكن الاحتراز عنه.

---

(١) في «م»: الإعواء. (٢) في «م»: الآخر.

(٣) في «الأصل، م»: ويقول. والمثبت من المسند المطبوع.

(٤) «مجمع الزوائد» (٧/ ٦١١).

(١١٣٣١) (٣/ ٣٨)

قوله: (إِلَّا لِيُضْحِكَ) من الإضحاك، وهذا استثناء مما يفهم من المقام؛ أي: لا يتكلم بها لشيء إلا ليضحك (لَيَقَعُ) أي: يسقط وينحط (مِنْهَا) أي: لأجلها (أَبْعَدَ) أي: موضعًا أبعد من السماء في التنزل والتسفل، لا [(١)] في التعلي والتصعد كالسماء، فإن المقصود: بيان البعد لا التعلي، وهذا ظاهر، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٣٣٢) (٣/ ٣٨)

قوله: (مَعَ ذَلِكَ) أي: مع ما يعطيهم ربهم من النعم والكلام في أهل الجنة (أَنْ تَشِبُّوا) بكسر الشين[(٢)]: من شب؛ كضرب (فَلَا تَهْرَمُوا) من هرم؛ كسمع.

(١١٣٣٣) (٣/ ٣٨)

قوله: (أَيُعْدَلُ الدَّيْنُ) يريد أن ذكرهما معًا في الاستعاذة يقتضي معادلتهما ومقاربتهما؛ فهل الأمر كذلك؟ والله تعالىٰ أعلم.

(١١٣٣٤) (٣/ ٣٨)

قوله: (تِنِّينًا) هو كسكين: نوع من الحيات كثير السم كبير الجثة (خَضِرًا) بفتح خاء وكسر ضاد.

(١١٣٣٥) (٣/ ٣٨)

قوله: (كَمَثَلِ الْفَرَسِ عَلَىٰ آخِيَّتِهِ[(٣)]) بمد وتشديد ياء: حبل أو عود يشد فيه الدابة: والمعنىٰ: أي: كمثل فرس[(٤)] معلقة علىٰ آخية (يَجُولُ) أي: حول

---

(١) في «م»: إلا.

(٢) في «م»: الجيم.

(٣) في «الأصل، م»: آخية. والمثبت من المسند المطبوع.

(٤) في «م»: الفرس.

الآخية، قيل: يعني أنه يبعد عن ربه بالذنوب، وأصل إيمانه ثابت، وقيل: أراد بالإيمان: شعبه؛ فكما أن الدابة تبعد عن الآخية ثم تعود إليها؛ فكذا المؤمن قد يترك بعض الشعب ثم يتداركه ويندم.

(١١٣٣٧) (٣/ ٣٨)

قوله: (لَا تَصْحَبْ إِلَّا مُؤْمِنًا) أي: ينبغي للمؤمن التحري فيمن اتخذه صاحبًا له؛ إذ المرء علىٰ دين خليله، وكذا فيمن يحسن إليه؛ لأن حسن المصرف يزيد في أجر الصدقة.

(١١٣٣٨) (٣/ ٣٨)

قوله: (أُثْنِيَ عَلَيْهِ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يجري علىٰ ألسنة عباده مدحه بما يعمل، ويمكن أن يكون علىٰ بناء الفاعل بالمعنىٰ المذكور (سَبْعَةَ أَصْنَافٍ) منصوب علىٰ نزع الخافض؛ أي: بسبعة أصناف، وقيل: وفي «الجامع الصغير» بالباء.

(١١٣٤٠) (٣/ ٣٨-٣٩)

قوله: (يَكُونُ خَلْفٌ) بفتح فسكون: أشهر في الشر، وبفتحتين: أشهر في الخير، ويجيء بالعكس علىٰ قلة (لَا يَعْدُو) أي: لا يتجاوز بالصعود إلىٰ محل القبول، أو بالنزول إلىٰ القلب.

(١١٣٤٢) (٣/ ٣٩)

قوله: (إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ) بكسر الباء: صاحب السر الذي يشاوره الإنسان في أمره وأحواله، قيل: الملَك والشيطان، وقيل: أي جلساء صالحة وطالحة، والمعصوم: من عصمه اللَّه من الطالحة، وقيل: أي نفس أمارة بالسوء ونفس لوامة، والمعصوم: من أعطي نفسًا مطمئنة، وقيل: أي: قوة ملكية وقوة حيوانية، والمعصوم: من عصمه اللَّه لا من عصمته نفسه. قلت:

وغالب هذه المعاني لا تختص بأحد دون أحد، فكأن في[1] تخصيص الخليفة بالذكر حثًّا له على كثرة النظر في الأمر؛ لأن خطأه[2] ضرر عام.

(١١٣٤٥) (٣/ ٣٩)

قوله: (رُفِعُ لِي قَوْمٌ) على بناء المفعول؛ أي: أظهروا لي.

(١١٣٤٧) (٣/ ٣٩)

قوله: (وَلَمْ يَجْهَلْ) أي: فلم يشتغل بمقتضى الجهل.

(١١٣٤٩) (٣/ ٣٩)

قوله: (أَنَّهُ قَالَ فِي الْوَهْمِ) أي: فيما إذا وهم في صلاته فلم يدر كم صلى (يَتَوَخَّىٰ) أي: يطلب[3] الصواب ليمضي عليه، وفي الأصل القديم: (يَتَحَرَّىٰ).

(١١٣٥٢) (٣/ ٣٩)

قوله: (مِنْ الْخُيَلَاءِ) بالضم والكسر: الكبر والعجب، قيل: وهذا مخصوص بالرجال، فقد أجمعوا على جواز الجر للنساء، والله تعالى أعلم.

(١١٣٥٣) (٣/ ٤٠)

قوله: (يَتَجَلْجَلُ) أي: يغوص في الأرض، والجلجلة: حركة مع صوت.

(١١٣٥٤) (٣/ ٤٠)

قوله: (يَخْرُجُ عُنُقٌ مِنْ النَّارِ) أي: طائفة، وقيل: المراد: شخص.

(١١٣٥٧) (٣/ ٤٠)

قوله: (مَنْ يُرَائِي) أي: يقصد بعمله: أن يراه الناس على ذلك العمل

---

(١) من «م».
(٢) زاد في «الأصل»: غير.
(٣) في «م»: ليطلب.

(يُرَائِي اللَّهُ بِهِ) أي: يجازيه علىٰ ريائه، فسمىٰ الجزاء باسمه (وَمَنْ يُسَمِّعْ) من أسمع من[1] التسميع، والمعنىٰ كما تقدم، وفي رواية[2] ابن ماجه[3]: في إسناده: عطية العوفي؛ وهو ضعيف، والحديث من حديث جندب في «الصحيحين»[4].

(١١٣٦٠) (٣/ ٤٠)

قوله: (اقْرَأْ وَاصْعَدْ) أي: ارتق في الدرج علىٰ قدر ما كنت تقرأ من القرآن؛ فمن استوفىٰ جميع آياته؛ استولىٰ علىٰ أقصىٰ درج الجنة، ومن قرأ جزءًا منها؛ كان صعوده في الدرج علىٰ قدر ذلك، وهذا معنىٰ ما جاء في بعض الروايات: (فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ: آخِرُ آيَةٍ).

(١١٣٦١) (٣/ ٤٠)

قوله: (مَنْ تَقَرَّبَ إِلَىٰ اللَّهِ . . .) إلخ، بيان لعظم رحمته تعالىٰ ووفور لطفه بالعباد، وأن ما يحصل للعبد من القرب برحمته أكثر مما يستحقه بعمله، ثم المراد بالشبر: شبر العبد، وبالذراع: ذراع من قيراطه؛ كجبل أحد، ويومه كألف سنة، ويدل عليه من أتاه يمشي أتاه اللَّه يهرول؛ فانظر أنه اعتبر مشي العبد وهرولة الرب تعالىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٣٦٣) (٣/ ٤٠)

قوله: (أَثْنَىٰ عَلَيْهِ) ظاهر خط النسخ هاهنا: أنه علىٰ بناء الفاعل فالمعنىٰ: أثبت له علىٰ لسان عباده سبعة أنواع . . . إلخ.

---

(١) في «م»: أو من.

(٢) في «م»: زوائد.

(٣) «سنن ابن ماجه» (٤٢٠٦).

(٤) البخاري (٦٤٩٩) (٧١٥٢)، ومسلم (٢٩٨٧).

(١١٣٦٤) (٣/ ٤٠)

قوله: (بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ قَصِيرَتَيْنِ) في مسلم[١]: (طَوِيلَتَيْنِ) ولذا قيل: صوابه: (طَوِيلَتَيْنِ) وفي الحديث بيان عظم مكرهن.

(١١٣٦٥) (٣/ ٤٠-٤١)

قوله: (قَدْ ضُرِبَ فِي وَجْهِهِ) علىٰ بناء المفعول (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: للصحابي بعد أن حضر عنده (فَضَّلَ) من التفضيل، وكذا قوله ﷺ: (لَا تُفَضِّلُوا) أي: لا تشتغلوا بالتفضيل بينهم؛ لأنه يؤدي إلىٰ توهم التنقيص، وهذا لا ينفي التفاضل بينهم (يُصْعَقُونَ) من صعق؛ كعلم؛ أي: يذهبون عن الحس (أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ) أي: ممن علم صعقه فلا يرد أن موسىٰ كان أول من رفع علىٰ تقدير أنه صعق، وأراد بهذا أنكم كيف تفضلوني علىٰ موسىٰ وهو قد يؤدي إلىٰ تنقيص قدره مع أنه من الفضل بهذه المثابة، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٣٦٧) (٣/ ٤١)

قوله: (لَا أَبْرَحُ أَغْفِرُ لَهُمْ) فيه أنه لا ينبغي للعبد اليأس من الرحمة، وإنما ينبغي له الاستغفار وترك الإصرار.

(١١٣٦٩) (٣/ ٤١)

قوله: (اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قال النووي: قال العلماء: هذا الاستئذان امتثال لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢] (بِسِلَاحِهِ) خوفًا عليه من اليهود (فَأَشَارَ إِلَيْهَا) من شدة الغيرة.

(١١٣٧٢) (٣/ ٤١)

قوله: (إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ) أي: الميت علىٰ النعش (قَالَتْ: قَدِّمُونِي)

(١) «صحيح مسلم» (٢٢٥٢).

أي: إلىٰ ما أعد اللَّه تعالىٰ من الكرامة، قال القسطلاني: يقول حقيقة بلسان القال بحروف وأصوات يخلقها اللَّه تعالىٰ فيها. قلت: قد تقدم قريبًا أنه يعرف من يغسله وغيره (يَا وَيْلَهَا) عدل إلىٰ ذلك كراهة أن يضيف الويل إلىٰ نفسه، وفي رواية أبي هريرة: (قَالَتْ: يَا وَيْلَتَاهُ؛ أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِي؟!). (لَصُعِقَ) قيل: ذكر في «مختار الصحاح» أن صَعَق - بفتح العين - من باب: قطع: إذا ألقيت عليه الصاعقة، وصَعِق - بكسر العين - : إذا غشي عليه، ثم قيل: هذا مخصوص بصوت غير الصالح، وقيل: بل عام، وفي رواية ابن منده[1] بلفظ: «لو سمعه الإنسان لصعق من المحسن والمسيء» وهذا نص في العموم.

(١١٣٧٣) (٣/ ٤١)

قوله: (أُتِيَ بِضَبٍّ) علىٰ بناء المفعول (بِعُودٍ) سيجيء أنه أمر غيره بالقلب، فكأنه استعمل العود حين القلب بمنزلة من يعين غيره علىٰ فعل (تَاهَ) أي: ذهب وغاب أو هلك بالمسخ (فَإِنْ يَكُنْ) أي: باقيًا بعد المسخ.

(١١٣٧٥) (٣/ ٤٢)

قوله: (قَدْ نَهَىٰ عَنْ هَذِهِ) أي: هذه الخصلة أو الفعلة، وقد جاء عنه ﷺ فعله أيضًا، فلذلك قالوا: النهي إذا خاف بذلك كشف العورة.

(١١٣٧٧) (٣/ ٤٢)

قوله: (إِلَّا بِكَيْلٍ) كأن المراد إلا بعد أن يجلب فيصلح لحلول الكيل فيه، كما يدل عليه السوق؛ فإن الحديث مسوق للنهي عن الغرر (وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ) هو أن يقول: أغوص في البحر غوصة بكذا؛ فما أخرجته فهو لك.

(١١٣٧٩) (٣/ ٤٢)

قوله: (فَإِنَّ الْفَقْرَ) لأن المحبة لا تتم إلا بالمجانسة.

---

(١) «فتح الباري» (٣/ ١٧٥)، و«شرح السيوطي لسنن النسائي» (٤/ ٤٢).

(١١٣٨٠) (٣/ ٤٢)

قوله: (السَّكِينَةُ) لعل هذا من باب المجانسة التي تقتضيها المصاحبة (وَالْخُيَلَاءُ) بضم أو كسر: الكبر والعجب، وفي «المجمع»: وفيه أن صحبة الحيوان تؤثر في النفس بآعداء هيآت[1] وأخلاق تناسب طبعها.

(١١٣٨٥) (٣/ ٤٢-٤٣)

قوله: (مُشَبِّكٌ أَصَابِعَهُ) من التشبيك، وهو إدخال الأصابع بعضها في بعض، ورفع (مُشَبِّكٌ) علىٰ أنه خبر؛ إن كان جالسًا صفة، [أو خبر بعد خبر إن كان جالسًا خيرًا][2]، ويحتمل أنه منصوب علىٰ الحالية، مضاف إلىٰ ما بعده إضافة لفظية. **قوله**: (فَلَمْ يَفْطِنْ) في «القاموس»: فطن به وإليه وله؛ كفرح ونصر وكرم؛ أي: فلم يفهم (فَلَا يُشَبِّكَنَّ) قيل: هذا النهي لمن كان في الصلاة، أو لمن خرج إليها وانتظرها؛ لكونه كمن في الصلاة، وهذه الهيئة ليست من هيئات الصلاة، وإلا فلا كراهة في التشبيك مطلقًا؛ فإنه قد جاء من النبي ﷺ في قصة ذي اليدين، لكن بعد ما خرج من الصلاة في زعمه، فمعنىٰ **قوله**: (مِنَ الشَّيْطَانِ) أي: في حق المصلي، أو[3] المنتظر مثلاً، والله تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»[4]: رواه أحمد، وإسناده حسن.

(١١٣٨٦) (٣/ ٤٣)

قوله: (هَبَطَ) المراد: ما يليق به من الهبوط، وتحقيقه مفوض إلىٰ علمه تعالىٰ.

(١١٣٨٧) (٣/ ٤٣)

قوله: (أَحْبَبْتُ أَنْ أَعْلَمَ تَعْلَمُ ذَلِكَ أَمْ لَا) كأنه سمع قوله ﷺ: (إِنِّي لأَرَاكُمْ

---

(١) في «م»: ضيهان.

(٢) في «م»: أو خبر إن كان جالسًا خبر.

(٣) في «م»: و.

(٤) «مجمع الزوائد» (٢/ ١٤٠).

مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي) فتعمد ذلك؛ ليظهر له أنه هل علم النبي ﷺ بفعله ذلك أم [لا] فيظهر له تصديق قوله بمعاينة دليله، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٣٩٠) (٣/ ٤٣)

قوله: (مَا صَبَّ) بفتح صاد وتشديد؛ أي: أيُّ شيء أوقع هذا البلاء عليَّ؟ (أَمَا سَمِعْتَ) بالخطاب (إِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ) بتشديد (إِنَّ) ونصب (أَعْلَمَ) وجر (النَّاسِ) بالإضافة (بِمَكَانِهِ) أي: بمكان الدجال (لَأَنَا) خبر (إِنَّ). (تَبًّا لَكَ) دعاء عليه بالهلاك ،حيث شبه الأمر عليه.

(١١٤٠١) (٣/ ٤٤)

قوله: (قُلْتُ: حَتَّىٰ أَلْتَمِسَ شَيْئًا) كأنه أراد أنه يطلب شيئًا أولاً؛ فإن لم يجد يأتيه، وإن وجد اكتفىٰ به.

(١١٤١٢) (٣/ ٤٥)

قوله: (تَمْرًا بَعْلاً) بفتح فسكون مهملة: هو كل نخل وشجر وزرع لا يسقىٰ، أو ما سقته السماء، كذا في «القاموس». (ثُمَّ ابْتَاعَ حَاجَتَكَ) هكذا فىٰ النسخ، والصواب (ثُمَّ ابْتَعْ) والله تعالىٰ أعلم.

(١١٤١٩) (٣/ ٤٦)

قوله: (أَنْ يَحِلَّ صِرَارَ نَاقَةٍ) من حل يَحُل بضم الحاء المهملة: إذا فكه والصرار؛ ككتاب: ما يشد به الشيء؛ أي: إذا وجدتم ناقة مربوطة الضرع؛ فليس لكم أن تفكوا صرارها وتشربوا لبنها بلا إذن أهلها (فَإِنَّهُ خَاتَمُهُمْ عَلَيْهَا) أي: أن ربطهم[1] الضرع أمارة علىٰ منعهم من ذلك؛ فلا يحل لكم مع أمارة المنع (بِقَفْرٍ) بفتح قاف وسكون فاء: المكان الخالىٰ من العمارة (فَرَأَيْتُمْ

---

(١) في «م»: ربطها.

الْوَطْبَ) بفتح واو فسكون مهملة: سقاء اللبن، وهو جلد الجذع فما فوقه (وَإِنْ كُنْتُمْ مُرْمِلِينَ) من أرمل: إذا احتاج (فَلْيُمْسِكْهُ رَجُلَانِ) أي: لئلا يؤدي ذلك إلىٰ القتال بينكم وبينه، وفي «المجمع»[1]: قلت: رواه ابن ماجه بعضه بغير سياقه، رواه أحمد، ورجاله ثقات.

(١١٤٢٠) (٤٦/٣)

قوله: (أَنَّهُ قَالَ فِي الْوَهْمِ: يُتَوَخَّىٰ) أي: إذا وهم في الصلاة فلم يدر كم صلىٰ؛ فليطلب الصواب.

(١١٤٢٣) (٤٦/٣)

قوله: (عَلَىٰ نَهَرٍ مِنَ السَّمَاءِ) أي: من ماء المطر (مُشَاةً) خبر بعد خبر (إِنِّي أَيْسَرُكُمْ) من اليسار؛ أي: أغناكم عن الماء أو الإفطار (وَمَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَشْرَبَ) فيه دليل علىٰ أنه يجوز للمسافر الإفطار بعد أن شرع في الصوم بلا ضرورة.

(١١٤٢٥) (٤٦/٣)

قوله: (ضَلَّ سِبْطَيْنِ[2]) هكذا في النسخ، والظاهر: (سِبْطَانِ) أي: غابا، ولعله من ضل فلان فرسه: إذا ذهب عنه، والتقدير: ضل سبطين أهلهما؛ أي: غابا عنهم، إلا أنه حذف أهلهما، وأضمر ضميره في (ضَلَّ) لظهوره؛ إذ لا يضل الشخص إلا أهله، وإفراد الضمير لإفراد الأهل لفظًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٤٣٣) (٤٧/٣)

قوله: (هَذَا السَّلَامُ عَلَيْكَ قَدْ عَلِمْنَاهُ) أي: إن الله تعالىٰ أمرنا بالصلاة والسلام عليك؛ فالسلام معلوم عندنا، فيمكن لنا العمل به، والمراد به: أنه

---

(١) «مجمع الزوائد» (٢٨٨/٤).
(٢) في «م»: مسبطين.

كسلام بعضنا علىٰ بعض، أوأنه كالسلام في التشهد، وعلىٰ التقديرين هو معلوم، لكن الصلاة غير معلومة فلابد من بيانها؛ إذ لا يمكن العمل بدونه.

(١١٤٣٧) (٣/ ٤٧)

قوله: (مُرَّ عَلَىٰ مَرْوَانَ) علىٰ بناء المفعول، و كذا الثاني، وقد جاء أن هذا القيام منسوخ.

(١١٤٣٨) (٣/ ٤٧)

قوله: (نَلْتَمِسُ فِدَاءَهُنَّ) أي: ثمنهن بالبيع؛ أي: فكرهنا الأولاد منهن لذلك (فَلَيْسَ مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ) أي: بل يكون من بعضه؛ فإن قضي بالولد يخرج ذلك البعض الذي يكون منه الولد في أثناء الجماع قبل وقت الإنزال؛ فلا ينفع العزل في دفعه.

(١١٤٤٠) (٣/ ٤٧-٤٨)

قوله: (لَا يَحْقِرَنَّ) من حقره؛ كضرب، أو من التحقير (إِذَا رَأَىٰ أَمْرًا) بالتنوين لا بالإضافة إلىٰ ما بعده (لِلَّهِ فِيهِ مَقَالاً) هذه الجملة صفة لـ(أَمْرًا) والمقال بمعنىٰ: القول، هكذا في الأصل القديم، وقد صحف في بعض الأصول، فجعل موضعه: (فَقَالَ) علىٰ لفظ الماضي بالفاء (ثُمَّ لَا يَقُولُهُ) في الأصل القديم: (أَنْ يَقُولَ فِيهِ) موضع (ثُمَّ لَا يَقُولُهُ) وهو صحيح علىٰ أنه بدل من (مَقَال) وأما معنىٰ (ثُمَّ لَا يَقُولُهُ) فيفيده **قوله**: (لَا يَحْقِرَنَّ) إذ معناه؛ أي: لا يحقرنْ بترك ما عليه من المقال، واللَّه تعالىٰ أعلم بالحال، والحديث قد تقدم أيضًا.

(١١٤٤٧) (٣/ ٤٨)

قوله: (يُفْتِي فِي الصَّرْفِ) أي: بجواز الزيادة فيه مع اتحاد الجنس إذا كان يدًا بيد (إِنَّمَا هُوَ رَأْيٌ رَأَيْتُهُ) قد جاء أنه كان يروىٰ فيه حديث أسامة: «**إِنَّمَا الرِّبَا**

فِي النَّسِيئَةِ»[١] فكأنه جعله رأيًا نظرًا إلىٰ أن الحديث يحتمل تخصيصه بمختلف الجنس، فحمله علىٰ العموم يكون رأيًا منه، وأما معنىٰ (نَهَىٰ عَنْهُ) في حديث أبي سعيد هو أنه نهىٰ عن الزيادة مع اتحاد الجنس، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٤٥٢) (٣/ ٤٨)

قوله: (نُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يعطينا النبي ﷺ تمرًا مجتمعًا من أنواع شتىٰ، وهذا المتن مختصر، سيجيء بقيته قريبًا.

(١١٤٥٧) (٣/ ٤٩)

قوله: (قَالَ يَزِيدُ: لَا صَاعَا تَمْرٍ) أي: بالرفع علىٰ إبطال عمل (لَا) أو علىٰ أنها (لَا) المشبهة بـ(لَيْسَ) أو علىٰ أن تقديره: لا يصح صاعا تمر؛ أي: بيعهما.

(١١٤٦٩) (٣/ ٥٠)

قوله: (سَمَّاهُ بِاسْمِهِ: عِمَامَةً) بالنصب؛ أي: سماه: عمامة، باسم جنسه.

(١١٤٧٣) (٣/ ٥٠)

قوله: (وَتَعَالَىٰ جَدُّكَ) في «النهاية»[٢] أي: علا جلالُك وعظمتك (مِنْ هَمْزِهِ. . .) إلخ، كلٌّ من الثلاثة بفتح فسكون، وجاء تفسير الأول بالمؤنة[٣]، وهو نوع من الجنون يعتري الإنسان؛ فإذا أفاق[٤] عاد إليه كمال العقل، وأصل الهمز: الدفع والنخس، وتفسير الثانىٰ بالتكبر[٥]، كأن المتكبر نفخ فيه الشيطان فانتفخ، فَخَيَّل إليه أنه صار كبيرًا وتفسير الثالث بالشعر، والمراد: المذموم، كأن الشيطان ينفثه من فيه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٨) (٢١٧٩)، ومسلم (١٥٩٦).

(٢) «النهاية في غريب الأثر» (١/ ٧٠٢).

(٣) في «الأصل»: بالمووتة. والمثبت من «م».

(٤) في «م»: فاق.

(٥) في «الأصل، م»: بالتكبير.

(١١٤٧٤) (٣/ ٥٠)

قوله: (أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ) أي: يتكلم به (فَإِنَّهُ) أي: التكلم[١] بحق، و**قوله**: (أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ) بدل منه، أو الضمير للشأن، و(أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ) فاعل الفعلين علىٰ التنازع (لَا يُقَرِّبُ) من التقريب (أَوْ يُذَكِّرَ بِعَظِيم[٢]) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أو يذكره الناس بكلام عظيم يطعنون به فيه، أو يلومون به عليه، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٤٧٩) (٣/ ٥١)

قوله: (اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ) أي: بع اثنين بواحد (أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ) أي: بع أكثر من ذلك.

(١١٤٨٢) (٣/ ٥١)

قوله: (رُفْقَةٌ مَعَ فُلَانٍ) بضم راء أو[٣] كسرها وسكون فاء: جماعة ترفقهم في السفر (وَسَجَعَ) كمنع؛ أي: نطق بكلام له فواصل، وهو[٤] الأساجيع، والمراد أنه فعل لها فعل الكهان؛ فإن عادتهم الأسجاع لترويج أباطيلهم (فَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ مُتَبَرِّزًا) من تبرز؛ أي: خرج إلىٰ الفضاء لقضاء الحاجة (مُسْتَنْبِلاً) النبل بنون ثم باء مفتوحتين: حجارة يستنجىٰ بها، فلعل استنبل يكون بمعنىٰ: طلب النبل للاستنجاء بها، كما هو المعتاد بعد قضاء الحاجة (مُتَقَيِّئًا) من القيء؛ أي: أخرج ما أكل منه بكل وجه ممكن، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٥٠٣) (٣/ ٥٣)

قوله: (أَقِرَّهُ قَرَارَهُ) أي: اجعل الماء في مقره؛ أي: لا تعزل.

---

(١) في «الأصل»: يتكلم. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: تعظيم.
(٣) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».
(٤) في «الأصل»: وهي. والمثبت من «م».

(١١٥٠٨) (٣/ ٥٤)

قوله: (أَوْ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ بَعْثًا) أي: يقرر جيشًا.

(١١٥١٠) (٣/ ٥٤)

قوله: (سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ) أي: كم مرة يغسل فيه الرأس (فَقَالَ: ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرات يغسل فيها[1] الرأس، وبهذا ظهر ارتباط هذا الكلام بما بعده.

(١١٥١٢) (٣/ ٥٤)

قوله: (مُشَبِّكٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ) إن قرئ بالنصب كما يقتضيه خط بعض النسخ؛ فالأمر واضح، وإن قرئ بالرفع؛ فالتقدير: هو مشبك بين أصابعه.

(١١٥٢٢) (٣/ ٥٥)

قوله: (فَقَدْ رَآنِي الْحَقَّ) أي: فقد رأىٰ الرؤيا الحق (لَا يَتَكَوَّنُ بِي) أي: لا يظهر في صورتي للرائي[2]، وقد سبق تحقيق ما يتعلق بهذا المتن، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٥٢٤) (٣/ ٥٥)

قوله: (وَعَرَفَ حُدُودَهُ) أي: عرف ما ينبغي الوقوف عنده من الحدود، ولا يحسن تجاوزه (مِمَّا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَفَّظَ فِيهِ) من الكذب والغيبة وأمثالهما، وفي «المجمع»[3]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ بنحوه، وفيه: عبدالله بن قُرَيط؛ ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. انتهىٰ. وقال الحافظ في «التعجيل» بعد ذكر أنه مجهول. قلت: ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات، وقال: شامي. ورأيته بخط الصدرالبكري: ابن قرط بغير تصغير.

---

(١) في «م»: فيه.

(٢) في «م»: للمرائي.

(٣) «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٤٧).

(١١٥٢٦) (٣/ ٥٥)

قوله: (وَأَوْلُوا مَعْرُوفَكُم الْمُؤْمِنِينَ) هو من أوليته معروفًا: إذا أعطيته إياه.

(١١٥٢٧) (٣/ ٥٥)

قوله: (لِيَبْعَثَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلاً) أي: ليبعث المتولي لبعث الجيش، أو الأمير عليهم من كل رجلين رجلاً.

(١١٥٣٠) (٣/ ٥٥)

قوله: (فَقَسَمَ مِنْهَا جُزْءًا وَاحِدًا) أي: رحمة واحدة (فِيهِ) أي: فبسبب[1] ذلك الجزء المقسوم.

(١١٥٣١) (٣/ ٥٦)

قوله: (تَرَاحَمُونَ بِهَا) أي: تتراحمون بتلك الرحمة (الواحدة)[2] تراحمًا واقعًا بين الخلائق من الجن والإنس وغيرهما (ضَمَّهَا إِلَيْهَا) أي: حتىٰ تتم المائة.

(١١٥٤٤) (٣/ ٥٧)

قوله: (أَخْبَرَهُ أَبُو قَزَعَةَ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ. . .) إلخ، قال الشيخ - رحمه اللَّه - في هامش نسخته: صيغة هذا السند علىٰ متن هذا الحديث وقعت هكذا في مسلم في كتاب الإيمان. قال الحافظ في «النكت الظراف» أنه وقع لجماعة من أهل الحديث خبط في[3] تأويله قال: وقد صنف أبو موسىٰ المديني في ذلك جزءًا مفردًا، وحاصل ما قال: إن أبا نضرة أخبر أبا قزعة والحسن بهذا الحديث، عن أبي سعيد إلا أن الحافظ ذكر أن المراد به: الحسن البصري، وأما الإمام النووي فذكر أنه

---

(١) في «م»: بسبب.
(٢) تكررت في «الأصل».
(٣) زاد هنا في «الأصل»: و.

الحسن بن مسلم بن يناق[1]، واللَّه تعالىٰ أعلم. (بِالْمُوكَىٰ) بلا همز: هو اسم مفعول من الإيكاء؛ أي: المربوط رأسه بالحبل، والمراد: القِربة.

(١١٥٤٧) (٣/ ٥٧)

قوله: (آثَرَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا) أي: اختارغيرنا علينا بالأموال مع استحقاقنا لها (أَذِلَّةً) بين الناس بقلة المال والنفر (فَأَعَزَّكُمْ اللَّهُ) حيث صرتم مرجعًا لأهل الدين (طَرِيدًا) مخرجًا من مكة، يريد: أن ما أحسنتم به غير منسي (فَآمَنَّاكَ) بالمد (وَالْبُقْرَانِ) الظاهر: أنه جمع بقر، مثل بلدان جمع بلد (لَوْلَا الْهِجْرَةُ) أي: لولا شرفها وجلالة قدرها عند اللَّه (لَكُنْتُ امْرَأً مِنْ الْأَنْصَارِ) أي: لعددت نفسي واحدًا منهم؛ لكمال فضلهم وشرفهم بعد فضل الهجرة وشرفها، والمقصود: الإخبار بما لهم من المزية بعد مزية الهجرة، وأنها مزية يرضىٰ بها مثله، وإلا فالانتقال لا يتصور سيما الانتساب بالنسب فإنه حرام دينًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٥٥٤) (٣/ ٥٨)

قوله: (فِي الْجَلاَءِ) بفتح الجيم والمد؛ أي: في الخروج منها إلىٰ بلاد الرخاء (أَسْعَارَهَا) أي: غلاء الأسعار (عَلَىٰ جَهْدِ الْمَدِينَةِ) بفتح الجيم؛ أي: مشقتها.

(١١٥٥٨) (٣/ ٥٨)

قوله: (يَجِيءُ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ) أي: ما أسلم من قومه إلا رجل فيجيء معه يوم القيامة.

(١١٥٥٩) (٣/ ٥٩)

قوله: (عَنِ الزَّهْوِ وَالتَّمْرِ) الزّهو بفتح زاي، أو ضمها وسكون هاء: البسر

---

[1] في «م»: نيّاق.

الملون بدا فيه حمرة أو صفرة وطاب، والمعنىٰ أنه نهىٰ عن الجمع بين الزهو والتمر في الانتباذ.

(١١٥٦٦) (٣/ ٥٩)

قوله: (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلَقَ مِنْهُ شَيْءٌ) علىٰ بناء المفعول، ورفع (شَيْءٌ) كما هو مقتضىٰ الخط، وعلىٰ بناء الفاعل ونصبه، وقد عرفت وجهه غير مرة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٥٨٢) (٣/ ٦٠)

قوله: (قُلْتُ: نَعَمْ؛ لَا بَأْسَ بِهِ) أي: قال: لا بأس به، وحذف القول اختصارًا كثيرًا في الكلام.

(١١٥٨٨) (٣/ ٦١)

قوله: (وَهُوَ جَالِسٌ مَعَ مُجَالِدٍ عَلَىٰ الطِّنْفِسَةِ) بكسر طاء وفاء وضمهما[1]، وبكسر ففتح: بساط له خمل رقيق، وجمعه: طنافس.

(١١٥٨٩) (٣/ ٦٢)

قوله: (وَلَا أَوْثَقْنَاهُ) أي: ولا ربطناه بالحبل (وَالْخَزَفِ) بخاء وزاي معجمتين مفتوحتين وفاء: كل ما عمل من طين وشوي بالنار حتىٰ يكون فخارًا، كذا في «القاموس». (فَاشْتَكَىٰ) أي: ثقل عليه ذلك (يَشْتَدُّ) أي: يجري (فِي عُرْضِ الْحَرَّةِ) بضم عين فسكون راء؛ أي: في جانبها (بِجَلَامِيدِ الْجَنْدَلِ) الجلاميد بجيم آخره دال: الحجارة الكبار، جمع جلمود بفتح جيم، والجندل؛ كجعفر: ما يُقِلّه الرَّجُل من الحجارة، وبكسر الدال وبضم الجيم والدال: الموضع[2] الذي يجتمع فيه الحجارة.

---

(١) في «الأصل»: وقاف وضمها. والمثبت من «م».
(٢) في «الأصل»: المواضع. والمثبت من «م».

(١١٥٩٣) (٣/ ٦٢)

قوله: (رَدَّدَ آيَةً) أي: كررها، وقد جاء أنه كرر قوله تعالىٰ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨] واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٥٩٥) (٣/ ٦٢)

قوله: (أَوَّهْ، عَيْنُ الرِّبَا) هي كلمة تقال عند الشكاية والتوجع، وهي بسكون الواو وكسر الهاء، وربما قلبوا الواو ألفًا، وقد تشدد الواو مكسورة، وتسكن الهاء، وقد يحذف الهاء؛ أي: هذا[1] البيع نفس البيع، كذا في «المجمع» وقد ضبط في بعض الأصول بفتح الواو المشددة مع فتح الألف وسكون الهاء، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَلَا تَقْرَبْنَهُ) ضبط بالنون الخفيفة، ويحتمل الثقيلة.

(١١٦٠١) (٣/ ٦٣)

قوله: (وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَىٰ الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ) الإفضاء: الوصول؛ أي: لا يصل إليه من داخل الثوب، قيل؛ أي: لا يجوز أن يضطجع رجلان في ثوب واحد متجردين، وكذا المرأتان، ومن يفعل ذلك[1] يعزر، وقيل: هو نهي تحريم إذا لم يكن بينهما حائل بأن يكونا متجردين وإن كان بينهما حائل؛ فتنزيه.

(١١٦٠٤) (٣/ ٦٣)

قوله: (لِيَعُدَّ نَفْسَهُ مَعَهُمْ) أي: ليجعل نفسه واحدًا منهم: من العدِّ (أَنْ تَحَلَّقُوا) من التحلق، و(أَنْ) تفسيرية.

(١١٦٠٦) (٣/ ٦٣)

قوله: (فَلَا تَقُولُوا هُجْرًا) بضم فسكون؛ أي: كلامًا قبيحًا من الويل والثبور ونحو ذلك.

---

(١) من «م».

(١١٦٠٩) (٣/ ٦٤)

قوله: (لَا يَنْبَغِي لِلْمَطِيِّ) هو المركوب، والنهي حقيقة للراكب، والرحال جمع رحل، وهو ما يوضع على البعير، وقد يطلق على البعير، لكن غير مراد هاهنا.

(١١٦١٤) (٣/ ٦٤)

قوله: (سِيمَاهُمْ التَّحْلِيقُ وَالتَّسْبِيتُ) هما بمعنى، والمراد: حلق الرأس، أو المراد بالثاني: لبس النعال السبتية، والمراد: أنهم أهل التنعم لا كالعرب، والله تعالى أعلم.

(١١٦١٨) (٣/ ٦٤)

قوله: (وَفَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَائِهِمْ) أي: نساء أهل الجنة (إِلَّا مَا كَانَ لِمَرْيَمَ) أي: فسيادتها فوق سيادة نساء أهل الجنة، إلا السيادة التي كانت لمريم، ولا يلزم من هذا زيادة لمريم، كما لا يلزم زيادة لفاطمة عليها، فيحتمل أنهما متساويتان، أو أن مريم أفضل منها، والله تعالى أعلم.

(١١٦١٩) (٣/ ٦٤)

قوله: (إِنَّ لِي إِبِلاً) هو بالنصب والرفع، بتقدير ضمير الشأن بعيد.

(١١٦٢٠) (٣/ ٦٤-٦٥)

قوله: (تَكْثُرُ الصَّوَاعِقُ) جمع صاعقة: هي نار مع رعد شديد (مَنْ صُعِقَ) على بناء المفعول؛ أي: أصيب بالصاعقة (قِبَلَكُمْ) الظاهر: أنه بكسر ففتح، والله تعالى أعلم. وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، عن محمد بن مصعب؛ وهو ضعيف.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٨/ ١٨).

(١١٦٢١) (٣/ ٦٥)

قوله: (فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذَنُ لِي[١] فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ؟! فَقَالَ: لَا؛ لأَنَّ لَهُ أَصْحَابًا) هذا الكلام زائد في الإفادة بعد تمام الجواب، أو هو تعليل **لقوله**: (لَا) أي: لا تقتله، فإن الشر لا يندفع بقتله؛ فإن له أصحابًا كثيرة[٢]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٦٢٢) (٣/ ٦٥)

قوله: (النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَنِيحَةَ) أي: الطالبة للنوح منها الراضية به، وفي الأصل القديم: (الْمُسْتَمِعَةَ)[٣] أي: الملقية أذنها إلىٰ صوت النائحة، الطالبة لسماع صوتها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٦٢٤) (٣/ ٦٥)

قوله: (أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِنْهَا عِلْمٌ) أي: رجاء أن يكون عنده منها علم، وفي الأصل القديم: (إِنْ يَكُنْ عِنْدَهُ) بـ(إِنْ) الشرطية، والجواب مقدر؛ أي: يجبني به (يُقَوِّمُ) من التقويم (وَيَتَخَصَّرُ بِهَا) أي: يتخذ منها مخصرة - بكسر ميم وسكون معجمة وبمهملة -: ما يتوكأ عليه من العصا والسوط، وكانت المخصرة من شعار الملوك (بَرَقَتْ بَرْقَةٌ) أي: لمعت (فَرَأَىٰ) أي: النبي ﷺ في ضوء تلك البرقة (قَتَادَةَ) بالنصب: مفعول الرؤية (مَا السُّرَىٰ) السرىٰ - كهدىٰ -: هو السير بالليل؛ أي: ما سبب مجيئك في هذا الوقت؟ (وَسَيُضِيءُ) من الإضاءة (عَشْرًا) الظاهر: أن المراد: عشرأذرع (أُعْلِمْتُهَا ثُمَّ أُنْسِيتُهَا) الفعلان علىٰ بناء المفعول: من الإعلام والإنساء، وفي «المجمع»[٤]: قلتُ: حديث أبي هريرة في الصحيح، وحديث أبي سعيد

---

(١) زاد في «الأصل»: أن. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: كثيرًا.

(٣) في «م»: المستمتعة.

(٤) «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٧٧).

في حك البصاق أيضًا رواه أحمد والبزار بنحوه، وزاد: «ثم خرجتُ من عندِهِ، يعني: من عند أبي سعيد حتىٰ أتيت دار رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قلتُ: هذا الرجل قد قرأ التوراة، وصحب النبي ﷺ قال: فدخلت عليه فقلت: أخبرني عن هذه الساعة التي كان رسول اللَّه ﷺ يقول فيها ما يقول في يوم الجمعة؟ قال: نعم خلق اللَّه آدم يوم الجمعة، وأسكنه الجنة يوم الجمعة، وأهبط إلىٰ الأرض يوم الجمعة، وتوفاه يوم الجمعة، وهو اليوم الذي تقوم فيه الساعة، وهي آخر ساعة من يوم الجمعة. قال: قلتُ: ألستَ تعلم أن النبي ﷺ قال: لا يوافقها عبد مسلم يصلي، وتلك الساعة لا يصلىٰ فيها. قال: من انتظر صلاة؛ فهو في صلاة» ورجاله رجال الصحيح. انتهىٰ. وكان في نسخة «المجمع»[1] التي كانت عندي سقط هاهنا في قوله: «قلتُ: ألستَ تعلم...» إلخ، فألحقت قطعة من الترمذي؛ فليعلم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٦٢٨) (٣/ ٦٦)

قوله: (كُنَّا[2] نُؤْذِنُهُ) من الإيذان، بمعنىٰ: الإعلام؛ أي: نعلمه ونخبره (لِمَنْ حُضِرَ) علىٰ بناء المفعول (أَرْفَقُ) بالرفع: خبر مقدم **لقوله:** (أَنْ لَا نُؤْذِنَهُ). (وَلَا نُشْخِصَهُ) من الإشخاص، بمعنىٰ: الإحضار (وَلَا نُعَنِّيَهُ) من عنَّىٰ بتشديد النون، أصله: العناء؛ أي: لا نتبعه.

(١١٦٣٣) (٣/ ٦٦)

قوله: (قُلْتُ: فَالْجُفُّ) ضبط بضم جيم وتشديد فاء: هو وعاء من جلود لا يوكأ؛ أي: لا يشد ولا يربط، وقيل: نصف قربة تقطع من أسفلها وتتخذ دلوًا.

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٧٧).
(٢) زاد في «م»: لا.

(١١٦٣٩) (٣/ ٦٧)

قوله: (عَلْقَمَةَ بْنَ مُجَزِّزٍ) هو بجيم وزاءين معجمتين أولهما مشددة مكسورة، وفي «الإصابة» ذكر الواقدي أن هذه السرية كانت إلىٰ ناس من الحبشة بساحل، وكانت في ربيع الآخر سنة تسع، وروىٰ ابن عائذ في «المغازي» بسند ضعيف إلىٰ ابن عباس قال: «لما بلغ رسول اللَّه ﷺ تبوك بعث منها علقمة بن مجزز إلىٰ فلسطين» انتهىٰ. (وَأَمَّرَ) من التأمير (دُعَابَةٌ) في «القاموس»: الدعابة بالضم: اللعب والمزح (لِيَصْنَعُوا . . .) إلخ؛ أي: يطبخوا عليها شيئًا (أَوْ يَصْطَلُونَ) كأنه عطف علىٰ (لِيَصْنَعُوا) لا علىٰ الفعل المنصوب؛ أي: أو أوقد نارًا يصطلون؛ أي: يقون[1] أنفسهم من البرد (لَمَّا) بتشديد الميم؛ أي: إلَّا (تَوَاثَبْتُمْ) من التواثب (فَتَحَرَّزُوا)[2] أي: أعدوا أنفسهم للوثوب واجتمعوا لذلك (مَنْ أَمَرَكُمْ مِنْهُمْ) أي: من الأمراء، والحديث قد أخرجه ابن ماجه، وفي «زوائده»: إسناده صحيح. قلت: وكأنه[3] أمرهم بالوثوب في النار؛ لأنه رأىٰ من نفسه قوة الصبر علىٰ النار في اللَّه، ففي «الإصابة»[4]: وجه عمر جيشًا إلىٰ الروم فيهم: عبد اللَّه بن حذافة، فأسروه، فقال له ملك الروم: تنصر وأشركك في ملكي؟ فأبىٰ فأمر به فصلب، وأمر برميه بالسهام، فلم يجزع فأنزل، وأمر بقدر فصب فيها الماء وأغلي عليه، وأمر بإلقاء أسير فيها، فإذا عظامه تلوح، فأمر بإلقائه إن لم يتنصر، فلما ذهبوا به بكىٰ، قال: ردوه! فقال: لم بكيت؟ قال: تمنيت أن تكون لي مائة نفس تلقىٰ هذا في اللَّه. فعجب وقال: قبل رأسي وأنا أخلي عنك فقال: وعن جميع أسارىٰ المسلمين. قال: نعم. فقبل رأسه، فخلىٰ عنهم، فقدم بهم علىٰ عمر،

---

(١) في «الأصل»: يقومون. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: فتحجزوا. (٣) في «م»: وكان.

(٤) «الإصابة» (٤/ ٥٨).

فقام عمر فقبل رأسه» أخرجه البيهقي من طريق ضرار بن عمرو، عن أبي رافع، وأخرج ابن عساكر لهذه القصة شاهدًا من حديث ابن عباس موصولاً، وآخر من «فوائد هشام بن عمار» من مرسل الزهري.

(١١٦٤١) (٣/ ٦٧)

قوله: (جُلِدَ بَدَلَ كُلِّ نَعْلٍ سَوْطًا) كأن هذا كان[1] في أول الأمر، وإلا فقد جاء أنه جعل في آخر الأمر ثمانين.

(١١٦٤٣) (٣/ ٦٧)

قوله: (بِزُبْدٍ) بضم، فسكون: زبد اللبن (وَكُتْلَةٍ) بضم، فسكون: القطعة المجتمعة من التمر، ونحوه (فَأُسْقِطَ) علىٰ بناء المفعول.

(١١٦٤٧) (٣/ ٦٨)

قوله: (وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ) ضبط بضم فسكون، وهي البعد من النكاح (وَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . .) إلخ؛ أي: وقلنا: كيف ورسول اللَّه ﷺ وتقدير القول في الكلام كثير، وقدر ما يدل علىٰ الإنكار، والاستبعاد لظهوره في المقام، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٦٥١) (٣/ ٦٨)

قوله: (يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ) أي: يلازمه، ويرجع إليه كرة بعد أخرىٰ (فَاشْهَدُوا) قال الطيبي: أي: فاقطعوا القول بالإيمان؛ فإن الشهادة قول صدر عن مواطأة القلب اللسان علىٰ سبيل القطع. انتهىٰ. قلت: وهو الموافق للاستشهاد بالآية، لكن يشكل عليه حديث سعد، حيث قال في رجل أنه مؤمن، فقال ﷺ: (أَوْ مُسْلِمٌ) رواه في «الصحيحين»[2] فإنه يدل علىٰ المنع

---

(١) من «م».

(٢) «صحيح البخاري» (٢٧، ١٤٠٨)، ومسلم (١٥٠).

عن الجزم بالإيمان إلا أن يقال: ذاك الرجل لم يكن ملتزمًا للمساجد، أو يراد بالإيمان: الإسلام، وفيه أن الجزم بالإسلام لا يحتاج إلىٰ ملازمة المساجد، والأقرب: أن المراد بالشهادة: الاعتقاد، وغلبة الظن الذي يكاد يبلغ مبلغ اليقين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٦٥٢) (٣/ ٦٨)

قوله: (منْ أَهْلِ الْكَرَمِ؟) (منْ) استفهامية، والعلم معلق عنه أو موصولة، والمبتدأ مقدر؛ أي: من هم أهل الكرم؟ أي: الذين هم أهل الكرم (مَجَالِسُ الذِّكْرِ) أي: أهلها، وفي «المجمع»[(١)]: رواه أحمد بإسنادين، وأحدهما حسن، وأبو يعلىٰ كذلك.

(١١٦٥٣) (٣/ ٦٨)

قوله: (أَكْثِرُوا ذِكْرَ اللَّهِ حَتَّىٰ يَقُولُوا) أي: لأحدكم (مَجْنُونٌ) أي: هو مجنون، وبهذا ظهر وجه إفراد (مَجْنُونٌ) وإلا فالظاهر: الجمع، وضمير (يَقُولُوا) للمنافقين أضمروا بلا سبق ذكر اعتمادًا علىٰ الظهور؛ إذ مثل هذا القول لا يكون إلا منهم، ويؤيده: حديث ابن عباس، رواه الطبراني[(٢)] بسند ضعيف: «اذكروا اللَّه ذكرًا يقول المنافقون: إنكم مراءون» ويحتمل أنه للناس؛ لأن كثرة الذكر تؤدي إلىٰ الفتور في أمور الدنيا والزهد فيها، فيقول غالب الناس: إنه مجنون لنظرهم في ظاهر الأمر، وغفلتهم عن باطنه؛ فالمراد: أنكم أكثروا إلىٰ أن تنقطعوا إلىٰ اللَّه، وتزهدوا في الدنيا، وفي «المجمع»[(٣)]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، وفيه دراج، وقد ضعفه جماعة، ووثقه غير واحد، وبقية رجال أحد إسنادي أحمد ثقات.

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٥).
(٢) «المعجم الكبير» (١٢/ ١٦٩ رقم ١٢٧٨٦).
(٣) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٤).

(١١٦٥٥) (٣/ ٦٩)

قوله: (إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ) أي: من أعظم نقض الأمانة وهتكها وزرًا (الرَّجُلَ) أي: هتك أمانة الرجل (يُفْضِي) الظاهر: أن تعريف الرجل للجنس، ولم يقصد به معين؛ فهو في حكم النكرة، فلذلك وصف بالجملة المصدرة بالمضارع، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجُمُعَة: ٥] وقول الشاعر:

ولقد أمر علىٰ اللئيم يسبني

والله تعالىٰ أعلم. (سِرَّهَا) أي: ما جرىٰ بينه وبينها حال المخالطة، وفي «المجمع»: معنىٰ (ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا) أي: يظهره، وفيه تحريم إفشاء ما يجري بين الزوجين من أمور الاستمتاع، ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة قولاً أو فعلاً، أو نحوهما، وأما ذكر الجماع مجردًا؛ فمكروه بلا فائدة.

(١١٦٥٦) (٣/ ٦٩)

قوله: (لَحْمٌ نَاشِزٌ) أي: مرتفع عن الجسم.

(١١٦٦٠) (٣/ ٦٩)

قوله: (دَخَلْتُ عَلَىٰ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . . .) إلخ، لا يخفىٰ أن هذا الحديث ليس من مسند أبي سعيد ، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٦٦٤) (٣/ ٦٩)

قوله: (مِمَّنْ خَلَا) أي: من[١] مضىٰ وسبق (رَغَسَهُ) كمنعه، براء مهملة، ثم غين معجمة، ثم سين مهملة؛ أي: أعطاه، وأكثر له منهما (مَا ابْتَأَرَ) علىٰ صيغة المتكلم، افتعال من بأر[٢] بموحدة، ثم همز، ثم اختلف في أنه راء

(١) من «م».
(٢) في «م»: بئر.

مهملة، أو زاي معجمة؛ أي: لم أقدمه لنفسي ولم أدخره (وَرَبِّي) علىٰ لفظ القسم من كلام النبي ﷺ.

(١١٦٦٧) (٣/ ٧٠)

قوله: (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: وَمِثْلُهُ مَعَهُ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ) المشهور في الخلاف: أنه كان علىٰ عكس هذا، فقال أبو سعيد: وعشرة أمثاله، وقال أبو هريرة: ومثله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٦٧٢) (٣/ ٧١)

قوله: (كَعَكَرِ الزَّيْتِ) هو بفتحتين: الدنس والدرن الذي تحت الزيت (قَرُبَ) من التقريب (فَرْوَةُ وَجْهِهِ) أي: جلده، وأصله: فروة الرأس لجلدته استعارها من الرأس للوجه (فِيهِ) أي: في العكر.

(١١٦٧٣) (٣/ ٧١)

قوله: (ثُمَّ طُوبَىٰ، ثُمَّ طُوبَىٰ، ثُمَّ طُوبَىٰ...) إلخ، كأنه[1] قصد به: تعظيم إيمان من لم يره؛ لأنه آمن بغير صرف، بخلاف من رآه؛ فإنه قد شاهد من المعجزات والآيات ما جعل الأمر عنده كالعيان، وتكرار (طُوبَىٰ) مع كونها اسم شجرة؛ كما في الحديث، ولا تكرار فيها بالنظر إلىٰ الانتفاع بتلك الشجرة؛ أي: كأنه لعظم إيمانه يستحق الانتفاع بها أكمل استحقاق، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ. انتهىٰ. ولم يذكر حال السند.

(١١٦٨١) (٣/ ٧١)

قوله: (وَلَا يَصُومُ يَوْمَيْنِ) أي: أحدٌ أو صائمٌ.

---

(١) في «م»: كأن.

(٢) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٥٤).

(١١٦٨٣) (٣/ ٧١)

قوله: (مِنَ الْعَذْرَاءِ) هي البكر، وهي أبدًا توصف بالحياء (فِي خِدْرِهَا) بكسر معجمة: الستر، أو البيت (عَرَفْنَاهُ) أي: لم يذكر من شدة الحياء، ولكن يظهر في وجهه أنه يكرهه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٦٨٦) (٣/ ٧٢)

قوله: (قُلْنَ النِّسَاءُ) علىٰ لغة أكلوني البراغيث.

(١١٦٩١) (٣/ ٧٢)

قوله: (فَاسْتَحْلَلْنَا بِهَا) أي: بهذه الآية (فُرُوجَهُنَّ) قالوا: المراد بقوله: ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النِّساء: ٣] المسببات بشأن النزول، ولا يخفىٰ أن هذا يقتضي أن شأن النزول قد تخصص عموم اللفظ، فقولهم: العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص[١] السبب، أكثريّ لا كلي، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧١٣) (٣/ ٧٥)

قوله: (اسْتَكْثِرُوا مِنْ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ) أي: من الكلمات التي تبقىٰ لصاحبها من حيث الجزاء (الصَّالِحَاتِ) للتقرب بها إلىٰ اللَّه تعالىٰ (الْمِلَّةُ) قيل: هي لغة: ما شرع اللَّه لعباده علىٰ ألسنة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - وتستعمل في جملة الشرائع لا في آحادها؛ فالمراد هاهنا: المبالغة بأن هذه الكلمات كأنها تمام الدين، أو المراد: كلمات الملة، أو أذكارها علىٰ تقدير المضاف، بمعنىٰ: أنها أذكار لها اختصاص بالدين لا يعرفها إلا أصحاب الدين، ولا يخفىٰ أن من رسخت معرفة هذه الكلمات في قلبه علىٰ وجهها؛ فهو في الدين من الراسخين، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[٢]: رواه

---

(١) في «م»: بخصوص.

(٢) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٩٨).

أحمد، وأبو يعلىٰ، إلا أنه قال: (وَمَا هُنَّ) بدل: (وَمَا هِيَ) وإسنادهما حسن.

(١١٧١٤) (٣/ ٧٥)

قوله: (يُنْصَبُ لِلْكَافِرِ) أي: يجعل له يوم القيامة طويلاً هذا الطول (كَمَا لَمْ يَعْمَلْ) أي: كما لم يعمل الخير في الدنيا؛ فالكاف للتعليل (مُوَاقِعَتُهُ) أي: آخذته بالغلبة والقهر، وفي «المجمع»[١]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، وإسناده حسن علىٰ ما فيه من ضعف.

(١١٧١٥) (٣/ ٧٥)

قوله: (لَيَتَّكِئُ فِي الْجَنَّةِ سَبْعِينَ سَنَةً) أي: علىٰ شق واحد (قَبْلَ أَنْ يَتَحَوَّلَ) إلىٰ شق آخر، لعل المراد: بيان طول الفراغ، وعدم لحوق التعب بالاتكاء علىٰ جانب حتىٰ يحتاج إلىٰ التقلب إلىٰ جانب آخر، أو المراد: طول التلذذ بالأهل، وكثرة القوة علىٰ ذلك علىٰ أن المراد بـ«يتكئ»؛ أي: متلذذًا بأهله، **وقوله:** (سَبْعِينَ سَنَةً) هكذا في نسخ «المسند» وكذا رواه في «المجمع»[٢] عن أحمد وأبي يعلىٰ، وكذا في «بدور السافرة» أيضًا، وقد وقع في «مشكاة المصابيح»[٣]: (سَبْعِينَ مسندًا)، رواه عن أحمد، والله تعالىٰ أعلم. (أَصْفَىٰ)[٤] حال من الخد (مِنَ الْمِرْآةِ) بكسر ميم وسكون راء، ومد، معروفة (أَنَا مِنَ الْمَزِيدِ) المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] قال الطيبي: ومن المزيد أيضًا: ما في قوله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] أي: الجنة، وما يزيد عليها: رؤية الله تعالىٰ، وإنما سميت: زيادة؛ لأن الحسنىٰ: هي الجنة، وهي ما وعد الله تعالىٰ بفضله جزاء

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٦٠٨).
(٢) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٧٥).
(٣) «مشكاة المصابيح» (٣/ ٢٢٧).
(٤) في «م»: أصغىٰ.

لأعمال[١] المكلفين، والزيادة: فضل علىٰ فضل (مِثْلُ النُّعْمَانِ) قيل: لفظ «تذكرة القرطبي» من حديث ابن عباس: «مِثْلُ شَقَائِقِ[٢] النُّعْمَانِ» وفي «القاموس»: النعمان - بالضم -: الدم، وأضيف الشقائق إليه لحمرته، أو هو إضافته إلىٰ ابن المنذر؛ لأنه حماه (مِنْ طُوبَىٰ) أي: يخرج منها، وهي اسم شجرة؛ كما سبق قريبًا، وفي «المجمع»[٣]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، وإسنادهما حسن، ومثله في «بدور السافرة».

(١١٧١٦) (٣/ ٧٥)

قوله: (الشِّتَاءُ رَبِيعُ الْمُؤْمِنِ) قد جاء في تفسيره: «طال ليله؛ فقام، وقصر نهاره؛ فصام» وفي «المقاصد»[٤] للسخاوي: «الشتاء ربيع المؤمن، طال ليله؛ فقامه، وقصر نهاره؛ فصامه» رواه أبو يعلىٰ، والعسكري بتمامه، وأحمد، وأبو نعيم باختصار كلهم من حديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، ودراج ممن ضعفه جماعة، وعد هذا الحديث فيما أنكر عليه، لكن قد وثقه ابن معين، وابن حبان، وقال ابن شاهين في «ثقاته»: ما كان من حديثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد؛ فليس[٥] به بأس. وعليه مشىٰ شيخنا في «تقريبه» لكن قال أبو داود: أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، وعلىٰ كل حال فلهذا الحديث شواهد؛ منها: ما رواه الطبراني وغيره عن أنس: «**الصَّوْمُ في الشِّتَاءِ: الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ**»[٦] ومنها: ما رواه أحمد والترمذي، عن عامر بن مسعود بلفظ حديث أنس، وفي الديلمي عن ابن مسعود: «مرحبًا بالشتاء؛ تنزل فيه الرحمة، أما ليله فطويل للقائم، وأما نهاره

(١) في «م»: الأعمال.
(٢) في «م»: شقاية.
(٣) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٧٥).
(٤) «المقاصد الحسنة» (١/ ١٣٥).
(٥) في «م»: عن ابن عيد ليس.
(٦) «المعجم الصغير» (٢/ ٢٦ رقم ٧١٦)، و«السنن الكبرىٰ» (٤/ ٢٩٧).

فقصير للصائم» وعن قتادة قال: «لم ينزل عذاب قط من السماء علىٰ قوم إلا عند انسلاخ الشتاء» انتهىٰ باختصار.

(١١٧١٧) (٣/ ٧٥)

قوله: (يَوْمًا كَانَ مِقْدَارُهُ . . .) إلخ، بالنصب في النسخ، ولعله بتقدير: ما أطول يومًا هذا اليوم، تفسيرًا للمحذوف، وفي «المجمع»[١]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، وإسناده حسن علىٰ ضعف في رواته.

(١١٧١٨) (٣/ ٧٥)

قوله: (إِنَّ الْمَجَالِسَ ثَلَاثَةٌ) الظاهر: أنه اسم فاعل من المجالسة؛ أي: الذي يجالس غيره ثلاثة أنواع، ويحتمل أنه جمع مجلس، واعتبر المجلس سالمًا، ونحوه علىٰ طريق المجاز (شَاجِبٌ) بالشين المعجمة، والجيم؛ أي: هالك، وفي «المجمع» أي: إما سالم من الإثم أو غانم للأجر، أو هالك بالإثم، ويروىٰ: «**الناس ثلاثة: السالم الساكت، والغانم الذي يأمر بالخير، وينهىٰ عن المنكر، والشاجب الناطق بالخنا، المعين علىٰ الظلم**»[٢] انتهىٰ.

(١١٧١٩) (٣/ ٧٥)

قوله: (إِنَّ ارْتِفَاعَهَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) قال العلماء: معنىٰ الحديث أن الفرش تكون في الدرجات، وبين الدرجات كما بين السماء والأرض، وقيل: المراد: تنضيد الفرش بعضها إلىٰ بعض إلىٰ ذلك الحد، والأول أوجه؛ لما في الحديث: «**إن في الجنة مائة درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض**»[٣] والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٦١٠).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧/ ٢٣٠).

(٣) «مختصر تاريخ دمشق» (١/ ٢٣٠٢).

(١١٧٢٠) (٣/ ٧٥)

قوله: (قَالَ: الذَّاكِرُونَ اللَّهَ) هذا هو الظاهر، وفي بعض النسخ: (الذَّاكِرِينَ) وكأنه علىٰ المعنىٰ، كأنه قيل: أي العباد فضلهم اللَّه؟ فقيل: الذاكرين، وفي الحديث تفضيل الذكر علىٰ الجهاد، ووجهه ظاهر؛ لأن الجهاد وسيلة إلىٰ الإيمان المؤدي إلىٰ ذكر اللَّه، والذكر هو المقصود الأصلي الذي لأجله خلق الخلق، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

(١١٧٢١) (٣/ ٧٦)

قوله: (هَجَرْتَ الشِّرْكَ) أي: تركته، قال له ذلك تبشيرًا (وَلَكِنَّهُ) أي: الأمر العظيم الذي ينبغي الاشتغال به: الجهاد؛ [أي: فاشتغل به إن أذن لك أبواك][1] (أَذِنَا لَكَ) أي: في الجهاد (فَبِرَّهُمَا) أي: فإنه يقوم مقام الجهاد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧٢٣) (٣/ ٧٦)

قوله: (كَمَا بَيْنَ الْجَابِيَةِ) بجيم، وباء موحدة، فتحتية: بلد بالشام (وَصَنْعَاءَ) باليمن.

(١١٧٢٤) (٣/ ٧٦)

قوله: (رَفَعَهُ اللَّهُ دَرَجَةً) أي: كلما تواضع، وبه ظهر تعلق **قوله:** (حَتَّىٰ يَجْعَلَهُ اللَّهُ فِي عِلِّيِّينَ) بالكلام.

(١١٧٣٠) (٣/ ٧٦-٧٧)

قوله: (مِنْ تِلْكَ الْعَطَايَا) أي: مما حصلت من غنائم حنين (لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمَهُ) أي: فمال إليهم، وأعرض عنا (فَأَيْنَ أَنْتَ مِنْ ذَلِكَ) أي: مما عليه

---

(١) من «م».

قومك (امْرُؤٌ مِنْ قَوْمِي) أي: أوافقهم في ذلك (وَمَا أَنَا) أي: منفرد عنهم، ويحتمل أن المراد: فأين أنت من ذلك؟ أي: من أن ترد عليهم ذلك الرأي، وتبين لهم طريق الصواب، فأجاب بأني واحد منهم؛ فلا أقدر عليه (فِي هَذِهِ الْحَظِيرَةِ) هي في الأصل: موضع يحاط عليه لتأوي إليه الغنم والإبل؛ تقيها البرد والريح، ولعل المراد هاهنا: الخيمة (أَلَمْ آتِكُمْ) أي: جئتكم (ضُلَّالاً) حال (وَعَالَةً) فقراء (قَالَ: أَلَا تُجِيبُونَنِي) يريد [أن يبين][1] أنه ما نسي إحسانهم، وأن ما فعل من إيثار غيرهم بالأموال ليس مبنيًا علىٰ النسيان (فَلَصَدَقْتُمْ) علىٰ بناء الفاعل: من الصدق (وَلَصُدِّقْتُمْ) علىٰ بناء المفعول: من التصديق (مُكَذَّبًا) اسم مفعول، وهو حال (طَرِيدًا) أي: مُخْرَجًا من بلادك (فَآسَيْنَاكَ) أي: راعيناك بالمال (فِي لُعَاعَةٍ) بضم لام وبمهملتين: الجرعة من الشراب، والمراد: الشيء اليسير، والقدر القليل (حَتَّىٰ أَخْضَلُوا) بلوا (لِحَاهُمْ) بكسر اللام أفصح من ضمها: جمع لحية.

(١١٧٣١) (٣/ ٧٧)

قوله: (يُفْتَحُ يَأْجُوجُ وَمأْجُوجُ) الظاهر: أن (يَفْتَحُ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: يفتحون سدَّهم، ويحتمل بناء المفعول بتقدير المضاف؛ أي: يُفتح سدُّهم، وهو الموافق للقرآن (مِنْ كُلِّ حَدَبٍ) مرتفع من الأرض (يَنْسِلُونَ) يسرعون (فَيَفْشُونَ) من فشا الأمر: إذا انتشر، والفواشي[2]: المال المنتشر؛ كالغنم والإبل السوائم، وفي أصل قديم (فَيَغْشَوْنَ) بالغين المعجمة من غشي؛ كرضي (وَيَنْحَازُ) من انحاز القوم: إذا تركوا مركزهم إلىٰ آخر (يَبَسًا) بفتحتين (ثُمَّ يَهُزُّ) أي: يحرك (حَرْبَتَهُ) بفتح، فسكون؛ أي: رمحه (كَنَغَفِ الْجَرَادِ) والنغف بفتحتين وإعجام الغين: دود يكون في أنوف الإبل والغنم، وفي رواية

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: الغواشي.

ابن ماجه[١]: «**كَنَغَفِ الْجَرَادِ، فَتَأْخُذُ بِأَعْنَاقِهِمْ، فَيَمُوتُونَ مَوْتَ الْجَرَادِ، يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا**». (لَا يُسْمَعُ لَهُمْ حِسًّا) علىٰ بناء المفعول علىٰ لغة من يجعل الجار والمجرور نائب الفاعل مع وجود المفعول به، أو علىٰ بناء الفاعل؛ أي: لا يسمع سامع، أو أحد (قَدْ أَطَنَّهَا) ضبط بتشديد النون علىٰ أنه من طنَّ: إذا[٢] صوت، والهمزة للتعدية؛ أي: جعلها تصيح، والأقرب عندي: أنه بتشديد الطاء المهملة، أصله: وطَّنها، والهمزة بدل من الواو، كما يقال: أطَّاء موضع وطَّاء، ويدل عليه رواية ابن ماجه[١]: «**قَدْ وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَىٰ أَنْ يَقْتُلُوهُ**». (رِعْيٌ) بكسر فسكون: الكلأ، ومثله كثير؛ كذِبْح بمعنىٰ: مذبوح، ويمكن أن يكون بفتح فسكون علىٰ أنه مصدر بمعنىٰ المفعول (فَتَشْكَرُ) بفتح الكاف؛ أي: تسمن وتمتلئ شحمًا.

(١١٧٣٤) (٣/ ٧٧)

قوله: (قَالَ: وَوَدَّعَ) من التوديع (لَصَلَاةٌ) بفتح اللام؛ علىٰ أنها لام الابتداء.

(١١٧٣٥) (٣/ ٧٧)

قوله: (حَتَّىٰ إِنَّهُ) بكسر همزة (إِنَّ) و(حَتَّىٰ) ابتدائية، ولا يجوز الفتح؛ لوجود اللام في **قوله**: (لَيَسْأَلُهُ) أي: ليسأله عن وجه تركه النهي عن المنكر، ويدل عليه تفسير السؤال **بقوله**: (يَقُولُ: أَيْ عَبْدِي) إلخ، وبهذا ظهر وجه دخول حتىٰ علىٰ هذه الجملة؛ كما لا يخفىٰ.

(١١٧٣٦) (٣/ ٧٧-٧٨)

قوله: (وَإِنْ يَقْدِرْ اللَّهُ عَلَيْهِ يُعَذِّبْهُ) ظاهر هذا الكلام يدل علىٰ أنه أراد بما

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٤٠٧٩).

(٢) في «م»: أو.

أمر به تعجيزه تعالىٰ عن القدرة[١] عليه، ولا يخفىٰ أنه كفر، والكافر لا يغفر له، فكيف غفر له؟! ويمكن الجواب أنه يحتمل أنه رأىٰ أن جمعه يكون حينئذ مستحيلاً، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل، والكفر إنما هو نفي القدرة علىٰ ممكن، غاية الأمر أنه اعتقد غير المستحيل مستحيلاً، و[٢]بمثله لا يثبت الكفر، أو يقال: إن شدة الخوف طيرت عقله، فصار في حكم المجنون الذي لا يدري ما يقول أو يفعل، وقيل: إنه رجل لم تبلغه الدعوة، والله تعالىٰ أعلم، والحديث قد سبق مرارًا.

(١١٧٤٠) (٣/ ٧٨)

قوله: (وَتَقُولُ قَدْنِي قَدْنِي)[٣] كأنه اسم فعل، فلذا أزيد نون الوقاية، وقد سبق بدون نون، فيعتبر حينئذ اسمًا بمعنىٰ: حسب، والمعنىٰ قريب؛ أي: يكفيني.

(١١٧٤١) (٣/ ٧٨)

قوله: (فَلَمْ يَزَلْ يَسْجُدُ بِهَا بَعْدُ) في «المجمع»[٤]: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

(١١٧٤٤) (٣/ ٧٨)

قوله: (سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ) أي: عن العزل.

(١١٧٤٥) (٣/ ٧٨)

قوله: (هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ) أي: في شمول الإيمان لهم.

(١١٧٤٩) (٣/ ٧٩)

قوله: (فَكَانَ فِي الْجَيْشِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَيَّادٍ) وفي بعض النسخ: (عَبْدُ اللَّهِ

---

(١) في «الأصل»: القدر. والمثبت من «م». (٢) في «م»: أو.
(٣) في «م»: قدلي قدلي. (٤) «مجمع الزوائد» (٢/ ٥٧٤).

ابْنُ الصَّائِدِ) وبالجملة؛ فهذا الحديث يدل علىٰ أن اسمه[١] كان: عبد اللَّه، وقد جاء ما يدل علىٰ أن اسمه كان: صافيًا، فيحتمل أن يقال: إطلاق عبد اللَّه عليه بالمعنىٰ الإضافي، أو أن الصافي كان لقبه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧٥٢) (٣/ ٧٩)

قوله: (هَلْ يُقِرُّ الْخَوَارِجُ) من الإقرار؛ أي: هل يعتقدون بوجوده ويقولون به أم لا (يُتَّبَعُ) علىٰ بناء المفعول من الافتعال، أو المجرد. (جَاحِظَةٌ) بجيم، ثم مهملة[٢]، ثم معجمة: جحوظ العين: نتوئها وانزعاجها (كَأَنَّهَا نُخَامَةٌ) أي: أنه لا نور فيها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧٥٤) (٣/ ٧٩)

قوله: (إِنَّكِ الْجَنَّةُ رَحْمَتِي) الظاهر: أن أصله: إنك أيتها الجنة رحمتي، ثم حذف أيتها؛ لظهور الأمر، وجعل (الْجَنَّةُ) خبرًا، و(رَحْمَتِي) خبرًا بعد خبر، لا يخلو عن بعد، وكذا (إِنَّكِ النَّارُ) واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧٥٦) (٣/ ٨٠)

قوله: (إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مَرْيَمَ) الظاهر: أن (مِنْ) بيانية، والمعنىٰ: إلا امرأة كانت ومضت: هي مريم، ولم يقل: إلا مريم تعظيمًا لشأنها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧٥٧) (٣/ ٨٠)

قوله: (يُقَالُ لَهُ السَّفَّاحُ) الظاهر: أنه الذي مضىٰ من بني العباس.

(١١٧٥٨) (٣/ ٨٠)

قوله: (إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي فُلَانٍ) قد جاء في رواية البزار: (بَنُو أَبِي الْعَاصِ)

---

(١) في «م»: اسم.

(٢) في «م»: مثلثة.

ومثله في حديث أبي هريرة، رواه أبو يعلىٰ؛ كما في «المجمع»[1]. (دُوَلاً) بضم دال أو[2] كسرها، وفتح واو: جمع دولة بضم فسكون؛ أي: يتداولون المال، ولا يجعلون لغيرهم نصيبًا فيه، أو يستأثرون أهل الشرف بحقوق الفقراء من المال (دَخَلاً) بفتحتين، أي: يدخلون في دين اللّٰه أمورًا لم تجر بها السنة، وفي أصل قديم: (دَغَلاً) بفتحتين؛ أي: يخدعون به الناس، وأصله: الشجر الملتف الذي يكمن أهل الفساد فيه، وقيل: من أدغلت في الأمر: إذا أدخلت فيه ما يخالفه ويفسده (خَوَلاً) بفتحتين؛ أي: خدمًا وعبيدًا؛ يعني: أنهم يستخدمونهم ويستعبدونهم، و[3]في «المجمع»[1]: رواه أحمد والبزار، والطبراني في «الأوسط» وأبو يعلىٰ، وفيه: عطية العوفي؛ فيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(١١٧٥٩) (٣/ ٨٠)

قوله: (جَاءَتْ امْرَأَةُ صَفْوَانَ بْنِ الْمُعَطَّلِ) هذا هو الذي جرىٰ ذكره في حديث الإفك المشهور في «الصحيحين» وغيرهما، وفيه قول النبي ﷺ: «**مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا**»[4] وفي حديث الإفك عن عائشة من قول صفوان[5]: «أنه[3] قَالَ: مَا كَشَفْتُ كَنَفَ أُنْثَىٰ قَطُّ» وبه أورد البخارىٰ الإشكال علىٰ حديث أبي سعيد هذا، ومال إلىٰ تصحيفه مع ثبوته في أبي داود بإسناد صحيح وغيره، وقال الحافظ في «الإصابة»[5]: ويمكن أن يجاب بأنه تزوج بعد ذلك (وَيُفَطِّرُنِي) بالتشديد (فَقَدْ نَهَيْتُهَا عَنْهَا) أي: عن قراءة سورتين

(١) «مجمع الزوائد» (٥/ ٤٣٤). (٢) في «م»: و.

(٣) من «م».

(٤) «صحيح البخاري» (٢٤٩٤)، و«صحيح مسلم» (٢٧٧٠).

(٥) «الإصابة» (٣/ ٤٤١).

(فَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ . . .) إلخ، قيل: وذلك لأنهم كانوا يسقون الماء طول الليالي؛ فلا يتيسر لهم المنام بالليل.

(١١٧٦٠) (٣/ ٨٠)

قوله: (مِنْ ثُلْمَةِ الْقَدَحِ) بضم مثلثة وسكون لام: موضع الانكسار؛ لأنه ربما ينصب الماء منه علىٰ الثوب أو البدن، وأيضًا لا يناله التنظيف التام إذا غسل الإناء (وَأَنْ يُنْفَخَ) لما يخاف من خروج شيء من فمه.

(١١٧٦١) (٣/ ٨٠)

قوله: (يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ) أي: يرضىٰ عنهم، متوجهًا إليهم، مقبلاً بالإحسان عليهم.

(١١٧٦٢) (٣/ ٨٠)

قوله: (أَلَا إِنَّ أَحْرَمَ الْأَيَّامِ) أي: أكثرها حرمة (أَمْوَالُكُم) أي: أموال بعضكم علىٰ بعض حرام، وليس هو من باب التوزيع المشهور في مقابلة الجمع بالجمع، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧٦٥) (٣/ ٨٠-٨١)

قوله: (تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَىٰ إِحْدَىٰ خِصَالٍ ثَلَاثَ) أي: الناس يراعون هذه الخصال في المرأة ويرغبون فيها لأجلها، ولم يرد أنه ينبغي أن يراعىٰ هذه، وإنما الذي ينبغي أن يراعىٰ: الدين؛ كما يدل عليه آخر الحديث، وقد جاء: أربع خصال، بزيادة: الحسب (وَالْخُلُقِ) بضمتين، ويجوز سكون الثاني (تَرِبَتْ يَدَاكَ) بكسر الراء، من ترب: إذا افتقر فلصق بالتراب، وهذه الكلمة تجري علىٰ لسان العرب مقام المدح والذم، ولا يراد بها الدعاء علىٰ المخاطب دائمًا، وقد يراد بها الدعاء أيضًا، والمراد هاهنا: إما المدح؛ أي: اطلب ذات الدين أيها العاقل الذي يحسد[1] عليك؛ لكمال عقلك فيقول

---

(١) في «م»: يجنبه.

الحاسد حسدًا: تربت يداك، أو الذم أو الدعاء عليه بتقدير: إن خالفت هذا الأمر.

(١١٧٦٦) (٣/ ٨١)

قوله: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ خَبَّابٍ) هو بالخاء المعجمة. (أَنَّ أُسَيْدَ) بالتصغير (ابْنَ حُضَيْرٍ) بالتصغير أيضًا مع إهمال الحاء وإعجام الضاد (فِي مِرْبَدِهِ) بكسر ميم وفتح موحدة: هو الموضع الذي ييبس فيه التمر (إِذْ جَالَتْ) توثبت، والفرس تؤنث أيضًا (أَمْثَالُ السُّرُجِ) ضبط بضمتين: جمع سراج (أَقْرَأْ) كأنه ﷺ علم من أول الأمر أن ما حصل لفرسه من علامات أن قراءته مقبولة محضورة، فأمره بالقراءة فيما بعد لما ظهر فيها من البركات، أو هذا الأمر منه لبيان أنك لا تجعل مثله مانعًا عن القراءة فيما بعد؛ بل امض على قراءتك فيما بعد، وقال النووي[1]: معناه: كان ينبغي أن تستمر على القرآن وتغتنم ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة، وتستكثرمن القراءة التي كانت هي سبب بقائهما. انتهى[2].

(١١٧٦٧) (٣/ ٨١)

قوله: (تُقَتَّرُ عَلَيْهِ) من التقتير؛ أي: تضيق عليه (فَيُفْتَحُ لَهُ) المضارع على الحكاية.

(١١٧٦٩) (٣/ ٨١)

قوله: (قَدَّمَ جَزُورًا) من التقديم.

(١١٧٧١) (٣/ ٨١)

قوله: (طَعَامًا) أي: نوعًا واحدًا؛ كالحنطة، فلذلك منعهم عن الزائد، والله تعالى أعلم.

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (٦/ ٨٢). (٢) من «م».

(١١٧٧٤) (٣/ ٨٢)

قوله: (فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلِّ شَيْءٍ) أي: لا قبول لشيء عند اللَّه إلا بمراعاته؛ فهو كالرأس له (رَهْبَانِيَّةُ الْإِسْلَامِ) أي: الانقطاع إليه تعالىٰ في هذا الدين (رَوْحُكَ فِي السَّمَاءِ) بضم الراء؛ أي: سبب حياتك عند اللَّه، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢] ولذلك يسمىٰ القرآن: روح اللَّه، أو بفتح الراء؛ أي: سبب رحمتك وقربك، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩] والوجه: الأول. وفي «المجمع»: الروح: الذي يقوم بها الجسد والحياة، وأطلق علىٰ القرآن و[1] الوحي والرحمة، وجبريل في قوله: ﴿ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] وروح القدس، ويذكر ويؤنث. انتهىٰ. قلت: وكذلك يطلق علىٰ عيسىٰ عليه السلام. (وَذِكْرٌ لَكَ) أي: شرف لك، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

(١١٧٧٦) (٣/ ٨٢)

قوله: (قَدْ خَبَأْتُ لَكَ) أي: أضمرت لك (خَبِيئًا) أي: الشيء المضمر المستور[2]، وكانوا يضمرون للكهنة (قَالَ: دُخٌّ) المشهور: أنه بضم الدال وتشديد الخاء، وقيل: يجوز فتح الدال، بمعنىٰ: الدخان، قالوا: إنه أضمر له قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ﴾ [الدخان: ١٠] فلم يقدر علىٰ تمام الآية، ولا علىٰ تمام لفظة منها؛ بل أتىٰ بلفظة ناقصة علىٰ عادة الكهنة. قلت: وهذا يقتضي أنه بتخفيف الدال كما لا يخفىٰ؛ فإن قلت: كيف اطلع هو أو شيطانه علىٰ بعض ما في الضمير؟ أجيب باحتمال أنه ﷺ تكلم به في نفسه، أو ذكر بعض الصحابة بذلك؛ فاسترق الشيطان بعض ذلك. قلت: والأظهر: أنه جرىٰ ذكره في السماء؛ فاسترق الشيطان من هناك كسائر الأمور التي يخبر

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: مستورًا.

بها[١] الكهنة. (اخْسَأْ) كلمة تستعمل عند طرد الكلب ونحوه؛ أي: اسكت وابعد صاغرًا مطرودًا (فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ) أي: فلن تتجاوز مرتبتك التي هي مرتبة الكهنة إلىٰ مرتبة النبوة والرسالة، قيل: إنما تركه ﷺ مع أنه ادعىٰ النبوة كاذبًا؛ لأنه كان صغيرًا، أو لأنه كان من يهود، وكان بين النبي ﷺ وبينهم صلح في تلك الأيام.

(١١٧٧٨) (٣/ ٨٢)

قوله: (أَنْ نُفَادِيَهُنَّ) أي: نأخذ فداءهن من أهلهن.

(١١٧٨٠) (٣/ ٨٢-٨٣)

قوله: (مصفرًا)[٢] من التصفير (لَوْ رَأَيْتُمُونِي وَإِبْلِيسَ) بالنصب عطف علىٰ المفعول، وجعله مفعولاً معه بعيد (فَأَهْوَيْتُ بِيَدِي) أي: أخذته بيدي (بَرْدَ لُعَابِهِ) ظاهره: أن لعابه ليس علىٰ صفة النار في الحرارة مع خلقه منها، وأنه ليس بنجس يمنع جواز الصلاة، وأن خنق الشيطان لا يبطل الصلاة، وقد جاء في غير هذا الحديث أنه خاطبه باللعن، فيدل علىٰ أن خطاب الشيطان لا يبطلها أيضًا، ويرد هذا علىٰ إطلاق الفقهاء أن الفعل الكثير أو خطاب غير اللَّه تعالىٰ مفسد (لَأَصْبَحَ مَرْبُوطًا) لم يرد أن الدعوة منعت عن ربط[٣] الشيطان؛ لأنه يلزم منه عدم استجابتها؛ لأن الدعوة كانت بتمام الملك، وربط شيطان لا يوجب عدم استجابتها، وإنما أراد أنه كان من أخص ملك سليمان: ربط الشياطين والتصرف فيها، فربطه كان موهمًا لعدم استجابة الدعوة، فتركته دفعًا للإيهام الغير اللائق، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: به.

(٢) في «م»: معصفرًا.

(٣) في «م»: رجل.

(١١٧٨٢) (٣/ ٨٣)

قوله: (كَانَتَا) أي: السجدتان (شَفْعًا لِصَلَاتِهِ) أي: بمنزلة الركعة السادسة.

(١١٧٨٣) (٣/ ٨٣)

قوله: (الْوَسِيلَةُ دَرَجَةٌ عِنْدَ اللَّهِ) قيل: هي أن يتوسل الكل به إلىٰ اللَّه تعالىٰ، وإلىٰ قضاء حاجاتهم بأن لا يخرج لأحد عطاء إلا علىٰ يديه؛ كالوسيلة عند الملك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٧٨٤) (٣/ ٨٣)

قوله: (إِلَّا الْمَقْبَرَةَ) بضم الباء وتفتح: موضع دفن الموتىٰ، وهذا لاختلاط ترابها بصديد الموتىٰ ونجاساتهم؛ فإن صلىٰ في مكان طاهر صحت، وكذا إن صلىٰ في الحمام في مكان نظيف، وقال بظاهره جماعة، فكره الصلاة فيهما[1]، وإن كانت التربة طاهرًا، كذا في «المجمع».

(١١٧٨٥) (٣/ ٨٣)

قوله: (الْوَسْقُ) بفتح الواو أو كسرها، وسكون السين، يريد: الوسق المعتبر في باب الزكاة، الذي جاء ذكره في حديث: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ**[2] **أَوْسُقٍ**»[3].

(١١٧٨٦) (٣/ ٨٣)

قوله: (بِمَقْمَعٍ مِنْ حَدِيدٍ) أي: الذي يضرب به الكافر (ثُمَّ عَادَ) أي: الكافر.

---

(١) في «الأصل»: فيها. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: خمسة.
(٣) «صحيح البخاري» (١٣٤٠).

(١١٧٩١) (٣/ ٨٣)

قوله (أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ) أي: أرضىٰ وأكثر محبة[١] لها (فَتَسَجَّىٰ) أي: تغطىٰ بثوبه ليموت نائمًا (وَجْبَةَ الرَّاحِلَةِ)[٢] بفتح فسكون؛ أي: صوت وقع رجلها.

(١١٧٩٢) (٣/ ٨٤)

قوله: (فَأَقْعَىٰ الذِّئْبُ) من الإقعاء، وهو جلوس الكلب ونحوه (قَالَ: يَا عَجَبي) أي: قال الراعي، و(عَجَبِي) بإلحاق ألف التعجب في آخره (بِأَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ)[٣] أي: بأخبار الأمم السالفة، مخبر[٤] بها عن اللَّه تعالىٰ من غير سبق تعلم[٥] منه لذلك، ففيه شهادة من الذئب له ﷺ بالرسالة، وقد سبق مثل هذا في حديث أبي هريرة بإسناد رجاله ثقات. (فَزَوَاهَا) بزاي معجمة؛ أي: جمعها وضمها إلىٰ طرف من أطراف المدينة (بِالصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) بنصب الجزءين؛ أي: ائتوها جامعة، أو برفعهما، والباء داخلة علىٰ المجموع؛ فلا يظهر آثارٌ في مفرد، وفي أصل قديم بدون الباء. وفي «المجمع»[٦]: قلت: عند الترمذي طرف من آخره، رواه أحمد، وفي رواية أخرىٰ عن أبي سعيد أيضًا قال: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ يَهُشُّ عَلَيْهَا فِي بَيْدَاءِ ذِي الْحُلَيْفَةِ إِذْ عَدَا عَلَيْهِ الذِّئْبُ**. . .»[٧] إلخ، رواه أحمد والبزار بنحوه باختصار[٨]، ورجال أحد إسنادي أحمد رجال الصحيح.

(١١٧٩٣) (٣/ ٨٤)

قوله: (فَحَمَلَنِي عَلَىٰ ذَلِكَ أَنْ رَكِبْتُ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ) الظاهر: أن المشار إليه بذلك مبهم، تفسيره: **قوله:** (أَنْ ركبت) أي: فحملني؛ أي: ما سبق ذكره

(١) في «م»: محبته.
(٢) في «م»: الرجل.
(٣) في «م»: ياء بناء علىٰ ما قد سبق.
(٤) في «م»: مخبرًا.
(٥) في «م»: علم.
(٦) «مجمع الزوائد» (٨/ ٥١٦).
(٧) «المسند» (٣/ ٨٩).
(٨) من «م».

من الحديث علىٰ أن ركبت إلىٰ معاوية، واللَّه تعالىٰ أعلم. **قوله**: (أَمَّا قَوْلُهَا إِنِّي أَضْرِبُهَا عَلَىٰ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِسُورَتِي) أي: بالسورة التي أقرؤها، هكذا الرواية هاهنا بالإضافة إلىٰ ياء المتكلم، وكذلك[1] هو في بعض نسخ أبي داود، وقد سبق (بِالسُّورَتَيْنِ) بلفظ التثنية، وهو المشهور في نسخ أبي داود، والذي يظهر أن الصواب: الإضافي (فَتُعَطِّلُنِي) أي: تمنعني عن قراءة تلك السورة (لَوْ قَرَأَهَا النَّاسُ) أي: سورتك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٨٠٥) (٣/ ٨٥)

قوله: (فَقُلْنَا: أَحَرَامٌ هُوَ) أي: قلنا لأبي سعيد: أنهىٰ تحريمًا؟ قال: لا.

(١١٨٠٧) (٣/ ٨٥)

قوله: (إِنَّا كُنَّا نَتَزَوَّدُ مِنْ وَشِيقِ الْحَجِّ) الوشيقة: أن يؤخذ اللحم فيغلىٰ قليلاً، ولا ينضج، ويحمل في الأسفار، وقيل: هي القديد، ويجمع علىٰ وشيق، وأوشاق.

(١١٨٠٩) (٣/ ٨٥)

قوله: (لَوْ قَوَّمْتَ) من التقويم (سِعْرَنَا) هو بالكسر: الذي يقوم عليه الثمن (أَوْ الْمُسَعِّرُ) شكٌّ من الراوي؛ أي: هو الذي يرخص الأشياء ويغليها؛ أي: فمن سَعَّر؛ فقد نازعه فيما له تعالىٰ، وليس للنازع[2] (بِمَظْلَمَةٍ) بكسر اللام: هي ما تطلبه من عند الظالم مما أخذه منك، وفيه إشارة إلىٰ أن التسعير تصرف في أموال الناس بغير إذن أهلها؛ فيكون ظلمًا، فليس للإمام أن يسَعِّر، لكن يأمرهم بالإنصاف والشفقة علىٰ الخلق والنصيحة لهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٨١٤) (٣/ ٨٦)

قوله: (يُعْرَضُونَ) علىٰ بناء المفعول (قُمُصٌ) بضمتين: جمع قميص

---

(١) في «م»: وكذا.

(٢) في «م»: المنازع.

(مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ) أي: لقصره لا ينزل أسفل منها، والمشهور: أنه بضم المثلثة أو كسرها، وكسر الدال، وتشديد الياء: جمع ثدي بفتح فسكون، وجوز إفراده (الدِّينَ) بالنصب، قيل: القميص في النوم: الدِّين، وجره دليل لبقاء آثاره الجميلة، وسننه الحسنة في المسلمين بعد وفاته؛ ليقتدىٰ به.

(١١٨١٥) (٣/ ٨٦)

قوله: (كَيْفَ يُسْتَقَىٰ لَكَ) علىٰ بناء المفعول.

(١١٨١٧) (٣/ ٨٦)

قوله: (اشْتَكَىٰ عَلِيًّا النَّاسُ) وبالرفع؛ أي: اشتكوا شدته في المعاملة (لَأُخَيْشِنٌ) تصغير أخشن؛ أي: أن فيه خشونة في اللَّه لا يراعي فيه أحدًا[1]، وهذا لا يوجب الشكاية منه، وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد، ورجاله ثقات.

(١١٨٢١) (٣/ ٨٧)

قوله: (لَتَضْرِبَنَّ مُضَرُ) أراد به مشركي قريش وأمثالهم (حَتَّىٰ لَا يُعْبَدَ) أي: لا يذكر (حَتَّىٰ لَا يَمْنَعُوا ذَنَبَ تَلْعَةٍ) الذنب بفتحتين: الأسفل، والتلعة بفتح فسكون: مسيل الماء من أعلىٰ إلىٰ أسفل، وأذناب المسايل: أسافل الأودية، والمراد: وصفهم بالذل والضعف، وأنهم يصيرون بحيث لا يقدرون علىٰ منع أحد من أسفل واد من أوديتهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٨٢٥) (٣/ ٨٧)

قوله: (فَخَرَجْنَا صُوَّامًا) بضم فتشديد[3]: جمع صائم؛ كحكام جمع حاكم (الْكَدِيدَ) بفتح: هو موضع بين قديد وعسفان.

---

(١) في «م»: أحد.

(٢) «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٤).

(٣) في «م»: بتشديد.

(١١٨٢٦) (٣/ ٨٧)

قوله: (شَرْجَيْنِ) بالشين المعجمة، والجيم، وقد ضبط بفتح فسكون؛ يعني: نصفين.

(١١٨٢٧) (٣/ ٨٧)

قوله: (أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ) بالنصب؛ أي: يا أهل الثناء، أو بالرفع؛ أي: أنت أهلُ الثناء (أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ) أي: أحق كلام قاله العبد في مقام ثنائك، وأليقه[1] بمقام عظمتك وكبريائك: هذا الكلام، وهو (لاَ نَازِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ...) إلخ. و[2]**قوله:** (وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ) اعتراض في البين، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٨٢٩) (٣/ ٨٧)

قوله: (إِنَّ الْمُتَحَابِّينَ) أي: في الله تعالىٰ، ويدل عليه آخر الحديث (لَتُرَىٰ) علىٰ بناء المفعول (غُرَفُهُمْ) قصورهم ومنازلهم من الارتفاع.

(١١٨٣٥) (٣/ ٨٨)

قوله: (فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَىٰ) فيه أن الإنسان في تلك الدار لا يبقىٰ علىٰ هذا الحرص في هذه الدار؛ بل يظهر فيه آثار الغنىٰ، ويزول حال الفقر، وإلا فقد جاء أنه لو كان له واديان من ذهب لابتغىٰ إليهما ثالثًا، والله تعالىٰ أعلم. (أُحِلُّ عَلَيْكُمْ) من الإحلال؛ أي: أوجب، أو أنزل، وفي «الصحاح»: يقال[3]: حل يحل، بالكسر؛ أي: يجب، وبالضم؛ أي: ينزل، وقرئ بهما قوله تعالىٰ: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾ [طه: ٨١].

---

(١) في «م»: وأليق.

(٢) من «م».

(٣) في «الأصل»: فقال. والمثبت من «م».

(١١٨٣٦) (٣/ ٨٨)

قوله: (فَتَقَلَّصُ) أي: ترتفع، وهذا بيان لما يعرضه من قبح الصورة.

(١١٨٤١) (٣/ ٨٨)

قوله: (وَهَجْهَجَهُ) في «القاموس»: هجهج بالسبع: صاح، وبالجمل: زجره (مُسْتَذْفِرًا) كأن الذال المعجمة مقلوبة من الثاء المثلثة، والاستثفار: إدخال الكلب ذنبه بين فخذيه حتىٰ يلزقه ببطنه، وقد سبق التنبيه علىٰ هذا في مسند أبي هريرة.

(١١٨٤٢) (٣/ ٨٩)

قوله: (قَالَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ) أي: بعد الفتح حين أعطىٰ غنائم حنين لغيرهم (كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ) من التحديث؛ أي: قبل ذلك (اسْتَقَامَتْ الْأُمُورُ) أي: أمور الدين (قَدْ آثَرَ) من الإيثار؛ أي: آثر عليكم غيركم (فَرَدُّوا عَلَيْهِ) أي: حين كان يحدثهم بذلك قبل الفتح (فَكُنْتُمْ لَا تَرْكَبُونَ الْخَيْلَ) أي: قبل أن أجيء إليكم، ثم رزقكم اللَّه تعالىٰ ركوبها بي (كَرْشِي) بفتح الكاف وسكون الراء، هو لنحو الشاة كالمعدة للإنسان: مجمع العلف (وَعَيْبَتِي) هو بفتح مهملة، وبتحتية ساكنة فموحدة: هو ما يجعل فيه أفضل الثياب، والمراد: أنهم أحقاء بوضع الأسرار والعلوم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٨٤٤) (٣/ ٨٩)

قوله: (يَهُشُّ) بضم الهاء، وبتشديد[1] الشين؛ أي: ينثر أوراق الأشجار عليهم للأكل (فَجَهْجَأَهُ) أي: زبره، أراد: جهجهه، فأبدل الهاء همزة؛ لكثرة الهاءات وقرب المخرج، كذا في «النهاية»[2].

---

(١) في «م»: وتشديد.

(٢) «النهاية في غريب الأثر» (١/ ٨٤٧).

(١١٨٦١) (٣/ ٩١)

قوله: (وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ! تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ[١]؛ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَىٰ النَّارِ) لعل المراد: أنه يدعوهم إلىٰ طاعة الإمام الحق التي هي سبب لدخول الجنة، وهم يدعونه إلىٰ طاعة الإمام الباطل التي هي سبب لدخول النار، لمن علم ببطلانه؛ كعمار، ولا يلزم من ذلك أنها[٢] سبب لدخول النار[٣] لمن كان بمعاوية، وهذا ظاهر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٨٦٣) (٣/ ٩١)

قوله: (فَاتَّبَعْتُهُ) صيغة المتكلم من اتبع بالتشديد، كأنه ذكره للتنبيه علىٰ تحقق سماعه علىٰ أحسن وجه (إِنِّي السَّاعَةَ لَقَائِمٌ عَلَىٰ الْحَوْضِ) أي: مطلع عليه؛ كالقائم عليه، يريد: أنه ظهر له الحوض، وهو هنالك (بَلْ نَفْدِيكَ) قاله تعظيمًا لأمر وفاته عليهم، وأنهم لو أمكن لهم فداؤه بكل وجه لفعلوا ذلك، وفيه بيان أنه أحب إليهم وأعظم في صدرهم[٤] من كل شيء حتىٰ من الأموال والأولاد والنفوس، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٨٧٨) (٣/ ٩٣)

قوله: (قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْعَزْلِ[٥]، فَقَالَ: إِنْ تَفْعَلُوا ذَلِكَ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوهُ) أي: إن فعلتم قربان النساء، فلا عليكم أن تتركوا العزل؛ فإن **قوله**: (إِنْ تَفْعَلُوا) شرطية، واسم الإشارة للإشارة إلىٰ قربان النساء المفهوم من المقام، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) زاد في «الأصل، م»: و.
(٢) في«م»: أنه.
(٣) في «م»: الناس.
(٤) في «م»: صدورهم.
(٥) في «م»: العزلة.

(١١٨٩٣) (٣/ ٩٤)

قوله: (إِنْ كَانَ النَّبِيُّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ . . .) إلخ (إِنْ) مخففة من الثقيلة؛ أي: إن الشأن: كان نبي من الأنبياء (فَيَجُوبَهَا) أي: يقطعها؛ ليلبسها في عنقه.

(١١٩٠٨) (٣/ ٩٦)

قوله: (إِذَا أَصْبَحَ ابْنُ آدَمَ؛ فَإِنَّ أَعْضَاءَهُ تُكَفِّرُ لِلِّسَانِ) من التكفير، بمعنىٰ: الخضوع؛ أي: أن الأعضاء كلها تطلب منه الاستقامة، طلب من يخضع لغيره؛ ليفيض عليه بالمطلوب بواسطة الخضوع لديه، والمراد بالأعضاء: الظاهرة، وهذا لا ينافي أن يكون المدار علىٰ صلاح القلب وأن تكون استقامة اللسان به كما جاء «**فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ**»[1]. (تَقُولُ) قيل: بلسان الحال، ولا يبعد الحمل علىٰ لسال القال (فِينَا) أي: في حفظنا (اسْتَقَمْتَ) بقلة الكلام، وترك ما لا يعني، والاشتغال بالأذكار، ونحوها (اعْوَجَجْنَا) لعله لهذا قل ما ترىٰ المكثر في الكلام خاشعًا حتىٰ في نحو الصلاة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٠٩) (٣/ ٩٦)

قوله: (أَنْتَ تَخْلُقُهُ؟!) قاله لمن أراد العزل؛ إنكارًا عليه بتقدير حرف الاستفهام.

(١١٩١٥) (٣/ ٩٦)

قوله: (صَعَالِيكَ الْمُهَاجِرِينَ) أي: فقراء المهاجرين، وهو بالنصب، بتقدير حرف النداء.

(١١٩١٨) (٣/ ٩٦)

قوله: (وَبُعِثْتُ أَنَا وَأَنَا أَرْعَىٰ غَنَمًا لِأَهْلِي بِجِيَادٍ) هو موضع بأسفل مكة، كذا في «المجمع».

---

(١) «صحيح البخاري» (٥٢)، و«صحيح مسلم» (١٥٩٩).

(١١٩٣٢) (٣/ ٩٧)

قوله: (كُنَّا نُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ إِذْ[١] كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ) اسم الطعام مطلقًا ينصرف إلىٰ الحنطة عندهم، سيما وقد قوبل هاهنا بسائر الأصناف، فتعيّن الحنطة مراده به، وإلا لما صحت المقابلة، لكن مقتضىٰ أحاديث أبي سعيد وغيره في الباب أنهم ما كانوا يخرجون يومئذ من الحنطة، وهذا هو مقتضىٰ النظر أيضًا، فقيل: إنه من عطف الخاص علىٰ العام، والمراد: بيان أنواع الطعام التي كانوا يخرجون منها، ولا يخفىٰ أن العطف بـ(أَوْ) يأبىٰ ذلك، وبالجملة فهذا الحديث لا يخلو عن إشكال، ولا يصح الاستدلال لمن استدل بمثله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

مسند أنس بن مالك
رضي اللَّه تعالىٰ عنه

هو أنس بن مالك بن النضر، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول اللَّه ﷺ وأحد المكثرين من الرواية عنه، صح عنه أنه قال: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ» وأن أمه أم سليم أتت به النبي ﷺ لما قدم، فقالت له: خذ أنسًا غلامًا يخدمك. فقبله، وأن النبي ﷺ كناه أبا حمزة، ومازحه النبي ﷺ فقال: «**يَا ذَا الأُذُنَيْنِ**»[٢] وقال محمد بن عبد اللَّه الأنصاري: «خرج أنس مع رسول اللَّه ﷺ إلىٰ بدر وهو غلام يخدمه» أخبرني أبي عن مولىٰ لأنس: «أشهدت بدرًا؟، قال: وأين أغيب عن بدر؛ لا أم لك؟!» قال الحافظ في «الإصابة»: قلت: وإنما لم يذكروه في البدريين؛ لأنه لم يكن في سن من يقاتل. وعنه[٣]: «جاءت بي أم سليم إلىٰ

---

(١) في «م»: إذا.
(٢) «سنن أبي داود» (٥٠٠٢)، و«سنن الترمذي» (١٩٩٢).
(٣) «شعب الإيمان» (٧/ ٣٥٠)، و«مسند عبد بن حميد» (١/ ٣٧٥).

النبي ﷺ وأنا غلام، فقالت: يا رسول اللَّه، أنيس ادع اللَّه[١] له، فقال النبي ﷺ: **اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ**. قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ اثْنَتَيْنِ، وَأَنَا أَرْجُو الثَّالِثَةَ» وفي رواية[٢]: قال أنس: «فلقد رزقت من صلبي سوىٰ ولد ولدي: مائة وخمسة وعشرين، وإن أرضي لتثمر في السنة مرتين» وكان له بستان يحمل الفاكهة في السنة مرتين، وكان فيه ريحان يجيء[٣] منه ريح المسك، وأقام بالبصرة بعد أن شهد الفتوح، ومات بها، وكان آخر الصحابة موتًا بالبصرة، قيل: مات وعمره مائة سنة إلا سنة، وقيل: بل مائة سنة وسنة، وقيل: مائة وسبع سنين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٤١) (٣/ ٩٨)

قوله: (إِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ) كلمة (إِنْ) مخففة من الثقيلة (لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: بيد قميصه، أو المراد: الأخذ مع حائل، أو هو كناية عن سهولة انقياده ﷺ دون الأخذ باليد، وإلا فقد صح «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ»[٤]. (فَيَنْطَلِقُ فِي حَاجَتِهَا) أي: إلىٰ حيث شاءت، وهذا دليل واضح علىٰ كمال حسن خلقه وتواضعه ورحمته علىٰ الضعفاء ﷺ والحديث مسوق لإفادة هذا المعنىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٤٣) (٣/ ٩٨)

قوله: (أَوْلِم) من الوليمة؛ أي: اتخذ لذلك طعامًا، **وقوله**: (فَأَطْعَمَنَا. . .) إلخ، فيه بيان جنس ذلك الطعام، وعموم الصحابة[٥]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) من «م».
(٢) «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٨) رقم ٧١٠).
(٣) في «م»: يجبي.
(٤) «صحيح البخاري» (٢٥٦٤).
(٥) في «م»: وعمومه للصحابة.

(١١٩٤٤) (٣/ ٩٨)

قوله: (حَتَّىٰ يُرْفَعَ الْعِلْمُ) أي: بموت أهله، أو بعدم العمل به (وَيَظْهَرُ الجَهْلُ) ببقاء أهله مع انتفاء أهل العلم، أو بالعمل بمقتضاه، وظهور آثاره (وَيَقِلُّ الرِّجَالُ) هذا علامة رفع العلم؛ لأن الرجال هم أهل العلم عادة (وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ) هذا علامة ظهور الجهل؛ لأن النساء هن عادة من أهل الجهل (قَيِّمَ خَمْسِينَ امْرَأَةً) القيم من يقوم بالأمر، وقيامه عليهن إما بسبب القرابة، أو بسبب الزواج بناء علىٰ أنه يتزوج أحدهم بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعي، والمراد بخمسين حقيقة العدد أو الكثرة، ويؤيد الثاني: اختلاف العدد في أحاديث الباب؛ فقد جاء في حديث أبي موسىٰ يتبع الرجل الواحد أربعون امرأة (رجل واحد) إما بالنصب، وقد سبق تحقيقه، أو بالرفع علىٰ إضمار ضمير الشأن في كان، أو علىٰ أنه اسم كان، وقيم خمسين بالنصب خبره، وهو الأقرب، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٩٤٥) (٣/ ٩٩)

قوله: (صَلَّىٰ فِي بُرْدَةٍ حَبرة) البردة؛ ضبط بضم فسكون، في «المجمع»: هي الشملة المخططة، والحبرة كالعنبة البرد[1] اليماني المخطط، وبردة جره[2] علىٰ الوصف أو الإضافة.

(١١٩٤٦) (٣/ ٩٩)

قوله: (كَانَ يَطُوفُ) أي: يدور، وهو كناية عن الجماع (عَلَىٰ جَمِيعِ نِسَائِهِ) في رواية: وهن تسع[3]، وفي أخرىٰ[4]: إحدىٰ عشرة، فقيل: محمل الأولىٰ

---

(١) في «م»: البردة.

(٢) في «م»: حبرة.

(٣) «صحيح البخاري» (٢٨٠، ٤٧٨١، ٤٩١٧).

(٤) «صحيح البخاري» (٢٦٥).

الزوجات، ومحمل الثانية الحلائل، فضم إليهن مارية وريحانة (بِغُسْلٍ وَاحِدٍ) أي: يجامعهن ملتبسًا، ومصحوبًا بنية غسل واحد، وتقديره وإلا فالغسل بعد الفراغ عن جماعهن، وهذا لا ينافي الوضوء بين ذلك فلا يعارض حديث أبي سعيد فيمن يعود أنه يتوضأ على أن الوضوء ندب فيمكن تركه أحيانًا لبيان الجواز، قيل: يحتمل أن يكون هذا عند قدومه من سفر أوعند تمام الدور عليهن، وابتداء دور آخر، أو يكون ذلك عن إذن صاحبة النوبة، أو يكون ذلك مخصوصًا به، وإلا فوطء المرأة في نوبة ضرتها ممنوع منه، ومال قوم إلى عدم وجوب القسم عليه ﷺ وكان يقسم تبرعًا، ثم قيل حكاية مثل هذه الأحوال منه ﷺ لا يعد من الغيبة لا في حقه ولا في حقهن، وإن كان حكايتها من غيره إذا لم يرض به يكون غيبة، وذلك لأنها أحكام تجب تبلغيها للتأسي به فيها، وقد ثبت الإذن في حكايتها، قلت: بل سوق الحديث لبيان كماله، وذكر ما يصلح علامة لنبوته فكيف يتوهم فيه أنه غيبة؟! والله تعالى أعلم.

(١١٩٤٧) (٣/ ٩٩)

قوله: (إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ) أي: أراد دخوله والخلاء بالفتح والمد: موضع قضاء الحاجة (مِنَ الخُبُثِ) بضمتين جمع خبيث، (والخبائث) جمع خبيثة، والمراد: ذكور الشياطين وإناثهم، وقد جاءت الرواية بإسكان الباء في الخبث أيضًا، إما على التخفيف، أو على أنه اسم بمعنى الشر، وحينئذ فالخبائث صفة النفوس، فيشمل ذكور الشياطين وإناثهم جميعًا، والمراد: التعوذ عن الشر وأصحابه فلا وجه لإنكار الخطابي رواية الإسكان، وعدها من أغاليط أهل الحديث، والله تعالى أعلم.

(١١٩٤٨) (٣/ ٩٩)

قوله: (فقولوا: وعليكم) أي: وعليكم ما قلتم، وقد جاءت الرواية بالواو وتركها في قوله وعليكم إما لأن الواو للاستئناف فرجع إلى رد قولهم عليهم

كما هو مقتضىٰ ترك الواو أو لأنهم يحرفون السلام بالسام، وهو مشترك بين الكل فجيء بالواو للدلالة علىٰ أنه علينا وعليكم، والأول أقرب، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٤٩) (٣/ ٩٩)

قوله: (حَدَّثَنَا هُشَيْم، قَالَ عُبَيْدِ اللَّه) ضمير قال لهشيم، وعبيد اللَّه مبتدأٌ خبره أنبأنا عن أنس، ويونس عطف علىٰ عبيد اللَّه، والمعنىٰ: أن هشيمًا قال: أنبأنا عبيد اللَّه عن أنس، وأنبأنا[1] يونس عن الحسن. **قوله**: (فَإِنَّ ذَلِكَ) أي: المنع (نُصْرَة) أي: علىٰ الشيطان والنفس الأمارة بالسوء؛ اللذين هما عدو الإنسان.

(١١٩٥٢) (٣/ ٩٩)

قوله: (وَكَانَتْ ثَيِّبًا) أي: وهو حق الثيب، وبه يقول الجمهور، وقيل لا حق لثيب، ولا بكر، بل يجب القسم، وقول الجمهور أظهر، ولعل جواب من يخالفهم عن هذا الحديث أن هذا كان في سفر ولا قسم ثَم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٥٣) (٣/ ٩٩)

قوله: (فَمَا أَطْعَمَنَا فِيهَا خُبْزًا وَلَا لَحْمًا) قد سبق أنه أطعمهم في وليمة زينب خبزًا ولحمًا، فيحمل هذا الحديث علىٰ غير وليمة زينب، كوليمة صفية وغيرها مما عدا زينب، ويحتمل أن يحمل علىٰ وليمة صفية، والوليمة الثانية لزينب، وهذا هو الأظهر عند تتبع أحاديث أنس رضي اللَّه تعالىٰ عنه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٥٤) (٣/ ٩٩)

قوله: (لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِ) أي: لا تقربوه كما قال: لا تترائي

---

(١) في «الأصل، م»: أنيسًا. والمثبت هو الموافق للسياق.

ناراهما، وقيل: أراد بالنار هاهنا الرأي؛ أي: لا تشاوروه فجعل الرأي مثل الضوء عند الحيرة (عربيًّا) أي: نقشًا معلومًا في العرب، ولم يكن ثمة نقش معلوم فيهم إلا نقش خاتمه؛ لأنهم ما كانوا يلبسون الخواتيم قبل، فأراد بذلك أنكم لا تجعلوا نقش خواتيمكم نقش خاتمي، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٥٥) (٣/ ٩٩)

قوله: (خَشْخَشَةٍ بَيْنَ يَدَيَّ) الخشخشة: صوت كصوت السلاح ونحوه، والمراد فسمعت صوت المشي قدامي، (فَإِذَا هِيَ) أي: الماشية[١] (الغُمَيْصَاءُ) بضم، ففتح، ومد، هي: أم سليم والدة أنس (ملحان) بكسر الميم، وسكون اللام، ولا شك أن رؤياه ﷺ حق فهذه[٢] بشارة لها بالجنة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٥٦) (٣/ ٩٩)

قوله: (كسرت رباعيته) الرباعية كالثمانية بفتح راء وتخفيف ياء هي السن التي تلىٰ الثنية من كل جانب، وللإنسان أربع رباعيات (وَشُجَّ) علىٰ بناء المفعول، والشج بالتشديد، ضرب الرأس خاصة، وجرحه وشقه، ثم استعمل في غيره، قال النووي[٣]: ووقوع مثل ذلك بالأنبياء صلوات اللَّه وسلامه عليهم لينالوا جزيل الأجر، ولتعرف أممهم وغيرهم ما أصابهم، ويأتسوا به، وليعلم أنهم من البشر تصيبهم من المحن ما يصيب البشر، ولا يفتتن بما ظهر علىٰ أيديهم من المعجزات (يفلح) من الإفلاح، وهو الفوز بالخير (ليس لك من الأمر) أي: من أمر فلاحهم (شيء) أي: فلا تتكلم في هذا الباب، وإنما أنت مبعوث لإنذارهم، ومجاهدتهم، قيل: هذه الجملة معترضة بين

---

(١) في «الأصل، م»: الماشة. (٢) في «م»: فهذا.

(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٢/ ١٤٨).

المتعاطفين، **وقوله**: (أو يتوب عليهم) عطف على ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا﴾ [آل عمران: ١٢٧] والمعنىٰ أن اللَّه تعالىٰ مالك أمرهم، فإما أن يهلكهم يهزمهم أو يتوب عليهم إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصروا على الكفر، وكل ذلك إليه لا إليك، قيل: لعل السر في إنزال هذه الآية أنه تعالىٰ، قد علم أن غالبهم يسلمون فلذلك قد أسلم غالبهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٥٧) (٣/ ٩٩)

قوله: (وجعل عتقها صداقها) صداق المرأة مهرها، والكسر أفصح؛ أي: من الفتح، قيل: أنه أعتقها تبرعًا بلا عوض، ولا شرط ثم تزوجها برضاها بلا صداق، وقيل: شرط عليها عند عتقها أن يتزوجها فلزمها الوفاء، وقيل: أعتقها وتزوجها على قيمتها، وهي مجهولة، والكل من خصائصه ﷺ وقال أحمد بظاهر الحديث.

(١١٩٥٨) (٣/ ٩٩)

قوله: (يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) دليل لمن يقول أنه ﷺ كان قارنًا، وعليه الجمهور.

(١١٩٦٠) (٣/ ٩٩)

قوله: (أَقْرَنَيْنِ) الأقرن: عظيم القرن، أو حسن القرن، وصفه به؛ لأنه أكمل وأحسن صورة (أَمْلَحَيْنِ) الأملح ما بياضه أكثر من سواده، وقيل: نقي البياض (يُسَمِّي) أي: اللَّه؛ أي: يذكر اسمه العلي (عَلَىٰ صِفَاحِهِمَا) بكسر الصاد؛ أي: علىٰ صفحة الوجه أو العنق منهما، وهي جانبه، فلعل[1] ذلك ليكون أثبت وأمكن لئلا تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه، كذا ذكروا.

---

(١) في «م»: فعل.

(١١٩٦١) (٣/ ٩٩-١٠٠)

قوله: (مَا تَعُدُّونَا إِلَا صِبْيَانًا) من العد؛ أي: كأنكم ما تعتمدون على قولي بزعم أني كنت صبيًا حينئذ، فلعلي ما حققت الأمر وليس كذلك[1] بل حققت اللفظ الذي يلبي به.

(١١٩٦٢) (٣/ ١٠٠)

قوله: (عَطَسَ) كضرب (فَشَمَّتَ) من التشميت بإعجام الشين أو إهماله (فَقِيلَ) أي: سئل عن وجه تخصيص[2] أحدهما بالدعاء، وقال السيوطي: في «حاشية أبي داود»: الذي لم يحمد: عامر بن الطفيل، مات كافرًا، نعوذ باللَّه العظيم من ذلك.

(١١٩٦٣) (٣/ ١٠٠)

قوله: (يُحِبُ أَن يَلِيَهُ . . .) إلخ؛ أي: يحب أن يكون أهل الصف الأول والقريبون منه كبار الناس وعلمائهم، الذين يعتنون بأفعاله لا صغائرهم وأعرابهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٦٤) (٣/ ١٠٠)

قوله: (وَ[3] لَا يَدَعهَا لِلْشَيْطَانِ) أي: ليأكل الشيطان؛ أي: للتكبر الذي هو عمل الشيطان.

(١١٩٦٥) (٣/ ١٠٠)

قوله: (عِشْرُونَ شَعْرَةٍ بَيْضَاء) أي: ما بلغ شيبه إلىٰ حد الخضاب حتىٰ يخضب، ولكن خضب الشيخان؛ فمن خضب فقد أخذ بسنتهما وعملهما (والكَتَم) بفتحتين وتخفيف التاء، وقيل: بتشديدها: نبت يصبغ به الشعر.

---

(١) في «الأصل»: لذلك. والمثبت من «م». (٢) في «م»: يخصص.
(٣) من «م».

(١١٩٦٦) (٣/ ١٠٠)

قوله: (فَأَعْطَاهُ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ) استدل به من يرىٰ أن كسب الحجام طيب. (فَخَفَّفُوا عَنْهُ) أي: ما[1] وضعوا عليه من الخراج.

(١١٩٦٧) (٣/ ١٠٠)

قوله: (مِنْ أَتَمِّ النَّاسِ) أي: كان يتم الركوع والسجود مع الإيجاز والتخفيف. (وَأَوْجَزِهِ) الضمير للناس باعتبار إفراد لفظه أو تأويله بمن ذكر.

(١١٩٦٨) (٣/ ١٠٠)

قوله: (بَاعَ قَدَحًا) بفتحتين (وَحِلْسًا) بكسر حاء مهملة: كساء علىٰ ظهر البعير يفرش تحت القتب (فِيمَنْ يَزِيدُ) الظاهر أن في بمعنىٰ: من، وكانا لفقير فقال بعضهم: أعطي درهمًا فقال ﷺ: (من يزيد) أو كما قال فأعطىٰ آخر درهمين فباع منه، والله تعالىٰ أعلم.

(١١٩٧٠) (٣/ ١٠٠)

قوله: (بَسَطَ ثَوْبَهُ) الظاهر أنه الثوب الذي هو لابسه لقلة الثياب عندهم، فالحديث دليل لمن جوز للمصلي السجود علىٰ ثوب هو لابسه.

(١١٩٧١) (٣/ ١٠٠)

قوله: (إِذَا وُضِعَ العَشَاءُ) بفتح العين: طعام آخر النهار، وخص به ولم يذكر الغداء؛ لأنه لا يعارض الصلاة عادة (بِالعَشَاءِ) أي: الطعام لتفريغ القلب للصلاة، فإن أكله مع اشتغال القلب بالصلاة خير من أن يصلي والقلب مشتغل بالطعام، وهذا إذا وضع الطعام بين يديه واشتغل به القلب كما يفيده الشرط، وأما إذا كان مطبوخًا غير موضوع بين يديه فلا

---

(١) في «م»: بما.

(١١٩٧١/م) (٣/ ١٠٠)

(إِذَا نَعِسَ) كنصر والنعاس: أول النوم، وهو ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي على العين ولا تصل إلى القلب، فإذا وصله كان نومًا (فِي صَلاَتِهِ) قيل: في صلاة الليل، وقال النووي: و[1] الجمهور على عمومها الفرض والنفل، ليلاً ونهارًا (فَلْيَنْصَرِفْ) ظاهره أنه يقطع، ويحتمل أن المراد التخفيف؛ للفراغ بسرعة قبل أن يغلب عليه الحال، والله تعالى أعلم.

(١١٩٧٢) (٣/ ١٠٠)

قوله: (مَنْ نَسِيَ صَلاَةً) قيل: أي: مكتوبة، أو نافلة مؤقتة (أَوْ نَامَ عَنْهَا) قيل: تعديته بعن؛ لتضمين معنى الغفلة؛ أي: غفل عنها في حالة النوم (فَإِنَّمَا كَفَّارَتُهَا) الكفارة هي: الخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة؛ أي: تسترها قيل: والمراد بالكفارة هاهنا: البدل؛ وإلا فلا إثم في النوم والنسيان؛ لأن النسيان مرفوع وقال ﷺ: «ليس التفريط في النوم وإنما التفريط في اليقظة»[2] (أَنْ يُصَلِّيَهَا) قيل: أي: وجوبًا في المكتوبة، وندبًا في النافلة قيل: معنى الحصر أنه لا يلزمه[3] غرامة في مال، ولا يلزمه إعادة تلك الصلاة في الوقت في اليوم الثاني ونحو ذلك (إِذَا ذَكَرَهَا) أراد أنه ينبغي له المبادرة إلى ذلك إذا ذكرها، لا أنه إذا أخر عن وقت الذكر فلا يجوز القضاء.

(١١٩٧٣) (٣/ ١٠٠)

قوله: (أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ) بفتح فسكون بمعنى: المرة من الأكل، سواء كان المأكول قليلاً أو كثيرًا[4]، وبضم فسكون بمعنى: اللقمة (عَلَيْهَا) أي: لأجلها؛ شكرًا له على أن خلقها ورزقها.

---

(١) من «م».
(٢) «مسند أحمد» (٥/ ٣٠٥).
(٣) في «م»: يلزم.
(٤) في «الأصل»: كثير. والمثبت من «م».

(١١٩٧٤) (٣/ ١٠٠)

قوله: (فَمَا أَعْلَمُهُ قَالَ لِي قَطُّ . . .) إلخ، بيان لسعة صدره ووفور تحمله وعظيم خلقه.

(١١٩٧٥) (٣/ ١٠٠)

قوله: (ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ) قاله خوفًا من أن يناله مكروه من جهتهم إن خالفهم؛ فأشار إلىٰ أنه يجوز له موافقتهم لدفع ضررهم، ويحتمل أنه كان يرىٰ وجوب موافقة الأمراء في أمثال هذه الأمور.

(١١٩٧٧) (٣/ ١٠٠ - ١٠١)

قوله: (أَوَلَم تَصْنَعُوا فِي الصَّلَاةِ) أي: من تضييع أوقاتها وخشوعها، وعدم مراعاة سننها وآدابها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٧٨) (٣/ ١٠١)

قوله: (أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلْ) أي: يستعمل الزعفران قيل: المراد استعماله في الجسد؛ لأن تزعفر الجسد من الرفاهية التي نهىٰ الشارع عنها، ثم النهي محمول علىٰ الكراهة دون التحريم، فلا يشكل الحديث بما جاء من صبغ الثياب بالزعفران، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٧٩) (٣/ ١٠١)

قوله: (لَا يَتَمَنَّىٰ) نفي بمعنىٰ النهي (لِعُسْرٍ نَزَلَ بِهِ) أي: لضرر أصابه في نفسه أو ماله؛ لأنه في معنىٰ التبرم[1] من[2] قضاء اللَّه في أمر يضره في الدنيا وينفعه في أخراه، ولا يكره التمني لخوف فساد في الدين (أَحْيِنِي) من الإحياء؛ أي: أبقني علىٰ الحياة، قال العراقي: لما كانت الحياة حاصلة وهو

---

(١) في «الأصل: التبرع. والمثبت من «م». (٢) في «الأصل»: عن.

متصف بها؛ حسن الإتيان بما؛ أي: ما دامت الحياة متصفة بهذا الوصف، ولما كانت الوفاة معدومة في حال التمني؛ لم يحسن أن يقول: ما كانت بل أتىٰ بـ«إذا»[(١)] الشرطية فقال: إذا كانت؛ أي: إذا آل الحال إلىٰ أن تكون الوفاة بهذا الوصف.

(١١٩٨٠) (٣/ ١٠١)

قوله: (فَلْيَعْزِمْ فِي الدُّعَاءِ) أي: فليقطع فيه بطلب مطلوبه (فَإِنَّ اللَّه . . .) إلخ؛ أي: حتىٰ يزيد إن شئت لدفع إيهام الإكراه فما بقيت فائدة في زيادته إلا إيهام الاستغناء، وهو لا يليق بمقام السؤال؛ فاللائق بالمقام تركه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٨١) (٣/ ١٠١)

قوله: (أَيَّ دَعْوَةٍ كَانَ) تذكير ضمير كان؛ باعتبار لفظ أي، أو لأن ضميره للشأن، وخبر كان جملة يدعو بها. . .إلخ، وأكثر منصوب بيدعو علىٰ المصدرية (أَنْ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ) أي: واحدة، فإن هذا الوزن للمرة، والمراد بالدعاء: الكثير؛ أي: أنه يداوم عليه، فإن أراد الاقتصار علىٰ دعوة واحدة اقتصر علىٰ: «**اللَّهم ربنا آتنا**. . .» إلخ، وإن أراد الزيادة علىٰ الواحدة ضم «**اللَّهم ربنا آتنا**. . .» إلخ إليه.

(١١٩٨٢) (٣/ ١٠١)

قوله: (فَدَخَلَ حَرَامٌ) اسم رجل (تَجَوَّز) أي: ترك الصلاة معه، وشرع الصلاة لنفسه، وتجوز فيها.

(١١٩٨٥) (٣/ ١٠١)

قوله: (مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ . . .) إلخ، قد سبق تحقيقه مرارًا. **قوله:** (قَالُوا

---

(١) في «م»: بإذ.

لِزَيْنَبَ) أي: حبل لزينب (كَسِلَتْ) من كسل كسمع؛ إذا فتر، فلعل كلمة (أَوْ) للشك (حُلُّوهُ) أي: فكوا الحبل (نَشَاطَهُ) بفتح النون أي: قدر نشاطه.

(١١٩٨٦) (٣/ ١٠١)

قوله: (نَجِيّ) بفتح نون آخره ياء مشددة؛ أي: متكلم بالسر.

(١١٩٨٩) (٣/ ١٠١)

قوله: (فَلَا تَنْقُشْ أَحَدٌ عَلَيْهِ) أي: علىٰ وفقه؛ لأن الاشتراك في النقش يؤدي إلىٰ الالتباس، وهو ضد لمصلحة الخاتم.

(١١٩٩١) (٣/ ١٠١)

قوله: (يَفْتَتِحُونَ القِرَاءَةَ) أي: الجهر بها إذ السر لا يتعلق به السماع، وقيل: بل المراد ظاهر اللفظ فلا يقرأ بالبسملة أصلاً (بِالحَمْدُ للَّه) تعلق به من لا يرىٰ الجهر بالبسملة، ومن لا يرىٰ قراءتها أصلاً، وأما من يقول بالجهر يأول (الحَمْدُ للَّه . . .) إلخ، بأن المراد به السورة بتمامها؛ أي: كانوا يفتتحون بالفاتحة لا بسورة أخرىٰ.

(١١٩٩٢) (٣/ ١٠٢)

قوله: (فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا) أي: في قربها (بِغَلَسٍ) بفتحتين؛ أي: في ظلمة آخر الليل (فَأَجْرَىٰ) من الإجراء؛ أي: مركوبه، قال النووي[1]: وفيه دليل علىٰ جواز ذلك، وأنه لا يسقط المروءة ولا يخل بمراتب أهل الفضل لا سيما عند الحاجة للقتال، أو رياضة الدابة، أو تدريب النفس ومعاناة[2] أسباب الشجاعة (فِي زُقَاقِ خَيْبَر) بضم زاي؛ أي: سكة خيبر؛ أي: السكة التي قبيلها (لِتَمَسَّ فَخِذِي نَبِيَ اللَّه ﷺ) هكذا في نسخ المسند بلفظ تثنية الفخذ، والوجه

---

(١) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٩/ ٢١٩).

(٢) في «الأصل»: ومعناه. والمثبت من «م».

الإفراد كما في «الصحيح» ولعل وجه التثنية أي[١] أنه بتقدير المضاف؛ أي: لتمس إحدىٰ فخذي نبي اللَّه ﷺ، وفائدته بيان أنه لم يدر أي الفخذين كان (وَانْحَسَرَ) أي: انكشف من غير اختيار بسبب ضيق الزقاق وزحام الناس مع إجراء المراكب؛ فلا دلالة فيه علىٰ أن الفخذ ليس بعورة (خَرِبَتْ خَيْبَر) قيل: هو دعاء بمنزلة أسأل اللَّه خرابها علىٰ أهلها وفتحها علىٰ المسلمين، وقيل: إخبار بذلك (مُحَمَّد) تقديره هذا محمد (وَالخَمِيس) هو بخاء معجمة مرفوع عطف علىٰ محمد، وهو: الجيش سمي بذلك؛ لكونه يكون علىٰ خمسة أقسام مقدمة، وساقة، وميمنة، وميسرة، وقلب، وقيل: لتخميس الغنائم، ويرد بأنه اسم جاهلي ولم يكن هناك تخميس (عَنْوَةً) بفتح العين؛ أي: قهرًا لا صلحًا، هذا هو المشهور في تفسيره، لكن التحقيق أن المراد أخذنا القرية حال كونها ذليلة، ولازم ذلك قهر الغانمين؛ فالتفسير المشهور تفسير باللازم، وإلا فالعنوة مصدر عنت الوجوه للحي القيوم أي: ذلت وخضعت (فَجُمِعَ) علىٰ بناء المفعول (السَّبْيَ) أي: ما أخذ من العبيد والإماء (دِحْيَة) بكسر الدال وفتحها (فَخُذْ جَارِيَةً) قيل: أذن له في أخذ الجارية قبل القسمة؛ لأن له ﷺ صفي المغنم يعطيه من يشاء، أو تنفيلاً له من أصل الغنيمة، أو من خمس الخمس بعد أن تميز، أو أعطاه[٢] ليحسب عليه من سهمه عند القسمة (حُيَي) بضم الحاء أو كسرها وفتح المثناة (أَعْطَيْتَ دِحْيَة . . .) إلخ، كأنه ظهر له من ذلك عدم رضىٰ الناس باختصاص دحية بمثلها؛ فخاف الفتنة عليهم؛ فكره ذلك، قال المازري: يحتمل أن يكون دحية رد الجارية برضاه، أو أنه إنما أذن له في جارية من حشو السبي لا أفضلهن، فلما أن رأىٰ أخذ أشرفهن

---

(١) من «م».

(٢) في «الأصل»: أعطىٰ. والمثبت من «م».

استرجعها، لأنه[1] لم يأذن له فيها (فَأَهْدَتْهَا) أي: زفتها (عَرُوسًا) هو يطلق علىٰ الزوج والزوجة (نِطَعًا) بكسر ففتح هو المشهور (بِالأَقِطِ) بفتح فكسر: لبن يابس متحجر (فَحَاسُوا حَيْسًا) أي: خلطوا بين الكل وجعلوه طعامًا واحدًا.

(١١٩٩٣) (٣/ ١٠٢)

قوله: (مَرْهُونَةٌ) أي: عند يهودي (مَا يَفْتَكُّهَا) أي: ما يفك الدرع.

(١١٩٩٤) (٣/ ١٠٢)

قوله: (الكَوْثَرُ نَهْرٌ) الظاهر أنه علم للنهر، وقيل: بل هو صيغة مبالغة من الكثرة وموصوفه الخير، والمراد: أعطيناك الخير المبالغ في الكثرة غايتها، والنهر معدود من جملة ذلك الكوثر، ولما كان أمرًا عظيمًا قيل: هو الكوثر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٩٥) (٣/ ١٠٢)

قوله: (حَتَىٰ يَقُولُوا هَذَا) أي: هذا الكلام **وقوله:** (خَلَقَ اللَّهُ النَّاسَ . . .) إلخ بدل من هذا، أو بيان له، وقد سبق ما يتعلق بهذا المتن، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١١٩٩٦) (٣/ ١٠٢)

قوله: (أَغْفَىٰ النَّبِيُ ﷺ) يقال: أغفىٰ إذا نام نومًا خفيفًا قيل: هي السنة بكسر السين، وهي حالة الوحي غالبًا، ويحتمل أن المراد الإعراض عما كان فيه (بِسْمِ اللَّه) استدل به من ادعىٰ دخول البسملة في السورة؛ لأن المقروء وقع بيانًا للسورة، وهو دليل ضعيف؛ لاحتمال أنه قرئ لمجرد التبرك (يُخْتَلَجُ العَبْدَ) علىٰ بناء المفعول أي: يسلب من عندي.

---

(١) في «الأصل»: إلا أنه. والمثبت من «م».

(١١٩٩٧) (٣/ ١٠٢)

قوله: (إِنِّي إِمَامكُم) بكسر الهمزة أو بفتحها؛ أي: إني متقدم عليكم مكانًا لأتقدمكم بهذه الأمور، فليس لكم التقدم علي بها (فَإِنِّي أَرَاكُم) علة للنهي؛ أي: نهيتكم عن ذلك؛ لأني رأيت تقصيركم في هذه الأمور (رَأَيْتُ الجَنَةَ وَالنَّارَ) وكل منهما يقتضي كثرة البكاء وقلة الضحك، أما النار فظاهر، وأما الجنة؛ فلخوف أن لا يكون من أهلها.

(١١٩٩٩) (٣/ ١٠٢-١٠٣)

قوله: (بِوَضُوءٍ) بفتح الواو؛ أي: بماء[1] يتوضؤ به (إِنَّمَا صَلَّيْنَا الظُّهْرَ الآنَ) كأنهم أخروا الظهر؛ ومع ذلك ففعل أنس يقتضي أنه كان يرىٰ أن العصر في أول الوقت أولىٰ (تِلْكَ) أي: العصر المؤخرة (كَانَتْ) أي: الشمس (فِي قَرْنَي الشَّيْطَان) أي: تكاد تغرب.

(١٢٠٠٠) (٣/ ١٠٣)

قوله: (فَيَقِيلُ عَلَيْهِ) من قال إذا استراح نصف النهار، أو نام وهو من القيلولة، ولا يلزم من هذا الخلوة وقد قيل: أنها كانت محرمة (فِي طِيبِهَا) ليكون أطيب (الخُمْرَةُ) بضم فسكون: السجادة.

(١٢٠٠١) (٣/ ١٠٣)

قوله: (أُمِرَ بِلَال) علىٰ بناء المفعول قالوا: هذا في حكم الرفع ضرورة أنه[2] لا آمر يومئذ في مثل هذه الأمور إلا هو ﷺ (وَيُوتِرُ الإِقَامَةَ) قد أخذ به الجمهور، وقد جاء تثنية الإقامة وأخذ به قوم، ولا معارضة في الأفعال بل الكل سنة، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: بما. والمثبت من «م».

(٢) في «الأصل»: أن. والمثبت من «م».

(١٢٠٠٢) (٣/ ١٠٣)

قوله: (ثَلَاثٌ) أي: ثلاث خصال، أو خصال ثلاث وهو مبتدأ للتخصيص، والجملة الشرطية خبر أو صفة، **وقوله:** (أَنْ يَكُونَ . . .) إلخ ومعنىٰ (كُنْ) وجدن فكان تامة أو (كُنْ) مجتمعة فيه فهي ناقصة (وَجَدَ بِهِنَّ) أي: بسبب وجودهن فيه، أو اجتماعهن فيه (حَلَاوَةَ الإِيْمَانِ) أي: انشراح الصدر به، ولذة في القلب له تشبه لذة الشيء الحلو في الفم، وللإيمان لذة في القلب تشبه الحلاوة الحسية، بل ربما تغلب عليها حتىٰ يدفع بها أشد المرارات، كما جاء عن بلال أنه كان حين يعذب في اللَّه يقول: أحد أحد فيدفع مرارة العذاب بحلاوة الإيمان (أَحَبَّ إِلَيْهِ) قيل: هو الحب الاختياري لا الطبيعي[١] ومرجعه إلىٰ أن يختار طاعتهما علىٰ هوىٰ النفس وغيرها (وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ) أي امرئ كان (إِلاَّ للَّه) أي: لأجله لا لأجل هواه، وحاصله هو: أن يكون المحبوب أصالة بالكلية هو اللَّه تعالىٰ فلا يحب أحدًا غيره إلا له، وفيه أنه يحب الرسول أيضًا للَّه (أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ) قيد علىٰ حسب وقته؛ إذ[٢] الناس كانوا في وقته أسلموا بعد سبق الكفر، أو هو كناية عن معنىٰ بعد أن رزقه اللَّه الإسلام وهداه إليه، والعود علىٰ الأول علىٰ حقيقته، وعلىٰ الثاني كناية عن الدخول في الكفر (كَمَا يَكْرَهُ . . .) إلخ[٣]؛ أي: أن يصير الكفر عنده لقوة اعتقاده بجزائه الذي هو النار بمنزلة جزائه في الكراهة والنفرة، ومرجع هذا أن يصير الغيب عنده من قوة الاعتقاد كالعيان، كما روي عن علي: (لَوْ كُشِفَ الغِطَاءُ مَا ازْدَدْتُ يَقِينًا) ولا يخفىٰ أن من تكون عقيدته بالقوة بهذا الوجه ومحبته للَّه تعالىٰ بذلك الوجه فهو حقيق بأن يجد من لذة الإيمان ما يجد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: الطبيعي.
(٢) في «م»: إذا.
(٣) في «م»: إلىٰ آخره.

(١٢٠٠٣) (٣/ ١٠٣)

قوله: (غَيْرُ الشَهِيدِ) بالرفع علىٰ البدل من أحد، أو بالنصب علىٰ الاستثناء (فَيُقْتَلَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: مرة ثانية (مِنَ الكَرَامَةِ) أي: كرامة الشهادة عند اللّه (أَوْ مَعْنَاهُ) عطف علىٰ مقول القول؛ أي: قال ذاك الكلام؛ أي: كلامًا آخر ذاك معناه.

(١٢٠٠٤) (٣/ ١٠٣)

قوله: (إِلاَّ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ) بيان لعظم فتنته حتىٰ اهتم بها كل نبي، وأن وقت خروجه لم يكن معلومًا للأنبياء، حتىٰ زعم كل نبي أنه يحتمل الخروج علىٰ أمته، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٠٥) (٣/ ١٠٣)

قوله: (فِي حُجْرَتِهِ) الظاهر أن المراد بها ما اتخذه حجرة له من الحصير في المسجد ليصلي فيه في الليل لا حجرة البيت (فَدَخَلَ البَيْتَ) أي: لينصرف الناس (أَنْ تَمُدَ) أي: تطول في الصلاة، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٠٦) (٣/ ١٠٣)

قوله: (قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا) أي: في مقابلتهما يريد أنه نسخ ذينك اليومين والاجتماع فيهما للعب، وشرع في مقابلتهما هذين اليومين والاجتماع فيهما للطاعة، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٠٧) (٣/ ١٠٣)

قوله: (حَائِطًا) أي: بستانًا (صَوْتًا) دل علىٰ[1] أنه معذب (فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ) أي: أعجبه كونه لم يكن من المسلمين (لَوْلَا أَنْ تَدَافَنُوا) أي: لولا خشية أن لا يدفن بعضكم بعضًا أو لولا كراهة ذلك (عَذَابَ القَبْرِ) أي: أثره[2] أو دليله وهو صوت المعذب، واللّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: عليه.

(٢) في «الأصل»: أشره. والمثبت من «م».

(١٢٠٠٨) (٣/ ١٠٣)

قوله: (حَافَتَاهُ) حافة الطريق بخفة فاء مفتوحة: جانبه (إِلَىٰ مَا يَجْرِي فِيهِ الْمَاءَ) أي: إلىٰ المسيل؛ أي: إلىٰ طينه.

(١٢٠٠٩) (٣/ ١٠٣)

قوله: (إِلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ فِيهِ) أي: إلا شاركوكم في أجره بحسن النية (حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ) بعد أن نيتهم أن يكونوا معكم.

(١٢٠١٠) (٣/ ١٠٣)

قوله: (وَكَانَتْ لَا تُسْبَقُ) علىٰ بناء المفعول (عَلَىٰ قَعُودٍ) بفتح القاف والقعود من الإبل: ما أمكن أن يركب، وأدناه أن يكون له سنتان، ثم هو قعود إلىٰ أن يدخل في السنة السادسة، ثم هو جمل (مَا فِي وُجُوهِهِمْ) من آثار المشقة (قَالُوا) لابد من تقدير شيء مثل: فلما رأىٰ وعلموا بذلك قالوا اعتذارًا، أو فلما رأىٰ سألهم عن سببه فقالوا (سُبِقَتْ) علىٰ بناء المفعول أي: فثقل علينا ذلك (إِنَّ حَقًا عَلَىٰ اللَّهِ . . .) إلخ، فيه تنكير المسند إليه مع كون المسند في حكم المعرفة؛ وأجيب بأنه علىٰ القلب (أَنْ لَا يَرْفَعَ) الظاهر أن ضميره للَّه (مِنَ الدُّنْيَا) أي: من أمور الدنيا فلا إشكال بمن رفعهم بالنبوة والكرامة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠١١) (٣/ ١٠٣)

قوله: (وَتَرَاصُوا) أي: تلاصقوا؛ حتىٰ لا يكونِ بينكم فرجة، من رص البناء بالتشديد إذا لصق بعضه ببعض.

(١٢٠١٢) (٣/ ١٠٤)

قوله: (مَا كُنَّا نَشَاءُ) أي: ما كان يتقيد في صلاة الليل بوقت دون وقت، وأنه إذا صام سرد أيامًا وإذا ترك ترك أيامًا، لكن قد جاء أنه آخر العمر جعل صلاته في آخر الليل، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠١٣) (٣/ ١٠٤)

قوله: (أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ) لأنهم منعوا عن إكثار السؤال وكانوا يحبون العلم فأرادوا ذلك (المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ) قد سبق تحقيق هذا المتن في مسند ابن مسعود (مَا فَرِحُوا بِهِ) ما مصدرية وضمير (بِهِ) للحديث السابق؛ أي: مثل فرحهم، أو قدر فرحهم بهذا الحديث؛ لأن كل مؤمن يحب اللَّه ورسوله، وإن كانت مراتب المحبة مختلفة؛ فهذا الحديث بشارة عظيمة للمؤمنين، اللَّهم أمتنا علىٰ الإيمان واجعلنا من أهل هذه البشارة.

(١٢٠١٤) (٣/ ١٠٤)

قوله: (يَرُدُّ بَعْضَهُنَّ عَلَىٰ بَعْضٍ) أي: يدفعهن عن نفسه بحيث كان بعضهن يتساقط علىٰ بعض، أو[1] المراد يدفع بعضهن عن بعض أو لأجل بعض، علىٰ أن علىٰ بمعنىٰ عن أو اللام، وهذا مبني علىٰ أنه جرىٰ بينهن شيء، فسرىٰ إليه حتىٰ كأنه جرىٰ بينه وبينهن (أُحْشُ) من حشىٰ الوسادة ونحوها بالقطن: إذا ملأها به، فالظاهر: احش أفواههن بالتراب، لكنه ضمن معنىٰ الرمي، أو الجمع، أو الجعل فاستعمل استعماله، والمراد، اتركهن وأعرض عنهن ولا تجبهن حتىٰ يسكتن سكوت[2] من في فمه تراب فلا يقدر علىٰ التكلم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠١٦) (٣/ ١٠٤)

قوله: (لَا يُكْثِرِ الصَّوْمَ) أي: للجهاد.

(١٢٠١٧) (٣/ ١٠٤)

قوله: (عِشْرِين) عشرة لقضاء ما فات في الرمضان[3] السابق وعشرة لذلك الرمضان.

---

(١) في «م»: و.

(٢) في «الأصل»: بسكوت. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: رمضان.

(١٢٠١٨) (٣/ ١٠٤)

قوله: (فَأَقْبَلَتْ تَسْعَىٰ) أي: تجري لتدرك الولد (مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُلْقِيَ) أي: فكيف يلقي أرحم الراحمين عباده في النار؟! (فَخَفَّضَهُمْ) ضبط بالتشديد؛ أي: سكنهم وهون الأمر عليهم، من الخفض بمعنىٰ: الدعة والسكون، كأنه عظم عليهم الإشكال فخفف عليهم أمرهم بالجواب عنه، والظاهر أن حاصل الجواب أنه أرحم الراحمين لأحبائه ولا يلقي منهم في النار أحدًا وأما الكفرة؛ فهم أعداؤه، ولا نصيب لهم من رحمة الآخرة أصلاً، بقي الكلام في المؤمن العاصي، فلعل من ابتلي منهم في النار بقدر معصيته، فهو بمقدار تلك المعصية غير داخل في الأحباء وتكرار (لَا) في **قوله:** (وَلَا اللَّه عَزَّ وَجَل لَا يُلْقِي) للتأكيد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠١٩) (٣/ ١٠٤)

قوله: (يَرْفَعُ يَدَيْهِ) أي: يبالغ في رفعهما، فأجاب بأنه يبالغ في الاستسقاء، وإلا فالرفع في الدعاء ثابت بكثرة[1] (قَحَطَ) بفتحتين، ولبعضهم بضم فكسر، وبناء الفاعل أجود؛ أي: احتبس وأقلع (وَأَجْدَبَتْ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: قل نباتها (وَهَلَكَ المَالُ) أي: الماشية المحتاجة إلىٰ المرعىٰ (فَمَا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ حَتَىٰ . . .) إلخ؛ أي: ونحن في الصلاة حتىٰ صار الحال بكثرة المطر إلىٰ هذا الحد (وَاْحْتَبَسَ) علىٰ بناء الفاعل أو المفعول؛ أي: لا يقدرون علىٰ المشي من كثرة المطر (فَتَكَشَّطَت) أي: تقطعت وتفرقت.

(١٢٠٢٠) (٣/ ١٠٤)

قوله: (قَدْ جَيَّفُوا) بتشديد الياء علىٰ بناء الفاعل؛ أي: صاروا جيفًا منتنة، والجيفة بكسر الجيم: جثة الميت إذا أنتن، فهو أخص من الميتة (مَا أَنْتُمْ مَا أَسْمَعَ) أي: يسمعون كسماعكم.

---

(١) في «م»: يكثر.

(١٢٠٢١) (٣/ ١٠٤)

قوله: (أَلَمْ آتِكُم ضُلَّالاً) قد سبق هذا المتن قريبًا في مسند أبي سعيد الخدري.

(١٢٠٢٢) (٣/ ١٠٥)

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) أي: لقومه (إِنَّمَا يُرِيْدُكُمْ) أي: ما يريد رسول اللَّه ﷺ بالاستشارة إلا[1] كلامكم ورأيكم، فاذكروا رأيكم له (لَا تَكُونُ كَمَا قَالَتْ) أي: كما كانت بنو إسرائيل حين قالوا، ومثله: قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ الآية [الصف: ١٤] (لَوْ ضَرَبْتَ أَكْبَادَهَا) أي: أكباد الإبل، والمراد: لو سرت (حَتَّىٰ تَبْلُغَ بَرْكَ الغَمَادِ[2]) بفتح باء أو كسرها وسكون راء، وبضم غين معجمة وتكسر: موضع باليمن.

(١٢٠٢٣) (٣/ ١٠٥)

قوله: (ثُمَّ رَجَعَ) أي: من بيت زينب إلىٰ بيوت أمهات المؤمنين (كَمَا كَانَ يَصْنَعُ) أي: يوم الوليمة؛ (حُجَرِ نِسَائِهِ) بضم ففتح: جمع حجرة (إِلَىٰ البَيْتِ) أي: بيت زينب كان فيه الوليمة (وَلَّىٰ) بتشديد اللام: من التولية؛ أي: أدبر (أَوْ أُخْبِرَ بِهِ) علىٰ بناء المفعول (وَبَيْنَهُ) الضمير للنبي ﷺ، يريد أنه دخل علىٰ زينب، وأرخىٰ الستر بيني وبين المكان الذي هو فيه؛ وهو مكان زينب.

(١٢٠٢٤) (٣/ ١٠٥)

قوله: (يَرْمِي) أي: يوم أحد (مِنْ خَلْفِهِ) أي: خلف أبي طلحة.

(١٢٠٢٥) (٣/ ١٠٥)

قوله: (بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ) أي: بخير قبائلهم، وكانت كل قبيلة منهم

---

(١) في «م»: إلىٰ.

(٢) في «الأصل»: الغماء. والمثبت من «م».

تسكن محلة فتسمي تلك المحلة دار بني فلان، وقالوا: وسبقهم علىٰ قدر سبقهم إلىٰ الإسلام ومآثرهم فيه، وقيل: يحتمل أن المراد بالدور ظاهرها وخيريتها بخيرية أهلها وما يوجد فيها من الطاعات والمبرات، وما جاء في كثير من الروايات[1]: (خَيْرَ دُورِ الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَارِ) يؤيد الأول وعلىٰ الثاني يحتاج إلىٰ تقدير المضاف؛ أي: دار بني النجار كذا قيل. قلت: يحتمل أن تكون الخيرية باعتبار الفضائل المخصوصة بنوع الإنسان كالشجاعة، والسخاوة، ونحو ذلك كما جاء في خيرية قريش ونحوهم، وأن يكون باعتبار التقوىٰ والسبق إلىٰ الإسلام ونحو ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٢٦) (٣/ ١٠٥)

قوله: (هُمْ أَرَقُّ مِنْكُمْ قُلُوبًا) أي: قلوبهم أسرع إلىٰ قبول الحق، ولذلك آمنوا وهاجروا إليه بلا سبق محاربة، قيل: الرقة ضد الغلظة فإذا بعد القلب عن الحق وأعرض عن قبوله ولم يتأثر عن الآيات والنذر يوصف بالغلظ، وإذا كان بعكس ذلك يوصف بالرقة واللين كأن حجابه رقيق لا يأبىٰ نفوذ الحق، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٢٧) (٣/ ١٠٥)

قوله: (فَضَرَبْتُ الْأُخْرَىٰ) أي: التي عندها النبي ﷺ (غَارَتْ أُمُّكُمْ) اعتذارًا عنها (الْكَسْرَيْنِ) بفتح فسكون؛ أي: نصفين (إِحْدَاهُمَا) كأنه أنث لاعتباره قطعة (قَصْعَة) أي: من بيت من كان عندها، والظاهر أن القصعتين كانتا ملكًا له ﷺ، وفعله ﷺ ذلك كان لإرضاء من أرسلت الطعام، وإلا فضمان التلف يكون بالمثل، وهو هاهنا القيمة إلا أن يقال: القصعتان كانتا متماثلتين في القيمة؛ بحيث كان كل منهما صالحة أن تكون بدلاً للأخرىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١) «صحيح البخاري» (٣٥٧٨).

(١٢٠٢٨) (٣/ ١٠٥-١٠٦)

قوله: (اشْتَكَىٰ ابْنٌ لأَبِي طَلْحَةَ) أي: مرض وهذا الابن هو أبو عمير صاحب النغير كذا قالوا. **قوله:** (فَهَيَّأَتْ) بتشديد الياء بعدها همزة؛ أي: فعلت ما يحتاج إليه أمر الميت من الغسل وغيره (مَا فَعَلَ الْغُلَامُ؟) أي: ما حصل له؟ كأنه فاعل الذي يعرض له من الأحوال (خَيْرَ مَا كَانَ) بالنصب؛ أي: حاله خير مما كان، حيث كان في شدة النزع وقد خلص منه بالموت، وفهم منه أبو طلحة أنه خف مرضه، وهذا من باب المعاريض المباحة عند الحاجة (فَقَرَّبَتْ) من التقريب (عَشَاءَهُمْ) بفتح العين (إِلَىٰ مَا تَقُومُ إِلَيْهِ الْمَرْأَةُ) أي: من إصلاح نفسها للزوج (أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ فُلَانٍ) قال النووي[١]: ضربها المثل بالعارية دليل لكمال علمها وفضلها وعظم إيمانها وطمأنينتها (فَلَمَّا طُلِبَتْ) علىٰ بناء المفعول (بِعَبْدِ اللَّه) استجاب اللَّه تعالىٰ دعاء نبيه ﷺ فإنه جاء من أولاد عبد اللَّه: إسحاق وأخوته التسعة صالحين علماء - رضي اللَّه تعالىٰ عنهم - أجمعين (أَنْ تُحَنِّكَهُ) من التحنيك وهو أن يمضغ شيء حلو حتىٰ يصير مائعًا بحيث يبتلع ثم يفتح فم المولود ويوضع فيه ليدخل شيء منها جوفه (يَهْنَأُ[٢] أَبَاعِرَ لَهُ) ضبط بفتح فسكون علىٰ لفظ المصدر، وآخره همزة وهو مصدر منصوب مضاف إلىٰ ما بعده، والأباعر جمع بعير، والظاهر أن تقديره يهنأ الأباعر له هناء[٢] وهو أن يطليه بالقطران (أَوْ يَسِمَهَا) من الوسم، وفيه جواز وسم الحيوان ليتميز وليعرف فيرده من وجده (فَأَوْجَرَهُ) أي: جعله في فمه (يَتَلَمَّظُ) أي: يحرك لسانه ليبتلع (حُبُ الْأَنْصَارِ التَمْرِ) قال النووي[٣]: روي بضم الحاء وكسرها، فالكسر بمعنىٰ: المحبوب، كالذبح بمعنىٰ:

---

(١) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ١١).

(٢) في «م»: هنأ.

(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٢/ ١٢٣).

المذبوح، وعلىٰ هذا فالباء مرفوعة؛ أي: محبوب الأنصار التمر، وأما من ضم الحاء فهو مصدر، وفي الباء علىٰ هذا وجهان النصب وهو الأشهر بتقدير: انظروا حُبَّ الأنصار، والرفع علىٰ أنه مبتدأ حذف خبره؛ أي: حب الأنصار التمر عادة لهم من صغرهم، والتمر علىٰ الأول مرفوع، وعلىٰ الوجهين الأخيرين منصوب، وفي الحديث مناقب لأم سليم - رضي اللَّه تعالىٰ عنها - من عظيم[1] صبرها، وحسن رضاها بقضاء اللَّه، وجزالة عقلها في إخفاء موته علىٰ أبيه أول الليل؛ ليبيت مستريحًا بلا حزن، ثم عشته وتعشت، ثم تصنعت له حتىٰ أصابها.

(١٢٠٣٠) (٣/ ١٠٦)

قوله: (هُوَ أَهْدَأَ) بهمزة في آخره؛ أي: أسكن.

(١٢٠٣١) (٣/ ١٠٦)

قوله: (وَهِيَ أُمُّ أَنَسٍ وَالْبَرَاءِ) هو البراء بن مالك ابن النضر أخو أنس قال أبو حاتم أخوه لأبيه، وقال ابن سعد: لأبيه وأمه، قال الحافظ في «الإصابة»[2]: وفيه نظر بما في ترجمة شريك بن سحماء أنه أخو البراء بن مالك لأمه أمهما: سحماء، وأما أم أنس فأم سليم بلا خلاف. انتهىٰ. قلت: هذا الحديث يؤيد قول ابن سعد كما لا يخفىٰ، إلا أن في سنده: موسىٰ بن هلال، وقد تكلموا فيه، وأما ما في ترجمة شريك فقد أجاب عنه الحافظ بنفسه في ترجمة شريك؛ بأنه يمكن حمله علىٰ أنه أخوه لأمه رضاعًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٣٢) (٣/ ١٠٦)

قوله: (فَقَامَ كُلُّ قَرِيبِ الدَّارِ) أي: إلىٰ بيته، أي: ليتوضأ (نَأْيَّ الدَّارِ) أي:

---

(١) في «م»: عظم.

(٢) «الإصابة» (١/ ٢٨٠).

بعيدها (فَأُتِيَ) علىٰ بناء المفعول (بِمِخْضَبٍ) بكسر ميم وسكون خاء وفتح ضاد معجمتين: إجانة لغسل الثياب، أو المركن ،أو إناء يغسل فيه (مِنْ حِجَارَة) أي: متخذ من جنس الحجارة (فَصَغُرَ) أي: المخضب (أَنْ يَنْبَسِطَ) أي: ضاق عن أن ينبسط؛ أي: النبي ﷺ كفه فيه.

(١٢٠٣٣) (٣/ ١٠٦)

قوله: (أَنَّ بَنِي سَلِمَةَ) بكسر اللام: قبيلة من الأنصار، وليس في العرب بكسر اللام غيرهم (أَنْ تُعَرِيَ) علىٰ بناء المفعول. **قوله:** (أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ) أي: ألا تطلبون أجور خطاكم إلىٰ[1] المسجد؛ أي: لو رأيتم لها أجرًا عند اللَّه لما اخترتم قرب المسجد ولا كرهتم بعده، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٣٤) (٣/ ١٠٦)

قوله: (يَسْعَىٰ) أي: يسرع في المشي، وقد جاء السعي بمعنىٰ: المشي مطلقًا كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجُمُعَة: ٩] فلا ينافي آخر هذا الحديث الآية (وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفَسْ) بفتح الحاء المهملة والفاء والزاي المعجمة، والنَّفَس بفتحتين؛ أي: جهده من شدة السعي إلىٰ الصلاة، وأصل الحفز الدفع العنيف، وفي «النهاية»[2]: الحفز: الحث والاستعجال (أَوْ انْبَهَرَ) كلمة أو للشك، وهو من البهر بضم الموحدة: ما يعتري الإنسان عند السعي الشديد والعدو من تتابع النفس (طَيِّبًا) من الرياء والسمعة (مُبَارَكًا فِيهِ) بالنماء والزيادة إلىٰ حيث شاء اللَّه تعالىٰ (أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِمُ) في «الأزهار»: وفيه دلالة علىٰ أن حكم قوله ﷺ: (إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِ ظَهْرِي) لم يكن دائمًا، والمانع استغراقه باللَّه تعالىٰ، ويحتمل الدوام

(١) في «م»: أي.
(٢) «النهاية في غريب الأثر» (١/ ١٠٠٣).

والسؤال؛ لتحسين حال القائل، ويحتمل دوام الرؤية دون الشعور. انتهىٰ (فَإِنَّهُ قَالَ خَيْرًا) أي: فلا يسكت خوفًا من الملامة[١] (يَبْتَدِرُونَهَا) أي: كل منهم[٢] يريد أن يسبق علىٰ غيره في رفعها إلىٰ محل العرض أو القبول (أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا) حال؛ أي: قاصدين ظهور أيهم يرفعها (عَلَىٰ هِينَتِهِ) بكسر الهاء أصله الواو، من الهون بالفتح وهو الرفق والتثبت، وقيل: الهينة بالكسر، والهون بالفتح: الرفق والدعة، وفي «المجمع»: سار علىٰ هينته؛ أي: عادته في السكون والرفق (مَا سَبَقَهُ) علىٰ بناء المفعول والتعدية إلىٰ المفعول الثاني علىٰ الحذف والإيصال؛ أي: ما سبق به أو علىٰ بناء الفاعل وضمير الفاعل للإمام[٣] وبه مقدر في الكلام، واللَّه تعالىٰ أعلم بالمرام[٤].

(١٢٠٣٦) (٣/ ١٠٦)

قوله: (إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا) المراد بيان حال المكلفين لا من مات صغيرًا فلا إشكال بهم (اِسْتَعْمَلَهُ) أي: في الخير.

(١٢٠٣٧) (٣/ ١٠٦)

قوله: (رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ) قد سبق تحقيقه مرارًا.

(١٢٠٣٩) (٣/ ١٠٦)

قوله: (يُهَادَىٰ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يمشي بينهما معتمدًا عليهما من ضعف به (أَنْ يَمْشِيَ) إلىٰ بيت اللَّه تعالىٰ.

(١٢٠٤١) (٣/ ١٠٧)

قوله: (يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ) بفتح الهمزة والجيم بينهما نون ساكنة، وجاء أن

---

(١) في «الأصل»: الملائكة. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: منهما.
(٣) في «م»: هو الإمام.
(٤) من «م».

أنجشة كان غلام النبي ﷺ وكان حبشيًا، يكنىٰ[١]: أبا مارية (رُوَيْدَكَ) اسم فعل بمعنىٰ أمهل (سَوْقًا) وفي رواية[٢]: سوقك، وهو مفعول لرويدك (بِالْقَوَارِير) بالنساء، استعير اسم القارورة للمرأة لضعف بنائها ورقتها ولطافتها.

(١٢٠٤٢) (٣/ ١٠٧)

قوله: (نَاسٌ مِنْ عُرَيْنَةَ) بالتصغير، اسم قبيلة، وقد جاء أن بعضهم كانوا من عُكْل، وبعضهم من عرينة (فَاجْتَوَوُا المَدِيْنَةَ) بالجيم، افتعال من الجوىٰ، والمراد: كرهوا المقام بها؛ لضرر لحقهم بها (لَوْ خَرَجْتُمْ) أي: لكان أحسن لكم، وأوفق بحالكم، أو كلمة (لو) للتمني فلا يحتاج إلىٰ تقدير الجواب (وَأَبْوَالِهَا) استدل به من يقول بطهارة بول ما يؤكل لحمه، وغيره يحمله علىٰ حاجة الدواء، أو[٣] علىٰ الخصوص (كَفَرُوا . . .) إلخ، بيان لغلظ جنايتهم؛ ليظهر وجه تغليظ عقوبتهم (مُؤْمِنًا) حال من الراعي (مُحَارِبِينَ) أي: اللَّه ورسوله (فَأُخِذُوْا) علىٰ بناء المفعول (وَسمرَ) بتخفيف الميم أو تشديدها علىٰ بناء الفاعل؛ أي: كحلهم بمسامير أحميت حتىٰ ذهب بصرها.

(١٢٠٤٤) (٣/ ١٠٧)

قوله: (لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيءٍ) أي: في هذا المجلس (مَا أَرَدْتَ) أي: أي شيء أردت (إِلَىٰ هَذَا) قاصدًا إلىٰ هذا السؤال، ومتوجهًا إليه؛ أي: ما أردت بهذا السؤال؟ أردت أن تفضحني أن جرىٰ مني شيء في الجاهلية (أَنْ أَسْتَرِيحَ) أي: من مقالة الناس.

---

(١) في «م»: يسمىٰ.

(٢) «صحيح البخاري» (٥٧٩٧، ٥٨٤٩)، و«صحيح مسلم» (٢٣٢٣).

(٣) في «م»: أي.

(١٢٠٤٥) (٣/ ١٠٧)

قوله: (الحِجَامَة) هي ككتابة و(الْقُسْط) بضم القاف معروف (بِالْغُمْز) أي: من العذرة، وهو بضم عين مهملة وسكون ذال معجمة: وجع أو ورم يهيج في الحلق من الدم أيام الحر، وكانوا يغمزون موضعه بالأصابع؛ ليخرج منه دم أسود، فأرشدهم إلىٰ أن القسط يغني عنه.

(١٢٠٤٦) (٣/ ١٠٧)

قوله: (قَالُوا: الشَّابَّ[1] مِنْ قُرَيْشٍ) وكان[2] عمر يومئذ قريبًا إلىٰ الشباب، فلا بعد في إطلاق الشاب عليه (عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَار؟!) أي: لأجل دخولك أغار، أو منك أغار قاله علىٰ الاستفهام للإنكار؛ أي: لا يمكن الغيرة منك.

(١٢٠٤٧) (٣/ ١٠٧)

قوله: (مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ . . .) إلخ، فسر محبة اللَّه تعالىٰ لقاءه بإرادة الخير له عند اللقاء، قيل: الشرط ليس سببًا للجزاء، بل الأمر بالعكس، أجيب بأن المعنىٰ: فليفرح أو فأخبره بأن اللَّه يحب لقاءه (لَيْسَ ذَاكَ) المذكور في الحديث من كراهية لقاء اللَّه (كَرَاهِيَةِ الْمَوْتَ) مطلقًا بل ذاك عند قرب الموت (إِذَا حُضِرَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: حضره الموت (جَاءَهُ بِمَا هُوَ . . .) إلخ؛ أي: جاءه المخبر بما هو صائر، والبشير مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عِمرَان: ٢١]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٤٨) (٣/ ١٠٧)

قوله: (مَا مَسِسْتُ شَيْئًا . . .) إلخ، بكسر المهملة الأولىٰ علىٰ الأفصح، وكذا (شَمِمْتُ) بكسر الميم الأولىٰ، والمضارع بالفتح فيهما وقد جاء فيهما

---

(١) في «م»: لشاب.
(٢) في «م»: وهو.

فتح العين فالمضارع بضمها (خَزًّا) هو الثوب المتخذ من الحرير المخلوط بالصوف (وَلَا حَرِيرًا) خالصًا (مِنْ رِيْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أراد به رائحته الطيبة التي هي له من غير أن يستعمل طيبًا في بدنه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٤٩) (٣/١٠٧)

قوله: (مِثْلُ الفَرْخِ) هو ولد الطير (بِشَيءٍ) أي: من البلاء كأنه علم أن امتداد هذا الحال إنما هو لتعرضه للبلاء (أَوْ تَسْأَلُهُ إِيْاهُ) الظاهر أنه للشك من الراوي (مَا كُنْتَ مُعَاقِبِي بِهِ) أي: الذي أستحقه في الآخرة من العقاب (فَعَجَّلَهُ) من التعجيل، والفاء لجواب الشرط إن كان (ما) في **قوله:** (ما كنت) شرطية، ولتضمن المبتدأ معنىٰ الشرط إن كانت موصولة (فَهَلَّا قُلْت[1]) أي: ليعافيك من العذاب في الدنيا والآخرة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٥٠) (٣/١٠٧)

قوله: (فَيُسْلِمَ) من الإسلام (يُعْطَاهُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يعطيه النبي ﷺ؛ لتأليف القلب.

(١٢٠٥١) (٣/١٠٨)

قوله: (عَلَىٰ الْإِسْلَامِ) أي: لأجله (بَيْنَ جَبَلَيْنِ) أي: مِلأَ مَا بَيْنَهُمَا (مَا يَخْشَىٰ الفَاقَةَ) قال الطيبي: يجوز أن يكون حالاً من ضمير يعطي، وأن يكون صفة لعطاء، والتنكير فيه للتعظيم؛ [أي: عطاء][2] لا يخشىٰ الفاقة معه. انتهىٰ. كأنه رأىٰ أن غير النبي لا يقوىٰ هذه القوة العظيمة، والهمة العلية فهي مظهرة لصدقه في دعواه.

(١٢٠٥٢) (٣/١٠٨)

قوله: (وَقَرْعٌ) بفتح فسكون: الدباء (يُعْجِبُهُ القَرْعُ) محبته ﷺ لبعض

---

(١) في «الأصل»: قلب. والمثبت من «م». (٢) تكررت «بالأصل، م».

المأكولات: هي أنه إذا حضر عنده يتناول منه قدرًا صالحًا لا أنه يكلف[1] الناس بإحضاره، وطبخه، وغير ذلك (وَأُدْنِيهِ) صيغة المتكلم من الإدناء؛ أي: أقربه إليه (وَيُقَسِّمُ) من القسمة؛ أي: يقسمه بين أكل البيت، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٥٣) (٣/ ١٠٨)

قوله: (ثُمَّ قَامَ إِلَىٰ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ) أي: ليحصل في البيت البركة بصلاته ودعائه (خُوَيْصَةَ) بالتصغير للشفقة، ولكونه صغير السن، والتأنيث لاعتبار موصوفها نفسًا؛ أو لأن لفظ الخاصة صار اسمًا (وَقَالَ اللَّهُمَ) أي: في الدعاء بخير الدنيا (أُمَيْنَة) ضبط بالتصغير.

(١٢٠٥٥) (٣/ ١٠٨)

قوله: (فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ) أي: نظر إليه (فَأَهْوَىٰ) أي: قصد (بِمِشْقَصٍ) بكسر ميم وفتح قاف: نصل السهم طويلاً غير عريض (فَتَأَخَّر) لأضربه به في عينه.

(١٢٠٥٦) (٣/ ١٠٨)

قوله: (اسْتَحْمَلَ) أي: طلب منه أن يحمله للجهاد و[2](قَفًّا) بالتشديد؛ أي: رجع وذهب موليًا، كأنه أعطاه قفاه (قَالَ فَأَنَا أَحْلِفُ) أي: ليكون معارضًا للسابق؛ قاله تطييبًا لقلوبهم.

(١٢٠٥٧) (٣/ ١٠٨)

قوله: (مَقْدِمَهُ المَدِيْنَةَ) أي: أيام قدومه المدينة، علىٰ أن المقدم مصدر والمضاف مقدر، أو ظرف زمان ولا حاجة إلىٰ تقدير (وَمِنْ أَيْنَ يُشْبِهُ الْوَلَدُ) أي: في الصورة، أو[3] السيرة (عدو اليهود) أي: فيما زعموا[4] أنه لكفرهم

---

(١) في «م»: تكليف.

(٢) من «م».

(٣) في «م»: و.

(٤) زاد في «م»: أو.

عدو لهم؛ لوجوب معاداة أهل المعاصي (فَنَارٌ تَخْرُجُ . . .) إلخ، قيل: لعل المراد أول أشراط اتصلت بالساعة ودلت علىٰ قربها جدًّا فإنها لم تخرج إلىٰ الآن، وقد خرجت نار الحجاز؛ فكيف يكون أولها حقيقة (زِيَادَةَ كَبِدِ حُوتٍ) هكذا في النسخ بدون الفاء مع وجود أما في أول الكلام وهذا قليل والغالب وجود الفاء بعد أما، و[(١)] قيل: والمراد بزيادة[(٢)] كبد حوت: طرفها وهي أطيب ما يكون من الكبد، وقيل: هي القطعة المتعلقة بالكبد وهو في غاية اللذة في الطعم، والحوت قيل: من حيتان الجنة، ويؤيده ما جاء أنه قيل: «فما غداهم علىٰ أثر زيادة الكبد، يا رسول اللَّه قال: ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها»[(٣)] وقيل: أنه الحوت الذي علىٰ ظهره الأرض، فإنه إذا جعلت الأرض خبزًا لأهل الجنة، جعل الحوت كالإدام لهم (فَإِذَا سَبَقَ) أي: غلب بالعلو أو الكثرة، أو سبق في الخروج (نَزَعَ إِلَيْهِ) من نزعه إليه: أشبهه به[(١)] وجذبه إليه، والمراد نزع السبق أو الماء أو الرجل بسبب السبق (بُهْتٌ) بضمتين، أو بسكون الثاني؛ أي: عادتهم الإكثار في البهتان والكذب وكأنه أراد به أن يقيم عليهم الحجة ويلزمهم.

(١٢٠٥٨) (٣/ ١٠٨-١٠٩)

قوله: (اقْتُلْ مَنْ بَعْدَنَا) أي[(٤)]: من صار بعدنا بالانهزام، أو من بقي بعدنا بالانهزام وعدم الرجوع مع من رجع (انْهَزَمُوا) علة لقتلهم (قَدْ كَفَا) أي: فما ضرنا انهزامهم حتىٰ نقتلهم بذلك[(٥)] (مِغْوَل) بكسر ميم وسكون غين معجمة وفتح واو مثل: سيف قصير يشتمل به الرجل تحت ثيابه، فيغطيه، وقيل:

---

(١) من «م».

(٢) في «الأصل»: بزياد. والمثبت من «م».

(٣) «صحيح مسلم» (٣١٥).

(٤) تكررت «بالأصل».

(٥) في «م»: لذلك.

حديدة دقيقة لها حد ماض (بَعَجْتَهُ) أي: شققت بطنه (انْظُرْ مَا تَقُولُ) قاله تعجبًا من قولها.

(١٢٠٦٠) (٣/ ١٠٩)

قوله: (عَلَيْنَا) أي: علىٰ الغلمان متعلق بالسلام (قَالَتِ: احْفَظ) فيه أنه لا ينبغي إفشاء السر لمن عنده، ولا تفتيش الآخر عنه بل ينبغي أن يأمره الآخر بحفظه إذا علم أنه سر.

(١٢٠٦٢) (٣/ ١٠٩)

قوله: (النُخَاعَةُ فِي المَسْجِدِ خَطِيئَةٌ) أي: لمن لا يريد (دَفْنَهَا) أي: سترها في التراب، ومفاده أنه ليس بخطيئة لتعظيم المسجد، وإلا لما أفاد الدفن في المسجد شيئًا؛ بل لتأذي الناس به، وبالدفن يندفع التأذي، وقد جاء ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ صريحًا، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٦٤) (٣/ ١٠٩)

قوله: (أَتَاهُ رِعْلٌ) بكسر الراء وسكون المهملة (وَذَكْوَانُ) بفتح المعجمة وإسكان الكاف (وَعُصَيَّةَ) مصغر والياء مشددة (وَبَنُو لِحْيَانٍ) بكسر اللام أو فتحها، وسكون المهملة (يَحْطِبُونَ) يجمعون الحطب (بِئْرِ مَعُوْنَةَ) بفتح الميم وضم المهملة، قيل: هي بئر قبل نجد، وكانت غزوتها في أول سنة أربع قبل أحد بأشهر وفي «المشارق»: بين عسفان ومكة وأرض هذيل حيث قتل القراء (قَرَأُوْا بِهِ) أي: فيه، وقال الدمياطي: فيه وهم فإن بني لحيان لم يكونوا من أصحاب بئر معونة، وإنما كانوا من أصحاب الرجيع الذين قتلوا عاصمًا وأصحابه، وكذا **قوله:** (أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكْوَان . . .) إلخ وهم، وإنما الذي أتاه أبو مراء من بني كلاب وأجار أصحاب النبي ﷺ (فَأَخْفَرَ جِوَارَهُ) عامر بن طفيل وجمع عليهم هذه القبائل من سليم.

(١٢٠٦٥) (٣/ ١٠٩)

قوله: (فِي صَلَاتِهِمْ) ولا يلزم منه النهي عن الرفع إلىٰ السماء في غير الصلاة كالدعاء، وقد جوز بعضهم في الدعاء بأن السماء قبلة الدعاء (لَيَنْتَهُنَّ)[1] بضم الهاء وتشديد النون؛ أي: أولئك الأقوام (عَنْ ذَلِكَ) أي: عن رفعهم أبصارهم إلىٰ السماء في الصلاة (أَوْ لَتُخَطَّفَنَّ) بفتح الفاء، علىٰ بناء المفعول؛ أي: لتسلبن بسرعة؛ أي: أن أحد الأمرين واقع لا محالة، إما الانتهاء منهم، أو خطف لأبصارهم من اللَّه؛ عقوبة علىٰ فعلهم.

(١٢٠٦٦) (٣/ ١٠٩)

قوله: (اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ) أي: توسطوا فيه بين الافتراش والقبض بوضع الكفين علىٰ الأرض ورفع المرفقين عنها والبطن عن الفخذ، وافتراش الكلب؛ هو وضع المرفقين مع الكفين علىٰ الأرض.

(١٢٠٦٧) (٣/ ١٠٩)

قوله: (أَتَجَاوَزُ فِي صَلَاتِي) أي: أمضي فيها بسرعة.

(١٢٠٦٨) (٣/ ١٠٩)

قوله: (وَعَلَيْهِ المِغْفَرُ) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء: هو المنسوج من الدرع علىٰ قدر الرأس؛ أي: علىٰ رأسه المغفر [ولا تعارض بينه وبين حديث «وعليه عمامة سوداء»[2] إذ يحتمل أن تكون العمامة فوق المغفر أو بالعكس أو كان أول دخوله علىٰ رأسه المغفر][3]، ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك (ابْنُ خَطَلٍ) بفتحتين، وقد رخص ﷺ في قتله حيث كان لكونه كان يؤذيه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: لينتهين.
(٢) «صحيح مسلم» (١٣٥٨).
(٣) من «م».

(١٢٠٦٩) (٣/ ١١٠)

قوله: (يُهِلُّ المَهُلُّ مِنَّا فَلاَ يُنْكِرُ عَلَيْهِ) الظاهر أنهم كانوا يجمعون بين التلبية والتكبير، فمرة يكبر هؤلاء ويهل آخرون، ومرة بالعكس فيصدق في كل مرة أنه يهل المهل ويكبر المكبر، لا أن بعضهم يلبي فقط، وبعضهم يكبر فقط، والظاهر أنهم فعلوا ذلك؛ لأن النبي ﷺ كان يجمع بين الذكرين فيلبي تارة، ويكبر أخرىٰ، بل قد جاء ذلك صريحًا في حديث ابن مسعود؛ فينبغي للعامل أن يفعل كذلك، نعم: ينبغي له أن يكثر[1] التلبية كما يفيده حديث ابن مسعود، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٧١) (٣/ ١١٠)

قوله: (وَأَنْ يَنْبُذَ فِيهِ) عطف علىٰ الدباء والمزفت كما في: أعجبني زيد وعلمه، وضمير فيه لكلٍ واحد.

(١٢٠٧٢) (٣/ ١١٠)

قوله: (يَوْمُ الاثْنَيْنِ) خبر **لقوله**: (آخِرَ نَظْرَةٍ) (كَشَفَ السِتَارَةَ)[2] بصيغة الماضي؛ بيان لسبب النظر (كَأَنَّهُ وَرَقَةُ مُصْحَفٍ) قال النووي[3]: عبارة عن الجمال البارع وحسن البشرة وصفاء الوجه واستنارته، والمصحف مثلث الميم. قلت: هو عبارة عما ذكره مع زيادة كونه محبوبًا معظمًا في الصدور، وإلا لما كان لخصوص الورقة بالمصحف وجه (السِجْفُ) بكسر السين وسكون الجيم وهو: الستر.

(١٢٠٧٣) (٣/ ١١٠)

قوله: (أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثٍ . . .) إلخ؛ أي: إن لم يكن ثم مقتض

---

(١) زاد في «م»: في.

(٢) في «م»: الستار.

(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٤/ ١٤٢).

لذلك ديني، كالمجاهرة بالمعاصي، أو دنيوي كتأديب الأهل فإنه يجوز المهاجرة في مثل ذلك بقدر المقتضىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٧٤) (٣/ ١١٠)

قوله: (فَجَحَشَ) بتقديم الجيم علىٰ الحاء المهملة علىٰ بناء المفعول؛ أي: قشر وخدش جلده (وَصَلَّيْنَا قُعُود) أي: بإشارته بالقعود (فَصَلُّوْا قُعُودًا أَجْمَعُونَ) برفع أجمعون علىٰ أنه تأكيد لضمير صلوا، وقد جاء في بعض الروايات: «أجمعين»[1] بالنصب قال السيوطي في «حاشية أبي داود»: بالنصب علىٰ الحال، وبه يعرف رواية أجمعون بالرفع علىٰ التأكيد من تغيير الرواة؛ لأن شرطه في العربية تقدم التأكيد بكل. قلت: وهذا الشرط فيما يظهر ضعيف، وقد جوز غير واحد خلاف ذلك، فالوجه جواز الرفع علىٰ التأكيد، ثم جمهور الفقهاء علىٰ أن الحديث منسوخ، وقد أخذ بظاهره أحمد، وقد رجح قوله كثير من أهل التحقيق؛ لضعف دليل النسخ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٠٧٧) (٣/ ١١٠)

قوله: (وَكَانَ أُمَّهَاتِي) أي: أمي وخالتي وقرابتهما (دَاجِنٌ) هي الشاة التي يعلفها الناس في منازلهم. قلت: كأنه مثل الحائض والحامل فلم يؤنث (وَشِيْبَ) أي: خلط اللبن بالماء (نَاحِيَةً) بالنصب؛ أي: جالس في ناحية، أو بالرفع بتقدير ذو ناحية (أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ) خوفًا من أن يقدم عليه الأعرابي (الْأَيْمَنَ) بالنصب؛ أي: قدم الأيمن، أو بالرفع؛ أي: يتقدم أو أحق، ولم يستأذن الأعرابي في إيثار أبي بكر بحقه، كما استأذن ابن عباس لعدم أهلية الأعرابي لذلك.

---

(١) «سنن ابن ماجه» (١٢٣٨).

(١٢٠٧٩) (٣/ ١١٠)

قوله: (وَبِذِي الحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ) أي: حين خرج لحجة الوداع فمن خرج مسافرًا يقصر وإن لم يقطع مسافة السفر، ولا يلزم منه أن يكون ذو الحليفة من المدينة مسافة سفر يصح فيها القصر، وهو ظاهر.

(١٢٠٨٠) (٣/ ١١٠)

قوله: (يَتْبَعُ) بالتشديد، أو التخفيف (وَيَبْقَىٰ عَمَلُهُ) أي: فينبغي له أن يجتهد غاية الاجتهاد في صلاحه حال حياته، ولا ينبغي له أن يغفل عنه ويشتغل بالأهل والمال.

(١٢٠٨١) (٣/ ١١٠)

قوله: (وَأَتَاهُمْ) أي: أهل بيتنا (خَلْفَنَا) أي: خلف الاثنين هو واليتيم.

(١٢٠٨٢) (٣/ ١١١)

قوله: (ذَنُوْبًا) بفتح ذال معجمة وضم نون: هو الدلو العظيم، وقيل: إذا كان فيه ماء (أَوْ سَجْلاً) بفتح فسكون هو الذنوب، وكلمة (أَوْ) للشك.

(١٢٠٨٥) (٣/ ١١١)

قوله: (ليقطع لهم البحرين) أي: ليجعل خراجه لهم ويعطيهم، من: أقطع الإمام فلانًا أرضًا إذا أعطاه إياه، وقد جاء في الأحاديث قطعها له باللام بهذا المعنىٰ، فالمذكور في هذا الحديث يحتمل أن يكون من الإقطاع وهو المشهور أو القطع (أَثَرَةٍ) بفتحتين: اسم من الاستئثار، وكذا بضم فسكون (فَاصْبِرُوا) أي: علىٰ الإيثار.

(١٢٠٨٦) (٣/ ١١١)

قوله: (صَبَّحَ) بالتشديد (بِالمَسَاحِي) جمع مسحاة بكسر الميم: آلة يكون رأسها من الحديد من السحو وهو: الكشف والإزالة (ثُمَّ أَحَالُوا) أي: أقبلوا

هاربين، وهو من التحول (فَاطَّبَخْنَاهَا) ضبط بتشديد الطاء على أنه افتعال من الطبخ (فَإِنَّهَا) أي: أكلها، ووصف الفعل بالنجاسة كما يوصف بالطهارة والخبث والطيب، ونسب إلى عمل الشيطان؛ لرضاه به، ودلالته عليه، ويحتمل أنه يأكل لحوم الحمر، والله تعالى أعلم.

(١٢٠٨٩) (٣/ ١١١)

قوله: (حَالَفَ) من الحلف بكسر حاء وسكون لام أصله: العهد، والمراد هاهنا عقد المؤاخاة كما فسره سفيان.

(١٢٠٩٠) (٣/ ١١١)

قوله: (وَكَانَتْ أُمُّ أَنَسٍ مَعَهُمْ) أي: مع أهل السفر، أو مع أهل النبي ﷺ.

(١٢٠٩٢) (٣/ ١١١)

قوله: (حَجَمَ) فيه إطلاق الحجامة على حلق الرأس (فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ) أي: ليتبرك به هو وأهله، وفيه التبرك بآثار الصالحين.

(١٢٠٩٣) (٣/ ١١١)

قوله: (أُكَيْدِرَ دُوْمَة) في «المجمع»: دومة بضم الدال: قلعة، وأكيدر هو: ابن عبد الملك الكندي النصراني ملك دومة، قيل: أسلم وحسن إسلامه وقيل: أسلم حين قدم المدينة وعاد إلى دومة وارتد بعد وفاته ﷺ وقتله خالد. قلت: «وأكيدر» بضم الهمزة وفتح الكاف وسكون التحتية وفتح الدال المهملة وبالراء كما في «شرح المواهب» (لَمِنْدِيلُ سَعْدٍ) وفي نسخة: (لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ) قاله[1] تزهيدًا لهم في الدنيا وترغيبًا في الآخرة حين خاف عليهم أن يميلوا في الدنيا، والله تعالى أعلم.

---

(١) في «م»: قال.

(١٢٠٩٥) (٣/ ١١٢)

قوله: (خَيْرٌ) أي: أهيب في صدور العدو (مِنْ فِئَةٍ) أي: جماعة وفي رواية[١]: «لصوت أبي طلحة أشد علىٰ المشركين من فئة» رواه أحمد وأبو يعلىٰ ورجالها أي رجال رواية: «لصوت أبي طلحة أشد» رجال الصحيح.

(١٢٠٩٧) (٣/ ١١٢)

قوله: (كَانَ يُطِيفُ) من أطاف يطيف بمعنىٰ طاف يطوف.

(١٢٠٩٩) (٣/ ١١٢)

قوله: (عَنِ المُزَفَّتَة) أي: عن الأوعية المزفتة (دَعْ مَا يَرِيبُكَ) فتح الياء أفصح؛ أي: اترك الشبهات (عَلَىٰ طَعَامِنَا) أي: عقب الطعام (مَا أَسْكَرَ قَلِيْلُهُ وَكَثِيرُه حَرَامٌ) هكذا في بعض النسخ، وعلىٰ هذا فضمير أسكر لما وقليله مبتدأ ثان وكثيره عطف عليه وحرام خبره والجملة خبر لما أسكر، وفي بعض النسخ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» وعلىٰ هذا ففاعل أسكر هو الكثير (الخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ . . .) إلخ؛ أي: الخمر غير منحصر في المتخذ من العنب (فَمَا خَمَّرَتْ) من التخمير وهو الستر والتغطية أي: ما سترت العقل من ما ذكر من الأنواع.

(١٢١٠٠) (٣/ ١١٢)

قوله: (أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلَ بِهِ) استدل به علىٰ أن الاستنجاء بالماء سنة وإن كان الأحجار مجزئة.

(١٢١٠٢) (٣/ ١١٢)

قوله: (كَانَ أَرْحَمَ بِالعِيَالِ) قلت: هو رحمة للعالمين عمومًا، فكيف في

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٢٤٩)، و«مسند أبي يعلىٰ» (٧/ ٦٢)، و«مسند عبد بن حميد» (١/ ٤٠٧).

شأن العيال خصوصًا (يَنْطَلِقُ) أي: من المدينة إلىٰ العوالي (وَإِنَّهُ لَيُدَخِّنُ) ضبط بتشديد الخاء علىٰ بناء المفعول (ظِئْرَهُ) بكسر الظاء المعجمة مهموز يطلق: علىٰ المرضعة وزوجها وهو المراد (قَيْنًا) بفتح القاف: الحداد (يُكْمِلاَنِ) من التكميل أي: تشريفًا للنبي ﷺ، وإلا فالجنة ليست دار حاجة إلىٰ الرضاعة[1]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٠٣) (٣/ ١١٢)

قوله: (وَفِي البَيْتِ فَحْلٌ مِنْ تِلْكَ الْفُحُولِ) الفحل ذكر النخل. قالوا: المراد هاهنا الحصير المتخذ من سعف الفحل مجازًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٠٥) (٣/ ١١٢)

قوله: (يَغْتَسِلاَنِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ) أي: معًا كما جاء (مَكَاكِيَّ) الظاهر أنه مثل أناسي: جمع مكوك بفتح الميم وتشديد الكاف، قيل: المراد هاهنا: المد، وإن كان قد يطلق علىٰ الصاع.

(١٢١٠٦) (٣/ ١١٣)

قوله: (نَبِي) أي: الذي عليك نبي... إلخ.

(١٢١٠٧) (٣/ ١١٢)

قوله: (فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا) كأنهم رأوا أن دعاءه لتعليم الأمة خوفًا عليهم، أو أنهم لما رأوه يدعو لنفسه بالتثبيت علموا أنهم أحق بمثله فقالوا ذلك (بَيْنَ أَصْبُعَينِ...) إلخ؛ أي: أنها سريعة الانقلاب بمنزلة ما يقلبه أحد بين أصبعيه، وأما البحث عن حقيقة الأصابع فلا ينبغي؛ بل ينبغي في مثله التفويض مع اعتقاد أنه ليس كمثله شيء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: الرضاع.

(١٢١٠٨) (٣/ ١١٢)

قوله: (مَعَهَا خِنْجَرٌ) بكسر الخاء وفتحها: سكين ذات حدين. **قوله**: (فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: مع ملاحظة عهده ﷺ وبالقياس إليه وفي هذه للمقايسة مثلها في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨].

(١٢١١١) (٣/ ١١٣)

قوله: (فَقُلْنَا: زَالَتِ الشَّمْسُ أَوْ لَمْ تَزُلْ) أي: فشككنا في زوال الشمس، والمراد أنه صلىٰ في أول الوقت، بحيث أن بعض الناس لم يظهر لهم زوال الشمس بنظرهم.

(١٢١١٢) (٣/ ١١٣)

قوله: (قَدْ خُضِبَ[١]) علىٰ بناء المفعول؛ أي: صبغ (أَتُحِبُ أَنْ أُرِيكَ آيَةً) تدل علىٰ ما لك عند اللَّه من الكرامة والشرف؛ الذي تنسىٰ في جنبه ما يلحق بك من التعب في تبليغ الرسالة (حَسْبِي) أي: يكفيني[٢] ما لي عند اللَّه مما يكون عند الخلق من الكرامة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١١٤) (٣/ ١١٣)

قوله: (لَتَذْرِفَانِ) أي: تسيلان (إِمْرَةٍ) بكسر الهمزة أي: من غير أن أجعله أميرًا عليهم (أَنْهُم عِنْدَنَا) أي: ما لهم عند اللَّه من الكرامة خير[٣] من الحياة الدنيا.

(١٢١١٥) (٣/ ١١٣)

قوله: (نُهِينَا) كل من الفعلين يحتمل بناء الفاعل ويكون الفاعل ضمير

---

(١) في «الأصل»: خذب. والمثبت من «م».

(٢) في «الأصل»: يكفني. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: خيرًا.

النبي ﷺ وبناء المفعول (أَنْ لَا نُزِيد) أي: في رد سلامهم (عَلَيَّ وَعَلَيْكُمْ) أي: علي لفظة: وعليكم، ولفظة (عَلَيَّ): حرف جر دخلت علىٰ (وَعَلَيْكُم) بتأويل هذا اللفظ.

(١٢١١٦) (٣/ ١١٣)

قوله: (حَتَىٰ مَدَّ عُمَرُ) أي: اعتاد التطويل بقراءة[1] نحو سورة يوسف في ركعة.

(١٢١١٧) (٣/ ١١٣)

قوله: (نَعَمْ بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيْرًا) قيل: المراد أن الغالب كان قنوته قبل الركوع وقنت بعد الركوع أيامًا، وقيل: بل المراد أنه قنت بعد الركوع أيامًا ثم نسخ القنوت فتركه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١١٨) (٣/ ١١٣)

قوله: (إِلَىٰ أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ) أي: أحيانًا، وقد جاء أنه كان أحيانًا يضرب منكبيه ولا منافاة.

(١٢١١٩) (٣/ ١١٣)

قوله: (حَتَىٰ أَسْفَرَ) أي: بالغ في الإسفار.

(١٢١٢٠) (٣/ ١١٣)

قوله: (فَلْيُعِدْ) من الإعادة، ظاهره وجوب الأضحية، ومن لا يقول به يحمله علىٰ أن المقصود بالبيان: أن السنة لا تتأدىٰ بالأولىٰ، بل تحتاج إلىٰ الثانية فالمراد: فليعد لتحصيل سنة الأضحىٰ[2] إن أرادها (هَنَةً) بفتحتين تأنيث هن، ويكون كناية عن كل اسم جنس، والمراد: الحاجة؛ أي: لأجل اشتهاء اللحم في هذا اليوم وفقر الجيران عجلت في التضحية (جَذَعَةً) بفتحتين هي

---

(١) في «م»: الطويل يقرأ.

(٢) في «م»: الأضحية.

من الضأن ما تم له سنة، وقيل: دون ذلك (هِيَ أَحَبُ) أي: أطيب وأنفع لسمنها (انْكَفَأَ) أي: مال ورجع (غُنَيْمَةٍ) بالتصغير؛ أي: إلىٰ قليل من الغنم (فَتَجَزَّعُوهَا) أي: اقتسموها.

(١٢١٢٢) (٣/ ١١٣-١١٤)

قوله: (وَأَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ) أي: في الدنيا.

(١٢١٢٦) (٣/ ١١٤)

قوله: (اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُم) علىٰ بناء المفعول؛ أي: جعل أميرًا عليكم من جهة الإمام، فلا يشكل أنه لا يستحق الإمامة (زَبِيبَة) بفتح زاي؛ أي: حبة العنب اليابسة السوداء، أراد بها صغر رأسه وحقارة صورته وقصر شعره وتفلفله، يعني إذا وجب طاعته فطاعة غيره من الأمراء بالأولىٰ.

(١٢١٣٠) (٣/ ١١٤)

قوله: (لَمْ أَعْنِكَ) من العناية؛ أي: ما أردتك بالنداء (باسْمِي) إذ[(١)] لم يكن نداؤه باسمه معتادًا فلا تؤدي التسمية به إلىٰ الالتباس المفضي إلىٰ إيذائه ﷺ.

(١٢١٣٣) (٣/ ١١٤)

قوله: (يَتَنَفَّسُ فِي إِنَائِهِ) أي: في حال الشرب مع إبانة الإناء من الفم، والذي جاء النهي عنه هو أن يكون الإناء علىٰ الفم.

(١٢١٣٤) (٣/ ١١٤)

قوله: (ذِي دَمٍ مُوجِعٌ) هو أن يتحمل دية فيسعىٰ فيها حتىٰ يؤديها إلىٰ أولياء المقتول فإن لم يؤدها قتل المتحمل عنه فيوجعه قتله (أَوْ غُرْمٍ) بضم معجمة

---

(١) في «الأصل»: إذا. والمثبت من «م».

(مُفْظِعٌ) بظاء معجمة؛ أي: فظيع شنيع (فَقْرٌ مُدْقِعٌ) بدال وعين مهملتين بينهما قاف؛ أي: شديد، يفضي بصاحبه إلىٰ الدقعاء وهو التراب وقد سبق أول الحديث.

(١٢١٣٦) (٣/ ١١٤)

قوله: (وَهُوَ يَرَىٰ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ) يؤخذ منه أنه كان يصلي أول وقتها ويقرأ فيها السور القصار، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٣٧) (٣/ ١١٤)

قوله: (مَا فَعَلَ النُّغَيْر) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: ما جرىٰ له، وقد مات نغيره. **قوله**: (قَالَ تَحْمَرُ) أي: مثلاً وإلا فقد جاء تحمر أو تصفر والمقصود بدو الصلاح كما جاء في كثير؛ أي[١]: من الأحاديث.

(١٢١٣٩) (٣/ ١١٥)

قوله: (بِالْجَرِيدِ) هو غصن النخلة جُرِّدَ عنه الورق (أَرْبَعِينَ) لعل المراد أن الغالب في زمانهما كان أربعين، [وإلا فقد جاء ما يدل علىٰ أنه لم يكن في وقته ﷺ في حد الخمر قدر معين؛ فالظاهر أنهم كانوا يضربون في زمانهم ما بين][١] أربعين إلىٰ ثمانين، فحين شاور عمر الصحابة اتفق رأيهم علىٰ تقرير أقصىٰ المراتب، فاندفع توهم أنه كيف زاد عمر في حد من حدود اللَّه مع عدم جواز الزيادة في الحد (مِنَ الرِّيفِ) بكسر فسكون: الخصب واسم بلاد بمصر[٢] (قَالَ لِأَصْحَابِهِ) أي: بعد أن أكثروا من شرب الخمر وتحاقروا العقوبة (كَأَخَفِ الحُدُودِ) المراد بها الحدود المذكورة في القرآن من حد الزنا والسرقة والقذف وأخفها القذف، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: مصر.

(١٢١٤٠) (٣/ ١١٥)

قوله: (أُكِلَتِ الحُمُر) علىٰ بناء المفعول (أُفْنِيَت) علىٰ بناء المفعول؛ أي: بإكثار الناس من أكلها، وهذا السبب لا ينافي الحرمة فيمكن أن يقارنه نزول الوحي بالحرمة فلذلك قال: فإنها رجس، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٤٢) (٣/ ١١٥)

قوله: (يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ) من هرم كفرح.

(١٢١٤٣) (٣/ ١١٥)

قوله: (مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ) أي: ما جرىٰ عليه (حَتَىٰ بَرِدَ) يقال: برد إذا مات، والمراد: قارب الموت (آنْتَ؟) بالمد لهمزة الاستفهام، أو بلا مد مع إظهار الهمزتين، أو حذف همزة الاستفهام (وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ) أي: هل أحد فوق من قتلتموه في الشرف؛ أي: من ثبت علىٰ دينه القديم وقاتل أمثالكم حتىٰ قتل، فقد نال شرفًا لا يرجىٰ فوقه شرف (أَوْ قَتَلَهُ قَوْمُه) علىٰ النسبة المجازية؛ أي: خرج معهم وأعانهم حتىٰ قتل علىٰ دينهم فكأنهم الذين[1] قتلوه حيث تسببوا لذلك، ويحتمل أن المراد: هل زاد أمركم علىٰ[2] فوق رجل قتلتموه بل قتله قومه حيث تركوه فقتل، فسوق الكلام علىٰ الأول: لتعظيم أمره، وعلىٰ الثاني: ليحقر أمر المسلمين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٤٤) (٣/ ١١٥)

قوله: (حَائِطِي الَّذِي كَانَ بِمَكَانِ. . .) إلخ؛ أي: صدقة.

(١٢١٤٥) (٣/ ١١٥)

قوله: (عَلَيْهَا ظَفَرَة) في «المجمع»: هي بفتحتين: لحمة تنبت عند المآقي

---

(١) في «الأصل»: الذي. والمثبت من «م».

(٢) من «م».

وقد تمتد إلىٰ السواد فتغشيه، وقيل: جلدة ناتئة من جانب يلي الأنف علىٰ بياض العين إلىٰ سوادها، وقيل: تنبت من كثرة البكاء أو الماء، ويحتمل كونها في العين الممسوحة و[1] في الأخرىٰ لا تواري الحدقة بأسرها.

(١٢١٥٣) (٣/١١٦)

قوله: (فَيُلْهَمُونَ) من الإلهام علىٰ بناء المفعول (ذَلِكَ) إشارة إلىٰ الكلام الآتي (بَعَثَهُ اللَّهُ) أي: لدعوة أهل الشرك إلىٰ التوحيد فلا إشكال برسالة آدم (عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ) كأنه لبيان أنه لا مانع له من ذلك، فإنه علىٰ تقدير فرض ذنب منه قد غفر له (بَيْنَ سِمَاطَيْنِ) بكسر السين؛ أي: بين صفين من الناس (فَيُحِدُ لِي حَدًّا) كأن يقال: ادخل الجنة من عمل كذا أو كذا (فَيَخْرُجُ) من الخروج أو الإخراج علىٰ بناء المفعول (مِنَ الخَيْرِ) قيل: أي: من التصديق والمعرفة، ففيه أن التصديق يزيد وينقص، وقيل: من العمل ونسب إلىٰ القلب؛ لأن قبول العمل بالنية التي هي من أعمال القلب (مَا يَزِنُ شَعِيْرَةً) أي: لو فرض أن الإيمان أو العمل مما يقبل الوزن أو هو مبني علىٰ أن المعاني تتصور بصور وأشكال يومئذ فتقبل الوزن (بُرَّةً) بضم وتشديد راء وهي أصغر جرمًا من الشعيرة (ذَرَةً) بفتح وتشديد راء؛ قيل: هي النملة الصغيرة، وقيل: ما يظهر في شعاع الشمس مثل رءوس الإبر، وقد سبق مرارًا ما يتعلق بهذا الحديث.

(١٢١٥٧) (٣/١١٦-١١٧)

قوله: (وُكِّلَ) بالتشديد، وقال الحافظ في «الفتح»[2]: في روايتنا بالتخفيف من وكله بكذا: إذا استكفاه إياه وصرف أمره إليه (نُطْفَة) أي: هي نطفة؛ أي: فما أمرك فيها فهذا القول ليس للإخبار حتىٰ يقال: أي فائدة فيه بل

---

(١) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م». (٢) «فتح الباري» (١/٤١٨).

التماس ما يؤمر به (فِيْهَا عَلَقَة) قطعة من الدم جامدة[١] (مُضْغَةٍ) قطعة من اللحم قدر ما يمضغ (خَلَقَهَا) أي: خلق تلك النطفة بمعنىٰ: جعلها إنسانًا و[٢] الخلق منها (أَشَقِيٌّ؟) أي: أذلك الإنسان المخلوق من هذه النطفة شقي أم سعيد (وَمَا الأَجَلُ) وقت الموت أو مدة الحياة إلىٰ الموت فإنه يطلق علىٰ تمام المدة وغايتها (كَذَلِكَ) أي: كما أراد اللَّه.

(١٢١٥٩) (٣/١١٧)

قوله: (وَلَنَا هَدِيَّة) أي: فالعبرة بالنظر إلىٰ كل أحد للوجه الذي دخل في ملكه من ذلك الوجه.

(١٢١٦٠) (٣/١١٧)

قوله: (إِلاَّ كَانَ خَيْرًا لَهُ) أي: في الدنيا أو في الآخرة، والمراد بالقضاء ما كان من جنس العسر أو اليسر، ويحتمل أن يكون عامًّا حتىٰ للذنوب، والمراد بالمؤمن من يعامل اللَّه بمقتضىٰ الإيمان فإنه يتوب عند الذنوب فيحصل له به نصيب من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٢]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٦١) (٣/١١٧)

قوله: (أَنْ تُصَبَّرَ البَهَائِمُ) من الصبر؛ أي: تحبس[٣] للرمي إليها.

(١٢١٦٢) (٣/١١٧)

قوله: (لَا يَأْتِي عَلَيْكُم زَمَانٌ) أي: بعد زمانه ﷺ (إِلاَّ هُوَ شَرٌّ) أي: إلىٰ زمان المهدي وعيسىٰ عليه الصلاة والسلام، ولا إشكال بزمان عمر بن عبد العزيز، وقد سبقه زمان الحجاج لظهور كثرة الصحابة في زمان الحجاج

---

(١) في «م»: جامعة.

(٢) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: تجلس.

دون عمر بن عبد العزيز، ويحتمل أنه قاله نظرًا[1] إلىٰ الغالب أو نظرًا إلىٰ شمول الذي قبله لزمانه، وحينئذ لا حاجة إلىٰ استثناء زمان المهدي وعيسىٰ أيضًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٦٣) (٣/ ١١٧)

قوله: (إِلَّا وَد إِنَّمَا كَانَ . . .) إلخ، كلمة ما كافة لا موصولة، وهو الموافق للخط (وَقُوتًا) منصوب علىٰ أنه مفعول ثان لأوتي، ولو كانت موصولة لوجب رفعه علىٰ أنه خبر إن؛ والمعنىٰ: ود أنه كان أوتي قوتًا، أو ود[2] أنه ما كان أوتي إلا قوتًا؛ وذلك لأن القصر في أنما بالفتح فيه كلام فعلىٰ تقدير عدم اعتبار قصره يكون المعنىٰ هو الأول وعلىٰ تقدير اعتباره يكون هو الثاني، ولعل سبب ودادهم القوت سلامته من آفات الطرفين، واللَّه تعالىٰ أعلم. والحديث ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»[3] وقال: وفيه نفيع؛ وهو متروك، وقال السيوطي في «التعقيبات»[4]: أخرجه أحمد وابن ماجه ونفيع من رجال الترمذي أيضًا.

(١٢١٦٤) (٣/ ١١٧)

قوله: (يَا ذَا الْأُذُنَيْنِ) قال الخطابي: مزح ﷺ مزحًا لا يدخله الكذب[5]، فكل إنسان له أذنان فهو صادق في وصفه إياه بذلك، ويحتمل أنه لم يقصد به المزاح، وإنما أراد التنبيه علىٰ حسن الاستماع والتلقف لما يقوله أو يعلمه إياه وسماه ذا الأذنين إذ الاستماع إنما يكون بحاسة الأذن.

(١٢١٦٥) (٣/ ١١٧)

قوله: (سَوْقَكَ) بالنصب؛ أي: أحسن أو راع، أو بالرفع؛ أي: إن سوقك

---

(١) في «م»: قال: انظروا.
(٢) في «م»: لوود.
(٣) «الموضوعات» (٣/ ١٣١).
(٤) في «م»: التعقيبات.
(٥) في «م»: الكتاب.

متعلق بالقوارير فراعها، وقد سبق بلفظ: رويدًا سوقك بالقوارير وهو يؤيد النصب.

(١٢١٦٩) (٣/ ١١٧)

قوله: (الصَّلاةَ) بالنصب؛ أي: احفظوها (وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانِكُم) الظاهر أن المراد به المماليك؛ أي: احفظوا حقوقهن أو الأموال مطلقًا؛ أي: أدوا حقوق المال من الزكاة وغيرها أو الزكاة؛ لأن الغالب في القرآن والحديث ذكر الزكاة بعد الصلاة كما أن الغالب استعمال لفظ: ما ملكت أيمانكم في المماليك وقد جاء الحديث في مسند علي بلفظ: (الصَّلاةَ وَالزَّكَاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيَمَانُكُمْ)، واللّٰه تعالىٰ أعلم. (يُغَرْغِرَ بِهَا) أي: بهذه الكلمة (صَدْرَهُ) ضبط بالنصب (لِسَانه) ضبط بالرفع.

(١٢١٧٠) (٣/ ١١٧)

قوله: (إِلاَّ قَالَتْ النَّارُ) أي: فينبغي للعبد التثليث في هذين الدعاءين (رَغْبَةً) في سؤال النار والجنة، فإنهما[١] ما عصتا اللّٰه قط فيتوقع استجابة دعائهما.

(١٢١٧٣) (٣/ ١١٨)

قوله: (وَالحُمَةُ) بضم ففتح مخفف: السم (وَالنَّمْلَةُ) بفتح نون وسكون ميم: قروح تخرج في الجنب تُرقىٰ فتبرأ بإذن اللّٰه.

(١٢١٧٧) (٣/ ١١٨)

قوله: (أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ) إما أنه خبر فذكره للتبشير أو دعاء لهم بأن يوفقهم اللّٰه تعالىٰ لذلك (المَلاَئِكَة) أي: بالرحمة.

(١٢١٧٨) (٣/ ١١٨)

قوله: (ثَامِنُونِي بِهِ) أي: أعطوني بالثمن (لَا نَأْخُذُ لَهُ ثَمَنًا) قد جاء أنه كان

---

(١) في «م»: وإنهما.

للأيتام فما قبل منهم ﷺ إلا بالثمن (يُنَاوِلُونَهُ) أي: الحجارة وظاهر هذا أنه باشر البناء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٨٠) (٣/ ١١٨)

قوله: (فَقَامَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ حِذَاءَ السَّرِيرِ) قد جاء ما يدل علىٰ أنه حذاء الوسط، وأخذ بظاهره بعض أهل العلم.

(١٢١٨١) (٣/ ١١٨)

قوله: (قَالَ: وَجَبَتْ) أي: الجنة، أو المثوبة، وقد جاء مثل هذا الحديث في أبي بكر - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - في الصحيح من حديث أبي هريرة لفظه قال رسول اللَّه ﷺ: «**من أصبح منكم اليوم صائمًا؟ فقال أبو بكر: أنا، قال: فمن تبع**[١] **منكم اليوم جنازة؟ قال أبو بكر: أنا، قال: فمن أطعم منكم اليوم مسكينًا؟ قال أبو بكر: أنا، قال: فمن عاد منكم اليوم مريضًا؟ قال أبو بكر: أنا، فقال رسول اللَّه ﷺ: ما اجتمعن في امرئ إلا دخل**[٢] **الجنة**»[٣] ولا بعد في اجتماع هذه الخصال في الشيخين جميعًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٨٢) (٣/ ١١٨)

قوله: (أَنْفَجْنَا) هو بنون وفاء وجيم من الإنفاج[٤]، وهو التهييج والإثارة (فَسَعَىٰ عَلَيْهَا) أي: جروا لأجلها (لَغَبُوا) بلام وغين معجمة وباء مفتوحات أو الغين مضمومة أو مكسورة؛ أي: تعبوا ففي «القاموس»: لغب كمنع وسمع وكرم: أعيي أشد الإعياء، وفي «الصحاح»: اللغوب: التعب والإعياء تقول: منه لغب يلغب بالضم ولغب بالكسر لغة ضعيفة فيه. انتهىٰ. قلت: وظاهر

---

(١) في «م»: اتبع.

(٢) في «الأصل»: دخلن. والمثبت من «م».

(٣) «صحيح مسلم» (١٧٠٧).

(٤) في «م»: الانفجاج.

قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] يدل علىٰ أنه بمعنىٰ التعب مطلقًا كما في «الصحاح» لا بمعنىٰ أشد التعب كما يدل عليه كلام «القاموس» فليفهم (فَقَبِلَ) أي: والقبول دليل الحل.

(١٢١٨٤) (٣/ ١١٨)

قوله: (وُكِلَ إِلَيْهِ) أي: فوض إلىٰ نفسه أو إلىٰ السؤال، وهو كناية عن عدم العون من اللَّه تعالىٰ في معرفة الحق والتوفيق للعمل به (فَسَدَّدَهُ) أي: أرشده وهداه إلىٰ طريق الصواب والعدل.

(١٢١٨٦) (٣/ ١١٨-١١٩)

قوله: (هَذَا أَهْنَأُ . . .) إلخ، قالوا: الشرب بثلاث دفعات أقمع للعطش وأقوىٰ علىٰ الهضم وأقل أثرًا في برد[1] المعدة وضعف الأعصاب، وهذا معنىٰ كونه أهنأ وأمرأ من: هنأني الطعام ومرأني إذا لم يثقل علىٰ المعدة وانحدر عنها طيبًا (وَأَبْرَأُ) من البرء؛ أي: أكثر برءًا؛ أي: صحة للبدن.

(١٢١٨٧) (٣/ ١١٩)

قوله: (ابْنَ أُخْتِ الْقَومِ مِنْهُم) أي: إنه يعد واحدًا منهم، قال النووي: استدل به من يورث ذوي الأرحام، وأجاب الجمهور بأنه ليس في هذا اللفظ ما يقتضي توريثه، وإنما معناه أن بينه وبينهم ارتباطًا وقرابة ولم يتعرض للإرث.

(١٢١٨٨) (٣/ ١١٩)

قوله: (فَشَرِبَ مِنْ فِيْهَا) قد جاء النهي عن الشرب من فم السقاء فقيل: الفعل لبيان الجواز أو[2] كان لضرورة أو كان النهي في غير المعلقة والرخصة في المعلقة؛ لأن المعلقة أبعد من دخول الهوام فيها[3] وقيل: النهي لخوف

---

(١) في «م»: رد.

(٢) في «م»: و.

(٣) في «الأصل»: فيه.

تغير الماء بما يصيبه من بخار المعدة ونحوه، وذاك المحذور مأمون في شربه ﷺ فإن نكهته الشريفة أطيب من كل طيب فلا يخشىٰ منه تغير السقاء ونتنه (فَمِ الْقِرْبَةِ) أي: للتبرك بآثاره.

(١٢١٨٩) (٣/ ١١٩)

قوله: (قَالَ) لا يدل علىٰ أنه لا يجوز اتخاذ الخل من الخمر، ولا يلزم منه أنه لو اتخذه خلاً لا يكون ذاك الخل حلالاً.

(١٢١٩٠) (٣/ ١١٩)

قوله: (لَوْلَا أَنْ تَكُونِي) أي: لولا خوف أو احتمال أن تكوني، والخطاب في مثل هذا غير مقصود، وإنما المقصود إسماع الحاضرين؛ ليعرفوا أن مثل هذا لا يحرم تناوله لمن يجدها إن لم يكن ممن يحرم عليه الصدقة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٩١) (٣/ ١١٩)

قوله: (احْتَجَمَ عَلَىٰ الأَخْدَعَيْنِ) هما عرقان في جانبي العنق والكاهل ما بين كتفي الإنسان، وقيل: موضع العنق في الصلب.

(١٢١٩٢) (٣/ ١١٩)

قوله: (قَالَ: إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ) قد مال كثير من المتأخرين إلىٰ نجاة الوالدين، إما لأنهما ماتا قبل بلوغ الدعوة إياهما وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وإما لأن اللَّه تعالىٰ أحياهما له ﷺ فآمنا به، وإما لأنهما يطيعان اللَّه تعالىٰ ويوفقان لذلك في الامتحان الذي يكون لبعض الناس يوم القيامة علىٰ ما قالوا، فلعل محمل الحديث أن المراد بالأب فيه العم أبو طالب وإطلاق اسم الأب علىٰ العم أكثر من أن يحصىٰ سيما أبو طالب قد تولىٰ لتربيته ﷺ علىٰ أنه لا يظهر حاجة إلىٰ الجواب إذا قلنا بالنجاة عند الامتحان؛ لأنه لا يمنع عذاب القبر ثم هذا الحديث في «صحيح

مسلم»[١] ومع ذلك تكلم فيه السيوطي رحمه اللّٰه تعالىٰ، فقال: هذا اللفظ ذكره حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وقد خالفه معمر عن ثابت فذكره بلفظ: «إذا مررت بقبر كافر فبشره بالنار»[٢] موضع: «إن أبي وأباك في النار» ولا دلالة فيه علىٰ عدم نجاة الوالد الشريف، ومعمر أثبت من حماد، فإن حمادًا تكلم في حفظه ووقع في أحاديثه مناكير، ومن ثم لم يخرج له البخاري، وأما معمر فلم يتكلم في حفظه ولا استنكر شيء من حديثه، واتفق الشيخان علىٰ تخريج حديثه، ثم جاء الحديث من سعد بن أبي وقاص وابن عمر ولقيط ابن عامر بمثل لفظ معمر ثم فصل هذا الكلام، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٩٧) (٣/ ١١٩)

قوله: (اجْلِسِي فِي أَيِّ نَوَاحِي السِّكَكِ . . .) إلخ، قال النووي[٣]: كان جلوسهما في ممر الناس ومشاهدتهم لهما فلم يكن ذاك خلوة بالأجنبية وفي «الأزهار» كان حاجتها سؤال مسألة شرعية تخفيها عن الناس كالحيض ونحوه، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٢١٩٩) (٣/ ١١٩)

قوله: (يُخَالِطُنَا) أي: يمازحنا (وَصَفَنَا) جاء صف لازمًا ومتعديًا والمذكور هاهنا من المتعدي.

(١٢٢٠٠) (٣/ ١١٩)

قوله: (الدُّعَاءُ لَا يُرَدُ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ) أي: ما بين الأذان والإقامة من أوقات الاستجابة فينبغي للطالب أن لا يغفل[٤] فيه، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

---

(١) «صحيح مسلم» (٣٠٢).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٥٦٢)، و«مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ٤٥٤ رقم ١٩٦٨٧).

(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٨/ ٣٦).

(٤) في «م»: يفعل.

(١٢٢٠١) (٣/ ١١٩)

قوله: (فَيُكَلِّمُهُ الرَّجُلُ) يدل علىٰ جواز الكلام بين الخطبة والصلاة.

(١٢٢٠٣) (٣/ ١٢٠)

قوله: (فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ) ظاهره أنه لولا التقييد للزم في المستطاع وغيره، فأرشدهم إلىٰ التقييد، إلا أن يقال: هذا بيان الواقع، وأن الطاعة بقدر الطاقة قال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٠٤) (٣/ ١٢٠)

قوله: (وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ) أي: يصلي وإن كان هو؛ أي: النبي ﷺ في نصف النهار؛ أي: فيما يتراءىٰ أنه النصف لقربه من الزوال، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٠٥) (٣/ ١٢٠)

قوله: (أَنَّ لَكَ الحَمْدَ) أي: بأن لك الحمد، فهذا مما توسل به إلىٰ المسئول والمسئول غيره (ذَا الجَلَالِ) منصوب علىٰ المدح وما قبله يحتمل الرفع والنصب.

(١٢٢٠٦) (٣/ ١٢٠)

قوله: (وَكَانَ لَا يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرًا) أي: فلابد أنه أعطاه الأجر ولا يعطيه إلا لأنه حلال فعلم به حله.

(١٢٢٠٧) (٣/ ١٢٠)

قوله: (فَإِنَّهُ يَقُولُ: قَدْ فَعَلْت) أي: فإنه يستجيب دعوتك.

(١٢٢٠٨) (٣/ ١٢٠)

قوله: (وَأَنْتَمْ تَفْتَرِقُونَ عَلَىٰ مِثْلِهَا) المراد: الافتراق[(١)] في الأصول والعقائد، وقد تقدم تحقيقه في مسند أبي هريرة.

---

(١) من «م».

(١٢٢١١) (٣/ ١٢٠)

قوله: (تُقْرَضُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: تقطع (شِفَاهُهُم) جمع شفة؛ أي: أفواههم (كَانُوا يَأْمُرُونَ) لا يخفىٰ أن الأمر بالمعروف حسنة فذكره هاهنا لتقبيح نسيان النفس فإنه قبيح سيما من العالم المرشد لغيره إلىٰ الصواب، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢١٢) (٣/ ١٢٠)

قوله: (وَمَا يُؤْذِي أَحَدٌ) أي: مثل ما أوذيت، فإن مقامه أرفع فأوذي علىٰ قدر مقامه (وَأُخِفْتُ) علىٰ بناء المفعول من الإخافة؛ أي: خوفت في دين الله (وَمَا يَخَافُ أَحَدٌ) أي: مثل تلك الإخافة (ثَلَاثَةٌ) هذا يوافق لفظ[1] ابن ماجه[2] ولفظ الترمذي[3]: «وقد أتت علي ثلاثون ما بين يوم وليلة» (ذُو كَبِدٍ) بفتح فكسر؛ أي: يأكله حي، والحديث أخرجه الترمذي عن أنس في أواخر أبواب الزهد وابن ماجه في «فضائل الصحابة» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ومعنىٰ هذا الحديث حين خرج رسول الله ﷺ هاربًا من مكة ومعه بلال إنما كان مع بلال من الطعام ما يحمل تحت أبطه. انتهىٰ كلام الترمذي.

(١٢٢١٤) (٣/ ١٢٠)

قوله: (لَا عَلَيْكُم أَنْ لَا تَعْجَبُوا) من الإعجاب علىٰ بناء المفعول، فيه إرشاد إلىٰ ترك الإعجاب بنفسه وغيره؛ لأن مدار الأمر علىٰ الخاتمة وهي غير معلومة، فينبغي تفويض الأمر إلىٰ الله تعالىٰ (أَوْ بُرْهَة) في «القاموس» البرهة؛ أي: بفتح فسكون وبضم: الزمان الطويل أو أعم، ثم الظاهر أن كلمة أو للشك.

---

(١) في «م»: لفظًا. والمثبت من عندنا.
(٢) «سنن ابن ماجه» (١٤٨).
(٣) «سنن الترمذي» (٢٣٩٦).

(١٢٢١٥) (٣/ ١٢٠-١٢١)

قوله: (جَدُّ) ضبط بفتح فتشديد دال (اكْتُبْ كَذَا وَكَذَا) أي: كما قلت لك، وكما كتبت أنت؛ أي: هما وجهان جائزان وهذا مبني على أنه جوز له في سبعة أحرف (أَنَا أَعْلَمَكُم) ضبط بضم الهمزة على أنه مضارع من الإعلام؛ أي: أخبركم بحال محمد، ويحتمل أنه بفتح الهمزة على أنه اسم تفضيل؛ أي: أنا أعلمكم به بالتجربة (إِنْ كُنْتُ) مخففة من الثقيلة[1] (مَنْبُوذًا) أي: مطروحًا طرحة الأرض.

(١٢٢١٧) (٣/ ١٢١)

قوله: (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَاكُمْ) إفراد الضمير؛ لاعتبار كل واحد، أو لأنه للرسول وذكر اللَّه للتشريف وبيان أن طاعته طاعة للَّه أو الضمير للَّه وذكر الرسول؛ لأنه مبلغ[2] وأن النهي جاء على لسانه، واللَّه تعالى أعلم.

(١٢٢٢٠) (٣/ ١٢١)

قوله: (اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ أَنْ لَا تُعْبَدَ بَعْدَ اليَوْمِ) هذا شرط والجزاء مقدر؛ أي: جعلت الكفرة غالبين على المسلمين؛ أي: وعبادتك مطلوبة فلا تجعل الكفرة غالبين، والمطلوب التوسل إلى عدم غلبة الكفرة لأنه[3] مفوت لأمر محبوب، واللَّه تعالى أعلم. وقد جاء مثل هذا الدعاء يوم بدر، واللَّه تعالى أعلم.

(١٢٢٢١) (٣/ ١٢١)

قوله: (عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْعَبُ مَع الصِّبْيَانِ) أي: في صباه، ولا يخفى أن أنسًا ما حضر الوقعة فالحديث مرسل صحابي وهو مقبول محمول

---

(١) في «م»: المثقلة.
(٢) في «م»: يبلغ.
(٣) في «الأصل»: بأنه. والمثبت من «م».

علىٰ السماع من النبي ﷺ أو من صحابي آخر (عَلَقَةً) بفتحات: دم غليظ أسود، قيل: هو أم المفاسد والمعاصي في القلب (نَصِيبُ الشَّيْطَانِ مِنْكَ) قيل: الظاهر أن منك متعلقة بنصيب، ويجوز أن يكون ظرفًا مستقرًا، وفيه أنه تعالىٰ عصمه من آفة الشيطان وطمعه، كما أسلم له شيطانه علىٰ يده فجعله قدسيًا طاهر الأصل والعنصر، منور القلب، مقدس الجسم، مستعدًا لقبول الوحي السماوي والفيض الإلهي، لا يتطرق إليه هواجس النفس (فِي طَسْتٍ) بالإهمال أو الإعجام (مِنْ مَاءِ زَمْزَمْ) كلمة من بمعنىٰ الباء كما في رواية أو المعنىٰ مملوء من ماء زمزم، قيل: فيه دليل علىٰ فضل ماء زمزم علىٰ ماء الجنة وإلا لغسلوا به (ثُمَّ لأَمَهُ) بفتح لام وهمزة وميم كمنع؛ أي: أصلحه وضمه (ظِئْرُهُ) بكسر فسكون؛ أي: مرضعته حليمة (قُتِلَ مُحَمَّدٌ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: قائلين قتل محمد (انْتَقَعَ) أي: تغير (المَخِيطُ) هو بكسر ميم وسكون خاء وفتح ياء هو: الإبرة، ذكره النووي[1]، ويفهم من كلام بعض أنه بفتح فكسر فقيل: يحتمل أنه مصدر يعني الخياط، وأن يكون اسم مفعول، قالوا: أمثال هذه الأحاديث محمولة[2] علىٰ ظاهرها فإنها إخبار صادق مصدوق عن قدرة القادر فأي ضرورة إلىٰ التأويل؟ قيل: وفيه معجزة له ﷺ في الصغر فإن من شق جوفه وقلبه واستخرج سويداؤه لا يعيش قطعًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٢٢) (٣/ ١٢١)

قوله: (تَرَىٰ فِي منامها ما يرىٰ الرجل) أي: من هيئة الجماع ولذته (فَأَنْزَلَتْ) نسبة الإنزال إلىٰ الإنسان نظرًا إلىٰ أن هذا الماء عادة لا ينزل إلا باجتهاد من الإنسان، فصار إنزالاً منه (مَاءُ الرَّجُل . . .) إلخ؛ أي: يكون

---

(١) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١/ ٢٩٣).

(٢) في «الأصل»: محمول. والمثبت من «م».

ذلك لوجود الماء فيهما ثم قيل: ما ذكر في صفة الماءين إنما هو في غالب الأمر واعتدال الحال، وإلا فقد يختلف أحوالهما للعوارض (فَأَيُّهُمَا سَبَقَ) أي: تقدم في النزول (أَوْ عَلَا) غلب وكثر في المقدار (أَشْبَهَهُ) أي: أشبهه صاحبه. **قوله:** (فَلَمْ[1] يَتَكَلَّمْ) كأنه أراد أن يريهم ذلك ليبين لهم خسة الدنيا إن عظم عندهم ذلك وعزة الآخرة ليرغبوا فيها، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٢٤) (٣/ ١٢٢)

قوله: (مِنْ مَنٍّ) بفتح فتشديد هو المن الذي كان ينزل علىٰ قوم موسىٰ عليه وعلىٰ نبينا الصلاة والسلام، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٢٦) (٣/ ١٢٢)

قوله: (فَمَا لَنَا) أي: كنا معك في الفتح، فينبغي أن نكون معك في الأجر، أو أن الله تعالىٰ إذا أعطاك عطاء أعطانا منه نصيبًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٢٧) (٣/ ١٢٢)

قوله: (فَأُخِذُوا) علىٰ بناء المفعول.

(١٢٢٢٨) (٣/ ١٢٢)

قوله: (وَهُوَ يَقُولُ) متعلق بأسمع. **قوله:** (لَابْتَغَىٰ لَهُمَا ثَالِثًا) أي: من شدة حرصه علىٰ جمع المال كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العَاديَات: ٨] (وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ . . .) إلخ؛ أي: لا يذهب حرصه إلا بالموت (وَيَتُوبُ اللَّهُ) أي: ذاك الذي ذكر هو ما عليه طبعه، وإلا فقد يزهد في الدنيا ويرغب في الآخرة بتوفيق الله تعالىٰ وتأييده لذلك إذا تاب وأراد صلاحه، وفيه ترغيب له في التوبة والإنابة إليه تعالىٰ في زوال هذه الحالة الخسيسة، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: فلا.

(١٢٢٢٩) (٣/ ١٢٢)

قوله: (لَهُمَا قِبَالَانِ) قبال النعل ككتاب: زمام بين الأصبع الوسطىٰ والتي تليها.

(١٢٢٣٠) (٣/ ١٢٢)

قوله: (فِي لُبْسِ الحَرِيرِ) بالضم مصدر لبس الثوب، والحرير يدفع القمل.

(١٢٢٣٢) (٣/ ١٢٢)

قوله: (وَقَّتَ) بالتشديد أو بالتخفيف؛ أي: عين وقرر (مَرَّة) أي: لا تنقص عن مرة لا أنه لا تزيد عليها، فإن الزيادة أحسن.

(١٢٢٣٤) (٣/ ١٢٢-١٢٣)

قوله: (وَأَبُو بَكْرٍ رَدِيفُه) يحتمل أن يكون رديفه بالنصب بتقدير: وكان أبو بكر رديفه أو بالرفع علىٰ أن الجملة حال، وأما نصب رديفه علىٰ أنه حال وأبو بكر عطف علىٰ ضمير يركب فبعيد من جهة الإعراب، ثم ظاهر اللفظ أنهما كانا علىٰ بعير واحد، وكان أبو بكر خلف النبي ﷺ ويحتمل أن المراد أنهما كانا علىٰ بعيرين، وكان بعير أبي بكر يتلو بعير رسول اللَّه ﷺ وهذا هو الأوفق بالواقع (بَيْنَ يَدَيْك) أي: قدامك (هَادٍ) أي: دليل لسبيل الخير، لكن السائل يفهم أنه دليل للطريق الظاهرة، وفيه استعمال للتورية (إِلَىٰ أَبِي أُمَامَةَ وَأَصْحَابِهِ) هو أسعد بن زرارة أبو أمامة الأنصاري الخزرجي النجاري قديم الإسلام، أحد النقباء ليلة العقبة يقال: إنه أول من بايع ليلة العقبة، والمراد أنه أرسل إلىٰ بني النجار وكانوا أخواله ﷺ من الأنصار (آمِنَيْنَ) حال بصيغة التثنية وكذا (مُطَاعَيْنَ)، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٣٥) (٣/ ١٢٣)

قوله: (فَأَحْجَمَ) بتقديم المهملة علىٰ الجيم، أو بالعكس؛ أي: كفوا

وامتنعوا عنه (أَبُو دُجَانَة) بضم الدال وتخفيف الجيم (سِمَاك) بكسر أوله وتخفيف الميم (أَنَا آخُذُهُ بِحَقِّهِ) جاء في رواية أنه قال: فما حقه؟ قال: لا تقتل به مسلمًا ولا تفر به من كافر[1] (فَفَلَقَ) أي: شق (هَامَ الْمُشْرِكِينَ) بتخفيف الميم؛ أي: رءوسهم.

(١٢٢٣٩) (٣/ ١٢٣)

قوله: (كَانَ إِذَا دَعَا جَعَلَ ظَاهِرَ كَفَّيْهِ مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ) لعل المراد به إذا دعا لدفع الشر، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٤٠) (٣/ ١٢٣)

قوله: (أَوْضَعُ النَّاسَ) أي: أسرعوا مطاياهم (يَنْظُرُونَ) كأنه كان في قرب المدينة وهن خرجن إلىٰ بعض البيوت المشرفة سطوحها علىٰ الطريق (الْيَهُودِيَّة) أي: صفية؛ أي: بشؤمها جرىٰ ما جرىٰ والغيرة حملتهن علىٰ ذلك، وفي هذه الرواية ما يخالف الروايات المشهورة ظاهرًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٤١) (٣/ ١٢٣)

قوله: (حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ . . .) إلخ؛ أي: علموا أنها زوجة.

(١٢٢٤٢) (٣/ ١٢٣)

قوله: (وَكَانَ فِيهِ نَخْلٌ وَحَرْثٌ) الظاهر أن الرواية هاهنا بالحاء والراء المهملتين والمثلثة فإنه الموافق لما بعده (إِلاَّ عِنْدَ اللَّهِ) يريدون أجر الآخرة (فَقَطَعَ) يدل علىٰ جواز قطع الأشجار المثمرة لحاجة وعلىٰ جواز قطع ما غرسه الناس من الأشجار من الحرم إلا أن يقال الحرمة كانت بعد ذلك (فَنُبِشَتْ) أي: كشفت ليخرج ما فيها من عظام المشركين وصديدهم[2] ويبعد عن ذلك المكان.

---

(١) في «م»: كفر.

(٢) في «الأصل»: صديد. والمثبت من «م».

(١٢٢٤٣) (٣/ ١٢٣)

قوله: (ثُمَّ جَاءَهُ يَدْعُوهُ فَقَالَ: وَهَذِهِ لِعَائِشَةَ . . .) إلخ، قال النووي[1]: محمول علىٰ أنه كان هناك عذر يمنع وجوب إجابة الدعوة فكان النبي ﷺ مخيرًا بين الإجابة وتركها فاختار أحد الجائزين وهو تركها إلا أن يأذن لعائشة معه لما كان بها من الجوع ونحوه فكره ﷺ الاختصاص بالطعام دونها، وهذا من جميل المعاشرة وحقوق المصاحبة وآداب المجالسة المؤكدة، فلما أذن لها اختار النبي ﷺ الجائز الآخر لتجدد المصلحة وهو حصول ما كان يريده من إكرام جليسه وإيفاء حق معاشره، وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ عدم وجوب الإجابة في غير وليمة العرس كهذه الصورة (يَتَدَافَعَانِ) أي: يمشي كل واحد منهما في إثر صاحبه، ولعل الفارسي ما دعا لعائشة أولاً لقلة الطعام فأراد توقيره ﷺ.

(١٢٢٤٥) (٣/ ١٢٤)

قوله: (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةِ) بالنصب؛ أي: مع الساعة لعدم صحة العطف معنىٰ إذ لا يقال: [بعثت الساعة إلا أن يقال][2]: المراد: جعلت أنا والساعة فيستقيم العطف أو يقال: أنا مبتدأ والساعة عطف عليه[2] خبره كهاتين، والجملة حال بلا واو، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٤٧) (٣/ ١٢٤)

قوله: (أَفَتَّانٌ أَنْتَ) أي: موقع للناس في الفتنة بترك الصلاة مع الجماعة والافتراق بينهم.

(١٢٢٤٨) (٣/ ١٢٤)

قوله: (لَوْ مُدَّ لَنَا الشَّهْرَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: طول (يَدَعْ) أي: يترك

---

(١) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٧/ ٨٧). (٢) من «م».

به المتكلفون تكلفهم، والجملة صفة (وِصَالاً) بتقدير عائد، وهذا يدل علىٰ أن الوصال لم يكن حرامًا ولا مكروهًا، وإنما كان تعبًا عليهم فنهاهم رحمة، إذ لو كان حرامًا أو مكروهًا لكان اللائق أن يصرح لهم بالإثم ويحذرهم بالعقوبة لا أن يواصل معهم حتىٰ يعجزهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٤٩) (٣/ ١٢٤)

قوله: (قَالَ: يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبُّكِ اللَّه [٠] . . .) إلخ، هذا الحديث قد سبق في أواخر مسند ابن عمر مشروحًا وليس من مسند أنس فلا يظهر لذكره هاهنا وجه.

(١٢٢٥٢) (٣/ ١٢٤)

قوله: (خَرَجَ) أي: إلىٰ بدر (نَظَّار) كعلام؛ أي: ينظر ما يجري بين الناس.

(١٢٢٥٣) (٣/ ١٢٤)

قوله: (تَمِيدُ) تتحرك (يَتَصَدَّقُ بِيَمِينِهِ) فيه أن هذا عمل شديد علىٰ النفس فلا يجيء من أحد إلا بقهر شديد يكون صاحبه أشد من تلك الأشياء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٥٤) (٣/ ١٢٤-١٢٥)

قوله: (غِرَّةُ النَّبِيِّ ﷺ) بكسر فتشديد؛ أي: غفلته (سِلْمًا) بكسر السين أو فتحها؛ أي: صلحًا (فَاسْتَحْيَاهُم) أي: طلب منهم الحياة[١].

(١٢٢٥٨) (٣/ ١٢٥)

قوله: (هُمُ الجُهَنَّمِيُّون) لقبوا بذلك تذكيرًا لهم بنعمة اللَّه تعالىٰ فيبقىٰ لقبهم ذاك[٢] مدة ثم يزول، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: الحياء.

(٢) في «م»: ذلك.

(١٢٢٥٩) (٣/ ١٢٥)

قوله: (كَانُوا يُتِمُّونَ التَكْبِيرَ) أي: يأتون به عند كل رفع وخفض لا أنهم يتركون ما عدا تكبيرة التحريم كلها أو بعضها كما اعتاده الناس في ذلك الزمان (قَالَ يَحيَىٰ: أَوْ خَفَضُوا) أي: زاد بعد **قوله:** (رَفَعُوا) **قوله:** (أَوْ خَفَضُوا) ومفعول الفعلين مقدر؛ أي: رفعوا رءوسهم أو خفضوها.

(١٢٢٦٠) (٣/ ١٢٥)

قوله: (قَالَ: قَالَ: هَكَذَا) يعني أنه أخرج طرف الخنصر بيانًا للتجلي، ولعل المراد به أنه تجلىٰ له أدنىٰ تجلىٰ كأنه بمنزلة إخراج الخنصر من الإنسان، وقد قررنا مرارًا أن الوجه في أمثال هذه الأحاديث التفويض والتسليم مع الإيمان بأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وكأنه لما فيه من الإشكال ظاهرًا قال ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات»[1]: لا يثبت قال ابن عدي: كان ابن أبي العوجاء ربيب حماد بن سلمة فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث قال السيوطي في «اللآلئ» و«التعقيبات» ما حاصله: هذا الحديث صحيح رواه خلق عن حماد، وأخرجه الأئمة من طريق[2] عنه وصححوه؛ قال الترمذي: حسن صحيح غريب، وقال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم، وقال أبو القاسم البغوي: هذا إسناد صحيح، وأخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» وصححه، وقال الزركشي: تصحيحه أعلىٰ من تصحيح الحاكم وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان، وقال ابن طاهر في «تذكرة الحفاظ»: أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمة حماد ابن سلمة ولعله أشار إلىٰ تفرده به وحماد إمام ثقة قال السيوطي: وقد تابع حمادًا عن ثابت شعبة؛ أخرجه ابن مندة في كتاب «الرد علىٰ الجهمية» وقال: إنه من حديث شعبة

---

(١) «الموضوعات» (١/ ١٢٢).

(٢) في «م»: طرق.

غريب؛ أي: فليس حماد بمتفرد بالحديث. قلت: وقد تابع ثابتًا[1] قتادة عن أنس أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**فلما تجلىٰ ربه للجبل أشار بأصبعه فمن نورها جعله دكًا**»[2] رواه ابن عدي بإسناد فيه أيوب بن خوط، لكن قال ابن الجوزي: ليس بصحيح؛ أيوب متروك يروي المناكير عن المشاهير، قال السيوطي: كان - أي: أيوب - أميًّا لا يكتب[3] وهو متروك الحديث ولم يكن من أهل الكذب، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة وناهيك به وهمام أخرجه عن سعيد: الطبراني وابن مردويه، وعن همام: أبو الشيخ في «التفسير»: ثم للحديث شاهد موقوف عن ابن عباس رواه البيهقي بسند صحيح، وشاهد مرفوع عن ابن عمر أخرجه ابن مردويه، وذكر الديلمي أنه جاء عن عمر بن الخطاب أيضًا، وبالجملة فلا ينبغي الحكم علىٰ مثل هذا الحديث بالوضع، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٦١) (٣/ ١٢٥)

قوله: (هُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ) قال النووي[4]: الأمانة مشتركة بينه وبين غيره من الصحابة لكن النبي ﷺ خص بعضهم بصفات غلبت عليهم وكانوا بها أخص. انتهىٰ. قلت: يحتمل أن يكون سبب ذلك هو اتصاف أبي عبيدة بغاية من الأمانة قبل الإسلام أيضًا بخلاف غيره، فإن اتصفاهم بغاية من الأمانة يكون بواسطة من الإسلام وإلا فلا يظهر أن يكون نحو أبي بكر أقل أمانة من أبي عبيدة بعد الإسلام، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «» : ثابت.

(٢) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (١/ ٤٤٥).

(٣) في «الأصل»: يترك. والمثبت من «م».

(٤) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٥/ ١٩١).

(١٢٢٦٢) (٣/ ١٢٥)

قوله: (وَمَعَهُ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ) قد جاء أنها صفية (يَا فُلانَة) الظاهر أن المناديٰ مقدر وفلانة خبر لمبتدأ مقدر؛ أي: قال: يا فلان هذه فلانة، ويحتمل أنه ناداها باسمها ليعلم الرجل أنها فلانة فلا يكون في الكلام تقدير (يُعْلِمُهُ) من الإعلام.

(١٢٢٦٣) (٣/ ١٢٥)

قوله: (لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلاً[1]) أي: لا يدخل عليهم من السفر في الليل من غير سبق علم بمجيئه ومعنىٰ الطرق في الأصل الدق والآتي ليلاً يحتاج إلىٰ دق الباب عادة (غَدْوَة) أي: أول النهار (وَعَشِيَّة) أي: آخر النهار.

(١٢٢٦٧) (٣/ ١٢٥)

قوله: (بِقِنَاعٍ) بكسر قاف وخفة نون هو الطبق الذي يؤكل عليه، ويقال له: القنع بالكسر والضم، وقيل: القناع جمعه. قلت: وظاهر الحديث يقتضي الإفراد (يُعْلَم) علىٰ بناء المفعول.

(١٢٢٦٨) (٣/ ١٢٦)

قوله: (لَمْ يَخْرُج) أي: إلىٰ المصلىٰ.

(١٢٢٦٩) (٣/ ١٢٦)

قوله: (فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ) علىٰ بناء المفعول (فَوَضَعَهُ عَلَىٰ يَدِهِ) أي: وشرب.

(١٢٢٧١) (٣/ ١٢٦)

قوله: (وَتَوَلَّىٰ عَنْهُ أَصْحَابُهُ) أي: انصرفوا بعد دفنه (حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ) بكسر إن لوجود اللام في ليسمع فحتىٰ حرف ابتداء، قالوا: بعد حتىٰ تفتح أن

---

(١) في «الأصل»: ليل. والمثبت من «م».

إلا إذا كانت حرف ابتداء وهذا بيان لقرب إتيانهما من التولي عنه أي: وقت الوضع والتولي أتاه ملكان حتىٰ أنه بسبب أن إتيان الملكين بمجرد الوضع والتولي (لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ) أي: صوت نعالهم علىٰ الأرض حين التولي (فَيُقْعِدَانِهِ) من أقعده (فِي هَذَا الرَّجُلِ) الإشارة إليه ﷺ للاشتهار المغني عن الحضور، وقولهما: (هَذَا الرَّجُلِ) دون هذا الرسول لئلا يتلقن إكرامه فيعظمه تقليدًا لهما[١]؛ لأن المقام مقام الامتحان[٢] (لِمُحَمَّدٍ) بيان من الراوي للرجل؛ أي: في شأن محمد (فَيَرَاهُمَا جَمِيْعًا) فيزداد فرحًا إلىٰ فرح ويعرف نعمة اللَّه تعالىٰ عليه بتخليصه من النار وإدخاله الجنة، وقد جاء مثله في الكافر: ليزداد غمًّا إلىٰ غم وحسرة علىٰ حسرة بتفويت الجنة وحصول النار له (يُفْسَحُ) بالحاء المهملة علىٰ بناء المفعول؛ أي: يوسع وعدم ظهور أمثال هذا عند أعيننا لا يضر في تحققها كما لا يضر عدم رؤية أحدنا جبريل عند النبي ﷺ في حضوره عنده ﷺ (خَضِرًا) بفتح فكسر (وَلَا تَلَيْتَ) أصله تلوت بمعنىٰ قرأت قلبت الواو ياء للازدواج أو معناه ولا تبعت أهل الحق؛ أي: ما كنت محققًا للأمر ولا مقلدًا لأهله (يَلِيهِ) أي: يقربه.

(١٢٢٧٤) (٣/ ١٢٦)

قوله: (سَبَّابًا) الظاهر اعتبار المبالغة في الكل في النفي كما قيل في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت: ٤٦] (تَرِبَ) بكسر؛ أي: لصق بالتراب، والمقصود في مثله إظهار العتاب لا المعنىٰ الأصلي.

(١٢٢٧٥) (٣/ ١٢٦)

قوله: (لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ) قيل: لم يرتكب المعصية ولا يخفىٰ بعده إذ

---

(١) في «الأصل»: له.

(٢) في «الأصل»: الإتيان. والمثبت من «م».

لا يحسن حينئذ أن يقول أبو طلحة: أنا، والأقرب أن المراد لم يجامع قيل: قال ذلك تعريضًا لعثمان فإنه جامع تلك الليلة فلم يستحسنه ﷺ لما فيه من الغفلة عن حال أهل البيت مع أنها من بناته ﷺ ومقتضاه شدة الاهتمام بأمرها، ثم قيل: لعل عثمان وقع منه ذلك لعذر، إذ يحتمل أنه طال مرضها فاحتاج عثمان إلىٰ الوقاع ولم يكن يظن أنها تموت تلك الليلة وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها أو بعد احتضارها.

(١٢٢٧٩) (٣/ ١٢٧)

قوله: (إِنَّ لِله أَهْلِينَ) بكسر اللام جمع أهل جمع السلامة، والأهل يجمع جمع السلامة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] وإنما جمع تنبيهًا[1] علىٰ كثرتهم (أَهْلُ الْقُرْآنِ) أي: حفظة القرآن الذين يقرءونه آناء الليل وأطراف النهار العاملون به (أَهْلُ اللَّهِ) أي: أولياؤه المختصون به اختصاص أهل الإنسان به، والحديث من «زوائد ابن ماجه» وفي «زوائده»: إسناده صحيح.

(١٢٢٨١) (٣/ ١٢٧)

قوله: (إِذَا صَعَدَ) كسمع؛ أي: ارتفع (أَكَمَةٍ) بفتحات هي دون الجبل وأعلىٰ من الرابية وقيل: دون الرابية (أَوْ نَشَزٍ) بفتحتين وإعجام الزاي وقد تسكن شينه؛ أي: رابية والنشر[2] المرتفع من الأرض (الشَّرَفُ) العلو (عَلَىٰ كُلِّ شَرَفٍ) أي: فوق كل شرف، فيه أنه ينبغي أن يذكر العبد علو الخالق عند ظهور ارتفاع المخلوق الظاهري.

(١٢٢٨٣) (٣/ ١٢٧)

قوله: (يَمُدُّ بِهَا) أي: بالقراءة مدًّا، والمراد: تمديد حروف المد، وهذا

---

(١) في «م»: بينهما.

(٢) زاد هنا في «الأصل»: و.

تفسير قوله: مدًّا والظاهر أن ذاك كان مراعاة للترتيل الذي أمر به، وهذه القراءة أعون علىٰ التأويل في معاني القرآن والتفكر فيها والتدبر في لطائفه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٨٤) (٣/ ١٢٧)

قوله: (يُكَلَّمُ فِي الحَاجَةِ) ضبط علىٰ بناء المفعول بدلالة الروايات الأخر ولعدم الحاجة حينئذ إلىٰ تقدير المفعول، ويمكن بناء الفاعل أيضًا؛ أي: يكلم من يرفع إليه حاجته.

(١٢٢٨٦) (٣/ ١٢٧)

قوله: (كَنَّانِي رَسُولُ اللَّه ﷺ بِبَقْلَةٍ) كناه أبا حمزة قيل: كان في طعم تلك البقلة حموضة فسميت حمزة يقال رمانة حامزة؛ أي: فيها حموضة.

(١٢٢٨٨) (٣/ ١٢٧)

قوله: (حِكَّةٍ) بكسر حاء وتشديد كاف.

(١٢٢٨٩) (٣/ ١٢٧)

قوله: (أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهِ) أي: إن قبلت منك الفداء (قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ) قالوا: المراد بالإرادة هاهنا الأمر، وإلا فمراده لا يتخلف عن إرادته تعالىٰ عن ذلك ولذلك قال: أردت منك دون أردت بك ولو أراد به أن لا يشرك لما أشرك (فِي ظَهْرِ آدَمَ) إشارة إلىٰ أخذ الميثاق بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] فإن بني آدم أخرجوا من ظهره ثم أدخلوا فيه، وهذا يدل علىٰ أن معنىٰ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: وحدي لا يشاركني في ذلك غيري حتىٰ يظهر نفي الشرك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٩٠) (٣/ ١٢٧)

قوله: (البَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الخَيْلِ) أي: أنها في الخيل، فكأنها ربطت بنواصيها، وقد جاء تفسير البركة بالأجر والغنيمة.

(١٢٢٩١) (٣/ ١٢٧)

قوله: (الْعَفْوَ) أي: عن الذنوب (وَالْعَافِيَةَ) أي: السلامة من الآفات والأمراض والعقوبات، فإن المرض والشدة يطلب للمغفرة، فإذا حصل العفو والعافية حصل الخير كله.

(١٢٢٩٢) (٣/ ١٢٨)

قوله: (هُمْ أَهْلُ اللَّهِ) إذ يجري بين اللَّه تعالىٰ وبينهم من الخطاب عند تلاوة القرآن مثل ما يجري بين أحد وأهله.

(١٢٢٩٣) (٣/ ١٢٨)

قوله: (حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ الدُّنْيَا النِّسَاءُ . . .) إلخ، قيل: إنما حبب إليه النساء لينقلن عنه ما لم[١] يطلع عليه الرجال من أحواله ويستحيىٰ من ذكره، وقيل: حبب إليه زيادة في الابتلاء في حقه؛ حتىٰ لا يلهو بما حبب[٢] إليه من النساء عما كلف به من أداء الرسالة، فيكون ذلك أكثر لمشاقه وأعظم لأجره وقيل: غير ذلك، وأما الطِيْبُ فكأنه يحبه؛ لكونه يناجي الملائكة وهم يحبون الطيب، وأيضًا هذه المحبة تنشأ من اعتدال المزاج، وكمال الخلقة، وهو ﷺ أشد اعتدالاً من حيث المزاج وأكمل خلقة (وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ) إشارة إلىٰ أن تلك محبة غير مانعة له من كمال المناجاة مع الرب تبارك وتعالىٰ؛ بل هو مع تلك المحبة منقطع إليه تعالىٰ، حتىٰ أنه بمناجاته[٣] تقر عيناه، وليس له قريرة العين فيما سواه؛ فمحبته الحقيقية ليست إلا لخالقه تبارك وتعالىٰ كما قال: «**لو كنت متخذًا خليلاً لاتخذت أبا بكر، ولكن صاحبكم خليل الرحمن**»[٤] أو كما

---

(١) في «الأصل»: لا. والمثبت من «م».
(٢) في «الأصل»: حببت. والمثبت من «م».
(٣) في «الأصل»: بمناجاة. والمثبت من «م».
(٤) «صحيح مسلم» (٢٣٨٣).

قال، وفيه إشارة إلىٰ أن محبة النساء والطيب؛ إذا لم يكن مخلاً لأداء حقوق العبودية بل للانقطاع إليه تعالىٰ؛ يكون من الكمال، وإلا يكون من النقصان؛ فليتأمل. وعلىٰ ما ذكرنا فالمراد بالصلاة[١] هي ذات ركوع وسجود، ويحتمل أن المراد في صلاة اللَّه تعالىٰ عليَّ، أو في أمر اللَّه تعالىٰ الخلق بالصلاة عليَّ، أو في صلاة اللَّه تعالىٰ علىٰ من صلىٰ عليَّ عشرًا بواحدة، أو في صلاتهم عليَّ لنيلهم بذلك عشرًا بواحدة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٢٩٦) (٣/١٢٨)

قوله: (فَمَا أَعْلَمُ) نفي العلم لاحتمال أنه رأىٰ ولم يعلمه، وإن كان الغالب علمه به لو رآه لكونه ملازمًا له ﷺ (مُرَقَّقًا) هو الرغيف الواسع الرقيق (سَمِيطًا) هو المشوي بعد أن أزيل[٢] شعره.

(١٢٢٩٨) (٣/١٢٨)

قوله: (إِلَىٰ خَرِبَةٍ) ككلمة أو كعنبة أو كنعمة: البناء المنهدم (يَسْتَطِيبَ بِهَا)[٣] أي: يستنجي (فَانْهَارَتْ) أي: سقطت (تِبْرًا) تمييز[٤] (رِكَازٌ) أي: دفين الكفرة.

(١٢٢٩٩) (٣/١٢٨)

قوله: (بِالشَّجَرَةِ) أي: التي كانت بذي الحليفة (سَجْدَتَيْنِ) أي: ركعتين قصرًا، وقد جاء أنه صلىٰ العصر هناك.

(١٢٣٠٠) (٣/١٢٨)

قوله: (قَدْ مُثِّلَ بِهِ) بضم فكسر مع التخفيف أو التشديد للمبالغة والاسم:

---

(١) تكررت بالأصل.

(٢) في «م»: أزل.

(٣) في «الأصل»: يستطيبها. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(٤) في «الأصل، م»: تميز.

المثلة وهي تعذيب الحيوان بقطع أعضائه، وتشويه خلقه قبل أن يقتل أو بعده، بأن يقطع أنفه أو أذنه ونحو ذلك (لَوْلَا أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةُ) تحزن وتجزع (الْعَافِيَةُ) كل طالب رزق من أنواع الحيوان، والمراد: السباع والطيور التي تأكل الأموات والجمع العوافي، وكأن ذلك ليتم به الأجر له ويكمل ويكون كل البدن مصروفًا في سبيله تعالىٰ، أو كأنه لبيان أنه ليس عليه فيما فعلوا به من المثلة تعذيب حتىٰ أن دفنه وتركه سواء (فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ) قيل: المراد به القبر الواحد، إذ لا يجوز تجريدهما بحيث تتلاقىٰ بشرتهما؛ وقد اعتذر بعضهم عنه بالضرورة، وقال بعضهم: جمعهما في ثوب واحد هو أن يقطع الثوب الواحد بينهما (وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) من يقول بالصلاة علىٰ الشهيد يرىٰ أن معناه: أنه ما صلىٰ علىٰ أحد كصلاته علىٰ حمزة؛ حيث صلىٰ عليه مرارًا وعلىٰ غيره مرة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٠١) (٣/١٢٨)

قوله: (إِلَىٰ السِّدْرَةِ) أي: سدرة المنتهىٰ (فَإِذَا نَبْقُهَا) بفتح فكسر أو بكسر فسكون؛ أي: ثمرها (مِثْلُ الْجِرَارِ) بكسر الجيم وقد جاء: «كقلال هجر»[1] (الْفِيَلَةِ) بكسر فاء وفتح تحتانية جمع الفيل.

(١٢٣٠٢) (٣/١٢٨)

قوله: (أَنَّ الرُّبَيِّعَ) بضم ففتح فتشديد (إِلَىٰ الْقَوْمِ) أي: مستشفعين إليهم (الْقِصَاصُ) بالنصب؛ أي: خذوه أو بالرفع؛ أي: الحكم القصاص (مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَىٰ اللَّهِ) أي: متوكلاً علىٰ الله معتمدًا علىٰ فضله.

(١٢٣٠٥) (٣/١٢٩)

قوله: (فَخَلَا بِهَا) أي: انفرد بها، والمراد جرىٰ الكلام بينهما سرًّا ونحوه

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٠٣٥، ٣٦٧٤)، و«صحيح مسلم» (١٩٤).

لا الخلوة الممنوعة (إِنَّكُمْ) معشر الأنصار (لَأَحَبُّ النَّاسِ) أي: لمن أحب الناس أو المراد: ما عدا المهاجرين أو ما عدا أهل القرب منهم، ويؤيد الوجه الأول الحديث الآتي فكأن الإمام ذكره بعد هذا ليكون كالتفسير لهذا.

(١٢٣٠٧) (٣/ ١٢٩)

قوله: (وَنَحْنُ فِيهِ) أي: معشر الأنصار وكان الذين قاموا منهم لنصب الإمام منهم نسوا هذا يومئذ من شدة الهول أو هم غير أهل البيت (اسْتُرْحِمُوا) علىٰ بناء المفعول.

(١٢٣١٠) (٣/ ١٢٩)

قوله: (كُنَّا نَبْتَدِرُهُمَا) أي: نصليهما بالمبادرة حتىٰ لا تفوت الصلاة مع الإمام ولا شك في ثبوتهما، فلا وجه للقول بكراهتهما.

(١٢٣١١) (٣/ ١٢٩)

قوله: (بَيْنَ صَلاَتَيْكُمْ هَاتَيْنِ) أي: بين ظهركم وعصركم.

(١٢٣١٣) (٣/ ١٢٩)

قوله: (إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلاَثَةِ أَمْيَالٍ . . .) إلخ، ظاهره أن هذا المقدار مسيرة القصر، لكن أصل هذا الحديث فيما يظهر ما جاء عن أنس في حجة الوداع أنه صلىٰ بذي الحليفة ركعتين، فالمراد أنه إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال بنية سفر طويل صلىٰ ركعتين، [والله تعالىٰ أعلم][1].

(١٢٣١٦) (٣/ ١٣٠)

قوله: (آيَةُ الإِيمَانِ) أي: علامته، فإن المؤمن يحب نصرة رسول الله ﷺ فيحب أهلها والمنافق بالعكس.

---

(١) من «م».

(١٢٣١٧) (٣/ ١٣٠)

قوله: (الصَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ) الصدمة مرة من الصدم وهو ضرب الشيء الصلب بمثله ثم استعمل في [كل][1] مكروه حصلت بغتة، والمعنىٰ: الصبر الذي يحمد عليه صاحبه ويثاب عليه فاعله بجزيل الأجر؛ ما كان منه عند مفاجأة المصيبة بخلاف ما بعد ذلك، فإنه علىٰ الأيام يسلو.

(١٢٣١٨) (٣/ ١٣٠)

قوله: (قَدْ دُفِنَتْ) الظاهر أنهم ما دفنوها إلا بعد الصلاة عليها، ففيه دليل علىٰ تكرار الصلاة، وعلىٰ الصلاة علىٰ القبر، ومن لا يقول بذلك يدعي في أمثاله الخصوص، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٢٠) (٣/ ١٣٠)

قوله: (أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ) أي: كقراءة الشيخ علىٰ تلميذه لا كقراءة التلميذ علىٰ شيخه (وَسَمَّانِي) قاله طلبًا للتحقيق لاحتمال أن اللَّه يأمره بالقراءة علىٰ واحد من أمته من غير تعيين[2] (فَبَكَىٰ) فرحًا بذلك، وفيه تفضيل لأُبي في القراءة علىٰ غيره، ولذلك جاء: «**أقرؤكم أُبي**»[3] وقيل: كان أُبي يلحن في تلك السورة فأراد أن ينبه لذلك من غير أن يصرح بذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٢٥) (٣/ ١٣٠)

قوله: (عَلَىٰ خِوَانٍ) بكسر الخاء المعجمة هو ما يوضع عليه الطعام عند الأكل معروف معرب (وَلَا فِي سُكُرُّجَةٍ) هو بمضمومات ثلاث وشدة راء وصوب فتح الراء: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الإدام ويوضع فيه

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: تعين.

(٣) «فتح الباري» (٢/ ١٧١).

المشهيات حول الأطعمة للتشهي، وقيل: هي قصاع صغار والأكل فيها تكبر وهي كلمة فارسية (مُرَقَّقٌ) هو الرغيف الواسع الرقيق.

(١٢٣٢٧) (٣/ ١٣٠)

قوله: (مَثَلُ الْمَطَرِ لَا يُدْرَىٰ...) إلخ؛ أي: المطر كله خير أوله ينبت وآخره يربي، كذلك هذه الأمة المرحومة المباركة كلها خير، ولم يرد الشك وإنما[1] أراد: أنهم من كثرة الخير تشابه أمرهم وكاد لا يتميز أولهم من آخرهم، وهذا لا ينافي أن أولهم خير في الواقع كما جاء: «**خير القرون قرني...**»[2] الحديث، قيل: الأولون أقاموا الدين والآخرون مهدوا قواعده، وقيل: بل الآخرون أهل زمان عيسىٰ علىٰ نبينا وعليه الصلاة والسلام فإنهم يعودون في الصلاح والخير إلىٰ حال الأولين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٣١) (٣/ ١٣١)

قوله: (بَيْضَاءُ مُحَلِّقَةٌ) اسم فاعل من التحليق بمعنىٰ الارتفاع؛ أي: مرتفعة.

(١٢٣٣٣) (٣/ ١٣١)

قوله: (وَسَكِّنُوا) من التسكين (وَلَا تُنَفِّرُوا) من التنفير؛ أي: عاملوا الخلق باللطف؛ حتىٰ يجتمعوا علىٰ الخير ولا يتفرقوا عنه.

(١٢٣٣٦) (٣/ ١٣١)

قوله: (وَقَتْلُ النَّفْسِ) أي: المحرمة (بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ) أي: بعد الشرك، فإنه معلوم أمره (قَوْلُ الزُّورِ) إن ثبت فالمراد به شهادة الزور.

---

(١) زاد في «م»: هو.

(٢) «الموطأ» (٣/ ٢٩٥) بهذا اللفظ، والبخاري (٢٥٠٩)، ومسلم (٢٥٣٣) بلفظ: «خير الناس قرني».

(١٢٣٣٧) (٣/ ١٣١)

قوله: (فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ) أي: الصبيان، قيل: في السلام عليهم تدريبهم[١] علىٰ آداب الشريعة، وطرح رداء الكبر، وسلوك التواضع، ولين، الجانب.

(١٢٣٣٨) (٣/ ١٣١)

قوله: (قَالَ: ذَاكَ أَشَدُّ) أي: الطعام فوق الشراب، فإذا نهىٰ عن الشرب قائمًا فكيف الطعام، وقد جاء ما يدل علىٰ أن النهي للتنزيه.

(١٢٣٣٩) (٣/ ١٣١)

قوله: (فَدَفَعْنَا) علىٰ بناء المفعول؛ أي: بسبب الزحام والكثرة (نَتَّقِي هَذَا) أي: أن نصلي ما بين السواري لما فيه من قطع الصفوف.

(١٢٣٤٠) (٣/ ١٣١)

قوله: (أَنَّ جَدَّتَهُ) قيل: ضميره لإسحاق و(مُلَيْكَةَ) هي: أم سليم أم أنس وصححه النووي[٢] واختاره جماعة، وقيل: لأنس ومليكة جدة أنس والدة أم سليم (فَلِأُصَلِّيَ) بكسر اللام ونصب الفعل والفاء زائدة؛ أي: قوموا لأصلي إمامًا لكم أو بتقدير: فذلك القيام لأصلي لكم (قَدْ اسْوَدَّ) أي: تغير (مَا لُبِسَ) أي: استعمل في الفرش وفيه إطلاق اللبس علىٰ الفرش (فَنَضَحْتُهُ) أي: لِيَلِيْن أو لدفع الشك كما قال مالك و(الْعَجُوزُ) قد جاء أنها أم[٣] سليم وهو يريد احتمال أن اسم أم سليم هي مليكة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٤٤) (٣/ ١٣٢)

قوله: (اسْتَخْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ مَرَّتَيْنِ عَلَىٰ الْمَدِينَةِ) أي:

---

(١) في «م»: لتدريبهم.

(٢) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٥/ ١٦٢).

(٣) تحرفت في «الأصل» إلىٰ «اسم» وفي «م»: اسم أم.

يكرمه بذلك؛ لكونه قد عوتب فيه بقوله تعالىٰ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [عبس: ١-٢]، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٤٥) (٣/ ١٣٢)

قوله: (مَا كَانَ) شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ، أي: فكان لا يثقل عليهم القيام له، بل كانوا يحبون إكرامه ومع ذلك ما كانوا يقومون له؛ لأنه لا يحب ذلك منهم، والله تعالىٰ أعلم. (لما يَعْلَمُوا) من حذف النون تخفيفًا وهو كثير.

(١٢٣٤٦) (٣/ ١٣٢)

قوله: (يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ) أي: غالبًا أو المراد أنه يعتاد ذلك، وإلا فقد جاء أنه اكتفىٰ بوضوء واحد لصلاتين وأكثر، ويحتمل أنه أخبر علىٰ حسب علمه (مَا لَمْ تُحْدِثْ) من أحدث.

(١٢٣٤٨) (٣/ ١٣٢)

قوله: (فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ) وهذا فيما يظهر أعظم مما ذكر الله تعالىٰ لموسىٰ بقوله: ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًاۖ﴾ [البَقَرَة: ٦٠]؛ لأن خروج العيون من الأحجار معتاد في الجملة بخلاف خروج الماء من أصابع الإنسان، وأيضًا ذاك كان بمعالجة ضرب بخلاف هذا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٥٠) (٣/ ١٣٢)

قوله: (لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا . . .) إلخ، جاء الكلام علىٰ استعظام الناس الدنيا، وإلا فكل عمل من أعمال الآخرة خير من الدنيا أو المراد خير من صرف الدنيا والتصدق بها.

(١٢٣٥١) (٣/ ١٣٢)

قوله: (يُغِيرُ) بضم حرف المضارعة من الإغارة؛ أي: علىٰ قرىٰ الكفرة

(عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ) ليتبين هل أذن منهم أحد أم لا فإن أذن[١] أحد تركهم لحرمته وإلا أغار (عَلَىٰ الْفِطْرَةِ) أي: علىٰ الدين أنت.

(١٢٣٥٤) (٣/ ١٣٢-١٣٣)

قوله: (وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ) أي: لم يصاحبوهن في البيوت، وليس المراد بالجماع ظاهره (اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ) أي: الوطء، وليس المراد به العقد وهو ظاهر والحديث تفسير للآية، وبيان أن ليس المراد بالاعتزال مطلق المجانبة؛ بل المجانبة المخصوصة، وأخذ بظاهره بعض العلماء فجوزوا المباشرة بلا إزار وحملوا فعله ﷺ علىٰ الندب، والجمهور علىٰ أنه لابد من الإزار، ورجح النووي الأول دليلاً؛ نعم. الثاني أحوط عملاً وأولىٰ كما لا يخفىٰ (أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ) بالتصغير فيهما (وَعَبَّادُ) بفتح فتشديد (أَفَلَا نُجَامِعُهُنَّ) تتميمًا لمخالفة الأعداء (وَجَدَ عَلَيْهِمَا) أي: غضب (فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ) أي: استقبلهما حين خرجا إنسان معه هدية (فَأَرْسَلَ) أي: رسولاً ليناديهما إليه (فَسَقَاهُمَا) أي: أمرهما بأن يشربا اللبن، أو أعطاهما ذلك اللبن ليشربا، أو مكنهما من الشرب بأن أعطاهما[٢] ذلك، لكن زيادة الدارقطني في «العلل»: «وقال لهما: قولا: اللَّهم إنا نسألك من فضلك ورحمتك فإنهما بيدك لا يملكهما أحد غيرك» تفيد الأمر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٥٥) (٣/ ١٣٣)

قوله: (وَأُكَيْدِرِ دُومَةَ) هو تصغير أكدر، فلذا منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ودومة بالضم: اسم موضع.

(١٢٣٥٨) (٣/ ١٣٣)

قوله: (لَوْ عَاشَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَكَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا) لا يخفىٰ أن مثل

---

(١) من «م».

(٢) في «الأصل، م»: أعطيهما.

هذا لا يقال من قبل الرأي فحكمه الرفع، وقد جاء مثله عن ابن أبي أوفىٰ موقوفًا أيضًا رواه البخاري في «الآداب» من صحيحه[١] وابن ماجه[٢] في «الجنائز» وقد جاء مرفوعًا عن ابن عباس رواه ابن ماجه وفي إسناده إبراهيم بن عثمان الواسطي؛ وهو ضعيف، وبالجملة فأصل المتن صحيح ولا بعد في معناه؛ لأن حاصله أن إبراهيم قد علق نبوته بعيشه، لكن قدر له أنه لا يعيش ليكون ﷺ خاتم النبيين، وأي بعد في ذلك إذا ثبت من جهته ﷺ وقد عرفت ثبوته، وليس فيه أن ولد النبي يلزم أن يكون نبيًا حتىٰ يقال: إنه غير لازم، وإلا لكان كلنا أنبياء لكوننا من أولاد آدم ونوح، وعلىٰ هذا فلا وجه لإنكار ابن عبد البر حديث أنس حيث قال في «التمهيد» بعد إيراده حديث أنس: لا أدري ما هذا؛ فقد كان ولد نوح غير نبي، ولو لم يلد النبي إلا نبيًا لكان كل أحد نبيًا؛ لأنهم من ولد نوح وكذا لا وجه لقول النووي في «تهذيب الأسماء»[٣]: وأما ما روي عن بعض المتقدمين: لو عاش إبراهيم لكان نبيًّا فباطل وجسارة علىٰ الكلام في المغيبات، ومجازفة وهجوم علىٰ عظيم الزلات والله المستعان، وقال الحافظ في «الإصابة»: وهو عجيب مع وروده عن ثلاثة من الصحابة، وفي «الفتح»[٤]: يحتمل أنه ما استحضر وروده عن الصحابة فرده، ثم أجاب الحافظ عن اعتراض ابن عبد البر بأن القضية الشرطية لا تستلزم الوقوع، وتبعه ابن حجر المكي فقال: تأويله أي: تأويل الحديث أن القضية الشرطية لا تستلزم وقوع المقدم وإنكار النووي وابن عبد البر لعدم ظهور هذا التأويل. انتهىٰ. ولا يخفىٰ أن كلام المعترض في نفس الملازمة لا في وقوع المقدم أو التالي، وكيف يخفىٰ علىٰ عاقل انتفاء وقوع المقدم والتالي هاهنا في

(١) «صحيح البخاري» (٥٨٤١).
(٢) «سنن ابن ماجه» (١٥١١).
(٣) «تهذيب الأسماء» (١/ ١٣٠).
(٤) «فتح الباري» (١٠/ ٥٧٩).

الخارج، وكذا من حيث دلالة اللفظ؛ فإن[١] لو تفيد انتفاء المقدم والتالي جميعًا، مع قطع النظر عن كون الشرطية مطلقًا تستلزم وقوع شيء منهما أم لا؟ وهل عاقل يشتبه عليه هاهنا أمر وقوع المقدم ويتوقف من جهته، حتىٰ يقال له: الشرطية لا تستلزم وقوع المقدم؟ ثم العجب من جعل ذلك تأويلاً؛ مع أن معنىٰ اللفظ هاهنا هو عدم الوقوع قطعًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٥٩) (٣/ ١٣٣)

قوله: (عَنْ يَمِينِهِ) أي: أحيانًا، وقد جاء أن انصرافه عن اليسار كان أغلب؛ لأن بيوته كانت في اليسار.

(١٢٣٦٠) (٣/ ١٣٣)

قوله: (وَإِهَالَةٍ) بكسر الهمزة المذاب من الإلية وقيل: هو الدهن الذي يؤتدم به مطلقًا (سَنِخَةٍ) بفتح فكسر وإعجام خاء أي: متغيرة الرائحة من طول الزمان، وهذا بيان لزهده وتواضعه ﷺ (وَقَدْ رَهَنَ) وقد جاء أنه بقي مرهونًا حتىٰ توفي ﷺ، ولابد من النظر أن هذا اليهودي هل كان من سكان خيبر أو كان بالمدينة؟ وقد جاء أن يهود المدينة أخرج بعضهم وقتل آخرون، والله تعالىٰ أعلم. **قوله**: (وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ) قيل: هو من كلام قتادة وضمير سمعته لأنس، ورده الحافظ ابن حجر أنه خلاف الظاهر فلا يصار إليه، والظاهر أنه من كلام أنس وضمير سمعته للنبي ﷺ ورده العيني بأنه لا يحسن نسبة ذلك إلىٰ النبي ﷺ لما فيه من إظهار الشكوىٰ. قلت: الحديث في «سنن ابن ماجه»[٢] بلفظ عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول مرارًا: «**والذي نفس محمد بيده ما أصبح عند آل محمد صاع حب ولا صاع تمر**» ثم ذكر ابن ماجه عن عبد الله

---

(١) في «الأصل»: اللفظان. والمثبت من «م».

(٢) «سنن ابن ماجه» (٤١٤٧).

قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما أصبح في آل محمد إلا مد من طعام أو ما أصبح في آل محمد مد من طعام**»[١] وهذا صريح في الرفع ولا يخفىٰ ركاكة أن يكون نحو ما أصبح أو ما أمسىٰ من قول أنس، ولعله ﷺ قاله ترغيبًا لأمته في الزهد في الدنيا، وتوكلاً علىٰ المولىٰ كما[٢] كان هو ﷺ كذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٦١) (٣/ ١٣٣)

قوله: (سَفْعٌ مِنَ النَّارِ) هو بفتح مهملة؛ أي: أثر من النار وتغير ألوانهم منها.

(١٢٣٦٢) (٣/ ١٣٣)

قوله: (بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَعَمّانَ) بفتح فتشديد مدينة قديمة بالشام.

(١٢٣٦٥) (٣/ ١٣٣)

(مُطِرْنَا) علىٰ بناء المفعول (فَحَسَرَ) أي: كشف عن بدنه (حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ) أي: بتكوينه أو بإنزاله.

(١٢٣٦٦) (٣/ ١٣٣)

قوله: (وَرَاءَكَ) أي: كن وراءك ولا تدخل البيت.

(١٢٣٦٧) (٣/ ١٣٣)

قوله: (صُفْرَةً) [هي][٣] من طيب النساء (لَا يَكَادُ يُوَاجِهُ أَحَدًا) أي: يحترز عن ذلك في الأمور الجزئية من شدة الحياء، ولذلك كثيرًا ما كان يقول: ما بال أقوام أو قوم يفعلون كذا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٤١٤٨).

(٢) في «الأصل»: لما. والمثبت من «م».

(٣) من «م».

(١٢٣٧٢) (٣/ ١٣٤)

قوله: (كَمْ حَجَّ) أي: بعد الهجرة (زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ) بالتخفيف أشهر أي: عمرة أحصر فيها وكانوا يعدونه عمرة (وَعُمْرَتَهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ) أي: عمرة القضاء.

(١٢٣٧٤) (٣/ ١٣٤)

قوله: (أَنَّهَا نَزَلَتْ) المضمر للقصة وفاعل نزلت ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [**الفتح**: ١] باعتبار أنها سورة أو قطعة من القرآن (مَرْجِعَهُ) أي: زمن رجوعه (وَالْكَآبَةَ) كالكراهة في الوزن أي: الشدة والمشقة (قَدْ بَيَّنَ اللَّهُ لَكَ مَا يَفْعَلُ بِكَ) على بناء المفعول أو الفاعل أي: بعد أن قال لك: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [**الأحقاف**: ٩] (لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ) إن حمل على الاستغراق ظهر شموله لمن بعدهم، وإن حمل على العهد فالمرجو أن من جاء بعدهم وهو يقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] فهو في حكمهم لاحق بهم، والله تعالى أعلم.

(١٢٣٧٥) (٣/ ١٣٤)

قوله: (الْجَهَنَّمِيُّونَ) مرفوع على الحكاية؛ أي: يقولون لهم: الجهنميين.

قوله: (يَتَّبِعُ) بضم فسكون من اتبع؛ أي: يذكر هذا الكلام أعني **قوله:** (وَلَكِنْ أَحَقُّ مَنْ صَدَّقْتُمْ...) إلخ، عقيب هذه الرواية ردًّا على من أنكر خروج أحد من النار ودخوله في الجنة، والله تعالى أعلم.

(١٢٣٧٧) (٣/ ١٣٤)

قوله: (الْحِبَرَةُ) كالعنبة؛ أي: الثوب المخطط لتحمله الوسخ، والله تعالى أعلم.

(١٢٣٧٩) (٣/ ١٣٤)

قوله: (حَتَّىٰ يَتَبَاهَىٰ النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ) أي: يفتخرون في بنائها وتزيينها أو يفتخرون فيما بينهم بالدنيا وغيرها، وهم فيها لا يعرفون لها حرمة ولا يبالون بها، حتىٰ يأتون بمثل هذا الفعل القبيح فيها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٨٠) (٣/ ١٣٤)

قوله: (فَيُدَلِّي) من التدلية؛ أي: يدخل وتأويل الحديث قد سبق (فَيَنْزَوِي) أي: ينضم.

(١٢٣٨١) (٣/ ١٣٤-١٣٥)

قوله: (الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ) أي: هو الانقياد الظاهري والتسليم لأمره بكلمتي الشهادة والصلاة ونحوهما (وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ) أي: هو التصديق الباطني، وهذا هو الموافق لحديث جبريل - صلوات اللَّه تعالىٰ وسلامه علىٰ نبينا وعليه - وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ بتمامه والبزار باختصار ورجاله رجال الصحيح ما خلا علي بن مسعدة؛ وقد وثقه جماعة وضعفه آخرون.

(١٢٣٨٢) (٣/ ١٣٥)

قوله: (شَعْره رَجِلاً)[2] بفتح فكسر؛ أي: لم يكن شديد الجعودة ولا شديد السبوطة بل بينهما (بِالْجَعْدِ) بفتح فسكون (وَلَا بِالسِّبْطِ) بكسر سين وفتحها مع سكون باء وكسرها وفتحها هو الشعر المنبسط المسترسل وضده الجعد.

(١٢٣٨٣) (٣/ ١٣٥)

قوله: (لَا إِيمَانَ) قيل: المراد في الموضعين نفي الكمال وقيل: معناه لا إيمان لمن لا يؤدي الأمانة مستحلاً لذلك، ولا دين لمن لا يفي بالعهد مستحلاً لذلك، ثم قيل: المراد بالأمانة أمانة العباد من الودائع وغيرها

---

(١) «مجمع الزوائد» (١/ ٢١٢).

(٢) في «م»: شعر رَجِلاً.

وأمانة اللَّه من الصلاة والصوم والزكاة وأمثالها، وحفظ الفرج من الحرام والجوارح من الآثام، والمراد بالعهد، عهد العباد ووعدهم وعهد اللَّه ووعده وقيل: هو تغليظ وتشديد كما هو شأن الوعيد، وليس المراد به نفي الإيمان وقال بعضهم: معنىٰ لا دين لمن لا عهد له؛ أي: من جرىٰ بينه وبين أحد عهد وميثاق ثم غدر من غير عذر شرعي فدينه ناقص، أما مع العذر كنقض الإمام المعاهدة مع الحربي إذا رأىٰ المصلحة فإنه جائز، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٨٤) (٣/ ١٣٥)

قوله: (أَنَّ عِتْبَانَ) بكسر العين وضمها (اشْتَكَىٰ عَيْنَهُ) قيل: اشتكىٰ ضعف بصره كما لمسلم أو عماه كما عند غيره (حَتَّىٰ أَتَّخِذَهُ) أي: مكان صلاتك (عُظْمَ ذَلِكَ) بضم فسكون؛ أي: معظمه (بْنِ دُخَيْشَم)[1] ضبطه بالتصغير (أَلَيْسَ يَشْهَدُ) أي: يريد بذلك وجه اللَّه كما في رواية البخاري في «صحيحه» عن محمود بن الربيع، فقول القائل: وما هو من قلبه؛ أي: قوله ذلك ليس من القلب أراد به أي: فيما يظهر لنا، وقوله ﷺ في جوابه: (مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. . .) إلخ؛ أي: يريد بذلك وجه اللَّه كما في «صحيح البخاري»[2] أراد به تقرير أن هذا ممن يريد وجه اللَّه، فهو ليس من المنافقين، فلا يرد أن ظاهر اللفظ يشمل المنافق أيضًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٣٨٥) (٣/ ١٣٥)

قوله: (سَأَلَ عَنْهُ) أي: عن حال الرجل (فَإِنْ كَانَ) أي: الرجل (أَعْجَبَ) أحب (لِرُؤْيَاهُ) أي: لأجل الرؤيا (إِلَيْهِ) أي: إلىٰ النبي ﷺ؛ أي: يصير الرجل أحب إلىٰ النبي ﷺ لأجل الرؤيا (وَجْبَةً) بفتح فسكون: السقطة مع الهدة

---

(١) في «الأصل، م»: دخيثم. والمثبت من المسند.
(٢) «صحيح البخاري» (٤١٥).

وقيل: صوت السقوط (ارْتَجَّتْ) بتشديد الجيم؛ أي: اضطربت افتعال من الرج وهو الحركة وفي بعض النسخ: «التَجَّت» وهو قريب من معنىٰ ارتجت فقد جاء[1]: «من ركب البحر إذا التج - وفي رواية ارتج - فقد برئت منه الذمة» فمعنىٰ: «التج» أي: تلاطمت أمواجه، من التج الأمر إذا عظم واختلط ولجة البحر معظمه، ومعنىٰ ارتج؛ أي: اضطرب (طُلْسٌ) بضم فسكون جمع أطلس وهو الأسود والوسخ، ومنه رجال طلس؛ أي: مغبروا[2] الألوان (تَشْخَبُ) أي: تسيل (إِلَىٰ نَهَرِ الْبَيْدَخِ)[3] في «القاموس»: انسدخ انبسط، فلعل هذا منه (نَهْرِ الْبَيْدَحِ) وفي «القاموس»: البدح بالكسر: الفضاء الواسع، وبداح كسحاب: المتسع من الأرض أو اللينة الواسعة، فلعل هذا منه وأو للشك، وفي «المجمع»: [اذهبوا بهم إلىٰ أرض البيدح أو قال: نهر البيدح. فجعل الشك في المضاف دون المضاف إليه. كما في نسخ المسند الموجودة هاهنا. وفي «المجمع[4]»:][5] رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(١٢٣٨٧) (٣/ ١٣٥)

قوله: (فَنَكَتَهُنَّ فِي الْأَرْضِ) من نكت في الأرض إذا ضرب الأرض بطرف قضيب ونحوه حتىٰ أثر فيها.

(١٢٣٨٨) (٣/ ١٣٥)

قوله: (كَانَ يُصَلِّي فِي[6] أَيَّامِ الشِّتَاءِ) يريد أنه كان يصلي الظهر أو الوقت بحيث يشتبه علىٰ من لا معرفة له أنه يصلي قبل الزوال أو بعده.

---

(١) «المسند» (٥/ ٢٧١).
(٢) في «الأصل»: مغبر.
(٣) في «الأصل، م»: السدخ. والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٦٥).
(٥) من «م».
(٦) سقطت من «الأصل، م».

(١٢٣٩١) (٣/ ١٣٥)

قوله: (حَسْبُكَ مِنْ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ) أي: يكفيك في معرفة الشريفات الكاملات من النساء معرفة هذه الأربع.

(١٢٣٩٢) (٣/ ١٣٥-١٣٦)

قوله: (قَالَتْ إِنِّي ابْنَةُ يَهُودِيٍّ)[١] جاء الكلام علىٰ اعتبار أنه قول صفية تحكي به ما قالت حفصة لها بالمعنىٰ لا باللفظ (ابْنَةُ نَبِيٍّ) أي: هارون فإنها كانت من ذرية هارون (لَنَبِيٌّ) يعني موسىٰ (اتَّقِ اللَّهَ) الظاهر اتقي بالياء لكن لكونها سقطت بالتقاء الساكنين تركت خطًا.

(١٢٣٩٣) (٣/ ١٣٦)

قوله: (عَلَىٰ جُلَيْبِيبٍ) بضم جيم مصغر اسم رجل من الأنصار؛ أي: لأجله (حَتَّىٰ أَسْتَأْمِرَ أُمَّهَا) أي: شاورها (إِذًا) أي: إذ قلت (لَاهَا اللَّهِ[٢] إِذًا) أي: إذ كان يريدها لجليبيب أو إذ كنت تشاورني (قَدْ رَضِيَهُ) أي: جليبيبًا (فَأَنْكِحُوهُ) من الإنكاح (جَلَّتْ) من الجلاء؛ أي: كشفت الريب والهم (فَزَوَّجَهَا) وفي «صحيح ابن حبان»[٣]: قال حماد: قال إسحاق بن عبد اللَّه بن أبي طلحة: «هل تدري ما دعا لها به؟ قال: وما دعا لها به؟ قال: اللَّهم صب الخير عليها صبًّا ولا تجعل عيشهما كدًّا» (فُزِّعَ) بكسر الزاي أو فتحها (لَمِنْ أَنْفَقِ ثيب)[٤] بالمثلثة وتشديد الياء وموحدة، كذا في نسختنا، وكذا في «صحيح ابن حبان»[٥] في حديث أنس بلفظ: فما رأيت بالمدينة ثيبًا أنفق منها وفي بعض: أنفق بيت بموحدة وتخفيف ياء تحتية ثم تاء فوقية وهو سهو،

---

(١) في «م»: اليهودي. (٢) في «م»: لا واللَّه.
(٣) «صحيح ابن حبان» (٩/ ٣٤٢ رقم ٤٠٣٥).
(٤) في «المسند»: بيت.
(٥) «صحيح ابن حبان» (٩/ ٣٦٥ رقم ٤٠٥٩).

والله تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[١]: رواه أحمد والبزار إلا أنه قال: فكأنما حلت عن أبويها عقالاً، ورجال أحمد رجال الصحيح. قلت: وكذا رواه ابن حبان في «صحيحه»[٢].

(١٢٣٩٤) (٣/ ١٣٦)

قوله: (وَحَاضِرَةٍ) في «القاموس» الحاضرة خلاف البادية، وكأن المراد ذو بيوت ومساكن (طُهْرَةٌ) بضم فسكون؛ أي: تطهير من الذنوب (يُطَهِّرَكُ) من التطهير (وَتَصِلُ) عطف علىٰ تخرج (أَقْلِلْ لِي) أي: في البيان (حَسْبِي) أي: يكفيني في الزكاة الأداء إلىٰ رسولك أم لا؟ فقال: نعم، وفي «المجمع»[٣]: رواه أحمد والطبراني في «الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح.

(١٢٣٩٥) (٣/ ١٣٦)

قوله: (وَهِيَ مُحَمَّةٌ) في «القاموس» أرض محمة؛ محركة؛ أي: بفتحتين وبضم الميم وكسر الحاء ذات حمىٰ أو كثيرتها والميم مشددة فيهما (فَحُمَّ) علىٰ بناء المفعول (قُعُودٌ) أي: في الصلاة (فَتَجَشَّمَ) أي: تكلف.

(١٢٣٩٦) (٣/ ١٣٦)

قوله: (فَعَرِقَ) كسمع (تَسْلُتُ) أي: تمسح العرق عن محله وتجمع في القارورة.

(١٢٣٩٨) (٣/ ١٣٦-١٣٧)

قوله: (بَسْبَسَةَ) بموحدتين مفتوحتين بينهما سين ساكنة، وهو هكذا في نسخ «المسند» بتاء في آخره وقال النووي[٤]: المعروف أنه بسبس[٥] بن

(١) «مجمع الزوائد» (٩/ ٦١٥).
(٢) «صحيح ابن حبان» (٩/ ٣٦٥ رقم ٤٠٥٩).
(٣) «مجمع الزوائد» (٣/ ١٩٩).
(٤) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٣/ ٤٤).
(٥) في «الأصل»: بسبسي. والمثبت من «م».

عمرو؛ أي: بلا تاء، لكن في «الإصابة»[(١)] بالتاء وقال: ويقال له: بسيس بغير هاء وهو قول ابن إسحاق وغيره. **قوله:** (عِيرُ أَبِي سُفْيَانَ) بكسر العين هي دواب تحمل الطعام وغيره من الأمتعة (مَا اسْتَثْنَىٰ) ما مصدرية؛ أي: استثنائية أو نافية؛ أي: ما استثنىٰ أم استثنىٰ (طَلِبَةً) بفتح الطاء وكسر اللام؛ أي: مطلوبًا (ظَهْرُهُ) أي: مركوبه (فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ) بضم عين وكسرها وسكون لام (أُوْذِنُهُ) من الإيذان؛ أي: أخبره بحاله وأن فيه مصلحة أم لا ، ولفظ مسلم: «ألا أكون أنا دونه» أي: قدامه أرشده إلىٰ ما فيه المصلحة مما فيه المفسدة (إِلَىٰ جَنَّةٍ) أي: سببها المؤدي إليها وهو القتال (بْنُ الْحُمَامِ) بضم حاء مهملة وتخفيف ميم (بَخٍ بَخٍ) جاء فيه إسكان الخاء وكسرها منونًا ، وهي كلمة تطلق لتفخيم الأمر وتعظيمه في الخير (إِلَّا رَجَاءَ)[(٢)] هكذا في نسختنا بالتاء كما في أكثر النسخ المعتمدة في مسلم قال النووي[(٣)]: بالمد ونصب التاء، وفي بعضها رجاء بمد وحذف تاء بتنوين أو بلا تنوين (مِنْ قَرَنِهِ) قال النووي[(٤)]: بقاف وراء مفتوحتين ثم نون وهو وعاء من جلود يجعل للسهام.

(١٢٣٩٩) (٣/ ١٣٧)

قوله: (رَفِيعَ الصَّوْتِ) أي: جهيره طبعًا، وكان خطيب الأنصار وجاء أنه خطب مقدم رسول اللَّه ﷺ المدينة فقال: نمنعك مما[(٥)] نمنع منه أنفسنا وأولادنا فما لنا؟ قال: (الجنة) قالوا: رضينا ويقال له: خطيب النبي ﷺ أيضًا (حَبِطَ) بكسر الباء؛ أي: ضل وبطل وفيه: أنه ينبغي للمؤمن أن يخاف شؤم المعاصي

(١) «الإصابة في تميز الصحابة» (١/ ٢٨٨).
(٢) في «الأصل، م»: رجاءة. والمثبت من المسند المطبوع.
(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٣/ ٤٥).
(٤) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٣/ ٤٦).
(٥) في «م»: كما.

وأن لا يعود ضررها على الإيمان (فَتَفَقَّدَهُ) أي: تعرف حاله ونظر في سبب عدم حضوره (بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) فيه بشارة له بالجنة، واشتهار العشرة بها؛ لكونهم بشروا بها في حديث واحد، وإلا فمن بشر بها من الصحابة كثيرون (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْيَمَامَةِ) بيان لظهور صدق بشارته ﷺ (تَحَنَّطَ) استعمل الطيب الذي يستعمل في بدن الميت عادة (فِينَا) أي: في المسلمين (تُعَوِّدُونَ) من التعويد؛ أي: تجعلون لكم عادة معهم (وَالْأَقْرَانُ) جمع قرن بالكسر وهو الكفؤ والنظير[١] في الشجاعة، وفي الطبراني أنه قال - أي: حين جاء يقاتل -: اللَّهم إني أبرأ إليك مما جاء به هؤلاء ومما صنع هؤلاء ثم قاتل حتى قتل فكان عليه درع فمر به رجل مسلم فأخذها، فبينما رجل من المسلمين نائم أتاه ثابت في منامه فقال: إني أوصيك بوصية؛ فإياك أن تقول هذا حلم فتضيعه، إني لما قتلت أخذ درعي فلان، ومنزله في أقصى الناس، وعند خبائه فرس تستن، وقد كفأ على الدرع برمة وفوقها رحل، فأت خالدًا فمره فليأخذها وليقل لأبي بكر إن عليَّ من الدين كذا وكذا، وفلان عتيق، فاستيقظ الرجل فأتى خالدًا فأخبره فبعث إلي الدرع فأتى بها[٢] وحدث أبا بكر رؤياه فأجاز وصيته، كذا في «الإصابة»[٣].

(١٢٤٠١) (٣/ ١٣٧)

قوله: (جَاءَ خَدَمُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) الخدم بفتحتين جمع خادم أي: خدام أهل المدينة من العبيد والإماء والأجراء متبركين بغمسه ﷺ (فِي الْغَدَاةِ[٤] الْبَارِدَةِ) فيه احتمال المشقة لمصلحة المسلمين؛ وإجابة من سأل حاجة؛ أو تبركًا بمس يده.

---

(١) في «الأصل»: والنظر. (٢) في «م»: به.
(٣) «الإصابة في تميز الصحابة» (١/ ٣٩٥).
(٤) في «م»: الغداءة.

(١٢٤٠٢) (٣/ ١٣٧)

قوله: (فَكَأَنِّي كَرِهْتُ ذَلِكَ) أي: اسم القراء (وَمَا بَأْسُ ذَلِكَ) ما نافية بطل عملها لتقدم[١] خبرها وبأس خبر مقدم وذلك مبتدأ، ويحتمل أن تكون استفهامية ويكون بأس مضافًا إلىٰ ما بعده (جَنَّهُمْ) سترهم (اللَّيْلُ) بظلمته (مَعْلَم) بفتح ميم ولام هو ما جعل علامة لشيء، فكأنهم جعلوه علامة لاجتماعهم فيه، وقيل: هي أرض مستوية ليس فيها حدب يرد البصر ولا بناء يستر ما وراءه ولا علامة غيره (مُعَلَّقًا) بالنصب (أَنَّا لَسْنَا) بالفتح؛ أي: أخبرهم بأنا لسنا... إلخ (فُزْتُ)[٢] أي: نلت المطلوب الذي هو الشهادة في سبيل اللَّه (فَدَعَا عَلَيْهِمْ) أي: علىٰ القاتلين (هَلْ لَكَ فِي قَاتِلِ حَرَامٍ؟) أي[٣]: هل لك رغبة في لقائه أو رؤيته.

(١٢٤٠٤) (٣/ ١٣٧-١٣٨)

قوله: (تَحَدَّثَا) ماض من التحدث (وَلَيْلَةٌ) أي: وتلك ليلة (عُصَيَّةٌ) تصغير العصا وفيه كرامة لهما ومعجزة له ﷺ ورضي اللَّه تعالىٰ عنهما.

(١٢٤٠٥) (٣/ ١٣٨)

قوله: (إِنْ ذَكَرْتَنِي فِي نَفْسِكَ) الظاهر أن المراد به الذكر في الخلوة لمقابلته بقوله: وإن ذكرتني في ملأ[٤]، وليس المراد بالأول السر وبالثاني الجهر، ثم الذكر في ملأ[٤] [إما بأن يسمعهم ذكر اللَّه، وحسن الثناء عليه ويرغبهم فيه ويحثهم عليه وهم مستمعون متلذذون به، وهو الأقرب بقوله (ذكرتك في ملاء)][٥] أو بأن يذكر اللَّه وهو فيهم، والعادة عند ذلك تقتضي الغفلة

---

(١) في «م»: لتقديم.
(٢) في «الأصل»: فزدت. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.
(٣) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م». (٤) في «م»: ملاء.
(٥) من «م».

بالاشتغال بما فيه الملأ (أَسْرَعُ بِالْمَغْفِرَةِ) فيه تفسير للدنو والإتيان منه تعالىٰ، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٠٦) (٣/١٣٨)

قوله: (وَلَمْ يُسْمِعْ) من الإسماع، لا يخفىٰ أن النبي ﷺ قرره علىٰ ذلك، فيه[١] دلالة علىٰ عدم وجوب الإسماع في رد السلام (وَاتَّبَعَهُ) بالتشديد.

(١٢٤٠٧) (٣/١٣٨)

قوله: (كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ) يحتمل أن المراد الإشارة في التشهد أو رد السلام بالإشارة وقد جاء كل منهما، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٠٩) (٣/١٣٨-١٣٩)

قوله: (قَالَ الْحَجَّاجُ بْنُ عِلَاطٍ) بكسر عين مهملة وتخفيف لام، قدم علىٰ النبي ﷺ وهو بخيبر فأسلم وسكن المدينة، وروىٰ ابن أبي الدنيا في هواتف الجان من طريق واثلة بن الأسقع: كان سبب إسلام الحجاج أنه خرج في ركب من قومه إلىٰ مكة فلما جن عليه الليل استوحش فقام يحرس[٢] أصحابه ويقول:

أعيذ نفسي وأعيذ صحبي حتىٰ أعود سالمًا وركبي

فسمع قائلاً يقول: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟...﴾ الآية [الرَّحمٰن: ٣٣]، فلما قدم مكة أخبر بذلك قريشًا فقالوا له: إن هذا فيما يزعم محمد أنه أنزل عليه قال: فسأل عن النبي ﷺ فقيل له: هو بالمدينة قال: فأسلم الحجاج وحسن إسلامه ذكره في «الإصابة» (فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يدل علىٰ جواز الكذب لحفظ المال

---

(١) في «م»: ففيه.

(٢) زاد في «م»: من.

ونحوه، وعلىٰ أنه إذا كان ذاك الكذب كلامًا في أحد فاستأذن منه المتكلم فليأذن له فيه؛ لئلا يتضرر بضياع المال (اسْتُبِيحُوا) علىٰ بناء المفعول من الاستباحة؛ أي: أن يهود خيبر غلبوا عليهم وأخذوا أموالهم (وَانْقَمَعَ) في «القاموس»: انقمع دخل البيت مستخفيًا (فَعَقِرَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: صار كالمعقور الذي لا يستطيع القيام من محله (يُقَالُ لَهُ: قُثَمُ) بقاف ومثلثة كعمر وزفر غير منصرف، قال ابن السكن وغيره: كان يشبه بالنبي ﷺ (حِبِّيْ قُثَمْ) بكسر الحاء وتشديد الباء؛ أي: محبوبي. **قوله:** (شَبِيهَ ذِي الْأَنْفِ الْأَشَمْ) بتشديد الميم، من الشمم بفتحتين وهو ارتفاع قصبة الأنف وحسنها واستواء أعلاها وانتصاب الأرنبة يريد بذي الأنف الأشم النبي ﷺ فقوله: نبي ذي النعم بيان له، والمراد بذي النعم اللَّه (بِرَغْمِ مَنْ رَغَمْ) في «القاموس»: الرغم: الكره، رغمه كعلمه ومنعه[1] كرهه والذل ورغم أنفه: ذل عن كره وهذا وما بعده يدل علىٰ إيمان العباس يومئذ، وأن هذا الحب له بالنبي ﷺ لم يكن لمجرد القرابة (حَتَّىٰ قَبَّلَ) من التقبيل (وَغَنِمَ) كسمع (فَأَخْفِ) من الإخفاء (مِنْ حُلِيٍّ) بضم حاء وكسر لام وتشديد ياء جمع حلي بفتح فسكون كثدي وثدي ويجوز هاهنا أن يقرأ بالإفراد (لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ) بضم الياء من الخزي وجعله من الحزن لا يوافق الجواب ظاهرًا (لَا يُخْزِنِي) الظاهر أنه نفي من الخزي وحذف الياء لمجرد التخفيف كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] وجعله نهيًا بعيد، وقد يقال: يجوز أن يجعل من حزن يحزن كنصر أو من أحزن علىٰ أن لا يحزني بتشديد النون بإدغام نون الكلمة في نون الوقاية (وَهُمْ يَقُولُونَ) أي: للعباس (إِذَا مَرَّ بِهِمْ) أي: في تلك الأيام أو في ذلك اليوم (الْكَآبَةَ) كالكراهة؛ أي: المشقة والتعب (مُكْتَئِبًا) أي: كئيبًا حزينًا

(١) في «الأصل: ومنه. والمثبت من «م».

(فَسُرَّ) علىٰ بناء المفعول (وَرُدَّ) علىٰ بناء المفعول أيضًا، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ والبزار والطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(١٢٤١٠) (٣/ ١٣٩)

قوله: (ضَبَّةٌ) حديدة عريضة يضبب بها.

(١٢٤١٢) (٣/ ١٣٩)

قوله: (لَا نُحَدِّثُهُ) بالنون؛ أي: لا نرويه عن غيرك (بِقَدَحٍ رَوَحٍ فِيهِ مَاءٌ له) هكذا في نسختنا وفي بعض النسخ: «أروح» بزيادة الألف قيل: وهو تحريف والصواب رحراح وفي «النهاية»[2] في حديث أنس: «فأتي بقدح رحراح» وهو القريب القعر مع السعة فيه. قلت: رواية: قدح رحراح هي المشهورة بلا ريب، لكن يمكن توجيه هذه أيضًا ففي «القاموس»: الروح بالتحريك؛ أي: بفتحتين؛ السعة، ثم ذكر أروح في الصفة فرؤية روح علىٰ تقدير المضاف؛ أي: ذي روح؛ أي: سعة ورواية أروح[3] لا تحتاج إلىٰ تقدير، فإن أروح بمعنىٰ واسع، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَقَالَ بِهَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ) القول بمعنىٰ الفعل.

(١٢٤١٤) (٣/ ١٣٩)

قوله: (النَّوَاضِحُ) أي: الإبل التي يسقىٰ[4] عليها؛ أي: شق عليهم سقي الأراضي[5] بالنواضح فطلبوا أن يكون لهم نهر جار لا يحتاجون في السقي منه إلىٰ تعب (أَنْ يُكْرِيَ) يقال: كريت الأرض وكروتها إذا حفرتها؛ أي: يحفر

(١) «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٢٥).
(٢) «النهاية في غريب الأثر» (٢/ ٥٠٠).
(٣) في «الأصل»: ورؤية أرواح. والمثبت من «م».
(٤) في «م»: يستقىٰ.
(٥) في «م»: الأرض.

لهم بالدعاء؛ أي: يدعو لهم بنهر فإذا جاء النهر فكأنه حفر لهم (نَهْرًا سَيْحًا) جاريًا (وَاطْلُبُوا الْمَغْفِرَةَ) هذا من علو همتهم واهتمامهم بأمر الآخرة دون الدنيا (وَلِأَبْنَاءِ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ) الظاهر أن المراد بهم الأبناء بلا واسطة، إذ لو كان المراد العموم لدخل الأبناء إلىٰ يوم القيامة في أبناء الأنصار، فلا حاجة إلىٰ زيادة أبناء الأبناء، ويحتمل العموم في الثاني دون الأول، والله تعالىٰ أعلم.

قوله، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد والبزار بنحوه وقال: «مرحبًا بالأنصار ثلاثًا» والطبراني في «الأوسط» و«الصغير» و«الكبير» بنحوه وأحد أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح.

(١٢٤١٥) (٣/ ١٣٩)

قوله: (يَلْحَدُ) يقال: لحد كمنع وألحد واللحد معلوم (يَضْرَحُ) كيمنع؛ أي: يحفر القبر بلا لحد (فَقَالُوا) كأنه لم يكن عندهم حينئذ من يحفظ حديث اللحد لنا.

(١٢٤١٦) (٣/ ١٣٩)

قوله: (فَمَا نُهِيتُ عَنْهُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: فعلم أن ما جاء عنه من النهي فمحمول علىٰ خلاف الأولىٰ.

(١٢٤١٧) (٣/ ١٣٩-١٤٠)

قوله: (عَلَىٰ سَرِيرٍ مُضْطَجِعٌ[2] مُرْمَلٌ) بفتح الميم مشددة أو مخففة؛ أي[3]: منسوج يقال: رمل الحصير بالتخفيف وأرمله ورمله بالتشديد للتكثير؛ أي: نسجه (بِشَرِيطٍ) أي: بحبل يفتل من خوص (مِنْ أَدَمٍ) بفتحتين؛ أي: جلد (وَقَدْ أَثَّرَ) من التأثير (يَعِيثَانِ) يقال: عاث في ماله إذا بذَّره وأفسده.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٩/ ٧٨٢).

(٢) ليست في «م».

(٣) في «م»: أو.

(١٢٤١٨) (٣/ ١٤٠)

قوله: (رَجُلَانِ) قد جاء رجال[١] فيدل علىٰ أنه لا عبرة لمفهوم العدد (رُفِعَا لِي) علىٰ بناء المفعول وهو حال، إذ[٢] الظاهر أن الرؤية بصرية أو مفعول ثان (اخْتُلِجَا) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أخذا وسلبا.

(١٢٤١٩) (٣/ ١٤٠)

قوله: (أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ) قاله إما لأن الشفاعة تكون داخل الجنة كما تفيده بعض الروايات بأن يدخل ﷺ فيها فيشفع، وإن كانت قبل دخول الناس فيها [أو علىٰ معنىٰ: أنا أول شفيع في دخول الجنة أو في رفع درجاتها، ويحتمل أن المراد هاهنا شفاعة تكون داخل الجنة بعد دخول الناس فيها][٣] لرفع الدرجات ونحوها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٢٠) (٣/ ١٤٠)

قوله: (وَلَيَخْلُقَنَّ اللَّهُ نَفْسًا) أي: في عالم الوجود الخارجي (هُوَ خَالِقُهَا) في عالم التقدير والمشيئة والإرادة والقضاء أي: فلا حاجة إلىٰ العزل، وفيه أنه لا يخلو عن كونه خلاف الأولىٰ.

(١٢٤٢٢) (٣/ ١٤٠)

قوله: (نَهَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النُّهْبَةِ) بضم فسكون: المال المنهوب وبالفتح مصدر وفي بعض النسخ: «النُّهْبَىٰ» وهي بضم نون فسكون هاء مقصور قيل: هذا النهي في أخذ مال المسلم قهرًا، وأخذ الأموال المشتركة بينهم، ويجوز نهب أموال الحرب.

---

(١) في «م»: رجل.

(٢) في «م»: إذا.

(٣) من «م».

(١٢٤٢٤) (٣/ ١٤٠)

قوله: (إِلَىٰ نِصْفِ السَّاقِ) أي: مشروع أو جائز إلىٰ نصف الساق وإلىٰ الكعبين ثم الأول أولىٰ، والثاني جواز بلا أولوية.

(١٢٤٢٥) (٣/ ١٤٠)

قوله: (فَأَخْنَسَ الرَّجُلُ) في «القاموس»: أخنسه إلىٰ آخره، فالظاهر نصب الرجل أي: أخر مجيئه الرجل أو[1] رفعه علىٰ أن الفعل علىٰ بناء المفعول وفي بعض النسخ: «فأحس» من الإحساس، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٢٧) (٣/ ١٤٠)

قوله: (أَنَّ يَهُودِيًّا سَلَّمَ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: أظهر السلام عليه وإلا فما سلم.

(١٢٤٢٨) (٣/ ١٤٠)

قوله: (فَإِنَّ فِي بَصَرِهِ شَيْئًا)[2] هو بالنصب وقد مر وجهه، وهذا يدل علىٰ أن أذان بلال بليل ما كان عن قصد وإنما كان عن غلط لسوء بصره، ورجال الحديث كلهم ثقات، وفي «المجمع»[3]: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، ويوافقه ما مر في مسند ابن عمر مرفوعًا بلفظ[4]: «إن بلالاً لا يدري ما الليل فكلوا واشربوا حتىٰ ينادي ابن أم مكتوم» وسنده فيما يظهر أيضًا قوي، ولا يكفي هذا في تصحيح الخبر، ولا يخفىٰ أن حديث: «إن بلالاً[5] يؤذن بليل» لا يعارضه إذ ليس فيه دلالة أنه يتعمد ذلك؛ نعم. ما جاء إنه ينادي ليرجع قائمكم وينبه نائمكم؛ يدل بظاهره أنه يتعمد ذلك، لكن يمكن حمله علىٰ أنه بيان لخلل أذانه؛ حتىٰ لا يعتمدوا عليه علىٰ أن اللام

(١) في «م»: و.
(٢) في «م»: شيء.
(٣) «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٦٤).
(٤) «مسند أحمد» (٢/ ١٢٣).
(٥) زاد في «الأصل»: لا.

للعاقبة لا للتعليل وبالجملة فالمحل محل نظر؛ نعم. يستبعد أن يقره مؤذنًا وهو لا يدري الوقت، لكن قد يقال: يكفي في زوال الخطأ أنه نبههم علىٰ ذلك فليتأمل، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٢٩) (٣/ ١٤٠)

قوله: (حَتَّىٰ يُمْطَرَ النَّاسُ) علىٰ بناء المفعول.

(١٢٤٣٠) (٣/ ١٤٠-١٤١)

قوله: (هَلْ أَعْلَمْتَهُ) فيه أنه ينبغي الإعلام بذلك ليزداد الحب من الطرفين، وأنه ينبغي لمن يحبه أن يدعو له بحب اللَّه تعالىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٣١) (٣/ ١٤١)

قوله: (دَفَعَ إِلَىٰ حَفْصَةَ ابْنَةَ عُمَرْ رَجُلاً) [كأن الرجل][1] كان محبوسًا في محل لم يكن له إغلاق فقال لحفصة: انظري لئلا يخرج من محله، لكن الدعاء علىٰ اليد يقتضي أنه جعل في يدها؛ إلا أن يقال: أنه يقال في مثله أنه شرد من يده فلذلك دعا علىٰ يدها؛ (فَرَفَعَتْ يَدَيْهَا) أي: من الرفع وفي «المجمع»[2]: فقالت بيديها هكذا والمراد به الرفع، ولعلها فعلت كذلك ليترحم عليها النبي ﷺ فيدعو لها (قُبِلَتْ) هكذا في نسختنا وهو علىٰ بناء المفعول من القبول؛ أي: دعوتك عليَّ، وفي بعض النسخ فقالت: يا رسول اللَّه قلت: قبل كذا وكذا وهو الموافق لما في «المجمع» (ضَعِي) من الوضع كذا في بعض النسخ، وهو الموافق للرفع فيما سبق، وكذلك هو في «المجمع» وفي بعض النسخ صفي من الصف بإهمال صاد وتشديد فاء[3] وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

---

(١) من «م».
(٢) «مجمع الزوائد» (٨/ ٤٧٧).
(٣) في «م»: هاء.

(١٢٤٣٢) (٣/ ١٤١)

قوله: (أُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ) أي: لما فيها من وصف اللَّه تعالىٰ فلذلك[١] استحق الجنة[٢] بحبها.

(١٢٤٣٤) (٣/ ١٤١)

قوله: (مِنْ كَرْبِ الْمَوْتِ) بفتح فسكون: ما اشتد من الغم وأخذ النفس، ويحتمل أن يكون بضم كاف وفتح راء علىٰ أنه جمع كربة (مَا) أي: أمر عظيم (بِتَارِكٍ) من الترك والباء زائدة في خبر ليس (مِنْهُ) من ذلك الأمر (أَحَدًا) من الخلائق إلا ما استثنىٰ (لِمُوَافَاةِ) أي: لأجل ملاقاة يوم القيامة وحضورها.

(١٢٤٣٦) (٣/ ١٤١)

قوله: (لَغُدْوَةٌ) بالفتح قيل: هو المرة من الغدو، وهو سير أول النهار نقيض الرواح والغُدُو بالضم[٣]: ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، والظاهر أنه لا يختص بالغدو والرواح من بلدته بل يحصل بكل غدوة وروحة في طريقه إلىٰ الغزو كذا في «المجمع» في موضع، وقال في موضع آخر: الغدوة: المرة من الذهاب، والروحة المرة من المجيء، وقال في موضع ثالث: وهما عبارة عن وقت وساعة مطلقًا لا مقيدًا[٤] بالغدو والرواح (خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا) أي: لو كان فيها خير، وقاله علىٰ زعمهم وإلا فكل عمل صالح خير إذ هي لا تساوي جناح بعوضة وقيل: أي: من إنفاقها في سبيل اللَّه لو ملكها[٥] (وَلَقَابُ قَوْسٍ) أي: قدره (قَدِّهِ) بكسر وتشديد دال: السوط؛ أي: قدر سوط أحدكم؛ أي[٦]: قدر موضع يسع سوطه من الجنة (مَا بَيْنَهُمَا) أي: بين السماء والأرض

---

(١) في «م»: ولذلك.
(٢) في «م»: المحبة.
(٣) في «م»: بضم.
(٤) في «م»: يتقيد.
(٥) في «م»: ملكًا.
(٦) في «م»: أو.

أو بين المشرق والمغرب (رِيحًا) أي: عطرًا أو طيبًا (وَلَنَصِيفُهَا) بفتح نون وكسر صاد هو الخمار.

(١٢٤٣٨) (٣/ ١٤١)

قوله: (بَيْرُحَاءُ) قيل: فيه وجوه أقواها فتح الباء الموحدة وسكون المثناة وفتح الراء ممدود أو مقصور اسم لبستان بالمدينة (طَيِّبٍ) صفة ماء (الْبِرَّ) اسم لجوامع خصال الخير كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ...﴾ الآية [البَقَرَة: ١٧٧] والمعنىٰ أنكم وإن أتيتم بكل الخيرات لن تفوزوا بإحراز خصلة البر ولن تبلغوا حقيقتها حتىٰ تكون نفقتكم من الأموال[١] المحبوبة لديكم (بَخٍ) بإسكان الخاء أو كسرها منونًا تقال عند التعجب والمدح والرضا بالشيء (رَابِحٌ) بالباء الموحدة؛ أي: ذو ربح يناله صاحبه في الآخرة، فاسم الفاعل للنسبة كلابن وتامر، أو المراد: رابح صاحبه بتقدير المضاف أو التجوز في النسبة أو اسم الفاعل بمعنىٰ المفعول؛ أي: مربوح (فِي الْأَقْرَبِينَ) أي: منك.

(١٢٤٤٠) (٣/ ١٤١)

قوله: (فَيَضَعُ قَدَمَهُ) الظاهر أنه تفسير للقول بناء علىٰ إطلاق القول علىٰ الفعل (فَيَنْزَوِي) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يضم. **قوله:** (جُبَّةِ سُنْدُسٍ) السندس ما رق من الديباج ورفع (مَا قُلْتَ) هو قوله: إنما يلبس هذه من لا خلاق له.

(١٢٤٤٢) (٣/ ١٤٢)

قوله: (أَنَا أَهْلٌ أَنْ يُتَّقَىٰ) علىٰ الإضافة ويتقىٰ علىٰ بناء المفعول، وفي بعض النسخ: «أهل أن أتقىٰ» بلا إضافة، وأتقىٰ علىٰ بناء المفعول ويجوز

---

(١) في «م»: الأمور.

الإضافة وتركها أقرب وعلىٰ التقديرين[١]، فالحديث يبين أن التقوىٰ في قوله: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المدَّثر: ٥٦] مصدر مبني للمفعول لا الفاعل حتىٰ يرد[٢] أنه الغالب علىٰ الإطلاق فلا يتقي أحدًا فكيف قيل: هو أهل التقوىٰ؟! (فَمَنْ اتَّقَىٰ أَنْ يَجْعَلَ مَعِي إِلَهًا [كَانَ أَهْلاً][٣] أَنْ أَغْفِرَ لَهُ) أي: فأنا[٤] أهل أن أغفر له، ففيه حذف لظهوره، وفي بعض النسخ: «أنا أهل أن أغفر له» ففيه حذف الفاء وفي الترمذي[٥]: «فأنا أهل أن أغفر له» بالفاء وهو أظهر، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب وسهيل ليس بالقوي في الحديث وقد تفرد به.

(١٢٤٤٧) (٣/ ١٤٢)

قوله: (وَكَأَنَّ الْقَوْمُ) كأن بتشديد النون لإفادة الظن؛ أي: إنهم توقفوا في الفسخ فكأنهم هابوا ذلك حيث لم[٦] يكن معتادًا في العبادات فسخ المنوية، وهذا من طبع الإنسان أنه يتوقف في غير المعتاد؛ وينظر، وإلا فلا وجه لذلك بعد أمره ﷺ به، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٤٩) (٣/ ١٤٢)

قوله: (يَجْمَعُ بَيْنَ الرُّطَبِ وَالْخِرْبِزِ) هو بكسر خاء معجمة وسكون راء مهملة وكسر موحدة بعدها زاي معجمة؛ نوع من البطيخ الأصفر، وهو وإن كان حارًّا إلا أنه أبرد من الرطب، فصح ما جاء أنه كان يطفئ حرارة أحدهما بالآخر وقيل: هو محمول علىٰ غير النضيج وهو بارد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٥٠) (٣/ ١٤٢)

قوله: (بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ) كحمراء بسين مهملة (جَعْدًا) بفتح فسكون؛

---

(١) في «م»: التقدير.
(٢) في «م»: يراد.
(٣) سقطت من «الأصل؛ م».
(٤) في «م»: أنا.
(٥) «سنن الترمذي» (٣٣٢٨).
(٦) في «م»: أحد.

أي: غير سبط الشعر (حَمْشَ السَّاقَيْنِ) بالشين المعجمة؛ أي: دقيقهما (قَضِيءَ الْعَيْنَيْنِ) أي: فاسدهما، قيل: كلام «النهاية» يقتضي أنه مقصور؛ أي: بقاف وضاد وهمزة وقال النووي: كعياض أنه ممدود؛ أي: بياء بعد الضاد قبل الهمزة. قلت: في «النهاية»[1] يقال: قضئ الثوب يقضي فهو قضيء مثل حذر يحذر فهو حذر إذا تشقق، وظاهر هذا ما قال القائل، لكن كلام «المجمع» يدل على أنه حمل التشبيه على بيان وزن الماضي والمضارع فقال: قضئ الثوب يقضي كحذر يحذر وهو فعيل بمد وهمزة؛ أي: فاسدها بكثرة دمع أو حمرة أو غير ذلك. انتهى. ثم لعل المقصود من هذا الخبر حسن الظن بالرجل وتحقيق أمر القيافة لا تفضيح المرأة بعد اللعان، والله تعالى أعلم.

(١٢٤٥١) (٣/ ١٤٢)

قوله: (أَنْ يَحْضُرَ دُعَاءَهُمَا) أي: يستجيب (وَلَا يُفَرِّقَ) من التفريق أو بالتخفيف وهو عطف على يحضر.

(١٢٤٥٣) (٣/ ١٤٢)

قوله: (إِلَّا نَادَاهُمْ مُنَادٍ) تشريفًا لهم، وإن لم يعلموا به أو هم قد علموا بخبر الصادق فينبغي أن يرغبوا كما لو سمعوا، والله تعالى أعلم.

(١٢٤٥٤) (٣/ ١٤٢-١٤٣)

قوله: (يَرْتَادُونَ لِأَهْلِهِمْ) من الارتياد؛ أي: يطلبون لأهلهم الرزق ونحوه (مُتَجَافٍ) أي: منفصل عن مكانه أو غليظ عظيم، سد عليهم فم الغار أو منفصل عنهم؛ أي: ما وقع عليهم (خَصَاصَةً) بفتح خاء معجمة؛ أي: فرجة (وَعَفَا الْأَثَرُ) أي: انمحى فهو[2] لازم، ويمكن أن يكون متعديًا والأثر

---

(١) «النهاية في غريب الأثر» (٤/ ١٢٠).
(٢) في «م»: وهو.

بالنصب؛ أي: محا ذلك الحجر الأثر ولا يخلو عن بعد؛ أي: ما بقي لفم الغار أثرًا وما بقي لنا أثر به يعرف الناس أننا في الغار؛ حتىٰ يرجىٰ مجيء أحد ليفتح علينا (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ[1] كَانَ لِي . . .) إلخ، هذه الجملة شرط جوابه (فَفَرِّجْ عَنَّا) **وقوله**: (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ وَمَخَافَةَ عَذَابِكَ) بدل من الأول ذكر لبعد الجواب، وحينئذ فالشك إنما هو بالنظر أنه هل فعل ذلك للَّه رجاء لرحمته ومخافة عذابه أم لا؟ وهذا مشكوك، فلذلك ذكر أداة الشك (عَلَىٰ رُءُوسِهِمَا) أي: عند رءوسهما (أَرُدَّ) من الرد (سِنَتَهُمَا) بكسر السين (فِي رُءُوسِهِمَا) يريد أن السنة تجيء من جهة الرأس فإنها أول النوم وهو علىٰ ما قيل: ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي علىٰ العين ولا تصل إلىٰ القلب، فإذا وصلته كان نومًا، فإذا أيقظ أحد صاحب السنة [ترجع السنة][2] إلىٰ الرأس فتؤذيه (فَفَرِّجْ) من التفريج (وَأَنَا غَضْبَانُ فَزَبَرْتُهُ) أي: منعته وفي بعض النسخ فدراني من الدراية؛ أي: علمني في الغضب (وثمرته) من التثمير (كُلُّ الْمَالِ) لعل المراد به الكثير (جُعْلاً) بضم فسكون؛ أي: أجرًا مجعولاً (فَلَمَّا قَدَرَ) بالتخفيف (وَفَّرَ) من التوفير؛ أي: ترك لها نفسها سالمة (وسَلَّمَ) من التسليم(مَعَانِيقَ) أي: مسرعين صالحين منبسطين في «المجمع»[3] رواه أحمد مرفوعًا كما تراه، ورواه أبو يعلىٰ والبزار كذلك، ورواه عبد اللَّه موقوفًا علىٰ أنس، ورجال أحمد وأبي يعلىٰ كلاهما رجال الصحيح.

(١٢٤٥٧) (٣/ ١٤٣)

قوله: (كُنَّا قَدْ نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ) هكذا في بعض

---

(١) سقطت «بالأصل، م». (٢) من «م».

(٣) «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٦٠).

النسخ وهو المشهور في كتب الحديث، والمعنىٰ: نهينا بقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المَائدة: ١٠١] والمراد **بقوله:** (عَنْ شَيْءٍ) أي: غير ضروري لما[1] فيه من احتمال أن يكون من تلك الأشياء، وفي بعض النسخ: (هِبْنَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) من: هاب، ولم يذكر فيه (عَنْ شَيْءٍ) الرجل من أهل البادية العاقل؛ فإنه لكونه من أهل البادية لا يعلم بالمنع فيسأل، ولكونه عاقلاً[2] يسأل عما يليق السؤال عنه (فَبِالَّذِي خَلَقَ . . .) إلخ، الباء للقسم؛ أي: أقسمك به قال ذلك؛ لزيادة التوثيق والتثبيت، كما يؤتىٰ بالتأكيد لذلك ويقع ذلك في أمر يهتم بشأنه، ولم يقل ذلك لإثبات النبوة بالحلف؛ فإن الحلف لا يكفي في ثبوتها ومعجزاته ﷺ كانت مشهورة معلومة، فهي ثابتة بتلك المعجزات، ويمكن أن يقال: أنه ﷺ كان معلومًا عندهم بالصدق والأمانة علىٰ أكمل وجه، وقد جاء أن نور وجهه ﷺ كان يدل علىٰ أن وجهه ليس بوجه كذاب، فيمكن الاكتفاء من مثله في هذه الدعوىٰ العظيمة بمثل هذا الحلف الغليظ، فإن احتمال الكذب من مثله منتف بدون الحلف ظاهرًا فكيف مع هذا الحلف؟! فلذلك اكتفىٰ به. (آللَّهُ) بمد الهمزة للاستفهام؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يُونس: ٥٩] (ثُمَّ وَلَّىٰ) من التولية؛ أي: انصرف.

(١٢٤٥٨) (٣/ ١٤٣)

قوله: (فَجَاءَتْ إِلَىٰ بَابِهِ) قيل: وكأنها خيلته عظيمًا كعظماء الدنيا فلذلك قيل: فلم نجد علىٰ بابه بوابًا. قلت: يحتمل أن أنسًا ساق هذا الحديث لإفادة ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع، فذكر أنها ما عرفته أولاً؛ إذ ليس من شأنه الامتياز عن آحاد الناس في المشي حتىٰ يعرف به كما هو شأن أكابر الدنيا ثم

---

(١) في «الأصل»: من. والمثبت من «م». (٢) في «م»: غافلاً.

حين جاءت إلىٰ الباب، فما وجدت مانعًا يمنعها عن الوصول إليه؛ كما يوجد علىٰ أبواب أهل الدنيا، والله تعالىٰ أعلم. (عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ) قد سبق معناه، ثم الجواب قد جاء علىٰ أسلوب الحكيم؛ كأنه ﷺ قال لها: أنت معذورة في ذلك بسبب أنك ما عرفتني، لكن ينبغي لك التأسف علىٰ ما فات عنك من الأجر؛ لعدم الصبر عند الصدمة الأولىٰ.

(١٢٤٥٩) (٣/ ١٤٣)

قوله: (أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السِّوَاكِ[١]) أي: بالغت[٢] في تكرير طلبه منكم، وفي هذا الإخبار ترغيب فيه، وهذا بمنزلة التأكيد لما سبق من التكرير لمن علم به سابقًا، وبمنزلة[٣] التكرير والتأكيد جميعًا لمن لم يعلم به.

(١٢٤٦٨) (٣/ ١٤٤)

قوله: (إِذَا ابْتُلِيَ عَبْدِي)[٤] يحتمل أنه صيغة مضارع للمتكلم من الابتلاء، أو ماض مبني للمفعول (مِنْهُمَا) أي: بدلهما، أو لأجل فقدهما مع صبره عليه، وفيه أن الأجر للمصيبة والصبر شرط له[٥]؛ فليتأمل.

(١٢٤٦٩) (٣/ ١٤٤)

قوله: (عَنْ جُمْجُمَتِي) بضم جيمين: عظم الرأس المشتمل علىٰ الدماغ، والمراد هاهنا[٦]: الرأس؛ بل تمام البدن، والمعنىٰ: تنشق عن جمجمتي قبلهم، فالجملة[٧] بيان **لقوله:** (أَوَّلُ النَّاسِ). (لِوَاءَ الْحَمْدِ) أي: لواء يدل علىٰ أنه رئيس أهل الحمد، واللواء كان علامة الرياسة عندهم. (فَأُقْبِلُ) من

---

(١) في «الأصل، م»: السؤال. والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) في «م»: بالغيث.
(٣) في «م»: ولمنزلة.
(٤) في «م»: عبد.
(٥) من «م».
(٦) في «الأصل»: هنا. والمثبت من «م».
(٧) في «الأصل»: والجملة. والمثبت من «م».

الإقبال؛ أي: إلىٰ أمتي؛ أي: أرجع إليهم (وَأَدْخَلَ مَنْ بَقِيَ[١]) صيغة ماض[٢] علىٰ بناء المفعول من الإدخال.

(١٢٤٧١) (٣/ ١٤٥)

قوله: (فَأُلْقُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ) بفتح طاء وكسر واو وتشديد تحتية؛ أي: بئر مطوية؛ أي: مبنية الجوانب بالحجارة أو غيرها، فعيل بمعنىٰ مفعول، فلذا جمع علىٰ أطواء؛ كشريف وأشراف (خَبِيثٍ مُخْبِثٍ) اسم فاعل من أخبث في «الصحاح»: أخبثه: أفسده، وأخبث؛ أي: اتخذ أصحابًا خبثاء فهو خبيث مخبث، وفي «المجمع» في تفسير هذا الكلام؛ أي: فاسد مفسد؛ لما يقع فيه، فأخرجه علىٰ المعنىٰ الأول، ويمكن إخراجه علىٰ المعنىٰ الثاني؛ أي: خبيث ذو[٣] أصحاب خبثاء (إِذَا ظَهَرَ عَلَىٰ قَوْمٍ) أي: غلب عليهم (بِالْعَرَصَةِ) أي: بمحل الغلبة لإظهار شعائر الإسلام. (وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ) أي: أدركوه ولحقوه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ١٧٥] (أَسَرَّكُمْ) الهمزة للاستفهام، وهو من السرور، ومعنىٰ (أَنَّكُمْ أَطَعْتُمْ) أي: فرضه وتقديره، والمراد: أظهر لكم أنكم لو أطعتم؛ لكنتم مسرورين بها. (مَا تُكَلِّمُ) (مَا) استفهامية، و(تُكَلِّمُ) من التكليم؛ أي: أيُّ كلام تكلم أَجْسَادًا كذا؛ أي: أهو[٤] كلام مفيد مسموع أم لا؟

(١٢٤٧٢) (٣/ ١٤٥)

قوله: (وَهُوَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْمُعَقِّبُ) رأيته مضبوطًا بسكون العين في التعجيل.

(١) في «الأصل»: لقي. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.
(٢) في «الأصل: ما من. والمثبت من «م». (٣) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».
(٤) في «الأصل»: هو. والمثبت من «م».

(١٢٤٧٤) (٣/ ١٤٥)

قوله: (هَلْ شَمِطَ) بكسر الميم؛ أي: هل اختلط بياض شعره بالسواد؟

(١٢٤٧٦) (٣/ ١٤٥)

قوله: (فَكُلُّ ضَعِيفٍ) أي: فقير، أو ضعيف في الجسد[١]؛ لقلة أكله وكثرة تعبه في عبادة المولىٰ، أو كثير الأمراض، قلما يخلو عن مرض (مُتَضَعِّفٍ) فتح العين أشهر؛ أي: محقر بين الناس، وعلى الكسر: أي: خامل متذلل، أو رقيق القلب ولينها للإيمان. قلت: أو مبالغ في أسباب ضعفه، ساع فيها بترك الدنيا وأهلها. (ذِي[٢] طِمْرَيْنِ) بكسر الطاء وسكون الميم وراء: الثوب الخلق (لَوْ أَقْسَمَ) علىٰ أمر (عَلَىٰ اللَّهِ) معتمدًا عليه (لَأَبَرَّهُ) بفعل ما حلف عليه (جَعْظَرِيٍّ) أي: فظ غليظ متكبر (جَوَّاظٍ) بتشديد الواو[٣]: هو الجموع المنوع، وقيل: الكثير اللحم المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين (ذِي تَبَعٍ) بفتحتين؛ أي: ذي خدم من عبيد وإماء، والمراد أن الغالب في القسم الأول أنه من أهل الجنة، والثاني بالعكس، وقيل: المراد: أغلب أهل الجنة هؤلاء، وأغلب أهل النار هؤلاء، وفيه نظر، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٧٧) (٣/ ١٤٥)

قوله: (أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ فِحْلَةَ فَرَسِهِ) الفِحلة بكسر الفاء: الذكورة؛ فالحديث في معنىٰ: «نَهَىٰ عَنْ عَسْبِ[٤] الْفَحْلِ»[٥] أي: ضرابه أو ماءه، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: الجثة.

(٢) في «الأصل، م»: ذو، والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «الأصل» الأول.

(٤) في «الأصل»: عسيب. والمثبت من «م».

(٥) أخرجه: أحمد (٢/ ٣٣٢)، والنسائي (٤٦٧٣)، وابن ماجه (٢١٦٠).

(١٢٤٧٩) (٣/ ١٤٥)

قوله: (الْجَمَاعَةُ الْجَمَاعَةُ) أي: أهل جماعة الصحابة يحبون كلهم، ولا يتعرضون أحدًا منهم بسب ولعن ونحو ذلك، ويقتدون بهداهم، ويهتدون بسيرهم[١] في العقائد والأعمال علىٰ قدر الإمكان، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٨٠) (٣/ ١٤٦)

قوله: (فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ) هكذا جاء في مسلم[٢] أيضًا، وفي «أحكام القرآن» للقاضي إسماعيل: ورویٰ بعضهم سعد بن عبادة، قيل: وهو أقوىٰ. قال ابن كثير[٣]: الصحيح: أن سعد بن معاذ مات قبل نزول الآية؛ فإنه مات سنة خمس بعد بني قريظة بأيام، والآية نزلت في وفد بني تميم، والوفود إنما تواتروا في سنة تسع، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٨٢) (٣/ ١٤٦)

قوله: (وَأَنَا أُقِيمُ حَائِطِي بِهَا) أي: بزوجتي[٤] وأهلي؛ أي: فيثقل علي دخوله في الحائط، (فَأْمُرْهُ) أمر من الأمر (فَأَبَىٰ) قيل: كان قوله ﷺ ذاك شفاعة لا أمرًا، وإلا عصىٰ بخلافه (فَأَتَاهُ) أي: ذلك الرجل الذي هو صاحب النخلة (قَالَ: فَاجْعَلْهَا لَهُ) أي: قال النبي ﷺ لأبي الدحداح: اجعل النخلة التي اشتريتها لصاحب الحائط (أَعْطَيْتُكَهَا) أي: النخلة في الجنة (عَذْقٍ) قيل: بالكسر: الغصن، وبالفتح: النخلة أو[٥] الحائط، والظاهر أن المراد هاهنا: النخلة أو[٦] الحائط؛ لقوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] والله يضاعف لمن يشاء، واقتصار النبي ﷺ علىٰ الواحدة لبيان أنها تكفي

---

(١) في «م»: بهديه.

(٢) «صحيح مسلم» (١١٩).

(٣) «التفسير» (٤/ ٢٠٧).

(٤) في «م»: بزوجي.

(٥) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».

(٦) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».

في الرغبة في الخير، واللَّه تعالىٰ أعلم (رَدَاحٍ) بفتح راء وخفة مهملة؛ أي: الثقيل؛ لكثرة ما فيه من الثمار.

(١٢٤٨٣) (٣/ ١٤٦)

قوله: (تَدُوفُهُ فِي طِيبِهَا) أي: تخلطه فيه، يقال: دافه بماء يدوفه ويديفه: إذا بله به وخلطه، ويقال: بذال معجمة، والإهمال أكثر.

(١٢٤٨٤) (٣/ ١٤٦)

قوله: (بَيْنَمَا نَحْنُ نَقْرَأُ) أي: القرآن (وَالْعَجَمِيُّ) أي: الذي لا يقيم القرآن (أَنْتُمْ فِي خَيْرٍ) يدل علىٰ عدم وجوب التجويد (يَثْقَفُونَهُ) من التثقيف بمثلثة وقاف وفاء، بمعنىٰ: التسوية (الْقَدَحَ) بكسر فسكون: السهم (أُجُورَهُمْ) أي: في الدنيا.

(١٢٤٨٥) (٣/ ١٤٦)

قوله: (يُخَالِفُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ) أي: فيصلي قبله منفردًا، ولا يصلي معه أحيانًا (مَتَىٰ تُوَافِقُهَا) أي: تلك الصلاة؛ بأن تراعي وقتها.

(١٢٤٨٦) (٣/ ١٤٦)

قوله: (صَلَّىٰ سُبْحَةَ الضُّحَىٰ) قد جاء عنه أنه كان يقول: «مَا رَأَيْتُهُ صَلَّىٰ الضُّحَىٰ إِلَّا يَوْمًا غَيْرَ هَذَا» فكأنه أراد هنا أنه ما رآه في الحضر. (رَغْبَةٍ وَرَهْبَةٍ) أي: صلاة دعوت فيها راغبًا في الإجابة، راهبًا عن ردها (ثِنْتَيْنِ) أي: دعوتين (بِالسِّنِينَ) أي: بالقحط، والمراد: القحط العام المؤدي إلىٰ الهلاك (أَنْ لَا يُظْهِرَ) من الإظهار؛ أي: أن لا يسلط عليهم عدوًا من غيرهم من فرق الكفر يستأصلهم، كما جاء (أَنْ لَا يَلْبِسَهُمْ) بكسر الباء الموحدة؛ أي: أن لا يخلطهم في معارك المحاربة (شِيَعًا) فرقًا يحارب بعضهم بعضًا (فَأَبَىٰ

عَلَيَّ) أي[1]: ما استجاب لي، وفيه أن الاستجابة بإعطاء عين المدعو له ليست كلية؛ بل قد تتخلف مع تحقق شرائط الدعاء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٨٧) (٣/١٤٦)

قوله: (فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ) أي: تممه فهذا يدل علىٰ جواز التفريق وإلا لقال أعد لا أحسن ويوافقه حديث: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ**»[2] إلا أن يقال: يحتمل أنه قال: (أَحْسِنْ) للتنبيه علىٰ أن لا يكون المعاد مثل هذا، وكذا يدل علىٰ وجوب غسل الرجلين، قال أبو داود[3]: هذا الحديث غير معروف لم يروه إلا ابن وهب، وقد جاء عن جابر مرفوعًا نحوه قال: «**ارْجِعْ؛ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ**»[4] انتهىٰ. قلت: لا بأس بتفرد مثل عبد اللَّه بن وهب، وحديث جابر رواه مسلم[4]، وقد جاء هذا المعنىٰ عن رواية غيرهما أيضًا.

(١٢٤٨٨) (٣/١٤٧)

قوله: (﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] رُبُعُ الْقُرْآنِ) لما فيه من البراءة من الكفر (وَ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١] رُبُعُ الْقُرْآنِ) لما فيه من ذكر المعاد، والجزاء علىٰ كل جليل وحقير (وَ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١] رُبُعُ الْقُرْآنِ) لما فيه من الأمر بالتهيؤ للقاء اللَّه تعالىٰ، والاهتمام بالتسبيح والتحميد والاستغفار، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٩١) (٣/١٤٧)

قوله: (إِلَىٰ عُكَّةٍ) بضم مهملة وتشديد كاف: إناء صغير يوضع فيه السمن أو العسل (خَطِيفَةً) قيل: هي بفتح معجمة وكسر مهملة: شيء يتخذ من

---

(١) في «م»: أن.
(٢) أخرجه: مسلم (٢٤١).
(٣) «سنن أبي داود» (١٧٣).
(٤) «صحيح مسلم» (٢٤٣).

الدقيق واللبن؛ أي: أو نحوه يختطف بالملاعق بسرعة (إِنَّمَا هِيَ خَطِيفَةٌ) قيل: هذا بيان لقلته وحقارته واعتذاره[1] لنفسه (أَدْخِلْ عَشَرَةً) من الإدخال، قيل: إنما أذن لعشرة عشرة؛ ليكون بهم أرفق، فإن الإناء كان صغيرًا لا يصلح لأكل أكثر منه بلا تعب، أو لأن الجمع الكثير إذا نظروا إلىٰ الطعام القليل يزداد حرصهم وشرههم علىٰ الأكل ظنًّا منهم أنه لا يشبعهم، وذلك ممحق للبركة[2]، أو لضيق البيت (أَرْبَعُونَ) قيل: هذا يدل علىٰ أن هذا غير الواقعة المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما لأن الثابت فيه أكل ثمانين، أو بضعة وثمانين. قلت: بل سوق هذه القصة غالبها مغاير لسوق لتلك المشهورة؛ فإن الطعام هاهنا الخطيفة، وهناك الفتة، والمذكور هاهنا أن أنسًا جاء للدعوة، وهناك جاء بالخبز، وبالجملة فالتغاير بين السوقين من وجوه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٤٩٤) (٣/ ١٤٧)

قوله: (فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاجِعًا) حال مؤكدة، أو هو مصدر علىٰ وزن فاعل؛ أي: رجوعًا (اسْتَبْرَأَ)[3] بالهمز، من استبرأ[4] الخبر؛ أي: طلب آخره؛ ليعرفه ويقطع الشبهة عنه (عُرْيٍ) ضبط بضم فسكون (بَحْرًا) أي: يجري كجري البحر (يُبَطَّأُ) بالتشديد علىٰ بناء المفعول؛ أي: ينسب إلىٰ البطء.

(١٢٤٩٥) (٣/ ١٤٧)

قوله: (أَوْ يَغْرِسُ غَرْسًا) كيضرب.

---

(١) في «الأصل»: واعتذار. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: البركة.
(٣) في «م»: استبراء.
(٤) في «م»: استبراء.

(١٢٤٩٧) (٣/ ١٤٧)

قوله: (فِي قَدَحٍ رَحْرَاحٍ) هو القريب القعر مع سعة فيه (فَحَزَرْتُ) بتقديم المعجمة على المهملة؛ أي: خمنت، أو بالعكس؛ أي: حفظت، والوجه: هو الأول.

(١٢٤٩٨) (٣/ ١٤٧-١٤٨)

قوله: (من عالَ ابنتين) أي: قام بمؤنتهما. (كهاتين) مبالغة في قربه منه ﷺ.

(١٢٤٩٩) (٣/ ١٤٨)

قوله: (أن يقضيَ خلقها) أي: يتم.

(١٢٥٠٢) (٣/ ١٤٨)

قوله: (لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ) أي: لو كان ما مضى من الإحرام والسوق مستقبلاً؛ لما فعلت ما ينافي جعلها عمرة، واللّه تعالى أعلم.

(١٢٥٠٣) (٣/ ١٤٨)

قوله: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: اكْتُبْ) أي: قال للملك الكاتب للحسنات (كَانَ يَعْمَلُهُ) أي: يعتاد عمله في صحته (غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ) بمرضه عما كان عليه من الأوزار، ويكون الأمر بعد ذلك مستأنفًا (غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ) أي: فالعبد المسلم في خير؛ إن عاش أو مات، واللّه تعالى أعلم.

(١٢٥٠٤) (٣/ ١٤٨)

قوله: (وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ) يدل على حياة الأنبياء وأنهم يتلذذون بذكر اللّه في عالم البرزخ كالملائكة، وإن لم يكن ثمة تكليف عليهم، واللّه تعالى أعلم.

(١٢٥٠٥) (٣/ ١٤٨-١٤٩)

قوله: (وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ) قيل: لذلك سمي براقًا من البريق، بمعنى:

اللمعان (عِنْدَ مُنْتَهَىٰ طَرْفِهِ) بفتح فسكون؛ أي: بصره، واستدل به علىٰ أن يكون قطعها ما بين السماء والأرض في خطوة واحدة؛ لأن الذي في الأرض يقع بصره علىٰ السماء، فبلغ سبع سماوات في سبع خطوات (بَيْتَ الْمَقْدِسِ) بفتح ميم وإسكان قاف وكسر دال مخففة، أو بضم ففتحتين مع تشديد الدال (بِالْحَلْقَةِ) سكون اللام أشهر وجوز فتحها (يَرْبِطُ) كيضرب وينصر، وفيه إشارة إلىٰ ما قيل: أن الأنبياء عليهم الصلاة و[1] السلام كانوا يركبونها، وفيه مراعاة الأسباب في هذا العالم، وأن ما جاء فيه التحق بأهله، وإلا فالظاهر أنه لا يخاف عليه أنه يشرد (الْفِطْرَةَ) قيل: هي الإسلام والاستقامة، والمعنىٰ: أنه علامة لوجودها في الأمة (ثُمَّ عُرِجَ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: البراق أو جبريل[2]، ولفظ (بِنَا) علىٰ الثاني للتعظيم المناسب بمقام الرفعة، أو علىٰ بناء المفعول، والباء علىٰ الوجهين للتعدية، والجار والمجرور نائب الفاعل علىٰ الثاني (قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟) كأنه ظهر لهم بأمارات أن معه أحدًا (وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟) أي: إلىٰ الرسول للإسراء لا بالوحي؛ إذ بعيد أن يخفىٰ عليهم أمر البعثة إلىٰ هذه المدة (فَرَحَّبَ) من الترحيب؛ أي: قال: مرحبًا (شَطْرَ الْحُسْنِ) قيل: المراد بالشطر: النصف، والمراد: نصف حسن جميع الناس إذا جمع، وقيل: نصف حسن أحسن من خلقه اللَّه من الجن والإنس، وقيل: بل من الإنس فقط، وكانت سارة أحسن من يوسف، وحواء أحسن من سارة، قيل: كان يوسف عليه السلام قد ألقي عليه هيبة النبوة حتىٰ شغلت هيبتها كل من رآه عن حسنه، وقيل: بل المراد بالشطر: الجزء مطلقًا (إِلَىٰ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ) قيل: هي منتهىٰ علم الملائكة، ولم يجاوزها أحد إلا رسول اللَّه ﷺ وقيل: ينتهي إليها ما ينزل من فوقها حتىٰ يؤخذ من هناك، وما يصعد من تحتها من

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: جبريل.

أمر اللَّه تعالىٰ (الْفِيَلَةِ) بكسر فاء وفتح تحتانية: جمع الفيل (كَالْقِلَالِ) بكسر القاف، جمع قُلَّة بالضم، وهي جرة عظيمة تسع قربتين أو أكثر (خَمْسِينَ صَلَاةً) كأنه تعالىٰ أراد بذلك تشريف نبيه، وإظهار فضله ﷺ حتىٰ يخفف عن أمته بمراجعته (لَا تُطِيقُ) كأنه علم ذلك من أنهم أضعف جسدًا، و[1] أقل قوة من بني إسرائيل، والعادة أن ما يعجز عنه القوي يعجز عنه الضعيف (إِلَىٰ رَبِّي) أي: موضع مناجاته.

(١٢٥٠٦) (٣/ ١٤٩)

قوله: (وَشُقَّ عَنْ قَلْبِهِ) أي: موضع قلبه (أَرَىٰ أَثَرَ المَخِيطِ) في «القاموس» هو كمنبر: الإبرة.

(١٢٥٠٧) (٣/ ١٤٩)

قوله: (فَأُصَلِّيَ لَكُمْ) بالرفع؛ أي: فأنا أصلي لكم، أو بالنصب؛ أي: ليكن منكم القيام؛ فالصلاة مني لكم.

(١٢٥١١) (٣/ ١٤٩-١٥٠)

قوله: (فَرَأَىٰ امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ) أي: وقع نظره عليها (دَخَلَهُ) أي: دخل المنزل (يَشْكُوهَا إِلَيْهِ) قيل: أنه جاء فقال: إني أريد أن أفارق صاحبتي! قال: ما لك؟! أرابك منها شيء؟ قال: لا واللَّه يا رسول اللَّه، ما رأيت منها إلا خيرًا، ولكنها تتعظم عليَّ؛ لشرفها، وتؤذيني بلسانها! فقال له ﷺ: **أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ**. أي: في أمرها فلا تطلقها ضرارًا وتعللاً، (فنزلت: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ . . . ﴾) [الأحزاب: ٣٧] إلخ؛ أي: نزلت هذه الآية المشتملة علىٰ قوله: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وليس المعنىٰ أنه نزل: اتق اللَّه خطابًا له ﷺ بل هو حكاية لقوله لزيد. وفي

---

(١) في «م»: أو.

«المواهب»: معنىٰ قوله: ﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] علمك أنه سيطلقها، فعاتبه اللَّه تعالىٰ علىٰ هذا القدر في شيء أباحه تعالىٰ له بأن قال: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] مع علمه أنه سيطلقها، وهذا مروي عن علي بن الحسين، وعليه أهل التحقيق من المفسرين؛ كالزهري، وبكر بن العلاء، والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم، وفي «شرح البخاري» لصاحب «المواهب»: وعند ابن أبي حاتم من طريق علي بن زيد، عن علي بن الحسين قال: «أعلم اللَّه تعالىٰ نبيه أن زينب ستكون[١] من أزواجه قبل أن يتزوجها، فلما أتاه زيد يشكوها إليه، وقال له ما قال؛ قال اللَّه تعالىٰ: إني قد أخبرتك أني مزوجكها، وتخفي في نفسك ما اللَّه مبديه؟ انتهىٰ. ولا يخفىٰ أن الذي أبدىٰ اللَّه هو التزويج، فينبغي أن يكون هو المراد بما أخفاه ﷺ واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٥١٣) (٣/ ١٥٠)

قوله: (يَتَّبِعُهُ) بتشديد التاء المثناة من فوق، والباء الموحدة، من اتبع، أصله: تتبع، والضمير للدباء.

(١٢٥١٦) (٣/ ١٥٠)

قوله: (يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ حُبْوَتِهِ) بضم فسكون، أو بكسر فسكون: اسم من الاحتباء، يقال: حل حبوته، بالوجهين (إِلَّا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) رفعهما علىٰ البدل، وهذا بيان لمزيد قربهما وزيادة اختصاصهما.

(١٢٥١٧) (٣/ ١٥٠)

قوله: (فَأَتَىٰ الْقَبْرَ فَصَلَّىٰ عَلَيْهِ) فيه تكرار الصلاة إذ لا يظن[٢] بهم أنهم

---

(١) في «م»: تكون.

(٢) في «الأصل»: يظهر. والمثبت من «م».

دفنوه بلا صلاة، وكذا الصلاة علىٰ القبر، ومن لا يجوز ذلك يدعي الاختصاص لقوله ﷺ: «ينورها بصلاتي عليها»، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٥١٩) (٣/ ١٥٠)

قوله: (شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ) أي: مات به أو صبر عليه [ولم يفر منه][1]، وإن لم يمت به وإلا فالعموم غير مراد.

(١٢٥٢١) (٣/ ١٥٠)

قوله: (فَإِنَّهُمْ مَا عَلِمْتُ) الجملة معترضة؛ أي: هذا ما علمت (أَعِفَّةٌ) جمع عفيف؛ كأعزة وأذلة جمع عزيز وذليل، والعفة: الكف عن المحارم وخوارم المروءة (صُبُرٌ) بضمتين: جمع صبور؛ كرسل جمع رسول.

(١٢٥٢٣) (٣/ ١٥٠)

قوله: (فَارْتَعُوا) أي: خذوا منها حظًا بذكر اللَّه تعالىٰ فيها، وشبه الخوض فيه بالرتع في الخصب (حِلَقُ الذِّكْرِ) بكسر حاء وفتح لام: جمع حلقة بسكون اللام، وجوز بعض أنه بفتحتين، وكذا المفرد وأنكره بعض، وبالجملة فـ(حِلَقُ الذِّكْرِ) لكونها تؤدي إلىٰ رياض الجنة، سميت باسمها، وأصل الروضة: البستان الذي في غاية النضارة، وكل أرض ذات نبات وماء، وفي الحديث ترغيب عظيم في الإكثار من الذكر بتعبير لطيف.

(١٢٥٢٤) (٣/ ١٥٠-١٥١)

قوله: (أَنَّ بِلَالًا بَطَّأَ) بالتشديد؛ أي: تأخر.

(١٢٥٢٦) (٣/ ١٥١)

قوله: (يُقْبِلُ) من الإقبال.

---

(١) تكررت «بالأصل».

(١٢٥٢٨) (٣/ ١٥١)

قوله: (اسْتُشْهِدَ مَوْلَاكَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: قتل في سبيل اللَّه (كَلَّا) ظاهره أن الغلول يمنع الشهادة أو يبطلها، إلا أن يقال هذا المذكور ذكره دليلاً علىٰ عدم حسن نيته، واللَّه تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»[(١)]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، وفيه أبو المخيس[(٢)]، وهو مجهول. وفي «التعجيل»[(٣)]: هو بالخاء المعجمة والسين المهملة. قلت: بينهما ياء تحتية مشددة مفتوحة؛ كما ضبط، قال الذهبي فيه: لا أدري من هو.

(١٢٥٢٩) (٣/ ١٥١)

قوله: (سِنُّ أَيِّ الرِّجَالِ)[(٤)] بكسر سين وتشديد[(٥)] نون ضبط منصوبًا علىٰ أنه خبر (كَانَ) وهو مضاف إلىٰ (أَيِّ) بتشديد الياء المضافة[(٦)] إلىٰ الرجال (وَأَحْسَنِهِ) أي: أحسن من ذكر من الرجال، وإفراد الضمير بهذا التأويل في مثله مشهور في اللغة (وَأَلْحَمِهِ) كأن المراد: أكثره لحمًا؛ ولعل ذلك لأنه في آخر عمره حين أتم اللَّه تعالىٰ عليه نعمته وبشره في شأن نفسه وأمته بما[(٧)] بشر حصل له سرور، فظهر أثره في البدن (فَيَدُقُّنَا) أي: بالسيف (وَيُحَطِّمُنَا) أي: يكسرنا بالقتل والجرح (نَزَلَ) عن بغلته ورمىٰ بالتراب في وجوه المشركين (يُجَاءُ بِهِمْ) علىٰ بناء المفعول ونائب الفاعل الجار والمجرور (فَلَمَّا رَأَىٰ نَبِيَّ اللَّهِ) بالنصب، والفاعل: ضمير (الرَّجُل). (فَأَمْسَكَ) يدل علىٰ أن صحة الإسلام يومئذ كانت متوقفة علىٰ قبول النبي ﷺ البيعة وإلا لما كان للإمساك فائدة، وعلىٰ أن السعي في خلاص المؤمن من تبعة أرجح وأقدم من السعي في

---

(١) «مجمع الزوائد» (٥/ ٦٠٩).

(٢) في «م»: أبو المخيص.

(٣) «تعجيل المنفعة» (١/ ٥١٨).

(٤) في «م»: الرجل.

(٥) في «م»: وبتشديد.

(٦) في «م»: المضاف.

(٧) في «م»: فيما.

خلاص الكافر من الكفر (فَجَعَلَ) أي[1]: الرجل الذي (يَنْظُرُ) ينتظر (النَّبِيَّ) ﷺ بالنصب؛ أي: أمره أو إشارته (أَوْمَضْتَ) أي: أشرت إليَّ بالعين.

(١٢٥٣٠) (٣/ ١٥١)

قوله: (فِي نَخْلٍ لَنَا نخل لأبي طلحة) بدل من الأول (يُكَرِّمُ) من الإكرام (حَتَّىٰ تَمَّ إِلَيْهِ) من التمام؛ أي: وصل وانتهىٰ إليه (وَيْحَكَ) كلمة ترحم (فوجد) علىٰ بناء الفاعل بتقدير وجده يهوديًا أو بناء المفعول، والأول أقرب إلىٰ السوق.

(١٢٥٣١) (٣/ ١٥١)

قوله: (كَانَ قِرَامٌ) بكسر القاف: ثوب ملون رقيق (مِيطِي) أي: أزيلي وبعدي من ماط المتعدي، وقد جاء لازمًا أيضًا (تَعْرِضُ لِي) تظهر لي وتحول بيني وبين ما أريد من الخشوع، وهذا من كمال صفاء القلب حتىٰ أثر فيه أدنىٰ مؤثر؛ كالثوب الأبيض الصافي.

(١٢٥٣٢) (٣/ ١٥١)

قوله: (لَا يُغَادِرُهُ سَقَمًا) هكذا في النسخ ثبوت الضمير؛ فالمعنىٰ: لا يترك ما بي حال كونه سقمًا، ولكن كأن الظاهر في نسختنا أنه ما كان في الأصل، وإنما كتب فيها بعد، وهو أقرب وأوفق بالمشهور.

(١٢٥٣٤) (٣/ ١٥٢)

قوله: (فَنَفَضَهُ) من نفض الثوب؛ كنصر، ويشد للمبالغة؛ أي: حركه؛ ليذهب ما عليه.

(١٢٥٣٥) (٣/ ١٥٢)

قوله: (لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ) بكسر حاء مهملة وسكون نون؛ أي: الذنب،

---

(١) في «م»: أن.

والمراد أنهم لم يحتلموا، وظاهر الحديث خصوص هذا الفضل بمن مات أولاده صغارًا[١]، وقيل: إذا ثبت هذا الفضل في الطفل الذي هو كَلٌّ علىٰ أبويه؛ فكيف لا يثبت في الكبير[٢] الذي بلغ معه السعي، ووصل إليه منه النفع، وتوجه إليه الخطاب بالحقوق؟ قلت[٣]: يأبىٰ عنه: **قوله**: (بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ) أي: بفضل رحمة اللَّه تعالىٰ للأولاد؛ إذ لا يلزم في الكبير أن يكون مرحومًا، فضلاً عن أن يرحم غيره بفضل رحمته؛ نعم. قد جاء دخول الجنة بسبب الصبر مطلقًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٥٣٦) (٣/ ١٥٢)

قوله: (فَيَضَعُهَا عَلَىٰ حَاجِبِهِ) كما يضع المغموم المتفكر يده علىٰ الحاجب (مِنْ خَلْفِهِ) (مِنْ) حرف، وجعله موصولاً بعيد (وَا ثُبُورَاهُ) كأنه ينادي الهلاك ويقول له هذا أوانك؛ فالحقني، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[٤]: رواه أحمد والبزار، ورجالهما رجال الصحيح، غير علي بن زيد، وقد وثق.

(١٢٥٣٩) (٣/ ١٥٢)

قوله: (يُطِيفُ بِهِ) بضم الياء، يقال: أطاف به، وطاف به بمعنىٰ؛ أي: يستدير حوله (أَجْوَفَ) أي: ذا جوف، أو خالي الداخل (لَا يَتَمَالَكُ) أي: لا يملك نفسه عن الشهوات، وقيل: لا يملك دفع[٥] الوسوسة عن نفسه، وقيل: لا يملك نفسه عند الغضب، وقيل: أي: لا يكون له قوة وثبات؛ بل يكون متزلزل الأمر، متغير الحال، معترضًا للآفات، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: صغار.
(٢) في «م»: الكبر.
(٣) في «م»: قلنا.
(٤) «مجمع الزوائد»: (١٠/ ٧١٩).
(٥) في «م»: وقع.

(١٢٥٤٠) (٣/ ١٥٢)

قوله: (يَزْفِنُونَ) كيضرب؛ أي: يرقصون[١] بالسلاح.

(١٢٥٤٢) (٣/ ١٥٢)

قوله: (لَيْسَ مَشْفُوقًا)[٢] هكذا في نسخ «المسند» فيحتمل أن يكون بشين معجمة وفاء وقاف، كما هو المضبوط؛ أي: غير مخوف؛ أي: لا يخاف السقوط منه مع أنه في غاية الملاسة[٣] وصورة القبسة كما في أطراف النهر، أو لا يخاف سقوطه وانهدامه، وقد جاء هذه المادة بمعنىٰ الرديء أيضًا، يقال: عطاء مشفق: اسم مفعول بالتشديد، فيحتمل أن يكون هذا اللفظ بهذا المعنىٰ، ويحتمل أن يكون بقافين؛ فالمعنىٰ واضح، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٢٥٤٣) (٣/ ١٥٢)

قوله: (فَقَالَ: أَوَخَالٌ أَنَا أَمْ عَمٌّ) لعله قال ذلك؛ لأن العم أشهر في إطلاق العرب عند التعظيم، ولم يدر أن النبي ﷺ قال له: خال؛ لقرابة شبيهة بقرابة الخال، ويؤخذ منه تلقين من قرب من الميت بصيغة الأمر إذا لم يخف عليه أن يرد ذلك، وفي «المجمع»[٤]: رواه أبو يعلىٰ والبزار، ورجاله رجال الصحيح. انتهىٰ. قلت: كأنه فات عليه تخريج أحمد، واللّٰه تعالىٰ أعلم[٥].

(١٢٥٤٤) (٣/ ١٥٢)

قوله: (قَالُوا: يُلَقِّحُونَ[٦] النَّخْلَ) من التلقيح أو الإلقاح، وجاء: اللقح أيضًا، وهو معروف عند أهله (لَصَلُحَ) أي: فيما أظن، وبعض روايات

---

(١) في «م»: يرفضون.
(٢) في «م»: مشفوق.
(٣) في «الأصل»: الملامسة. والمثبت من «م».
(٤) «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٨).
(٥) بل عزاه الهيثمي إلىٰ أحمد (٥/ ٥٥٤).
(٦) في «الأصل»: يلحقون. وفي «م»: يلحقون. والمثبت من المسند المطبوع.

الحديث صريح في إفادة الظن، وهذا خبر صادق؛ نعم. اللازم منه جواز الخطأ في الظن المتعلق بأمور الدنيا، ولا إشكال فيه (شِيصًا) بكسر معجمة وسكون تحتية وبصاد مهملة: الرديء من التمر، وقد لا يكون له نوىٰ، وقد لا يقوىٰ.

(١٢٥٤٦) (٣/ ١٥٣)

قوله: (يُعْجِبُهُ الْفَاغِيَةُ) في «النهاية»: هو[1] نور الحناء، وقيل: نور الريحان، وقيل: نور كل نبت من أنوار الصحراء التي لا تزرع، وقيل: فاغية كل نبت: نوره.

(١٢٥٤٧) (٣/ ١٥٣)

قوله: (كَانَ يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ) الأقرب في هذا أن يجعل ضمير (كَانَ) للشأن، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٥٤٨) (٣/ ١٥٣)

قوله: (بُرْدٌ) بالضم: ثوب مخطط(نجراني) اسم موضع ينسب إليه الثياب، أوله وآخره نون (فَجَبَذَهُ) في «القاموس»: الجبذ: الجذب، وليس مقلوبه؛ بل لغة صحيحة؛ كما وهمه الجوهري، وهذا من عادة جفاة الأعراب وخشونتهم وعدم تهذيب أخلاقهم (فَضَحِكَ) تعجبًا من فعله، أو تلطفًا به، وفي أمثال هذه الأحاديث دليل علىٰ أنه لولا المعجزات إلا هذا الخلق؛ لكفىٰ شاهدًا علىٰ النبوة.

(١٢٥٤٩) (٣/ ١٥٣)

قوله: (اتَّقُوا دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ) بترك الظلم؛ أي: يجب ترك الظلم خوفًا من دعوة المظلوم وحفظًا لأمر الدنيا، كما يجب امتثالاً [لأمر رب][2] العالمين ومراعاة للدين ولظهور الثاني، وميل الناس إلىٰ صلاح الدنيا سيما الذي

---

(١) في «م»: هي.

(٢) في «م»: لرب.

يجترئ[١] على الظلم اقتصر على الأول (فَإِنَّهُ) أي: الشأن (لَيْسَ دُونَهَا) أي: قدامها، والضمير للدعوة (حِجَابٌ) مانع من الوصول إلى محل القبول.

(١٢٥٥٠) (٣/ ١٥٣)

(مَا يَرِيبُكَ) فتح الياء أفصح؛ أي: اترك المشتبهات من الأمور[٢]، وخذ بما تطمئن إليه القلوب، والله تعالى أعلم.

(١٢٥٥١) (٣/ ١٥٣)

(أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ) أي: يجب عليكم مراعاة التقوى في الكلام وغيره، ومن التقوى: ترك التكلف في الكلام وغيره، ولعله منعه من ذلك لتكلفه في الكلام، وتركه[٣] ما هو المشهور من أنه رسول الله ﷺ، أو كقوله[٤]: **«وَابْنَ سَيِّدِنَا»**[٥] **«وَابْنَ خَيْرِنَا»**[٥] وإلا فقد صح أنه سيد ولد آدم، وقيل: لأنهم كانوا يتخذون رؤساء يتعدون الحدود في تعظيمهم، فخاف أن يتخذوا النبوة كذلك. قلت: الموافق **لقوله**: (لَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ) أنه خاف عليهم الإفراط يحملهم الشيطان عليه بالتدريج والترقي، وفي «القاموس»: استهوته الشياطين: ذهبت بهواه وعقله.

(١٢٥٥٢) (٣/ ١٥٣)

قوله: (إِذَا أَوَىٰ) بلا مد أفصح؛ أي: رجع (وَآوَانَا) بالمد أفصح.

(١٢٥٥٣) (٣/ ١٥٣)

قوله: (شَهْبَاء) أي: بيضاء (فَحَاصَت) أي: مالت وتنفرت، والله تعالى أعلم.

---

(١) في «م»: يتجرأ.
(٢) في «م»: المأمور.
(٣) في «م»: وترك.
(٤) في «م»: لقوله.
(٥) «صحيح ابن حبان» (١٤/ ١٣٣ رقم ٦٢٤٠).

(١٢٥٥٤) (٣/ ١٥٣)

قوله: (فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفَّيْهِ) أي[1]: في الدعاء كما هو شأن الدعاء لدفع البلاء.

(١٢٥٥٥) (٣/ ١٥٣)

قوله: (بِأَلْسِنَتِكُمْ) بإقامة الحجة، والطعن في دينهم، وإظهار بطلانه، والمراد: جاهدوهم بكل وجه ممكن.

(١٢٥٥٩) (٣/ ١٥٣)

قوله: (حُفَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ) أي: جعلت المكاره سبيلاً إلىٰ الوصول إليها، وقد سبق تحقيق ذلك في مسند أبي هريرة أيضًا.

(١٢٥٦٨) (٣/ ١٥٤)

قوله: (عَمَّا زُفِّتَ) علىٰ بناء المفعول مشددة الفاء.

(١٢٥٧٠) (٣/ ١٥٤)

قوله: (مِنْ أَجْلِكُمْ فَعَلْتُ) أي: لتعلموا أن الجماعة محل للتخفيف، والإطالة محلها الإفراد، أو لأخفف عليكم.

(١٢٥٧١) (٣/ ١٥٤)

قوله: (فِي ظِلِّهَا) أي: في ظل مثلها، أو ظل جزائها، ويحتمل أنها نقلت إلىٰ الجنة، أو المراد في مقدار ظلها، ويحتمل أن المراد بالظل: هو الجزاء؛ فإنه كالظل: أثر من آثار ذلك الشيء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٥٧٤) (٣/ ١٥٥)

قوله: (أَوْ وَحَّشَ بِهَا) كوعد، ويشدد؛ أي: رمىٰ بها (فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ)

---

(١) هناك كلمة غير مقروءة في «م».

إعظامًا للنعمة ومعرفة لقدرها، فلما رآه شاكرًا أهلاً للنعمة؛ زاد له[1] في النعمة، وفيه مصداق قوله تعالىٰ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد والبزار باختصار، وفيه عمارة[3] بن زاذان، وهو ثقة، وفيه كلام لا يضر، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(١٢٥٧٥) (٣/ ١٥٥)

قوله: (أَلَا إِنَّ الْمُزَّاتِ) المز بضم فتشديد: خمر فيها حموضة، والمزة بفتح فتشديد: خمر لذيذة الطعم، ويقال له: المز؛ بالفتح والكسر مع التشديد.

(١٢٥٧٩) (٣/ ١٥٥)

قوله: (وَدِدْتُ) هو من قبيل التمني، وهو يتعلق[4] بالمستحيل أيضًا (بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي) قيل: المراد: بيان زيادة شرفهم أي: لكم شرف الصحبة مع حصول أخوة الإسلام، والمراد بالإخوان: من لهم الأخوة في الإسلام فقط، والظاهر أن الحديث مسوق لشرف المتأخرين[5]، وإن كان فضلهم جزئيًا؛ كالحديث المتقدم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٥٨٠) (٣/ ١٥٥)

قوله: (حَتَّىٰ ذَكَرَتْ أَنَّهَا لَمْ تُصَدَّعْ) علىٰ بناء المفعول مشددًا[6]، من الصداع؛ كغراب: وجع الرأس. (وَلَمْ تَشْتَكِي) بإثبات حرف العلة في المجزوم تشبيهًا له بالصحيح، أو لأن الياء للإشباع، وحرف العلة التي كانت

---

(١) في «م»: زادك.
(٢) «المجمع» (٣/ ٢٦٩).
(٣) في «الأصل»: عميرة. والمثبت من «مجمع الزوائد».
(٤) في «م»: متعلق.
(٥) في «م»: لمتأخر.
(٦) في «م»: مشدد.

في آخر الفعل محذوفة، واللَّه تعالىٰ أعلم (لَا حَاجَةَ لِي فِي ابْنَتِكِ[١]) لأن دوام[٢] الصحة علامة الشقاوة، وفي «المجمع»[٣]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ ورجاله ثقات.

(١٢٥٨٢) (٣/ ١٥٥)

قوله: (هُمْ أَرَقُّ قُلُوبًا لِلْإِسْلَامِ) أي: قلوبهم له أسرع قبولاً، حتىٰ آمنوا في الغيبة بلا محاربة.

(١٢٥٨٣) (٣/ ١٥٥)

قوله: (لَا يَفُوتُهُ صَلَاةٌ) أي: أربعين متتابعة بلا فصل (مِنْ الْعَذَابِ) أي: ولو بغير النار فهو تعميم بعد تخصيص، وفي «المجمع»[٤]: قلت: روىٰ الترمذي بعضه رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات.

(١٢٥٨٦) (٣/ ١٥٥-١٥٦)

قوله: (وَهُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ) يدل علىٰ جواز العيادة من مرض العين، وحديث: «ثلاث لا يعاد صاحبهن: الرمد، وصاحب الضرس، وصاحب الدملة» رواه الطبراني في «الأوسط»[٥] ضعيف؛ فإن فيه مسلمة بن علي الخشني؛ وهو ضعيف، كما في «المجمع»[٦]. (لَوْ كَانَ بَصَرُكَ لَمًّا بِهِ) بفتح اللام وتشديد الميم، مصدر بمعنىٰ المفعول: من لَمَّ به إذا نزل به، ففي «القاموس»: أَلَمَّ به؛ أي: نزل[٧]؛ أي: نزل كلم؛ أي: لو كان ملمومًا به؛ أي: نزل به العمىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل، م»: بيتك. والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «الأصل»: داوم. والمثبت من «م».

(٣) «مجمع الزوائد» (٣/ ١٦).

(٤) «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٧٧).

(٥) «الأوسط» (١٥٢).

(٦) «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٦).

(٧) في «الأصل»: أنزل. والمثبت من «م».

(١٢٥٨٧) (٣/ ١٥٦)

قوله: (يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ) فيه إدخال الصغار المساجد.

(١٢٥٩٠) (٣/ ١٥٦)

قوله: (تَعْلَمُ أَنِّي أُحِبُّكَ) أمر من التعلم؛ أي: اعلم، ويمكن أن يكون مضارعًا من العلم بتقدير: أتعلم؟ (فَأَحَبَّكَ) أي: فإذا كان الأمر كما ذكرت من أنك تحبني؛ فعند ذلك أحبك... إلخ.

(١٢٥٩١) (٣/ ١٥٦)

قوله: (غَلاَ السِّعْرُ) بكسر فسكون: الذي يقوم عليه الثمن. (لَوْ سَعَّرْتَ) بالتشديد؛ أي: عينت السعر (بِمَظْلَمَةٍ) بكسر اللام: هي ما تطلبه من عند الظالم مما أخذه منك، وفيه أن التسعير في أموال الناس لا يخلو عن ظلم.

(١٢٥٩٢) (٣/ ١٥٦)

قوله: (مَنْ كُنْتُ) أظن به (مَنْ) شرطية؛ أي: أيُّ شخص أظن به مثل هذا الأمر؛ فلا أظن بك، ومثل هذا الشرط يذكر في تأكيد العدم.

(١٢٥٩٣) (٣/ ١٥٦)

قوله: (اتَّقَى اللَّهَ وَأَقَامَ عَلَيْهِنَّ) الجملة حال، أو بدل من جملة الشرط.

(١٢٥٩٤) (٣/ ١٥٦)

قوله: (كَرِشِي) بفتح فكسر، أو بكسر فسكون معروف (وَعَيْبَتِي) بفتح مهملة وبتحتية ساكنة فموحدة: ما يجعل فيه أفضل الثياب، ويكنى بهما عن القلوب والصدور التي هي محل العلوم؛ أي: أنهم محل الأسرار والعلوم ومستودعهما، والحديث قد سبق مرارًا.

(١٢٥٩٦) (٣/ ١٥٦)

قوله: (فَتَدَاوَوْا) إذن لهم في استعمال الدواء في المرض.

(١٢٦٠٠) (٣/ ١٥٧)

قوله: (يُهْتَدَىٰ بِهَا) علىٰ بناء المفعول وضمير بها للنجوم (أَنْ تَضِلَّ الْهُدَاةُ) جمع الهادي، وهو الذي يكون في القافلة لمعرفة الطريق؛ فإنهم يعرفون الطرق بالنجوم، فعند عدمها يخاف عليهم الضلال، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، وفيه رشدين بن سعد؛ واختلف في الاحتجاج به، وأبو حفص صاحب أنس مجهول.

(١٢٦٠٤) (٣/ ١٥٧)

قوله: (هِيَ أَدَقُّ[2] فِي أَعْيُنِكُمْ مِنْ الشَّعْرِ) أي: لا تبالون بها (إِنْ كُنَّا) أي: إن الشأن. (مِنْ الْمُوبِقَاتِ) بكسر الباء؛ أي: المهلكات، وهذا بيان لتغير الزمان.

(١٢٦٠٧) (٣/ ١٥٧)

قوله: (وَهِيَ أَرْضٌ سَبِخَةٌ) ضمير هي للأرض التي كانوا يمشون بها، والسبخة بالفتحات: هي أرض تعلوها الملوحة، ولا تكاد تنبت إلا بعض الشجر، وهذا بيان لسبب ركوبه ﷺ أو بيان لما كان يتحمل من التعب في هدايته؛ ليعلم به سوء معاملته جدًّا، ويحتمل أن يكون الضمير لـ(ابْنَ أُبَيٍّ) والتأنيث باعتبار الخبر، وفيه إشارة إلىٰ قلة عقله، وأنه في العقل كالمرأة، والمعنىٰ أنه محل غير قابل للخيرات، وإنما هوقابل لنحو الشوك[3]. (إِلَيْكَ عَنِّي) أي: تبعد قاتله الله؛ ما أقل حياؤه (أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ) أصاب الجواب رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه. (رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ) الظاهر أنه مؤمن كما يقتضيه ظاهر الآية، وكأنه حملته حمية كان يعتادها قبل علىٰ ذلك.

---

(١) «مجمع الزوائد» (١/ ٣٢٧).

(٢) في «م»: أوف.

(٣) في «م»: الشرك.

(١٢٦٠٨) (٣/ ١٥٧-١٥٨)

قوله: (بِأَحْسَنِ صُفُوفٍ رَأَيْتُ أَوْ رَأَيْتَ) أحدهما على لفظ التكلم، والآخر على لفظ الخطاب. (فَصُفَّ الْخَيْلُ) على بناء المفعول. (ثُمَّ صُفَّتْ النَّعَمُ) أي: غير الغنم كالأبل. (وَنَحْنُ بَشَرٌ . . .) إلخ، يحتمل أن المراد بـ(نَحْنُ): أهل المدينة من المهاجرين والأنصار لا المسلمون مطلقًا؛ فلا ينافي ما جاء أنهم كانوا عشرة آلاف؛ إذ[1] يمكن أن يكون البقية أهل البادية، وهذا مثل قولهم في التوفيق بين رواية أنهم كانوا عشرة آلاف أو اثني عشر[2] أنهم مع أهل مكة كانوا اثني عشرة وبدونهم عشر[2]، وقال القاضي: **قوله:** (سِتَّةَ آلَافٍ) وهم من الراوي، والله تعالىٰ أعلم. (مُجَنِّبَةِ خَيْلِنَا) المجنبة بضم ميم، وفتح جيم، وكسر نون مشددة: هي طائفة من العسكر تأخذ جانب الطريق (تَلُوذُ) ترجع (يَالَ الْمُهَاجِرِينَ) قال النووي[3]: هكذا في النسخ بلام مفتوحة مفصولة، والمعروف: وصلها بلام التعريف التي بعدها أي: لأنها لام الاستغاثة (حَدِيثُ عِمِّيَّةٍ) بكسر عين أو ضمها، وكسر ميم مشددة وتشديد ياء، هو المشهور؛ أي: حديث شدة، أو بفتح عين وكسر ميم مشددة وتخفيف ياء، والهاء للسكت، بمعنىٰ: حديث عمي؛ أي: هو حدثني به، وقيل: يحتمل أن المراد بالعم: الجماعة؛ فإنه جاء بهذا المعنىٰ أيضًا؛ أي: حديث جماعتي، ومنهم من شدد الياء في هذا الوجه، وفسره بالأعمام، فكأنه لم يضبط هذا الموضع؛ لتفرق الناس، فحدثه به عن غيره من أعمامه أو جماعته. (فَقَبَضْنَا) أي: جمعنا. (إِلَىٰ مَكَّةَ) أي: قربها أو محل القسمة كان خارج مكة (أَمَّا مَنْ قَاتَلَهُ) أي: حاربه من أهل مكة وأمثاله بخلاف الأنصار؛ فإنهم آمنوا

---

(١) في «م»: أن.

(٢) في «الأصل»: عشرة.

(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٧/ ١٥٤).

بلا محاربة. (بِسَرَاةِ) بفتح السين؛ أي: برؤسائهم[١]. (قَالُوا: مَا أَتَاكَ) أي: هو الذي أتاك، أو هو تفويض إليه؛ أي: أيُّ شيء أتاك؟

(١٢٦١٠) (٣/١٥٨)

قوله: (لَوْ صَلاَّهَا أَحَدُكُمْ الْيَوْمَ لَعِبْتُمُوهَا) الظاهر أن المراد: بيان التخفيف، وكان مثل هذا التخفيف أحيانًا مثل ما إذا[٢] سمع بكاء صبي، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٦١٢) (٣/١٥٨)

قوله: (فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ: وَعَلَيْكُمْ السَّلاَمُ. . .) إلخ، **قوله**: (وَعَلَيْكُمْ . . .) إلخ، بيان لكيفية الرد؛ أي: قائلاً: وعليكم. . . إلخ، ففيه الرد علىٰ الواحد بلفظ الجمع، وفي «المجمع»[٣]: روىٰ له أبو داود حديثًا في الاستفتاح في[٤] الصلاة غير هذا باختصار عنه، رواه أحمد ورجاله ثقات.

(١٢٦١٣) (٣/١٥٨)

قوله: (بِالْبَاءَةِ) بالمد والهاء؛ علىٰ الأفصح، ويطلق علىٰ الجماع والعقد[٥]، ويصح في الحديث كل منهما (عَنِ التَّبَتُّلِ) هو ترك النكاح انقطاعًا إلىٰ العبادة. (الْوَدُودَ) أي: كثيرة المحبة للزوج، كأن المراد بها: البكر، أو يعرف ذلك بحال قرابتها، وكذا معرفة (الْوَلُودَ) أي: كثير الولادة، يعرف بذلك في البكر واعتبار كونها ودودًا مع أن المطلوب: كثرة الأولاد، كما يدل عليه التعليل؛ لأن المحبة هي الوسيلة إلىٰ ما يكون سببًا للأولاد (إِنِّي مُكَاثِرٌ)

---

(١) في «م»: رؤساؤهم.

(٢) في «م»: إذ.

(٣) «مجمع الزوائد» (١٠/١١٨).

(٤) في «م»: من.

(٥) في «م»: العقل.

أي: بكم؛ كما في رواية، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» وإسناده[2] حسن.

(١٢٦١٤) (٣/١٥٨-١٥٩)

قوله: (يَسْنُونَ عَلَيْهِ) أي: يستقون عليه (نُسْنِي عَلَيْهِ) هكذا في النسخ، وكذا هو في «المجمع» ومقتضىٰ كتب اللغة: (نسنوا) بالواو؛ كما في كتب «الغريب» فإن أهل الغريب نقلوا لفظ الحديث بالواو. (وَقَدْ عَطِشَ) كفرح (أَذَلَّ مَا كَانَتْ) الظاهر أنه بالنصب علىٰ الحال، ولكن يشكل عليه أنه معرفة ظاهرًا، والحال نكرة، ويمكن رفعه بتقدير: هو أذل، وجعل الجملة حالاً (لَوْ كَانَ) أي: الزوج (إِلَىٰ مَفْرِقِ رَأْسِهِ) بفتح فسكون فكسر؛ أي: وسط رأسه (قَرْحَةً) بفتح قاف وسكون راء: حبة تخرج في البدن، وهذا خبر (كَانَ). (تَنْبَجِسُ) بموحدة وتشديد جيم وسين مهملة؛ أي: تتفجر، وفي «المجمع»[3]: رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح، غير حفص ابن أخي أنس، وهو ثقة.

(١٢٦١٥) (٣/١٥٩)

قوله: (أَنَّهُ قَالَ) أي: حفص (انْطَلِقَ بِنَا) بصيغة المعلوم؛ أي: أنس (بِفَجِّ النَّاقَةِ) لعله اسم موضع (فُسْطَاطَهُ) هو مثلثة الفاء وسكون مهملة وبطاءين مهملتين: خباء من شعر أو غيره. (يُضِيفُونَ) من الإضافة؛ أي: يضمون. (يَمْرُقُونَ) أي: يخرجون، وفي «المجمع»[4]: وخلف بن حفص لم أجد من ترجمه. انتهىٰ. قلت: وقد ذكر هذا الحديث في «المجمع»[4] عن خلف بن

---

(١) «مجمع الزوائد» (٤/ ٤٧٤).

(٢) في «الأصل»: وامعناه. كذا، والمثبت من «م» و«مجمع الزوائد» (٤/ ٢٥٨).

(٣) «مجمع الزوائد» (٨/ ٥٥٦).

(٤) «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٥٨).

حفص، عن أنس، والذي في نسختنا: عن خلف، عن حفص، والظاهر أن خلفًا هو من تقدم في الروايات، وهو خلف بن خليفة من رجال مسلم، كما يدل عليه كلام «التقريب»[١] والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٦١٦) (٣/ ١٥٩)

قوله: (يَخْدُمُنِي) كيضرب وينصر (يُرْدِفُنِي) من أردف (وَضَلَع الدَّيْنِ) بفتحتين؛ أي: ثقله، والرواية في الدين هو فتح الدال والكسر ممكن عقلاً؛ أي: أن يثقل عليَّ الدين الإلهي حتىٰ يؤدي ذاك إلىٰ تركه؛ نعوذ بالله منه (قَدْ حَازَهَا) بالحاء المهملة والزاي المعجمة؛ أي: اختارها من الغنيمة (يُحَوِّي) بتشديد الواو؛ أي: يجعل لها حوية، وهي كساء محشوة تدار حول الراكب.

(١٢٦١٧) (٣/ ١٥٩)

قوله: (خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ) صريح في أنه كان يومئذ مأمومًا ﷺ.

(١٢٦١٨) (٣/ ١٥٩)

قوله: (لَمْ يَغْزُ) من غزا يغزو، وضبطه بعضهم من أغزا (أَغَارَ) أي: هجم.

(١٢٦١٩) (٣/ ١٥٩)

قوله: (جُدُرَاتِ)[٢] بضمتين (أَوْضَعَ) أي: أسرع.

(١٢٦٢٠) (٣/ ١٥٩)

قوله: (عُرِفَ ذَلِكَ) أي: أثره وهو أثر الخوف بسببه، وهذا لكمال[٣] خشيته ومعرفته بعظمة الله.

---

(١) «تقريب التقريب» (١/ ١٩٤ رقم ١٧٣).

(٢) في «م»: جدران.

(٣) في «م»: الجمار.

(١٢٦٢٤) (٣/ ١٥٩)

قوله: (حَتَّىٰ يُقَالَ: صَامَ صَامَ) أي: داوم عليه، والمراد أنه كان يصوم أيامًا متتابعة وكذا يفطر كذلك.

(١٢٦٢٥) (٣/ ١٥٩)

قوله: (وَ لَمَّا يَبْلُغْ عَمَلَهُمْ) (لَمَّا) جازمة للنفي؛ أي: أنه في الأعمال قاصر عنهم.

(١٢٦٢٦) (٣/ ١٦٠)

قوله: (فَقَامَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ وَأُمُّ حَرَامٍ) الظاهر أن هٰذه الواقعة غير المشهورة التي كان فيها اليتيم مع أنس، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٦٢٧) (٣/ ١٦٠)

قوله: (ثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خِرِّيتٍ) بكسر المعجمة وتشديد الراء[1] المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم فوقانية (حَدَّثَنَا أَبُو لَبِيدٍ[2] لِمَازَةُ بْنُ زَبَّارٍ) (لِمَازَةُ) بكسر اللام وتخفيف الميم وبالزاي: ابن زَبَّارٍ؛ بفتح الزاي وتثقيل، الموحدة، وآخره راء. **قوله:** (لَوْ أَتَيْنَا الرِّهَانَ) أي: لو فعلنا الرهان، وهو بكسر الراء، مصدر راهنته: إذا خاطرته علىٰ شيء (مِلْنَا) من الميل (لَقَدْ رَاهَنَ) أي: رسول اللَّه ﷺ (فَهَشَّ) أي: فرح ونشط، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٦٣١) (٣/ ١٦٠)

قوله: (خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ يَوْمًا وَاحِدًا) الوَرِقُ بفتح: فكسر: الفضة، والمعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ بسبب اتخاذ الناس مثله؛ إنما هو خاتم الذهب، ولذلك اتفق علماء الحديث علىٰ أن هذا الحديث وهم من الزهري، وقال الإسماعيلي: إن كان محفوظًا؛ فتأويله أنه اتخذ خاتمًا من

---

(١) في «م»: وشد الزاي.

(٢) في «الأصل»: لية. وسقط من «م»، والمثبت من المسند المطبوع.

ورق، وكره أن يتخذ غيره مثله، فلما اتخذوه رمىٰ به حتىٰ رموا، ثم اتخذه بعد ذلك.

(١٢٦٣٣) (٣/ ١٦٠)

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرْ وُضُوءًا) أي: لم يذكر أن القوم توضئوا؛ لأجل النعاس.

(١٢٣٥) (٣/ ١٦٠)

قوله: (وَلَكِنَّ أَبَا بَكْرٍ) هو بتشديد نون لَكِن (يَحْمِلُهُ) أي: لكبر سنه، وضعف بدنه، وجاء به ليسلم بين يدي رسول اللَّه ﷺ يبايعه (الشَّيْخَ) أي: أبا قحافة (مَكْرُمَةً) بفتح ميم وضم راء، بمعنىٰ: الكرامة؛ أي: قاله كرامة لأبي بكر (كَالثَّغَامَةِ) بمثلثة مفتوحة وغين معجمة: نبات له ثمر أبيض (غَيِّرُوهُمَا) لعل هذا إذا كان الشيب غير مستحسن عند الطباع، والناس في ذلك مختلفون (وَجَنِّبُوهُ[١] السَّوَادَ) لعل المراد: الخالص، وفيه أن الخضاب بالسواد حرام، أو مكروه، وللعلماء فيه كلام، وقد مال بعض إلىٰ جوازه للغزاة؛ ليكون أهيب في عين العدو، واللَّه تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»[٢]: رواه[٣] أحمد وأبو يعلىٰ بنحوه والبزار باختصار، وفي الصحيح طرف منه، ورجال أحمد رجال الصحيح.

(١٢٦٣٦) (٣/ ١٦٠-١٦١)

قوله: (لَوْ كَانَتْ عَيْنَيْكَ لِمَا بِهَا) هكذا في النسخ بتثنية (عَيْنَيْكَ) هاهنا مع إفراد ضمير بها[٤]، والظاهر: إفراد العين، أو تثنية الضمير؛ أي: بهما[٥]

---

(١) في «م»: واجتنبوا. (٢) «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٨٦).
(٣) سقطت من «الأصل» والمثبت من «م» و«مجمع الزوائد» (٥/ ١٦٠).
(٤) في «الأصل: ضميرها. والمثبت من «م».
(٥) في «الأصل»: لهما. والمثبت من «م».

ويؤيد الأول إفراد العين فيما بعد، ومعنىٰ (لمًّا بِهَا) أي: ملمومًا بها؛ أي: نزل بها العمىٰ، وقد سبق قريبًا.

(١٢٦٣٨) (٣/ ١٦١)

قوله: (حَتَّىٰ يُفْرَكَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يصلح للفرك باليد.

(١٢٦٤٢) (٣/ ١٦١)

قوله: (فَرُبَّمَا رَأَيْتُ بَعْضَ الْقَوْمِ يَنْعَسُ) في «القاموس»: نعس؛ كمنع.

(١٢٦٤٨) (٣/ ١٦١)

قوله: (وَكَانَ يُهْدِي) من الإهداء (الْهَدِيَّةَ) بالتشديد ما يتحف به (فَيُجَهِّزُهُ) من التجهيز أي: إذا خرج من المدينة (بَادِيَتُنَا) أي: ساكن لنا في البادية يأتينا بما يكون فيها، وكأنه من إطلاق اسم المحل علىٰ الحال (حَاضِرُوهُ)[1] ساكنوه له في الحضر إذا جاء فيه نزل بنا (دَمِيمًا) بالدال المهملة؛ أي: لم يكن ذا صورة جميلة في الظاهر (فَاحْتَضَنَهُ) أي: أخذه. (لَا يَأْلُو) أي: لا يقصر (مَا أَلْصَقَ) (مَا) مصدرية؛ أي: إلصاق ظهره بصدر النبي ﷺ تبركًا به (مَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ) إطلاق العبد جائز علىٰ الحر؛ لكونه عبد اللَّه، والاستفهام إن كان بمعنىٰ الإنكار؛ أي: ما يشتريه أحد[2] لكونه حرًّا؛ فلا إشكال أصلاً، وإن كان بمعناه الحقيقي، فأيضًا لا يستلزم الإخبار بجواز بيعه، وإنما يستلزم إظهار صورة العرض علىٰ البيع[3] للمزاح، ولا إشكال فيه(كَاسِدًا) غير مرغوب فيه؛ لانتفاء حسن الصورة.

---

(١) في «م»: ساكنون.

(٢) في «م»: يشير بأحد.

(٣) في «م»: المبيع.

(١٢٦٤٩) (٣/ ١٦١)

قوله: (لَعِبَتْ) لعب؛ كسمع.

(١٢٦٥٣) (٣/ ١٦٢)

قوله: (حَتَّىٰ نَقُولَ: أَنَسِيَ) بهمزة الاستفهام، أو هو علىٰ بناء المفعول من الإنساء، والمراد: القول في النفس.

(١٢٦٥٧) (٣/ ١٦٢)

قوله: (يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ) أي: مطلقًا، أو في النوازل، وقد أخذ بالإطلاق قوم، وقيده آخرون؛ لما علم من أحاديث أنس وغيره من عدم المداومة، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد والبزار بنحوه، ورجاله موثقون.

(١٢٦٥٨) (٣/ ١٦٢)

قوله: (لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ) وهو أن يجعل كلٌ بنته مثلاً في مقابلة بنت صاحبه في العقد، ويجعلها[2] مهرًا (وَلَا حِلْفَ) بكسر فسكون، أصله: العهد، وكان أهل الجاهلية يتعاهدون علىٰ الفتن والقتال ونحو ذلك، فنهوا عنه في الإسلام، كذا قيل (وَلَا جَلَبَ) بفتحتين، وكذا (الجَنَب) وكل منهما يكون في الزكاة والمسابقة؛ فالجلب في الزكاة: أن ينزل العامل علىٰ الصدقة بعيدًا عن أهل الماشية، ويأمر أهل الماشية بجلب الماشية إليه؛ ليأخذ منهم الزكاة، والجنب فيها: أن يفر أهل الماشية بماشيته حتىٰ يتعب العامل، والجلب في المسابقة: أن يجعل من يجلب عليه الفرس بزجر، والجنب: أن يجعل فرسًا آخر في جنبه حتىٰ إذا أفتر المركوب ركبه، وكل ذلك منهي عنه.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٣١).

(٢) في «م»: ويجعلهما.

(١٢٦٥٩) (٣/ ١٦٢)

قوله: (فَأَكْثَرَ[1] النَّاسُ الْبُكَاءَ) لعلمهم أن هذا الكلام نشأ عن غضب، أو لخوفهم من كشف الأستار (فَقَامَ رَجُلٌ) كأنه كان منافقًا؛ قام تعنتًا (فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ) بضم فسكون؛ أي: ناحيته وجانبه.

(١٢٦٦١) (٣/ ١٦٢-١٦٣)

قوله: (فَحَزَرْنَا) بتقديم الزاي المعجمة على الراء المهملة؛ أي: خمنا.

(١٢٦٦٢) (٣/ ١٦٣)

قوله: (سَيَخْرُجُونَ[2] مِنْ النَّارِ) أي: يشفع في خروجهم منها (سَفْعٌ) بفتح مهملة وسكون فاء؛ أي: تغير وسواد.

(١٢٦٦٣) (٣/ ١٦٣)

قوله: (كَأَنَّهُ مُقْرِفٌ) بضم فسكون فكسر راء: هو الهجين الذي أحد أبويه عجمي، والآخر عربي (فِي آثَارِهِمْ) أي: آثار العدو الذي[3] ظن وجودهم، وليس في آثار أهل المدينة؛ فقد جاء أنه سبقهم، والله تعالى أعلم.

(١٢٦٦٧) (٣/ ١٦٣)

قوله: (عَلَى حُلِيٍّ لَهَا) بضم مهملة وكسر لام وتشديد ياء (قَلِيبٍ) بفتح فكسر؛ أي: بئر (وَرَضَخَ رَأْسَهَا) براء وضاد وخاء معجمتين؛ أي: دق رأسها وكسره بالحجارة (فَأَمَرَ بِهِ) أي: بعد أن أقر بذلك (أَنْ يُرْجَمَ) أي: يرضخ رأسه بالحجارة؛ كما جاء، والتعبير عنه بالرجم؛ لكونه مُثْلَة، والله تعالى أعلم.

---

(١) في «الأصل، م»: وأكثر. والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «الأصل، م»: يستخرجون. والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «م»: الذين.

(١٢٦٦٨) (٣/ ١٦٣)

قوله: (أَهْلُ ضَرْعٍ) أي: أهل لبن (أَهْلَ رِيفٍ) بكسر راء، وهو كل أرض فيها زرع ونخل، وقيل: هو ما قارب الماء من الأرض؛ أي: أهل طعام، وقيل: المراد: نحن من أهل البادية لا من أهل المدن[1] (فَبَعَثَ الطَّلَبَ) بفتحتين: جمع طالب؛ كالخدم جمع خادم، والتبع جمع تابع (فَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ) أي: فقأها بحديدة محماة أو غيرها (يَقْضَمُونَ) من قضم؛ كسمع: إذا أكل شيئًا يابسًا؛ أي: يأكلونها من الجوع.

(١٢٦٦٩) (٣/ ١٦٣)

قوله: (أَهْدَتْ إِلَيْهِ أُمُّ سُلَيْم حَيْسًا) قد جاء أنه ﷺ أَوْلَمَ بخبز ولحم شاة، فقيل في التوفيق: أنه أولم بذاك وهذا (وَلَمْ أَدَعْ) بفتح الدال وسكون العين؛ أي: لم أترك (فَبَقِيَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ) أي: من الآكلين في البيت، ولاتصال الوليمتين جاء ذكر هذه الطائفة في الوليمتين؛ فلا منافاة بين الروايتين، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٦٧٢) (٣/ ١٦٤)

قوله: (مُسْرَجًا مُلْجَمًا) هما كمصحف، حالان من البراق؛ أي: مهيأ للركوب بسرجه ولجامه (فَاسْتَصْعَبَ) علىٰ بناء الفاعل وضميره للبراق (عَلَيْهِ) علىٰ النبي ﷺ وفي «المواهب» يحتمل أنه استصعب تيهًا وزهوًا بركوبه ﷺ وأراد جبريل بما قال له استنطاقه بلسان الحال أنه ما قصد الصعوبة؛ بل أراد الزهو لمكان رسول الله ﷺ ولهذا ارْفَضَّ عَرَقًا؛ فكأنه أجاب بلسان الحال أنه ما قصد الصعوبة، وعرق من خجل العتاب، ومثل هذا: رجفة الجبل به حتىٰ قال له: «**اثْبُتْ؛ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ**»[2] فإنها هزة الطرب

---

(١) في «الأصل»: البدن. والمثبت من «م».

(٢) أخرجه: البخاري (٣٦٧٥) (٣٦٨٦).

لا هزة الغضب. (مَا رَكِبَكَ أَحَدٌ أَكْرَمُ عَلَىٰ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهُ) يدل علىٰ أن غيره ﷺ كانوا يركبونه قبل وعلىٰ أنه ﷺ أكرم منهم علىٰ اللَّه، أي: عنده علىٰ ما عليه العرف؛ فإن نحو قولك: ليس أحد أعلم أو أفضل أو أكرم من فلان، يفهم منه عرفًا أنه أعلم أو أفضل أو أكرم من غيره، وإن كان أصل اللغة لا ينفي المساوي، وهذا ظاهر (فَارْفَضَّ) بتشديد الضاد؛ أي: سال.

(١٢٦٧٣) (٣/ ١٦٤)

قوله: (وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ) عن أبصار الناظرين، وهذا لا يستبعد عن قدرة القادر الحكيم الفاعل لما يشاء، والحديث قد سبق مشروحًا.

(١٢٦٧٦) (٣/ ١٦٤)

قوله: (حَسَا حَسَوَاتٍ) بفتحات: جمع حَسْوة، [بفتح][(١)] فسكون: مرة من الحسا، والحُسْوة بالضم: الجرعة من الشراب.

(١٢٦٨٠) (٣/ ١٦٤)

قوله: (فَلِأُصَلِّيَ لَكُمْ) بكسر اللام ونصب المضارع؛ أي: فقيامكم لأصلي إمامًا لكم؛ أي: فأمرتكم لأصلي إمامًا لكم، **فقوله:** (لَكُمْ) متعلق بمقدر؛ أي: إمامًا لكم، وإلا فالصلاة للَّه لا لهم، (اسْوَدَّ) أي: تغير (مِنْ طُولِ مَا لَبِسَ) أي: استعمل، وقد سبق الحديث.

(١٢٦٨٣) (٣/ ١٦٥)

قوله: (إِنَّ أَعْمَالَكُمْ تُعْرَضُ عَلَىٰ أَقَارِبِكُمْ) أي: فحسنوا أعمالكم؛ ليفرح بها أمواتكم، فهذا ترغيب في تحسين الأعمال، وبيان أن الأموات لهم علم[(٢)]

---

(١) ليست «بالأصل»، وأضيفت ليكتمل السياق.

(٢) في «الأصل»: علي. والمثبت من «م».

وإحساس ومعرفة، وأنهم صالحون للعرض، وأنهم يفرحون بصلاح الأحياء من الأقارب، ويحزنون بخلافه، وأنهم يدعون لهم؛ فهم في محبتهم للقرابة كالأحياء، إلا أن الأحياء لغفلتهم عن الآخرة بصلاح الدنيا، والأموات بصلاح الأعمال النافعة في الآخرة، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، وفيه رجل لم يسم.

(١٢٦٨٥) (٣/ ١٦٥)

قوله: (وَبِهِ وَضَرٌ) بفتحتين؛ أي: أثر (من خَلُوقٍ) بفتح الخاء: طيب مركب من الزعفران وغيره، وهو من طيب النساء، وقل ما يوجد أثره علىٰ الرجل إلا أيام العرس (مَهْيَمْ) بمفتوحة فساكنة فتحتية مفتوحة؛ أي: ما شأنك؟ وهي كلمة يمانية، قيل: يحتمل أنه قالها إنكارًا أو سؤالاً (عَبْدَ الرَّحْمَنِ) بالنصب علىٰ النداء (وَزْنَ نَوَاةٍ) ظاهره أنه كان وزنًا مقررًا بينهم (وَلَوْ بِشَاةٍ) يفيد أن الزيادة عليها أولىٰ للقادر.

(١٢٦٨٨) (٣/ ١٦٥)

قوله: (فَانْشَقَّ الْقَمَرُ) قد مضىٰ تحقيق هذا في أوائل مسند ابن مسعود - رضي الله تعالىٰ عنه.

(١٢٦٨٩) (٣/ ١٦٥)

قوله: (مَا كَانَ الْفُحْشُ فِي شَيْءٍ) هو بضم فسكون: اسم من الإفحاش، قال بعضهم: هو الكلام بما يكره سماعه مما يتعلق بالدين.

(١٢٦٩٥) (٣/ ١٦٥)

قوله: (أَرْبَعَ مِائَةِ أَلْفٍ) قد جاء في غير هذا الحديث: «**وَعَدَنِي سَبْعِينَ أَلْفًا لاَ حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَذَابَ مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا وَثَلاَثُ حَثَيَاتٍ مِنْ حَثَيَاتِ**

---

(١) «مجمع الزوائد» (٣/ ٧٣).

رَبِّي» رواه الترمذي[١] عن أبي أمامة وقال: حسن غريب. وكذا رواه غيره. (كلنا) فيه أي[٢]: رجاء دخول كل الأمة جائز، ويحتمل أن يكون هذا كان قبل مجيء ما يدل علىٰ دخول بعض العصاة في النار (بِكَفٍّ وَاحِدٍ) كيف والأرض قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه؟! ولذلك صدقه النبي ﷺ وفي «المجمع»[٣]: رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» وإسناده حسن بلفظ: «**مِائَةِ أَلْفٍ**» ثم ذكر بلفظ: «**أَرْبَعَمِائَةِ أَلْفٍ**» وقال فيه: رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» ورجالهما رجال الصحيح.

(١٢٦٩٧) (٣/ ١٦٦)

قوله: (تَنْطِفُ لِحْيَتُهُ) من نطف كنصر وضرب: إذا سال (قَدْ تَعَلَّقَ نَعْلَيْهِ) أي: حملهما وفي «القاموس»: علقه تعليقًا: جعله معلقًا كتعلقه (لَاحَيْتُ) من لاحاه؛ أي: نازعه (تَعَارَّ) من التعار بتشديد الراء، وهو السهر والتقلب علىٰ الفراش (وَلَا هَجْرٌ ثَمَّ) اسم إشارة؛ أي: هناك، مراده: الإشارة إلىٰ الحال التي هو فيها (مَا هُوَ) أي: ما عملي، وفي «المجمع»[٤]: رواه أحمد والبزار بنحوه، غير أنه قال: «فَطَلَعَ سَعْدٌ» بدل قوله: «فَطَلَعَ رَجُلٌ» وقال في آخره: «ما هو إلا ما رأيت يا ابن أخي، إلا أني لم أبت ضاغنًا علىٰ مسلم» أو كلمة نحوها، ورجال أحمد رجال الصحيح، وكذلك أحد إسنادي البزار، إلا أن سياق الحديث لابن لهيعة.

(١٢٧٠٠) (٣/ ١٦٦)

قوله: (إِنَّكَ لَتَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ مَا أَحْفَظُهُ أَوْ مَا سَأَلَنِي أَحَدٌ قَبْلَكَ) قد جاء في الصحيح[٥] عن أنس - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ

---

(١) «سنن الترمذي» (٢٤٣٧).
(٢) في «م»: إن.
(٣) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٤٧).
(٤) «مجمع الزوائد» (٨/ ١٥١).
(٥) مسلم (٣٩٩).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ - رضي اللَّه تعالىٰ عنهم - فَلَمْ أَرْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فأجاب بعض بأن أنسًا لعله نسي بعد ما روىٰ، كما يدل عليه **قوله**: (مَا أَحْفَظُهُ) ومنهم من ضعف به حديث «الصحيحين» لصحة هذا الحديث أيضًا، قال الدارقطني: إسناده صحيح. فقالوا بالتعارض، وهو من علامة الضعف. قلت: والظاهر أن أبا مسلمة سأل أنسًا عن قراءة البسملة: كيف ما كانت سرًّا أو جهرًا؟ وكان أنس عالمًا بعدم الجهر؛ لظهوره لا بعدم السر؛ إذ لا يعلم ذلك إلا من جهته ﷺ فلعل أنسًا ما سأل النبي ﷺ عنه، فأجاب من سأله عن ذلك بما أجاب؛ فلا تعارض بين هذه الرواية وبين حديث «الصحيحين» أصلاً، بقي التعارض بين هذه الرواية وبين ما جاء عن أنس «أنهم كانوا يسرون بالبسملة» وهي رواية الطحاوي في «شرح الآثار»[1] وفي «المجمع»[2]: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجاله موثقون؛ فإما أن نقول بضعف الروايتين للتعارض، أو نقول: لعل قوله: «أنهم يسرون» مبني علىٰ أنه كان يظن ذلك نظرًا إلىٰ الظاهر، وما كان يجزم به، فأجاب حين سئل عن ذلك بما أجاب؛ فاندفع التعارض من البين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٧٠٣) (٣/ ١٦٧)

قوله: (فَبَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ) أي: أظهر فيه آثار الكراهة، والبسر: شدة العبوس.

(١٢٧٠٤) (٣/ ١٦٧)

قوله: (فَعَرَضُوا) أي: أهل الربيع (عَلَيْهِمْ) أي: علىٰ أهل الجارية (الْأَرْشَ) بالفتح؛ أي: الدية (فَأَبَوْا) أي: أهل الجارية ما قبلوا الدية،

---

(١) «شرح الآثار» (١/ ٢٠٣).

(٢) «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٨١).

ولا العفو من غير مال (لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ [بِالْحَقِّ][1] لَا تُكْسَرُ) لم يقل إنكارًا للحكم؛ بل إخبارًا بعدم الوقوع (كِتَابُ اللَّهِ) أي: حكم اللَّه المكتوب في كتابه المنزل القصاص؛ فلابد من إجرائه، فما هذا القول منك؟! (فَعَفَا الْقَوْمُ) أي: أهل الجارية (عَلَىٰ اللَّهِ) أي: معتمدًا عليه كما فعله أنس ابن النضر (لَأَبَرَّهُ) كما أبر أنسًا.

(١٢٧٠٩) (٣/ ١٦٧)

قوله: (فَقَضَىٰ حَاجَتَهُ) أي: سأل ما جاء لأجله إليه ﷺ (ثُمَّ قَامَ إِلَىٰ جَانِبِ الْمَسْجِدِ) أي: للبول فيه.

(١٢٧١١) (٣/ ١٦٧)

قوله: (مُرَّ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ) علىٰ بناء المفعول (أَوْ هَدِيَّةٍ) بالتخفيف والتشديد (وَإِنْ) أي: وإن كان بدنة.

(١٢٧١٦) (٣/ ١٦٨)

قوله: (وَكَانَ أُمَّهَاتِي يُوطِنَنِي) هكذا في النسخ من التوطين، بمعنىٰ: التثبيت، وهو بتشديد النون لجمع النساء، ومعناه واضح، لكن قيل في «النهاية»[2]: ذكره في المواظبة بالظاء المعجمة بلفظ: «إِنَّ[3] أُمَّهَاتِي يُوَاظِبْنَنِي» أي: يحملنني ويبعثنني علىٰ ملازمة خدمته. قال: وروي بالطاء المهملة والهمز: من المواطأة علىٰ الشيء، ولا يخفىٰ أن هذا خلاف ما في النسخة؛ فلا يصار إليه بلا حاجة (فَأَطَالُوا الْمُكْثَ) هو بتثليث الميم مع سكون الكاف وبفتحتين.

(١٢٧١٧) (٣/ ١٦٨)

قوله: (لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيًا آخَرُ) قيل: كذا في نسخة أخرىٰ أيضًا، وفي أطراف «المسند» (وَادٍ) بالرفع، ولا يخفىٰ أنه الوجه.

---

(١) سقطت من «الأصل، م» والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) «النهاية في غريب الأثر» (٥/ ٤٤٤).

(٣) في «النهاية»: كن.

(١٢٧١٩) (٣/ ١٦٨)

قوله: (قَدْ أَجَبْتُكَ) الظاهر أنه لإنشاء الجواب (اللَّهُمَّ) ذكره استشهادًا به تعالىٰ علىٰ صحة الجواب، جاء علىٰ وفق ما في السؤال من التأكيد.

(١٢٧٢٣) (٣/ ١٦٩)

قوله: (وَالْعَصْرَ بَيْنَ صَلَاتَيْكُمْ هَاتَيْنِ) الظاهر أن المراد بهما: الظهر والمغرب والعصر، إذا صلىٰ الإنسان في أول المثل الأول يكون بينهما تقريبًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٧٢٦) (٣/ ١٦٩)

قوله: (وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ مُحَلِّقَةٌ) بكسر اللام، من التحليق، بمعنىٰ: الارتفاع.

(١٢٧٢٧) (٣/ ١٦٩)

قوله: (فَآذَنَهُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ) من الإيذان؛ أي: أعلمه بها (بِقَدَحٍ أَرْوَحَ) أي: واسع، من الروح؛ بفتحتين بمعنىٰ: السعة، والمراد أنه لقرب قعره يظهر أنه واسع، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٧٣٨) (٣/ ١٧٠)

قوله: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَىٰ بَصِيصِهِ) بفتح فكسر، يقال: بص بصيصًا: إذا برق ولمع.

(١٢٧٣٩) (٣/ ١٧٠)

قوله: (قَالَ: [كَانَ][1] قَدْرَ مَا يَقْرَأُ رَجُلٌ . . .) إلخ، الحديث يدل علىٰ تأخير السحور، وتعجيل صلاة الصبح.

(١٢٧٤١) (٣/ ١٧٠)

قوله: (عَلَىٰ أَوْضَاحٍ) أي: حلي من فضة جيدة.

---

(١) سقطت «بالأصل»، «م». والمثبت من المسند المطبوع.

(١٢٧٤٢) (٣/ ١٧٠)

قوله: (فِيهِ مَاءٌ لَا يَغْمُرُ أَصَابِعَهُ) من غمره الماء؛ كنصر: غطاه، (أو قدر ما ترىٰ أصابعه) أي: لا يغمر مقدار تراه أنه مقدارًا أصابعه؛ كالعود الذي هو علىٰ قدر الأصابع مثلاً.

(١٢٧٤٤) (٣/ ١٧١)

قوله: (ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا شُعْبَةُ وَحَجَّاجٌ قَالَ: حدثني شعبة) يريد أنه حدثه محمد وَحَجَّاجٌ عن شعبة، إلا أن محمدًا قال: حدثنا بلفظ الجمع وَحَجَّاجٌ قال: حدثني بلفظ الإفراد، وهذا يدل علىٰ كمال عنايتهم بلفظ الشيخ - رضي اللَّه عنهم -.

(١٢٧٤٦) (٣/ ١٧١)

قوله: (أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ) علىٰ بناء المفعول: من الصبر؛ أي: تحبس للرمي إليها. **قوله**: (فَلَغَبُوا) بإعجام الغين من اللغوب[1]، ويجيء كسمع ومنع وكرم؛ أي: عجزوا وتعبوا. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]].

(١٢٧٥٥) (٣/ ١٧١)

قوله: (وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي) المشهور في روايات هذا الحديث: «**وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا**»[2] وهو الأوجه، وقد سبق ذكر وجهه؛ فالظاهر أن هذا اللفظ من تغيير الرواة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٧٨٨) (٣/ ١٧٤-١٧٥)

قوله: (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ وَإِنَّهُ) خبر إن محذوف؛ أي: إنه كذا، وإنه كذا، وحذفه في مثله شائع (يُعَرِّضُونَ) من التعريض (لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ

---

(١) في «الأصل»: الغيوب، والمثبت من «م».

(٢) «صحيح البخاري» (٥٣٤٧)، و«صحيح مسلم» (٢٦٨٠).

صَادِقٌ بِهَا) أي: صادق بهذه الشهادة عند نفسه؛ أي: يعتقد أنه فيها صادق، فرجع بهذا التأويل إلىٰ معنىٰ مصدق[١] بها، وبين به ﷺ أنه مؤمن بريء من النفاق، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٧٩٢) (٣/ ١٧٥)

قوله: (كَانَ يَضَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَضُوءَهُ) بفتح الواو (يَا فُلَانُ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أي: وأني رسول الله، كما يدل عليه جواب الغلام، ففيه اختصار، وفي الحديث عرض الإسلام علىٰ الصبي، وهو دليل علىٰ صحته من الصبي؛ إذ لو لم يصح لما عرض عليه، وفي قوله ﷺ: (أَخْرَجَهُ بِي مِنْ النَّارِ) دلالة علىٰ أنه صح إسلامه، وعلىٰ أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه؛ فهو يعذب، كذا ذكره الحافظ في «شرح البخاري». قلت: ويحتمل أن يقال أنه إنما يعذب علىٰ ذلك إذا عرض عليه الإسلام، فأبىٰ لا مطلقًا؛ فإن قلت: فحينئذ لم عرض عليه الإسلام مع أنه لو أبىٰ بعد العرض لاستحق العذاب؟ قلت: لعله ليموت مسلمًا، وينال فضيلة الإسلام؛ إذ لو فرض نجاة أولاد الكفرة فهم محرومون[٢] عن نيل فضيلة الإسلام قطعًا، ويحتمل أن يقال: قوله ﷺ: (أَخْرَجَهُ [بِي][٣] مِنْ النَّارِ) مبني علىٰ احتمال أن يموت بالغًا في مرض آخر أو في هذا المرض بأن كان قريب البلوغ، فيحتمل أن يموت بعده في هذا المرض علىٰ أنه لا يستبعد إطلاق الغلام علىٰ البالغ القريب العهد بالبلوغ، فيمكن أن هذا الولد كذلك، وعلىٰ هذا فلا دلالة في هذا الحديث علىٰ عذاب الصبي إذا مات ولم يسلم.

---

(١) في «م»: يتصدق.
(٢) في «الأصل، م»: محرمون.
(٣) سقطت من «الأصل، م»، والمثبت من المسند المطبوع.

(١٢٧٩٥) (٣/ ١٧٥)

قوله: (حَيْثُ وُلِدَ) بمعنىٰ (حِينَ وُلِدَ) كما في نسخة، علىٰ استعارة اسم المكان للزمان.

(١٢٧٩٦) (٣/ ١٧٥)

قوله: (عَافَسْنَا النِّسَاءَ) أي: لامسنا ولاعبنا (إِنَّ تِلْكَ السَّاعَةَ) أي: الحالة التي أنتم عليها في تلك الساعة (لَصَافَحَتْكُمْ الْمَلاَئِكَةُ) يريد أن المداومة علىٰ الحالة الواحدة في الطاعة، وعدم الفتور فيها من شأن الملائكة لا من شأن البشر، ولو فرض حصولها للبشر؛ لكان مجانسًا[1] للملائكة حتىٰ ظهرت له الملائكة وصافحوه، ففقد المداومة لا يضركم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٧٩٧) (٣/ ١٧٥-١٧٦)

قوله: (اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ) ذكر (اللَّهُمَّ) للإشهاد[2] علىٰ قوله أي: اللَّهم أنت شاهد علىٰ صدق ما أقول، ثم شرع في ذلك القول، فقال: (أَنْتُمْ) أي: معشر الأنصار من أحب الناس إليَّ.

(١٢٧٩٩) (٣/ ١٧٦)

قوله: (وَهُوَ يَسُوقُ بِهِنَّ سَوَّاقٌ) ضمير (هُوَ) للشأن.

(١٢٨٠١) (٣/ ١٧٦)

قوله: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ) أي: لا يكمل إيمانه بدون هذا، وليس المراد: أن هذا وحده يوجب كمال الإيمان؛ بل لابد فيه من سائر الواجبات وغيرها وترك المعاصي، وبالجملة فالحديث دليل لمن لا يرىٰ مفهوم الغاية؛ فليتأمل.

---

(١) في «م»: مجالسًا.

(٢) في «م»: للاستشهاد.

(١٢٨٠٢) (٣/ ١٧٦)

قوله: (وَيَقِلُّونَ) أي: الأنصار؛ لأنهم قدر محدود وشأن القدر المحدود أن يقل إلىٰ أن ينعدم، ولعل المقصود: بيان ما يهون عليهم مراعاة الأنصار، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٨١٠) (٣/ ١٧٧)

قوله: (سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الْقِرَاءَةَ[١]؟ قَالَ: إِنَّكَ لَتَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ . . .) إلخ، قد[٢] سبق الكلام في تحقيق هذا المتن، وكان فيه أن السائل أبو مسلمة، ولا يخفىٰ أن هذا السوق يفهم منه أن معنىٰ هذا المتن: هو بيان أنه قل من يسأل عن هذه المسألة ،وأنه أجاب عن السؤال بعد هذا **بقوله**: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وعلىٰ هذا فلا إشكال أصلاً، ما عدا أنه كيف يقول ذلك للسائلين؟! والجواب: أنه يحتمل أنهما سألاه معًا، فذكر لهما هذا الكلام، ثم كل منهما حكىٰ هذا الكلام في نفسه دون صاحبه، ولا بعد في ذلك؛ فليتأمل، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٨١٤) (٣/ ١٧٧)

قوله: (حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ) تأويله: ما سبق، وقد قيل: المراد: هو الحب الاختياري الذي مرجعه إلىٰ تقديم أمره ونهيه وتعظيمه وتبجيله دون الطبيعي، والله تعالىٰ أعلم.

(١٢٨١٥) (٣/ ١٧٧)

قوله: (يَلْعَقُ[٣] أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ) اختصاص الثلاث لأجل أنه ﷺ كان يأكل

---

(١) في «م»: القرآن. (٢) في «م»: فقد.

(٣) في «الأصل»: ملعق. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

بها (فَلْيُمِطْ) من أماط: إذا أزال وبعد، وجاء: ماط يميط، بهذا المعنىٰ أيضًا، إلا أن المشهور: (أَمَاطَ). (وَلْيَسْلُتْ) من سلت القصعة؛ كنصر وضرب: إذا مسحها بإصبعه، وجاء فيه (أَسْلَت) أيضًا (فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ) أي: في أي أجزائه؛ أفي المأكولة أم في اللاصقة بالصحفة، فلا ينبغي له ترك اللاصقة؛ إذ[1] قد يكون فيها البركة، فيكون قد ترك المبارك وأكل غيره.

(١٢٧١٩) (٣/ ١٧٧)

قوله: (وَأَطَّرِدُوا الْإِبِلَ) ضبط بتشديد الطاء؛ أي: ساقوها[2]

(١٢٧٢٠) (٣/ ١٧٧)

قوله: (حَتَّىٰ أَحْفَوْهُ بِالْمَسْأَلَةِ) من أحفىٰ فلان: ألح عليه؛ أي: أكثروا عليه في المسألة وأتعبوه بها (وَأَنْشَأَ رَجُلٌ) أي: قام.

(١٢٧٢٤) (٣/ ١٧٨)

قوله: (أَنْتَظِرُ أُمَّتِي تَعْبُرُ الصِّرَاطَ) من عبر الوادي؛ كنصر قطعه، وفي بعض النسخ: (تَعْبُرُ عَلَىٰ الصِّرَاطِ) بزيادة (عَلَىٰ) والأقرب: تركها، كما في نسختنا، والظاهر أن المراد: بهذه الأمة: من لا حساب عليهم؛ فأذن لهم في الدخول إلىٰ الجنة (أَنْ يُفَرِّقَ) من التفريق (إِلَىٰ حَيْثُ يَشَاءُ) أي: من[3] الجنة والنار (لِغَمٍّ مَا) الظاهر: أنه بالتنوين علىٰ التوصيف دون الإضافة؛ أي: لغم عظيم (مُلْجَمُونَ[4]) بفتح الجيم: من الإلجام (كَالزُّكْمَةِ) ضبط بضم[5] زاي فسكون كاف (قَالَ عِيسَىٰ: انْتَظِرْ حَتَّىٰ أَرْجِعَ إِلَيْكَ) الأقرب: أن هذا من

---

(١) في «م»: أو. (٢) في «م»: ساقوه.

(٣) زاد في «م»: حيث.

(٤) في «الأصل، م»: يلجمون. والمثبت من المسند المطبوع.

(٥) تكررت في «الأصل».

كلامه ﷺ فعيسىٰ مناد بحذف حرف النداء، وصيغة (انْتَظِرْ)[١] للأمر، ويحتمل أن يكون (أَنْتَظِرُ) بصيغة المتكلم من كلام عيسىٰ بتقدير الاستفهام، وقوله: (حَتَّىٰ أَرْجِعَ إِلَيْكَ) من كلامه ﷺ لعيسىٰ بتقدير: أي: نعم، حتىٰ أرجع إليك، ولو قيل: التقدير: قال لعيسىٰ؛ استقام الكلام، لكنه تقدير علىٰ خلاف القياس (فَلَقِيَ) أي: من الكرامة، وظاهر هذا أنه ﷺ أفضل الخلق كله كما[٢] قال صاحب «البردة»:

وأنه خير الخلق كلهم[٣]

[قوله: (فَشَفَعَتْ) بالتشديد علىٰ بناء المفعول، (أَنْ أَخْرُجَ) بصيغة الأمر وجعل فشفعت علىٰ بناء الفاعل من الشفاعة، وأن اخرج علىٰ صيغة المتكلم من الإخراج غير لائق ولا مناسب لما بعده (إِلاَّ شَفَّعْتَ) علىٰ بناء الفاعل، مخففًا. قوله: (خَيْرِيَّةِ البَرِيَّةِ) إلىٰ الخلق كلهم][٢].

(١٢٧٢٦) (٣/ ١٧٨)

(ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ) يدل علىٰ تفضيل البشر علىٰ الملائكة، وعلىٰ أن أفضل الخلق كلهم: إبراهيم، وفي الثاني إشكال، فقيل: قاله: قبل أن يعلم قدره، وقيل: أراد التواضع، ويحمل الخيرية علىٰ الخيرية من وجه، مثل أنه[٤] يلبس يوم القيامة أولاً، ولا يخفىٰ أنه علىٰ الثاني لا يبقىٰ دليلاً لتفضيل البشر علىٰ الملائكة؛ إذ لا نزاع في الفضل الجزئي؛ فليتأمل.

(١٢٨٣٤) (٣/ ١٧٩)

قوله: (فَظَنَنْتُ أَنِّي أَنَا هُوَ) يدل علىٰ أنه قصر كان لائقًا بأن يكون لمثله ﷺ وبهذا يظهر لك فضل عمر- رضي الله تعالىٰ عنه.

---

(١) في «م»: انظر.
(٢) من «م».
(٣) في «م»: خلق الله.
(٤) في «م»: أن.

(١٢٨٣٥) (٣/ ١٧٩)

قوله: (فَلَمَّا قَفَّىٰ) بالتشديد؛ أي: أدبر.

(١٢٨٣٧) (٣/ ١٧٩)

قوله: (فَقِيلَ لَهَا) أي: فيها؛ أي: في شأنها (خَيْرًا) أي: قولاً حسنًا جميلاً (وَتَتَابَعَتْ) أي: توافقت.

(١٢٨٤٣) (٣/ ١٧٩)

قوله: (يَكُونُ فِيهِ رَطْلَيْنِ) أي: قدر رطلين، ثم حذف المضاف، وأبقي المضاف إليه مجرورًا، وهو جائز علىٰ قلة.

(١٢٨٤٦) (٣/ ١٧٩)

قوله: (كَانَ يَنْصَرِفُ) أي: من الصلاة (عَنْ يَمِينِهِ) أي: أحيانًا.

(١٢٨٥٥) (٣/ ١٨٠)

قوله: (يُعَزِّرُ) من التعزير، بمعنىٰ: التأديب، ظاهره: أنه لم يكن حدًّا مقررًا، وإنما كان تعزيرًا مفوضًا إلىٰ رأىٰ الإمام، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٨٦٠) (٣/ ١٨٠)

قوله: (وَهُوَ مُقْعِي) من الإقعاء، وهو نوع من الجلوس معروف.

(١٢٨٦٥) (٣/ ١٨١)

قوله: (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هِيهْ) بالكسر كأنه كلمة تعجب (فَحَنَّكَهُ) أي: أراد تحنيكه، ويحتمل أنه حنكه بلا تمر، ثم ألقىٰ التمر في فيه، واللَّه تعالىٰ أعلم، وقد سبق شرح هذا الحديث.

(١٢٨٦٩) (٣/ ١٨١)

قوله: (فَمَا قَالُوا: حَتَّىٰ نَنْظُرَ وَنَسْأَلَ) فيه بيان لمبادرتهم إلىٰ العمل، والأخذ بحديث الآحاد، وإن كان في مقابلة ما كان معلومًا عندهم من إباحة

الخمر، وبيان أنهم كانوا يعتقدون المتخذ من التمر والبسر خمرًا، وأن القرآن نزل في تحريمه؛ فالقول بتخصيص القرآن بالمتخذ من العنب بعيد جدًّا، والله تعالىٰ أعلم. (اكْفَأ) أي: اقلب من أكفأه بهمزة في آخره: إذا قلبه وكبه.

(١٢٨٧٦) (٣/ ١٨٢)

قوله: (أَخْطَأَ فِيهِ يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ وَإِنَّمَا هُوَ أَنْ يُعْرُوا[١] الْمَدِينَةَ) هكذا المشهور، وأما رواية «أَنْ يُعْرَىٰ الْمَسْجِدُ» فهي خلاف الرواية المشهورة مع عدم ظهور معناها، ولكن إن صحت تحمل علىٰ أن المراد: مسجدهم، لا مسجد النبي ﷺ.

(١٢٨٨٦) (٣/ ١٨٣)

قوله: (إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَعْبُدُونَ وَيَدْأَبُونَ) من دأب في عمله؛ كمنع: إذا جد وتعب.

(١٢٩٠١) (٣/ ١٨٣)

قوله: (وَهُوَ يَدْعُو بِأُصْبُعَيْنِ) أي: يشير بهما في التشهد (فَقَالَ: أَحِّدْ) من التوحيد؛ أي: أشر بأصبع واحد؛ لأن المشار إليه واحد تعالىٰ.

(١٢٩٠٢) (٣/ ١٨٣-١٨٤)

قوله: (إِنْ قَامَتْ عَلَىٰ أَحَدِكُمْ الْقِيَامَةُ) أي: قربت بأن ظهر آثارها، وإلا فبعد النفخ لا يقدر أحد علىٰ غرس ولا شيء (فُسَيلَةٌ) ضبط بضم ففتح، وفي «القاموس»: الفسيلة: النخلة الصغيرة، وظاهر «القاموس» أنه بفتح فكسر، وكذلك ضبط في نسخة «الصحاح» وفي بعض النسخ: (فَسْلَةٌ) بفتح فسكون، وفي «القاموس»: الفسل[٢]: قضبان الكرم للفرس، وفي «المجمع»[٣]: رواه

(١) في «الأصل، م»: تعرا. والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: الفسيل.

(٣) «مجمع الزوائد» (٤/ ١٠٨).

البزار، ورجاله ثقات أثبات، ولعله أراد بقيام الساعة: أماراتها؛ فإنه قد ورد: «إذا سمع أحدكم بالدجال وفي يده فسيلة فليغرسها؛ فإن للناس عيشًا بعد» انتهىٰ. قلت: وكأنه فات علىٰ صاحب «المجمع» تخريج أحمد، ورجال أحمد أيضًا ثقات، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٢٩٠٤) (٣/ ١٨٤)

قوله: (أَرْحَمُ أُمَّتِي) أي: بأمتي، كما في رواية الترمذي؛ أي: أرفقهم وأكثرهم شفقة في شأنهم (وَأَشَدُّهَا[١] فِي دِينِ اللَّهِ) أي: أصلبهم في مراعاة الدين بحيث لا يراعي أحدًا فيه (وَأَصْدَقُهَا) أي: أبلغها وأقضاها (وَأَعْلَمُهَا بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ) حتىٰ جاء ما يدل علىٰ أنه إمام الفقهاء يوم القيامة (وَأَقْرَؤُهَا) أي: أصحها قراءة وأجودها.

(١٢٩١٥) (٣/ ١٨٤)

قوله: (قَالُوا لِحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ) المشهور أنه لزينب أخت حمنة، فيحتمل أنه كان لهما[٢] جميعًا.

(١٢٩٣٥) (٣/ ١٨٦)

قوله: (وَلَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَعِبْتُمُوهَا عَلَيْهِ) أي: لجهلكم بأمر البلاغة، ففيه تجهيل لهم.

(١٢٩٤٣) (٣/ ١٨٧)

قوله: (إِذَا كَانَتْ الْفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكُمْ) أي: إذا شاع الزنا حتىٰ أن الكبار لا يستنكفون[٣] منها، والمراد بالكبار: ذوو الأسنان (فِي رُذَالِكُمْ)[٤] أي: في الأراذل في الدين، وهم لا يتقون اللَّه ولا يعملون بالعلم.

---

(١) في «الأصل»: أشهدها. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(٢) في «الأصل»: لها. والمثبت من «م».

(٣) في «الأصل»: يستنكفوا. والمثبت من «م».

(٤) في «م»: أراذلكم.

(١٢٩٤٨) (٣/ ١٨٧)

قوله: (وَهُوَ دُونَ الرُّبُعِ وَفَوْقَ نِصْفِ الرُّبُعِ) الظاهر: أن المراد به: ربع ما اشتهر بالكيل عندهم يومئذ؛ كالذي يسمونه الكيلة في يومنا، والحديث يدل علىٰ أن التبرك بآثاره الجميلة والصلاة عند رؤيتها سنة قديمة بين المسلمين.

(١٢٩٥٤) (٣/ ١٨٨)

قوله: (لَوْ ضَرَبْتَ أَكْبَادَهَا) أي: أكباد الإبل، والمراد: لو سرت (إِلَىٰ بَرْكِ الْغِمَادِ) البرك: بفتح أو كسر فسكون راء، والغماد: بضم غين معجمة أو كسرها: موضع باليمن.

(١٢٩٥٧) (٣/ ١٨٨)

قوله: (مَاتَ نُغَرُهُ[1] الَّذِي كَانَ يَلْعَبُ بِهِ) في «القاموس»: النغر؛ كصرد: البلبل وفراخ العصافير وضرب من الحمر أو[2] ذكورها، وبتصغيرها جاء الحديث[3] (يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ[4] النُّغَيْرُ).

(١٢٩٥٩) (٣/ ١٨٨)

قوله: (وَكُنَّا نَقُولُ لِحُمَيْدٍ) أي: من الذي رأىٰ نخامة في قبلة المسجد؟

(١٢٩٦٣) (٣/ ١٨٩)

قوله: (ثُمَّ أَسْفَرَ بِهِمْ[5] حَتَّىٰ أَسْفَرَ) أي: حتىٰ تم الإسفار وبلغ غايته، والمراد: ثم أسفر بهم في اليوم الثاني، أوالمراد: في ذلك اليوم؛ أي: جلس بهم إلىٰ أن تم الإسفار، والمشهور: هو الأول، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: نغر. (٢) في «م»: و.

(٣) «صحيح البخاري» (٥٧٧٨)، و«صحيح مسلم» (٢١٥٠).

(٤) في «الأصل»: فعلت. والمثبت من «م»، والمسند المطبوع.

(٥) في «الأصل»: أسفرهم. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(١٢٩٧٦) (٣/ ١٩٠)

قوله: (بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ) المشهور: رواية كسر اللام في مالك، ويحتمل فتحها علىٰ أن (ما) موصولة و(لك) جار ومجرور [١] صلته؛ أي: في الذي لك، وهو تعميم بعد تخصيص (قَدْ اسْتَفْضَلَهُ) أي: اتجر فربح، فصرف من الربح علىٰ نفسه، واستفضل منه شيئًا (وَضَرٌ) بفتحتين؛ أي: أثر (مَهْيَمْ) بفتح فسكون ففتح ياء تحتية؛ أي: ما بك؟

(١٢٩٧٧) (٣/ ١٩٠)

قوله: (وَلَمْ يُضْرَبْ بِسَيْفٍ، وَلَمْ يُطْعَنْ بِرُمْحٍ) علىٰ بناء المفعول، يحتمل أن المراد: لم يضرب أحد من المسلمين يريد أنهم رموا بالسهام، وما ضربوا بالسيوف، ولا طعنوا بالرماح، أو المراد: أن اللَّه تعالىٰ هزمهم بلا ضرب بالسيف، ولا طعن بالرمح، والمراد: تقليل القتال من المسلمين (عَلَىٰ حَبْلِ الْعَاتِقِ) بفتح فسكون: موضع الرداء من العنق، وقيل: عرق أو عصب هناك (فَأُجْهِضْتُ عَنْهُ) علىٰ بناء المفعول من الإجهاض، بمعنىٰ: الإزالة والإزلاق؛ أي: بعدت عنه (فَأَرْضِهِ) من الإرضاء، يريد أن يصالح منها بشيء آخر (لَا وَاللَّهِ لَا) كلمة (لَا) مكررة تأكيدًا لنفي ما طلب ذلك الرجل، أو الأولىٰ لتأكيد القسم، والثانية لنفي ما طلب (يُفِيئُهَا اللَّهُ) من أفاء اللَّه؛ أي: يردها (مِنْ أُسْدِ) بفتح فسكون (صَدَقَ عُمَرُ) المشهور في هذا الحديث: أن أبا بكر قال مثل ذلك، يمكن [٢] اتفاق الشيخين علىٰ ذلك؛ فإنه غير مستبعد (مَنْ بَعْدَنَا) أي: من ورائنا (مِنْ الطُّلَقَاءِ) بضم ففتح ممدود و[٣] هم أهل مكة الذين تركهم رسول اللَّه ﷺ يوم فتح مكة.

---

(١) زاد في «الأصل»: و.

(٢) في «م»: فيمكن.

(٣) من «م».

(١٢٩٨٠) (٣/ ١٩٠-١٩١)

قوله: (فِي لَيْلَةٍ ظَلْمَاءَ حِنْدِسٍ) بكسر حاء وسكون [نون] وكسر دال؛ أي: شديدة الظلمة.

(١٢٩٨٣) (٣/ ١٩١)

قوله: (مَنْ كُنْتُ أَغَارُ عَلَيْهِ فَإِنِّي لَمْ أَكُنْ لأَغَارَ عَلَيْكَ) (مَنْ) شرطية؛ أي: أيما رجل أغار عليه فلا يتعدىٰ ذاك إلىٰ أن أغار عليك.

(١٢٩٨٤) (٣/ ١٩١)

قوله: (مَهْ مَهْ) كلمة زجر وكف (لَا تُزْرِمُوهُ) بضم تاء وإسكان زاي معجمة وبعدها راء مهملة؛ أي: لا تقطعوا عليه البول، يقال: زرم البول بالكسر: إذا انقطع وأزرمه غيره (دَعُوهُ) أي: اتركوه (ثُمَّ دَعَاهُ) أي: ناداه (فَشَنَّهُ) قيل: الشن بالمعجمة: الصب المتفرق، والسن: الصب المتصل.

(١٢٩٨٦) (٣/ ١٩١)

قوله: (فَيَضْرِبُ رُوَاقَهُ) ضبط بضم راء وفتح واو؛ أي: فسطاطه وقبته وموضع جلوسه.

(١٢٩٨٨) (٣/ ١٩١)

قوله: (قَالَ: فَأَزَمَّ الْقَوْمُ) بزاي معجمة مفتوحة وميم مخففة؛ أي: أمسكوا عن الكلام، أو براء مهملة وميم مشددة؛ أي: سكتوا وأطبقوا شفاههم.

(١٢٩٩٣) (٣/ ١٩٢)

قوله: (فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ) بفتحتين؛ أي: كبر السن (حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ) أي: عليك، يخاطب الأعرابي، يريد بالساعة: موته، فإن من مات فقد قامت قيامته.

(١٢٩٩٤) (٣/ ١٩٢)

قوله: (إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ) كان تامة؛ أي: إنما تحقق شيء من الشيب،

ويحتمل أنها ناقصة علىٰ نصب (شَيْءٌ) أي: إنما كان الشيب شيئًا (فِي صُدْغَيْهِ) (وَلَكِنَّ أَبَا بَكْرٍ) بتشديد النون.

(١٢٩٩٩) (٣/ ١٩٢)

قوله: (مَنْ غَرَسَ هَذَا الْغَرْسَ) غرس؛ كضرب، والغرس بفتح فسكون: المغروس (إِلَّا كَانَ لَهُ) أي: للغارس (صَدَقَةٌ) بالرفع؛ أي: تحقق، أو بالنصب؛ أي: كان ما أكل صدقة.

(١٣٠٠٣) (٣/ ١٩٢)

قوله: (مِنْ قَوْلٍ لَا يُسْمَعُ) علىٰ بناء المفعول، والمراد بالقول: الدعاء، كما جاء، ومعنىٰ (لَا يُسْمَعُ): لا يستجاب، ويحتمل الإطلاق؛ أي: من قول مردود (لَا يُرْفَعُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: إلىٰ محل القبول؛ أي: من عمل غير مقبول (لَا يَشْبَعُ) علىٰ بناء الفاعل، وكذا ما بعده؛ أي: لا يشبع من الدنيا ونحوها، والمراد: القلب الحريص[1] علىٰ ما لا ينبغي الحرص عليه، وقد سبق تحقيق هذا المتن.

(١٣٠٠٤) (٣/ ١٩٢)

قوله: (وَمِنْ سَيِّءِ الْأَسْقَامِ) تعميم بعد تخصيص، وهي العاهات التي يصير المرء بها مهانًا بين الناس يتنفر عنه الطباع، ومقتضاه: أنه لا يطلب السلامة من الأمراض مطلقًا، ولكن يطلب العافية، ويتعوذ من هذه العاهات الشنيعة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٠٠٧) (٣/ ١٩٣)

قوله: (فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: قَطْكَ) بفتح فسكون؛ أي: حسبك وكافيك.

---

(١) زاد في «الأصل، م»: و.

(١٣٠١٤) (٣/ ١٩٤)

قوله: (وُلِدَ لِي اللَّيْلَةَ غُلَامٌ فَسَمَّيْتُهُ) يدل علىٰ أن التسمية أول ليلة أولىٰ، وحديث السابع محمول علىٰ جواز التأخير إليها (وَهُوَ يَكِيدُ بِنَفْسِهِ) كناية عن كونه في الموت (إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا) من الرضا ورفع (رَبُّنَا) أو من الإرضاء ونصب (رَبَّنَا). (بِكَ) أي: بموتك أو بفراقك، أو بما أنت فيه من تعب الموت وشدته.

(١٣٠١٥) (٣/ ١٩٤)

قوله: (سُمِّيتُ بِهِ) صيغة المتكلم من المبني للمفعول؛ أي: سميت باسمه (لَيَرَيَنَّ اللَّهُ مَا أَصْنَعُ) (مَا) يحتمل أن تكون موصولة أو موصوفة أو استفهامية، والمراد: تعظيم ما يريده (أَيْنَ) أي: أين تروح؟ (وَاهًا) في «القاموس»: (وَاهًا لَهُ) أي: بالتنوين، ويترك تنوينه: كلمة تعجب من طيب شيء أو[1] كلمة تلهف. انتهىٰ. والمراد هاهنا به[2]: الأول أو[3] الثاني نظرًا إلىٰ المخاطب الذي يريد الحياة، ويبعد عن مثل ذلك الأمر العظيم (أَجِدُهُ دُونَ أُحُدٍ) هو علىٰ ظاهر، ولا يستبعد مثله من قدرة اللَّه تعالىٰ (إِلَّا بِبَنَانِهِ) بفتح الموحدة بعدها نون ثم ألف ثم نون؛ أي: برءوس الأصابع، وفي بعض النسخ: «بِثِيَابِهِ» بمثلثة مكسورة، ثم مثناة تحتية، ثم ألف، ثم موحدة.

(١٣٠١٦) (٣/ ١٩٤)

قوله: (فَأُلِّفَ بَيْنَ السَّحَابِ) علىٰ بناء المفعول من التأليف (فَوَأَلْنَا) من الوأل بهمزة بعد الواو؛ أي: التجأنا إلىٰ ملجإ يقينا من المطر (سَعَيْنَا) أي: سعينا سعيًا (حُبِسَ) علىٰ بناء المفعول (السِّفَارُ) كالحكام: جمع سافر، بمعنىٰ: المسافر (فَتَقَوَّرَ) أي: تفرق وتقطع فرقًا مستديرة (فِي إِكْلِيلٍ) بكسر

---

(١) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».

(٢) من «م».

(٣) في «م»: و.

الهمزة وسكون الكاف وكسر اللام يطلق علىٰ كل محيط بالشيء؛ أي: السحاب في الأطراف صار كالمحيط بالمدينة.

(١٣٠٢١) (٣/ ١٩٥)

قوله: (وَمَا كُلُّ أَمْرِي كَمَا يُحِبُّ صَاحِبِي أَنْ يَكُونَ) أي: ليس كل ما فعلت من الأمر كان علىٰ وفق محبته ﷺ يريد أن انتفاء أن ما كان لكمال أنس ورشده؛ بل كان لسعة[1] صدره ﷺ وكمال خلقه.

(١٣٠٢٢) (٣/ ١٩٥)

قوله: (عَنِ الْإِتْيَانِ الَّذِي كُنْتُ آتِيهَا فِيهِ) أي: عن وقت الإتيان.

(١٣٠٢٣) (٣/ ١٩٥)

قوله: (هَشِشْنَا إِلَيْهَا) بكسر الشين الأولىٰ؛ أي: سارعنا إليها ارتياحًا (لَمْ نُضَرَّ) علىٰ بناء المفعول للمتكلم مع الغير.

(١٣٠٢٨) (٣/ ١٩٦)

قوله: (فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ كَمَا أَنْتَ) (أَنْ) تفسيرية لما في الإشارة من معنىٰ القول وكن مقدر؛ أي: كن كما أنت، والكاف في (كَمَا أَنْتَ) يحتمل أن تكون بمعنىٰ: علىٰ، و(مَا) موصولة أو مصدرية و(أَنْتَ) مبتدأ، خبره مقدر؛ أي: كن علىٰ حال أنت عليها من التقدم؛ أي: دم عليها واثبت، ويحتمل أن تكون للتشبيه و(مَا) زائدة، و(أَنْتَ) من استعارة المرفوع المنفصل موضع المتصل؛ أي: كن مثلك، ولا يشكل التشبيه؛ لأن الطلب متوجه إلىٰ المستقبل؛ أي: كن فيما بعد مثل ما أنت في الحال، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَقَامَ عُمَرُ فقال) قال[2] ذلك لحيرة ودهشة طرأت عليه لما لقي من شدة ذلك الهول.

---

(١) في «م»: سعة.

(٢) من «م».

(١٣٠٣١) (٣/ ١٩٧)

قوله: (يَا أَبَتَاهُ، مِنْ رَبِّهِ مَا أَدْنَاهُ) الجار والمجرور متعلق بحسب المعنىٰ **بقوله:** (أَدْنَاهُ) أي: أيُّ شيء جعله قريبًا من ربه؟ والصيغة للتعجب (أَنْعَاهُ) أي: أخبره بموته، قيل: قد عاشت فاطمة بعده ﷺ ستة أشهر، فما ضحكت تلك المدة، وحق لها ذلك!

علىٰ مثل ليلىٰ يقتل المرء نفسه وإن كان ليلي علىٰ الهجر طاويَا

والله تعالىٰ أعلم.

(١٣٠٣٢) (٣/ ١٩٧)

قوله: (أَنْ لَا يَنُحْنَ) من النوح (أَسْعَدْنَنَا) أي: وافقننا وعاوننا علىٰ البكاء علىٰ أمواتنا (أَفَنُسْعِدُهُنَّ) أداء لحق المقابلة (وَلَا عَقْرَ) العقر: ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم، وكانوا يعقرون الإبل علىٰ قبور الموتىٰ؛ أي: ينحرونها ويقولون: صاحب القبر كان يعقر للأضياف؛ فنكافئه بمثله. وبقية الحديث قد سبقت مشروحة.

(١٣٠٣٣) (٣/ ١٩٧)

قوله: (بَعْدَ مَا أَذَّنَ بِلَالٌ) أي: بعد الأذان الأول الذي كان بالليل (وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ) أي: فلا آكل بعد الأذان.

(١٣٠٣٥) (٣/ ١٩٧)

قوله: (مَاذَا يَفْعَلُ بِكَ) أي: بعد أن كان مبهمًا حين قال: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] إلخ.

(١٣٠٣٦) (٣/ ١٩٧)

قوله: (فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَأَنِيمُوهُمْ) من الإنامة: إفعال من النوم؛ أي: اقتلوهم.

(١٣٠٤٣) (٣/ ١٩٨)

قوله: (فَأَطْعَمَ خَادِمَهُ طَائِرًا) أي: أعطىٰ خادمه لتأكل، والمراد بالخادم هاهنا: الجارية بقرينة ما بعده، واسم الخادم يطلق علىٰ الذكر والأنثىٰ جميعًا (أَتَتْهُ بِهِ) أي: ما أكلت؛ بل تركته له ﷺ ليأكله من الغد، فجاءت[1] به من الغد.

(١٣٠٥١) (٣/ ١٩٨)

قوله: (حَتَّىٰ يَقْنَأَ) كيمنع، آخره همزة؛ أي: تشتد حمرته.

(١٣٠٥٢) (٣/ ١٩٩)

قوله: (فَأَوْغِلُوا[2] فِيهِ بِرِفْقٍ) في «القاموس»: أوغل في البلاد والعلم: ذهب وبالغ وأبعد؛ كتوغل وكل داخل مستعجلاً[3] موغل، وفي «المجمع»: هو من أوغل القوم وتوغلوا: إذا أمعنوا في السير، يريد: سِر[4] فيه برفق، وابلغ الغاية القصوىٰ منه بالرفق لا علىٰ سبيل التهافت والحزق، ولا تكلف نفسك ما لا تطيقه؛ فتعجز وتترك الدين والعمل.

(١٣٠٥٨) (٣/ ١٩٩)

قوله: (قَامَ مَنْ شَاءَ فَصَلَّىٰ) أي: صلاة التطوع فوق الركعتين (رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ) أي: اقتصر عليهما (بِعَيْنِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: بمرأىٰ منه ﷺ يراهم علىٰ ذلك ويقررهم، والتقرير من جملة الأدلة، وقد جاء التصريح بهذه الصلاة بالقول أيضًا؛ فلا وجه للقول بكراهته، ثم الحديث يدل علىٰ تأخر إقامته[5] المغرب عن أذانها بأكثر من ركعتين، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: فجاء. والمثبت من «م». (٢) في «الأصل، م»: أوغلوا.
(٣) في «م»: مستعجل. (٤) في «م»: سير.
(٥) في «م»: إقامة.

(١٣٠٦٣) (٣/ ١٩٩)

قوله: (لَا يُخْتَلَىٰ خَلاَهَا) هو بالقصر: النبات الرقيق ما دام رطبًا، واختلاؤه: قطعه.

(١٣٠٧١) (٣/ ٢٠٠)

قوله: (فَقَعَدَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ) بفتح ميم وضم راء، وفي «المجمع»: بالضم والفتح؛ أي: في الراء: الغرفة.

(١٣٠٧٣) (٣/ ٢٠٠)

قوله: (وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّىٰ كَانَ عُمَرُ) أي: وأبو بكر كذلك.

(١٣٠٧٥) (٣/ ٢٠٠-٢٠١)

قوله: (مِثْلَ قَوْمٍ قَدِمْنَا عَلَيْهِمْ) أي: الأنصار (لَقَدْ كَفَوْنَا) من الكفاية، ويحتمل أن يكون من الكف، (فِي الْمَهْنَإِ) بفتح فسكون آخره همزة، وقد تقلب[1] ألفًا: هو ما أتاك بلا تعب (بِالْأَجْرِ كُلِّهِ) أي: بأجر عملهم وعملنا؛ لأنه بسبب تحملهم مؤنتنا.

(١٣٠٨١) (٣/ ٢٠١)

قوله: (ظَفَرَةٌ) بفتحتين والظاء معجمة: لحمة تنبت عند المَآقي، وقد تمتد إلىٰ السواد فتُغَشِّيه.

(١٣٠٨٥) (٣/ ٢٠١)

قوله: (فَلَقِيَهُ سَعْدٌ لِأُخْرَاهَا) أي: مائلاً إلىٰ الفرقة الأخرىٰ؛ أي: المتأخرة عن القتال من جماعة المسلمين.

(١٣٠٩٣) (٣/ ٢٠٢)

قوله: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُصَلِّ . . .) إلخ، كأنه أراد أنه بعد التبليغ: ليس الأمر

---

(١) في «م»: نقلت.

إليك؛ وإنما هو إلىٰ المصلي، فينظر كل أحد في حاله، فمن لا يساعده الحال؛ فليس عليك مراجعته مرارًا.

(١٣٠٩٦) (٣/ ٢٠٢)

قوله: (هَذَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا) أي: هو من قبيل المجاز.

(١٣١١٢) (٣/ ٢٠٣)

قوله: (فَيُصْبَغُ فِي الْجَنَّةِ صَبْغَةً) يحتمل أن المراد: أنه يصبغ في أنهارها، أو المراد: أنه يترك فيها لحظة يلتذ بنعيمها، وتسميته[1]: صبغة للمشاكلة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٣١٢١) (٣/ ٢٠٤)

قوله: (فَقَالُوا: فُلَانَةُ تُصَلِّي؛ فَإِذَا غُلِبَتْ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: غلبها النوم.

(١٣١٤٤) (٣/ ٢٠٦)

قوله: (يَا أَنْجَشَةُ، كَذَاكَ سَيْرُكَ بِالْقَوَارِيرِ) أي: كفاك السير؛ فلا تتجاوز إلىٰ الزيادة؛ بل اقتصر عليه.

(١٣١٤٦) (٣/ ٢٠٦)

قوله: (لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ) أي: لا يكمل إيمانه بدون هذا، وليس المراد: أنه بمجرد وجود هذا يكمل الإيمان؛ بل لا بد من أمور أخر يتوقف عليه كمال الإيمان، **وقوله**: (مِنَ الْخَيْرِ) بيان ما يحب، والمراد: جنس الخير؛ أي: كما أنه يحب لنفسه الخير كذلك يحب لأخيه الخير لا عين ما يحب لنفسه؛ فإنه لا يقبل الاشتراك، وعلىٰ تقدير قبول الاشتراك قد لا يكون خيرًا في حقه، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: تسمية.

(١٣١٦٢) (٣/ ٢٠٧-٢٠٨)

قوله: (يُؤْتَىٰ بِالرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ لَهُ: ابْنَ آدَمَ، كَيْفَ وَجَدْتَ مَنْزِلَكَ؟) الظاهر: أن المراد بالرجل: الشهيد، كما أن المراد بالرجل من أهل النار: الكافر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣١٧٧) (٣/ ٢٠٩)

قوله: (لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ) هو مستدق الساق من البقر والغنم، والمراد: أنه لا ينبغي رد الهدية، وإن كانت قليلة، ولا رد الدعوة، وإن كانت إلىٰ قليل، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣١٧٨) (٣/ ٢٠٩)

قوله: (فَأَوْمَأَ) بهمزة في آخره؛ أي: أشار (بِخِنْصَرِهِ) لبيان أن ذاك التجلي كان بمنزلة إظهار الخنصر من الإنسان (فَسَاخَ) أي: الجبل؛ أي: غاص في الأرض.

(١٣١٩٥) (٣/ ٢١٠)

قوله: (لَمَّا بَعَثَ حَرَامًا خَالَهُ أَخُو أُمِّ سُلَيْم) أي: هو أخو أم سليم، فرفعه بتقدير: هو، وإلا فالظاهر: نصبه (عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ) هو عامر بن الطفيل العامري، مات كافرًا، وليس هو عامر بن الطفيل الأسلمي الصحابي (أَهْلُ السَّهْلِ) أراد به: المدن والقرىٰ؛ أي: كن أميرًا لأهل البنيان، وأكون أميرًا لأهل البوادي (أَوْ أَكُونُ خَلِيفَةً) من بعدك، قيل: قال له ﷺ: (ليس ذلك لك ولا لقومك) (بِغَطَفَانَ) بفتحتين: اسم قبيلة (أَلْفِ أَشْقَرَ) قيل: الشقرة: كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، والظاهر: أنه أراد بالأول: أهل الخيل، وبالثاني: أهل النوق [ويحتمل أنه أراد بالأول: أهل الجمال، وبالثاني: أهل النوق، واللَّه تعالىٰ أعلم][1]. (فَطُعِنَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أصابه

(١) في «م»: وبالثالث أهل الجمال. واللَّه تعالىٰ أعلم.

الطاعون (مِنْ بَنِي فُلَانٍ) أي: من بني سلول (غُدَّةٌ) ضبط بالرفع؛ أي: هي؛ أي: القرحة غدة، وقيل: بالنصب بتقدير: أغد غدة من أغد البعير: صار ذا غدة (ائْتُونِي بِفَرَسِي[١]) كراهة أن يموت في بيتها (وَهُوَ عَلَىٰ ظَهْرِهِ) فسقط عن فرسه ميتًا، قد جاء أنه ﷺ قال: «**اللَّهم اكفني عامرًا**»[٢] حين قال ما قال، فمات حين خرج من المدينة في قربها (فَإِنْ آمَنُونِي) بفتح الهمزة الممدودة من الإيمان؛ أي: أعطوني الأمان (وَإِلَّا كُنْتُمْ) ليس في «صحيح البخاري» (وَإِلَّا) والمعنىٰ[٣] علىٰ تقدير ثبوته؛ أي: ائتوني[٤]، وإن لم يؤمنوني كنتم قريبًا، ولعل إفراد (قَرِيبًا) بتأويل كل واحد (أُبَلِّغْكُمْ) بالجزم جواب الاستفهام (مِنْ خَلْفِهِ) وفي البخاري[٥]: «فأتاه من خلفه». (أَنْفَذَهُ) أي: من الجانب الآخر (فُزْتُ) من الفوز؛ أي: بالشهادة.

(١٣٢٠٤) (٣/ ٢١١)

قوله: (فَلَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ) أي: فما قدرنا علىٰ مشاهدته ومطالعة جماله مرة ثانية.

(١٣٢٠٥) (٣/ ٢١١)

قوله: (شَيْخٌ يُعْرَفُ) كالشيخ المعروف بسبب كثرة الأسفار (شَابٌّ) أي: كالشاب الذي لا يعرف بقلة الأسفار (مَسْلَحَةً لَهُ) بفتح الميم؛ أي: حافظًا له من العدو، يقال له: المسلحة؛ لأنه عادة يكون ذا سلاح، أو لأنه يسكن

---

(١) في «الأصل، م»: بفرس، والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) أخرجه: الطبراني (٦/ ١٢٥).

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ١٨٣): رواه الطبراني وفيه: عبد المهيمن بن عباس وهو ضعيف.

(٣) في «م»: فالمعنىٰ.

(٤) في «م»: آمنوني.

(٥) «صحيح البخاري» (٣٨٦٤).

المسلحة، وهي كالثغر يكون فيه أقوام يرقبون العدو لئلا يطرقهم علىٰ غفلة (أَنْ يَضَعَ الَّذِي يَخْتَرِفُ فِيهَا[1]) أي: في القفة التي كانت معه.

(١٣٢١٩) (٣/ ٢١٣)

قوله: (فَأُوتِينَا بِتَمْرٍ) من الإيتاء، بمعنىٰ: الإعطاء، والباء في (بِتَمْرٍ) زائدة؛ أي: أعطينا تمرًا، والأقرب أنه من الإتيان، والواو وقعت من الكاتب سهوًا و(ابْنِ طَابٍ) نوع من التمر (أَنَّ لَنَا الرِّفْعَةَ) أخذه من اسم: رافع (وَالْعَاقِبَةَ) من اسم عقبة قد طاب من ابن طاب، والحديث يدل علىٰ أن التعبير قد يؤخذ من الأسماء.

(١٣٢٢١) (٣/ ٢١٣)

قوله: (إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ) تنكير كلمة للتعظيم؛ أي: بكلمة عظيمة يهتم في أخذها عنه، واللَّه تعالىٰ أعلم. (قَوْمًا) أي: كثيرًا لا يمكن مواجهتهم دفعة؛ لكثرتهم (ثَلَاثًا) مرة علىٰ المواجهين، ومرة علىٰ من في اليمين، ومرة علىٰ من في اليسار واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٢٢٢) (٣/ ٢١٣)

قوله: (شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ) أي: شفاعتي للتخليص؛ أي[2]: عن النار، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٢٢٧) (٣/ ٢١٣)

قوله: (مِنْ أَحَدِكُمْ أَنْ يَسْقُطَ عَلَىٰ بَعِيرِهِ) أي: لأجل أن يسقط علىٰ بعيره، ويقع عليه بأن يطلع علىٰ محله ويلقاه، ومثله قولهم: علىٰ الخبير سقطت؛ أي: وجدت الخبير ولقيته، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: فيه.

(٢) من «م».

(١٣٢٢٩) (٣/ ٢١٣)

قوله: (إِلَىٰ غُبَارِ مَوْكِبِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَام) الموكب: نوع من السير وجماعة الفرسان أو جماعة ركاب يسيرون بوقف (سَاطِعًا) حال من الغبار؛ أي: مرتفعًا (بَنِي غَنْم) بفتح فسكون (حِينَ سَارَ) أي: رسول اللَّه ﷺ كما في البخاري[١] أو جبريل[٢] عليه السلام وفي **قوله:** (كَأَنِّي أَنْظُرُ) إشارة إلىٰ استحضار القصة كأنه ينظر إليها.

(١٣٢٣٩) (٣/ ٢١٤)

قوله: (هَلْ حَانَتْ) أي: حضرت وجاء حينها؛ يعنىٰ: العصر.

(١٣٢٥١) (٣/ ٢١٥)

قوله: (وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَىٰ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ) ظاهره يقتضي أن ديون المسلمين تقضىٰ من بيت المال إذا لم يتركوا وفاء، وفي بيت المال تحمل، إلا[٣] أن يقال: ذكر اللَّه تشريفًا، أو لبيان[٤] أن ما يتحمله رسول اللَّه ﷺ بمنزلة ما هو علىٰ اللَّه، وكأن تحمله من غير وجوب، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٢٥٢) (٣/ ٢١٥)

قوله: (فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ) يحتمل أنه متعلق برخص، ووقع الترخص في السفر باتفاق الحال، ويحتمل أنه قيد للبس؛ فلا يجوز لبس الحرير في غير السفر ولو لصاحب الحِكَّةِ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٢٥٨) (٣/ ٢١٦)

قوله: (وَهُوَ فِي رَحْلٍ لَهُ لَبَّيْكَ) أي: منزل له كالخيمة (تَوَاضُعًا فِي رَحْلِهِ)

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٨٩٢).
(٢) في «م»: جبريل.
(٣) في «م»: إلىٰ.
(٤) في «م»: والبيان.

قاله لأجل التواضع للَّه تعالىٰ فيه، أو قاله[1] متواضعًا فيه؛ أي: والحال أنه ما تكلف في المنزل.

(١٣٢٦٧) (٣/ ٢١٦)

قوله: (قَلَّ لَيْلَةٌ تَأْتِي عَلَيَّ إِلَّا وَأَنَا . . .) إلخ، في الحديث كرامة عظيمة لأنس- رضي اللَّه تعالىٰ عنه - وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. فهذا الحديث حقيق أن يعد في مناقب أنس - رضي اللَّه تعالىٰ عنه -.

(١٣٢٦٨) (٣/ ٢١٦-٢١٧)

قوله: (وَأَوْلَادِنَا مِنْ غَيْرِنَا) أي: أولاد البنات من غير الأنصار، وكأنهم فهموا في الأبناء تغليب الذكور علىٰ الإناث، فلذلك ما سألوا للبنات (وَكَنَائِنِ الْأَنْصَارِ) أي: زوجات أولادهم.

(١٣٢٧٠) (٣/ ٢١٧)

قوله: (كَأَنَّهُمْ عُرْفُ دِيكٍ) ضبط بضم فسكون و(دِيكٍ) بكسر فسكون، والظاهر، أن المراد: بيان التتابع[3]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٢٧٥) (٣/ ٢١٧)

قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ الثُّرُوبُ) جمع ثرب؛ بفتح فسكون، وهو شحم رقيق يغشىٰ الكرش والأمعاء.

(١٣٢٧٦) (٣/ ٢١٧)

قوله: (كَانَ يَبْتَاعُ) أي: يشترىٰ (فِي عُقْدَتِهِ) بضم فسكون؛ أي: في رأيه ونظره في مصالح نفسه وعقله (احْجُرْ) بتقديم المهملة علىٰ الجيم؛ أي: امنعه (هُوَ) ضمير شأن (لَا خِلَابَةَ[4]) بكسر؛ أي: لا خداعة، قيل: علمه النبي ﷺ ذلك ليطلع به صاحبه علىٰ أنه ليس من ذوىٰ البصائر، فيراعيه ويرىٰ له كما

---

(١) في «م»: قال.

(٢) «المجمع» (٧/ ٣٧٧).

(٣) في «م»: التبايع.

(٤) في «م»: حكاية.

يرىٰ لنفسه، وكان الناس في ذلك الزمان كالإخوان ينظر بعضهم لبعض أكثر مما ينظرون لأنفسهم، وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث: (ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ثَلاثَ لَيَالٍ)[1] قال أكثر أهل العلم: هذا خاص بهذا الرجل وحده، لا يثبت لغيره الخيار بهذه الكلمة.

(١٣٢٧٩) (٣/ ٢١٧-٢١٨)

قوله: (لَيَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ) أي: قدر له أن يلين حسابه؛ أي: أن يجعل حسابه حسابًا يسيرًا (قَبِلَ اللَّهُ. . .) إلخ، لعل هذا نتيجة المحبة، فيظهر إذا كملت المحبة (غَفَرَ اللَّهُ. . .) إلخ، قد يقال: هذا ينافي ما جاء من التهديد في حق الشيخ الزاني (وَشَفَعَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ) هو بالتشديد علىٰ بناء المفعول، أو الفاعل بتقدير المفعول؛ أي: شفعه؛ أي: اللَّه، أو بالتخفيف علىٰ بناء الفاعل، والأول أقرب الوجوه، وفي إسناده: يوسف بن أبي ذرة، أحد الضعفاء، وقد صحف بعض، فجعله يوسف بن أبي بردة، وهو مقبول، والحديث قد عده العراقي وغيره من الموضوعات، وأعلوه بيوسف ابن أبي ذرة، ورده الحافظ في «القول المسدد» بأن الحديث جاء بطرق بعضها كافٍ في الرد علىٰ من حكم بوضعه؛ أي: فكيف الكل؟! وقد ذكرت الكلام عليه بالبسط في أواخر مسند عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - من هذه الحاشية؛ فلا[2] حاجة إلىٰ الإعادة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٢٨١) (٣/ ٢١٨)

قوله: (إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً دَعَا بِهَا لِأُمَّتِهِ) أي: فيهم لهم أو[3] عليهم أو المراد: للمؤمنين منهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) أخرجه: ابن ماجه (٢٣٥٥).

(٢) في «م»: ولا.

(٣) في «م»: إذ.

(١٣٢٩١) (٣/ ٢١٩)

قوله: (أَنَّ الرَّجُلَ[1]) أي: من الأنصار (النَّخَلَاتِ) أي: ليتصرف في ثمارها إلىٰ أن يوسع اللَّه عليه (قَدْ أَعْطَاهُ أُمَّ أَيْمَنَ) أي: للانتفاع بثمارها (وَقَدْ أَعْطَانِيهِنَّ) كأنها زعمت أنه ﷺ ملكها تلك النخلات، فقالت ما قالت، وحلفت علىٰ ذلك، ولا إثم علىٰ الحالف إذا كان حلفه عن[2] ظن، واللَّه تعالىٰ أعلم. (لَكِ كَذَا) أي: بدل ذلك من عندي، قال لها ذلك ملاطفة لما لها عليه من حق الحضانة (عَشْرُ أَمْثَالِهَا. . .) إلخ، فرضيت وطاب قلبها، وهذا من كثرة حلمه ﷺ وبره وفرط جوده، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٢٩٥) (٣/ ٢١٩)

قوله: (يَصِفُ مِنْ عِرْقِ النَّسَا) في «النهاية»: النسا - بوزن العصا عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذ، والأفصح أن يقال له: النساء لا عرق النسا (أَلْيَةَ كَبْشٍ) الألية بفتح الهمزة: لحمة المؤخر من الحيوان (يُجَزَّأُ) بالتشديد آخره همزة (فَيَشْرَبُ كُلَّ يَوْمٍ جُزْءًا) وفي رواية ابن ماجه: (عَلَىٰ الرِّيقِ)

(١٣٢٩٦) (٣/ ٢١٩-٢٢٠)

قوله: (أَنْ نُخِيضَهَا)[3] من الإخاضة، والضمير للإبل (رَوَايَا قُرَيْشٍ) الروايا من الإبل: الحوامل للماء (إِذَا صَدَقَكُمْ) بالتخفيف؛ أي: تكلم معكم بكلام صادق، وكذا (كَذَبَكُمْ). (وَتَدَعُونَهُ) بفتح الدال ؛ أي: تتركونه (مَا أَمَاطَ) الظاهر: ما ماط بلا ألف الإفعال.

(١٣٢٩٨) (٣/ ٢٢٠)

قوله: (سِنِينَ) جمع سنة (خَدَّاعَةً) بتشديد الدال للمبالغة، قيل: أي: يكثر

---

(١) في «م»: للرجل. (٢) في «م»: علىٰ.
(٣) في «م»: يخيض.

فيها الأمطار ويقل الريع؛ فذلك خداعها؛ لأنها تطمعهم بالخير ثم تخلف، وقيل: الخداعة: القليلة المطر، من خدع الريق: إذا جف (يُكَذَّبُ) بالتشديد وكذا (يُصَدَّقُ) وكذا (يُخَوَّنُ) أي: ينسب إلىٰ الخيانة (الرُّوَيْبِضَةُ) بالتصغير (الفُوَيْسِق) بالتصغير، وكأنه أشار بالتصغير إلىٰ حقارته من حيث الدنيا، كما أشار بالفسق إلىٰ قلة دينه؛ أي: قليل الدين دنيء الحال لا يستحق التقدم لدينه ولا لدنياه؛ أي: يصير الرؤساء من لا يستحق الرياسة بوجه، وقد سبق في مسند أبي هريرة تفسير الرويبضة بالسفيه، وفي رواية ابن ماجه[1] في حديث أبي هريرة: (الرَّجُلُ التَّافِهُ) أي: الحقير اليسير؛ أي: قليل الدين قليل العلم، وقد سبق الحديث في مسند أبي هريرة في قرب نصف «المسند»[2] من هذه الحاشية.

(١٣٣٠٠) (٣/ ٢٢٠)

قوله: (يُعْجِبُهُ الثُّفْلُ) بضم مثلثة وكسرها، فسر بالثريد، والظاهر: أنه المراد هاهنا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٣٠١) (٣/ ٢٢٠)

قوله: (مِنْ لَبِنٍ) ككلم (هَدٌّ) الهدُّ: الهدم الشديد والكسر؛ أي: كأنه مهدود مكسور عليه قهرًا من غير اختيار منه؛ فلا ينتفع به، والمراد: أنه لا فائدة له فيه، وظاهر اللفظ أنه يهد عليه وهو تحته، وقد جاء وبال علىٰ صاحبه.

(١٣٣٠٦) (٣/ ٢٢٠-٢٢١)

قوله: (كَأَعْنَاقِ الْجُزُرِ) بضمتين: جمع جزور، وهو الإبل (أَكَلَتَهَا) بفتحات: جمع آكل.

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٤٠٣٦).

(٢) «مسند الإمام أحمد» (٢/ ٢٩١).

(١٣٣٠٩) (٣/ ٢٢١)

قوله: (فَقَالَ: أَيْ فُلَانُ، هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي . . .) إلخ، هذا السوق مخالف لسوق الحديث المشهور الذي فيه[1]: (زَوَّجْتُكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) فلعل هذه واقعة أخرىٰ غير تلك الواقعة[2]، بقي بعد الإشكال في كون (﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] رُبُعُ الْقُرْآنِ) إذ المشاهير تدل علىٰ كونها[3]: ثلث القرآن، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٣٣١٠) (٣/ ٢٢١)

قوله: (فَفَتَحَتْ عَتِيدَتَهَا) هي كالصندوق الصغير الذي تترك فيه المرأة ما عزَّ[4] عليها من متاعها.

(١٣٣١٥) (٣/ ٢٢١)

قوله: (أَنَّ مَلِكَ ذِي يَزَنَ) بفتحتين: اسم قبيلة من العرب.

(١٣٣١٨) (٣/ ٢٢٢)

قوله: (فِي بَعْضِ حِرَارِ الْمَدِينَةِ) بكسر الحاء: جمع حرة.

(١٣٣٢٩) (٣/ ٢٢٣)

قوله: (حَتَّىٰ يَقْنُوَ شَعْرُهُ) أي: يصير شديد الحمرة، يقال: قنأت بالهمزة، وترك الهمزة فيه لغة، يقال: قنا يقنو؛ فهو قان.

(١٣٣٣٦) (٣/ ٢٢٣)

قوله: (أَنْتُمْ وَالسَّاعَةَ كَتَيْنِ) أي: كهاتين، أراد بهما: الإصبعين، إلا أنه لم يصدر بها للتنبيه، كما في الحديث المشهور.

---

(١) «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦ رقم ٣٩٧٠) بهذا اللفظ، والبخاري (٢١٨٦)، و«صحيح مسلم» (١٤٢٥) بلفظ: قريب.

(٢) في «م»: الوقعة.

(٣) زاد في «م»: من.

(٤) في «م»: يعز.

(١٣٣٤٣) (٣/ ٢٢٤)

(مَا لِي لَمْ أَرَ مِيكَائِيلَ ضَاحِكًا قَطُّ) في «المجمع»[١]: رواه أحمد من رواية إسماعيل بن عياش عن المدنيين[٢]، وهي ضعيفة، وبقية رجاله ثقات.

(١٣٣٤٤) (٣/ ٢٢٤)

قوله: (عَلَيْهِمْ التِّيجَانُ) هكذا في النسخ، و[٣]قيل: ولعله (السِّيجَانُ) بكسر السين[٤] جمع ساج؛ كالتيجان جمع تاج، وهو الطيلسان الأخضر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٣٤٩) (٣/ ٢٢٥)

قوله: (أَنَا عِنْدَ ثَفِنَاتِ نَاقَةِ) بفتح مثلثة وكسر فاء: ما ولي الأرض من كل ذات أربع؛ إذا بركت كالركبتين.

(١٣٣٥٠) (٣/ ٢٢٥)

قوله: (قَالَ نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا) بالتشديد والتخفيف من النضارة، والمراد: ألبسه اللَّه النضرة، وهي الحسن وخلوص اللون؛ أي: جمله وزينه، أو أوصله اللَّه إلىٰ نضرة الجنة؛ أي: نعيمها ونضارتها (هَذِهِ) الظاهر: أن المراد بها: **قوله**: (ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ) أو المراد بها: جنس مقالته؛ أي: هذه المقالة المتعلقة بذكر الخير والدين (فَحَمَلَهَا) أي: إلىٰ غيره (حَامِلِ الْفِقْهِ) بالجر، والإضافة لفظية؛ فهو نكرة كما هو شرط مجرور (رُبَّ). (فِيهِ) أي: في مجلس السماع، أو في جنس السامع له، والمراد: في جملة السامعين له، أو المعنىٰ: غير فقيه فيه؛ أي: في فقهه؛ أي: غير متأمل وناظر فيه (غَيْرُ فَقِيهٍ) بالجر: صفة، أو بالرفع بتقدير: هو (إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ) أي: حامل للفقه

---

(١) «المجمع» (١٠/ ٧٠٥).
(٢) في «م»: المديني.
(٣) من «م».
(٤) في «م»: سين.

ومؤد له إلىٰ من هو أفقه منه، وهذا تنبيه علىٰ فائدة التبليغ، وفيه أنه لا عبرة للتقدم الزماني في العلم؛ بل قد يكون المتأخر أولىٰ من المتقدم (لَا يُغِلُّ) بفتح فكسر؛ أي: لا يكون ذي حقد وعداوة وحسد، أو بضم فكسر: من الإغلال، بمعنىٰ: الخيانة؛ أي: لا يكون خائنًا (عَلَيْهِنَّ) حال؛ أي: كائنًا عليهن؛ أي: ما دام صدر المسلم علىٰ هذه الخصال؛ فهو بريء من الحقد أو الخيانة، وقيل: معنىٰ (عَلَيْهِنَّ): فيهن، والمراد: لا ينبغي له أن يخون[(١)] في هذه الأشياء (فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ[(٢)]) تعليل للزوم جماعة المسلمين (مِنْ وَرَائِهِمْ) بالفتح علىٰ أنه موصول، فهو مفعول (تُحِيطُ) أي: تنال غائبهم، أو بالجر علىٰ أنه حرف جر؛ أي: تجمعهم بحيث لا يشذ منهم شيء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٣٥٦) (٣/ ٢٢٥)

قوله: (عَسْقَلَانُ) اسم بلد بالشام (أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ) أي: أحد البلدين الفاضلين بناحية الشام، ولعل المراد بالثاني: الذي فيه بيت المقدس (تَثِجُّ) بتشديد الجيم ومقتضىٰ صنيع «القاموس» أنه من باب: نصر، وقد ذكره بعضهم من باب: ضرب (صَدَقَ عَبِيدِي) أي: في قولهم: إني وعدتهم علىٰ لسان رسلي (نَهَرِ البيض) جمع أبيض؛ أي: من اغتسل به يصير أبيض، هكذا في نسختنا، وفي بعض النسخ: «بِنَهَرِ الْبَيْضَةِ». (نِقَاء) بكسر النون؛ ككرام، وفي «المجمع»[(٣)]: رواه أحمد، وفيه: أبو عقال هلال بن زيد بن يسار، وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات، وفي إسماعيل ابن عياش خلاف. انتهىٰ. قال العراقي: أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»[(٤)]

---

(١) في «م»: يكون.
(٢) في «الأصل»: دعوهم، وفي «م»: دعوتموهم. والمثبت من المسند المطبوع.
(٣) «المجمع» (١٠/ ٤٣). (٤) «الموضوعات» (٢/ ٥٣).

وقال: جميع طرقه تدور علىٰ أبي عقال، قال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة ما حدث أنس بها قط، وفي ترجمة أبي عقال أورده ابن عدىٰ في «الكامل»[١] من رواية جماعة عنه وقال: إنه غير محفوظ. وقال الذهبي في «الميزان»[٢]: باطل. انتهىٰ. ولا يخفىٰ أن هذا خلاف ما ذكره صاحب «المجمع» حيث قال: وثقه ابن حبان؛ فليتأمل، وفي «التقريب»[٣]: أبو عقال - بكسر المهملة ثم قاف -: بصري نزيل عسقلان؛ متروك. قلت: ولكونه نزيل عسقلان ازدادت التهمة، وقال الحافظ في «القول المسدد»[٤]: هو في فضائل الأعمال، والتحريض علىٰ الرباط في سبيل اللَّه، وليس فيه ما يحيله الشرع ولا العقل، والحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عقال لا يتجه، وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام، ثم ذكر الحافظ له شواهد عديدة، قد عَد بعضها في «الموضوعات» وقيل في البعض: إنه منكر ونحو ذلك. قلت: لعل هذا الحديث أقرب ما قيل فيه بالوضع من أحاديث المسند إليه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٣٦٠) (٣/٢٢٦)

قوله: (لَا يَلِجُ حَائِطَ الْقُدُسِ) أي: الجنة، وقد تقدم الكلام علىٰ هذا المتن في مسند عبد اللَّه بن عمرو ابن العاص.

(١٣٣٦٦) (٣/٢٢٦)

قوله: (قَالَ: فَأُتِيَتْ يَوْمًا) حكاية لقولها، وفي نسخة: (فَأَتَتْ) وهو الظاهر.

---

(١) «الكامل» (٧/ ١١٧).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣١٣).

(٣) «تقريب التهذيب» (١/ ٥٧٥).

(٤) «القول المسدد» (١/ ٢٧).

(١٣٣٨٠) (٣/ ٢٢٧-٢٢٨)

قوله: (حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ حَجَرٍ) قلت: في «التعجيل»[1]: حبيب بالتشديد، وهو ابن حجير[2] أبو حجير[2]، ومقتضاه أنهما بالتصغير، ثم قال: ذكره البخاري في آخر من اسمه حبيب بالتخفيف، بلا تنبيه علىٰ التشديد، وتردد ابن المبارك بين التخفيف والتشديد، وثقه ابن حبان.

(١٣٣٨١) (٣/ ٢٢٨)

قوله: (إِذَا مَشَىٰ تَكَفَّأَ) روي غير مهموز، والأصل فيه: الهمز، وعند البعض بالهمز لا غير؛ أي: تمايل إلىٰ قدام، وقيل: أي: رفع القدم من الأرض ثم يضعها، ولا يمسح قدمه علىٰ الأرض؛ كمشي المتبختر.

(١٣٣٨٢) (٣/ ٢٢٨)

قوله: (فَقَالَ: فِي الصَّلَاةِ وَفِي الرُّكُوعِ) أي: تكلم فيهما، وذكر في شأنهما ما يليق بتحسينهما وتكميلهما.

(١٣٣٨٣) (٣/ ٢٢٨)

قوله: (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا) بنصب (رَسُول اللَّهِ) علىٰ العطف علىٰ (بِنْتًا) ونصب (جَالِسًا) علىٰ الحال (يَعْنِي: ذَنْبًا[3]) قد سبق أن التحقيق أن المراد به: أنه لم يجامع الليلة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٣٨٤) (٣/ ٢٢٨)

قوله: (وَيُبَعِّضُهَا) من التبعيض، في «القاموس»: بعضته تبعيضًا: جزأته، والمراد: يقسمها أو يقطعها، وقيل: لعله يتبضعها من: التبضيع، بمعنىٰ: تقطيع اللحم.

---

(١) «تعجيل المنفعة» (١/ ٨٥).

(٢) في «التعجيل» المطبوع: حجر.

(٣) في «م»: دينًا.

(١٣٣٩١) (٣/ ٢٢٩)

قوله: (لَمَّا صَوَّرَ اللَّهُ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ) قيل: هذا مخالف لما جاء أن خلق آدم وتصويره كان خارج الجنة، وأنه كان أدخل الجنة بعد أن صار إنسًا كما هو ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فلعل لفظة (فِي الْجَنَّةِ) وقع سهوًا من بعض الرواة (خُلِقَ) علىٰ بناء المفعول (خَلْقٌ) بالرفع علىٰ أنه نائب الفاعل، وقد سبق هذا الحديث.

(١٣٤٠٠) (٣/ ٢٢٩)

قوله: (مُسْتَقَةً) بضم ميم وسكون سين مهملة، ومثناة فوقية مضمومة أو مفتوحة وقاف، قال الأصمعي: هي فروة طويلة الأكمام كما[(١)] قيل: لعلها كانت مكففة بالسندس، وهو ما رقَّ من الديباج والحرير؛ لأن نفس الفروة لا تكون سندسًا، وقيل: أو كان قد غشاها سندس، وجمعها مساتق (تَذَبْذَبَانِ) مضارع من ذبذب: إذا تحرك واضطرب، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَالِكَ﴾ [النساء: ١٤٣] قيل: أريد الكمان.

(١٣٤٠٣) (٣/ ٢٣٠)

قوله: (لَعَلَّكُمْ اثْنَانِيُّونَ) نسبة إلىٰ الاثنين[(٢)] والخميس؛ أي: لعلكم تصومون يوم الاثنين والخميس.

(١٣٤٠٩) (٣/ ٢٣٠)

قوله: (إِذَا نَامَ ذَفَّ عَرَقًا) بفتح ذال معجمة وتشديد فاء؛ أي: سَرُع، و(عَرَقًا) تمييز مبين للفاعل؛ أي: سرع عرقُه، والذفيف: السريع، وقد جاء: ذفاف[(٣)]؛ ككتاب وعذاب، بمعنىٰ: البلل؛ فإن جاء الفعل منه، فيمكن هذا

---

(١) من «م».
(٢) في «م»: اثنان.
(٣) في «م»: ذفافًا.

منه، بمعنىٰ: ابتل، ولكن المعنىٰ الأول: الفعل منه مستعمل، ذكره الجوهري وغيره، مع ظهوره كما لا يخفىٰ.

(١٣٤١٠) (٣/ ٢٣٠)

قوله: (يَتَقَلَّبُ فِي ظِلِّهَا) هل هو يقتضي نقل الشجرة إلىٰ الجنة أم لا؟ سبق تحقيقه.

(١٣٤١١) (٣/ ٢٣٠)

قوله: (إِنَّ عَبْدًا فِي جَهَنَّمَ لَيُنَادِي أَلْفَ سَنَةٍ . . .) إلخ، في «المجمع»[(١)]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، ورجالهما رجال الصحيح، غير أبي ظلال، وقد ضعفه الجمهور، ووثقه ابن حبان. انتهىٰ. وقال في «القول المسدد»[(٢)]: أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق «المسند» وقال: هذا حديث غير صحيح، قال ابن معين: أبو ظلال ليس بشيء. وقال ابن حبان: كان مغفلاً، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال. قلت: قد أخرج له الترمذي، وحسن بعض حديثه، وعلق له البخاري حديثًا، وأخرج هذا الحديث: ابن خزيمة في كتاب التوحيد في «صحيحه» إلا أنه ساقه بطريقة له تدل علىٰ أنه ليس علىٰ شرطه في الصحة، وفي الجملة ليس موضوعًا، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» له من وجه آخر، عن سلام بن مسكين، وأبو ظلال قد قال فيه البخاري أنه مقارب الحديث، وله شاهد لأوله، أخرجه أبو بكر الآجري من مرسل حسن قال: «يخرج رجل من النار بعد ألف عام، فقال الحسن: ليتني كنت ذاك الرجل» والحنان، بمعنىٰ: الرحيم، والله تعالىٰ أعلم. انتهىٰ. ولا يخفىٰ[(٣)] أن كلام «المجمع»: لا يوافق كلام الحافظ؛ فلينظر.

---

(١) «المجمع» (١٠/ ٦٩٩).

(٢) «القول المسدد» (١/ ٣٤).

(٣) من «م».

(١٣٤١٨) (٣/ ٢٣١)

قوله: (فَإِنْ لَامَنِي أَحَدٌ [مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ][١] إِلَّا قَالَ . . .) إلخ، كلمة (إِنْ) نافية لا شرطية.

(١٣٤٢٤) (٣/ ٢٣١)

قوله: (فَقَالَ: شُمِّي) صيغة أمر من الشم، و[٢]في «القاموس»: الشم حس الأنف، والفعل منه؛ كعلم ونصر (عَوَارِضَهَا) في «القاموس»: العارض: صفحة الخد وصفحة العنق، وجانبا الوجه، والعارضة: السن التي في عرض الفم، والجمع: عوارض (إِلَىٰ عُرْقُوبِهَا) العرقوب: عصب غليظ فوق عقب الإنسان، ولعل المراد: المبالغة في النظر حتىٰ تشم الرائحة وتنظر في الرِّجْل، والله تعالىٰ أعلم.

(١٣٤٢٥) (٣/ ٢٣١-٢٣٢)

قوله: (وَإِذَا رَضْرَاضُهُ) ضبط بفتح فسكون، في «القاموس»: الرَّضْراضُ: الحصىٰ أو صغارها.

(١٣٤٤١) (٣/ ٢٣٣)

قوله: (جَمَعَ الْقُرْآنَ) أي: حفظه[٣] كله، ولا يلزم منه انقطاع التواتر؛ إذ يمكن أن يكون كل سورة أو آية يحفظه ألف أو آلاف مع أن القرآن كله لا يحفظه غير الأربعة، وقد علم أن كثيرًا منهم يحفظ غالبه أو كله مثل ابن مسعود وابن عمرو بن العاص وسالم مولىٰ أبي حذيفة؛ فلعل أنسًا تكلم بما علمه علىٰ أن التواتر يكفي فيه أن يكون معلومًا عند غيرهم بسبب الكتابة وغيرها، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) سقط من «الأصل، م». والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) من «م».
(٣) في «م»: حفظ.

(١٣٤٧٩) (٣/ ٢٣٦)

قوله: (أَكْثَرَ مَا كَانَ الْوَحْيُ يَوْمَ تُوُفِّيَ) الظاهر: أنه أراد باليوم: الوقت، وكنىٰ به عن آخر العمر مطلقًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٤٨٣) (٣/ ٢٣٧)

قوله: (إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولَ: بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ) أي: فما لكم الإفراط في أمر الصلاة وأنتم من الساعة بهذا القرب؟! واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٤٨٧) (٣/ ٢٣٧)

قوله: (ثُمَّ بَدَا لِي فِيهِنَّ) أي: ظهر لي في شأن هذه الأمور رأي آخر، أو جاءني[1] من اللَّه وحي آخر، والأقرب: أنه نهي، ثم نسخ عن رأىٰ، فهذا يدل علىٰ جواز الاجتهاد له **وقوله:** (مَنْ شَاءَ أَوْكَأَ) كأن المراد: أن النهي عن الأواني لا ينفع؛ إذ يمكن الوقوع في المسكر مع الاحتراز عن الأواني، فينبغي النهي عنه لا عن الأواني؛ فمن شاء أطاع، ومن شاء عصىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٤٩٣) (٣/ ٢٣٨)

قوله: (لَوْ خطئتم) يقال: خطأ الرجل خطئًا؛ كسمع: إذا أتىٰ[2] بالذنب متعمدًا؛ فهو خاطئ بالهمز (لَوْ لَمْ تُخْطِئُوا) تخطئوا[3] ضبط من أخطأ؛ أي: لو لم تذنبوا، قيل: أخطأ بالهمز، نقيض: أصاب إثمًا أو غير إثم، ولعل المراد فيه: تعظيم أمر الاستغفار، وأنه تعالىٰ كما يجب أن يعبد بوجوه أخر، كذلك يحب أن يعبد بالاستغفار، وقد سبق تحقيق هذا المتن مرارًا.

---

(١) في «م»: أو جاء لي.
(٢) تكررت «بالأصل».
(٣) من «م».

(١٣٤٩٧) (٣/ ٢٣٨)

قوله: (وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمِ الْمِرَارِ) بكسر ميم: جمع مرة؛ أي: سمعته ذكر هذا الكلام مرارًا.

(١٣٥٠٨) (٣/ ٢٣٩)

قوله: (وَكَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ تَدُوفُهُ) من الدوف - بدال مهملة - وهو الخلط.

(١٣٥١٥) (٣/ ٢٣٩-٢٤٠)

قوله: (هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ) يدل علىٰ أنه ظهر له من[1] صورهم وحالهم قبل أن يخلقوا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٥٢٨) (٣/ ٢٤١)

قوله: (عَنْ عَرِيفِ الْأَنْصَارِ) أي: القائم بأمرهم، يقال: عريف وعارف؛ كعليم وعالم.

(١٣٥٢٩) (٣/ ٢٤١)

قوله: (قُولُوا بِقَوْلِكُمْ) أي: قولوا ما شئتم، لكن مع الاحتراز عن غلبة الشيطان عليكم بأن ينزلكم عن مراعاة التقوىٰ، وقد سبق تحقيق ذلك.

(١٣٥٣٠) (٣/ ٢٤١)

قوله: (وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ) أي: لا يستغلبنكم فيتخذكم جريًا؛ أي: رسولاً ووكيلاً.

(١٣٥٣١) (٣/ ٢٤١)

قوله: (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: السَّامُ عَلَيْكُمْ) أي: بأن يقول: وعليكم؛ أي: ما قلتم فرجع ما قال لهم إلىٰ هذا (مَهْ) أي: ما تقولين؟ أو اسكتي (لَمْ يَدْخُلْ الرِّفْقُ) أي: يكفي ما قلتُ في الجواب، والزيادة عليه من باب الشدة وترك الرفق؛ فلا يليق.

---

(١) من «م».

(١٣٥٣٤) (٣/ ٢٤١)

قوله: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ) أي: ما شأنهم، قاله إنكارًا عليهم ما عزموا عليه (لَكِنِّي) أي: أنهم عزموا علىٰ ذلك، لكني فاعل لمثل ذلك؛ فإني أصوم أحيانًا وأفطر أحيانًا؛ اختيار للتوسط علىٰ الإفراط (فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي) أي: أعرض عنها بأن رأىٰ الكمال في غيرها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٥٣٩) (٣/ ٢٤٢)

قوله: (فَصَرَّتْهَا فِي خِمَارِهَا) أي: ربطتها فيه، وفي «المجمع»[(١)]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ والبزار والطبراني بأسانيد، وفيها عمارة بن زاذان، وثقه جماعة، وفيه ضعف، وبقية رجال أبي يعلىٰ رجال الصحيح.

(١٣٥٤٧) (٣/ ٢٤٢)

قوله: (فَأَخَذَتْ) أي: العكة؛ أي: شرعت وهو[(٢)] من أفعال المقاربة (تَقَعُ) أي: يقع ما فيها ويسيل ويسقط في الطعام (تُدِرُّ) من الدر، بمعنىٰ: الزيادة والكثرة؛ أي: أخذت في الزيادة والسيلان، وقد وقع هنا[(٣)] في النسخ تحريف مفسد، والصواب: ما قلنا - إن شاء اللَّه تعالىٰ - واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٥٥٥) (٣/ ٢٤٣)

قوله: (فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ...﴾ الآية [الأنفال: ٦٨]) في «المجمع»[(٤)]: رواه أحمد عن شيخه علي بن عاصم ابن صهيب وهو كثير الغلط والخطأ، لا يرجع إذا قيل له الصواب، وبقية رجال أنس رجال الصحيح.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٠٠).

(٢) في «م»: وهي.

(٣) في «م»: هاهنا.

(٤) «المجمع» (٦/ ١١٨).

(١٣٥٥٩) (٣/ ٢٤٣-٢٤٤)

قوله: (إِلَىٰ حَلِيقٍ النَّصْرَانِيِّ) ضبط بالتصغير (إِلَىٰ الْمَيْسَرَةِ) ظاهره: عدم تعين الأجل؛ فهذا يدل علىٰ عدم اشتراط التعين إلا أن المشهور عند أهل العلم: اشتراطه فيحتمل أن يكون وقت الميسرة متعينًا، وقول عدو اللَّه: متىٰ[1] الميسرة، يكون علىٰ وجه التعنت والتكذيب (وَاللَّهِ مَا لِمُحَمَّدٍ ثَاغِيَةٌ) بمثلثة وغين معجمة؛ أي: شاة، من الثغاء، وهو صوت الشاة (ولاَ رَاغِيَةٌ) براء مهملة وغين معجمة؛ أي: بعير، من الرغاء، وهو صوت البعير؛ أي: ليس له مال أصلاً؛ لا شاة ولا بعير حتىٰ يتوقع له اليسار؛ فمن أين يجيء له اليسار حتىٰ أعتمد عليه في البيع معه؟! في «الصحاح»: يقال: ما له ثاغية ولا راغية، والثاغية: الشاة، والراغية: البعير (مَا لَيْسَ عِنْدَهُ) أي: ما ليس ثمنه عنده، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٥٦٦) (٣/ ٢٤٥)

قوله: (فَأُمْطِرْنَا) علىٰ بناء المفعول (فَمَا جَعَلَتْ تُقْلِعُ) ضبط من الإقلاع (يُسْفِرُ) ضبط من الإسفار.

(١٣٥٧٥) (٣/ ٢٤٦)

قوله: (فُحِصَتْ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ[2]) من فحص كمنع: إذا بحث؛ أي: حفرت في الأرض حفيرات (دَفَعَ) أي: المطي[3]؛ أي: أسرعه علىٰ السير (فَعَثَرَتْ) كضرب ونصر وعلم وكرم؛ أي: زلت (فَنَدَرَ) أي: سقط.

(١٣٥٩٠) (٣/ ٢٤٧-٢٤٨)

قوله: (وَلَكِنْ ائْتُوا نُوحًا رَأْسَ النَّبِيِّينَ) أي: أول من أرسل منهم إلىٰ الكافرين.

---

(١) في «م»: من.

(٢) في «الأصل»: أفاحص، والمثبت من «م»، والمسند المطبوع.

(٣) في «الأصل»: المطر. والمثبت من «م».

(١٣٥٩١) (٣/ ٢٤٨)

قوله: (فَقَالَتْ: إِنِّي وَاللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَيَمُوتُ) أي: قد علمت في حياته ﷺ أنه سيموت.

(١٣٦٧٢) (٣/ ٢٥٤)

قوله: (قَالَ: فَسَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَكَانَ بِهِ وَضَحٌ شَدِيدٌ) الوَضَحُ بفتحتين: البياض مطلقًا، ولا يختص ببياض البرص، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٦٨٥) (٣/ ٢٥٦)

قوله: (لَمَّا حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ بِمِنًىٰ أَخَذَ شِقَّ رَأْسِهِ) ظاهره أنه ﷺ أخذ شق رأسه، وقد جاء أنه أخذه أبو طلحة، فيحتمل أن المراد: أنه أخذه بأمره، فنسب إليه الأخذ، وقد جاء أنه أعطىٰ أبا طلحة، فيحتمل أن معناه: أنه أرسل إلىٰ بيته، وإن أعطي بيد أنس، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٦٨٩) (٣/ ٢٥٦)

قوله: (فَسَبَقَ النَّاسَ فَابْتَشَّ لِذَلِكَ) بموحدة ومثناة من فوق وشين مشددة، هكذا في أصلنا من البشاشة؛ أي: فرح ولعله الصواب، وفي بعض النسخ غير ذلك، ولا يظهر له وجه حسن، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٧٠٣) (٣/ ٢٥٧-٢٥٨)

قوله: (وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا) أي: أكباد الإبل (إِلَىٰ بِرْكِ الْغِمَادِ) في «النهاية»: برك العماد - بفتح الباء وتكسر وبضم الغين وتكسر -: اسم موضع باليمن، وفي نسخة صحيحة في رواية عمرو بن سعيد (الْغُمَادِ) مضمومة الغين.

(١٣٧١٥) (٣/ ٢٥٨-٢٥٩)

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَرَ) كأنه أراد به نفي البياض الخالص،

وإثبات أن بياضه ﷺ كان مشربًا بحمرة، وإلا فقد علم أنه ﷺ كان أبيض، ولم يكن أسمر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٧٢٨) (٣/ ٢٥٩)

قوله: (كَانَ يَمُرُّ بِبَيْتِ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، إِذَا خَرَجَ إِلَىٰ الْفَجْرِ فَيَقُولُ: الصَّلَاةَ) بالنصب؛ أي: أقيموها، أو بالرفع؛ أي: حضرت (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ) يفيد أن الآية في الذرية الطاهرة، وهذا لا ينافي شمولها لأمهات المؤمنين، لكن ظاهر بعض الأحاديث عدم الشمول؛ نعم. سوق القرآن أقرب إلىٰ الشمول، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٧٣٥) (٣/ ٢٦٠)

قوله: (كَأَنَّهَا الْحَذَفُ) بفتحتين مع إهمال الحاء[1]، وإعجام الذال: الغنم الصغار الحجازية، واحدها: حذفة.

(١٣٧٤٢) (٣/ ٢٦٠-٢٦١)

قوله: (ثُمَّ سَارَ سَاعَةً) يحتمل أن ذلك لتردده ﷺ في الإخبار بمثل هذا الخبر لمعاذ وأنه هل هو أهل له أم لا؟ ثم استقر الأمر عنده علىٰ أن يخبره فأخبره، ويحتمل أنه فعل ذلك تعظيمًا لهذا الخبر وتوجيهًا لذهنه إليه (أَنْ يَعْبُدُوهُ) أي: يوحدوه **فقوله**: (وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) كالتفسير له أو يطيعوه في أوامره ونواهيه، **فقوله**: (وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) لبيان الإخلاص في الطاعة وترك الشرك[2] [أو لتخصيص أمر التوحيد، والنهي عن الشرك بالطاعة تعظيمًا له واهتمامًا به؛ أي: تطيعوه مطلقًا، سيما بإتيان التوحيد، وترك الشرك][3] (مَا حَقُّ الْعِبَادِ) أي: بمقتضىٰ وعده المنزه عن الخلف (أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ) أي:

---

(١) في «م»: الهاء.

(٢) في «م»: الربا.

(٣) من «م».

دائمًا علىٰ أن المراد بالعبادة: التوحيد أو مطلقًا علىٰ أن المراد بها: الطاعة في أوامره ونواهيه.

(١٣٧٤٣) (٣/ ٢٦١)

قوله: (وَأَمْحَلَتْ الْأَرْضُ) أي: يبس نباتها (مَثَاعِبُ الْمَدِينَةِ) بالمثلثة؛ أي: مجاريها (مَا تُقْلِعُ) من الإقلاع (يَتَصَدَّعُ) أي: يتشقق.

(١٣٧٤٥) (٣/ ٢٦١)

قوله: (وَكَانَ يَجْثُو بَيْنَ يَدَيْهِ) بالجيم؛ أي: يقعد علىٰ الركبتين (الْوِقَاءُ) بكسر الواو.

(١٣٧٤٨) (٣/ ٢٦١)

قوله: (يَنْكُتُ عَلَيْهِ) أي: يضرب بقضيب عليه (وَقَالَ فِي حُسْنِهِ) أي: تكلم فيه، وفي رواية الترمذي[(١)] عن حفصة بنت سيرين عن أنس قال: «كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ زِيَادٍ، فَجِيءَ بِرَأْسِ الْحُسَيْنِ فَجَعَلَ يَقُولُ بِقَضِيبٍ لَهُ فِي أَنْفِهِ وَيَقُولُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ هَذَا حُسْنًا. قُلْتُ: أَمَا إِنَّهُ كَانَ مِنْ أَشْبَهِهِمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وقال: هذا حديث حسن صحيح. ثم أخرج الترمذي[(٢)]، عن عمار[(٣)] بن عمير قال: «لَمَّا جِيءَ بِرَأْسِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ وَأَصْحَابِهِ نُضِّدَتْ فِي الْمَسْجِدِ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَهُمْ يَقُولُونَ: قَدْ جَاءَتْ، قَدْ جَاءَتْ! فَإِذَا حَيَّةٌ قَدْ جَاءَتْ تَخَلَّلُ الرُّءُوسَ حَتَّىٰ دَخَلَتْ [في منخري عبيدالله بن زياد فمكثت هنينة ثم خرجت، فذهبت حتىٰ تغيبت ثم قالوا: قد جاءت قد جاءت][(٤)]، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» وقال: هذا حديث حسن صحيح.

---

(١) «سنن الترمذي» (٣٧٧٨).
(٢) «سنن الترمذي» (٣٧٨٠).
(٣) في «م»: عمارة.
(٤) من «م».

(١٣٧٦٠) (٣/ ٢٦٢)

قوله: (يُمْلِي[١] خَيْرًا) من الإملاء؛ أي: يذكر اللَّه ويتذاكر في العلم، أو يفعل الخير بأي وجه كان؛ فإن فاعل الخير كأنه يملي الخير علىٰ الملك الكاتب لحسناته ليكتب له، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٧٦٤) (٣/ ٢٦٢)

قوله: (كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءَ لَمْ يُلْقِ ثَوْبَهُ) من الإلقاء.

(١٣٧٨٣) (٣/ ٢٦٤)

قوله: (فَرَأَيْتُهُ يُعْجِبُهُ الْقَرْعُ فَجَعَلْتُ أَدُعُّهُ) ضبط بضم الدال وتشديد العين؛ أي: أدفعه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] ولو جعل بفتح الدال وتخفيف العين؛ أي: أتركه وألقيه؛ لكان غير بعيد أيضًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٧٨٦) (٣/ ٢٦٤)

قوله: (يَبْنِي عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ) ضبط علىٰ بناء المفعول، والمشهور: بناء الزوج علىٰ المرأة، وهذا بناء علىٰ الزوج بسبب المرأة، وفي بعض النسخ: «بناء عليه صفية»[٢] بنسبة البناء إلىٰ الزوجة علىٰ الزوج، علىٰ عكس المشهور، والظاهر أنه قلب، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٣٧٨٧) (٣/ ٢٦٤)

قوله: (فَقَالَ لَهَا: هَبِلْتِ) من هبل؛ كفرح؛ أي: تغير حالك وعقلك بموت الولد.

(١٣٧٩٦) (٣/ ٢٦٥)

قوله: (يَقُولُ تَعَالَ) بفتح اللام (نُؤْمِنْ) بالجزم (بِرَبِّنَا) أي: نفعل ما يزيد

---

(١) في «الأصل»: يملأ، والمثبت من «م»، والمسند المطبوع.

(٢) في «م»: بني علىٰ صفية.

به[1] الإيمان بالله؛ من ذكره وشكره وطاعته، ومذاكرة آياته الدالة علىٰ كمال قدرته، وعلمه وتوحيده (يُرَغِّبُ عَنْ إِيمَانِكَ) أي: عما كلفت به من الإيمان علىٰ الدوام (يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ رَوَاحَةَ) بين ﷺ أنه ما أراد بالإيمان أصل التصديق؛ بل أراد به ما يزيد به التصديق من الذكر ونحوه وأنه حسن، وفيه تقرير لإطلاق اسم الإيمان علىٰ نحو ما أطلق عليه ابن رواحة.

(١٣٨٠٣) (٣/ ٢٦٦)

قوله: (مَا مِنْ رَجُلٍ يُنْعِشُ لِسَانَهُ حَقًّا يُعْمَلُ بِهِ) في «القاموس»: نعشه الله؛ كمنعه: رفعه كأنعشه ونعشه؛ أي: بالتشديد؛ فاللفظ يحتمل ثلاثة أوجه، ورفع الحق إظهاره وتشهيره ، والله تعالىٰ أعلم.

(١٣٨١٢) (٣/ ٢٦٦)

قوله: (فَقَالَ) أي: لخالد وأمثاله (دَعُوا لِي أَصْحَابِي) أي: السابقين، وبهذا تبين خطاب (لَوْ أَنْفَقْتُمْ) أنه مع من ثم إذا كان حال السابقين من الصحابة بالنسبة إلىٰ اللاحقين منهم هذا فما حال الصحابي سيما السابق منهم بالنسبة إلىٰ من ليس بصحابي - رضي الله تعالىٰ عنهم - ويرحمنا بهم آمين يا رب العالمين.

(١٣٨١٤) (٣/ ٢٦٦-٢٦٧)

قوله: (وَالسَّمَاءُ تَطِشُّ) ضبط بكسر طاء وتشديد شين، والطش: المطر الخفيف، ولعل فيه تنبيهًا لهم علىٰ سبقة الرحمة الغضب، وأنه تعالىٰ يعاملهم يومئذ بذلك.

(١٣٨١٧) (٣/ ٢٦٧)

قوله: (مَا أَصْنَعُ بِوَلَدِ النَّاقَةِ) فهم من اسم الولد الصغير، فأرشده ﷺ إلىٰ

---

(١) في «م»: فيه.

عمومه للكبير[١] وإلىٰ أنك لو تأملت[٢] ما قلت ذلك ففيه مع المباسطة معه إرشاد له ولغيره إلىٰ التأمل في معنىٰ الكلام وعدم المبادرة إلىٰ الرد.

(١٣٨٢٤) (٣/ ٢٦٧)

قوله: (فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَىٰ النَّاسِ) لما فيه من انقطاع خبر السماء عن أهل الأرض.

(١٣٨٢٥) (٣/ ٢٦٧)

قوله: (وَكَأَنَّ ظُبَةَ سَيْفِي) بضم الظاء المعجمة، وفتح الموحدة المخففة، في «المجمع»: ظبة السيف: طرفه وحده، وأصله: ظبو كصرد (صَاحِبَ الْكَتِيبَةِ) أي: رئيس العسكر.

(١٣٨٢٧) (٣/ ٢٦٨)

قوله: (فَلَا نَدْرِي) الظاهر أنه عناد منهم؛ إذ لا يخفىٰ عليهم الرحمن والرحيم من حيث المادة؛ فإنهما من الرحمة ولا من حيث الصيغة؛ فإن الأول: علىٰ وزن عطشان وسكران، والثاني: علىٰ وزن كريم وعليم وحكيم، ولا من حيث الإعراب حيث أنهما وقعا وصفين للَّه، ولا يخفىٰ أن توصيفه تعالىٰ بمثل هذين الوصفين غير مستبعد عقلاً؛ بل مقبول في الطباع؛ فأي إشكال ما عدا العناد (فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ) أي: ومن هداه اللَّه لا يضروه؛ فأي ضرر في ذلك علينا، ثم إن اللَّه تعالىٰ برحمته جعل الشرط المذكور ضررًا عليهم، حتىٰ سعوا في ترك العمل به، وبه ظهر أنه الرحمن الرحيم تعالىٰ وتقدس.

(١٣٨٣٠) (٣/ ٢٦٨)

قوله: (حَتَّىٰ أَنْكَرْنَا قُلُوبَنَا) أي: وجدناها غير ثابتة علىٰ الحال[٣] التي

(١) في «م»: الكبير.
(٢) في «الأصل»: تأمت، والمثبت من «م».
(٣) في «م»: الحالة.

كانت عليها في حياته ﷺ من الصفاء والتقوىٰ والاجتهاد في الخيرات وكراهة الشرور، والحاصل أن البعد عن النور مؤد[١] إلىٰ الظلمة علىٰ[٢] قدر البعد.

(١٣٨٣١) (٣/ ٢٦٨)

قوله: (ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا) أي: بين الحج والعمرة.

(١٣٨٤٧) (٣/ ٢٦٩)

قوله: (فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ) أي: غرقتا بالدموع: افعوعلت من الغرق.

(١٣٨٥٩) (٣/ ٢٧٠)

قوله: (لَمْ يَجْتَمِعْ لَهُ غَدَاءٌ وَلَا عَشَاءٌ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ إِلَّا عَلَىٰ ضَفَفٍ) بفتحتين مع إعجام الضاد ومكرر الفاء، قيل: هو الضيق والشدة؛ أي: لم يشبع منهما إلا عن ضيق وقلة، وقيل: الاجتماع، ضف القوم علىٰ الماء ضفًّا وضففًا؛ أي: لم يأكلهما وحده، ولكن مع الناس، وقيل: هو أن يكون الأكلة أكثر من قدر الطعام.

(١٣٨٧١) (٣/ ٢٧٢)

قوله: (فَجَاءَ سَهْمٌ غَرْبٌ فَوَقَعَ[٣] فِي ثُغْرَةِ[٤] نَحْرِهِ) الثغرة بضم مثلثة وسكون عين، نقرة النحر بين الترقوتين فوق الصدر.

(١٣٩٤١) (٣/ ٢٧٧)

قوله: (كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ) أي: جلوسًا، وقد جاء، والحاصل أنهم ينامون نومًا لا ينقض الوضوء، ولا يلزم منه أن النوم مطلقًا لا ينقض الوضوء.

---

(١) في «م»: يؤد.

(٢) في «الأصل»: عن.

(٣) في «م»: فوقعت.

(٤) في «م»: في: ثغر.

(١٣٩٨٩) (٣/ ٢٨١)

قوله: (أَنَّ رَجُلاً كَانَ يُتَّهَمُ بِامْرَأَةٍ فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًا لِيَقْتُلَهُ) لعل عليًّا كان في[1] شك من هذا الأمر، فبعثه ليظهر له حقيقة[2] الأمر وكذب مقالة الناس، وكان الأمر معلومًا عنده ﷺ وكان عالمًا بالوحي أنه لا يقع القتل؛ بل تنكشف الحقيقة، وتندفع التهمة، وإلا فلا شك أنه لا يجوز القتل بمجرد الاتهام بلا تحقيق الأمر، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٠٣٥) (٣/ ٢٨٤-٢٨٥)

قوله: (إِنَّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ سُوقًا) أي: مجمعًا يجتمعون فيها في كل مقدار جمعة؛ أي: أسبوع، وليس هناك أسبوع حقيقة؛ لفقد الشمس والقمر والليل والنهار (هَبَّتْ) بتشديد الباء: من الهبوب (قَالَ: شَمَالِيٌّ) لعله قال: (رِيْحٌ شَمَالِيٌّ) موقع الريح، والمشهور (رِيْحٌ شَمَالٍ) بلا ياء النسبة، والشمال بالفتح: ضد الجنوب، وكذلك بالفتح، وقد تكسر: اسم لريح معروفة، ولعل ياء النسبة إن صحت؛ فهي كما في قول القائل: الجني لفرد من أفراد الجن، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٠٤٧) (٣/ ٢٨٦)

قوله: (وَحَتَّىٰ إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَمُرُّ بِالْبَعْلِ فَيَنْظُرُ) أي: البعل (إِلَيْهَا) أي: إلىٰ المرأة (فَيَقُولُ) أي: البعل، ولعل المراد به: بيان قلة صبر النساء عند الأزواج، وكثرة التطليق حتىٰ يؤدي إلىٰ نحو هذا المقال، أو المراد: قلة المعرفة في الناس، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٠٥٦) (٣/ ٢٨٦)

قوله: (أَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَمَّا رَهِقُوا النَّبِيَّ ﷺ) في «القاموس»: رهقه كفرح

---

(١) في «الأصل»: من والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: حقية.

غشيه، وقوله: (مَا أَنْصَفْنَا إِخْوَانَنَا) أي: حيث لم يتقدم منا أحد حتىٰ قتلوا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٠٥٨) (٣/ ٢٨٦-٢٨٧)

قوله: (وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَسُود نَفْسَهُ) أي: يقدمها في الأمور.

(١٤٠٦٣) (٣/ ٢٨٧)

قوله: (وَكَانُوا يَقُولُونَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا هَذَا الْغُلَامُ بَيْنَ يَدَيْكَ؟) أي: الشاب، وفيه إطلاق الغلام علىٰ الشاب، وقد جاء مثله في حديث المعراج الذي فيه بكاء موسىٰ عليه الصلاة والسلام.

(١٤٠٦٥) (٣/ ٢٨٧-٢٨٨)

قوله: (فَعَلِقَتْ بِغُلَامٍ) من علق كفرح؛ أي: حبلت بما جرىٰ بينهما تلك الليلة.

(١٤٠٨٦) (٣/ ٢٩٠)

قوله: (وَانْتَهَشَتْ أَعْضَادُنَا)[1] ضبط علىٰ بناء المفعول، وفي «القاموس»: نُهِشَتْ عَضُدَاهُ[2] بالضم، أي: دقَّتَا.

مسند جابر بن عبد الله رضي الله تعالىٰ عنهما

هو جابر بن عبد الله بن عمرو[3] بن حرام الأنصاري، يكنىٰ أبا عبد الله، أحد المكثرين عن النبي ﷺ وروىٰ عنه جماعة من الصحابة، وله ولأبيه صحبة، وفي «الصحيح» عنه «أنه كان مع من شهد العقبة» وروىٰ مسلم[4] أنه قال: «شهدت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة. قال جابر: لم أشهد بدرًا

---

(١) في «م»: أعضاءنا.
(٢) في «م»: عضده.
(٣) في «الأصل»: عمر. والمثبت من «م».
(٤) «صحيح مسلم» (١٨١٣).

ولا أُحُدًا؛ منعني أبي، فلما قتل لم أتخلف» وعن جابر: «اسْتَغْفَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الجَمَلِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ[1] مَرَّةً» أخرجه أحمد وغيره. وفي «مصنف وكيع»: «كان لجابر حلقة في المسجد - يعني: النبوي - يؤخذ عنه العلم» وقال علي بن المديني: مات جابر بعد أن عمَّر، فأوصىٰ أن لا يصلي عليه الحجاج، يقال: إنه عاش أربعًا وتسعين سنة.

(١٤١١٢) (٣/ ٢٩٢)

قوله: (أَشْرَفَ) في «القاموس»: أشرف عليه: اطلع من فوق؛ أي: نظر إليه من موضع مرتفع عنه (عَلَىٰ فَلَقٍ) بفتحتين: المطمئن من الأرض بين ربوتين (عَلَىٰ كُلِّ نَقْبٍ) بفتح فسكون (فَلَا يَدْخُلُهَا) بالفاء في أصلنا؛ أي: بسبب وجود الملائكة علىٰ أنقابها لا يدخلها، وفي بعض النسخ بدونها، والفاء أقرب معنىٰ، وهو إذا كان بالفاء عطف علىٰ جملة (عَلَىٰ كُلِّ نَقْبٍ مِنْ أَنْقَابِهَا مَلَكٌ) وتلك الجملة جزاء للشرط، والجملة الشرطية تعليل للمدح.
قوله: (فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ) أي: إذا وجد ذلك؛ أي: حفظ الملائكة المدينة، أو خروج الدجال (رَجَفَتْ الْمَدِينَةُ) لإخراج المنافقين؛ لكونها طيبة (خَرَجَ إِلَيْهِ) أي: إلىٰ الدجال (النِّسَاءُ) لقلة الدين، وغلبة النفاق فيهن (يَوْمُ التَّخْلِيصِ) بالرفع والإضافة، وكذا (يَوْمَ تَنْفِي الْمَدِينَةُ الْخَبَثَ) والخبث: بفتحتين أو بضم فسكون (سَاجٌ) أي: طيلسان (فَتُضْرِبُ) أي: الدجال (قُبَّتَهُ) بضم فتشديد؛ أي: خيمته (بِهَذَا الظَّرِبِ) بفتح ظاء معجمة وكسر راء مهملة: الجبل الصغير وهو هكذا في أصلنا، وفي بعض النسخ بالضاد المعجمة، والصواب الظاء؛ كما في أصلنا. (أَكْبَرَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ) لأنه يظهر الإحياء، ويتبع معه الدنيا والجنة والنار ابتلاء من العزيز الجبار. **قوله:** (عَلَىٰ عَيْنِهِ) إشارة إلىٰ أنه أعور؛

---

(١) في «م»: وخمسين.

أي: فبهذه العلامة التي وضعها اللَّه تعالىٰ في وجهه يحق اللَّه الحق، ويبطل الباطل ضرورة أنه يدعي الربوبية وإله الخلق لا يمكن أن يكون معيوبًا، وهذا ظاهر، ولذلك اهتم [رسول اللَّه](١) ﷺ ببيانه والتنبيه عليه، واللَّه يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

(١٤١١٣) (٣/ ٢٩٢)

قوله: (عَنِ الْغُسْلِ) من الجنابة، جوز كثير منهم فتح الغين وضمها. **قوله**: (تَبُلُّ الشَّعْرَ) ظاهره أنه لا بد من بل الشعر في الغسل مطلقًا، وقد قال كثير من الفقهاء أنه لا يجب علىٰ المرأة نقض الضفائر، كما يدل عليه حديث أم سلمة؛ فلا بد من حمل هذا علىٰ أنه مذهبه أو علىٰ أنه أراد بيان الغسل للرجال (أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِكَ) أي: شعرًا (وَأَطْيَبَ) أي: أنظف؛ أي: فهو يحتاط في الأمر ما لا تحتاط أنت، ومع ذلك يقتصر علىٰ ثلاث مرات في الصب.

(١٤١١٤) (٣/ ٢٩٢)

قوله: (يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ) أي: بيعة الرضوان المذكورة في القرآن (عَلَىٰ أَنْ لَا نَفِرَّ) أي: عنه، وإن أدىٰ ذلك إلىٰ الموت، وبه حصل التوفيق بينه وبين ما جاء أنهم بايعوا علىٰ الموت، واندفع ما يتوهم أن الموت ليس في اختيار العبد؛ فكيف يصح البيعة عليه؟

(١٤١١٥) (٣/ ٢٩٢)

قوله: (وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ بِضْعَةَ عَشَرَ وَمِائَتَيْنِ) هكذا في النسخ، والظاهر: (مِائَتَانِ). (فَرَكِبَ النَّاسُ الْقَدَحَ) أي: ازدحموا عليه (تَمَسَّحُوا) صيغة أمر من التمسح، كما ضبط في نسخة قديمة؛ أي: يقول بعضهم لبعض: تمسحوا؛ كأنهم قصدوا بذلك: التبرك دون الوضوء أو رأوا جواز ذلك؛ لضرورة، ورأوا

---

(١) من «م».

أن التيمم عند العجز عن المسح، وعليه يدل قوله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء**»[(١)] (ابْتَلَانِي بِبَصَرِي[(٢)]) يدل على أنه ذكر هذا الحديث بعد أن عمي.

(١٤١١٦) (٣/ ٢٩٢-٢٩٣)

قوله: (مُهِلِّينَ بِالْحَجِّ) يدل على الإفراد، وقد جاء غير ذلك، والظاهر أن هذا محمول على الأكثر، وبه يظهر التوفيق (أَيُّ الْحِلِّ) أي: الحل عن بعض المحرمات، أو عن كلها؛ فبين لهم أنه الحل عن كلها (وَكَفَانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ) يدل على أن المتمتع يكفيه سعي واحد، والتأويل بأن المراد **بقوله:** (كَفَانَا) أي: كفى القارن منا، أو المفرد بعيد جدًّا (كُلُّ سَبْعَةٍ) بدل من ضمير (نَشْتَرِكَ) إن كان بالنون للمتكلم مع الغير، وفاعله إن كان بالياء للغائب (كَأَنَّا خُلِقْنَا الآنَ) أي: بين بيانًا شافيًا واضحًا؛ كالبيان لمن لا يعرف شيئًا قبل (عُمْرَتَنَا هَذِهِ) أي: في أشهر الحج أو الحاصلة بفسخ الحج عمرة، والجمهور على الأول، وبعضهم على الثاني (فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ) (ما) استفهامية، وترك ألفها مع حرف الجر على الأصل على خلاف الاستعمال المشهور؛ أي: في أي شيء العمل الذي نعمله اليوم؛ أي: في الدنيا أهو في جملة المقدرات التي جرى بها التقدير الإلهي أم هو في جملة الأمور التي هي إلينا نأتي بها كيف شئنا من غير سبق تقدير بها؟ وليس المراد: تقدير[(٣)] أن هناك أمورًا كذلك؛ بل المراد أن العمل إن لم يكن مقدرًا؛ فلا بد أن يكون هناك أمور كذلك يكون العمل من جملتها (أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ) أي: جملة الأمور المستقبلة؛ أي: التي ما سبق بها تقدير (فَفِيمَ الْعَمَلُ؟) أي: في تحصيل أي فائدة العمل؛ أي: إذا علم أن العمل مقدر علم أن كل شيء مقدر؛ فأي فائدة في العمل بعد أن قدر لكل عبد مقره، وقد تقدم بعض ما يتعلق بشرح هذا المقام، والله تعالى أعلم.

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٤١).

(٢) في «الأصل، م»: بالبصر.

(٣) في «م»: تقرير.

(١٤١١٧) (٣/ ٢٩٣)

قوله: (وَلَا غُولَ) بالضم: هو جنس من الشياطين، وكانوا يزعمون أن الغول يظهر للناس في الفلاة ويتلون في صور شتىٰ ويغويهم؛ أي: يضلهم عن الطريق ويهلكهم، فنفاه ﷺ وأبطله، وقيل: ليس هو نفيًا لعين الغول؛ بل هو إبطال لزعم العرب في تلونه في الصور[1] المختلفة فاغتياله؛ أي: أنها لا تستطيع أن تضل أحدًا، وقيل: هذا بيان أنها لا تقدر علىٰ شيء من الإضلال والإهلاك إلا بإذن اللَّه تعالىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١١٨) (٣/ ٢٩٣)

(وَلاَ يَحْتَبِي بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ) أي: من كان لابس ثوب واحد؛ فليس له أن يحتبي به؛ لأنه يؤدي إلىٰ كشف العورة (الصَّمَّاءَ) هو أن لا يترك له منفذًا يخرج منه يده إن احتاجَ إليه.

(١٤١١٩) (٣/ ٢٩٣)

قوله: (فَلَمَّا جُعِلَ مِنْبَرٌ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: سوىٰ ووضع؛ فالجعل متعد إلىٰ مفعول واحد (حَنَّتْ) بتشديد النون؛ أي: نزعت واشتاقت وبكت، وأصل الحنين: ترجيع الناقة صوتها أثر ولدها، وقد سبق تحقيق ما يتعلق به في مسند ابن عباس.

(١٤١٢٠) (٣/ ٢٩٣)

قوله: (يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) أي: فلا كراهة في الصلاة في الثوب الواحد، وهذا مبني علىٰ أن الأصل هو العموم في الأحوال كما أن الأصل هو العموم في الأشخاص؛ فالفعل الواقع في[2] حالة الضرورة لا يخص بها؛ بل

---

(١) في «م»: بالصور.

(٢) من «م».

يعمها، وحالة الاختيار إلا بدليل، فلا يراد أنه لعله فعل ذلك حالة الضرورة، كما هو الغالب يومئذ فلا يلزم منه[١] عدم الكراهة حالة عدم الضرورة.

(١٤١٢٣) (٣/ ٢٩٣)

قوله: (خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ) أي: أكثرها أجرًا (وَشَرُّهَا) أي: أقلها أجرًا (مِنْ ضِيقِ الْأُزُرِ) متعلق بالقول؛ أي: قال ذلك لأجل ضيق الأزر تلك الأيام أو بالرؤية المنفية والأول أوجه.

(١٤١٢٤) (٣/ ٢٩٣)

قوله: (بَرَكَ بِهِ بَعِيرٌ) أي: جلس (قَدْ أَزْحَفَ بِهِ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: جعله السفر عاجزًا عن المشي (تَقَدَّمْ) بفتح الدال من القدوم (يَسَّرُوا) هيئوا (حَتَّىٰ ذَكَرَ الْفُرُشَ[٢]) أي: ذكر أنهم هيئوا لك الفراش، ثم ذكر بطريق الاستطراد (فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ...) إلخ؛ أي: لا ينبغي للإنسان أن يتخذ من الفرش[٣] فوق ثلاث، وهذا إذا[٤] لم يكن له ولد أو خادم، وألا ينبغي الزيادة علىٰ قدر الحاجة (لِلشَّيْطَانِ) أي: للافتخار والإسراف الذي يأمر به الشيطان؛ فكأنه له، أو لأن الشيطان حين يجده فارغًا يرقد عليه؛ فهو له، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٢٥) (٣/ ٢٩٣)

قوله: (لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ) أي: ينبغي للعبد أن يغلب عليه الرجاء لرحمة اللَّه تعالىٰ ومغفرته، وتجاوزه وعفوه قرب الموت؛ فإن الخوف مطلوب لتحسين العمل، وتلك الحالة ليست حالة الأعمال؛ فالمطلوب فيها غلبة الرجاء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: من.

(٢) في «الأصل»، «م»: الفراش، والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) زاد في «م»: من

(٤) في «م»: إذ.

(١٤١٢٦) (٣/ ٢٩٣)

قوله: (لَا تُعْطُوهَا أَحَدًا) أي: اغترارًا بأنه يرجع إليكم بعد موته، وهذا القيد مرعي بقرينة ما بعده، وهذه الجملة تفسير للإمساك، فاندفع ما يتوهم أنه كيف يأمرهم بالإمساك، وقد بعث بالأمر بالإنفاق كما يدل عليه الكتاب والسنة (فَمَنْ أُعْمِرَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أعطىٰ شيئًا مدة عمره (فَهُوَ لَهُ) أي: لمن أعمر، لا يرجع إلىٰ المالك الأول؛ فلا ينبغي له أن يعطي بظن الرجوع.

(١٤١٢٩) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (شَقَّ قَمِيصَهُ) أي: من جيبه حتىٰ أخرجه من رجليه، كما في رواية (مِنْهُ) من القميص (وَاعَدْتُهُمْ) أي: الذين ذهبوا إلىٰ مكة (فَنَسِيتُ) وفي رواية[١]: (فَلَمْ أَكُنْ أُخْرِجُ قَمِيصِي مِنْ رَأْسِي) وكان بعث ببدنه وأقام، وفي «المجمع»[٢]: رواه أحمد والبزار باختصار، ورجال أحمد ثقات. ثم ذكر في «المجمع»[٣] هذا المعنىٰ، عن عطاء بن يسار، عن نفر من بني سلمة وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. وقال المحقق ابن الهمام - نقلاً عن ابن القطان - أنه قال: لجابر بن عبد اللَّه ثلاثة أولاد: عبد الرحمن، ومحمد، وعقيل، واللَّه تعالىٰ أعلم من هما من الثلاثة؟ وقال: وضعف عبدُ الحق وابن عبدُ البر عبدَ الرحمن بن عطاء، ووافقهما ابن القطان، ثم قال: أخرج الستة عن عائشة: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَدْيِ؛ فَأَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا بِيَدِي، ثُمَّ أَصْبَحَ فِينَا حَلَالاً»[٤] قال: وهذا الحديث يخالف حديث عبد الرحمن بن عطاء صريحًا؛ فيجب الحكم بغلطه. يريد أنهما متعارضان مع أن حديث عائشة أرجح سندًا؛ فيجب تقديمه وترك حديث جابر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٤٠٠).
(٢) «المجمع» (٣/ ٥١٥).
(٣) «المجمع» (٣/ ٥١٥).
(٤) أخرجه البخاري (١٦٩٦) (١٦٩٨)، ومسلم (١٣٢١).

(١٤١٣٠) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (فَأَمَرَ مَنْ كَانَ قَدْ نَحَرَ قَبْلَهُ أن يعيد) أخذ به مالك، فقال: ينبغي أن يؤخر الذبح عن الإمام والجمهور على جواز الذبح بعد الصلاة، وإن كان قبل الإمام، وهو ظاهر غالب الأحاديث الواردة في هذا الباب، فلعلهم تركوا هذا الحديث لذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٣١) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (إِنَّمَا الْعُمْرَىٰ) التي أجاز؛ أي: ألزم وحكمه بعدم ردها إلىٰ الأول، قالوا: هذا اجتهاد من جابر، ولعله أخذ من مفهوم حديث «**أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمْرَىٰ لَهُ وَلِعَقِبِهِ**»[١] والمفهوم لا يعارض المنطوق، ولا حجة في الاجتهاد؛ فلا يخص به الأحاديث المطلقة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٣٢) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (أَتَزَوَّجْتَ) يدل علىٰ أنهم كانوا يتزوجون بلا علمه ﷺ وحضوره (لِي أَخَوَاتٌ) موقعه بعد **قوله**: (قَالَ: أَفَلَا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا) كما في الأحاديث المشهورة؛ فإنه ذكره اعتذارًا عن ترك البكر إلىٰ الثيب (خَرْقَاء) جاهلة (أَفَلَا بِكْرًا) أي: أفلا تزوجت بكرًا (تُلَاعِبُهَا) أي: وتلاعبك؛ كما في روايات الحديث، وهذا تعليل لتزوج[٢] البكر، سواء كانت الجملة مستأنفة؛ كما هو الظاهر أو صفة لبكر؛ أي: ليكون بينكما كمال التآلف والتآنس؛ فإن الثيب قد تكون معلقة القلب بالسابق (لَكُمْ أَنْمَاطٌ) بفتح همزة، جمع نمط؛ بفتحتين: بساط لطيف له خمل يجعل علىٰ الهودج، وقد يجعل سترًا (وَأَنَّىٰ) أي: من أين لنا أنماط؛ فإنها تكون لأصحاب الأموال (سَتَكُونُ) قيل: من الكون التام

---

(١) أخرجه: مسلم (١٦٢٥).

(٢) في «م»: لزوج.

(نَحِّي[١]) أي: بعدي (نَعَمْ) كأنها تقوله تلطفًا (أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: فلم تكرهها، وقد بشر بها رسول اللَّه ﷺ ولو كان فيها كراهة؛ لما بشر بها.

(١٤١٣٣) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (عَنْ دُبُرٍ) متعلق بـ(أَعْتَقَ) (مَنْ يَبْتَاعُهُ) أي: يشتريه فيه أن للإمام[٢] إبطال تصرفه من تصرف تصرفًا غير لائق، وأنه يجوز بيع المدبر، ومن لا يقول[٣] به منهم من يقول: لعل تدبره[٤] كان مقيدًا بمرض ونحوه، ومنهم من يقول: لعله كان مديونًا؛ فبطل تدبيره، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٣٤) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ وَالْبُسْرِ) قد مر هذا النهي مرارًا.

(١٤١٣٥) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (عَنْ النَّشْرَةِ) بضم نون وسكون شين معجمة: نوع من الرقية يعالج بها المجنون، ولعله كان مشتملاً علىٰ أسماء الشياطين، أو كان بلسان غير معلوم؛ فلذلك جاء أنها سحر سمي: نشرة؛ لانتشار الداء وانكشاف البلاء به.

(١٤١٣٧) (٣/ ٢٩٤)

قوله: (أَلَا خَمَّرْتَهُ) من التخمير؛ أي: غطيته (وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ) المشهور: فتح التاء وضم، وقال أبو عبيدة: بكسر الراء: من العرض، خلاف الطول؛ أي: تمده[٥] عليه عرضًا؛ أي: إن لم تقدر أن[٦] تغطيه؛ فلا أقل من وضع العود عرضًا صيانة من الشيطان.

---

(١) في «الأصل، م»: يجيء، والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) في «م»: أنه للإمام.
(٣) في «م»: يقوم.
(٤) في «م»: تدبيره.
(٥) في «الأصل»: مده، والمثبت من «م».
(٦) في «م»: أي.

(١٤١٣٩) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا) لا دلالة فيه علىٰ أن من نوىٰ الإقامة دون ذلك لا يصير مقيمًا؛ لجواز أنه أقام هذا المقدار من غير أن ينوي من أول الأمر إقامة هٰذا المقدار، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٤٠) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (لَمَّا بُنِيَتْ الْكَعْبَةُ) علىٰ بناء المفعول؛ بناها قريش قبل ظهور نبوته ﷺ (مِنْ الْحِجَارَةِ) أي: لأجل الحجارة ومن جهتها، وكانوا في الجاهلية لا يحترزون عن كشف العورة (فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ) أي: سقط، أدبه اللَّه تعالىٰ بذلك (وَطَمَحَتْ) في «القاموس»: طمح بصره إليه؛ كمنع: ارتفع، وفي الحديث دلالة علىٰ أن اللَّه تعالىٰ يحفظ أنبياءه قبل النبوة عن المكروهات والمنكرات، والحديث مرسل صحابي، وهو في حكم المسند ضرورة أن جابرًا لم يكن يومئذ معه ﷺ بل لعله ولد بعده، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٤١) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أي: حتىٰ يظهروا الإسلام، وبه حصل التوفيق بين ما جاء من الغايات المختلفة، والحكم المذكور كان قبل شرع الجزية، وإلا فقبول الجزية يرفع القتال؛ كالإسلام و(١) المراد بالناس: العرب، ولا يقبل منهم الجزية؛ بل يقبل منهم الإسلام أو(٢) القتال، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٤٢) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (اسْتَوَىٰ عَلَيْهِ) بدل من جملة (صُنِعَ لَهُ) وجواب (لما) **قوله**:

(١) في «الأصل: أو. والمثبت من «م».
(٢) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».

(اضْطَرَبَتْ) تلك السارية، وقوله: (كَحَنِينِ النَّاقَةِ) متعلق بمقدر؛ أي: باكية بكاء كحنين الناقة.

(١٤١٤٣) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (لَا يُقِيمُ) نفي بمعنى النهي (أَخَاهُ) أي: عن مقعده، والمراد: الأخ دينًا، وفي ذكره بعنوان الأخوة تأكيد للنهي ومبالغة فيه؛ فإن الأخوة تمنع ذلك (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) خرج مخرج العادة؛ إذ الحاجة لا تكون عادة إلا يومئذ، وفيه دلالة على النهي عن الإقامة في سائر الأيام بالأولى؛ فإنها إذا لم تجز يوم الحاجة، فكيف في غيرها؟ (ثُمَّ يُخَالِفُهُ) أي: يجيء خلفه.

(١٤١٤٥) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ) أي: غير جيد (وَقُبِرَ لَيْلاً) أي: من غير أن يعلم به النبي ﷺ ويصلي عليه (فَزَجَرَ) أي: نهى (أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ) أي: الإنسان كما في رواية: «ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَىٰ». (بِاللَّيْلِ) أي: قبل أن يصلي هو ﷺ عليه، فالمقصود: التأكيد في مراعاتهم حضوره وصلاته على الميت ﷺ (أَنْ يُضْطَرَّ) على بناء المفعول (فَلْيُحْسِنْ) من الإحسان أو[1] التحسين (كَفَنَهُ) قيل: بسكون الفاء: مصدر؛ أي: تكفينه، فشمل الثوب والهيئة وعمله، والمعروف: الفتح، قال النووي في «شرح المهذب»: هو الصحيح؛ قال أصحابنا: والمراد بتحسينه: بياضه ونظافته و[2]سبوغه وكثافته، لا كونه ثمينًا لحديث النهي عن المغالاة فيه. انتهى.

(١٤١٤٧) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (لِجَنَازَةٍ) أي: تعظيمًا لأمر الموت، أو لمن حضر الميت من الملائكة لا الميت، والجمهور على أنه منسوخ (حَتَّىٰ تَوَارَتْ) أي: غابت عن النظر.

---

(١) في «الأصل»: و. والمثبت من «م». (٢) من «م».

(١٤١٤٨) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (يَنْهَىٰ أَنْ يُقْعَدَ عَلَىٰ الْقَبْرِ) قيل: أراد القعود لقضاء الحاجة، أو للإحداد والحزن بأن يلازمه ولا يرجع عنه، أو أراد احترام الميت فنهىٰ عن الجلوس علىٰ قبره لما فيه من الاستخفاف بحقه (وَأَنْ يُقَصَّصَ) أي: يجصص، قال العراقي: ذكر بعضهم أن الحكمة في النهي عن تجصيص القبور: كون الجص أحرق بالنار، وحينئذ فلا بأس بالتطيين، كما نص عليه الشافعي. قلت: التطيين لا يناسب ما ورد من تسوية القبور المرتفعة؛ فالظاهر أن المراد: النهي عن الارتفاع، وتخصيص التجصيص؛ لكونه أتم في الإحكام؛ فخص بالنهي مبالغة (أَوْ يُبْنَىٰ) يحتمل أن المراد: البناء علىٰ نفس القبر؛ ليرفع أن يُنال[1] بالوطء، كما يفعله كثير من الناس، أو البناء حوله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٥٠) (٣/ ٢٩٥)

قوله: (قَدْ تُوُفِّيَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ) قاله يوم مات النجاشي، وأخذ به من يجوز الصلاة علىٰ الغائب، ومن لا يجوزها يقول تارة بالتخصيص، وتارة بأن الجنازة قد حضرت له ﷺ واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٥٢) (٣/ ٢٩٥-٢٩٦)

قوله: (مَاتُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ) يدل علىٰ تعذيب أهل الجاهلية، وبه جاءت الأحاديث علىٰ خلاف قول من قال: أنهم كانوا أهل فترة[2] ولا عذاب عليهم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

---

(١) في «الأصل»: ينا. والمثبت من «م».
(٢) في «الأصل»: فتروه. والمثبت من «م».

(١٤١٥٣) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (اهْتَزَّ) أي: تحرك (لَهَا) أي: فرحًا بقدوم روحه، أو حزنًا بموته، وكل ذلك غير مستبعد، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤١٥٤) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) أي: منفردًا، ولذلك قال كثير بكراهته، وهو الأوجه.

(١٤١٥٥) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا) عمومه يشمل وصل الخيوط [من الصوف][1] والصوف أيضًا، وعن أحمد جوازه، رواه[2] أبو داود عنه في «سننه» والله تعالىٰ أعلم.

(١٤١٥٦) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (يُصَلِّي عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ النَّوَافِلَ) جاء أنه نزل فيها قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١١٥] (مِنَ الرَّكْعَةِ) أي: من الركوع.

(١٤١٥٧) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (فِي كُلِّ مَالٍ) المراد به: الأرض بقرينة ما بعده؛ إذ الطرق يكون لها، وظاهر الحديث ينفي شفعة الجوار، وقد جاء ما يدل علىٰ شفعة الجوار، ولذلك من قال بها حمل الحديث علىٰ نفي شفعة الشركة، كأنه قيل: الشفعة التي يتقدم بها الشفيع حتىٰ علىٰ الجار فتلك قبل القسمة ما دامت الشركة باقية، وأما إذا انقطعت الشركة فما بقيت تلك الشفعة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤١٥٨) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (فَإِلَيَّ) أي: فأمر دينه إليَّ، أو فدينه يرجع إليَّ فأنا أتحمله وأؤديه،

---

(١) من «م».

(٢) تكررت في «الأصل».

فبين لهم أن مقتضىٰ الأولوية أن يحسن إليهم ويتحمل عنهم ديونهم، لا أن يأخذ عنهم أموالهم.

(١٤١٥٩) (٣/٢٩٦)

قوله: (لَا يُصَلِّي عَلَىٰ رَجُلٍ) أي: في بداية الأمر (عَلَيْهِ دَيْنٌ) أي: لم يترك وفاءه (قَالُوا نَعَمْ دِينَارَيْنِ) في بعض النسخ (دِينَارَانِ) بالرفع، وهو أظهر، ولعل وجه النصب أنه بمعنىٰ: ترك دينارين دينًا عليه (هُمَا عَلَيَّ) يدل علىٰ صحة الكفالة عن الميت.

(١٤١٦٠) (٣/٢٩٦)

قوله: (بِالْحِجْرِ) بكسر حاء مهملة وسكون جيم: اسم موضع كان به قوم صالح، علىٰ نبينا وعليه الصلاة والسلام (الآيَاتِ) أي: الأمور العظام الخارقة للعادة (وَكَانَتْ) أي: الناقة (تَرِدُ) من الورود؛ أي: ترد الماء (وَتَصْدُرُ) أي: ترجع (أَهْمَدَ اللَّهُ) في «القاموس»: الإهماد: الإقامة والإسراع (مِنْهُمْ) متعلق بالإهماد؛ أي: جعل تلك الصيحة منهم بحيث كانت تحت أديم السماء (إِلَّا رَجُلاً) استثناء من ضمير أخذتهم (أَبُو رِغَالٍ) بكسر راء وتخفيف غين معجمة.

(١٤١٦١) (٣/٢٩٦)

قوله: (خَرَصَهَا) من الخرص، بمعنىٰ: التخمين، والضمير لخَيْبَر، (والوَسْق) بفتح أو كسر فسكون: ستون صاعًا (وَزَعَمَ) أي: جابر بمعنىٰ: قال: وليس المراد هاهنا بالزعم[1]: القول الباطل (خَيَّرَهُمْ) من التخيير؛ أي: بين أن يكون التمر لهم، وعليهم نصف ما خمن للمؤمنين، أو يكون التمر للمؤمنين، وعليهم نصف ما خمن لليهود، كما كان المشروط معهم في المساقاة؛ فهذا دليل علىٰ جواز الخرص والضمان به؛ وعلىٰ أنهم كانوا

---

(١) في «م»: الزعم.

يخمنون تخمينًا يرضىٰ به الخصم، وإلا لما قبلوا حين خيروا، وعلىٰ أنه ينبغي التخيير بعد التخمين لا التحميل والتضمين بالجبر[1]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٦٢) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (لَا صَدَقَةَ) أي: لا زكاة.

(١٤١٦٣) (٣/ ٢٩٦)

قوله: (ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ) أي: وعظ الرجال (نَزَلَ) كأن الموضع الذي قام فيه للخطبة كان عاليًا، أو المراد: ذهب ومضىٰ، وإلا فلم يكن ثم منبر (فَذَكَّرَهُنَّ) من التذكير (يَتَوَكَّأُ) أي: يعتمد كأنه، لم يكن في يده شيء يعتمد عليه (يُلْقِينَ) من الإلقاء (فَتَخَهَا) بفتحتين وإعجام خاء، جمع فتخة؛ كقصب وقصبة، وهي خواتيم كبار تلبس في أصابع اليد أو الرجل، وقيل: خواتيم لا فصوص لها.

(١٤١٦٤) (٣/ ٢٩٦-٢٩٧)

قوله: (قَدْ وُسِمَ) علىٰ بناء المفعول: من الوسم، بمعنىٰ: العلامة؛ أي: جعل العلامة في وجهه؛ ليعرف ولا يختلط، وهذا جائز في غير الوجه لا في الوجه؛ تشريفًا للوجه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٦٥) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (فَقَالَ: حَلَالٌ) هذا صريح في الحل، وقد جاء ما يدل علىٰ خلافه؛ فلذلك اختلفوا فيه.

(١٤١٦٦) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (نَهَىٰ عَنْ ثَمَنِ الْهِرِّ) قال السيوطي: هو نهي تنزيه. وقال البيهقي: الحديث صحيح علىٰ شرط مسلم دون البخاري؛ فإن البخاري لا يحتج برواية

---

(١) في «الأصل»: بالجبن. والمثبت من «م».

أبي سفيان ولا برواية أبي الزبير، ولعل مسلمًا إنما لم يخرجه في الصحيح؛ لأن وكيعًا رواه عن الأعمش قال: قال جابر:... فذكره، ثم قال: قال الأعمش: أرىٰ أبا سفيان ذكره؛ فالأعمش شك في وصل الحديث، فصار رواية أبي سفيان ضعيفة بذلك. قلت: قد[1] أخرجه مسلم برواية أبي [الزبير قال: سألت جابر عن ثمن الكلب والسنور، قال: زجر النبي ﷺ عن ذلك، فكأن مراد البيهقي لم يخرجه برواية أبي][1] سفيان[2]، واللَّه تعالىٰ أعلم، ثم قال: وقد حمله بعض أهل العلم علىٰ الهر إذا توحش فلم يقدر علىٰ تسليمه، وزعم بعض أن النهي كان في ابتداء الإسلام حين كان محكومًا بنجاسته، ثم حين صار محكومًا بطهارة سؤره ؛حل ثمنه ولا دليل علىٰ القولين، ثم ذكر عن عطاء أنه قال: لا بأس بثمن السنور. وقال: إذا ثبت الحديث ولم يثبت نسخه[2] لا يعارضه قول عطاء.

(١٤١٦٧) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ) لا يدل علىٰ أنه لا ينعقد، وإنما يدل علىٰ أنه لا يجب عليه الإتيان بالمعصية؛ فلا ينافي ما جاء أن فيه كفارة اليمين.

(١٤١٦٩) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (أَنْ رُدُّوا الْقَتْلَىٰ) (أَنْ) تفسيرية لما في النداء من معنىٰ القول، والحديث يدل علىٰ كراهة نقل الميت إلىٰ محل آخر؛ سيما الشهيد.

(١٤١٧٠) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (كَأَنِّي شَرَارَةٌ) في «القاموس»: الشرار؛ ككتاب، وشرر؛ كجبل: ما يتطاير من النار، واحدتها بهاء؛ فالمعنىٰ علىٰ تقدير «ذو» أي: كأني من

---

(١) من «م».

(٢) زاد في «م»: و.

ما بي من الغم والحزن ذو شرارة، تصاحبني وتحرقني، وظاهر «القاموس» أن شرارة بكسر الشين، والمضبوط في «الصحاح» بالفتح، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤١٧١) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (أَنَّ سُلَيْكًا) ضبط بالتصغير (يَخْطُبُ) أي: يوم الجمعة (فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ) أمر الإمام ليس من باب الكلام حال الخطبة؛ فلا يشمله النهي الوارد في الحديث، وهذا الحديث صريح[1] في جواز الركعتين حال الخطبة للداخل في تلك الحالة، ولا يتمشىٰ فيه قولهم إن هذا الأمر كان قبل الشروع في الخطبة، أو أنه سكت عن الخطبة حتىٰ صلىٰ ركعتين؛ لأنه أذن إذنًا عامًا للداخل في تلك الحالة أن يصلي ركعتين من غير تقييد بسكوت الإمام، والله تعالىٰ أعلم. (يَتَجَوَّزُ فِيهِمَا) أي: يسرع بتقليل القراءة؛ للمسارعة إلىٰ سماع الذكر المطلوب في تلك الساعة.

(١٤١٧٢) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (لِأَهْلِهَا) الذين دخلت[2] في ملكهم، لا من خرجت منهم.

(١٤١٧٣) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (نَهَوْا عَنْ الصَّرْفِ) أي: بلا مساواة.

(١٤١٧٦) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (مَا لَكَ وَلِلْعَذَارَىٰ[3]) أي: ما جرىٰ بينكما حتىٰ تركتها[4] ورغبت في الثيب؟ (وَلِعَابِهَا)[5] في «المجمع»: بكسر اللام: اللعب، وحمل علىٰ اللعب المعروف، وروي بضم اللام.

---

(١) في «م»: صحيح. (٢) في «م»: الذي دخل،
(٣) في «الأصل، م»: وللعذراء، والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) في «الأصل»: تركها. والمثبت من «م». (٥) في «م»: ولعلها.

(١٤١٧٧) (٣/ ٢٩٧)

قوله: (الْحَرْبُ خَدْعَةٌ) بفتح فسكون للمرة؛ أي: أن الحرب ينقضي أمرها بمرة من الخداع[1]؛ فبمرة من الخداع تنهزم الجيوش وتفتح[2] البلاد، وهذا الوجه أصح رواية وروي بضم فسكون، وهو اسم من الخداع؛ أي: معظم الحرب المكر والخديعة وبضم ففتح؛ أي: هي خداعة للإنسان تظهر أولاً الخير؛ فإذا لابسها وجد الأمر بخلافها.

(١٤١٧٨) (٣/ ٢٩٧-٢٩٨)

قوله: (وَلَا تَضَعْ إِحْدَىٰ رِجْلَيْكَ عَلَىٰ الْأُخْرَىٰ إِذَا اسْتَلْقَيْتَ) قد جاء ما يدل علىٰ جوازه؛ فلذلك حمل هذا علىٰ ما إذا خاف به كشف العورة، وذاك علىٰ ما إذا لم يخف جمعًا بينهما. **قوله:** (تَجْعَلُ دَاخِلَةَ إِزَارِكَ) بيان اللبستين، فجعل الداخلة لبسة والخارجة لبسة أخرىٰ، هذا المعنىٰ هو المشهور عند أهل الحديث، وقد سبق مرارًا معنىٰ آخر هو المشهور عند أهل اللغة (مُفْضِيًا) أي: مفضيًا بفرجك إلىٰ السماء.

(١٤١٨٠) (٣/ ٢٩٨)

قوله: (فَقَامَ صَفٌّ[3] بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: قدامه[4] حذاء العدو. **قوله:** (وَلَهُمْ رَكْعَةً) أي: مع الجماعة، وإلا فلا بد من ضم أخرىٰ إليها لتكون لهم ركعتان، وقد جاء عن ابن عباس الاقتصار في الخوف علىٰ واحدة، وهو ظاهر القرآن؛ فعلىٰ قوله: لا حاجة إلىٰ تأويل؛ إلا أن الجمهور علىٰ الأول، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: الخدع. (٢) تكررت «بالأصل».
(٣) سقطت من «الأصل، م»، والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) في «م»: قدام.

(١٤١٨١) (٣/ ٢٩٨)

قوله: (عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ) المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] (لَكَفَانَا) الماء الذي ظهر ببركته في الحديبية.

(١٤١٨٢) (٣/ ٢٩٨)

قوله: (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرٍ) أي: فتوىٰ ابن عباس في المتعة، والمراد: متعة النساء، أو متعة الحج، وقد خفي النسخ في متعة النساء علىٰ جابر أيضًا؛ كما خفي علىٰ ابن عباس وابن مسعود - رضي اللَّه تعالىٰ عنهم - واللَّه تعالىٰ أعلم. **قوله:** (تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ) الظرف علىٰ الأول مستقر حال؛ أي: كائنين معه ﷺ وعلىٰ الثاني يحتمل أن يكون لغوًا متعلقًا بالتمتع لبيان المشاركة إن أريد بالتمتع ما يعم القِران أو مستقرًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٨٣) (٣/ ٢٩٨)

قوله: (فَأَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا) أي: بعد أن أراد أن يسميه القاسم، فأبىٰ الأنصار وقالوا: لا تكنيك أبا القاسم! (أَحْسَنَتِ الْأَنْصَارُ) أي: في قولهم أنهم لا يكنونك أبا القاسم؛ إن سميتَ ولدك القاسم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٨٤) (٣/ ٢٩٨)

قوله: (إِذَا دَخَلْتَ لَيْلاً) أي: شارفت الدخول علىٰ أهلك ليلاً (فَلَا تَدْخُلْ عَلَىٰ[1] أَهْلِكَ) أي: لا تدخل عليهم في الليل؛ بل ادخل عليهم في النهار (حَتَّىٰ تَسْتَحِدَّ) أي: لتستحد؛ فحتىٰ للتعليل، أو المعنىٰ: إذا جئتهم ليلاً؛ فلا تجامع أهلك إلىٰ أن تصلح شأنها؛ فحتىٰ للغاية، و(الْمُغِيبَةُ) بضم ميم، من أغابت: إذا غاب عنها زوجها، ومعنىٰ تستحد؛ أي: تحلق شعر عانتها،

(١) سقط من «الأصل، م»، والمثبت من المسند المطبوع.

و(الشَّعِثَةُ) بفتح فكسر؛ أي: التي تفرق شعر رأسها. (فَعَلَيْكَ الْكَيْسَ) الكيس بفتح فسكون: العقل، والمراد هاهنا: الجماع؛ لطلب الولد، فجعل طلب الولد عقلاً، ونصبه علىٰ الإغراء: حضه علىٰ طلب الولد؛ لأن جابرًا ما كان له ولد، وقيل: المراد: استعمال الكيس والرفق في الجماع؛ مخافة أن تكون حائضة، فتستعجل في الدخول عليها لطول الغيبة وامتداد الغربة.

(١٤١٨٥) (٣/٢٩٨)

قوله: (أَنَا أَنَا) كرره تأكيدًا، وهو الذي يفهم منه الإنكار عرفًا، وإنما كرهه لأن السؤال للاستكشاف، ودفع الإبهام ولا يحصل ذلك بمجرد أنا، إلا أن يضم إليه اسمه أو كنيته أو لقبه؛ نعم. قد يحصل التعين بمعرفة الصوت، لكن ذاك مخصوص بأهل البيت، ولا يعم غيرهم عادة.

(١٤١٨٦) (٣/٢٩٨)

قوله: (أَوْ قَالَ: صَبُّوا عَلَيَّ) حكاية لقوله بالمعنىٰ، وإلا **فقوله:** (صُبُّوا عَلَيْهِ) هذا إن قرئ علىٰ صيغة الأمر، وإن قرئ علىٰ صيغة الخبر؛ فلا إشكال وحينئذ فضمير قال لجابر (آيَةُ الْفَرْضِ) قيل: هي قوله تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١] كما في رواية، وقيل: هي قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ﴾ الآية [النساء: ١٢٧]، كما في رواية أخرىٰ، وصوب ابن العربي الرواية الأولىٰ بما جاء أن قوله تعالىٰ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] آخر آية نزلت[1]. قلت: معنىٰ آخر آية: أنها آخر آية من آيات الميراث، ولا يخفىٰ أن شأن النزول: هي الأخوات الأبوية، وحكمهن مذكور في قوله تعالىٰ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] إلخ؛ فالظاهر: تصويب الرواية الثانية، وتوهيم الأولىٰ، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: أنزلت.

(١٤١٨٧) (٣/ ٢٩٨)

قوله: (لَمَّا قُتِلَ أَبِي) أي: عبد اللَّه (يَنْهَوْنِي) لأن الميت قد يلحقه تغير لا يحسن إظهاره (لَا يَنْهَانِي) ففيه تقرير للكشف عند الأمن من التغير (مَا زَالَتْ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ) بيان أنه لا حاجة له[1] إلىٰ البكاء علىٰ من نال خيرًا عظيمًا؛ فإن البكاء علىٰ الأموات لا علىٰ الأحياء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٨٩) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) أخذ به قوم فقالوا: لا يصلىٰ علىٰ الشهيد، وقال آخرون بالصلاة عليه؛ لأنه جاء خلافه، فقالوا: المثبت قوله مقدم علىٰ قول النافي، لكن حديث النفي أقوىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤١٩٠) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (وَقَدْ حُجِبَتْ الشَّمْسُ) علىٰ بناء المفعول: من الحجاب؛ أي: سترت عن الأعين بالغروب، هكذا في أصلنا، وفي بعض الأصول: (جَنَحَتْ الشَّمْسُ) أي: مالت بالغروب، لكن المتبادر منه: الزوال لا الغروب؛ فالأول أقرب (يُصَلِّي الْمَغْرِبَ) قد جاء مثل هذه الواقعة في صلاة العشاء، وهو أصح، والقول بالتعدد[2] بعيد (صَلَّىٰ) أي: لنفسه منفردًا[3] (نَالَ مِنْهُ) أي: قال أنه منافق، ولذا قدَّم أمر الدنيا علىٰ أمر الآخرة.

(١٤١٩١) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (طُرُوقًا) بضمتين؛ أي: ليلاً، وكل آتٍ بالليل: طارق، وقيل: أصله من الطرق وهو الدق، والآتي ليلاً يحتاج إلىٰ دق الباب، والكلام مخصوص بالمجيء من السفر، ومع ذلك فالأحاديث تدل علىٰ أن المراد:

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: بالتعداد.

(٣) في «الأصل»: منفرد. والمثبت من «م».

المجيء فجأة، وإلا فالدخول بعد الإخبار بالمجيء غير داخل فيه، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤١٩٢) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ) فيه أن من جاء من سفر ينبغي له أن يبدأ بالمسجد. **قوله:** (فَأَرْجَحَ لِي) أي: زاد في الوزن علىٰ القدر الذي هو حقي (منها) أي: من تلك الدراهم (شَيْءٌ) تبركًا بعطيته ﷺ.

(١٤١٩٣) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (لَيْسَ الْبِرُّ) بالنصب علىٰ أنه خبر، ويمكن رفعه أيضًا علىٰ أنه اسم، والأول أجود وأكثر في مثله، وظاهر الحديث: أن الأفضل في السفر: ترك الصوم، وبه قال قوم، وقال[1] آخرون: إنه محمول علىٰ مورده؛ أي: إن تصوموا مثل هذا الصوم؛ أي: من زعم أنه يشتد عليه الحال؛ فليس له أن يصوم، والتخصيص بالمورد، وإن كان خلاف الأصل؛ إذ العبرة بعموم اللفظ لا لخصوص المورد، إلا أن ارتكابه للتوفيق بين الأحاديث غير بعيد، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤١٩٤) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (طَرَقْنَاهُنَّ[2] بَعْدُ) أي: للحاجة، أو لقلة الصبر بناء علىٰ حمل الحديث علىٰ التنزيه وترك الأولىٰ، وإلا فلا يتوقع منهم ارتكاب المحرمات مع علمهم بذلك، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤١٩٥) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (فَأَرَدْتُ أَنْ أُسَيِّبَهُ) بتشديد الياء؛ أي: أتركه في الطريق وأمشي

---

(١) في «م»: وقاله.

(٢) في «الأصل، م»: طرقنامن، والمثبت من المسند المطبوع.

راجلاً (بِوُقِيَّةٍ) بضم وفتح مثناة تحتية مشددة: أربعون درهمًا أو قدرها (وَكَرِهْتُ أَنْ أَبِيعَهُ) إما لحاجته إليه، أو لأنه رأىٰ أن الهبة أولىٰ منه (حُمْلاَنَهُ) بضم الحاء؛ أي: ركوبه، وظاهر الحديث أنه شرطه في البيع، واستدل به من جوز ذلك، ومن لا يقول به يرىٰ أنه ما شرط في نفس البيع، ولكنه طلب منه ﷺ فأعطاه؛ فكأنه كان كالشرط، وروايات الباب لا تأبىٰ هذا التأويل (ظَنَنْتَ) بالخطاب، ولعله بتقدير حرف الاستفهام (حِينَ مَاكَسْتُكَ) بالتكلم؛ أي: عاملتك بالثمن الناقص، **قوله**: (فَاسْتَثْنَيْتُ) من الاستثناء.

(١٤١٩٧) (٣/ ٢٩٩)

قوله: (نَحْنُ فِيهِ شَرْعٌ) بفتح فسكون أو بفتحتين؛ أي: مستوون، **فقوله**: (سَوَاءٌ) تفسير له.

(١٤٢٠١) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (أَنْ يُتَعَاطَىٰ السَّيْفُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يعطي بعضنا بعضًا السيف مسلولاً؛ لأنه قد يؤدي إلىٰ قطع اليد ونحوه.

(١٤٢٠٢) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (أَفَتَّانًا؟) أي: أتكون فتانًا.

(١٤٢٠٤) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (وَاحِدَةٌ) بالنصب؛ أي: امسح مرة واحدة أو بالرفع؛ أي: لك مرة واحدة (وَلَئِنْ تُمْسِكْ) بفتح اللام، وهو مبتدأ خبره (خَيْرٌ) من قبيل: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، وفيه: شرحبيل بن سعد؛ وهو ضعيف.

---

(١) «المجمع» (٢/ ٢٤٣).

(١٤٢٠٥) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (صُرِعَ) علىٰ بناء المفعول (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) فيه أن جلوس المأموم عند جلوس الإمام من جملة الائتمام، ولذلك قال: (فَإِنْ صَلَّىٰ قَائِمًا) بالفاء للتنبيه علىٰ أنه تفصيل للائتمام، ولا يخفىٰ أن الائتمام حكم باق غير منسوخ؛ فهذا يؤيد القول ببقاء حكم الجلوس عند جلوس الإمام، وكذا يؤيده **قوله**: (كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسٍ) ففيه بيان أن القيام عند جلوس الإمام يشبه صنيع أهل فارس؛ أي: يشبه تعظيم غير اللَّه تعالىٰ فيما هو موضوع لتعظيمه، ولا يخفىٰ أن هذه العلة باقية؛ فينبغي بقاء حكمها، وقد قال بظاهر الحديث: أحمد، والجمهور علىٰ خلافه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٠٧) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (أَنْ لَا يَسْتَيْقِظَ آخِرَهُ) أي: آخر الليل، والحاصل: أن الوتر آخر الليل أفضل؛ فلا ينبغي أن يوتر أول الليل إلا من لا يعتمد علىٰ قيام آخر الليل من النوم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٠٨) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (لَقَدْ خَلَّفْتُمْ) بالتشديد من التخليف؛ أي: تركتم خلفكم (إِلَّا شَرَكُوكُمْ) من شرك في المال كسمع؛ أي: صار شريكًا فيه (حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ) فيه فضل النية، وأن من نوىٰ عملاً ثم منعه عنه مانعٌ؛ فهو مثل العامل.

(١٤٢٠٩) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ) قد سبق مرارًا، و**قوله**: (ثُمَّ قَرَأَ) لبيان أن الحساب علىٰ اللَّه تعالىٰ.

(١٤٢١٠) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (مَنْ عُقِرَ) أي: جهاد من عقر، علىٰ تقدير المضاف، والجواد: الفرس؛ أي: جهاد من بذل ماله ونفسه في اللَّه.

(١٤٢١١) (٣/ ٣٠٠)

قوله: (مَكَثَ) كنصر وكرم: من المكث، بتثليث الميم وسكون الكاف، أو بفتحتين، وهو التلبث[1] والتلزم (كُدْيَةٌ) بضم فسكون: قطعة عظيمة صلبة، لا يعمل فيها الفأس[2] (رُشُّوهَا بِالْمَاءِ) أي: لتلين (الْمِعْوَلَ) بكسر فسكون: آلة من آلات الحفر: وكذا (الْمِسْحَاةَ) بكسر ميم وسكون سين (كَثِيبًا) أي: رملاً (يُهَالُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يصب؛ أي: كثيبًا خالصًا يقبل أن يصب (حَجَرًا) من شدة الجوع؛ فإن الحجر لبرودته طبعًا يسكن الجوع، وأيضًا هو يقوي الظهر، وهو مما يخاف عليه من خلاء البطن.

(١٤٢١٢) (٣/ ٣٠١)

قوله: (فَهُوَ عَاهِرٌ) أي: زان؛ فإن قلت: المتبادر من التزوج هو العقد دون الوطء؛ فكيف يصح أن يكون العبد زانيًا بالعقد؟ وإن أريد الوطء مجازًا يلزم أن يكون الإذن شرطًا للوطء، وليس كذلك، قلت: المراد: العقد، ومعنىٰ كونه زانيًا أنه باشر بمقدماته؛ فإن العقد للوطء ووطئه لهذه الزوجة زنا، وظاهره: عدم جواز العقد أصلاً، لا كونه[3] موقوفًا علىٰ الإذن، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٢١٣) (٣/ ٣٠١)

قوله: (نَحَرُوا) من نحر؛ كمنع، والظاهر أن الضمير لأهل المدينة، والمراد أنهم نحروا فرحًا بقدومه (وَقَالَ مَرَّةً نَحَرْتُ) بصيغة المتكلم، وكأن المراد أنه نحر أهله.

---

(١) في «م»: التشبث.

(٢) في «الأصل»: الناس. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: لكونه.

(١٤٢١٤) (٣/ ٣٠١)

قوله: (وَلَهُ مَالٌ) أي: للعبد (الْمُبْتَاعُ) أي: المشترىٰ، والجمهور علىٰ أن إضافة المال إلىٰ العبد مجازية؛ كإضافة السرج إلىٰ الفرس؛ فإن العبد عندهم لا يملك، ولذا أضيف المال إلىٰ البائع في **قوله**: (فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ) ولا يمكن مثله مع كون الإضافة حقيقية[1] في المحلين، وقيل: المال للعبد، وللسيد حق النزع منه.

(١٤٢١٨) (٣/ ٣٠١)

قوله: (أَوْضَعَ) أي: أسرع وأجرىٰ مطية.

(١٤٢١٩) (٣/ ٣٠١)

قوله: (لِتَأْخُذْ أُمَّتِي مَنَاسِكَهَا) أمر بتعلم[2] المناسك، وهو يدل علىٰ وجوب التعلم، ولا يلزم منه وجوب كل المناسك أو بعضها (بِمِثْلِ حَصَىٰ الْخَذْفِ) أي: بالحصىٰ الذي يرمىٰ به بين الأصبعين، والمقصود بيان القدر والخذف بإعجام الخاء والذال جميعًا.

(١٤٢٢٠) (٣/ ٣٠١)

قوله: (جَهْدٌ شَدِيدٌ) الجهد بفتح الجيم: المشقة والتعب.

(١٤٢٢١) (٣/ ٣٠١)

قوله: (حَتَّىٰ يَلْعَقَهَا) بالفتح؛ أي: يلحسها بنفسه (أَوْ يُلْعِقَهَا) بالضم؛ أي: يمكن غيره من لحسها؛ كالجارية والولد مما يجيء منه لحس أصابعه عادة (فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي) أي: فلا يضيع ذلك الجزء مع احتمال أن يكون محل البركة.

---

(١) في «م»: حقيقة.

(٢) في «م»: بتعليم.

(١٤٢٢٢) (٣/ ٣٠١)

قوله: (طَعَامُ الْوَاحِدِ) حث على الاكتفاء بالقليل من الطعام، وعلىٰ مواساة الفقير.

(١٤٢٢٤) (٣/ ٣٠١)

قوله: (فَلْيُمِطْ) من الإماطة؛ أي: ليزل (لِلشَّيْطَانِ) أي: ليأكله؛ أي: لطاعة الشيطان؛ الآمر بتركها[١] تكبرًا وافتخارًا.

(١٤٢٢٥) (٣/ ٣٠١)

قوله: (نِعْمَ الْإِدَامُ . . .) إلخ، قيل: لأنه أقل مؤنة، وأقرب إلىٰ القناعة، ولذلك قنع به أكثر العارفين، قال القاضي: هو مدح للاقتصاد في المأكل. قال النووي[٢]: والصواب أنه مدح للخل، والاقتصاد في المأكل معلوم من قواعد أخر، والأقرب بسياق الحديث أنه بيان أن الخل صالح؛ لأن يؤدم به، وهو إدام حسن، ولم يرد ترجيحه علىٰ غيره من اللبن واللحم والعسل والمرق، وذلك: «أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ عَلَىٰ أَهْلِهِ يَوْمًا، فَقَدَّمُوا إِلَيْهِ خُبْزًا، فَقَالَ: **مَا عِنْدَكُمْ مِنْ إِدَامٍ؟** فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا خَلٌّ، فَقَالَ: **نِعْمَ الإِدَامُ الْخَلُّ**»[٣]. فالمقصود أنه صالح لأن يؤخذ إدامًا، وليس كما ظنوا أنه غير صالح لذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٢٨) (٣/ ٣٠١)

قوله: (أَغْلِقُوا) من الإغلاق، وهو مقيد بالليل؛ كما جاء في الحديث[٤] (وَخَمِّرُوا) من التخمير؛ أي: غطوا (وَأَطْفِئُوا) من الإطفاء (وَأَوْكُوا) بفتح الهمزة وضم الكاف من الإيكاء؛ أي: شدوا أفواهها واربطوها بالوكاء، وهو

(١) في «م»: إلا من تركها.
(٢) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٤/ ٧).
(٣) أخرجه: مسلم (٢٠٥٢).
(٤) «صحيح البخاري» (٣١٢٨، ٥٣٠٠)، و«صحيح مسلم» (٢٠١٢).

الخيط، والمراد: فعل الكل[١] باسم اللَّه كما جاء؛ صونًا لهذه الأشياء من الشيطان، ومن احتراق البيوت بالنيران؛ كما قال: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ) أي: إذا أغلق باسم اللَّه (وَلَا يَحُلُّ) بفتح الياء وضم الحاء (وِكَاءً) بكسر الواو؛ أي: خيطًا ربط به فم القربة (وَإِنَّ الْفُوَيْسِقَةَ) بالتصغير للتحقير، والمراد: الفأرة، سميت: فويسقة؛ لكونها من المؤذيات (تُضْرِمُ) من الإضرام؛ أي: توقد.

(١٤٢٣٠) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (وَلَا تُعْمِرُوهَا) من الإعمار، **قوله:** (سَبِيلُ الْمِيرَاثِ) لمن أعمر علىٰ بناء المفعول: لا يرجع إلىٰ[٢] من أُعْمِرَ علىٰ بناء الفاعل.

(١٤٢٣١) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (عَنْ الرُّقَىٰ) بضم الراء وفتح القاف مقصور، جمع رُقْيَة بضم فسكون: العوذة، والمراد: ما كان بأسماء الأصنام والشياطين لا ما كان بالقرآن، وغيره ولعل حال جابر فهم العموم، فبين له ﷺ أن مثل رقيتك لا يضر، وقد علم أن رقيته غير مشتملة علىٰ الشرك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٣٢) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (أَنْ يُخَوِّنَهُمْ) بتشديد الواو؛ أي: ينسبهم إلىٰ الخيانة.

(١٤٢٣٣) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (قَالَ: طُولُ[٣] الْقُنُوتِ) أي: ذات طول القنوت، أو معنىٰ؛ أي: الصلاة؛ أي: أجزائها، قالوا: المراد بالقنوت في هذا الحديث: هو القيام، ولذا استدل به من فضل طول القيام علىٰ كثرة السجود.

---

(١) في «م»: الكيل.
(٢) في «الأصل»: لي. والمثبت من «م».
(٣) في «م»: طويل.

(١٤٢٣٦) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (إِذَا خَرَجَ) أي: إلىٰ طرف وهم معه (وَيَدَعُونَ) أي: يتركون (لِلْمَلاَئِكَةِ) أي: لأجل أنهم يمشون خلف ظهره فيريدون أن لا يزاحموهم.

(١٤٢٣٧) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (كُنَّ لِي أَخَوَاتٌ) علىٰ لغة: أكلوني البراغيث.

(١٤٢٣٨) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (فَضَاقَتْ بِذَلِكَ صُدُورُنَا) لعلهم زعموا ذلك علامة الرد وعدم القبول، بناء علىٰ أن الفسخ لم يكن معتادًا، أو[1] كان مخالفًا لحاله حيث ثبت محرمًا، وإلا فلا يظن أنهم زعموا أنه يأمر بما لا يجوز أو بما لا ينبغي بعد أن آمنوا بأنه رسول رب العالمين، صلوات اللَّه تعالىٰ وسلامه عليه.

(١٤٢٤١) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (الْعِشَاءَ) يدل علىٰ أنه كان يصلي الفرض؛ لأن العشاء اسم للفرض لا النفل، وكذا يدل عليه (فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلاَةَ) ضرورة أنه لا يصلي بهم النفل، وإنما يصلي بهم الفرض؛ فحينئذ هذا الحديث دليل قوي علىٰ أن من أدىٰ الفرض له أن يصلي بالقوم ذلك الفرض، وأن اقتداءهم به صحيح، ويلزم منه اقتداء المفترض بالمتنفل، ولأهل العلم ممن لا يجوز ذلك عن هذا الحديث أجوبة لا تقوىٰ قوة الاستدلال، واللَّه تعالىٰ أعلم بحقيقة الحال.

(١٤٢٤٢) (٣/ ٣٠٢)

قوله: (فَلْيَزْرَعْهَا) أي: بنفسه (فَلْيَمْنَحْهَا) أي: يعطها غيره بلا أجرة ليزرعها (وَلَا يُؤَاجِرْهَا) من الإيجار؛ كذا في أصلنا.

---

(١) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».

(١٤٢٤٤) (٣/ ٣٠٢-٣٠٣)

قوله: (عَنِ الْأَوْعِيَةِ) أي: عن الانتباذ فيها، والمراد بها: غير الأسقية (فَلَا بُدَّ لَنَا قَالَ: [(١)] فَلَا إِذًا) أي: فلا نهي إذا ظهرت[(٢)] حاجتكم، ويدل هذا علىٰ أن الأمر كان مفوضًا إليه، أو كان معلقًا بعدم الحاجة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٤٥) (٣/ ٣٠٣)

قوله: (فَقَالَ: آتِيكُمْ) يحتمل أنه اسم فاعل بتقدير: (أنا) والأقرب أنه مضارع للمتكلم بلا تقدير (دَاجِنًا) أي: غنمًا ملازمًا للبيت (حُبَّنَا لِلَّحْمَ) فيه أنه يجوز للضيف أن يطيب خاطر المضيف بمثل هذا الكلام، إذا لم يكن هنا ما يظن به أنه طامع للضيافة (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ) ومثله قد جاء كثيرًا، وقد قالوا أن مثله مخصوص به (أَلَيْسَ) أي: أليس الشأن، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٤٦) (٣/ ٣٠٣)

قوله: (قَالَ: الظُّهْرُ كاسْمِهَا) أي: يؤخذ وقتها من اسمها الدال علىٰ الظهيرة، بمعنىٰ: شدة الحر عند نصف النهار (وَالْعَصْرُ بَيْضَاءُ) أي: ذات بيضاء حية؛ أي: تكون الشمس فيها كذلك (كَاسْمِهَا) أي: فتصلي وقت الغروب (يُعَجِّلُ الْعِشَاءَ) أي: حينًا ويؤخر؛ أي: حينًا (يُغَلِّسُ) من التغليس.

(١٤٢٤٧) (٣/ ٣٠٣)

قوله: (يُؤْوِيهِنَّ) من الإيواء؛ أي: يهيأ[(٣)] لهن المنزل وما يتعلق به، وفي نسخة (يُؤَدِّبَهُنَّ) من التأديب (فَإِنْ كَانَتْ) أي: من له من البنات.

(١٤٢٥١) (٣/ ٣٠٣)

قوله: (فَجَعَلَ لِي ظَهْرَهُ) أي: ركوبه، ظاهره أنه لم يكن شرطًا (فَإِذَا

---

(١) سقط من «الأصل، م»: والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: إذ ظهر.

(٣) في «م»: يمنيئها.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ لَحِقَنِي) هكذا في النسخ، والأوفق بما بعده أن يكون: (فَإِذَا رَسُولُ رسول اللَّهِ) واللَّه تعالىٰ أعلم (قَدْ بَدَا لَهُ) أي: ظهر له رأي آخر، وهو أن يرد علي البعير.

(١٤٢٥٢) (٣/ ٣٠٣)

قوله: (فَكُوِيَ عَلَىٰ أَكْحَلِهِ) علم منه جواز الكي، وقد جاء ما يدل علىٰ أنه خلاف الأولىٰ.

(١٤٢٥٣) (٣/ ٣٠٣)

قوله: (يَنْتَظِرُ بِهَا) قيل: ليس المراد أن البائع ينتظره ولا يبيع؛ وإنما معناه أن المشتري ينتظر في قطع حق الشفعة، ويحتاج إلىٰ إذنه في ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٥٤) (٣/ ٣٠٣)

قوله: (وَالرُّقْبَىٰ) هي أن يقول: جعلت لك هذه الدار سكنىٰ؛ فإن متُّ قبلك فهي لك، وإن متَّ قبلي عادت إليَّ: من المراقبة؛ لأن كلاً منهما يراقب موت صاحبه، ومعنىٰ (جَائِزَةٌ): مستمرة إلىٰ الأبد لا رجوع لها إلىٰ المعطي أصلاً.

(١٤٢٥٦) (٣/ ٣٠٣-٣٠٤)

قوله: (فَنَفِدَ) كعلم؛ أي: فني (فَمَنَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ) علىٰ زعم أنه ميتة؛ فلا تحل (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي: فيحل لنا الميتة عند الحاجة، وترتيب الحل علىٰ كونهم في سبيل اللَّه يدل علىٰ أن الميتة لا تحل للباغي ونحوه عند أبي عبيدة (فَابْعَثُوا بِهِ إِلَيْنَا) فبين لهم أنه حلال بلا ضرورة؛ لأنه ميتة البحر.

(١٤٢٦٢) (٣/ ٣٠٤)

قوله: (فَصَلَّوْا وَلَمْ يَتَوَضَّئُوا) أي: فعلم أن حديث «**الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**»[1] منسوخ؛ لما في حديث جابر أن آخر الأمرين كان ترك الوضوء.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣).

(١٤٢٦٣) (٣/ ٣٠٤)

قوله: (آكِلَ الرِّبَا) أي: آخذه وعبر عنه بالأكل؛ لأنه أعظم المنافع من المال، ولذلك عبر عن المعطي بالموكل.

(١٤٢٦٤) (٣/ ٣٠٤)

قوله: (أُعْطِيتُ خَمْسًا) علىٰ بناء المفعول، وكذا (لَمْ يُعْطَهُنَّ) وكذا الأفعال الباقية، **قوله**: (وَكَانَ النَّبِيُّ إِنَّمَا يُبْعَثُ إِلَىٰ قَوْمِهِ . . .) إلخ، ظاهر اللفظ أنها خصلة[1] ثانية، لكنه بعيد معنىٰ، والأقرب أنه بيان البعثة إلىٰ الأحمر والأسود، وبيان اختصاصها به ﷺ وحينئذ فالمذكور في الحديث أربع، والخامسة متروكة، والله تعالىٰ أعلم، وقد سبق ما يتعلق بشرح هذا الحديث.

(١٤٢٦٦) (٣/ ٣٠٤)

قوله: (عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ غُسْلٌ) ظاهره: الوجوب، وقد حمله العلماء علىٰ تأكد الندب، وعلىٰ أنه كان واجبًا؛ فنسخ وجوبه (كُلِّ جُمُعَةٍ) بالجر علىٰ أنه بدل من (كُلِّ سَبْعَةِ) أو بالنصب علىٰ أنه ظرف، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٦٧) (٣/ ٣٠٤)

قوله: (فِي تَوْرٍ مِنْ بِرَامٍ) بكسر الباء؛ أي: من حجارة، وضبطه بعضهم بفتح الباء، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٦٨) (٣/ ٣٠٤)

قوله: (حَتَّىٰ نَهَانَا عُمَرُ أَخِيرًا)[2] أي: حين تبين له نسخ ذلك، وقد خفي الناسخ علىٰ ناس قبل ذلك حتىٰ أظهره عمر، والناسخ معلوم بلا شك.

---

(١) في «م»: حصلت.

(٢) في «م»: عمرًا آخرًا.

(١٤٢٧١) (٣/ ٣٠٤)

قوله: (مَنْ أَحيَا أَرْضًا مَيْتَةً) قال السيوطي في «حاشية الترمذي»: بالتشديد. قال العراقي: ولا يقال بالتخفيف؛ لأنه إذا خفف يحذف منه تاء التأنيث. انتهىٰ. قلت: وهذا عجيب؛ بل التخفيف أشهر، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [يس: ٣٣] و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] ولعله وقع في ذلك الوهم من قوله تعالىٰ: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩] لكن العلماء ذكروا في توجيهه أن البلدة في معنىٰ البلد وغيره (مِنْهَا) أي: لأجل إحيائها (الْعَوَافِي) أي: الطيور والسباع الواردة لطلب الرزق جمع عافية.

(١٤٢٧٢) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (يُصَلِّي عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ[1]) أي: التطوع.

(١٤٢٧٣) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (فَدَعَا بِهِ) أي: دعا ببيعه، **فقوله:** (مَنْ يَشْتَرِيهِ[2]؟) بيان للدعاء.

(١٤٢٧٤) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (فَلَمْ يُصَلِّ) أي: المغرب (حَتَّىٰ أَتَىٰ سَرِفَ) بفتح فكسر[3]، وهذا الحديث صريح في جواز تأخير المغرب إلىٰ وقت العشاء؛ إذ لا يمكن الوصول إلىٰ سرف مع بقاء وقت المغرب في العادة، والقول بالوصول بطريق المعجزة لا يسمع بمجرد الاحتمال، والله تعالىٰ أعلم بحقيقة الحال.

(١٤٢٧٥) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ) في إزالة الذنوب (كَمَثَلِ نَهرٍ) في إزالة

---

(١) في «م»: راحلة.

(٢) في «الأصل، م»: يشتري، والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «م»: فسكون.

الدرن، وظاهره عموم المحو للصغائر والكبائر، وأهل العلم خصوه[(١)] بالصغائر، وتطبيق الحديث بذلك قد سبق.

(١٤٢٧٧) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (فِي الْخِصْبِ) بكسر خاء معجمة: كثرة العشب والرعي (فَأَمْكِنُوا) أي: مكنوا (الرِّكَابَ) أي: الإبل (أَسْنَانَهَا) جمع سن، وهو بدل من الركاب؛ أي: مكنوا أسنانها من الرعي والأكل؛ أي: دعوها ساعة فساعة حتىٰ ترعىٰ، وقيل: الأسنان جمع سن؛ بمعنىٰ: ما يأكله الإبل ويرعاه من العشب؛ فإن السن يطلق عليه، فالمراد بالأسنان: المرعىٰ، والمعنىٰ: أمكنوا الإبل من مرعاها، وقيل: السن: الأكل الشديد، والأول أقرب. **قوله:** (فِي الْجَدْبِ) أي: القحط (فَاسْتَجِدُّوا) أي: اجتهدوا في السير وأسرعوا فيه؛ أي: لا تتوقفوا في الطريق؛ لتبلغكم المقصد قبل أن تضعف (بِالدَّلْجِ) بضم ففتح، جمع دلجة؛ كظلم جمع ظلمة، والدلجة: السير بالليل أو آخره، والأول أنسب بالحديث حيث قال: (فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطْوَىٰ بِاللَّيْلِ) من غير فرق بين أوله وآخره (تَغَوَّلَتْ) أي: تلونت وظهرت في ألوان مختلفة وصور شتىٰ (الْغِيلَانُ) سحرة الجن تفتن الناس بالإضلال عن الطرق (بِالْأَذَانِ) دفعًا لشرها؛ فإن الشياطين تتفرق عند الأذان (عَلَىٰ جَوَادِّ الطَّرِيقِ) بتشديد الدال: جمع جادة بالتشديد، وهي معظم الطريق (وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ) بالنصب علىٰ (الصَّلَاةَ) أي: قضاء الحاجة علىٰ الجواد (فَإِنَّهَا) أي: الجواد؛ أي: قضاء الحاجة عليها (الْمَلَاعِنُ) أي: المحال الجالبة للعن علىٰ صاحبها، فإن العادة جرت بلعن من يقضي الحاجة في الطرق؛ سواء جاز لعنه شرعًا أم لا.

---

(١) في «الأصل»: خصه.

(١٤٢٧٨) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (قَضَىٰ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ) حال من اليمين؛ أي: قضىٰ باليمين حال كونه مع الشاهد الواحد؛ أي: أن المدعي عجز عن الشاهد الآخر فقضىٰ بيمينه مع الشاهد الواحد، وجعل يمينه بمنزلة الشاهد الثاني، وهذا الحديث قد شاع وقد أخذ به كثير، ولعل من لا يأخذ به يقول: المعنىٰ: قضىٰ بيمين المنكر مع وجود الشاهد الواحد للمدعي، بناء علىٰ أنه ما تم له نصاب الشهادة فرده وقضىٰ بيمين خصمه، لكن بعض الروايات لا يحتمل هذا التأويل، والله تعالىٰ أعلم. **قوله:** (كَانَ أَبِي قَدْ ضَرَبَ) قد صح هذا الحديث من رواية غير جابر، وإنما الكلام في رواية جابر؛ فكأنه أولاً ما ظهر له صحتها، ثم ظهرت بعد بحث ابنه معه فرجع.

(١٤٢٧٩) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (أَلَكُمْ هَذِهِ خَاصَّةً) أي: العمرة في أيام الحج، وقيل: هذه الفعلة التي هي فسخ إحرام الحج بالعمرة ،والجمهور علىٰ الأول، وأحمد علىٰ الثاني، والحديث قد مضىٰ مشروحًا.

(١٤٢٨٠) (٣/ ٣٠٥)

قوله: (مِنْ وَثْء) بفتح واو وسكون مثلثة آخره همزة، والعامة تقول بالياء، وهو غلط: وجع يصيب اللحم لا يبلغ العظم، أو يصيب العظم من غير كسر[1].

(١٤٢٨١) (٣/ ٣٠٥-٣٠٦)

قوله: (مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ) إخبار بانقطاع ذلك القرن، وقد جرب صدقه في المعلومين، ولا إشكال بإبليس؛ لأن الكلام في الإنس، وقد جاء أن هذا

---

(١) في «م»: عكس.

الكلام فيمن كان علىٰ ظهر الأرض حينئذ؛ فلعل إبليس لم يكن، والثاني هو الجواب عن سيدنا خضر أن ثبت حياته، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٨٣) (٣/٣٠٦)

قوله: (نُبَاحَ الْكِلَابِ) بضم النون؛ أي: صياحها (وَنُهَاقَ الْحَمِيرِ) ضبط بضم النون؛ أي: أصواتها (إِذَا هَدَأَتْ) بهمزة بعد الدال؛ أي: بعد انقطاع الأرجل عن المشي في الطريق ليلاً[1] (يَبُثُّ) من البث بتشديد المثلثة؛ أي: ينشر.

(١٤٢٨٤) (٣/٢٠٦)

قوله: (فَوُعِكَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أخذه الحمىٰ (أَقِلْنِي) من الإقالة؛ أي: افسخ عني البيعة، كأنه أراد الخروج من المدينة؛ لعدم موافقة هوائها، ورأىٰ أن البيعة مانعة من ذلك فطلب فسخها، أو[2] رأىٰ أن المرض كان من شؤم البيعة فطلب فسخها (تَنْفِي خَبَثَهَا) بفتحتين أو بضم فسكون، نبه علىٰ أن المدينة نفته؛ لكونه لم يكن أهلاً لها (وَيَنْصَعُ) كيمنع: من النصوع، بمعنىٰ: الخلوص، أو النصع، بمعنىٰ: التخليص، وروي (يَنْصَعُ) من التفعيل (طَيِّبَهَا) بكسر طاء، وروي بفتح طاء وكسر مشددة، قيل: وهو الصحيح، وهو مرفوع إن كان ينصع من النصوع؛ وإلا فمنصوب، قيل: يحتمل أن يكون هذا في زمنه ﷺ وفي آخر الزمان حين خروج الدجال، حين ترجف المدينة ثلاث رجفات، فيخرج منها كل كافر ومنافق إلىٰ الدجال، ويحتمل أن يكون في أزمنة متفرقة.

(١٤٢٨٦) (٣/٣٠٦)

قوله: (وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ) من التأمير (فِي مِزْوَدٍ) بكسر ميم وسكون زاي

---

(١) في «م»: لئلا.

(٢) في «م»: و.

(يَقُوتُنَا) من قات فلان أهله يقوتهم؛ أي: يعطينا قدر القوت (وَمَا كَانَتْ) (مَا) نافية أو استفهامية وهو الأقرب، وضمير (كَانَتْ) للقصة، ويحتمل أن يكون اسمه (تَمْرَةٌ) علىٰ التنازع فيما بينه وبين تغني (مِثْلُ الظِّرَابِ) بكسر ظاء؛ أي: مثل الجبال الصغار، وفي بعض النسخ «الظَّرِبِ» بفتح فكسر: واحد الظراب (ضِلَعَيْنِ) بكسر ضاد وفتح لام.

(١٤٢٨٧) (٣/٣٠٦)

قوله (أُنْزِلَ قَبْلُ) بالضم؛ أي: قبل غيره، والمراد: أي: أنزل أولاً (جَاوَرْتُ) أي: أقمت (فَإِذَا هُوَ عَلَىٰ الْعَرْشِ) أي: الملك الذي جاءني بحراء حين نزل: ﴿اقْرَأْ﴾ [العلق: ١] فهذا الحديث لا ينافي نزول ﴿اقْرَأْ﴾ [العلق: ١] أولاً كما هو التحقيق، وفهم جابر أن المراد بـ«هو»: جبريل أو صاحب الصوت وهذا الحديث بيان لأول مجيئه؛ لأن لحوق الرجفة إنما يناسب أول المجيء، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٨٨) (٣/ ٣٠٦-٣٠٧)

قوله: (فَإِذَا أَنَا بِهِ قَاعِدٌ) هكذا في أصلنا، وعلىٰ هذا فـ(قَاعِدٌ) بالنصب حال من ضمير (بِهِ) وقد علمت أن الخلط لا عبرة به، وسقط عن بعض النسخ لفظ (بِهِ) فزعم صاحبه أنه تحريف، والصواب: (فَإِذَا هُوَ قَاعِدٌ) لا (فَإِذَا أَنَا قَاعِدٌ) (فَجُئِثْتُ) علىٰ بناء المفعول بجيم وهمز ومثلثة؛ أي: فزعت.

(١٤٢٩٠) (٣/٣٠٧)

قوله: (سُئِلَ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ) قد جاء أنه سأله رجل كان عبده حجامًا، وكان يأخذ منه بعض ما يكسبه (اعْلِفْهُ) من علفه كضربه؛ أي: اجعله علف ناضحك؛ أي: لا تستعمله في طعامك ونحوه، واستعمله في علف دوابك، وبهذا يقول أحمد وحمله غيرهم علىٰ التنزه أو النسخ، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٢٩١) (٣/ ٣٠٧)

قوله: (لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ) أي: ليس للحاضر أن يأخذ من البادي متاعه ليبيع له؛ بل يتركه حتىٰ هو الذي يتولىٰ لبيع متاعه، فلعله يبيعه رخيصًا فينتفع به مسلم، واللَّه تعالىٰ جعل نظام الدنيا علىٰ هذا الوجه.

(١٤٢٩٢) (٣/ ٣٠٧)

قوله: (فَلَا يَبِيعُهَا)[١] هو[٢] صريح في أنه لا ينبغي للبائع أن يبيع بلا عرض للمبيع علىٰ الشفيع.

(١٤٢٩٣) (٣/ ٣٠٧)

قوله: (كَأَنَّ عُنُقِي ضُرِبَتْ) علىٰ بناء المفعول (لِمَ) بكسر اللام للسؤال عن العلة، والمراد هاهنا: الإنكار؛ أي: لا ينبغي ذكر أمثال هذه الرؤيا؛ فإنها من لعب الشيطان.

(١٤٢٩٤) (٣/ ٣٠٧)

قوله: (فَقَالَ: لَا) بيان لكمال جوده صلوات اللَّه وسلامه عليه؛ أي: لم يكن من دأبه أن لا يعطي ويمتنع من الإعطاء لما جبل عليه من كمال الكرم؛ نعم. إن لم يوجد الشيء عنده يذكر للسائل حقيقة الحال أحيانًا، ويذكر له أنه لو كان عندنا لأعطيناك، وأحيانًا يأمره بالدين عليه.

(١٤٢٩٦) (٣/ ٣٠٧)

قوله: (فَأَسْمَاهُ الْقَاسِمَ) في «القاموس»: سماه فلانًا، وبه؛ أي: بالتخفيف وأسماه إياه وبه؛ أي: من الإكرام، وسماه إياه وبه؛ أي: من التكريم، وعلىٰ هذا فقوله: (أَسْمِ ابْنَكَ) أمر الإسماء و(ابْنَكَ) بالنصب، وكذا (عَبْدَ الرَّحْمَنِ) ويمكن أن تقرأ بلفظ الاسم علىٰ أنه مبتدأ مضاف و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بالرفع خبره، وكأنه تولىٰ له بالتسمية.

---

(١) في «م»: فلا يبيعهما.

(٢) من «م».

(١٤٢٩٧) (٣/ ٣٠٧)

قوله: (نَدَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: دعاهم (فَانْتَدَبَ) أي: أجاب (حَوَارِيَّ) بكسر الراء وتشديد الياء مفرد منون، بمعنىٰ: الخالص والناصر، ومعنىٰ (لِكُلِّ نَبِيٍّ) أي: ممن له أتباع، وإلا فقد جاء أن منهم من يجيء يوم القيامة وليس معه تابع.

(١٤٢٩٩) (٣/ ٣٠٧)

قوله: (لِبَأً) بكسر لام وفتح باء وهمز بلا مد أول اللبن في النتاج، والمقصود بيان أنه لا وضوء مما مسته النار.

(١٤٣٠١) (٣/ ٣٠٧-٣٠٨)

قوله: (لَقَدْ أَعْطَيْتُكَ هكذا) أشار ببسط يديه ثلاث مرات (أَوْ عِدَةٌ) أي: وعد (فَخُذْ) أي: حثىٰ لي حثية وقال: خذها (فَوَجَدْتُهَا) أي: الحثية (ثُمَّ أَتَيْتُهُ) ظاهر هذا أنه آخر الحثيتين الأخيرتين، فكان جابر يجيء لهما مرارًا عنده، لكن لفظ البخاري في الخمس يدل أنهما روايتان، ففي رواية: «فَحَثَا لِي ثَلاَثًا»[1] وفي رواية «فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَسَأَلْتُ فَلَمْ يُعْطِنِي»[1] فالظاهر أنه وقع في هذه الرواية خلط بين الروايتين (قَالَ: أَقُلْتَ) بالخطاب قاله إنكارًا عليه (وَأَيُّ دَاءٍ[2] أَدْوَأُ) في القسطلاني: هو بالهمز علىٰ الصواب؛ أي: أقبح والمحدثون يرونه (أَدْوَىٰ) بغير همز، وهو من دوأ: إذا كان به مرض في جوفه، فيحمل علىٰ أنهم سهلوا الهمز (إِلَّا[3] وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُعْطِيَكَ) قال القسطلاني: ومنعه هذا لعله لئلا يحرص علىٰ الطلب، أو لئلا يزدحم الناس عليه؛ فلم يقصد المنع الكلي.

---

(١) «صحيح البخاري» (٢٩٦٨).

(٢) في «الأصل، م»: الداء، والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «م»: لا.

(١٤٣٠٢) (٣/٣٠٨)

قوله: (وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ) أي: بعد يوم العيد، وقد اختار بعضهم المتوالية، وجوز بعضهم التفرق، وهذا الحديث صريح في ندب صيام ست من شوال، وكثير من المتأخرين من أصحابنا الحنفية أخذوا به، ولعل القائل بالكراهة يؤول هذا الحديث بأن المراد هو كصوم الدهر في الكراهة، فقد جاء: (لاَ صِيَامَ لِمَنْ صَامَ الأَبَدَ)[1] ونحوه مما يفيد كراهة صوم الدهر، لكن هذا التأويل مردود بما ورد في صوم ثلاث من كل شهر أنه صوم الدهر ونحوه، والظاهر أن صوم الدهر تحقيقًا مكروه، وما ليس بصوم الدهر إذا ورد فيه أنه صوم الدهر فهو محبوب، وجاء في الباب أحاديث كثيرة، وقد جوز ابن عبد البر أن قول مالك بالكراهة؛ لعدم بلوغ الحديث له، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٠٤) (٣/٣٠٨)

قوله: (ثُمَّ طَرَقْنَاهُنَّ[2] بَعْدُ) أي: لحملهم النهي علىٰ التنزيه وقلة الصبر عنهن، لا لعدم[3] المبالاة به.

(١٤٣٠٥) (٣/٣٠٨)

قوله: (أَنْ يُرَدُّوا) علىٰ بناء المفعول؛ أي: الناس نقلوهم إلىٰ المدينة، فأمرهم النبي ﷺ أن يدفنوهم في المقتل.

(١٤٣٠٦) (٣/٣٠٨)

قوله: (خَرْقَاءَ) أي: غير عارفة شيئًا (وَلَكِنْ امْرَأَةً) أي: ولكن اخترت امرأة.

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٧)، ومسلم (١١٥٩).
(٢) في «م»: طرقنا.
(٣) في «م»: مع.

(١٤٣١٠) (٣/ ٣٠٨)

قوله: (أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا) أي: بنصال السهام خوفًا من أن تجرح أحدًا، وكذلك ينبغي أن يكون حكم الأسواق وغيرها مما فيه زحام الناس.

(١٤٣١٣) (٣/ ٣٠٨)

قوله: (أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ) لكونهم أهل بيعة الرضوان، وقد قال تعالىٰ فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ الآية [الفتح: ١٨].

(١٤٣١٥) (٣/ ٣٠٨-٣٠٩)

قوله: (حَتَّىٰ أَكَلْنَا الْخَبَطَ) بفتحتين: الورق الساقط من الشجر (وَكَانَ رَجُلٌ) أي: من[1] القوم الذين كانوا مع أبي عبيدة (يَجْزُرُ) بجيم وزاي معجمة ثم راء مهملة؛ أي: ينحر (جُزُرٍ) بضمتين: جمع جزور؛ أي: إبل (فَنَهَاهُ) أي: خوفًا من قلة الراحلة.

(١٤٣١٦) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (﴿عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]) أي: الرجم من السماء (﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]) أي: الخسف من الأرض (﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]) يخلطكم[2] ويجمعكم في معركة القتال، مختلطين يقاتل بعضكم بعضًا (هَذِهِ) أي: هذه العقوبة، وعلىٰ ما ذكرنا من المعنىٰ[3] يكون مجموع قوله تعالىٰ: (﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]) إشارة إلىٰ نوع ثالث من العذاب، وهذا هو ظاهر القرآن؛ لأن العطف بين كل نوعين بكلمة ﴿أَوْ﴾ [البقرة: ١٩] والعطف هاهنا بالواو؛ فالظاهر أن المجموع نوع واحد، وكذا هو ظاهر الحديث المذكور لقوله: (هَذِهِ أَهْوَنُ) بصيغة الإفراد بعد ذكر

---

(١) في «م»: مع.

(٢) في «م»: أو.

(٣) في «م»: المعين.

مجموع الفعلين، وكلام بعض الشارحين يقتضي أنهما نوعان، واللَّه تعالىٰ أعلم. وظاهر هذه الرواية أن كل قطعة نزلت علىٰ حدة، لكن ظاهر رواية البخاري تقتضي نزول الكل جميعًا وهو الأقرب، فيلزم التكلم في أثناء نزول القرآن، وقد قال تعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القِيَامَة: ١٦] فأما أن يجاب أن[1] قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ﴾ [القِيَامَة: ١٦]لا يدل علىٰ النهي عن تحريك اللسان بغير القرآن، أو[2] يحمل القول في الحديث علىٰ القول النفسي، أو بجواز[3] تأخر لا تحرك به عن هذه الآية، قال القسطلاني في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعَام: ٦٥] قال مجاهد: يعني: أهواء متفرقة، وهو ما كان فيهم من الفتن والاختلاف، وقال بعضهم: هو ما فيه الناس الآن من الاختلاف والأهواء وسفك الدماء، وقال: (هَذِهِ أَهْوَنُ) لأن الفتن بين المخلوقين وعذابهم أهون من عذاب اللَّه، فابتليت هذه الأمة بالفتن؛ ليكفر بها[4] عنهم. وعند ابن مردويه من حديث ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «دعوت اللَّه أن يرفع عن أمتي أربعًا، فرفع عنهم ثنتين وأبىٰ أن يرفع عنهم اثنتين: دعوت اللَّه أن يرفع عنهم الرجم من السماء والخسف من الأرض، وأن لا يلبسهم شيعًا، ولا يذيق بعضهم بأس بعض، فرفع عنهم الخسف والرجم، وأبىٰ أن يرفع عنهم الآخرين»[5] فيستفاد منه أن الخسف والرجم لا يقعان في هذه الأمة، لكن روىٰ أحمد[6] من حديث أبيٍّ بن كعب «في هذه الآية هن أربع وكلهن

---

(١) في «م»: بأن. (٢) في «م»: و.

(٣) في «م»: يجوز.

(٤) في «الأصل»: ليكفرها. والمثبت من «م».

(٥) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٢٩٢)، و«تحفة الأحوذي» (٨/ ٣٤٩)، وفيض القدير» (٤/ ٤٥٤).

(٦) «مسند أحمد» (٥/ ١٣٤).

واقع لا محالة فمضت اثنتان بعد وفاة نبيهم بخمس وعشرين سنة ألبسوا شيعًا وذاق بعضهم بأس بعض وبقيت ثنتان واقعتان لا محالة الخسف والرجم، لكنه أعل بأنه مخالف لحديث جابر وغيره، وبأن أبيًّا لم يدرك سنة خمس وعشرين من الوفاة النبوية، فكأن حديثه انتهىٰ عند **قوله:** (لا محالة) والباقي كلام بعض الرواة، وجمع بينهما بأن حديث جابر مقيد بزمان وجود الصحابة، وبعد ذلك يجوز وقوعهما، وعند أحمد[1] بإسناد صحيح من حديث صُحَار بضم صاد وبحاء مخففة مهملتين رفعه: «**لا تقوم الساعة حتىٰ يخسف بقبائل . . .**» الحديث، ذكره في «فتح الباري»[2] وفي حديث ربيعة الجرشي عند أبي خيثمة رفعه: «**يكون في أمتي الخسف والقذف والمسخ**»[3] انتهىٰ.

(١٤٣١٧) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (فَيَحِلُّ) أي: يقرب الحل بالطواف بالبيت (أَنْ يَأْتِيَ) أي: أهله؛ أي: يجامع (ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) أي: فيما[4] أفتىٰ من نفسه احتياطًا؛ بل نقل عمله ﷺ وبين أنه ينبغي اتباعه، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣١٨) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ) أي: فلو كان حرامًا؛ لنزل بحرمته القرآن.

(١٤٣١٩) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (كُنَّا نَتَزَوَّدُ) أي: فيجوز الأكل من لحوم الهدايا والأضاحي فوق ثلاث، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٤٨٣).
(٢) «فتح الباري» (٨/ ١٤٢).
(٣) «الإصابة» (٢/ ٤٧٢)، و«تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٩٠).
(٤) في «الأصل»: فما. والمثبت من «م».

(١٤٣٢٠) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ السِّنِينَ) هو أن يبيع ثمرة نخلة أو نخلات بأعيانها سنتين أو ثلاثًا، مثلاً فإنه بيع شيء لا وجود له حال العقد (وَوَضَعَ الْجَوَائِحَ) عطف علىٰ نهي، وفي رواية الشافعي: «وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ»[1] وهي جمع جائحة، وهي آفة تهلك الثمرة، قال الخطابي: والأمر بوضعها عند الفقهاء للندب من طريق المعروف والإحسان لا علىٰ سبيل الوجوب والإلزام. وقال أحمد وجماعة من أصحاب الحديث: هو لازم بقدر ما هلك. وقيل: الحديث محمول علىٰ ما هلك قبل تسليم المبيع إلىٰ المشتري؛ فإنه في ضمان البائع بخلاف ما هلك بعد التسليم؛ لأن المبيع قد خرج عن عهدة البائع بالتسليم إلىٰ المشتري، فلا يلزمه ضمان ما يعتريه بعده، واستدلوا علىٰ ذلك بما روىٰ أبو سعيد الخدري «أَنَّ رَجُلاً أُصِيبَ فِىٰ ثِمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ ﷺ: **تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ**»[2] ولو كانت الجوائح موضوعة لم يصر مديونًا بسببها، وقد تقدم الحديث، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٢٢) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (قَالَتْ: أَبْكِي أَنَّ النَّاسَ) بفتح (أَنَّ) بتقدير اللام، وهذا من الكنايات الحسنة عن الحيض؛ أي: أن الناس فرغوا من العمرة وأنا بسبب الحيض ما فرغت منها (إِنَّ هَذَا[3]) أي: الحيض (فَاغْتَسِلِي) أي: لإحرام الحج (إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي مِنْ عُمْرَتِي . . .) إلخ، ظاهره أنها صارت قارنة حين أحرمت بالحج، فدخل عمرتها في الحج، لا أنها فسخت العمرة بالحج، لكنها لأجل أنها ما طافت للعمرة وجدت في نفسها شيئًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) «مسند الشافعي» (١/ ١٤٥).
(٢) أخرجه مسلم (١٥٥٦).
(٣) في «م»: هذه.

(١٤٣٢٣) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (قَالَ: أَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ...) إلخ، فقد صوبهما؛ فعلم جواز الوجهين.

(١٤٣٢٤) (٣/ ٣٠٩)

قوله: (لَا تَلِجُوا) من الولوج؛ أي: لا تدخلوا (عَلَىٰ الْمُغِيبَاتِ) اسم فاعل من الإغابة؛ أي: علىٰ النساء التي غاب أزواجهن عن البيوت (فَإِنَّ[1] الشَّيْطَانَ) أي: فربما يحمل علىٰ الفساد (فَأَسْلَمَ) صيغة الماضي من الإسلام؛ أي: فصار مسلمًا؛ فلا يأمرني بسوء، أو صيغة المضارع من السلامة؛ أي: فأنا بعون اللَّه تعالىٰ سالم من كيده؛ فلا تقيسوا أنفسكم بي في أمثال هذه الأمور و[2]لو رأيتم مني، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٢٥) (٣/ ٣٠٩-٣١٠)

قوله: (فَلَهُ مَالُهُ) أي: وللبائع[3] مال العبد (وَعَلَيْهِ دَيْنُهُ) أي: وعلىٰ البائع دين العبد، ولعل هذا إذا كان مأذونًا أو أنه أخذ الدين لمولاه.

(١٤٣٢٦) (٣/ ٣١٠)

قوله: (كَانَتْ بَيْنَهُمْ رِبَاعَةٌ) ضبط بكسر الراء؛ أي: منزلة[4].

(١٤٣٢٨) (٣/ ٣١٠)

قوله: (تِلْكَ[5] الْعِدَةَ) بكسر العين؛ أي: ذلك الوعد (فَحَثَىٰ لِي[6] حَثْيَةً) ذكر في هذه الرواية مرتين، والظاهر أنه اختصار، والوجه: ذكر الثلاث.

---

(١) في «م»: إن. (٢) من «م».

(٣) في «الأصل»: فللبائع. والمثبت من «م».

(٤) في «م»: منزل.

(٥) في «الأصل»: ملك، والمثبت من «م» المسند المطبوع.

(٦) سقط من «الأصل»، والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(١٤٣٢٩) (٣/ ٣١٠)

قوله: (تُلْقِي تُومَتَهَا) من الإلقاء، والتومة بضم التاء: مثل الدرة، تصاغ من الفضة، وجمعها: التوم.

(١٤٣٣١) (٣/ ٣١٠)

قوله: (نَسِيئَةً اثْنَينِ بِوَاحِدٍ) الظاهر أن الفضل في بيع الحيوان لا يجوز مع النسيئة، ويجوز بدونه، وعلىٰ هذا فلا منع من النسيئة في بيع الحيوان وحدها، كما لا منع من الفضل وحده، والممنوع: اجتماعهما، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٣٢) (٣/ ٣١٠)

قوله: (فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ) أدبه اللَّه تعالىٰ بذلك.

(١٤٣٣٣) (٣/ ٣١٠)

قوله: (حَتَّىٰ إِذَا دَفَعْنَا) علىٰ بناء المفعول، كأن الحاجة إلىٰ دخول الحائط دفعتهم[١] إليه، أو الدافع هو اللَّه تعالىٰ (شَدَّ عَلَيْهِ) أي: حمل عليه؛ كالوحشي (خِطَامَهُ) بكسر الخاء (فَقَالَ: إِنَّهُ[٢] لَيْسَ شَيْءٌ) تقريرًا لما دل عليه المعجزة؛ لئلا يغفلوا عنه.

(١٤٣٣٤) (٣/ ٣١٠-٣١١)

قوله: (وَإِنَّ أَفْضَلَ الْهَدْيِ) بفتح فسكون؛ أي: أفضل الطريقة والسنة، وهذا هو المشهور، ويمكن أن يكون بضم ففتح (أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ) أي: قارب مجيئها (بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ) قد سبق أنه يجوز رفعها بتأويل: جعلت أنا والساعة، كما يجوز نصبها علىٰ أنه مفعول معه، ولا يصح العطف بلا تأويل؛ إذ لا يعقل أن يقال: بُعِثَت الساعةُ (صَبَّحَتْكُمْ)[٣][٤] بالتشديد وكذا

(١) في «الأصل»: دفعهم. (٢) في «م»: إن.
(٣) في «الأصل، م»: صبحكم، والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) زاد في «م»: أنه.

(مَسَّتْكُمْ) (أَوْ ضَيَاعًا) بفتح الضاد بمعنىٰ: الهلاك، أريد به: الصغار الذين يخاف عليهم الهلاك، أو بكسرها: جمع ضائع؛ كالجياع جمع جائع.

(١٤٣٣٥) (٣/ ٣١١)

قوله: (فَلَمَّا قَفَلَ) أي: رجع (الْقَائِلَةُ) الاستراحة نصف النهار. **قوله:** (الْعِضَاهِ) بكسر العين آخره هاء: كل شجر عظيم له شوك[1] (اخْتَرَطَ سَيْفَهُ) أي: كشفه وسله من غمده (صَلْتًا) بفتح صاد وضمها وسكون لام؛ أي: مكشوفًا (فَشَامَ سَيْفَهُ) أي: رده إلىٰ غمده (فَلَمْ يُعَاقِبْهُ) قيل: تأليفًا علىٰ الإسلام.

(١٤٣٣٧) (٣/ ٣١١)

قوله: (جِرَابًا) بكسر الجيم، والعامة تفتحها، وقيل: بهما: وعاء من الجلد (ثُمَّ نَفِدَ) بكسر الفاء؛ أي: فني (سَحْنَاتُنَا) جمع سحنة بفتح السين، وقد تكسر: البشرة والهيئة والحالة، وقيل: هي بفتحتين: لين البشرة، والنعمة في المنظر، وقيل: الهيئة، وقيل: الجمال.

(١٤٣٣٨) (٣/ ٣١١-٣١٢)

قوله: (نَغْتَرِفُ مِنْ وَقْبِ عَيْنَيْهِ) بفتح واو وسكون قاف: المحل الذي فيه العين (الْفِدَرَ كَالثَّوْرِ) هو بكسر فاء وفتح دال، جمع فدرة بمعنىٰ: القطعة (أَوْ كَقَدْرِ الثَّوْرِ) بفتح قاف فسكون دال؛ أي: مثل الثور (وَشَائِقَ) الوشيقة بالشين المعجمة: أن يؤخذ اللحم فيغلىٰ قليلاً ولا ينضج، ويحمل في الأسفار، وقيل: هي القديد.

(١٤٣٤٢) (٣/ ٣١٢)

قوله: (لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيَكُمْ) جمع فاشية، وهي الماشية التي تنتشر من المال؛ كالإبل والبقر والغنم السائمة (فَحْمَةُ الْعِشَاءِ) بفتح فاء وسكون حاء:

---

(١) في «م»: الشوط.

هي إقباله وأول سواده، يقال: لظلمة بين صلاتي العشاء: فحمة، وقيل: هي شدة سواد الليل في أوله، حتىٰ إذا سكن فوره قلت بظهور النجوم وبسط نورها، ولأن العين إذا نظرت إلىٰ الظلمة ابتداء لا تكاد ترىٰ شيئًا (يُبْعَثُ) من البعث، هكذا في نسختنا؛ أي: يرسل سراياه للإفساد، وفي بعض النسخ «يَعِيثُ» من عاث؛ أي: يفسد.

(١٤٣٤٣) (٣/ ٣١٢)

قوله: (فَحَسَمَهُ) أي: قطع الدم عنه بالكي (بِمِشْقَصٍ) بكسر ميم وفتح قاف: نصل السهم[1] طويلاً غير عريض (ثُمَّ وَرِمَتْ) بكسر الراء وكأنها تفجرت فحسمه مرة ثانية.

(١٤٣٤٤) (٣/ ٣١٢)

قوله: (الْمَكْتُوبَةَ وَغَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ) بالرفع؛ أي: هما سواء في الجواز؛ أي: بالنصب؛ أي: صلىٰ المكتوبة تارة وغير المكتوبة أخرىٰ.

(١٤٣٤٥) (٣/ ٣١٢)

قوله: (فَكَلَّمْتُهُ) أي: بظن أنه خارج الصلاة (فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا) أي: أجاب بالإشارة (ثُمَّ كَلَّمْتُهُ) أي: لعدم فهم الإشارة، وهذا الحديث يدل علىٰ جواز الجواب بالإشارة، وقد جاء مثله في أحاديث، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٤٦) (٣/ ٣١٢)

قوله: (وَهِيَ خَادِمُنَا) الخادم يطلق علىٰ الأنثىٰ كما يطلق علىٰ الذكر؛ أي: هي تخدمنا (وَسَانِيَتُنَا) أي: تسقينا الماء وتحمله لنا (فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا . . .) أي: العزل لا يمنع[2] من المقدر ففيه إشارة إلىٰ أنه لا حاجة إليه.

---

(١) في «م»: إليهم.

(٢) في «م»: يبلغ.

(١٤٣٤٧) (٣/ ٣١٢)

قوله: (لِيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ[١] فِي رَحْلِهِ) أي: فالمطر في السفر يسقط لزوم الحضور مع الجماعة؛ لما فيه من الحرج.

(١٤٣٤٨) (٣/ ٣١٢)

قوله: (إِلَّا مُسِنَّةً) بضم ميم فكسر سين وتشديد نون، وهي من البقرة والشاة: ما دخلت في السنة الثالثة؛ أي: لا تذبحوا في الأضحية إلا المسنة (جَذَعَةً) بفتحتين قيل: ما دخل في السنة الثانية، وقيل: دون ذلك، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٥٢) (٣/ ٣١٢)

قوله: (كُنَّا نُخَابِرُ) هو كراء الأرض ببعض الخارج (مِنْ الْقِسْرِيِّ) قد جاء (فَنُصِيبُ مِنْ الْقِصْرِيِّ) بكسر قاف وسكون صاد وتشديد ياء بوزن: القبطي، وهو ما يبقىٰ من الحب في السنبل مما لا يستخلص بعد ما يداس، فكأن السين مقلوبة من الصاد، وفي بعض النسخ: «الْبُسْرِ» بضم باء وسكون سين (فَلْيَزْرَعْهَا) بفتح الياء؛ أي: بنفسه (أَوْ لِيُحْرِثْهَا) بضم الياء وسكون الحاء؛ أي: ليعطها ليزرع فيه (وَإِلَّا فَلْيَدَعْهَا) أي: لا يعطها[٢] بالكراء، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٥٣) (٣/ ٣١٢)

قوله: (أَنَهَىٰ) بالاستفهام؛ أي: قد ثبت النهي عن إفراد يوم الجمعة بالصوم في غير هذا الحديث فمن قال بكراهة الإفراد فقوله أوفق بالدليل (وَهُوَ يَطُوفُ) أي: جابر[٣] يطوف أخذوا من قوله: ورب هذا البيت أنه كان طائفًا فسألوا عن ذلك فقال سفيان: نعم.

---

(١) في «الأصل، م»: منكم من شاء، والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: يقطعها.

(٣) طمس في «الأصل»، والمثبت من «م».

(١٤٣٥٤) (٣/ ٣١٢-٣١٣)

قوله: (الْجَمْرَةَ الْأُولَىٰ) أي: جمرة العقبة (ضُحًىٰ) أي: حين جاء إلىٰ منىٰ[١].

(١٤٣٥٥) (٣/ ٣١٣)

قوله: (لَا يُوَافِقُهَا) أي: لا يصادفها (وَذَلِكَ) أي: وجود الساعة التي يستجاب فيها الدعاء.

(١٤٣٥٦) (٣/ ٣١٣)

قوله: (قَدِمَتْ) بكسر الدال علىٰ صيغة المؤنث من القدوم (عِيرٌ) بكسر العين المهملة فاعل (قَدِمَتْ) أي: قافلة (مَرَّةً) بالنصب ونبهت علىٰ ذلك مع ظهوره لوقوع تحريف في بعض النسخ حتىٰ ضبط «قَدِمْتُ» علىٰ صيغة المتكلم و(غَيْرُ مَرَّةٍ) بفتح العين ونصب (عِير) مضافًا إلىٰ ما بعده بمعنىٰ: قدمت مرارًا كثيرة، والصواب: ما قدمنا، وهو الموجود في أصلنا وأصل آخر «فَخَرَجَ النَّاسُ» حين سمعوا صوت الطبل الذي يعتادونه حين قدوم العير لمكان حاجتهم، ففرحوا بالعير، وكان الأمر غير متقرر عندهم بعد فزعموا جواز مثله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٥٨) (٣/ ٣١٣)

قوله: (عَنْ الْمُحَاقَلَةِ) بيع الحنطة في سنبلها بحنطة صافية (وَالْمُزَابَنَةِ) بيع الرطب علىٰ رءوس الأشجار بالتمر (وَالْمُخَابَرَةِ) كراء الأرض ببعض الخارج (وَالْمُعَاوَمَةِ) بيع ثمار النخل أعوامًا متتابعة (وَالثُّنْيَا) كالدنيا: استثناء شيء مجهول للبائع، أو قدر معين من الثمر، وأما[٢] استثناء ثمر نخلة بعينها فلا بأس به عند كثر من أهل العلم (فِي الْعَرَايَا) جمع عرية، وقد اختلفوا في تفسيرها، فقيل: هي نخلة أو نخلتان يشتريها من يريد أكل الرطب ولا نقد بيده

---

(١) في «الأصل»: في «المنىٰ».

(٢) في «م»: وما.

يشتريها به، فيشتريها بتمر بقي من قوته، فرخص له في ذلك دفعًا للحاجة فيما دون خمسة أوسق، وقيل: هي نخلة يعطيها صاحب البستان فقيرًا ثم يثقل[1] عليه دخول الفقير كل يوم في البستان، لذلك فيضمن له قدرًا من التمر ويأخذ منه النخلة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٥٩) (٣/ ٣١٣)

قوله: (فَاسْتَعَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بالنصب، يقال: استعانه، وبه قال تعالىٰ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] (أَنْ يَضَعُوا) من الوضع (فَصَنِّفْ) بتشديد النون؛ أي: اجعله أصنافًا (كِلْ) بكسر الكاف وسكون اللام: من الكيل (وَبَقِيَ تَمْرِي) فيه معجزة له ﷺ.

(١٤٣٦٠) (٣/ ٣١٣)

قوله: (أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا - يعني: أنه رمىٰ) هكذا في أصلنا، وفي بعض الأصول: «سَمِعَ جَابِرًا وَابْنَ الزُّبَيْرِ - يَعْنِي: أَنَّهُ» وعلىٰ الوجهين؛ فضمير أنه للنبي ﷺ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٦٢) (٣/ ٣١٣)

قوله: (تَسْنَىٰ) وقال مرة: (تَسْنُو) الثاني هو الأوفق باللغة (إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ) أي: موجودة في هذا العالم لا محالة، وهذا استثناء من أعم الأحوال؛ أي: ما قدر اللَّه تعالىٰ في حال إلا في حال أنها لازمة الوجود في الوقت المقدر لوجودها، وبهذا التأويل ظهرت المقارنة، واندفع الإشكال فيها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٦٣) (٣/ ٣١٣)

قوله: (فَإِنِّي جُعِلْتُ) علىٰ بناء المفعول (أَقْسِمُ) أي: العلم والخير

---

(١) في «الأصل»: يقل.

والمال، والظاهر أن هذه الجملة تعليل للمنع عن التكني بكنيته؛ أي: أني مخصوص بالتكنىٰ بأبي القاسم؛ لاختصاص معنىٰ القسمة بي؛ فلا ينبغي لغيري التكني بهذا الاسم؛ لعدم وجود المعنىٰ الذي هو مدار التكني به، ويرد عليه أولاً: أن اختصاص[1] وجه التسمية لا يقتضي اختصاص الاسم، فإن الإنسان كثيرًا[2] ما يسمىٰ باسم بلا مناسبة؛ نعم. اللائق أن تكون التسمية باسم مناسب بالمسمىٰ، وثانيًا: أن هذا يقتضي اختصاص اسم القاسم به لا اختصاص أبي القاسم، والكلام في الثاني دون الأول؛ فالجواب عن الأول أنه منعهم عن التكني؛ لأن الاشتراك في الكنية قد يؤدي إلىٰ أن يؤذيه الأعداء بأن ينادوا بالكنية، فإذا التفت يقولون: ما عنيناك كما سبق تحقيق ذلك، وإنما ذكر هذا تأكيدًا للمنع وتأييدًا له كأنه قال لهم: أي حاجة إلىٰ التكني بهذه الكنية مع عدم المناسبة؟ ولم يرد أن هذا مانع مستقل في إفادة المنع حتىٰ يرد ما ذكرت، وعن الثاني أنه مبني علىٰ أن أبا القاسم مبالغة في القاسم؛ كأحمري مبالغة في أحمر، وبيانه أنه من قبيل التجريد للمبالغة؛ كرأيت من زيد أسدًا، كأنه بلغ من كونه أحمر، أو قاسمًا إلىٰ حد يجرد منه غيره وينسب هو إليه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٦٥) (٣/ ٣١٣)

قوله: (فِي حَجَّتِهِ هَذَا: أَيُّ يَوْمٍ أَعَظَمُ حُرْمَةً؟) هكذا في نسختنا بتقديم (هَذَا) أي: قال هذا الكلام، و**قوله**: (أَيُّ يَوْم . . .) إلخ، بيان له، وفي كثير من النسخ: «فِي حَجَّتِهِ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا أَعْظَمُ حُرْمَةً؟» بتأخير (هَذَا) والظاهر أنه قلب، واللَّه تعالىٰ أعلم. **قوله**: (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ) أي: أموال بعضكم علىٰ بعض، وليس من باب التوزيع المشهور في مثله؛ لأنه يؤدي إلىٰ معنىٰ أموال كل واحد حرام عليه، وهو غير صحيح.

---

(١) في «م»: الاختصاص.

(٢) في «م»: كثير.

(١٤٣٦٦) (٣/ ٣١٣)

قوله: (أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ) أي: يسجدوا للصنم في جزيرة العرب؛ فإن ذاك عبادة للشيطان، والمراد بالمصلين الساجدون (فِي التَّحْرِيشِ) أي: في الإغراء وإيقاع الفتن والعداوة.

(١٤٣٦٧) (٣/ ٣١٣-٣١٤)

قوله: (أَلَا) بالتشديد أو[1] التخفيف كما في قوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النُّور: ٢٢] حرف تخصيص أو تنديم (خَمَّرْتَهُ) بتشديد الميم؛ أي: غطيته (ثُمَّ شَرِبَ) فعلم أن ترك التغطية لا يمنع الاستعمال، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٦٩) (٣/ ٣١٤)

قوله: (يَطْرَحْنَ الْقِرَطَةَ) بكسر قاف وفتح راء؛ كقِرَدة، جمع قُرْط بالضم، وهو المعلق بشحمة الأذن (قَبْلَ الصَّلَاةِ) أي: قبل صلاة العيد (وَلَا بَعْدَهَا) أي: في المصلىٰ، أو[1] المراد أنه ما صلىٰ قبل ولا بعد، كما يصلي الرواتب قبل الفرائض، والمراد: نفي أن يكون لصلاة[2] العيد راتب قبل أو بعد كما يكون لبعض الفرائض، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٧٠) (٣/ ٣١٤)

قوله: (فَلَبَّيْنَا) من التلبية، فعلم منه جواز النيابة في التلبية والرمي عن العاجز، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٧٢) (٣/ ٣١٤)

قوله: (مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ) أي: حية تلك الليلة قاله فيها (يَأْتِي عَلَيْهَا) أي: يمضي عليها بأن يبقىٰ بعد المائة من تلك الليلة، وقد جرب فوجد الأمر

---

(١) في «م»: و.

(٢) في «م»: صلاة.

في المعلومين كما في الخبر، وهو يكفي[1] في ظهور الصدق، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٧٣) (٣/ ٣١٤)

قوله: (مَنْ مَاتَ عَلَىٰ شَيْءٍ) من خير أو شر؛ ففيه ترغيب في الدوام علىٰ الخير؛ خوفًا من الموت علىٰ خلافه، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٧٦) (٣/ ٣١٤)

قوله: (وَتَرَكَ عَلَيَّ جَوَارِيَ) أي: بنات صغارًا (طُرُوقًا) بضمتين؛ أي: ليلاً (يَهُمُّنِي رَأْسُهُ) أي: تقدم رأسه عن جمال القوم وأنا أكره ذلك.

(١٤٣٧٧) (٣/ ٣١٤-٣١٥)

قوله: (يَضَعُ عَرْشَهُ) يحتمل أن المراد حقيقته، وكأنه من كمال تمرده وطغيانه، يقصد بذلك التشبه[2] بالرحمن قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] ويحتمل أنه كناية[3] عن تسلطه واستيلائه علىٰ البحر (سَرَايَاهُ) أي: جيوشه (فَأَدْنَاهُمْ) أي: أقربهم (مِنْهُ) من إبليس (مَنْزِلَةً) مرتبة ومكانة (كَذَا وَكَذَا) كناية عن أنواع الفتن (مَا تَرَكْتُهُ) أي: ابن آدم (فَرَّقْتُ) أي[4]: من التفريق (فَيُدْنِيهِ) من الإدناء؛ أي: يدني الإبليس ذاك القائل (مِنْهُ) أي: من نفسه (فَيَلْتَزِمُهُ) يعانقه (نِعْمَ أَنْتَ) قيل: تقديره: نِعْمَ العون أنت، علىٰ أن الفاعل مقدر، والضمير مخصوص بالمدح، وقيل: بالعكس؛ أي: نعم أنت العون، وضعف الأول: بأن الفاعل لا يقدر، وبأنه إذا كان المخصوص ضميرًا؛ فالفاعل يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة غير موصوفة، مثل: ﴿إِن تُبْدُوا

---

(١) في «الأصل»: مكفي. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: التشبيه.

(٣) في «م»: كنىٰ.

(٤) من «م».

﴿ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَة: ٢٧١] أي: نعم شيئًا هي، وضعف الثاني: بأن الفاعل يكون معرفًا باللام، أو مضافًا إلىٰ المعرف، أو مضمرًا مفسرًا بنكرة؛ فلا يصلح[1] أنت للفاعلية، وفي «الأزهار»: والجوابُ الصحيحُ أنه لحنٌ جاء من إبليس لفظًا ومعنىٰ، حكىٰ عنه النبي ﷺ علىٰ الوجه الذي تكلم به الملعون فلا حاجة إلىٰ توجيهه بتكلف[2]. انتهىٰ. قلت: كأن فيه تنبيهًا علىٰ أن إبليس من شدة الفرح بذلك لا يميز بين الخطأ والصواب حتىٰ أتىٰ باللحن، ولعل اللحن المعنوي هو أنه وضع المدح موضع الذم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٧٨) (٣/ ٣١٥)

قوله: (فَهَبَّتْ) بتشديد الباء من الهبوب، وفيه معجزة له ﷺ ودليل علىٰ أن موت الأشرار له آثار، كما أن موت الأخيار له آثار، كما جاء من اهتزاز العرش لموت سعد.

(١٤٣٧٩) (٣/ ٣١٥)

قوله: (فَقَطَعَ لَهُ عِرْقًا) دليل علىٰ جواز القصد.

(١٤٣٨٠) (٣/ ٣١٥)

قوله: (فِي حَجَّتِهِ بِالْحَجِّ) ظاهره: الإفراد، لكن جاء ما يدل علىٰ أن المراد: نفي التمتع لا نفي القران؛ فالمطلوب أنه ما أحرم بالعمرة فقط.

(١٤٣٨١) (٣/ ٣١٥)

قوله: (فَإِنَّ قِرَاءَةَ آخِرِ اللَّيْلِ) يدل علىٰ أن المراد بالوتر: صلاة آخر الليل مع قراءة القرآن فيها (مَحْضُورَةٌ) أي: يحضرها الملائكة.

---

(١) في «م»: يصح.

(٢) في «م»: بتكليف.

(١٤٣٨٢) (٣/ ٣١٥)

قوله: (عَنْ الرُّقَىٰ) بضم الراء وفتح القاف مقصور: جمع رُقْيَة[1] بضم فسكون.

(١٤٣٨٥) (٣/ ٣١٥)

قوله: (دَخَلَ عَلَىٰ عَائِشَةَ) علىٰ بناء المفعول (يَثْعَبُ) بمثلثة ثم عين مهملة ثم موحدة؛ أي: يسيل ويجري، كذا في نسخة صحيحة، وقد حرف في بعض النسخ فجعل بتقديم الباء الموحدة علىٰ المثلثة: من البعث، والصواب ما قدمنا (الْعُذْرَةُ) بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة: وجع أو ورم يهيج في الحلق من الدم أيام الحر (عَلَامَ) حذف ألف (مَا) الاستفهامية لدخول الجار عليه، وفيه معنىٰ الإنكار؛ أي: لم (تُعَذِّبْنَ) من التعذيب، والخطاب للنساء، وكانت إحداهن تغمز ذلك الموضع بالأصبع؛ ليخرج منه دم أسود (قُسْطًا) بضم القاف معروف (ثُمَّ تُسْعِطَهُ) من السَّعوط بالفتح، وهو صب الدواء في الأنف (فَبَرَأَ) بفتح الراء عند الحجازيين، والكسر لغة تميم؛ أي[2]: صح.

(١٤٣٨٦) (٣/ ٣١٥)

قوله: (إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ) قيل: فيه حث علىٰ حسن العمل؛ إذ لا يحسن الظن إلا بحسن العمل، وقيل: بل المراد أنه ينبغي أن يغلب الرجاء عند الموت كما ينبغي أن يغلب الخشية في الحياة؛ إذ الحياة في محل المعاصي، فينبغي غلبة الخشية؛ لتمنع عن المعاصي، وأما حالة الموت؛ فليست حالة المعصية فينبغي عليه الرجاء لحديث «**أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِىٰ بِي**»[3] والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: ترقية.

(٢) في «الأصل»: إن. والمثبت من «م».

(٣) أخرجه: البخاري (٧٥٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

(١٤٣٨٧) (٣/ ٣١٥)

قوله: (إِلَّا وَعَلَىٰ رَأْسِهِ جَرِيرٌ) بجيم؛ أي: حبل (مَعْقُودٌ) أي: فيه.

(١٤٣٩١) (٣/ ٣١٦)

قوله: (فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ نَصِيبًا) أي: بتأخير الرواتب إلىٰ البيت، هذا هو ظاهر الحديث، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٩٢) (٣/ ٣١٦)

قوله: (وَيْلٌ لِلأَعْقابِ) الاستدلال به علىٰ غسل الرجلين معروف بين العلماء.

(١٤٣٩٣) (٣/ ٣١٦)

قوله: (اسْتَأْذَنَتْ) يحتمل أن المراد: استئذانها حقيقة، أو استئذان الملك الموكل بها، والأول مبني علىٰ أن الأمور المعنوية لها صور في عالم المثال تظهر بها لمن يشاء من عباد الله (أُمُّ مِلْدَمٍ) الملدم كمنبر، وأم ملدم: الحمىٰ (فَأَمَرَ بِهَا) هكذا في غالب النسخ؛ أي: فأمر الملك الموكل بها بإذهابها، أو فأمرها بذهابها، ومعنىٰ أمرها؛ أي: أرسلها (طَهُورًا) بالضم أو بالفتح؛ أي: آلة الطهارة (أَوْ تَفْعَل) الفعل عبارة عن التطهير؛ أي: أو تطهر الحمىٰ من الذنوب.

(١٤٣٩٤) (٣/ ٣١٦)

قوله: (إِنْ أَحْلَلْتَ الْحَلَالَ) باعتقاده حلالاً (وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ) باعتقاده حرامًا واجتنابه عملاً (وَلَمْ أَزِدْ عَلَىٰ ذَلِكَ) المذكور، ودخل فيه بقية الفرائض؛ لأن تركها حرام وذكر الصلاة للاهتمام بأمرها، ولذلك قال له ﷺ: (نَعَمْ). (أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ) أي: ابتداء، وإلا فمطلق الدخول يكفي فيه الإيمان، وفيه أن السنن والنوافل تركها لا يوجب العذاب، وأن الوتر غير واجب ضرورة أنه غير داخل في المكتوبات.

(١٤٣٩٥) (٣/ ٣١٦)

قوله: (مِنْ صَلَاتِهِ) أي: لأجلها.

(١٤٣٩٧) (٣/ ٣١٦)

قوله: (لَا) أي: غير واجبة (وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ) أي: هي مندوبة، وهذا الحديث صريح في قول أصحابنا الحنفية وغيرهم ممن لا يقول بوجوب العمرة، وإطلاق أن تعتمر خير لك ظاهر في جواز العمرة كل السنة، وجواز التكرار في السنة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٣٩٨) (٣/ ٣١٦)

قوله: (فَنَحَرَ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ) دليل علىٰ جواز الاشتراك في البدنة.

(١٤٣٩٩) (٣/ ٣١٦)

قوله: (فَلَمْ يَكُنْ يَعِيبُ) دليل علىٰ جواز الصوم والإفطار في السفر، وأنه لا حرج في شيء منهما.

(١٤٤٠٠) (٣/ ٣١٦)

قوله: (اهْتَزَّ) أي: تحرك فرحًا بقدوم روحه، أو حزنًا علىٰ فقده وفقد أعماله الصالحة التي كان يعملها.

(١٤٤٠١) (٣/ ٣١٦)

قوله: (يَأْكُلُونَ فِيهَا) أي: في الجنة (طَعَامُهُمْ) أي: أثر طعامهم؛ أي: وشرابهم، أو المراد بالطعام: ما يدخل في الجوف من المطعوم والمشروب (وَرَشْحٌ) بفتح فسكون؛ أي: عرق.

(١٤٤٠٢) (٣/ ٣١٦)

قوله: (وَكَأَنَّ رَأْسَهُ) بالتشديد: حرف تشبيه، والتخفيف علىٰ أنه فعل ناقص بعيد (ثَغَامَةٌ) بمثلثة مفتوحة وغين معجمة: نبات له ثمر أبيض (فَلْتُغَيِّرْهُ) لعل

الأمر بالتغيير يتأكد إذا كان الشيب غير مستحسن عند الطباع والناس في ذلك مختلفون (وَجَنِّبُوهُ) بالتشديد (السَّوَادَ) لعل المراد: به الخالص، وإلا فقد جاء: (الكَتَمُ) وفيه أن الخضاب بالسواد حرام، أو مكروه، وللعلماء فيه كلام، وقد قال بعض العلماء[1] بجوازه للغزاة؛ ليكون أهيب في عين العدو.

(١٤٤٠٤) (٣/ ٣١٦)

قوله: (هَرَبَ) كنصر؛ أي: فرَّ وشرد. **قوله:** (بِالرَّوْحَاء) ذكره؛ لأن الكلام جرىٰ في مسجده ويعرف به حكم سائر المساجد، أو المراد حتىٰ تكون بعد الروحاء.

(١٤٤٠٦) (٣/ ٣١٧)

قوله: (أَنْ لَا يُجْبَىٰ) علىٰ بناء المفعول من الجباية، وهو استخراج المال[2] من مظانها؛ أي: أن لا يحمل إليهم من الخراج شيء لا الطعام ولا الدراهم (يُمْنَعُونَ ذَلِكَ) أي: الخراج (وَلَا مُديٌّ) كقفل: مكيال لأهل الشام؛ كالقفيز لأهل العراق، قال الخطابي: معنىٰ الحديث: أن هذه البلاد تفتح للمسلمين، ويوضع عليها الخراج شيئًا مقدرًا، ثم سيمنع في آخر الزمان، وقد ظهر أول الأمر في وقت عمر، وفيه إخبار عن الغيب، وقد وقع بعضه، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٠٩) (٣/ ٣١٧)

قوله: (أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ) هو بالنصب، بتقدير: أعني: أصحاب النبي، أو أخص[3] أصحاب النبي، وأريد، ونحو ذلك، والحديث دليل علىٰ أنهم كانوا مفردين بالحج، وقد جاء أن منهم من لم يكن كذلك؛ فهذا بالنسبة إلىٰ الغالب (وَمَذَاكِيرُنَا تَقْطُرُ مَنِيًّا) كناية عن قرب العهد بالجماع، والاستمتاع

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: الماء.

(٣) في «م»: خص.

بالنساء. **قوله**: (امْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ) أي: علىٰ الحال التي أنت عليها من الإحرام، أكده لأنه أمر الناس بالفسخ[1]، فربما يستبعد في حقه البقاء علىٰ إحرامه، فأكد الأمر بالبقاء علىٰ الإحرام لذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤١٠) (٣/ ٣١٧)

قوله: (أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ) أي: علىٰ هذه الصفة، ومع تلك الشدة التي هذا الصائم عليها، كذا قاله الجمهور، ومنهم من أخذ بظاهر هذا الحديث فرأىٰ أن الأولىٰ للمسافر: ترك الصوم.

(١٤٤١١) (٣/ ٣١٧)

قوله: (إِلَّا الْكَلْبَ[2] الْمُعَلَّمَ) يدل علىٰ أن النهي المطلق في أكثر الأحاديث محمول علىٰ التقييد، وكثير من أهل العلم علىٰ إطلاق النهي، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤١٢) (٣/ ٣١٧)

قوله: (إِلَّا ثَلَاثَ مِنًىٰ) بالإضافة؛ أي: ثلاث ليال يكون الناس فيها بمنىٰ (قُلْتُ لِعَطَاءٍ: حَتَّىٰ جِئْنَا) أي: قلت لعطاء: هل قال: حتىٰ جئنا المدينة؟ (قَالَ: لَا)

(١٤٤١٣) (٣/ ٣١٧)

قوله: (ارْكَبْهَا) أي: البدنة (بِالْمَعْرُوفِ) أي: بقدر الحاجة، وهذا يدل بظاهره أن المحتاج له الركوب قدر الحاجة إلىٰ أن يجد مركبًا آخر؛ فلا يركب غير المحتاج، ولا أزيد من الحاجة، ولا بعد أن يجد المركب الآخر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: بالفتح. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: كلب.

(١٤٤١٤) (٣/ ٣١٧)

قوله: (وَلَا أَصْحَابُهُ) قد علم أن غالبهم كانوا متمتعين؛ فهذا دليل علىٰ أن المتمتع يكفيه سعي واحد (بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ) ومن لا يقول بذلك يحمل هذا علىٰ القارنين[1]، ومن يوجب التعدد في القارن؛ فالحديث مشكل عنده إلا أن يحمل علىٰ نفي التعدد يوم الدخول أو يوم العيد مثلاً، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤١٥) (٣/ ٣١٧)

قوله: (عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ) أي: راكبًا عليها (لِيَرَاهُ النَّاسُ) أي: ازدحموا عليه فأراد أن يروه[2] (وَلِيُشْرِفَ) من الإشراف؛ أي: يرتفع حتىٰ لا يؤذوه، ويطلعوا علىٰ أفعاله بسهولة (غَشُوهُ) من غشي[3] بكسر الشين؛ أي: ازدحموا عليه، وقد جوز العلماء الركوب في الطواف لعذر.

(١٤٤١٦) (٣/ ٣١٧)

قوله: (عَنِ الرُّطَبِ وَالْبُسْرِ) أي: عن الجمع بينهما في الانتباذ.

(١٤٤١٧) (٣/ ٣١٨)

قوله: (قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح كاف وسين، أو بضم كاف وكسر سين، يقال: كسفت الشمس، وكسفها اللّه (سِتَّ رَكَعَاتٍ) المراد بالركعة: الركوع (فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ) أي: في ركعتين، كل ركعة فيها ثلاث ركوع (ثُمَّ قَرَأَ) أي: بعد أن شرع في الصلاة (وَإِنَّهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ بَشَرٍ) ردًّا علىٰ من زعم ذاك لموت إبراهيم (تُوعَدُونَهُ) علىٰ بناء المفعول، والضمير المنصوب مفعول ثان؛ فإن الوعد يتعدىٰ إلىٰ مفعولين، والمراد: الأمر الموعود في الآخرة من الجنة والنار (مِنْ لَفْحِهَا) أي: حرها. **قوله**: (أَيْ رَبِّ

---

(١) في «م»: القارن.

(٢) في «م»: يريهم.

(٣) في «م»: غش.

وَأَنَا فِيهِمْ) أي: أتعذبهم وأنا فيهم وقد قلت: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]؟! قاله خوفًا من نزول العذاب، فأراد أن يدفعه توسلاً بجميل وعده (صَاحِبَ الْمِحْجَنِ) بكسر ميم وسكون حاء مهملة بعد جيم: هي عصًا يكون رأسه مائلاً بحيث يمكن أن يتعلق به شيء (قُصْبَهُ) بضم قاف وسكون صاد؛ أي: أمعاءه (فُطِنَ) علىٰ بناء المفعول، وكذا (غُفِلَ). (مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ) فتح الخاء أشهر اللغات الثلاثة، ويجوز كسرها وضمها، وإعجامه أصوب، وهي الهوام، وقيل: ضعاف الطير، و[1]قيل: وفيه أن بعضهم معذب في جهنم اليوم (ثُمَّ بَدَا لِي أَنْ لَا أَفْعَلَ) حتىٰ يبقىٰ الإيمان بالغيب، ولم يصر عيانًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٤١٩) (٣/٣١٨)

قوله: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ) يدل علىٰ وجوب التعلم، وهو لا يدل علىٰ وجوب تلك المناسك.

(١٤٤٢٠) (٣/٣١٨)

قوله: (فَإِنَّ أَكْثَرَكُنَّ) أي: أكثر جنس النساء، وليس المراد: أكثر الحاضرات. **قوله:** (مِنْ سَفِلَةِ النِّسَاءِ) بفتح السين وكسر الفاء، ويقال: بكسر فسكون؛ أي: من النازلات رتبة (سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ) أي: متغيرة لونهما (تُكْثِرْنَ) من الإكثار (الشَّكَاةَ)[2] ضبط بفتح شين (تَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ) أي: تنكرن إحسان الزوج (وَقِرَطَتَهُنَّ)[3] بكسر ففتح.

(١٤٤٢٣) (٣/٣١٨)

قوله: (صَبْرًا) بأن يحبس ويوقف ويرمىٰ بالسهام.

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: المشكاة.

(٣) في «م»: وقروطتهن.

(١٤٤٢٧) (٣/ ٣١٩)

قوله: (إِنَّ الْمَوْتَ فَزَعٌ) أي: ذو فزع؛ فالقيام تعظيم له، وتنبيه للنفس علىٰ القيام عن سنة الغفلة، والإعداد لهذا الوقت، وقيل: يقوم تعظيمًا للملائكة الذين هم مع الجنازة، وبالجملة؛ فالجمهور علىٰ أن القيام للجنازة منسوخ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٣٨) (٣/ ٣٢٠)

قوله: (حَتَّىٰ تُشَقِّحَ) علىٰ بناء الفاعل: من الإشقاح أو التشقيح.

(١٤٤٤٠) (٣/ ٣٢٠-٣٢١)

قوله: (ثُمَّ أُذِّنَ) علىٰ بناء المفعول أو الفاعل، من التأذين؛ أي: نودي، أو أمر بندائه (أَنْ يَأْتَمَّ) أي: يقتدي[1]، وجملة (يَفْعَلُ . . .) إلخ، بيان له (نَفِسَتْ) بكسر الفاء علىٰ بناء الفاعل؛ أي[2]: ولدت، وجاء فيه علىٰ بناء المفعول (اغْتَسِلِي) أي: للتنظيف لا للصلاة والتطهير (ثُمَّ اسْتَذْفِرِي) الاستذفار بالذال المعجمة و[3] الاستثفار بالثاء المثلثة، قيل: بقلب الثاء ذالاً، وهو أن تشد فرجها بخرقة؛ ليمنع سيلان الدم (اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ) أي: علت به، أو قامت مستوية علىٰ قوائمها، والمراد: أنه بعد تمام طلوع البيداء لا في أثناء طلوعه (الْبَيْدَاءِ) المفازة[4] هاهنا: اسم موضع قريب من مسجد ذي الحليفة. (أَهَلَّ بِالتَّوْحِيدِ) قيل: بالإفراد، والصحيح (بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَىٰ) أي: لا بتلبية الجاهلية المشتملة علىٰ الشرك (لَبَّيْكَ . . .) إلخ، تفسير له بتقدير (قَالَ: يَسْمَعُ فَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ[5] شَيْئًا) أي: قرر لهم الزيادة فلا كراهة فيها (مَدَّ بَصَرِي) أي: منتهىٰ بصري، وأنكر بعض أهل اللغة ذلك وقال: الصواب

---

(١) في «م»: مقتد.
(٢) في «م»: أن.
(٣) في «الأصل»: هو. والمثبت من «م».
(٤) زاد في «م»: و.
(٥) سقطت من «الأصل، م» والمثبت من المسند المطبوع.

«**مَدَىٰ بَصَرِي**» بفتح الميم، قال النووي: ليس بمنكر؛ بل هما لغتان، والمد[١] أشهر (وَبَيْنَ يَدَيْ) أي: قدامه[٢] (مِنْ رَاكِبٍ)[٣] أي: فرأيت من راكب وماش ما لا يحصىٰ (مِثْلُ ذَلِكَ) أي: رأيت مثل ذلك، أو كان مثل ذلك، وعلىٰ الأول بالنصب، وعلىٰ الثاني بالرفع (عَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ) هو حث علىٰ التمسك بما أخبر به عن فعله (لَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ) أي: غالبنا، وإلا فقد اعتمر بعضهم أو قارن (ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[٤] [البَقَرَة: ١٢٥]) أي: ليعلم تفسيره بفعله (قَالَ أَبِي) هو الأب المضاف إلىٰ ياء المتكلم، وهذا من كلام جعفر بن محمد؛ كما نبه عليه أبو عبد اللّٰه (فَقَرَأَ فِيهَا) أي[٥]: في تلك الصلاة (بِالتَّوْحِيدِ) أي: بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] في ركعة و﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافِرون: ١] أي: في ركعة أخرىٰ، والواو لا تستلزم الترتيب؛ فلا يلزم أن يكون في الأولىٰ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] بل الظاهر: العكس (نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ) يفيد أن بداية اللّٰه ذكرًا يقتضي البداية عملاً، والظاهر أنه يقتضي ندب البداية عملاً لا وجوبها، والوجوب فيما نحن فيه من دليل آخر (فَرَقِيَ) بكسر القاف (وَغَلَبَ) بالتخفيف، والمراد بـ(الْأَحْزَابَ): أحزاب أهل الكفر، ويحتمل التشديد علىٰ أن المراد بالاحزاب: أحزاب أهل الإسلام؛ أي: عليهم علىٰ أهل الشرك[٦] (انْصَبَّتْ) بتشديد الباء؛ أي: انحدرتا بالسهولة حتىٰ وصلتا إلىٰ بطن الوادي (صَعِدَ) أي: خرج من بطن الوادي إلىٰ طرفه الأعلىٰ (مَشَىٰ) أي: سار علىٰ السكون (أَلِعَامِنَا هَذَا؟) أي: العمرة في أشهر الحج أو الفسخ، والجمهور

---

(١) في «م»: والمدىٰ.
(٢) في «م»: قدام.
(٣) في «م»: ركب.
(٤) في «الأصل»: واتخذوا . . . إلخ.
(٥) في «م»: إن.
(٦) في «م»: الإسلام.

علىٰ الأول، وعليه فمعنىٰ **قوله:** (دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِىٰ الْحَجِّ) أي: حلت في أشهر الحج وصحت، وعلىٰ الثاني: دخلت نية العمرة في نية الحج، بحيث من نوىٰ الحج صح له الفراغ منه بالعمرة (مُحَرِّشًا) من التحريش، وهو الإغراء، قيل: المراد هاهنا: ذكر ما يوجب عتابه لها (مَا غَبَرَ) أي: ما بقي.

(١٤٤٤١) (٣/ ٣٢١)

قوله: (مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ) بكسر الهمزة: أمراء؛ أي: إمارة أمراء (فَمَنْ صَدَّقَهُمْ) من التصديق (بِكَذِبِهِمْ) أي: في كذبهم، أو مع كذبهم (مِنِّي) أي: من أهل [سنتي (مِنْهُم) من أهل][(١)] طريقتهم بيان لمباينة الطريقين، ويحتمل أن المراد بهذا الكلام: بيان الانقطاع والتبري (وَلَا يَرِدُوا) من حذف النون للتخفيف، أو لكونه عطفًا علىٰ محل جملة (فَأُولَئِكَ لَيْسُوا مِنِّي) بناء علىٰ أنه مجزوم؛ لكونه جوابًا لـ(مَنْ) في **قوله:** (مَنْ صَدَّقَهُمْ). (عَلَيَّ) بالتشديد (جُنَّةٌ) أي: وقاية من النار، أو من الشهوات المؤدية إليها (تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ) أي: تكفرها ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] أي: لدعاء الفقير[(٢)] بالمغفرة أو بالتوبة أو التوفيق؛ فيكون الإطفاء أمان لما[(٣)] يقع منه (قُرْبَانٌ) بالضم؛ كالبرهان؛ أي: قربة عظيمة إلىٰ اللَّه تعالىٰ؛ لما فيها من الخشوع والركوع والسجود (بُرْهَانٌ) أي: دليل علىٰ صدقه، وفي دعوىٰ الإيمان (لَحْمٌ) أي: لصاحب[(٤)] ذلك اللحم [لا يستحق دخول الجنة مع السابقين، و (السُّحْتُ) الحرام، ويحتمل أن المراد أنه لا بد أن يذوب ذلك اللحم][(١)] منه بالنار، أو بما شاء اللَّه ثم يدخل الجنة (بِهِ) أي: بذلك اللحم، وفيه حث بليغ

---

(١) من «م». (٢) في «م»: الفقر.

(٣) في «الأصل»: بأن لا. والمثبت من «م».

(٤) في «م»: صاحب.

علىٰ طلب الحلال، والكف عن الحرام (النَّاسُ غَادِيَانِ) أي: قسمان خارجان أول النهار لمقصد[١] من المقاصد؛ إما أن يكون ذلك المقصد مؤديًا[٢] إلىٰ الجنة، أو إلىٰ النار، وإلىٰ الأول أشار **بقوله**: (فَمُبْتَاعٌ) أي: مشتر[٣] (نَفْسَهُ) بالنصب، أو بالجر علىٰ الإضافة؛ أي: حظوظ نفسه بعمل يستحق به الجنة (فَمُعْتِقُهَا) أي: مخلصها من النار (بَائِعٌ نَفْسَهُ) مثل الأول؛ أي[٤]: حظوظها بالعمل الذي يستحق به الحرمان عن الجنة والدخول في النار (فَمُوبِقُهَا) أي[٥]: مهلكها بالدخول في النار، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٤٢) (٣/ ٣٢١)

قوله: (لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا) أي: لا يأتي فيها بحقها، ولا يراعي حق اللَّه فيها (وَأُقْعِدَ) علىٰ بناء المفعول من الإقعاد لها؛ أي: للإبل (بِقَاعٍ) القاع: المكان الواسع (قَرْقَرٍ) القرقر بفتح القافين: المكان المستوي (تَسْتَنُّ) بتشديد النون، يقال: استن وسن: إذا لج في عدوه ذاهبًا وجائيًا، وقيل: الاستنان: هو أن يرفع يديه ويطرحهما معًا، ويعجن برجليه (تَنْطِحَهُ) بكسر الطاء، ويجوز فتحها، والأول هو المشهور رواية (جَمَّاءُ) التي لا قرن لها (شُجَاعًا) بضم الشين، ونصبه علىٰ الحال (أَقْرَعَ) لا شعر علىٰ رأسه؛ لكثرة سمه، وقيل: هو الأبيض الرأس من كثرة السم (فَاغِرًا) فاتحًا (فَرَّ مِنْهُ) كان هذا في أول الأمر قبل أن يصير طوقًا له (خَبَّأْتَهُ) بالخطاب (سَلَكَ) أدخل (فَقَضَمَهَا) من القضم بقاف وضاد معجمة: الأكل بأطراف الأسنان (الْفَحْلِ) أي: الذكر القوي بأسنانه (مَا حَقُّ الْإِبِلِ) ظاهره الحق الواجب الذي فيه الكلام، لكن

---

(١) في «م»: لقصد.

(٢) في «الأصل»: مؤدي. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: مشتري.

(٤) تكررت «بالأصل».

(٥) من «م».

معلوم أن ذلك الحق الواجب هو الزكاة لا المذكور في الجواب، فينبغي أن يجعل السؤال عن الحق المندوب، وتركوا السؤال عن الواجب الذي كان فيه الكلام؛ لظهوره عندهم (وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا) لإخراج الماء من البئر لمن يحتاج إليه ولا دلو معه (فَحْلِهَا) أي: للضراب لمن معه[1] الإناث بلا ذكر (وَمَنِيحَتُهَا) أي: العطية منها للبن للمحتاج إلىٰ اللبن ولا ماشية عنده.

(١٤٤٤) (٣/ ٣٢١)

قوله: (طُلِّقَتْ) علىٰ بناء المفعول: من التطليق (أَنْ تَجُدَّ) بضم الجيم وتشديد الدال؛ أي: تقطع ثمرتها (فَزَجَرَهَا) أي: نهاها (أَوْ تَفْعَلِي[2]) قيل: للشك أو التنويع بأن يراد بالتصدق[3]: الفرض، وبالمعروف: التطوع.

(١٤٤٤٥) (٣/ ٣٢١)

قوله: (عُقُولَهُ) هي ما يجب تحمله علىٰ العاقلة من الجنايات.

(١٤٤٤٦) (٣/ ٣٢١)

قوله: (أُمَّهَاتِ أَوْلَادِنَا) الجمهور علىٰ أنه منسوخ، ولعل جابرًا ما بلغه الناسخ، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٤٧) (٣/ ٣٢١)

قوله: (رَجَمَ) أي: أمر بالرجم بسبب الزنا.

(١٤٤٥٠) (٣/ ٣٢٢)

قوله: (أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ) دليل علىٰ أنهم أكلوها؛ لحلها

---

(١) زاد في «م»: من.
(٢) في «الأصل، م»: تفعل، والمثبت من المسند المطبوع.
(٣) في «م»: المتصدق.

لا للضرورة، ولو كان للضرورة لما كان بين الحمار الأهلي وغيره فرق[١]، وعليه الجمهور، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٥١) (٣/ ٣٢٢)

قوله: (وَأُقْسِمُ بِاللَّهِ) أي: ما أعطاني علم الساعة، ولكن أعطاني علم أن هذا القرن[٢] لا يجاوز المائة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٥٢) (٣/ ٣٢٢)

قوله: (وَلَا تَضَعْ إِحْدَىٰ رِجْلَيْكَ. . .) إلخ، قالوا: هذا إذا كان مؤديًا إلىٰ كشف العورة، وإلا فلا بأس، وعليه يحمل ما جاء من هذه الهيئة.

(١٤٤٥٣) (٣/ ٣٢٢)

قوله: (قُرِّبَ) علىٰ بناء المفعول بالتشديد، والمقصود: بيان أن الوضوء مما مسته النار منسوخ.

(١٤٤٥٦) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (يَتْبَعُ النَّاسَ) من تبع أو اتبع بالتشديد؛ أي: يدخل عليهم للدعوة إلىٰ اللَّه (بِعُكَاظٍ) سوق لهم يجتمعون فيه (وَمَجَنَّةَ) بفتح الميم وكسرها وبفتح الجيم والنون المشددة: موضع علىٰ أميال يسيرة من مكة بناحية مر[٣] الظهران، وقيل: علىٰ بريد من مكة، وهو سوق هجر (مَنْ يُؤْوِينِي) من الإيواء؛ أي: يحفظني بالدار، و(مَنْ) استفهامية (حَتَّىٰ أُبَلِّغَ) من التبليغ أو الإبلاغ (حَتَّىٰ إِنَّ الرَّجُلَ) بكسر (إِنَّ) لدخول اللام في خبرها، وهو **قوله:** (لَيَخْرُجُ) وهذا متعلق[٤] بما يفهم من المقام؛ أي[٥]: فاشتهر بين الناس

---

(١) في «م»: فرقًا.

(٢) في «الأصل»: القرآن. والمثبت من «م». (٣) في «م»: من.

(٤) في «الأصل»: تعلق. والمثبت من «م». (٥) من «م».

بذلك (حَتَّىٰ إِنَّ الرَّجُلَ) (احْذَرْ) بفتح الذال المعجمة (لَا يَفْتِنُكَ) بالجزم جواب الأمر (بِالْأَصَابِعِ) كما يفعل بأهل الجنون. **قوله**: (بَعَثَنَا اللَّهُ إِلَيْهِ[1]) أي: لنصره وإيوائه (وَيُقْرِئُهُ) من الإقراء؛ أي: هو أو بعض أصحابه الذين[2] كانوا نائبين عنه في المدينة (ثُمَّ ائْتَمَرُوا) أي: تشاوروا (يُطْرَدُ) علىٰ بناء المفعول (مِنْ رَجُلٍ وَرَجُلَيْنِ) أي: اجتمعنا عنده رجلاً رجلاً، أو رجلين رجلين، وهذا بيان كيفية الاجتماع (فَإِنَّا لَمْ نَضْرِبْ أَكْبَادَ الْإِبِلِ) كناية عن السفر؛ أي: ما سافرنا إليه (وَإِنَّ إِخْرَاجَهُ)[3] عطف علىٰ (أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ) أي: إخراجه من مكة إلىٰ دياركم يؤدي إلىٰ مفارقة العرب و[4] جملة إلىٰ (قَتْلُ خِيَارِكُمْ) وإلىٰ (أَنَّ تَعَضَّكُمْ السُّيُوفُ[5]) بفتح العين وتشديد الضاد (جَبِينَةً)[6] تصغير الجبن، بزيادة التاء للمرة[7]، كأنه نبههم علىٰ أن خوف قليل من الجبن مفسد لهذا الامر؛ فكيف الكثير؟! (أَمِطْ) من الإماطة؛ أي: أزل عنا منعك وحلولك بيننا وبين البيعة، وفي «الزوائد»[8]: رجاله رجال الصحيح.

(١٤٤٥٧) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (ضَاحِيَةً) الضاحية: أهل البادية.

(١٤٤٥٩) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (قَدْ وُسِمَ) علىٰ بناء المفعول، والوسم: الكي وغيره من ما يكون علامة (يُدَخِّنُ) لعله من دخن الطعام؛ كفرح: إذا أصابه دخان (مَنْخِرَاهُ) تثنية

---

(١) في «الأصل، م»: له، والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) في «م»: الذي.
(٣) في «م»: أخرجه.
(٤) من «م».
(٥) في «الأصل، م»: العرب، والمثبت من المسند المطبوع.
(٦) في «م»: جبينته.
(٧) في «م»: للمرأة.
(٨) «مجمع الزوائد» (٦/ ٥٦).

منخر، بفتح الميم والخاء وبكسرهما وبضمهما، وكمجلس: خرق الأنف، وقيل: بفتح الميم وكسر الخاء، وقد تكسر ميمه اتباعًا للخاء، وقد تفتح الخاء اتباعًا للميم خرق الأنف (لَا يَسِمَنَّ) بكسر السين: من الوسم.

(١٤٤٦٠) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ) يدل علىٰ أنه قاله اجتهادًا وظنًّا، وقد جاء ما يدل علىٰ عدم بقاء الممسوخ فوق ثلاثة أيام، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٦١) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (وَاتَّقُوا الشُّحَّ) هو أشد البخل، وقيل: البخل مع الحرص، وقيل: البخل في أفراد الأمور وآحادها، والشح عام، وقيل: البخل: في مال، والشح: في مال ومعروف.

(١٤٤٦٢) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (فَأَعْرَضَ عَنْهُ[1]) دليل علىٰ ما قال علماؤنا أنه لا يثبت الرجم بالاعتراف مرة، وإلا فلا يمكن الإعراض عن إقامة الحد بعد ثبوته (أَبِكَ جُنُونٌ) تعليمًا لكيفية الرجوع عن الاعتراف، أو كشفًا للحال، أو احتيالاً لدرء الحد؛ فإن الحد يدرء بالشبهات (أَذْلَقَتْهُ) أي: آلمته ووصلت إليه بحدها (لَهُ خَيْرًا) أي: فيه خيرًا.

(١٤٤٦٣) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (مَجَاعَةٌ) أي: جوع (الْإِنْسِيَّةَ) بكسر همزة وسكون: نسبة إلىٰ الإنس خلاف الجن، هذا هو الوجه المشهور رواية، وجاءت الرواية بفتحتين، قيل: وهو بالمعنىٰ الأول، وقيل: الأنس بفتحتين: مصدر آنست به، وجوز الضم فالسكون علىٰ أنه نسبة إلىٰ الأنس، ضد الوحشة؛ أي: الأهلية (فَكَفَأْنَا)

---

(١) في «الأصل، م»: عليه، والمثبت من المسند المطبوع.

بالهمز؛ أي: قلبناها (الْمُجَثَّمَةَ) بفتح المثلثة المشددة؛ أي: البهيمة المقتولة صبرًا (وَالْخِلْسَةَ) ضبط[1] بضم فسكون، وكذا (النُّهْبَةَ) أي: الأخذ بطريق الاختلاس والنهب، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٦٥) (٣/ ٣٢٣)

قوله: (مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ) أي: من المحرمين، وبإطلاقه قال قوم، وقيده آخرون بقطع الخفين أسفل من الكعبين، كما جاء حملاً للمطلق علىٰ المقيد.

(١٤٤٦٧) (٣/ ٣٢٣-٣٢٤)

قوله: (يَالَ الْمُهَاجِرِينَ) بفتح اللام علىٰ أنها لام الاستغاثة يستغيث ويستنصر بهم علىٰ ما كان عليه عادة أهل الجاهلية في الاستنصار بالقبائل (كَسَعَ) في «القاموس»: كسعه؛ كمنعه: ضرب دبره بيده، أو بصدر قدمه (فَإِنَّهُ لَهُ نُصْرَةٌ) أي: فإن النهي للظالم نصرة؛ أي: نصرة له علىٰ الشيطان الذي يريد إهلاكه، فبين أن النصرة لكونه من قبيلته كما عليه أهل الجاهلية باطل؛ فلا وجه لاستدعاء كل أحد قبيلته، وأما نصرة الحق فمطلوب لازم علىٰ كل مؤمن سواء كان من قبيلته أو لا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٧١) (٣/ ٣٢٤)

قوله: (أَنْ يُعِيدَ) أخذ به مالك، وقد تقدم الكلام عليه.

(١٤٤٧٢) (٣/ ٣٢٤)

قوله: (حَرَّمَ) أي: كل واحد، ولما كان التحريم واحدًا وحد الضمير أو الضمير للَّه، وذكر الرسول لكونه مبلغًا، أو للرسول وذكر اللَّه تشريفًا للرسول، وبيان أن[2] تحريم الرسول تحريم اللَّه وبأمره (وَيَسْتَصْبِحُ) أي: ينور[3] الناس

---

(١) في «الأصل، م»: ضم. (٢) من «م».

(٣) في «الأصل»: بنوره. والمثبت من «م».

به مصابيحهم (هُوَ حَرَامٌ) أي: بيع الشحوم، وإن كان الناس ينتفعون بها (قَاتَلَ اللَّهُ) أي: لعنهم أو قتلهم، وصيغة المفاعلة للمبالغة (جَمَلُوهَا) أذابوها واستخرجوا دهنه، قال الخطابي: أذابوها حتىٰ تصير وَدَكًا، فيزول[1] عنها اسم الشحم، وفي هذا إبطال كل حيلة يتوصل بها إلىٰ محرم، وأنه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه.

(١٤٤٧٤) (٣/ ٣٢٤)

قوله: (مَنْ حَدَّثَ) من التحديث (فَالْتَفَتَ) أي: في أثناء التحديث[2] خوفًا من أن يسمعه أحد؛ فهذا قرينة علىٰ أنه سر، فلا يجوز إفشاء سره، وقيل: معنىٰ (الْتَفَتَ): انصرف؛ فكل كلام أمانة لا ينبغي نقله، وعلىٰ الأول ما قامت فيه قرينة أنه سر، فهي أمانة وهو أظهر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٧٥) (٣/ ٣٢٤)

قوله: (وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ) أي: لا فائدة في اتخاذه إلا الافتخار الذي هو مما أمر به الشيطان؛ أي: فلا ينبغي اتخاذه، وهذا في بيت ليس فيه إلا الزوج والزوجة، وإلا فلا بد من الزيادة علىٰ قدر الناس.

(١٤٤٧٦) (٣/ ٣٢٤)

قوله: (بِأَرْبَعِينَ خَرِيفًا) أي: أربعين عامًا، وقد جاء أكثر من هذا؛ فالمفهوم غير معتبر، ويحتمل أن يكون هذا بالنسبة إلىٰ قوم، وذاك بالنسبة إلىٰ قوم فلا إشكال.

(١٤٤٧٨) (٣/ ٣٢٤-٣٢٥)

قوله: (كَالْفَارِّ مِنَ الزَّحْفِ) أي: من معركة القتال، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَن

---

(١) في «م»: فيزيل.

(٢) في «م»: بالتحدث.

يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦] والحديث يدل علىٰ أن الصابر غاز، والفار آثم.

(١٤٤٧٩) (٣/ ٣٢٥)

قوله: (مُتْعَتَانِ) أي: متعة الحج والنساء؛ أما متعة الحج فقد ظهر أنها غير منسوخة، [وأما متعة النساء فقد ظهر أنها منسوخة][1] كما رآه عمر ولم يطلع جابر علىٰ النسخ؛ فلذلك قال ما قال، والله تعالىٰ أعلم بحقيقة المقال.

(١٤٤٨٢) (٣/ ٣٢٥)

قوله: (مَا بِرُّ الحَجِّ المَبْرُورِ) أي: بأي شيء يصير الحج مبرورًا؟ فقال: (بالإحسان إلىٰ الناس باليد واللسان) ظاهره أنه إذا حج وأحسن إلىٰ الناس باليد واللسان في سفر الحج؛ يكون حجه مبرورًا علىٰ أن معنىٰ (مَبْرُورًا): مبرورًا فيه، علىٰ الحذف والإيصال، كما يقال للمشترك فيه: مشترك، ويحتمل أن المراد: أن من أحسن إلىٰ الناس يوفق للحج المبرور جزاء لبره، أو أن علامة الحج المبرور: أن يرجع محسنًا للناس، والله تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد، وفيه: محمد بن ثابت؛ وهو ضعيف.

(١٤٤٨٣) (٣/ ٣٢٥)

قوله: (ثُمَّ فَتَرَ الْوَحْيُ) أي: بعد نزول: ﴿ٱقْرَأْ﴾ [العلق: ١] وفيه أن أول ما أنزل سورة: ﴿ٱقْرَأْ﴾ كما هو المشهور، وقد تقدم خلافه، ولا اعتماد عليه.

(١٤٤٨٤) (٣/ ٣٢٥)

قوله: (لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ) أي: بسبب أنه يظلمني بزيادة الضرب والأذىٰ

---

(١) من «م».

(٢) «المجمع» (٣/ ٤٧٧).

(إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ) فيه تشريف عظيم لأهل بدر وبيعة الرضوان، وبيان أن اللَّه تعالىٰ يضمن عنهم المظالم، ويوفقهم للموت علىٰ الإيمان، ويدخلهم الجنة بلا سبق عذاب النار؛ ذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء، واللَّه ذو الفضل العظيم.

(١٤٤٨٦) (٣/ ٣٢٥)

قوله: (فَحَذَفْتُهَا) بحاء مهملة وذال معجمة من حذفه بالعصاة؛ أي: رماه بها (بِمَرْوَةٍ) بفتح ميم وسكون راء: حجر أبيض براق يجعل منه كالسكين.

(١٤٤٨٨) (٣/ ٣٢٥)

قوله: (دَخَلَ الْجَنَّةَ) أي: ولو بعد حين (دَخَلَ النَّارَ) أي: بقي فيها خالدًا.

(١٤٤٩٠) (٣/ ٣٢٥)

قوله: (نَعَمْ إِنْ لَمْ تَمُتْ وَعَلَيْكَ دَيْنٌ) أي: حق لغير اللَّه تعالىٰ نبه علىٰ أن الشهادة كفارة لما بين اللَّه تعالىٰ وبين الشهيد، لا لما بينه وبين العباد؛ فإنه لا بد فيه من رضاهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٩١) (٣/ ٣٢٥-٣٢٦)

قوله: (إِذَا مُيِّزَ) علىٰ بناء المفعول؛ (فَمَنْ عَرَفْتُمْ) بالإيمان (قَدْ امْتُحِشُوا) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: احترقوا، وروي علىٰ بناء المفعول، والجملة حالية: (فَيَسْقُطُ مَحَاشُّهُمْ) بضم ميم وتخفيف شين؛ أي: المحترق منهم (الثَّعَارِيرِ) قيل: هي القثاء الصغار، ووجه الشبه: سرعة النماء، وقيل: جمع ثعرور بضم راء أولىٰ القثاء الصغير، ونبات يؤكل، ووجهه[1] الطراوة والتجدد (الْجَهَنَّمِيُّونَ) أي: يقال لهم أنهم الجهنميون، فحكي علىٰ الرفع، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: وجه.

(١٤٤٩٢) (٣/ ٣٢٦)

قوله: (قَالَتِ امْرَأَةُ بَشِيرٍ) أي: قالت لبشير[1] (انْحَلْ) أي: أعط (وَأَشْهِدْ) من الإشهاد (فَكُلَّهُمْ) بالنصب، ويحتمل الرفع (فَلَيْسَ) أي: ليس الشأن، أو كلمة (لَيْسَ) بمعنىٰ: لا؛ أي: فلا (يَصْلُحُ هَذَا) أي: تخصيص بعض الأولاد بعطية (إِلَّا عَلَىٰ حَقٍّ) أي: وهذا جور؛ فلا أشهد عليه، وهذا يدل علىٰ أنه ليس للآباء تخصيص بعض الأولاد بالعطايا؛ بل ينبغي لهم التسوية بينهم في العطايا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٤٩٤) (٣/ ٣٢٦)

قوله: (شَاسِعٌ) أي: بعيد عن منازل الناس يخاف عليه السراق (ثُمَّ أَمَرَ فَقَتْلِ كَلْبِهِ) قد جاء نسخ ذلك بعده.

(١٤٤٩٦) (٣/ ٣٢٦)

قوله: (فَنَهَانِي) أي: بالإشارة، أو بالفعل دون القول (فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ) يدل علىٰ أنهم إذا كانوا ثلاثة يتقدم الإمام.

(١٤٤٩٧) (٣/ ٣٢٦)

قوله: (نَجْنِي الْكَبَاثَ) بفتح كاف وخفة موحدة وبمثلثة، قيل: هو النضيج من ثمر الأراك، وقيل: ورق الأراك، ورد بأنه ليس بلغة، وقيل: ثمره قبل نضجه، وفي بعض الروايات: «فَإِنَّهُ أَيْطَبُ»[2] وهو مقلوب (أَطْيَبُ).

(١٤٤٩٨) (٣/ ٣٢٦)

قوله: (نَحَرَ) أي: بمنىٰ في حجة الوداع (لَا حَرَجَ) يدل علىٰ عدم وجوب الترتيب، ومن قال به أول الحديث برفع الإثم؛ لعدم علمهم بذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: بشيرًا. (٢) «صحيح البخاري» (٥١٣٨)..

(١٤٥٠١) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (فَنَقْتَنِيهَا) أي: نتخذها أسقية لنا (وَكُلُّهَا مَيْتَةٌ) أي: جلود ميتة؛ إذ لا عبرة بذبح الكفرة؛ أي: فعلم أن الدباغة تطهر جلد الميتة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٥٠٣) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (لِيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ) أي: فالمطر عذر في السفر لترك حضور الجماعة.

(١٤٥٠٥) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (لَهَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ) بفتح اللام: مبتدأ، خبره: (شُدِّدَ عَلَيْهِ) أو بكسر اللام علىٰ أنه حرف جر، وما بعده مجرور، والجار والمجرور متعلق بالقول؛ أي: قال في شأنه (شُدِّدَ) من التشديد؛ أي: ضيق عليه قبره (فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ) من التفريج، يدل عليه أنه فرج عنه قريبًا.

(١٤٥٠٨) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (أَمَا يَكْفِيكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي: كونك في سبيل اللَّه، أو أنك في سبيل اللَّه، أو الجهاد في سبيل اللَّه، وبالجملة ففي اللفظ اختصار، وفيه حذف الفاعل أو بعضه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٥٠٩) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (الْقَدِيدَ) هو اللحم المملوح المجفف في الشمس (مِنْ قَدِيدِ الْأَضْحَىٰ) يريد به: ما ذبحوا في حجة الوداع، والمراد بيان أنه يجوز الأكل من أضحيته فوق ثلاث.

(١٤٥١٠) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (ابْتَعْتُمْ) اشتريتم (طَعَامًا) قد اتفقوا علىٰ ذلك في الطعام، واختلفوا في غيره؛ فمنهم من ألحقه بالطعام مطلقًا أو غير العتاد، ومنهم من لا.

(١٤٥١١) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (إِنَّ الْعَشْرَ) في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢] (يَوْمُ عَرَفَةَ) فإنه أول يوم من اليومين المخصوصين بمزيد الفضل من أيام العشر (يَوْمُ النَّحْرِ) فإنه بانضمامه إلىٰ يوم عرفة؛ حصل الشفع.

(١٤٥١٢) (٣/ ٣٢٧)

قوله: (كُلُّ مُؤْمِنٍ) أي: يعرف الخط ويقرأه أم لا.

(١٤٥١٣) (٣/ ٣٢٨)

قوله: (عَلَىٰ فَرَسٍ أَبْلَقَ) أي: محمولة[1] عليه؛ أي: الملك أتىٰ بها محمولة علىٰ هذا الفرس.

(١٤٥١٤) (٣/ ٣٢٨)

قوله: (لَأَنْ يُمْسِكَ) بفتح اللام: مبتدأ خبره: (خَيْرٌ لَهُ[2] مِنْ مِائَةِ نَاقَةٍ) أي: من إعطائها في سبيل اللَّه، أو هو علىٰ زعمهم أن في أمتعة الدنيا خير[3] (أَحَدَكُمْ) بالنصب (الشَّيْطَانُ) بأن زين له أنه لا بد له من تسوية محل السجود، وفيه أن الاهتمام بأمر الراحة ولو في الصلاة من الشيطان.

(١٤٥١٥) (٣/ ٣٢٨)

قوله: (فَوَجَأْتُ) بهمز[4] بعد جيم؛ أي: دققت وكسرت (فَنَهَاهُمَا) أي: عن ضربهما (فَقُلْنَ نِسَاؤُهُ) الظاهر أن (نِسَاؤُهُ) بيان لزيادة الإيضاح، وإلا فضمير (قُلْنَ) راجع إليهن؛ لتقدم ذكرهن، ويحتمل أنه من قبيل: أكلوني البراغيث (الْخِيَارَ) بقوله: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [الأحزاب: ٢٨]

---

(١) في «م»: محمول.

(٢) سقط من «الأصل، م»، والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «م»: خيرًا.

(٤) في «م»: بهمزة.

(مَا أُحِبُّ أَنْ تَعْجَلِي فِيهِ) خوفًا من أن ترغب إلىٰ الدنيا لصغرها (أَنْ لَا تَذْكُرَ لِامْرَأَةٍ[1]) لئلا تختار إحداهن ما اختارت اقتداء بها.

(١٤٥١٧) (٣/ ٣٢٨)

قوله: (عَذْقًا) بالفتح؛ أي: نخلة، وفي «المجمع»: هو بالفتح: النخلة، وبالكسر: العرجون بما فيه من الشماريخ (بِعَذْقٍ) بالفتح، ولعل المراد به: الحائط؛ لقوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾ [الأنعام: ١٦٠] (أَبْخَلُ مِنْكَ) حيث ما رضي بنخلة في مقابلة البشارة القطعية التي لا[2] تعطىٰ دونها النفوس والأموال (بِالسَّلَامِ) فإنه بخل بما ليس فيه ثقل علىٰ النفس أصلاً.

(١٤٥١٨) (٣/ ٣٢٨)

قوله: (وِرِدَاؤُهُ قَرِيبًا) أي: كان قريبًا، وفي بعض النسخ بالرفع، وهو أظهر (الْحَمْقَىٰ) أي: الجهلة (عَلَىٰ جَابِرٍ) أي: علىٰ يده (فَاشْتَمَلْتُ بِهِ) أي: مع أنه كان ضيقًا.

(١٤٥١٩) (٣/ ٣٢٨)

قوله: (عَلَىٰ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) قيل: هو أبو الهيثم (صَاحِبٌ لَهُ) قيل: هو أبو بكر - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - (فِي شَنَّةٍ) بفتح شين وتشديد نون: القربة الخلقة، وهي أشد تبريدًا للماء من الجديدة (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن (كَرَعْنَا) الكرع: تناول الماء بفيه من موضعه، قيل: أريد به هاهنا: الاغتراف باليدين، أو يحمل علىٰ أنه كان الشرب باليدين في ذلك الوقت متعذرًا فأدت[3] الضرورة إلىٰ الكرع، وقيل: لا يبعد من عدم تكلفه ﷺ أن يفعل أحيانًا مثل ذلك (يُحَوِّلُ) من التحويل؛ أي: يجريه من جانب إلىٰ جانب في بستانه،

---

(١) في «الأصل، م»: امرأة. والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) من «م».
(٣) في «الأصل»: فأدىٰ.

وقيل: ينقله من عمق البئر إلىٰ ظاهرها (إِلَىٰ الْعَرِيشِ) هو ما يستظل به، وأكثر ما يجعل للكروم، وهي خشبات تجعل تحت أغصانه؛ ليرتفع عليها. **قوله**: (مِنْ دَاجِنٍ) غنم يلازم البيت.

(١٤٥٢٠) (٣/ ٣٢٨-٣٢٩)

قوله: (فِي الْوُرُودِ) أي المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] (لَا يَدْخُلُهَا مُؤْمِنٌ) أي: لا يدخل جهنم، ووروده عليها: هو مروره علىٰ الصراط، وهي تحتها (صُمَّتَا) بضم فتشديد ميم (ضَجِيجًا مِنْ بَرْدِهِمْ) لأنها طبعت علىٰ الحرارة، فتؤذيها البرودة فتصيح منها، وفي «المجمع»[1]: قلت: لجابر في الصحيح في الورود شيء موقوف غير هذا، رواه أحمد، ورجاله ثقات.

(١٤٥٢٢) (٣/ ٣٢٩)

قوله: (رَكْوَةٌ) بفتح راء وسكون كاف: ظرف من جلد يتوضأ منه، قيل: هو دلو صغير من جلد، وكثيرًا ما يستصحبه الصوفية (إِذْ جَهَشَ النَّاسُ) أي: فزعوا والتجئوا إليه، وأصل الجهش: الفزع والالتجاء إلىٰ أحد مع[2] إرادة البكاء؛ كما يفزع الصبي إلىٰ أمه، ولعل هذه الواقعة غير واقعة البئر، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٥٢٦) (٣/ ٣٢٩)

قوله: (إِذَا رَأَيْتُمْ الْهِلَالَ) المراد به: هلال رمضان، وبضميره: هلال شوال بطريق الاستخدام (فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ) علىٰ بناء المفعول من الإغماء وروي (فَإِنْ غُمَّ)[3] بضم غين مشددًا ومخففًا؛ أي: حال دون رؤيته غيم أو قترة، والتغمية: الستر، ومنه: أغمي علىٰ المريض: إذا غشي عليه، كأنه[4] ستر

---

(١) «المجمع» (٧/ ١٥٠).

(٢) في «الأصل»: من. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: غمىٰ.

(٤) في «م»: كأن.

عقله، ويجوز إسناده إلىٰ ضمير (الْهِلَالَ) كما يجوز إلىٰ (عَلَيْكُمْ) (فَعُدُّوا) أي: للشهر.

(١٤٥٢٧) (٣/ ٣٢٩)

قوله: (فِي الْعُلْوِ) بكسر عين أو ضمها وتخفيف واو، وضبطه بعضهم بتشديدها؛ أي: علو البيت (فِي السُّفْلِ) بضم أو كسر (إِنَّ الشَّهْرَ) أي: هذا الشهر كان ناقصًا، أو الشهر قد يكون ناقصًا.

(١٤٥٣٣) (٣/ ٣٣٠)

قوله: (يُصَلِّي عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ) أي: الصلاة النافلة (نَحْوَ الْمَشْرِقِ) والمشرق غير ناحية القبلة في تلك البلاد.

(١٤٥٣٤) (٣/ ٣٣٠)

قوله: (تَكْذِيبًا بِالشَّفَاعَةِ) أي: في إخراج أصحاب الكبائر من النار؛ بحمل ما جاء من الشفاعة في القرآن علىٰ غير هذه الشفاعة (فَأَنْصَفْتُ لَهُ) من الإنصاف؛ أي: اعترفت له بالحق، وفي بعض النسخ: «فَاتَّضِعْتُ» بضاد معجمة وعين مهملة: افتعال من الوضع؛ أي: انخفضت له، وتأدبت معه (فَإِنَّ الَّذِي قَرَأْتَ) أي: من القرآن الدال علىٰ الخلود (أَهْلُهَا) تأنيث الضمير باعتبار الآيات كما أن تذكير الذي باعتبار القرآن (وَلَكِنْ قَوْمٌ) أي: لكن محل الشفاعة الخارجون عن النار بها قوم؛ فلا منافاة بين القرآن وبين الأحاديث الدالة علىٰ الشفاعة.

(١٤٥٣٦) (٣/ ٣٣٠)

قوله: (فَغَسَّلْنَاهُ) ضبط بعضهم الأفعال الثلاثة بالتشديد للازدواج (خُطًىٰ) بضم الخاء؛ أي: مشىٰ أقدامًا (دِينَارَيْنِ) أي: ما ترك وفاءهما، وإلا فمن ترك وفاء دينه فكأنه مات غير مديون (الدِّينَارَيْنِ) أي: لزوم الدينارين؛ فالجر لإبقاء المضاف إليه مجرورًا بعد حذف المضاف (أُحِقَّ الْغَرِيمُ) أي: أعليك حق

الغريم (إِنَّمَا مَاتَ أَمْسِ) أي: أعطي عنه علىٰ مهل (فَعَادَ إِلَيْهِ) أي: أبو قتادة (بَرَدَتْ) من التبريد بصيغة الخطاب.

(١٤٥٣٧) (٣/ ٣٣٠)

قوله: (رَأَىٰ امْرَأَةً) أي: وقع نظره عليها اتفاقًا من غير قصد. **قوله**: (فَأَعْجَبَتْهُ) أي: ظهر له حسنها وجمالها؛ فإن كل جميل يظهر للرائي جماله، وليس المراد أنه غلب عليه حبها كما يغلب علىٰ قلب آحاد الناس (تَمْعَسُ) من المعس بالعين المهملة، بمعنىٰ: الدلك، و(المَنِيئَة) بميم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم ياء ثم همزة، بوزن ذبيحة: هي الجلد أول ما يوضع في الدباغ (تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ) الصورة قد تطلق علىٰ معنىٰ الصفة، وهو المراد هاهنا كما ذكره القرطبي؛ أي: أنها توسوس في صدور الرجال كالشيطان يوسوس في صدور الناس، قال النووي[1]: قال العلماء: إنما فعل هذا بيانًا[2] لهم وإرشادًا إلىٰ ما ينبغي لهم أن يفعلوه؛ فعلمهم بفعله وقوله، وفيه أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلىٰ الوقاع في النهار وغيره وإن كانت مشتغلة بما يمكن تركه؛ لأنه ربما غلبت علىٰ الرجل شهوته فيتضرر[3] بالتأخير في بدنه أو قلبه أو تصرفه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٥٣٨) (٣/ ٣٣٠-٣٣١)

قوله: (حِينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ) أي: غربت (بَرَقَ الْفَجْرُ) أي: طلع (حِينَ صَارَ ظِلُّ[4] كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ) أي: أتم الظهر حينئذ بخلاف العصر في اليوم

---

(١) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٩/ ١٧٩).   (٢) في «م»: بيان.
(٣) في «الأصل»: يتضرر.
(٤) سقط من «الأصل»، والمثبت من «م»، والمسند المطبوع.

الأول؛ فإنه[١] شرعها حينئذ، وبه حصل الفرق وسبق تحقيق ذلك (وَقْتًا وَاحِدًا) أي: في اليومين.

(١٤٥٣٩) (٣/ ٣٣١)

قوله: (فَنُرِيحُ نَوَاضِحَنَا) أي: نريحها من العمل وتعب السقي أو الرعي.

(١٤٥٤٠) (٣/ ٣٣١)

قوله: (إِذَا أَجْمَرْتُمْ الْمَيِّتَ) من أجمرت الثوب وجمرته: إذا بخرته بالطيب.

(١٤٥٤١) (٣/ ٣٣١)

قوله: (فَنَقِيلُ) من القيلولة، وهي الاستراحة نصف النهار، والمراد: بها[٢] بيان مبادرتهم إلىٰ صلاة الجمعة، وأنها كانت تؤدىٰ أول الزوال. **قوله**: (وَهُوَ [عَلَىٰ][٣] مِيلَيْنِ) أي: ذلك السير سير ميلين.

(١٤٥٤٥) (٣/ ٣٣١)

قوله: (تَبَعٌ) بفتحتين: جمع تابع؛ كخَدَم (فِي الْخَيْرِ) فدخلوا في الدين حين دخلت قريش، قال تعالىٰ: ﴿يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢] (وَالشَّرِّ) فتوقفوا عن الدخول في الدين حتىٰ توقفت قريش.

(١٤٥٤٧) (٣/ ٣٣١)

قوله: (إِذَا رَأَىٰ) أي: المؤمن الصالح (مَا فُسِحَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: وسع.

(١٤٥٥٠) (٣/ ٣٣١)

قوله: (تَحْتَ الْوَدِيِّ)[٤] بفتح واو وكسر دال مهملة وتشديد ياء: نخلة صغيرة تخرج من النخل، فتقطع منها فتغرس.

---

(١) في «م»: فإن.
(٢) من «م».
(٣) سقط من «الأصل، م»، والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) في «م»: الوادي.

(١٤٥٥٢) (٣/ ٣٣١-٣٣٢)

قوله: (فَلْيُمِطْ) من الإماطة؛ أي: ليزل.

(١٤٥٥٣) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (وَأَوْضَعَ) أي: أسرع وأجرىٰ مطيه.

(١٤٥٥٧) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (وَهِيَ مُرْطِبَةٌ)[١] من أرطب النخل؛ أي: حان أوان رطبه.

(١٤٥٥٩) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قَلْبِهِ) أي: ختم عليه وغشاه، ومنعه الألطاف، والطبع بالسكون: الختم، وبالحركة: الدنس، وأصله من الوسخ والدنس يغشيان السيف: من طبع السيف، ثم استعمل في الآثام والقبائح.

(١٤٥٦١) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (لَقَدْ شَقِيتَ) بالخطاب: أي: أنك قد أمرت باتباعي؛ فإن لم أكن عادلاً لا تصر[٢] شقيًا حيث أمرت باتباع غير العادل، وروي[٣] بالتكلم؛ أي: أني أعدل[٤] أهل الأرض؛ فإن لم أكن عادلاً فترك العدل مني أفتح علىٰ قدر علمي، فيلزم أن أكون[٥] شقيًا، ومعلوم أني لست بشقي؛ فوجب أن أكون عادلاً، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٥٦٢) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِيمَانِ) أي[٦]: قارب أن يخلع؛ لأنه جحد نعمة مولاه المجازي فيخاف عليه أن يؤديه ذلك إلىٰ جحد نعمة مولاه الحقيقي، فيترك الإيمان وينكر الإحسان، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: رطبة.
(٢) في «م»: تصير.
(٣) في «م»: فيروىٰ.
(٤) في «الأصل»: أعلم.
(٥) في «الأصل»: يكون. والمثبت من «م».
(٦) في «م»: أن.

(١٤٥٦٣) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (دَعَا فِي مَسْجِدِ الْفَتْحِ ثَلَاثًا) فيه أنه[١] ينبغي تكرار الدعاء في أوقات متعددة.

(١٤٥٦٤) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (فَإِنَّ هَوْلَ الْمَطْلَعِ) مكان الاطلاع من موضع عال، يقال: مطلع هذا الجبل من موضع كذا؛ أي: مأتاه ومصعده، يريد به: ما يشرف عليه من سكرات الموت وشدائده، فشبه بالمطلع، وعلل النهي بذلك؛ لأنه إنما يتمناه لقلة صبره وضجره، فإذا جاء متمناه ازداد ضجرًا علىٰ ضجر، ويستحق بذلك مزيد سخط، ولأن السعادة في طول العمر؛ لأن الإنسان إنما خلق لاكتساب السعادة الأبدية، ورأس ماله العمر؛ هل رأيت تاجرًا يضيع رأس ماله؟!

(١٤٥٦٥) (٣/ ٣٣٢)

قوله: (تَقْصِيصِ الْقُبُورِ) أي: تجصيصها.

(١٤٥٦٦) (٣/ ٣٣٢-٣٣٣)

قوله: (خَلَتِ الْبِقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ) أي: حول مسجده ﷺ (بَنُو سَلِمَةَ) بكسر اللام (دِيَارَكُمْ) بالنصب؛ أي: الزموها ولا تفارقوها (تُكْتَبْ) علىٰ بناء المفعول (آثَارُكُمْ) خطاكم.

(١٤٥٦٧) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (وَلَا يَعُدُّهُ) لكثرته.

(١٤٥٦٨) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (كَبَّرْنَا) تخصيصًا له تعالىٰ بالعلو الحقيقي عند رؤية العالي حسًا (سَبَّحْنَا) تنزيهًا له تعالىٰ عن الانحطاط والانخفاض عند رؤية المنخفض.

---

(١) في «م»: أن.

(١٤٥٦٩) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (أَشَدُّ الْكَذَّابِينَ) بصيغة الجمع، ويمكن أن يكون بصيغة التثنية علىٰ أنهما كذابان: كذاب يكذب في دعوىٰ النبوة، والآخر في دعوىٰ الألوهية، وهو أشدهما؛ كالدجال، والأقرب: الأول.

(١٤٥٧٠) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) أي: فيمكن أن يجري علىٰ لساني عند الغضب [ما لا أريد][1] وقوعه، ولم يرد[2] أنه يجري علىٰ لسانه غير الحق حتىٰ يخالف ما ثبت منه (زَكَاةً) أي: فلا تخافوا إن جرىٰ علىٰ لساني شيء، وفيه بيان كمال رحمته بأمته، وإلا فلا يظن به أن يدعو علىٰ من لا يستحقه.

(١٤٥٧٢) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (وَالطَّرِيقُ الآخَرُ) أي: مهل الطريق الآخر.

(١٤٥٧٣) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ) زوجة جعفر، وأراد بـ(أَخِي) جعفرًا (ضَارِعَةً) أي: نحيفة (حَاجَةٌ) أي: فاقة، فإن اليتيم محل لذلك.

(١٤٥٧٤) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (إِنْ كَانَ شَيْءٌ) أي: من الشؤم (فَفِي الرَّبْعِ) بفتح فسكون؛ أي: الدار، وليس المراد: بيان أن هذه الأشياء يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي في هلاك شيء ونحوه ،فإن المؤثر الحقيقي في الوجود ليس إلا اللّٰه، وإنما المراد: بيان إمكان أن تكون هذه الأشياء أسبابًا عادية، ولا إشكال في ذلك لو فرض تحقق ذلك، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

---

(١) تكررت «بالأصل».

(٢) في «م»: يرو.

(١٤٥٧٥) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ) الأسود الخالص؛ مبالغة في سواد لونه (الطُّفْيَتَيْنِ) أي: نقطتين من البياض، ومثله من شرار الكلاب، والظاهر أن الأمر بقتله باق، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٥٧٦) (٣/ ٣٣٣)

قوله: (لِيَكُونَ) أي: لي (فِيهَا) أي: في الوليمة (قَسْمٌ) بكسر فسكون؛ أي: نصيب (عَنْ أُمِّكُمْ) أي: قوموا عن الفسطاط[1] حتىٰ تدخل هي (فِي طَرَفِ رِدَائِهِ نَحْوٌ) جملة وقعت حالاً بلا واو.

(١٤٥٨١) (٣/ ٣٣٤)

قوله: (فَخَّارَةً) بفتحتين وتشديد الخاء المعجمة: الخزف (فَاطَّلَعَ) أي: نظر (حَسِبْتُهُ لَحْمًا) أي: لحمرته[2]، واستدل بذلك أهل جابر علىٰ أنه يشتهي اللحم؛ لأن ذهاب الوهم إلىٰ شيء فرع تذكره في الجملة، فلذلك ذبحوا له شاة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٥٨٣) (٣/ ٣٣٤)

قوله: (إِلَّا أَنْ يُغْزَىٰ) علىٰ بناء المفعول (أَوْ يُغْزَوْا) علىٰ بناء الفاعل بصيغة الجمع، والضمير للكفرة (أَقَامَ) أي: توقف؛ أي: إن قدر علىٰ ذلك.

(١٤٥٨٥) (٣/ ٣٣٤)

قوله: (وَخَنَسَ) بخاء معجمة ونون؛ أي: أخر، وفي بعض النسخ: بحاء مهملة وموحدة.

(١٤٥٨٦) (٣/ ٣٣٤)

قوله: (إِلَىٰ مَا يَدْعُوهُ) أي: إلىٰ حسن وجهها، ونحو ذلك مما يكون داعيًا

---

(١) في «م»: الفسطاس.

(٢) في «م»: لمحمرته.

له إلىٰ نكاحها (تَحْتَ الْكَرَبِ) بفتحتين: أصل السعف، وقيل: ما يبقىٰ من أصوله في النخلة [بعد القطع][1].

(١٤٥٨٩) (٣/ ٣٣٤)

قوله: (عُرِضَ) علىٰ بناء المفعول (عَلَيَّ) بالتشديد؛ أي: اظهروا عَلَيَّ.

قوله: (رَجُلٌ ضَرْبٌ) بفتح فسكون: هو الخفيف اللحم، قيل: لعل أرواحهم مثلت له بهذه الصورة، ولعل صورهم كانت كذلك.

(١٤٥٩٠) (٣/ ٣٣٤)

قوله: (إِنْ صَلَّىٰ قَائِمًا . . .) إلخ، الجمهور علىٰ أن هذا منسوخ، وقد سبق تحقيقه أيضًا.

(١٤٥٩١) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (فَذَهَبْنَا لِنَحْمِلَ) أي: لما رأينا النبي ﷺ قام لها.

(١٤٥٩٢) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (السَّائِبَةُ) أي: المتروكة من البهائم التي لا ينتفع بها بسبب من الأسباب، والسَّائِمَة: المرسلة إلىٰ المرعىٰ، وقد جاء [أن][2]: (الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ) وهو أشمل (وَالْجُبُّ) بضم جيم وتشديد موحدة؛ أي: البئر.

(١٤٥٩٣) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (سَنَّ) أي: شرع في الأضحية وهدي المتعة والقران.

(١٤٥٩٤) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (مِنْ غَيْرِ رَدٍّ لَهُ) أي: علىٰ المنكبين؛ ليصير كالرداء أيضًا.

---

(١) في «م»: بالقطع. (٢) من «م».

(١٤٥٩٦) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (أَنْ يَصْنَعَ ذَلِكَ) أي: فعل التصوير، و[١] الإشارة إلىٰ الصور باعتبار ما ذكر.

(١٤٥٩٧) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (فَإِذَا أَصَبْتَ دَوَاءَ الدَّاءِ) أي: وأراد اللَّه تعالىٰ الشفاء، ويحتمل أنه لا يتحقق الإصابة إلا إذا أراد اللَّه تعالىٰ الشفاء، ويحتمل أن يكون بإذن اللَّه تعالىٰ بمنزلة: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فيكون مغنيًا[٢] عن اعتبار هذا القيد، واللَّه تعالىٰ أعلم. **قوله**: (بَرَأَ) بفتح الراء، ويجوز كسرها.

(١٤٥٩٨) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (إِنَّ فِيهِ الشِّفَاءَ) ظاهره يفيد القصر، وكأنه[٣] بالنسبة إلىٰ داء معين كأن ذاك داؤه[٤]، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٠٠) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (أَنَعْمَلُ لِأَمْرٍ) أي: لجزاء قد تقرر في التقدير الإلهي (نَأْتَنِفُهُ) أي: نبتدئ في تحصيله بعملنا (فَفِيمَ الْعَمَلُ) أي: في تحصيل؛ أي: جزاء (كُلٌّ مُيَسَّرٌ) أي: موفق؛ أي أن المقدر كما قدر الجزاء قدر عملاً به يستحق العامل ذلك الجزاء، ولا بد لكل عامل من عمله وجزاء ذلك العمل.

(١٤٦٠١) (٣/ ٣٣٥)

قوله: (فَلْيُكَفِّنْ) أمر من التكفين علىٰ بناء المفعول؛ أي: ليكفن من يتولىٰ تكفينه، أو علىٰ بناء الفاعل؛ أي: إذا وجدتم سعة في تركة ميت فكفنوه (فِي

---

(١) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: معيبًا.

(٣) في «م»: وكان.

(٤) في «م»: ذلك داء.

ثَوْبِ حِبَرَةٍ) كعنبة: ثوب مخطط، وكان يومئذ عندهم من أحسن الثياب في الكفن، ثم وسع اللَّه تعالىٰ عليهم، وقد جاء أن البياض أحب، كما عليه العمل اليوم للسعة[1] في الثياب اليوم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٠٦) (٣/ ٣٣٦)

قوله: (زَجَرْتُ) أي: نهيت عن التسمية بهذه الأسماء المؤدية إلىٰ جواب قبيح، وقد جاء النهي عن أمثال هذه الأسماء، وكأنه ما بلغ جابرًا ثم النهي للتنزيه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٠٧) (٣/ ٣٣٦)

قوله: (وَقَدْ تَسَوَّرَ) أي: ارتفع وتعلىٰ (مِنْ قِبَلِ) بفتح فسكون؛ أي: من قبل الخروج؛ أي: وقت الإتيان (الْجِدَارِ) بالنصب مفعول تسور، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] أي: أنه حين جاء ارتفع الجدار وحين خرج خرج من الباب؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ﴾ [البَقَرَة: ١٨٩] ويحتمل أن يكون (مِنْ قِبَلِ) بكسر قاف وفتح موحدة؛ أي: وقد ارتفع من طرف الجدار حين جاء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٠٨) (٣/ ٣٣٦)

قوله: (فَلْيَمْسَحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أي: ليستنج[2] ثلاث مرات.

(١٤٦١٢) (٣/ ٣٣٦)

قوله: (خَيْرُ مَا رُكِبَتْ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: من بين المساجد (مَسْجِدُ إِبْرَاهِيمَ) أي: المسجد الحرام.

---

(١) في «م»: لسعة.

(٢) في «م»: يستنج.

(١٤٦١٩) (٣/ ٣٣٧)

قوله: (لَا سَخَط[1]) بفتحتين، أو بضم فسكون؛ أي: الرضا الدائم.

(١٤٦٢٠) (٣/ ٣٣٧)

قوله: (فَأَرْسَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَىٰ النَّجَاشِيِّ) يدل علىٰ أن عمر ما أخذها، ثم لا يخفىٰ أن سوق هذه الرواية مخالف لسوق المشهورات في هذا المعنىٰ، وهذه الرواية ضعيفة؛ فالظاهر أنه وقع فيها خطأ من الرواة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٢١) (٣/ ٣٣٧)

قوله: (وَوَصِيفٌ) أي: خادم (وَلَقَامَ لَكُمْ) أي: دام.

(١٤٦٢٢) (٣/ ٣٣٧)

قوله: (لِيَدْعُوَ اللَّهَ عَلَيْهَا) أي: لها علىٰ عكس ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] أو المراد بالبركة: (عَلَيْهَا) أو لأجلها؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١٤٦٢٦) (٣/ ٣٣٧)

قوله: (رَاكِبًا) أي: كالراكب في حفظ الرِّجْل وبعدها عن مباشرة حر[2] الأرض وبردها.

(١٤٦٢٨) (٣/ ٣٣٧)

قوله: (وَلَا إِيَّاكَ) من وضع المنصوب موضع المرفوع، ويحتمل أنه عطف علىٰ المعنىٰ كأنه قيل: فإنه لا ينجي أحدًا عمله، فقالوا: ولا إياك؛ أي: ولا ينجيك عملك؟

---

(١) في «الأصل»: تسخط. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: حرص.

(١٤٦٣٠) (٣/ ٣٣٨)

قوله: (صُبِّحْتُمْ) علىٰ بناء المفعول مشددًا، وكذا (مُسِّيتُمْ) أي: صبحتكم[١] الساعة، والمراد: بيان القرب.

(١٤٦٣١) (٣/ ٣٣٨)

قوله: (لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ) قاله أولاً ثم نسخ بقوله: «**وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ**»[٢] وبقوله: «**وَلاَ تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلاَ تُكَذِّبُوهُمْ**»[٣] ونحو ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم. **قوله**: (بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ) أي: في الدنيا فلا ينافي هذا الحديث حياة الأنبياء؛ بل يحققها وإلا لم يحتج إلىٰ هذا القيد (إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي) لكونه سيد ولد آدم، أو لأنهم أخذ عليهم الميثاق بذلك، أو لأن اختلاف الأديان؛ إنما هو علىٰ حسب اختلاف المصالح في الأوقات، فوقته ﷺ ما[٤] كان صالحًا إلا لدينه، فكل من كان حيًّا وجب أن يكلف به، واللَّه تعالىٰ أعلم، والحديث ضعيف؛ ففي سنده : مجالد بن سعيد؛ ضعفه أحمد ويحيىٰ بن سعيد وغيرهما؛ كما في «المجمع»[٥].

(١٤٦٣٨) (٣/ ٣٣٨)

قوله: (أَنْ يُخَلِّفَ عَلِيًّا) ضبط بالتشديد: أن يجعله خليفة له بعده عند ذهابه إلىٰ بعض غزواته (بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ) أي: حيث كان خليفة له حين غاب موسىٰ، قاله إرضاء له.

(١٤٦٤٠) (٣/ ٣٣٨)

قوله: (بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ) أي: كراء الأرض الخالية عن الأشجار والزروع.

---

(١) في «م»: صبحتم.
(٢) أخرجه: البخاري (٣٤٦١).
(٣) أخرجه: البخاري (٤٤٨٥).
(٤) من «م».
(٥) «المجمع» (١/ ٤٢١).

(١٤٦٤٣) (٣/ ٣٣٩)

قوله: (مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَتُهُ لَهُ قِرَاءَةٌ) قد وقع في غالب نسخ «المسند» في سند هذا الحديث: حدثنا حسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر، لكن النظر في طرق هذا الحديث يدل على أن فيه سقطًا، يدل عليه ما في بعض النسخ: حدثنا حسن بن صالح، [عن جابر][1] عن أبي الزبير... إلخ؛ فإن هذا الحديث كان يرويه حسن بن صالح، عن جابر الجعفي، وليث بن أبي سليم، عن أبي الزبير لا عن أبي الزبير بلا واسطة، وقد نص على ذلك الدار قطني وغيره، وقال الدار قطني: هما ضعيفان؛ فالحديث ضعيف، وقد جاء عن جابر ما يخالف إطلاق هذا، فقد روى ابن ماجه[2] عنه «كُنَّا نَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الإِمَامِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ[3] بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَفِي الأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» فيمكن أن يخص هذا بصورة الجهر توفيقًا بين الأدلة، وما جاء أن هذا الحديث كان في الظهر؛ فلعله ضعيف لم يثبت على أنه، قيل: يحتمل أن المراد: من كان له إمام؛ فلا يغتر بقراءته؛ فإن قراءته له قراءة؛ أي: للإمام قراءة، فليقرأ المقتدي لنفسه، والله تعالى أعلم.

(١٤٦٤٩) (٣/ ٣٣٩)

قوله: (لَا يَدْخُلُ مَسْجِدَنَا[4] هَذَا) نهي أو نفي بمعنى النهي، والظاهر أن المراد: مسجد المدينة لا المسجد الحرام المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا﴾ [التوبة: ٢٨] فهذا يدل على عموم الحكم، أو على أن مسجد المدينة؛ كالمسجد الحرام في هذا

---

(١) من «م».
(٢) «سنن ابن ماجه» (٨٤٣).
(٣) في «م»: الأولتين.
(٤) في «الأصل، م»: مسجدي. والمثبت من المسند المطبوع.

الحكم، ويدل علىٰ أن المراد بالمشركين: غير أهل الكتاب، واللَّه تعالىٰ أعلم بالصواب.

(١٤٦٥١) (٣/ ٣٣٩)

قوله: (فَلَا يَدْخُلِ الْحَمَّامَ) من الدخول، **وقوله**: (فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ) من الإدخال؛ أي: ليس للمؤمن أن يدخل الحمام بنفسه بلا إزار، وكذا ليس له أن يُمَكِّن زوجته من دخوله لا بإزار ولا بلا إزار، ويفهم منه أن المرأة ممنوعة من دخول الحمام مطلقًا، والدخول بالإزار إنما هو للرجل (فَلَا يَقْعُدْ)[1] دليل علىٰ أنه لا يجوز حضور المجالس التي يعلن فيها بالمنكرات (فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا) أي: إذا خلا بها (الشَّيْطَانُ) أي: فلا يؤمن[2] من حمله علىٰ المعصية، وظاهر التعليل أن وجود الثالث يمنع الخلوة، لكن المتبادر من ذي المحرم الرجل، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٥٧) (٣/ ٣٤٠)

قوله: (لَتَمَنَّىٰ وَادِيَانِ) كأن تقديره: لتمنىٰ قائلاً: لو كان لي واديان **وقوله**: (وَلَوْ أَنَّ لَهُ وَادِيَانِ) وقع حكاية، ويحتمل أن يكونا علىٰ لغة من يقول المثنىٰ بالألف في الأحوال كلها، كما قالوا في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٥٨) (٣/ ٣٤٠)

قوله: (كَانَ سَهْلاً إِذَا بَاعَ) أي: كان حسن المعاملة مع الخلق في هذه الأحوال كلها بالمسامحة، فعامله اللَّه بمثل معاملته (إِذَا قَضَىٰ) أي: ما عليه من الدين (اقْتَضَىٰ) أي: طلب ما له من الدين.

---

(١) في «م»: فلا يتعد.

(٢) في «الأصل»: يلومن. والمثبت من «م».

(١٤٦٦٢) (٣/ ٣٤٠)

قوله: (وَمِفْتَاحُ الصَّلَاةِ: الطُّهُورُ) بضم الطاء؛ أي: الوضوء.

(١٤٦٦٤) (٣/ ٣٤٠-٣٤١)

قوله: (كَانَتْ تُهْدِي) من الإهداء، يقال: أهديت له وإليه؛ أي: أرسلت إليه الهدية (فِي عُكَّةٍ) بضم مهملة وتشديد كاف: قربة صغيرة يوضع فيها السمن (فَعَمَدَتْ) بزيادة الفاء وبينما متعلق به (أُدْمُ) ضبط بضم فسكون، وفي «المجمع»: الأدم بالضم: ما يؤكل مع الخبز (أَعَصَرْتِيهِ) الياء للإشباع والتذكير بتأويل الإناء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٦٥) (٣/ ٣٤١)

قوله: (واديًا[1]) بالنصب، والصواب: رفعه.

(١٤٦٦٦) (٣/ ٣٤١)

قوله: (فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ) سوقه لإفادة الفرق بين ما في سقيه مؤنة أولاً، ففي الثاني: (الْعُشْرُ) وفي الأول: نصفه، وأما أنه يجب في أي مقدار، فهذا الحديث ساكت عن ذلك، وقد جاء حديث آخر يبين أنه ليس فيما دون خمس أوسق صدقة، وعلىٰ هذا الجمهور، ومنهم من رأىٰ أن هذا عام للقليل والكثير، فيجب في الكل الصدقة، والوجه: الأول، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٦٨) (٣/ ٣٤١)

قوله: (فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ) فإنه إن لم ينجسه من أول الأمر يؤدي إلىٰ ذلك بالآخر[2] بواسطة التغيير.

---

(١) في «الأصل»: وايًا. والمثبت من «م».

(٢) في «الأصل»: بالآخرة.

(١٤٦٦٩) (٣/ ٣٤١)

قوله: (وَهُوَ لِي) أي: مخصوص بي حيث لا يجري فيه الرياء (وَأَنَا أَجْزِي بِهِ) أي: أتولىٰ لجزائه، وهو كناية عن تعظيم جزائه؛ فإن العظيم إذا تولىٰ الشيء عظم[١] لا محالة؛ إن الهدايا علىٰ قدر مُهديها.

(١٤٦٧٠) (٣/ ٣٤١)

قوله: (لَا تَصُومُوا) أي: بنية الفرض.

(١٤٦٧٣) (٣/ ٣٤١)

قوله: (أَنْ لَا صَدَقَةَ) أي: لا زكاة، وكأنه ﷺ رأىٰ أن الزكاة تجب عليهم بعد السنة والجهاد عند الحاجة[٢]، فأخر عنهم تأليفًا لقلوبهم لا رفعًا للوجوب عنهم، واللّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٧٥) (٣/ ٣٤١)

قوله: (إِلَّا وَهُمْ مَعَكُمْ) أي: نية وأجرًا.

(١٤٦٧٦) (٣/ ٣٤١)

قوله: (فَوَجَدْنَاهُ) هكذا في كثير من النسخ بالضمير المنصوب؛ أي: فوجدنا ذلك المنافق الذي أخبر عنه النبي ﷺ (مُنَافِقًا . . .) إلخ، وعلىٰ هذا جملة (قَدْ مَاتَ) صفة، وفي بعض النسخ القديمة: «فَوَجَدْنَا مُنَافِقًا» بلا ضمير، وهو أظهر.

(١٤٦٧٧) (٣/ ٣٤١)

قوله: (أَخَذْتُ وَأَعْطَيْتُ) علىٰ صيغة المتكلم؛ أي: أخذت البيعة عنكم؛ أي: قبلتها، وأعطيتكم الجنة عليها جزاء.

---

(١) في «م»: شيء عظمه.

(٢) في «م»: الجهاد.

(١٤٦٧٨) (٣/ ٣٤١)

قوله: (لَقَدْ كَانَ فِي هَذِهِ) بيان لخراب البادية قبل البلاد، أو ميل الناس إلىٰ سكنىٰ البلاد وترك البادية، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٧٩) (٣/ ٣٤١)

قوله: (لَيَتْرُكَنَّهَا) أي: المدينة في آخر الزمان، وقيل: وقد تحقق في بعض الأزمنة السابقة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٨٠) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (إِلَىٰ الآفَاقِ) بالمد؛ أي: الأطراف (يَلْتَمِسُونَ) يطلبون (الرَّخَاءَ) سعة العيش (خَيْرٌ لَهُمْ) لأولئك الذين يطلبون بها بدلاً فيه، أن اللائق بمن سكن المدينة أن يصبر بها علىٰ ضيق العيش، ولا ينظر إلىٰ رخاء سائر البلاد، وأن من تركها لالتماس الرخاء في سائر البلاد، فقد خسر وصار من جملة الجاهلين.

(١٤٦٨٢) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (عَنْ مِيثَرَةِ الأُرْجُوَانِ) الميثرة بكسر ميم وسكون ياء وفتح مثلثة: (الأُرْجُوَان) وطاء صغير محشو، يجعل علىٰ سرج الفرس أو رحل البعير، والأرجوان بضم همزة وجيم بينهما راء ساكنة: ورد أحمر، والمراد: الميثرة الحمراء، والنهي عنها؛ لأنها دأب المتكبرين من أهل السرف، ومفهوم الحديث: أنها إذا لم تكن حمراء لم تحرم لقصد الاستراحة؛ خصوصًا للضعفاء (مَكْفُوفًا بِحَرِيرٍ) قيل: إذا كان زائدًا علىٰ أربعة أصابع، وإلا فقد جاء «أنه لبس جبة مكفوفة بحرير»[1] وقيل: بل القميص المكفوف مما فيه كثير ترفه بخلاف الجبة المكفوفة ونحوها (الْقَسِّيَّ) بفتح وقد تكسر، وتشديد

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤٠٥٤)، وابن ماجه (٣٥٩٤).

مهملة: ثياب فيها حرير يؤتىٰ بها من مصر، يقال: إنها منسوبة إلىٰ قس اسم بلاد، أو بمعنىٰ: القز، والسين والزاي أختان.

(١٤٦٨٣) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (فَلَا تَطْعَمُوهُ) هذا في المائع، وإلا فقد جاء في الجامد: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا»[1] أي: وكلوا ما بقي.

(١٤٦٨٤) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (وَقَذِرَهُ) بكسر معجمة؛ أي: كرهه طبعًا لا دينًا (الرِّعَاءِ) بكسر راء ومد (لَطَعِمْتُهُ) لتطمئن القلوب علىٰ حله، ويندفع عنها الشكوك.

(١٤٦٨٥) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) تخصيصه؛ لأنه يوم الحاجة والزحام، فإذا لم يجز يومئذ؛ فكيف في يوم آخر؟

(١٤٦٨٦) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (فَقَالَ: كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) الظاهر أنه الكتاب الذي كان عند علي، وكان يقول فيه: «مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي هذه الصَّحِيفَةِ»[2] واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٨٨) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (مَنْ تَرَكَ دِينَارًا) أي: من مات من الفقراء وترك دينارًا، والمراد: أن من يملك الدينار ويظهر الفاقة بين الناس، ولا يصرفها حتىٰ يموت ويتركه، وأما إذا كان معروفًا بين الناس بالغنىٰ وترك شيئًا؛ فهو غير داخل في هذا الوعيد، واللَّه تعالىٰ أعلم، والحمل علىٰ أن المراد من ترك دينارًا دينًا عليه غير مناسب بمورده، وهو أن رجلاً من الفقراء مات فوجد في متاعه دينار، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) أخرجه: البخاري (٢٣٥) (٢٣٦).

(٢) أخرجه: البخاري (٣٠٤٧).

(١٤٦٨٩) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (إِذَا ثُوِّبَ) بتشديد الواو؛ أي: أقيمت الصلاة.

(١٤٦٩٠) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (أَقْبِلْ) من الإقبال والباء في (بِقُلُوبِهِمْ) للتعدية؛ أي: اجعلها مقبلة إلينا أو إلىٰ الإسلام (مِنْ ثَمَرَاتِ الْأَرْضِ) أي: من ثمرات أراضيهم بإقبالهم إلينا بالإسلام، أو من ثمرات أرضنا.

(١٤٦٩١) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (طَيْرُ كُلِّ عَبْدٍ) أي: نصيبه الذي يظهر[1] إليه ويصله من العلم والعمل والمال والجاه (فِي عُنُقِهِ) أي: لازم له لزوم ما في عنقه، قال تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣] وهذا إشارة إلىٰ التقدير الأزلي، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٩٢) (٣/ ٣٤٢)

قوله: (فَلَمْ يُوَافِقْ) بكسر الفاء؛ أي: السؤال (شَيْءٌ) بالنصب (أَحْجَزْنَهُ) هكذا في كثير من النسخ، ولعله لغة في «حَجَزْنَهُ» أي: منعه من الخروج أو الهمزة زائدة من الكاتب، وقيل: لعله «أَحْرَجْنَهُ» من الحرج، بحاء مهملة وراء وجيم، وقيل: أو «أَضْجَرْنَهُ» بضاد معجمة وجيم من الضجر، وفي بعض النسخ: «أُحْجِفَ بِهِ» بحاء وجيم وفاء علىٰ بناء المفعول، وهذا أيضًا غير ظاهر، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٩٣) (٣/ ٣٤٢-٣٤٣)

قوله: (الْمَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ) أي: ما يجري فيها لا ينقل إلىٰ محل آخر إلا إذا

---

(١) في «م»: يطير.

كان ذاك شيئًا من المنكرات المذكورة وأمثالها؛ فإنه ينقل إلىٰ الحكام ليقوموا بالنهي عنه.

(١٤٦٩٤) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلاَةٍ) قيل: كذا في بعض الأصول، وفي بعضها «مِنْ مِائَةِ صَلاَةٍ» وهاتان الروايتان في ابن ماجه[1] أيضًا. قلت: والتوفيق بينهما يحمل (مِائَةِ صَلاَةٍ) علىٰ أنها مائة بالنظر إلىٰ مسجده ﷺ فصارت مائة ألف بالنظر إلىٰ المساجد الأخرىٰ والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٦٩٥) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (تَحْتَ الثَّنْدُوَتَيْنِ) مَنْ ضَمَّ الثاء هَمَزَ، ومَنْ فَتَحَهَا لم يَهْمِزْ، وهما للرجل كالثديين للمرأة.

(١٤٦٩٦) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (سَيَخْرُجُونَ مِنْهُ أَفْوَاجًا) هذا الخبر من جملة المعجزات، فقد تحقق؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون.

(١٤٦٩٧) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (بِعُسٍّ) بضم عين مهملة وتشديد سين مهملة: القدح الكبير.

(١٤٦٩٩) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (أَنْ نَتَمَسَّحَ[2]) أي: نستنجي.

(١٤٧٠١) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (إِنْ كَانَ) التعليق بهذا الشرط ليس للشك؛ بل للتحقيق والتأكيد؛ إذ وجود الخير في شيء من الأدوية من المحقق الذي لا يمكن فيه الشك،

---

(١) «سنن ابن ماجه» (١٤٠٦).

(٢) في «الأصل، م»: نمسح. والمثبت من المسند المطبوع.

فالتعليق به يوجب تحقق المعلق به بلا ريب، كأن يقال: إن كان في أحد في العالم خير؛ ففيك، ونحو ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم. (أَوْ إِنْ يَكُونَ) قيل: الصواب (يَكُنْ) قال الحافظ ابن حجر[1]: وقع في رواية أحمد: (إِنْ كَانَ) أو (يَكُنْ) فلعل الراوي أشبع الضمة، فظن السامع أن فيها واوًا فأثبتها. انتهىٰ. ولعل تلك الرواية تكون في محل آخر (شَرْطَةِ مِحْجَمٍ) بكسر ميم وسكون مهملة وفتح جيم: الآلة التي يجمع فيها دم الحجامة، والمراد هاهنا: الحديدة التي يشرط بها موضع الحجامة، يقال: شرط الحاجم: إذا ضرب موضع الحجامة لإخراج الدم، وهذا للأمراض الدمية (أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ) للأمراض البلغمية (أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ[2]) بذال معجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة: حرق خفيف (وَمَا أُحِبُّ) أي: فلا ينبغي لكم اختيار الكي إلا عند الضرورة، قيل أنه ﷺ اكتوىٰ مرة، وفي ثبوته نظر، ذكره الحافظ.

(١٤٧٠٤) (٣/ ٣٤٣-٣٤٤)

قوله: (فَأُصِيبَتْ امْرَأَةٌ) أي: قتلت (يَكْلَؤُنَا) أي: يحفظنا ويحرسنا (فَانْتَدَبَ) أي: أجاب دعاءه (الشِّعْبِ) بكسر معجمة: الطريق في الجبل (أَيَّ اللَّيْلِ) أي: أيُّ نصفيه[3]؟ (وَأَتَىٰ الرَّجُلُ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: المشرك، أو المفعول؛ أي: المسلم؛ أي: جاءه المشرك (رَبِيئَةُ[4] الْقَوْمِ) بفتح راء[5] وكسر موحدة وياء ساكنة وهمزة بعدها، وقد تشدد الياء وتترك الهمزة تخفيفًا: هو الرقيب والجاسوس، والمراد بـ(الْقَوْمِ): المسلمون (فَنَزَعَهُ) أي: المسلم

---

(١) «فتح الباري» (١٠/ ١٤١).

(٢) في «الأصل، م»: نار، والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «الأصل»: نصفين.

(٤) في «الأصل، م»: ربية، والمثبت من المسند المطبوع.

(٥) في «م»: نون.

(فَوَضَعَهُ) أي: السهم علىٰ الأرض (أَهَبَّ) بتشديد الباء؛ أي: أيقظ (أُتِيتُ) علىٰ بناء المفعول، وفي النسخ: (أُوتِيتَ) بالواو، وهو سهو (نَذَرُوا بِهِ) بفتح نون وكسر ذال معجمة؛ أي: شعروا به وعلموا بمكانه (أَلَا) بالتشديد أو التخفيف مع فتح الهمزة: حرف تحضيض وتنديم (أُنْفِذَهَا[1]) من الإنفاذ (أُضَيِّعَ) بالتشديد؛ أي: لولا خوف الضياع؛ لما تركت الصلاة، واستدل به من لا يقول بأن الدم ناقض للوضوء إذ ما نهيه النبي ﷺ عن المضي في الصلاة إذ لو كان لروي، ولا يظن في مثله الخفاء عليه، فدل علىٰ عدم النقض، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٧٠٦) (٣/ ٣٤٤)

قوله: (لَا يَحْلِفُ أَحَدٌ عَلَىٰ مِنْبَرِي) فيه تغليظ للأيمان بالأمكنة.

(١٤٧٠٧) (٣/ ٣٤٤)

قوله: (كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ) أي: يعتني بشأن الاستخارة؛ لعظم نفعها وعمومه كما يعتني بالسورة (يَقُولُ) بيان للتعليم (إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ) أي: أراده كما في رواية ابن مسعود، والأمر يعم المباح وما يكون عبادة، إلا أن الاستخارة في العبادة بالنسبة إلىٰ إيقاعها في وقت معين، وإلا فهي خير، ويستثنىٰ ما يتعين إيقاعه في وقت معين؛ إذ لا يتصور فيه الترك (فَلْيَرْكَعْ) أمر ندب، والركعتان[2] أقل ما تحصل به (غَيْرِ الْفَرِيضَةِ) يشمل السنن الرواتب (أَسْتَخِيرُكَ) أي: أسأل[3] منك أن ترشدني إلىٰ الخير فيما أريد؛ بسبب أنك عالم (وَأَسْتَقْدِرُكَ) أي: أطلب منك أن تجعلني قادرًا عليه؛ إن كان فيه خير (وَأَسْأَلُكَ) أي: أسأل ذلك لأجل (فَضْلِكَ الْعَظِيمِ) لا لاستحقاقي بذلك،

---

(١) في «الأصل، م»: أنفذ، والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: الركعات. (٣) في «م»: أسألك.

ولا لوجوب عليك (فَإِنْ كُنْتَ) الترديد راجع إلىٰ عدم علم العبد بمتعلق علمه تعالىٰ لا إلىٰ أنه يحتمل أن يكون خيرًا ولا يعلمه العليم الخبير (فَاقْدُرْهُ) بضم الدال أو كسرها؛ أي: اجعله مقدورًا لي، أو قدره لي؛ أي: يسره فهو مجاز عن التيسير[1]، فلا ينافي كون التقدير أزليًا. **قوله**: (فِي دِينِي وَمَعَاشِي) قيل: الواو ها هنا ينبغي أن تجعل بمعنىٰ أو، بخلاف **قوله**: (خَيْرًا لِي)[2] في كذا وكذا، فإن هناك علىٰ بابها؛ لأن المطلوب حين تيسيره أن يكون خيرًا من جميع الوجوه، وأما حين الصرف فيكفي أن يكون شرًّا من بعض الوجوه.

(١٤٧٠٨) (٣/ ٣٤٤)

قوله: (وَجَدْوَلٌ) أي: نهر صغير[3] (قَرِيبٌ)[4] أي[5]: كان قريبًا منه.

(١٤٧٠٩) (٣/ ٣٤٤)

قوله: (بِوَجْهٍ طَلْقٍ) بسكون لام وكسرها؛ من طلق[6] بالضم طلاقة فهو طليق، و(طَلْقٍ) أي: منبسط مستبشر (وَأَنْ تُفْرِغَ) من الإفراغ؛ أي: تصب.

(١٤٧١٧) (٣/ ٣٤٥)

قوله: (تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ) إنكارًا له؛ فهو بتقدير حرف الاستفهام.

(١٤٧١٩) (٣/ ٣٤٥)

قوله: (بِقِرَبٍ) جمع قربة (وَآنِيَةٍ) أي: ليملؤوها[7]، كأن المراد: أنهم

---

(١) في «م»: التيسر.

(٢) في «الأصل، م»: خير لي. والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) من «م».

(٤) في «الأصل، م»: قريبًا. والمثبت من المسند المطبوع.

(٥) في «م»: أو.

(٦) في «الأصل»: طلب. والمثبت من «م».

(٧) في «م»: ليملؤها.

يجيئون يزعمون أنهم يستحقون منه نصيبًا وافرًا بقرابة أو صحبة، فلهم أن يأخذوا منه بالقِرَبِ والأواني (فَلَا يَطْعَمُونَ) لأنهم غيروا وبدلوا وفعلوا ونحو ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٧٢٠) (٣/ ٣٤٥)

قوله: (يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ الْحَقِّ) أي: لأجله، أو وهم علىٰ الحق (لِيُكْرِمَ) متعلق بقول عيسىٰ يقول ذلك؛ ليظهر به إكرام اللَّه تعالىٰ هذه الأمة.

(١٤٧٢١) (٣/ ٣٤٥-٣٤٦)

قوله: (عَلَىٰ كَوْمٍ) أي: محل مرتفع (الْأَوَّلَ) بالجر علىٰ البدل؛ أي: بأول الأمم ثم بأولهم بعد ذلك، أو بالنصب علىٰ الحال؛ أي: مترتبين بهذا الترتيب (حَتَّىٰ نَنْظُرَ إِلَيْهِ) أي: إلىٰ ربنا؛ أي: نعرفه بما عرفناه في الدنيا من دلائل الكبرياء والعظمة (فَيَتَجَلَّىٰ لَهُمْ) أي: يظهر لهم بحيث يعرفوه، وقد سبق تحقيق مثل ذلك في مسند أبي هريرة (وَحَسَكٌ) بفتحتين: شوك صلب من حديد (يَأْخُذُونَ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: الكلاليب والحسك، وضمير العقلاء؛ لأنها تأخذ أخذ عاقل مطيع (مَنْ شَاءَ)[1] أي: اللَّه، ويحتمل أن يكون يأخذون علىٰ بناء المفعول، ويكون (مَنْ شَاءَ) بدلاً من ضمير (يَأْخُذُونَ) والأول أقرب إلىٰ الخط.

(١٤٧٢٢) (٣/ ٣٤٦)

قوله: (شَدِيدُ الانْتِهَارِ) أي: الزجر؛ أي: إذا زجر أحد يزجره بشدة وغلظة لا بلطف ولين.

(١٤٧٢٣) (٣/ ٣٤٦)

قوله: (حَتَّىٰ تَوَارَتْ) أي: غابت.

---

(١) في «م»: يشاء.

(١٤٧٢٤) (٣/ ٣٤٦)

قوله: (أَنْ يَكُونُوا الشَّطْرَ) قد حقق اللَّه تعالىٰ رجاءه؛ بل زاد حتىٰ جاء أنهم ثلثان، فللَّه الحمد علىٰ ما أنعم.

(١٤٧٢٦) (٣/ ٣٤٦)

قوله: (فَخَالَفَ عَلَيْهَا) أي: علىٰ الصحيفة حيث أشار بترك الإحضار، لما رأىٰ في ذلك من التعب عليه ﷺ كأنه رأىٰ أنه ﷺ يراعينا ويختار التعب لنا، ونحن أحق بأن[1] نراعيه فأشار بذلك. **قوله**: (رَفَضَهَا) أي: ترك ﷺ تلك الصحيفة حيث اختلفوا عنده بقول عمر - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - وقد سبق ذكر ذلك في مسند ابن عباس.

(١٤٧٢٩) (٣/ ٣٤٦)

قوله: (يُسَلِّمُ) أي: ينبغي له أن يسلم، أو شأنه أن يسلم. **قوله**: (قَالَ: الشَّيْطَانُ) أي: لأصحابه وأتباعه من الشياطين (لَا مَبِيتَ لَكُمْ) أي: فاخرجوا من هنا إلىٰ بيت آخر، وقيل: يقول لأهل البيت غضبًا ودعاء عليهم، وعلىٰ هذا **فقوله**: (أَدْرَكْتُم الْمَبِيتَ) دعاء لهم إظهارًا للرضا[2] عنهم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٧٣٠) (٣/ ٣٤٦)

قوله: (أَنْ نَدْعُوَهُ) أي: ليأكل معنا (أُكْلَةً) بالضم؛ أي: لقمة.

(١٤٧٣١) (٣/ ٣٤٦)

قوله: (وَهُوَ مُؤْمِنٌ) قيل: أي[3] كامل الإيمان، أو المعنىٰ علىٰ النهي والاستبعاد؛ أي: كيف يفعل هذا العمل، والحال أنه مؤمن والإيمان يقتضي خلافه؟!

---

(١) في «م»: أن.
(٢) في «م»: للترضي.
(٣) من «م».

(١٤٧٣٣) (٣/ ٣٤٧)

قوله: (أَنَّكُمْ أُعْطِيتُمْ) أي: تركتم نصيبكم له حتىٰ يتصرف فيه فيمن يرىٰ، فكأنكم أعطيتموه، أو هو علىٰ بناء المفعول، وهو أوفق سائر الروايات.

(١٤٧٤٠) (٣/ ٣٤٧)

قوله: (إِلَىٰ نِحْيِهَا) بكسر نون وسكون حاء مهملة: الزق.

(١٤٧٤٢) (٣/ ٣٤٧)

قوله: (يَسْتَلُّون)[1] بتشديد اللام؛ أي: يخرجونه عن الغمد (لَعَنَ اللَّهُ) لأنه قد يؤدي إلىٰ جرح (فَلْيَغْمِدْهُ) من الإغماد.

(١٤٧٥٥) (٣/ ٣٤٨)

قوله: (فَيَسْمَعُ النِّدَاءَ) أي: الأول، وحديث: «لِيَشْرَبَ» ثَابِتٌ فلابد للجمهور من تأويله بما ذكرنا.

(١٤٧٦١) (٣/ ٣٤٩)

قوله: (تَخِرُّ مَرَّةً) أي: تسقط بغلبة الرياح لضعفها، وكذا المؤمن يصيبه البلاء تارة ويتركه أخرىٰ. **قوله**: (الْأَرْزِ) بفتح فسكون أو بفتحتين، وقيل: بوزن فاعل، قيل: الصنوبر، وقيل: شجرة أخرىٰ.

(١٤٧٦٢) (٣/ ٣٤٩)

قوله: (إِذَا خُسِفَا أَوْ أَحَدُهُمَا) الظاهر أن أو للشك، وليس المراد: أنه قال: خسفا جميعًا أو خسف أحدهما؛ لأن خسوفهما جميعًا غير واقع، وحمل الكلام علىٰ مجرد الفرض، بمعنىٰ أنه لو فرض خسوفهما جميعًا، لكان الحكم هو الذي يكون: إذا خسف أحدهما فقط بعيد، والله تعالىٰ أعلم. وعلىٰ هذا

---

(١) في «م»: يسلون.

فالتقدير: إذا خسفا، أو خسف[١] أحدهما؛ إذ[٢] الشك في تمام الجملة إلا أنه حذف الفعل اختصارًا، فلا يرد أنه عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بمنفصل وبلا فاصل وقد قالوا بامتناعه.

(١٤٧٦٣) (٣/ ٣٤٩)

قوله: (فَأَذَّنَ فِيهِ سُحَيْمٌ) من التأذين.

(١٤٧٦٤) (٣/ ٣٤٩)

قوله: (كُنَّا بِحُنَيْنٍ) بضم حاء مهملة بعدها نون، هكذا في النسخ، والمشهور: «أَنَّ رَجُلاً قَتَلَ نَفْسَهُ بِخَيْبَرَ»[٣] بخاء معجمة وياء بعدها، فأمر ﷺ مناديًا ينادي بمثل هذا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٧٦٧) (٣/ ٣٤٩)

قوله: (وَهُوَ الْقِطُّ) بكسر فتشديد: السنور.

(١٤٧٦٩) (٣/ ٣٤٩)

قوله: (إِنَّمَا طَعَامُهُمْ جُشَاءٌ) الجشاء بوزن العطاس: صوت مع ريح يخرج من الفم عند الشبع، والمراد: إنما أثر طعامهم الجشاء؛ أي: يندفع فضل الطعام بالجشاء. **وقوله:** (رَشْحٌ) بفتح فسكون: خبر بعد خبر، وهو يدل على المراد بالطعام: ما يعم المأكول والمشروب، فأثر المأكول: الجشاء، وأثر المشروب: الرشح؛ أي: العرق، والله تعالىٰ أعلم. (النَّفَسَ) بفتحتين، والمراد: أنه لا تكليف ثمة، وإنما يصير التسبيح طبعًا لهم، يظهر منهم بلا كلفة.

---

(١) زاد في «م»: أو.

(٢) في «م»: إذا.

(٣) «مسند أحمد» (٢/ ٣٠٩).

(١٤٧٧٢) (٣/ ٣٤٩-٣٥٠)

قوله: (بِعْنِيهِ) طلب منه البيع، إعانة لذلك العبد علىٰ وفاء ما بايع عليه من الهجرة (حَتَّىٰ يَسْأَلَهُ: أَعَبْدٌ[1] هُوَ؟) خوفًا من أن يكون عبدًا هرب عن خدمة مولاه، يريد بالبيعة: تخليص نفسه عن الخدمة، وهذا معنىٰ: «**لاَ يُلْدَغُ مُؤْمِنٌ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ**»[2].

(١٤٧٧٣) (٣/ ٣٥٠)

قوله: (فَنَزَفَهُ) أي: غلبه الدم (لَا تُخْرِجْ) من الإخراج (تُقِرَّ) من قرَّ أو أقر (فَأُرْسِلَ) علىٰ بناء المفعول أو الفاعل، والضمير له ﷺ أي: أرسل الرسول من العوالي إليه، وكان هو في مسجده ﷺ.

(١٤٧٧٤) (٣/ ٣٥٠)

قوله: (فَدُلَّ) علىٰ بناء المفعول أو الفاعل (غِشًّا) بكسر فتشديد، وهو ضد النصح (عَزِيزًا) كأنه من عَزَّ الشيء: إذا قلَّ؛ أي: قليل المقدار لغربته؛ فإن المشهور أنه كان غريبًا بينهم، وهو المناسب بالمقام (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) قد سبق تحقيقه.

(١٤٧٧٥) (٣/ ٣٥٠)

قوله: (فِي الْحِجَامَةِ) ككتابة.

(١٤٤٧٧٦) (٣/ ٣٥٠)

قوله: (إِذَا حَضَرُوا) أي: إذا أقاموا[3] بالمدينة معه ﷺ (فَبَعَثَ بِالْهَدْيِ) أي: وبعثوا به مع هديه (فَمَنْ شَاءَ مِنَّا) أي: ممن بعث بالهدي، وظاهره: أن من بعث بالهدي؛ فهو مخير بين أن يكون محرمًا أو لا، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: عبد.

(٢) أخرجه: البخاري (٦١٣٣)، ومسلم (٢٩٩٨).

(٣) في «م»: قاموا.

(١٤٧٨) (٣/ ٣٥٠)

قوله: (لَا يَدْخُلُ النَّارَ . . .) إلخ، بشارة عامة لأهل بيعة الرضوان بدخول الجنان، وهذا مما يقتضيه ظاهر القرآن؛ فإن العذاب من آثار السخط؛ فإذا جاء الرضا ذهب العذاب ولزم منه دخول الجنة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٧٨٠) (٣/ ٣٥٠)

قوله: (فَلْيَبْسُقْ) من قلب الصاد سينًا؛ كما في السِّراط.

(١٤٧٨١) (٣/ ٣٥٠)

قوله: (كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالنَّبْلِ) أي: بالسهام؛ أي: ليجاهدوا بها في سبيل اللَّه (آخِذٌ بِنُصُولِهَا) خوفًا من أن يجرح أحدًا بها.

(١٤٧٨٤) (٣/ ٣٥١)

قوله: (رِيحُ الَّذِينَ يَغْتَابُونَ الْمُؤْمِنِينَ) فإنهم لأكلهم الجيف تثور منهم الروائح الخبيثة، كما تثور ممن يأكل الجيف، وهذه أمور[1] يشاهدها من كشف[2] عنه[3] الغطاء بالقلوب الصافية عن رين الذنوب.

(١٤٧٨٥) (٣/ ٣٥١)

قوله: (مَرُّوا بِامْرَأَةٍ) أي: في حاجة، وقد جاء أنه كان في دفن جنازة (فَلَمَّا رَجَعَ) أي: عن الحاجة (أَنْ يُسِيغَهَا) من الإساغة (إِنَّا لَا[4] نَحْتَشِمُ) أي: لا نبالي بأخذ متاعهم والتصرف فيه؛ لما جرىٰ بيننا من الاتحاد وشدة المحبة المؤدية إلىٰ الاشتراك في المال، وقد جاء أنه ﷺ قال: «**أَطْعِمِيهِ الأَسَارَىٰ**» رواه أبو داود في البيوع[5]

---

(١) في «م»: الأمور.

(٢) في «الأصل»: كشفت.

(٣) في «م»: عن.

(٤) في «الأصل، م»: لم، والمثبت من المسند المطبوع.

(٥) «سنن أبو داود» (٣٣٣٢).

(١٤٧٨٧) (٣/ ٣٥١)

قوله: (قَالَ: رَأَيْتُ) أي: في النوم، وهذا المنام كان في غزوة أحد (مُنَحَّرَةً) المشهور لغة: «مَنْحُورَةً» أي: مذبوحة (نَفَرٌ) أي: جماعة من الصحابة يقتلون (مَا دُخِلَ) علىٰ بناء المفعول (شَأْنَكُمْ) بالنصب؛ أي: خذوه أو آخذه[1]، والحاصل أنهم أشاروا بالخروج إلىٰ العدو في أحد، فأخذ بقولهم ثم ندموا علىٰ ذلك فلم يرجع بذلك.

(١٤٧٨٩) (٣/ ٣٥١)

قوله: (إِلَىٰ مَشْرَعَةٍ) بفتح راء؛ أي: طريق عبور الماء من حافة نهر أو بحر (أَلَا تُشْرِعُ) بضم التاء أشهر؛ من[2]: أشرع ناقته؛ أي: أرسلها في الماء لتشرب؛ أي: ألا تشرع ناقتك، وروي بفتحها؛ أي: ألا تشرع؛ أي: يدخل في الماء. قلت: **قوله:** (وَأَشْرَعْتُ) يعين الوجه الأول (فَأَخَذَ بِأُذُنِي) يدل علىٰ قرب موقفه منه ﷺ.

(١٤٧٩١) (٣/ ٣٥٢)

قوله: (وَالنَّيْلُ) أي: نيل الخير الذي هو الغنيمة أو الأجر (وَقَلِّدُوهَا) أي: طلب إعلاء الدين والدفاع عن المسلمين؛ أي: اجعلوا طلب إعلاء الدين لازمًا[3] لها كلزوم القلائد للأعناق (الْأَوْتَارَ) جمع وِتْر بالكسر: وهو الدم، والمعنىٰ: لا تقلدوها طلب دماء الجاهلية؛ أي: اقصدوا بها الخير ولا تقصدوا بها الشر، وقيل: جمع وَتَر القوس بفتحتين، وكانوا يفعلون ذلك لدفع العين، وهو من شعائر[4] الجاهلية فكره ذلك، وقيل: كره ذلك؛ لأنهم كانوا يعلقون فيها الأجراس.

---

(١) في «م»: أخذوه.
(٢) في «الأصل»: أي.
(٣) في «م»: لأنها.
(٤) في «م»: شعار.

(١٤٧٩٢) (٣/ ٣٥٢)

قوله: (إِذَا حُدِّثَ) علىٰ بناء المفعول، ويحتمل بناء الفاعل، و(الْإِنْسَانُ) بالرفع، ويحتمل علىٰ الثاني النصب؛ أي: إذا حدث محدث الإنسان (وَالْمُحَدِّثُ) بكسر الدال؛ أي: فالنفاق دليل علىٰ أنه لا يريد إسماع غيره؛ فهو أمانة.

(١٤٧٩٤) (٣/ ٣٥٢)

قوله: (لَيْسَ الْبِرُّ الصِّيَامَ) أي: مثل هذا الصيام، كذا أوله الجمهور.

(١٤٧٩٥) (٣/ ٣٥٢)

قوله: (تَعْدِلُ حَجَّةً) قد جاء: «**حَجَّةً مَعِي**».

(١٤٧٩٨) (٣/ ٣٥٢)

قوله: (قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ) ظرف مستقر؛ أي: كائنًا معك لا ظرف لغو متعلق بقتل لاقتضائه المشاركة في القتل (وَلَا يُنْكَحَانِ) علىٰ بناء المفعول (الثُّلُثَيْنِ) دليل علىٰ أن حكم البنتين حكم البنات، وهو قول جمهور الصحابة خلافًا لابن عباس - رضي اللَّه تعالىٰ عنهما -.

(١٤٨٠٠) (٣/ ٣٥٢-٣٥٣)

قوله: (شَيْئًا صَنَعْتَهُ) نصب علىٰ الإضمار علىٰ شرط التفسير (فَحِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ) أي: ما أذن لي فيه (إِنْ اؤْتُمِنَّ[1]) علىٰ بناء المفعول افتعال من الأمانة، والنون مشددة؛ لكونه صيغة جمع النساء؛ أي: إن وضعت السر عندهن أمانة (عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ)[2] هكذا في أصلنا، قيل: وهو المشهور، وفي بعض الأصول: «لُحَيَّ بْنَ عَمْرٍو».

---

(١) في «الأصل، م»: أتمن، والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) في «م»: الحسن.

(١٤٨٠١) (٣/ ٣٥٣)

قوله: (لَحَّامٌ) بالتشديد؛ أي: بائع اللحم.

(١٤٨٠٢) (٣/ ٣٥٣)

قوله: (طُعْمَةٌ جَاهِلِيَّةٌ) بضم الطاء؛ أي: مكسب جاهلي.

(١٤٨٠٣) (٣/ ٣٥٣)

قوله: (وَالْغَيْلُ) بفتح غين معجمة: ما جرىٰ من المياه في الأنهار والسواقي.

(١٤٨٠٥) (٣/ ٣٥٣)

قوله: (عَلَىٰ الْفِطْرَةِ) أي: سلامة الطبع؛ بحيث لو عرض عليه الحق لقبله (إِمَّا شَاكِرًا) أي: صار إما شاكرًا.

(١٤٨٠٧) (٣/ ٣٥٣)

قوله: (مَا أَقْفَرَ[1]) بتقديم القاف علىٰ الفاء، أو بالعكس، والمعنىٰ: أي: ما خلا بيت فيه[2] خل من (الْإِدَامُ) أي: هو إدام[3] حسن، فالبيت الذي هو فيه لا يقال أنه ليس فيه إدام.

(١٤٨٠٩) (٣/ ٣٥٣)

قوله: (قَالَ: فَوَضَعَ عَنْهُ صَاعًا) بالشفاعة إلىٰ أهله حتىٰ وضعوا عنه.

(١٤٨١١) (٣/ ٣٥٤)

قوله: (إِنَّكُمْ الْيَوْمَ عَلَىٰ دِينٍ) أي: مجتمعون متفقون عليه لا تخالف بينكم (فَلَا تَمْشُوا...) إلخ؛ أي: لا ترجعوا عن الدين؛ بل اثبتوا عليه تكثيرًا للأمة.

---

(١) في «م»: أقفره.

(٢) زاد في «م»: من.

(٣) في «م»: أدم.

(١٤٨١٣) (٣/ ٣٥٤)

قوله: (فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ) أي: لا تعطها بالكراء، وبه أخذ الجمهور، ومن جوز ذلك قال: ما منع عن ذلك لحرمته، ولكن ليحثهم بذلك علىٰ أن يمنحوا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٨١٧) (٣/ ٣٥٤)

قوله: (الَّذِي وَعَدْتَهُ) بدل أو بيان، أو بتقدير: هو الذي وعدته، ولا يصلح أن يكون نعتًا لكون الموصوف نكرة (إِلَّا حَلَّتْ) يحتمل أن يكون (مَنْ) الاستفهامية[1] بمنزلة النفي؛ فصح الاستثناء، أو لأن من قال في معنىٰ: ما من أحد يقول، فصح الاستثناء، وبالجملة فترك [(إِلَّا) أقرب][2]؛ كما في بعض الروايات، ومعنىٰ (حَلَّتْ): وجبت، وإلا فلا حرمة ثمة.

(١٤٨١٨) (٣/ ٣٥٤)

قوله: (لَوْ تَنَحَّيْتَ) أي: بعدت (فَنُكِّبَ)[3] علىٰ بناء المفعول؛ أي: أصابته حجارة (تَعِسَ) كمنع وسمع؛ أي: هلك أو علىٰ بناء المفعول؛ أي: أهلكه اللَّه، فقد جاء لازمًا ومتعديًا، والمشهور: اللزوم، وقد أنكر بعضهم التعدية (مَا بَيْنَ جَنْبَيَّ) أي: قلبي، فقد وضعهم منه موضع القلب، وفي «المجمع»[4]: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

(١٤٨١٩) (٣/ ٣٥٤)

قوله: (بَصَرَ عَيْنِي) ضبط علىٰ لفظ المصدر المضاف إلىٰ صيغة التثنية بالرفع، ويحتمل النصب بتقدير: فعله، ويمكن أن يكون علىٰ لفظ الفعل، وأفرد ما بعده، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: استفهامية.

(٢) في «م»: الأقرب.

(٣) في «م»: فنكبت.

(٤) «المجمع» (٣/ ٦٥٨).

(١٤٨٢٠) (٣/ ٣٥٤-٣٥٥)

قوله: (كَمَا يَمْرُقُ الْمِرْمَاةُ) بكسر الميم: السهم الصغير الذي يتعلم به الرمي.

(١٤٨٢١) (٣/ ٣٥٥)

قوله: (أُرِيَ اللَّيْلَةَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: في المنام.

(١٤٨٢٢) (٣/ ٣٥٥)

قوله: (إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ لَيْلاً) أي: جاء من سفره إلىٰ بلده، وصار بحيث قرب دخوله في البلد، فليكن تلك الليلة خارج البلد (طُرُوقًا[1]) بضمتين (الْمُغِيبَةُ) بضم الميم: اسم فاعل من أغابت المرأة: إذا غاب عنها زوجها، وقد تقدم الحديث.

(١٤٨٢٣) (٣/ ٣٥٥)

قوله: (وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَىٰ الْمَوْتِ) فإنه ليس في يد أحد غير اللَّه تعالىٰ، فلا يمكن البيعة عليه.

(١٤٨٢٤) (٣/ ٣٥٥)

قوله: (مِلْءَ[2] يَدَيْهِ طَعَامًا) يدل علىٰ عدم التقدير في المهر، كما يقول به بعض أهل العلم، ومن يقول بالتقدير يؤول أمثاله بالحمل علىٰ المهر المعجل، وهو تأويل بعيد في هذا الحديث.

(١٤٨٢٨) (٣/ ٣٥٥)

قوله: (إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهِهِمْ) جمع دارة: وهي ما يحيط بالوجه من جوانبه؛ أي: لا تأكلها[3] النار؛ لأنها محل السجود (حَتَّىٰ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) متعلق بـ(يَخْرُجُونَ) وكأن (حَتَّىٰ) حرف ابتداء، ولذا ثبتت النون، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل، م»: طرقًا، والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: ملأ.

(٣) في «م»: تأكله.

(١٤٨٣٠) (٣/ ٣٥٥-٣٥٦)

قوله: (عِنْدَ هَدْأَةٍ) هكذا في أصلنا، وسقط (عِنْدَ) في بعض الأصول فيكون على حذف المضاف؛ أي: وقت هدأة، والمراد: هدأة[١] الرجل؛ أي: الناس إذا أخذوا مضاجعهم وتركوا الطرق خالية، فلا ينبغي الخروج حينئذ، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٨٣٤) (٣/ ٣٥٦)

قوله: (الْحَجَّ) أي: متعة الحج ومتعة النِّسَاءَ ثم متعة النساء، وقد ثبت نسخها بخلاف متعة الحج.

(١٤٨٣٥) (٣/ ٣٥٦)

قوله: (كَانَ لَهَا تَابعٌ) أي: جني، وكأنه[٢] أسلم، فلذلك قال ما قال (الْفِرَارِ) بكسر الفاء؛ أي: الفرار من الجهاد، لكن يشكل بأنه لم يشرع الجهاد يومئذ، وفي بعض النسخ بفتح القاف؛ أي: كلفنا[٣] بتكاليف شاقة، والله تعالىٰ أعلم. رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط» ورجاله وثقوا[٤].

(١٤٨٣٨) (٣/ ٣٥٦)

قوله: (يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ مِنْ تَحْتِ هَذَا[٥] الصَّوْرِ) قيل: بفتح الصاد قال في «النهاية»[٦]: الجماعة من النخل، ولا واحد له من لفظه، ويجمع علىٰ صيران.

(١٤٨٤٠) (٣/ ٣٥٦)

قوله: (عَنِ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ) يدل علىٰ حرمتهما، ويلزم من إطلاقه بطلان ما قالوا أن العبرة للأم؛ إذ الغالب في البغال أن تكون الأم فرسًا (عَنِ الْخَيْلِ)

---

(١) في «م»: هدأت.
(٢) في «م»: وكان.
(٣) في «م»: كلفا.
(٤) «مجمع الزوائد» (٨/ ٤٣٩).
(٥) في «م»: هذه.
(٦) «النهاية» (٣/ ١٢٢).

فيدل ذاك علىٰ حل الخيل، وبه قال الجمهور، ودليل من قال بخلافه لا يخلو عن ضعف، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٨٤٦) (٣/ ٣٥٧)

قوله: (مَا أَبَاحَ لَنَا فِيهِ . . .) إلخ، الظاهر أن مراده: أنه ما عين لنا رسول الله ﷺ دعاء لا يمكن العدول عنه إلىٰ غيره في صلاة الجنازة، أو في الدعاء للميت بعد ذلك، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٨٤٩) (٣/ ٣٥٧)

قوله: (مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ) قال السيوطي في «حاشية ابن ماجه»: هذا الحديث مشهور علىٰ الألسنة كثيرًا، واختلف الحفاظ فيه؛ فمنهم من صححه، ومنهم من حسنه، ومنهم من ضعفه، والمعتمد: الأول، وجاذف من قال أن حديث «البَاذِنْجَانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ»[1] أصح منه؛ فإن حديث الباذنجان موضوع كذب، وفي زوائد[2] ابن ماجه: إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله ابن المؤمل، وقد أخرجه الحاكم في «المستدرك»[3] من طريق ابن عباس، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. قلت: وقد ذكر العلماء أنهم جربوه فوجدوه كذلك، والمحقق ابن الهمام في «شرح الهداية» مال إلىٰ صحة هذا الحديث وبسط فيه، وقد سبقه إلىٰ ذلك الحافظ ابن حجر، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٨٥٠) (٣/ ٣٥٧)

قوله: (مَا يُسَكِّنُ بِهِ) من التسكين؛ أي: يصلح، وهذا يدل علىٰ أنه كان تحت النظافة والجمال.

---

(١) انظر «المقاصد الحسنة» (٢٧٩).
(٢) في «الأصل»: رواية. والمثبت من «م».
(٣) «المستدرك» (١/ ٦٤٦ رقم ١٧٣٩).

(١٤٨٥٥) (٣/ ٣٥٧)

قوله: (إِقَامَةَ[١] الْقِدْحِ) بكسر فسكون: السهم (يَتَعَجَّلُونَهُ) أي: أجره أو يسرعون في قراءته، فيقرءون بلا فهم وتدبر.

(١٤٨٥٦) (٣/ ٣٥٧)

قوله: (لَا تَرْتَدُوا الصَّمَّاءَ) [لا تلبسوا الصماء][٢] وسمي ارتدادًا[٣]؛ لما فيه من رد أطراف بعض الثوب على بعض.

(١٤٨٦١) (٣/ ٣٥٨)

قوله: (تَقْصَعُ قَمْلَةَ) أي: تقتل، والقصع: الدلك بالظفر.

(١٤٨٦٣) (٣/ ٣٥٨)

قوله: (إِلَّا عُقْبَةٌ) بضم فسكون؛ أي: نوبة.

(١٤٨٦٤) (٣/ ٣٥٨-٣٥٩)

قوله: (وَكَانَّ جَمَلاً) أي: كأن جملي جملاً فيه (قِطَافٌ) بكسر القاف[٤]: البطء في السير (إِنْ يَكُونَ) بكسر (إِنْ) على أنها نافية (أَوْضَعَ) بمعنى: أسرع (كَمْ فِي أُوقِيَّةٍ مِنْ نَاضِحٍ وَنَاضِحٍ) أي: كم من ناضح وناضح في أوقية، قاله استكثارًا لثمنه، وأن الأوقية تصلح أن تكون ثمنًا لناضحين وأكثر (أُحِبُّ) بصيغة المتكلم بيان أنه ليس كل ناضح مثله فلا يقاس ثمنه به (فَارِهًا) من الفروهة، بمعنى: الحذاقة، يقال: فره في الأمر؛ ككرم: إذا حذق (فَقُدْتُهُ) من القود (وَأَوْفِهِ) لا يدل على الزيادة، لكن قد جاء ما يدل على الزيادة

---

(١) في «الأصل»: إقاتة، والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(٢) من «م».

(٣) كذا في «الأصل». ولعلها: «ارتداء».

(٤) في «الأصل»: الطاء.

(لَعَمْرِي) لعله حلف به قبل النهي، أو قاله على عادة العرب بلا قصد، أو هو بتقدير: خالق عمري[1]، أو مالكه (مَا نَفَعْنَاكَ) أي: ما أعطيناك من الثمن (لِنُنْزِلَكَ) من الإنزال أو[2] التنزيل (عَنْهُ) أي: عن الجمل؛ أي: ما قصدنا أن نأخذ منك الجمل بالثمن؛ بل أعطيناك الثمن مراعاة.

(١٤٨٦٥) (٣/ ٣٥٩)

قوله: (فَأَصَابَ امْرَأَةَ رَجُلٍ[3] مِنَ الْمُشْرِكِينَ) ضمير (أَصَابَ) للنبي ﷺ أي: عسكره، و(امْرَأَةَ رَجُلٍ) بالنصب والإضافة (إِلَىٰ نَجْدٍ) أي: ذاهبًا إلىٰ نجد **وقوله:** (فَغَشِينَا . . .) إلخ، بيان لكيفية تلك الإصابة (مُصَابُهَا) بضم الميم مصدر؛ أي: أنها أصيبت.

(١٤٨٦٦) (٣/ ٣٥٩)

قوله: (أَمَرَ بِذَلِكَ من كل جاد عشرة) أي: أمر بذلك؛ أي: بالقنو[4] للتعليق في المسجد للمساكين، أن يؤخذ من كل رجل جدَّ عشرة أوسق من نخلة.

(١٤٨٧٠) (٣/ ٣٦٠)

قوله: (اتَّقُوا فَوْرَةَ الْعِشَاءِ) بفتح فاء وسكون واو؛ أي: غليان دخانه وابتداء ظلمته، والمراد: لا تخلُّوا صغارَكم في هذا الوقت؛ بل ضموهم إليكم (مِنَ الاخْتِطَافِ) هكذا عندنا؛ أي: سلب الجن؛ فإن الوقت: وقت انتشار الجن، وفي بعض النسخ: (الاِحْتِضَارِ) من الحضور، فالمراد: حضور الجن، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٨٧١) (٣/ ٣٦٠)

قوله: (لِلَّذِي يُعْمَرُهَا) علىٰ بناء المفعول (قَدْ بَتَّهَا) أي: العمرىٰ، والفاعل: **قوله:** (مَا وَقَعَ)

---

(١) في «م»: عمر.
(٢) في «م»: و.
(٣) في «م»: رجلٌ امرأةٌ.
(٤) في «م»: بالقول.

(١٤٨٧٢) (٣/ ٣٦٠)

قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُهُ) قبل موته؛ أي: فعلم[١] بذلك نسخ الحكم الأول، والجمهور على أن الأول كان مخصوصًا بالصحراء، وهذا كان في البناء.

(١٤٨٧٣) (٣/ ٣٦٠)

قوله: (حَتَّىٰ فَرَّجَهُ) من التفريج، والمعنىٰ: تضايق، فسبحنا وكبرنا حتىٰ فرَّجَهُ[٢] اللَّهُ عنه.

(١٤٨٨٠) (٣/ ٣٦١)

قوله: (مِنْ الذُّرَةِ) بضم معجمة وخفة راء (الْمِزْرُ) بكسر ميم وسكون زاي معجمة (عَهْدًا) وجاء «حقًا على اللَّه» قيل: مقيد بعدم المغفرة؛ أي: إن لم يغفر له لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ الآية [النساء: ٤٨]، و(الْخَبَالِ) بفتح الخاء الفساد، و(عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ) بضم العين المهملة: ما يسيل عنهم من الدم والصديد.

(١٤٨٨١) (٣/ ٣٦١)

قوله: (أُرَدُّ)[٣] صيغة المتكلم علىٰ بناء المفعول: من الرد (أَنَّهُمْ) أي: الأموات، وما جاء من رجوع بعض الأموات في حكايات عيسىٰ - علىٰ نبينا وعليه السلام - إن صحت تحمل علىٰ الخصوص، أو المراد: أنهم؛ أي أن هؤلاء الشهداء.

(١٤٨٨٣) (٣/ ٣٦١)

قوله: (وَهِيَ دَرْمَكَةٌ) هو الدقيق الخالص، قيل: المراد أنها من[٤] البياض والنعومة درمكة، وفي الطيب مسك.

---

(١) في «م»: تعلم.
(٢) في «م»: فرج.
(٣) في «م»: أراد.
(٤) في «م»: في.

(١٤٨٨٤) (٣/ ٣٦١)

قوله: (حَتَّىٰ تُشْقَحَ) علىٰ بناء الفاعل: من الإشقاح والتشقيح.

(١٤٨٨٧) (٣/ ٣٦١)

قوله: (مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ) المثل: الصفة العجيبة الشأن؛ أي: ما يجري بيني وبينكم، وكذا بين سائر الأنبياء وأممهم من الحال، كما يجري بين هذا الرجل وبين الدواب الداخلة في النار، فكما أن الرجل لا يريد دخولها في النار، لكن الدواب تدخل فيها بالغلبة، كذلك نحن معاشر الأنبياء لا نريد دخول الأمم فيها، لكن الناس بالغلبة يدخلون فيها والنار في مثل الأنبياء: هي المعاصي المسببة عنها النار في الآخرة، وقد سبق تحقيق هذا المثل في مسند أبي هريرة (الْفَرَاشُ) بفتح الفاء: ما يقع في النار والسراج من صغار الطير عادة (وَالْجَنَادِبُ) جمع جندب بضم الدال وفتحها، وفي «القاموس»: وكدرهم: ضرب من الجراد (يَذُبُّهُنَّ) من الذب: وهو الطرد (آخِذٌ) بالمد والتنوين: اسم فاعل، أو[1] بلا تنوين مضارع للمتكلم (بِحُجَزِكُمْ) بضم حاء وفتح جيم وزاي معجمة، جمع حجزة بضم فسكون: وهي معقد الإزار؛ أي: وكذا سائر الأنبياء (تَفَلَّتُونَ) بفتح التاء وتشديد اللام، أصله: تتفلتون؛ من التفلت[2].

(١٤٨٨٨) (٣/ ٣٦١)

قوله: (كَمَثَلِ رَجُلٍ) أي: بنيانه[3] (فَخَتَمْتُ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: فبي ختم بنيان[3] الأنبياء، وزال خللّه، وحصل كماله وجماله وتمامه، وزاد رونقه، واللّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: و.

(٢) في «الأصل»: التفليت، والمثبت من «م».

(٣) من «م».

(١٤٨٩١) (٣/ ٣٦١)

قوله: (أَهْدَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَىٰ الْبَيْتِ) أي: الكعبة.

(١٤٨٩٢) (٣/ ٣٦١-٣٦٢)

قوله: (ابْدُوا يَا أَسْلَمُ) أمر من البدو بوزن: ادعوا؛ أي: اسكنوا البادية.

(١٤٨٩٤) (٣/ ٣٦٢)

قوله: (أَوْ يُصَادَ لَكُمْ) بالنصب علىٰ أن (أَوْ) بمعنىٰ: إلا أن، وإلا لوجب[1] جزمه وحذف ألفه.

(١٤٨٩٦) (٣/ ٣٦٢)

قوله: (عَمَلاً كَيِّسًا) أي: تطلب به[2] ولدًا، أو[3] المراد: ما ذكره أبو بكر.

(١٤٨٩٨) (٣/ ٣٦٢)

قوله: (حَتَّىٰ تَذْهَبَ فَوْعَةُ الْعِشَاءِ) أي: أوله، وفوعة الطيب أول[4] ما يفوح منه، ويروىٰ بغين لغة فيه. **قوله**: (تَخْتَرِفُ فِيهَا الشَّيَاطِينُ) لعله بخاء وفاء؛ أي: تخطف؛ أي: تسلب أصله اخترف ثمرة النخل: إذا قطعها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٠٣) (٣/ ٣٦٢-٣٦٣)

قوله: (قَدْ رَزَمَ) براء وزاي، من باب: ضرب ونصر؛ أي: وقف وثبت بحيث لا يقوم (يَقْدُمُ) بضم الدال؛ أي: يتقدم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٠٨) (٣/ ٣٦٣)

قوله: (مِنْ وَثْءٍ[5] كَانَ بِهِ) بفتح واو وسكون مثلثة آخره همزة، والعامة

---

(١) في «م»: وجب.

(٢) في «م»: منه.

(٣) في «م»: و.

(٤) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».

(٥) في «الأصل»: ودثيء. وفي «م»: وثي. والمثبت من المسند المطبوع.

تقول بالياء، وهو غلط: وجع يصيب اللحم لا يبلغ العظم، أو وجع يصيب العظم من غير كسر.

(١٤٩١١) (٣/ ٣٦٣)

قوله: (لَا أُعْفِي مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِهِ الدِّيَةَ) قيل: هو علىٰ بناء المفعول من الإعفاء، بمعنىٰ: الكثرة، والكلام دعاء عليه؛ أي: لا كثر ماله ولا استغنىٰ، وقيل: علىٰ صيغة المتكلم من الإعفاء، بمعنىٰ: الترك؛ أي: لا أدعه بالدية لعظم جرمه؛ بل أقتله، والمراد: التغليظ لمباشرته الأمر الفظيع، فلم ير أن يعفي عنه أو يرضىٰ عنه بالدية[1] زجرًا له، ويروىٰ[2] (لَا يُعْفَىٰ) من العفو.

(١٤٩١٢) (٣/ ٣٦٣)

قوله: (دَعْوَةً مِنْ الْمَصْرِ) أي: قدر دعوة؛ أي: بعيدة من العمران بقدر ما يسمع فيه الصيحة وتصل إليه.

(١٤٩١٣) (٣/ ٣٦٣)

قوله: (يَخْرُجُ فِي العِيدَيْنِ) أي: إلىٰ المصلىٰ.

(١٤٩٢٧) (٣/ ٣٦٤)

قوله: (عَتُودًا) بفتح فضم: وهو الذي قوي علىٰ الرعي واستقل بنفسه عن الأم (جَذَعًا) بفتحتين، وهو ما تم له سنة من الغنم، وقيل دون ذلك، والظاهر أن في هذه الرواية سقطًا، والأصل: فأمره النبي ﷺ بالإعادة، فذبح عتودًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٢٨) (٣/ ٣٦٤)

قوله: (وَصَلَّىٰ بِالطَّائِفَةِ رَكْعَتَيْنِ) وقد جاء أنه سلم ثم صلىٰ بآخرين وعلىٰ

---

(١) في «م»: بالدين.

(٢) في «م»: وروي.

كل تقدير؛ فهو دليل لمن يقول باقتداء المفترض بالمتنفل ضرورة أن فرض المسافر: ركعتان، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٣٠) (٣/ ٣٦٥)

قوله: (فَمَرَّ بِجَدْيٍ) بفتح فسكون: ما بلغ من أولاد المعز ستة أشهر أو سبعة، ذكرًا كان أو أنثىٰ (أَسَكَّ) بتشديد الكاف: مقطوع الأذنين أو صغيرهما (للدُنيا) وهي ما يشغل الإنسان عن اللَّه تعالىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٣٢) (٣/ ٣٦٥)

قوله: (يَصْنَعُ بِالْخُمُسِ) بضم الخاء؛ أي: بخمس الغنيمة.

(١٤٩٣٥) (٣/ ٣٦٥)

قوله: (فَمَشَىٰ حَوْلَ بَيْدَرٍ مِنْ بَيَادِرِ التَّمْرِ) البيدر: مكان يداس فيه الطعام ونحوه، والمراد هاهنا: التمر المجتمع في ذلك المكان، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٤٣) (٣/ ٣٦٦)

قوله: (وَكَانَ طَوَافُهُمْ بِالْبَيْتِ وَسَعْيُهُمْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِحَجِّهِمْ وَعُمْرَتِهِمْ طَوَافًا وَاحِدًا وَسَعْيًا وَاحِدًا) هذا ظاهر في أن المتمتع يكتفي[1] بطواف واحد وسعي واحد؛ كالقارن، وتأويله بعيد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٤٥) (٣/ ٣٦٧)

قوله: (مَعَادِنُ) أي: متفاوتون، فكما أن من المعادن ما يخرج منها الذهب والفضة و[2]النحاس أو الملح ونحوه، فكذلك الناس منهم من هو مبدأ للملكات الفاضلة ومظهر لها، ومنهم من يظهر منه خلاف ذلك. **قوله**: (إِذَا

---

(١) في «م»: التمتع يكفي.

(٢) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».

فَقِهُوا) ضم القاف أجود من كسرها؛ لأن الثاني متعد، فيحتاج إلىٰ تقدير المفعول؛ أي: علموا الشرائع ونحوه بخلاف الأول؛ فإن معناه: أي: صاروا فقهاء.

(١٤٩٤٨) (٣/ ٣٦٧)

قوله: (فَإِنْ سَمِعْتَ الْأَذَانَ فَأَجِبْ) ظاهره وجوب الإجابة بالفعل علىٰ من يسمع الأذان، ولو كان أعمىٰ أعرج[1]؛ فإذا كان العمىٰ مع العرج لا يسقط الإجابة، فكيف العمىٰ وحده أو[2] العرج وحده؟ وفيه رد علىٰ من يقول: الجماعة فرض كفاية كما لا يخفىٰ، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٤٩) (٣/ ٣٦٧)

قوله: (أَمَا) بالتخفيف (إِنَّكُمْ لم تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُوهَا) قيل: وكذلك كل خير من انتظره؛ فهو فيه أجرًا وثوابًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٥٣) (٣/ ٣٦٧)

قوله: (فَأَقَرَّهُمْ) أي: أهل خيبر (وَجَعَلَهَا) أي: جعل ثمرها (فَخَرَصَهَا) أي: خمن الثمار. **قوله**: (أَنْ أَحِيفَ عَلَيْكُمْ) أي: أظلم وأتعدىٰ الحد في الخرص (فَلَكُمْ) أي: النخل وأعطوا نصف ما خمناه[3] (فَلِي) أي: النخل وأعطيكم نصف ذلك (بِهَذَا) أي: بالعدل (فَاخْرُجُوا) من الخروج؛ أي: اذهبوا أنتم ونحن نعطيكم النصف.

(١٤٩٥٤) (٣/ ٣٦٧-٣٦٨)

قوله: (فِي خَفْقَةٍ مِنَ الدِّينِ) بخاء وفاء وقاف؛ أي: في حال ضعف من الدين وقلة أهله، من خفق الليل: إذا ذهب، أو خفق: إذا اضطرب، أو خفق:

---

(١) في «م»: أحرج.
(٢) في «م»: و.
(٣) في «م»: خمنا.

إذا نعس (وَإِدْبَارٍ) بكسر الهمزة (وَمَنْهَلٍ) هو من المياه ما يكون على الطريق، وما كان على غير طريق لا يقال له: منهل (فِي جَهْدٍ) بالفتح؛ أي: في مشقة (فَهُوَ النَّارُ) أي: صاحب النار (وَيَبْعَثُ اللَّهُ[(١)] مَعَهُ شَيَاطِينَ) كل ذلك ابتلاء[(٢)] من اللَّه تعالى وآثار غنائه، وأنه لا يبالي بأحد ضل أو اهتدى؛ فسبحان الذي يفعل ما يشاء (مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا) يقول لهم ذلك حثًا لهم على قتاله (يَنْمَاثُ) أي: يذوب.

(١٤٩٥٥) (٣/ ٣٦٨)

قوله: (طَالِعَةٌ) أي: عينه (نَاتِئَةٌ) بهمزة في آخره؛ أي: مرتفعة (فَأَشْفَقَ) أي: خاف (يُهَمْهِمُ) الهمهمة: ترديد الصوت في الصدر (فَآذَنَتْهُ) بالمد؛ أي: أعلمته وأخبرته (فَاخْرُجْ) صيغة أمر من الخروج (فَلُبِسَ) على بناء المفعول، مخففًا أو مشددًا؛ أي: خلط الأمر عليه، ويحتمل أنه على بناء الفاعل؛ أي: لبس الأمر على النبي ﷺ ويكون هذا من قول جابر؛ لا من[(٣)] قول النبي ﷺ (فَيَعْلَمُ هُوَ هُوَ) أي: فيعلم أنه الدجال أم لا (قَدْ خَبَّأْنَا لَكَ خَبِيئًا) أي: أضمرنا لك أمرًا مضمرًا في القلب وكانوا يفعلون ذاك بالكهنة (الدُّخُّ) بضم دال وتشديد خاء بمعنى: الدخان، وقد جاء أنه ﷺ أضمر له قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] فأتى ببعضه كما هو شأن الكهنة (اخْسَأْ) آخره همزة؛ أي: اسكت مطرودًا طرد الكلب (إِنْ يَكُنْ هُوَ) من إقامة المرفوع موضع المنصوب؛ أي: إن يكن الدجال (فَلَسْتَ صَاحِبَهُ) أي: قاتله.

(١٤٩٦٥) (٣/ ٣٦٩)

قوله: ([ويل][(٤)] لِلْعَرَاقِيبِ) أي: لعراقيب من لم يغسلها في الوضوء، ويلزم منه أن يجب استيعاب غسل الرجل في الوضوء.

---

(١) سقطت «بالأصل، م». (٢) في «م»: ابتداء.

(٣) في «الأصل»: لأن. والمثبت من «م». (٤) من «م».

(١٤٩٧٠) (٣/ ٣٧٠)

قوله: (فَإِنْ كَانَ فَضْلاً) أي: فإن [كان][1] مالك فضلاً[2] عما أنفقت على نفسك.

(١٤٩٧٦) (٣/ ٣٧٠)

قوله: (يُجْزِئُ مِنْ الْوَضُوءِ) أي: لأجل الوضوء.

(١٤٩٧٩) (٣/ ٣٧٠)

قوله: (بَيْنَ الْعَبْدِ المؤمن وَبَيْنَ الْكُفْرِ) كما أن المانع يوصف بأنه بين الشيئين؛ لكونه يمنع أحدهما عن الآخر كذلك الوسيلة الموصلة أحدهما إلى الآخر يوصف بأنه بينهما، فيقال: بيني وبين السلطان: الوزير، وبيني وبين مرادي: الاجتهاد، وليس المراد هاهنا: المانع حتى يقال: المانع هي الصلاة لا تركها؛ بل الوسيلة، فكأنه قيل: المعصية الموصلة للعبد إلى الكفر: هي ترك الصلاة، والله تعالى أعلم.

(١٤٩٨٢) (٣/ ٣٧٠)

قوله: (هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ) أي: هل لك رغبة فيها يريد أن يرغبه (فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ) أي: كرهوا المقام بها لعدم موافقة هواها لهم (مَشَاقِصًا) كمساجد جمع مشقص، بكسر ميم وفتح قاف، وهو نصل السهم طويلاً غير عريض، وهو غير منصرف، فالوجه: ترك التنوين، كما في بعض النسخ (بَرَاجِمَهُ) مفاصل الأصابع (فَشَخَبَتْ) بشين معجمة وخاء كذلك وباء موحدة؛ أي: سالت (غَفَرَ لِي) يدل على أن ما جاء في حق القائل نفسه من العقوبة فذاك مقيد بالمشيئة، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]

---

(١) ليست «بالأصل»، وأضيفت لينظم السياق.

(٢) في «الأصل»: فاضلاً. والمثبت من «م».

ويحتمل أنه غفر له لكونه فعل قبل العلم بالوعيد، أو ما قصد قتل نفسه، واللَّه تعالىٰ أعلم. (لَنْ نُصْلِحَ) من الإصلاح (اللَّهُمَّ . . .) إلخ، يدل علىٰ أن كلمة «لن» ليس للتأبيد وإلا لما دعا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٨٥) (٣/ ٣٧١)

قوله: (إِنَّهُ هَلَاكٌ) الضمير للشأن، و(هَلَاكٌ) خبر مقدم، و(أَنْ يَدْخُلَ) مبتدأ، وهو نهي عن احتقار تقديم ما عنده، وعن احتقارهم ذاك الذي قدم إليهم، وبيان أنه يؤدي إلىٰ الهلاك.

(١٤٩٨٦) (٣/ ٣٧١)

قوله: (إِنْ لَمْ تَأْتِهِ) أي: إن لم تحضر دفنه (لَمْ نَزَلْ نُعَيَّرُ) من التعيير؛ أي: يبقىٰ العار علينا علىٰ الدوام (فَتَفَلَ) إما رجاء أن ينفعه؛ أي: للتأليف، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٤٩٩٨) (٣/ ٣٧٢)

قوله: (قَالَ: أَحْسِنْ) أمر من الإحسان؛ أي: أحسن في الوصية.

(١٤٩٩٩) (٣/ ٣٧٢)

قوله: (أَوْ يُوقَفْ حُدُودُهَا) أي: يعلم بالإفراز والتميز.

(١٥٠٠٤) (٣/ ٣٧٢-٣٧٣)

قوله: (وَأَنَا عَلَىٰ جَمَلٍ أَرْمَكَ) هو ما في لونه كدورة .

(١٥٠٠٥) (٣/ ٣٧٣)

قوله: (ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَضُ) أي: أراد أن يقوم (قَالَ: نَعَمْ فَبَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ: نَعَمْ) كرر الدعاء لهم، فنقل بالتكرار (بِأَحْمِرَةٍ) جمع حمار؛ ليحملوا عليها.

(١٥٠٠٨) (٣/ ٣٧٣)

قوله: (كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) أي: فصار كما ولدته أمه.

(١٥٠١٨) (٣/ ٣٧٤)

قوله: (وَكَانَتْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) المراد بالركعة: الركوع.

(١٥٠٢٢) (٣/ ٣٧٥)

قوله: (وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) قالوا: ينبغي لغيره: وأنا من المسلمين، بإسقاط الأول، فإنه ﷺ أول هذه الأمة، وأسبقهم إسلامًا بخلاف غيره.

(١٥٠٢٤) (٣/ ٣٧٥)

قوله: (وَإِنْ عَلَىٰ سِوَاكٍ) أي: وإن كان حلفه علىٰ قطع سواك. **وقوله:** (أَخْضَرَ) لأنه قل من يرتكب[١] ذلك علىٰ سواك يابس، فكأنه خرج مخرج العادة.

(١٥٠٢٥) (٣/ ٣٧٥)

قوله: (إِذَا ذُكِرَ) يحتمل أنه علىٰ بناء الفاعل، والضمير له ﷺ أو علىٰ بناء المفعول؛ أي: ذكر عنده (أَصْحَابُ أُحُدٍ) بالإضافة، و(أُحُدٍ) بضمتين: جبل معروف (أَنِّي غُودِرْتُ) من المغادرة بالغين المعجمة: وهو الترك، و(نُحْضِ الْجَبَلِ) ضبط بضم نون وسكون مهملة وضاد معجمة؛ أي: أصله، والمراد بهم[٢] قتلىٰ أحد؛ أي: ليتني تركت[٣] معهم وأبقيت فيهم؛ أي: استشهدت معهم، وفي «النهاية»[٤]: المراد: قتلىٰ[٥] أحد أو غيرهم، وهو خلاف ظاهر الرواية كما لا يخفىٰ، وفيه دلالة علىٰ زيادة شرف شهداء أحد من بين الشهداء، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: يركب. والمثبت من «م». (٢) في «الأصل»: أنهم. والمثبتم من «م».
(٣) في «الأصل»: تركب. والمثبت من «م». (٤) «النهاية في غريب الأثر» (٣/ ٦٤٦).
(٥) في «الأصل»: قتل. وفي «م»: قيل. والمثبت من «النهاية».

(١٥٠٢٦) (٣/ ٣٧٥-٣٧٦)

قوله: (قَالَ: فَأَنِخْهُ) أي: قال لي فأنخ جملك (وَأَنَاخَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: ناقته (يُوَاهِقُ نَاقَتَهُ مُوَاهَقَةً) أي: يباريها في السير ويماشيها، ومواهقة الإبل: مد أعناقها في السير (فَسُمْنِي) أمر من السوم (صِرَارًا) بكسر الصاد: اسم موضع قريب من المدينة (فَنُحِرَتْ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: الجزور (وَسَمِعَتْ) أي: زوجتك.

(١٥٠٢٧) (٣/ ٣٧٦-٣٧٧)

قوله: (انْحَدَرْنَا) أي: نزلنا (حَطُوطٍ) بفتح الحاء: صيغة مبالغة من الحط، وهو النزول والتسفل (وَفِي عَمَايَةِ) ضبط بفتح عين مهملة وتشديد ميم، وفسر بأنه[١] بقية ظلمة الليل، والمعنىٰ: ونحن في عماية (قَدْ كَانَ الْقَوْمُ) أي: العدو (كَمَنُوا) أي: اختفوا (قَدْ أَجْمَعُوا) أي: عزموا[٢] (وَأَعَدُّوا) من الإعداد (إِلَّا الْكَتَائِبُ) أي: العساكر (وَانْحَازَ) أي: تنحىٰ (فَلَا شَيْءَ) أي: فلا أحد يسمع ذاك الكلام (فَإِذَا أَدْرَكَ) أي: أحدًا من المسلمين (إذا هَوَىٰ) أي: مال وقصد (أَطَنَّ) بتشديد النون: وهو من الطنين، وهو صوت الشيء الصلب؛ أي: جعلها نظرة من صوت القطع (فَانْجَعَفَ) أي: انقطع[٣] (وَاجْتَلَدَ) في بعض النسخ: «وَاجَّلَدَ» بتشديد الجيم بقلب التاء جيمًا وإدغام الجيم في الجيم، وفي «المجمع»[٤]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ وزاد: «وصرخ حين كانت الهزيمة كلدة، وكان أخا صفوان ابن أمية وكان يومئذ مشركًا في المدة التي ضرب له رسول اللَّه ﷺ: ألا بطل السحر اليوم! فقال له صفوان: اسكت فض اللَّه فاك؛ فواللَّه لأن يربني رجل من قريش أحب إلي من أن يربني رجل من هوازن»

---

(١) في «م»: بأنها.

(٢) في «م»: هزموا.

(٣) في «م»: انقلع.

(٤) «المجمع» (٦/ ٢٦٤).

ورواه البزار باختصار، وفيه إسحاق، وقد صرح بالسماع في رواية أبي يعلىٰ، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.

(١٥٠٢٨) (٣/ ٣٧٧)

قوله: (لَوْ صَنَعْنَاهَا) أي: طبخناها، أو ذبحناها (صَدَرَ) أي: رجعوا.

(١٥٠٣٥) (٣/ ٣٧٨)

قوله: (فَقُمْتُ فِي الْحِجْرِ) هذا جزء من حديث الإسراء، وقع هاهنا[1] في غير محله.

(١٥٠٣٦) (٣/ ٣٧٨)

قوله: (أَتَأْذَنُ لِي فِي الْخِصَاءِ) بكسر الخاء المعجمة والمد: اسم من خصيت الفحل: إذا سللت خصيته (صُمْ) فإنه يقطع الشهوة، فيقوم مقام الخصاء (وَسَلْ اللَّهَ) التوفيق؛ فلا يتم شيء من الخير إلا بتوفيقه.

(١٥٠٤٨) (٣/ ٣٧٩)

قوله: (بَعْدَ مَا مُحِشُوا) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أحرقوا. **قوله:** (أَمْثَالَ الثَّعَارِيرِ) هي القثاء الصغار، ووجه الشبه: سرعة النماء.

(١٥٠٥٧) (٣/ ٣٧٩)

قوله: (فَفَسَّرَ جَابِرٌ نُقْصَانٌ مِنْ الْعُمُرِ) أي: قال: هو نقصان؛ أي: بيان نقصان من العمر، والظاهر أنه إظهار معجزة تكون للآيتين إذا[2] علموا بصدق خبره.

(١٥٠٥٨) (٣/ ٣٧٩)

قوله: (وَثَبْتُ إِلَيْهِ) أي: أسرعت (فَوُضِعَتْ) أي: تلك الأقرصة (عَلَىٰ نَفِيٍّ) هكذا بنون وفاء في بعض الأصول، وفي بعضها بقاف موضع الفاء، وقد

---

(١) في «م»: هنا. (٢) في «م»: إذ.

حصل الاختلاف في «صحيح مسلم» في ضبط هذا اللفظ، وفي «القاموس»: في مادة النون والفاء والياء: والنَّفْيَةُ بالفتح، وكعنبة: سُفْرَةٌ من خوص. فالظاهر أنه حذف منه التاء، وأما ما وقع في مسلم، فقد ضبطه القاضي في «المشارق»: بموحدة مفتوحة وتاء مثناة فوقية مشددة وياء مشددة، أو بموحدة مضمومة ونون مشددة وياء كذلك، وقال: وهو طبق أو مائدة من خوص، أو بنون مفتوحة وباء موحدة مكسورة مخففة وياء مشددة. وفسره بأنه طبق من خوص، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٠٦٤) (٣/ ٣٨٠)

قوله: (حَتَّىٰ نَزَلْنَا السُّقْيَا) بضم السين: اسم موضع (مَنْ يَسْقِينَا) أي: يأتي لنا الماء (بِالْأُثَايَةِ) بضم الهمزة بعدها ثاء مثلثة وبعد الألف ياء مثناة من تحت: موضع بطريق الجحفة، بينها وبين المدينة ستة وسبعون ميلاً، كذا في «المشارق». (فَقَالَ: أَوْرِدْ) بصيغة الأمر؛ أي: كأن البعير يقول له: أوردني الحوض، والأظهر: أنه بصيغة المتكلم، قاله استئذانًا من جابر (فَأَوْرَدَ) بصيغة الماضي (لَعَلَّهُ مِنْ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ الَّتِي مُسِخَتْ) قاله علىٰ وجه الاحتمال قبل أن يعلم أن الممسوخ لا يبقىٰ، كما يدل عليه لعله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٠٧٤) (٣/ ٣٨٠-٣٨١)

قوله: (غَابَتْ لَهُ الشَّمْسُ بِسَرِفَ) المشهور: عكس ما في هذه الرواية، والظاهر أنه وقع القلب في إحدىٰ الروايتين، ويحتمل تعدد الواقعتين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٠٧٨) (٣/ ٣٨١)

قوله: (لَمْ نُبَايِعْ النَّبِيَّ ﷺ عَلَىٰ الْمَوْتِ) أي: لأن[1] الموت ليس في اختيار

---

(١) في «الأصل»: فإن. والمثبت من «م».

العبد حتىٰ يكون عليه البيعة، وقد جاء البيعة علىٰ الموت أيضًا، فلعل بعضهم بايعوا عليه، لكن لا بالمعنىٰ الظاهر لما قلنا؛ بل بمعنىٰ: إنا لا نفر؛ وإن جاء الموت، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٠٨٦) (٣/ ٣٨١)

قوله: (طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا) أي: للفرض؛ لكونه كان قارنًا، وإلا فقد جاء أنه طاف أول يوم ويوم العيد، لكن كان طواف اليوم الأول للقدوم فصار للفرض واحد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٠٩١) (٣/ ٣٨٢)

(فَأَمْكِنُوا الرُّكُبَ) ضبط بضمتين، جمع ركاب، وهي الرواحل من الإبل (أَسِنَّتَهَا) قال أبو عبيد: إن كان الحديث محفوظًا؛ فكأنها جمع أسنان، يقال لما تأكله الإبل وترعاه من العشب: سن، وجمعه: أسنان، ثم أسنة. قلت: كأنهم ما وجدوا جمع الأسنان بالمعنىٰ المتعارف: أسنة، وإلا فالحمل علىٰ ذاك أقرب وأوفق بالروايات، وقال غيره: الأسنة، جمع السنان، وهو القوة، لا جمع الأسنان، واستصوب الأزهري القولين معًا، وقال الفراء: السن: الأكل الشديد: يقال: أصابت الإبل سنًّا[1] من الرعي: إذا أخذت أخذًا صالحًا، ويجمع السن بهذا المعنىٰ: أسنانًا وأسنة، مثل: كن وأكنان وأكنة. ذكره الأزهري، وقال الزمخشري: المعنىٰ: أعطوها ما تمتنع به من النحر؛ لأن صاحبها إذا أحسن رعيها حتىٰ سمنت وحسنت في عينه فيبخل بها من أن تنحر، فشبه ذلك بالأسنة في وقوع الامتناع بها، قال في «النهاية»[2]: هذا علىٰ أن المراد بالأسنة: جمع سنان، وإن أريد بها: جمع سن؛ فالمعنىٰ: أمكنوها من الرعي. قلت: وهذا المعنىٰ أحسن؛ إن صح جمع سن علىٰ

---

(١) في «م»: سنان.

(٢) «النهاية في غريب الأثر» (٢/ ١٠٢٢).

أسنة، والقياس لا يستبعده، واللّٰه تعالىٰ أعلم. (فَاسْتَنْجُوا) أي: أسرعوا السير (بِالدُّلْجَةِ) بضم فسكون: السير في الليل أو آخره (عَلَىٰ جَوَادِّ الطَّرِيقِ) بتشديد الدال، جمع جادة؛ أي: علىٰ وسط الطريق.

(١٥٠٩٣) (٣/ ٣٨٢)

قوله: (إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ) اسم التفضيل للمفعول؛ كأشهر ونحوه.

(١٥٠٩٥) (٣/ ٣٨٢)

قوله: (مُزَارَعَةٌ) أي: أرض للزرع مشتركة بينهما.

(١٥١٠٧) (٣/ ٣٨٣)

قوله: (قَبَاءً مِنْ دِيبَاجٍ) أي: من حرير، وكان قبل حرمته (ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ يَنْزِعَهُ) ليس المراد: ثم قارب أن ينزعه؛ بل المراد أنه[1] ما لبث بعد ذلك إلا قليلاً حتىٰ نزعه؛ أي: ثم عن قريب نزعه، وعن قليل خلعه، والمتبادر من اللفظ: هو المعنىٰ الأول، لكن المقام لا يساعده، وإنما يساعد المعنىٰ الثاني؛ فيحمل عليه علىٰ أنه مجاز، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٥١١٠) (٣/ ٣٨٣)

قوله: (فَهُوَ يَتَجَحْدَلُ) بتقديم الجيم علىٰ الحاء المهملة، وفي «النهاية»: هكذا جاء في «مسند أحمد» قال: والمعروف في الرواية: «يَتَدَحْرَجُ»[2] فإن صحت الرواية؛ فالذي جاء في اللغة أن جحدلته بمعنىٰ: صرعته.

(١٥١١٥) (٣/ ٣٨٣-٣٨٤)

قوله: (انْظُرْ) الظاهر أنه صيغة أمر (أَيْ ذَلِكَ) ضبط بتشديد الياء في بعض الأصول؛ أي: انظر أي محل من تلك المحال المذكورة فوق محل الناس؛

---

(١) في «م»: منه.

(٢) «النهاية في غريب الأثر» (١/ ٦٨٤).

فذاك المحل موضعنا يوم القيامة، واللَّه تعالىٰ أعلم. (ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ) أي: ثم يستمرون علىٰ اتباعه، **وقوله:** (عَلَىٰ جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ) جملة من مبتدأ، وخبر، وظاهر هذه الرواية أن الورود[1]: هو المرور علىٰ الصراط، واللَّه تعالىٰ أعلم. (ثُمَّ يَسْأَلُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يقال له: ماذا تتمنىٰ وتريد؟ وليس المراد أنه يسأل سؤال حساب، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥١٢٦) (٣/ ٣٨٤)

قوله: (يَقُولُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) أي: فيمكن أن أغضب علىٰ أحد؛ فأدعو عليه، ومعلوم أنه لا يغضب إلا علىٰ من يستحق ذلك، لكن لكونه رحمة للعالمين أراد أن لا يلحق ضررًا بأحد من المسلمين بدعائه؛ وإن استحق ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥١٢٧) (٣/ ٣٨٤)

قوله: (عَلَىٰ الْحَقِّ) أي: لأجل الحق؛ أي: ثابتين عليه (ظَاهِرِينَ) أي: غالبين علىٰ أعدائهم.

(١٥١٢٨) (٣/ ٣٨٤)

قوله: (تَسْأَلُونِي عَنْ السَّاعَةِ) أي: أتسألوني قاله علىٰ وجه الإنكار.

(١٥١٣٤) (٣/ ٣٨٤)

قوله: (خَرَجَ مَرْحَبٌ[2] الْيَهُودِيُّ) بفتح الميم والحاء المهملة بينهما راء ساكنة: ملك أهل خيبر (شَاكِ السِّلَاحِ) أي: تام السلاح، من الشوكة بمعنىٰ: القوة (بَطَلٌ) بفتحتين؛ أي: شجاع (مُجَرَّبُ) بفتح الراء المشددة: من التجربة؛ أي: قد جربه أهله في المعارك والحروب فوجدوه شجاعًا (أَطْعَنُ)

---

(١) في «الأصل»: الورد. وفي «م»: المورد.

(٢) في «الأصل»: مرجب، والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

علىٰ بناء الفاعل؛ نعم. بناء المفعول أوفق[١] بيومه ذاك (إِذَا[٢] اللُّيُوثُ) أي: الأسود، وفي مسلم من حديث سلمة بن الأكوع: (إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ) (حِمَايَ) بكسر الحاء: مضاف إلىٰ ياء المتكلم، **وقوله:** (لَا يُقْرَبُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: حماي هو الحمىٰ؛ فإنه الذي لا يقربه أحد خوفًا[٣] مني، والحمىٰ: هو الموضع الذي يحميه ملك أو رئيس لمواشيه (الْمَوْتُورُ) بالتاء المثناة من فوق؛ أي: الذي أفرد عن أخيه: من وتر فلان أهله علىٰ بناء المفعول ونصب الأهل؛ أي: أفرد عنهم (الثَّائِرُ) بالمثلثة؛ أي: الذي يأخذ منه ثأر أخيه (عُمْرِيَّةٌ) ضبط بضم فسكون، كأن المراد: قديمة (الْعُشَرِ) ضبط بضم ففتح، وهو شجر له صمغ، وهو العضاه (وَصَارَتْ) أي: الشجرة (فَنَنٌ) بفتحتين؛ أي: غصن (فَعَضَّتْ) ضبط بلا تشديد؛ أي: انكسرت الدرقة، وأصله: عضو الإنسان وغيره، بمعنىٰ: جزأه (بِهِ) أي: بالسيف (فَأَمْسَكَتْهُ) أي: أمسكت الدرقة السيف (حَتَّىٰ قَتَلَهُ) فإنه بقي بلا سيف، وفي «المجمع»[٤]: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، ورجاله ثقات، لكن في «صحيح مسلم»[٥] من رواية سلمة بن الأكوع أنه قتله علي، ومثله جاء عن بريدة الأسلمي، رواه أحمد[٦] والبزار، وكذا عن علي رواه أحمد، قال النووي[٧] رحمه اللَّه تعالىٰ: إن عليًّا هو قاتل مرحب[٨] وقيل: إن قاتله محمد بن مسلمة. قال ابن عبد البر في كتابه «الدرر في مختصر السيرة»: قال محمد بن

---

(١) في «م»: وفق.
(٢) في «م»: إذ.
(٣) من «م».
(٤) «المجمع» (٦/ ٢٢٠).
(٥) «صحيح مسلم» (٣/ ١٤٣٣ رقم ١٨٠٧).
(٦) «مسند أحمد» (٥/ ٣٥٨).
(٧) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٢/ ١٨٦).
(٨) في «الأصل»: مرجب. والمثبت من «م».

إسحاق: إن محمد بن مسلمة[1] هو قاتله. وقال غيره: إنما قاتله: علي. قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح عندنا، ثم روىٰ ذلك بإسناده عن سلمة [بن الأسود][2] وبريدة. وقال ابن الأثير: الصحيح الذي عليه أكثر أهل الحديث وأهل السير أن عليًا هو قاتله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥١٤٠) (٣/ ٣٨٦)

قوله: (سَائِسَتُنَا) أي: مصلحتنا بحفظ البيت وغيره، وفي بعض النسخ: «وَسَانِيَتُنَا» أي: يأتينا بالماء (أَطُوفُ عَلَيْهَا) كناية عن الجماع.

(١٥١٤٧) (٣/ ٣٨٦)

قوله: (يَجْتَنُونَ أَرَاكًا) بالفتح: الشجر المعروف (جَنْيَ أَرَاكٍ) ضبط بفتح جيم؛ أي: ثمره (لَوْ كُنْتُ) يحتمل الخطاب، وأن يكون المراد بالمتوضئ: نظيف اليدين، وكأنه ﷺ رأىٰ علىٰ يديه وسخًا؛ فاستقذره، ويحتمل التكلم، ففيه بيان ندب الوضوء للأكل، ولا يضر تركه أحيانًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥١٤٩) (٣/ ٣٨٦)

قوله: (فَأُتِيَ بِهَا) أي: أسامة؛ أي[3]: بتلك المرأة ليشفع لها.

(١٥١٥٠) (٣/ ٣٨٦)

قوله: (فَهِيَ امْرَأَتُهُ) أي: إن راجعها، وليس المراد أنها امرأته؛ لأن الطلاق في الحيض ما وقع؛ لأن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق، وأيضًا قد جاء صريحًا ما يخالفه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: محمد.
(٢) من «م».
(٣) في «الأصل»: أتىٰ. والمثبت من «م».

(١٥١٥٥) (٣/ ٣٨٧)

قوله: (كَمْ طَافَ) أي: في حجة الوداع، والمراد بالطواف: السعي الكامل الذي هو عبارة عن الأشواط السبع.

(١٥١٥٦) (٣/ ٣٨٧)

قوله: (أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا) أي: متحيرون (فِيهَا) أي: في ملتكم.

(١٥١٦٢) (٣/ ٣٨٧)

قوله: (ثُمَّ أُتِينَا بِطَعَامٍ) علىٰ بناء المفعول.

(١٥١٨٧) (٣/ ٣٧٩)

قوله: (مَا بَيْنَ مِنْبَرِي إِلَىٰ حُجْرَتِي) المراد: الحجرة المعهودة التي هي بيت عائشة الذي صار فيه قبره، وفي رواية الطبراني[١]: «ما بين المنبر وبيت عائشة» وفي رواية البزار[٢]: «ما بين قبري ومنبري». (رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) قيل: علىٰ ظاهره، وأنه قد نقل من الجنة وسينقل إليها، وقيل[٣]: المراد أن العبادة فيها سبب مؤد إلىٰ الروضة من رياض الجنة (عَلَىٰ تُرْعَةٍ) بضم تاء وسكون راء وبعين مهملة، والترع ضبط بضم ففتح، قيل: هو في الأصل: الروضة علىٰ المكان المرتفع، وقيل: الترعة: الدرجة، وقيل: الباب.

(١٥١٩٢) (٣/ ٣٩٠)

قوله: (أَنْ يَخْفِرَهُ) من الإخفار؛ أي: أن ينقضوا أمانه وعهده.

(١٥١٩٧) (٣/ ٣٩٠-٣٩١)

قوله: (فَإِنَّ قَوْمًا قَدْ أَرْدَاهُمْ) أي: أهلكهم، وهذا ظاهرًا يدل علىٰ أن

---

(١) «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٦٩ رقم ٣١١٢).

(٢) «مسند البزار» (٢/ ١٤٨).

(٣) زاد في «م»: إن.

المراد بحسن الظن: اعتقاد الكمال له وما يليق به، وبسوء الظن اعتقاد ما لا يليق به له؛ فإن الآية فيمن ظن أنه لا يعلم كل شيء من الأعمال، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٠٩) (٣/ ٣٩١)

قوله: (أَهَدَيْتُمْ الْجَارِيَةَ) أي: أرسلتموها[1] إلىٰ بيت بعلها، وقد زوجت عائشة جارية من الأنصار، وفيه خطاب الأهل بخطاب جمع الذكور[2]، قيل: يجيء الفعل هدىٰ وأهدىٰ مجردًا ومزيدًا فيه، من باب الأفعال؛ فالهمزة تحتمل أن تكون للاستفهام ويحتمل أن تكون من بناء الفعل، والهاء علىٰ الثاني ساكنة، ويحتاج الكلام إلىٰ تقدير الهمزة للاستفهام (فِيهِمْ غَزَلٌ) بفتحتين: اسم من المغازلة بمعنىٰ[3]: محادثة النساء، ومثلهم لا يخلو عن حب التغني، وفي «الأزهار شرح المصابيح»: قال بعض الشارحين: لكل قوم وأهل بلدة وناحية عادة مستمرة من وقت الزفاف، وألفاظ يستعملونها ويتكلمون بها في ذلك الوقت إظهارًا للسرور والفرح؛ فلعل هذه الكلمات صارت عرفًا لأهل المدينة، وعادة لهم في العرس والإملاك؛ فلذلك قال رسول الله ﷺ ذلك.

(١٥٢١٥) (٣/ ٣٩٢)

قوله: (وَأَنْ يُبَاعَ الثَّمَرُ حَتَّىٰ يُطْعَمَ إِلَّا بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ) هذا يدل علىٰ أن النهي عن بيع الثمر حتىٰ يبدو صلاحه؛ إنما هو فيما إذا بيع بغير الدراهم والدنانير، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٢١) (٣/ ٣٩٢)

قوله: (لَا يَدْخُلُ مَسْجِدَنَا هَذَا . . .) إلخ، الظاهر أن المراد: مسجد

---

(١) في «م»: أسلمتسموها.
(٢) في «م»: الذكر.
(٣) في «م»: يعني.

المدينة؛ فالحديث يدل علىٰ أن المشرك لا يدخل المسجد إلا أهل الذمة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٢٢) (٣/ ٣٩٢)

قوله: (عَلَىٰ أَنْ يُفْقِرَنِي ظَهْرَهُ) من الإفقار بتقديم الفاء علىٰ القاف، بمعنىٰ: الإعارة، وظاهر هذه الرواية الاشتراط، لكن سبق من الرواية ما يدل علىٰ أنه أعطاه من غير اشتراط، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٣٢) (٣/ ٣٩٢)

قوله: (فَنَمْسَحُ الرُّكْنَ الْفَاتِحَةَ) أي: المرة الفاتحة؛ أي: الأولىٰ (وَلَمْ نَكُنْ نَطُوفُ) أي: احترازًا عن الصلاة؛ أي: ركعتي الطواف في هذين الوقتين أو لأن طواف البيت كالصلاة، فالاحتراز عنه بكونه[1] كالصلاة والصلاة مكروهة فكذا ما في معناها.

(١٥٢٣٩) (٣/ ٣٩٤)

قوله: (يَنْهَىٰ عَنِ الْخَرْصِ) بفتح فسكون: هو أن يخمن ما علىٰ النخل من الرطب تمرًا؛ ليعرف مقدار العشر وغيره، ثم يخلي بين صاحب البستان وبين التمر، ويأخذ العشر بحساب ذلك المقدار وقت الجذاذ[2]، وقد ثبت بالأحاديث، والجمهور يقول به، وأنكره علماؤنا الحنفية، وهذا الحديث يؤيد قولهم؛ لأنه قد تقع الآفة في الثمرة بعد التخمين؛ فكيف يحل أن يؤخذ العشر بذلك الحساب، ولعل جواب الجمهور أن النهي إنما هو إذا اعتمد علىٰ التخمين في الأخذ؛ وإن علم بوقوع الآفة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٤٢) (٣/ ٣٩٤)

قوله: (إِذَا رَأَىٰ الْمُحَدَّثُ) بفتح الدال المشددة: فاعل (رَأَىٰ) والثاني بكسر الدال المشددة: مفعول (رَأَىٰ).

---

(١) في «م»: فاحتراز عنه لكونه.

(٢) في «م»: الجداد.

(١٥٢٤٧) (٣/ ٣٩٥)

قوله: (بِرَبِيبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يعني: أسامة فقد ربي في بيته[1] ﷺ وقد سبق التصريح به؛ فالمراد بالربيب: المعنىٰ اللغوي، وابن أبي الزناد حمله علىٰ المعنىٰ العرفي، ففسر بما ترىٰ، وهو خلاف المعلوم المصرح به في حديث جابر وغيره، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٥١) (٣/ ٣٩٥)

قوله: (وُثِئَتْ) بمثلثة وهمزة علىٰ بناء المفعول؛ أي: أصابها وهن دون الكسر.

(١٥٢٥٢) (٣/ ٣٩٥)

قوله: (عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ) أي: كرائها (الْبَيْضَاءِ) أي: الخالية عن الزرع والأشجار، وقد جاء النهي عن كراء الأرض مطلقًا غير مقيد بالسنين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٥٧) (٣/ ٣٩٥-٣٩٦)

قوله: (إِلَىٰ الرَّبِيعِ) أي: النهر الصغير الذي يجري في البستان (بِجَادًا) ضبط بكسر الباء؛ أي: كساء (خُدَيَّةً) بتشديد الدال والياء: نسبة إلىٰ الخد، والمراد: الوسادة (مِنْ قَتَبٍ) بفتحتين: الرحل الصغير، وكأن[2] المراد هاهنا: ما يجعل عليه.

(١٥٢٧١) (٣/ ٣٩٧)

قوله: (وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ) هذا الحديث صريح في أن ثواب الصلاة في المسجد الحرام أكثر من ثواب الصلاة في مسجد النبي ﷺ.

---

(١) في «الأصل»: ربيبة. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: فكأن.

(١٥٢٧٧) (٣/ ٣٩٧)

قوله: (هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ) أي: مثله في الاستقامة (سُبُلُ الشَّيْطَانِ) أي: سبل يدعو إليها الشيطان؛ أي: مثله في الانحراف عن طريق الاستقامة، والصواب إلىٰ الاعوجاج، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٢٨١) (٣/ ٣٩٧-٣٩٨)

قوله: (لَا عَلَيْكَ أَنْ تَكُونَ فِي نَظَّارِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ) بفتح نون وتشديد ظاء؛ أي: في جملة الناظرين لعاقبة الأمر من أهل المدينة (أَنْ تُقْتَلَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: ليس المقصود البخل بك، وإنما المقصود الشفقة علىٰ البنات بأن تكون لهن بعدي (مَا لَمْ يَدَعْ الْقَتْلُ) أي: ما لم يتركه القتل؛ أي: ما غيره القتل (يُنَظِّرَنِي طَائِفَةً) أي: يؤخر مطالبتها (إِلَىٰ هَذَا الصِّرَامِ) بكسر الصاد؛ أي: إلىٰ قطع التمر في السنة الآتية (وَالْوَحَا وَالْعَجَلَ) في «المجمع»: الوحا: السرعة، يمد ويقصر وينصب علىٰ الإغراء (افْرُغْ) أمر[1] من الفراغ (إِنَّ مَجْلِسَ بَنِي سَلِمَة) أي: أهله، وهم قبيلة جابر (وَكَانَ يَقُولُ) أي: لمن تبعه ومشىٰ خلفه (خَلِّ ظَهْرِي) وفي بعض النسخ: (خَلُّوا) بالجمع (قَدْ دَلَكَتْ) أي: زالت (كَأَنِّي شَرَارَةٌ) أي: في السرعة، أطير كما تطير شرارة النار (وَكَانَ لَا يُرَاجِعُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: ولذلك قال عمر بعد المرة الثالثة: (يَا جَابِرُ، مَا فَعَلَ اللَّهُ . . .) إلخ (فَرَجَعَ) أي: جابر.

(١٥٢٨٤) (٣/ ٣٩٩)

قوله: (وَيُصَدِّقْهُمْ) بالجزم؛ أي: ولم يصدقهم بحديثهم (فَأُولَئِكَ مِنِّي) قاله ذلك بناء علىٰ أن الكلام في أهل الإيمان؛ بل في الأخيار.

---

(١) من «م».

(١٥٢٨٨) (٣/ ٣٩٩)

قوله: (بِكُتْلَةِ تَمْرٍ) الكتلة بالضم: ما جمع تمر أو طين (فَعَجَمْتُهَا) من عجم النوىٰ: إذا لاكه في فمه، والعجم: العض (فَلأَعْبُرْهَا) من عبر؛ كنصر، أو من التعبير، واللام مكسور علىٰ أنه لام كي، وهو متعلق بمقدر؛ أي: فدعني لأعبرها، أو الفاء زائدة، ويحتمل أن اللام ساكنة علىٰ أنه لام الأمر، ويجوز كسرها أيضًا، والمضارع علىٰ الأول منصوب، وعلىٰ الثاني ساكن. وقد تم مسند جابر، وبتمامه تم مسانيد المكثرين، والحمد للّٰه رب العالمين، وفقنا اللّٰه لإتمام مسانيد المقلين برحمته؛ كما وفقنا لإتمام المكثرين.

مسانيد المقلين

منها مسند المكيين

مسند صفوان بن أمية رضي اللّٰه تعالىٰ عنه

هو صفوان بن أمية الجمحي القرشي، قُتِل أبوه يوم بدر كافرًا، وكان صفوان أحد العشرة الذين انتهىٰ إليهم شرف الجاهلية، حكي أنه كان إليه أمر الأزلام في الجاهلية، قالوا: إنه هرب يوم فتح مكة، وأسلمت امرأته - وهي فاختة بنت الوليد بن المغيرة - فأحضر له ابن عمه عمير بن وهب أمانًا من النبي ﷺ فحضر وحضر وقعة حنين قبل أن يسلم، ثم أسلم ورد النبي ﷺ عليه امرأته بعد أربعة أشهر، رواه ابن إسحاق. وهو القائل يوم حنين[1]: «لأن يربني رجل من قريش أحب إليَّ من أن يربني رجل من هوازن» وأعطاه النبي ﷺ قال الزبير[2]: «أعطاه من الغنائم فأكثر، فقال: أشهد ما طابت بهذا إلا نفس نبي! فأسلم». وروىٰ مسلم[3] والترمذي[4] من طريق سعيد بن

(١) «سنن البيهقي الكبرىٰ» (٦/ ٣٧٠)، و«مسند أبي يعلىٰ» (٢/ ٣٨٨).
(٢) «كنز العمال» (١٠/ ٧٦١).
(٣) «صحيح مسلم» (٢٣١٣).
(٤) «سنن الترمذي» (٦٦٦).

المسيب، عن صفوان بن أمية قال: «واللَّه لقد أعطاني النبي ﷺ وإنه لأبغض الناس إلي، فما زال يعطيني حتىٰ إنه لأحب الناس إلي» ومات بمكة مقتلَ عثمان، وقيل: بعد ذلك، وقال ابن سعد: لم يبلغنا أنه غزا مع النبي ﷺ ولا بعده، وكان أحد المطعمين في الجاهلية والفصحاء. قلت: كأنه أراد أنه ما غزا بعد أن أسلم، وإلا فقد سَلَّم أنه كان يوم حنين حاضرًا إلا أنه لم يكن مسلمًا يومئذ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٣٠٠) (٣/ ٤٠٠)

قوله: (فِي إِمَارَةِ عُثْمَانَ) بكسر الهمزة؛ أي: زمن كونه أميرًا (انْهَسُوا اللَّحْمَ نَهْسًا) قال السيوطي في «حاشية أبي داود»: هو بالسين المهملة، وهو أخذ اللحم بالفم من العظم. وفي «المجمع»: هو بالإهمال: بمقدم الفم، وبالإعجام: بالأضراس، وقيل: هما بمعنىٰ. قلت: فيجوز الإعجام هاهنا أيضًا (أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ) كلاهما بالهمزة، يقال: هَنُؤَ الطعام: صار هنيئًا، ومَرَأَ: صار مريئًا، وهو أن لا يثقل علىٰ المعدة وينهضم عنها طيبًا، وقيل: المراد أنه اللذيذ الموافق للغرض، وما جاء أنه ﷺ قطع اللحم بالسكين؛ فهو محمول علىٰ الحاجة، وقيل: هذا إرشاد إلىٰ الأولىٰ والأفضل والأطيب، كما يدل عليه التعليل، وما جاء فهو بيان للجواز، وبالجملة فالحكم بالوضع علىٰ حديث عائشة الموافق لهذا الحديث - كما فعله ابن الجوزي - غير سديد؛ نعم. قد تفرد أبو معشر برواية عائشة، وليس بالقوي، لكن لا يلزم بذلك الوضع، سيما إذا ثبت معناه[1] كما في هذا الحديث، وكذا حديث أم سلمة أخرجه الطبراني، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٣٠١) (٣/ ٤٠٠)

قوله: (الطَّاعُونُ) المراد: الموت به من ذكر السبب، وإرادة المسبب

---

(١) في «م»: بمعناه.

مجازًا، وكذا (الْبَطْنُ) (وَالْغَرَقُ) بفتحتين، وأما **قوله:** (وَالنُّفَسَاءُ) فبتقدير المضاف؛ أي: موت النفساء (شَهَادَةٌ) أي: في حكم الآخرة، والثواب فيها لا في أحكام الدنيا من ترك الاغتسال والصلاة عند القائل بتركها في الشهداء.

(١٥٣٠٢) (٣/ ٤٠١)

قوله: (اسْتَعَارَ مِنْهُ يَوْمَ خَيْبَرَ) هكذا في النسخ، والصواب (يَوْمَ حُنَيْنٍ) كما في «الأطراف» (أغصبًا) أي: أتأخذها غصبًا (مَضْمُونَةٌ) ظاهره أن العارية تضمن، ولعل من لا يقول به يقول: إن هذا ليس بيان أن من شأن العارية الضمان؛ بل هو التزام للضمان لمصلحة في تلك العارية، ولا يلزم منه أنها مضمونة[1] علىٰ الإطلاق.

(١٥٣٠٣) (٣/ ٤٠١)

قوله: (قِيلَ لَهُ) بعد فتح مكة (هلك من لم يهاجر) أي: كما كان قبل الفتح (لَا أَصِلُ) من الوصول؛ أي: لا أدخل عليهم (كَلاَّ) إنكار؛ لوجوب الهجرة بعد الفتح (فَأَمَرَ بِهِ)[2] أي: بعد أن ثبت عليه السرقة بإقراره أو بالشهود (لَيْسَ هَذَا) أي: قطع يده (فَهلاَّ) أي: [لو][3] تصدقت عليه قبل إحضاره عندي لنفعه ذلك، وأما بعد ذلك فالحق للشرع لا لك.

(١٥٣٠٤) (٣/ ٤٠١)

قوله: (حَتَّىٰ صَارَ) أي: محبوبًا، فخبر (صَارَ) محذوف، وجملة (وَإِنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ) لبيان ما كان عليه حال التكلم؛ أي: وأنه الآن أحب الناس

---

(١) في «الأصل»: مضمومة. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: فأمرته.

(٣) ليست «بالأصل» وأضيفت ليكتمل المعنىٰ.

إلي، وهذا هو حكمة شرع إعطاء المؤلفة قلوبهم، وهذا هو الذي قيل أن الإنسان عبد[1] الإحسان.

(١٥٣١٠) (٣/ ٤٠١)

قوله: (أَوْ أَبِيعُهَا لَهُ) أي: أبيعها منه حتىٰ تصير ملكًا له؛ فما يبقىٰ معنىٰ السرقة.

حكيم بن حزام

هو حكيم بن حزام بن خويلد، ابن أخي خديجة زوج النبي ﷺ حكىٰ الزبير ابن بكار أن حكيمًا ولد في جوف الكعبة. قال: وكان من سادات قريش، وكان صديق النبي ﷺ قبل البعث[2]، وكان يحبه بعد البعثة، ولكنه تأخر إسلامه حتىٰ أسلم عام الفتح، وجاء أنه ﷺ قال يوم الفتح[3]: «من دخل دار حكيم بن حزام؛ فهو آمن» وكان من المؤلفة، ثم حسن إسلامه، وقد شهد بدرًا مع الكفار ونجا مع من نجا، فكان إذا اجتهد في اليمين قال: والذي نجاني يوم بدر. وكان يفعل المعروف، ويصل الرحم، وكانت دار الندوة بيده، فباعها من معاوية بمائة ألف درهم، فلامه ابن الزبير، فقال له: يا ابن أخي، اشتريت بها دارًا في الجنة. فتصدق بالدراهم كلها، وهو ممن عاش مائة وعشرين سنة: شطرها في الجاهلية، وشطرها في الإسلام، قال البخاري: مات سنة ستين. وقيل غير ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٣١١) (٣/ ٤٠٢)

قوله: (يَسْأَلُنِي الْبَيْعَ) أي: المبيع؛ كالصيد بمعنىٰ: المصيد (مَا أَبِيعُهُ) أي: ذلك المبيع الذي يطلبه (ثُمَّ أَبِيعُهُ مِنَ السُّوقِ) أي: أشتريه (لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) قيل: هو كبيع الآبق، ومال الغير، والمبيع قبل القبض، والجمهور

---

(١) في «الأصل»: عبيد.

(٢) في «م»: المبعث.

(٣) «المعجم الكبير» (٨/ ٦ رقم ٧٢٦٣).

علىٰ جواز بيع مال الغير موقوفًا، ومنعه الشافعي؛ لظاهر هذا الحديث، قال الخطابي: يريد: بيع العين دون بيع الصفة. انتهىٰ؛ يعني أن المراد: بيع العين دون الدين، كما في السلم؛ فإن مداره علىٰ الصفة، وهذا جائز فيما ليس عند الإنسان بالإجماع، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٣١٢) (٣/ ٤٠٢)

قوله: (عَلَىٰ أَنْ لَا أَخِرَّ) من الخرور بمعنىٰ: السقوط؛ أي: لا أموت، أو لا أقع في أمر، ولا أشتغل به (إِلَّا قَائِمًا) ثابتًا علىٰ الدين، أو مراعيًا له، آخذًا بمقتضاه، وفي «المجمع»: خر يخر بالكسر والضم: إذا سقط من علو، ومعناه: لا أموت إلا متمسكًا بالإسلام، وقيل: لا أقع في شيء من تجارتي وأموري إلا قمت به منتصبًا له[1]، وقيل: لا أَغْبِنُ ولا أُغْبَن.

(١٥٣١٤) (٣/ ٤٠٢)

قوله: (الْبَيِّعَانِ) بفتح باء وكسر ياء مشددة؛ أي: اللذان جرىٰ العقد بينهما؛ فإنهما لا يسميان بيعين إلا حينئذ (بِالْخِيَارِ) أي: لكل منهما خيار فسخ البيع (مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا) عن المجلس بالأبدان، وعليه الجمهور، وهو ظاهر اللفظ، وقيل: المراد: المتساومان اللذان جرىٰ بينهما كلام البيع، وإن لم يتم البيع بينهما بالإيجاب والقبول وهما بالخيار؛ إذ يجوز لكل منهما أن يرجع عن العقد ما لم يتفرقا بالأقوال، وهو الفراغ عن العقد، فصار حاصله لهما الخيار قبل تمام العقد، ولا يخفىٰ أن الخيار قبل تمام العقد ضروري، لا فائدة في بيانه مع ما فيه من حمل البيع علىٰ السوم، وحمل التفرق علىٰ التفرق بالأقوال، وكل ذلك لا يخلو عن بعد إلا أن يجاب عن الأول بأنه لدفع أن

---

(١) في «م»: به.

الموجب لا خيار له؛ لأنه أوجب، ثم بعض روايات الحديث في «الصحاح» بنفي هذا الحمل قطعًا، واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَإِنْ صَدَقَا) أي: صدق البائع في صفة المبيع، وبين ما فيه من عيب وغيره، وكذا المشتري في الثمن (مُحِقَ) أي: محي وأزيل.

(١٥٣١٨) (٣/ ٤٠٢)

قوله: (أَرَأَيْتَ أُمُورًا) أي: أخبرني عنها (أَتَحَنَّثُ) من التحنث، وهو التعبد، وأصله: الحنث، وهو الإثم، والتحنث: فعل ما يخرج به من الإثم؛ كيتحرج، ويتأثم: إذا فعل ما يخرج به من الحرج والإثم (عَلَىٰ مَا سَلَفَ) أي: سبق، وظاهره أنه قرر له أن له فيه أجرًا، وظاهره أن أعمال الكافر موقوفة لا مردودة، وقيل: هذا تفضل من اللَّه تعالىٰ ابتداء، وإلا فشرط الخير: النية، وهي مفقودة[1] في الكافر، وقيل: هذا محمول علىٰ طباع جميلة ينتفع بها في الإسلام، أو يكتسب بها ثناء جميلاً، وإلا فشرط التقرب أن يكون عارفًا بالمتقرب[2] إليه.

(١٥٣١٩) (٣/ ٤٠٢)

قوله: (عَلَىٰ مَا أَسْلَفْتَ) أي: قدمتَ لك من خير.

(١٥٣٢٠) (٣/ ٤٠٢)

قوله: (عَلَىٰ ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ) أي: القاطع المعرض، كأنه يصرف عنك كشحه إعراضًا، وفي «المجمع»: هو العدو الذي يضمر عداوته، ويطوي عليها كشحه؛ أي: باطنه، والكشح: الخصر، أو الذي يطوي عنك كشحه.

(١٥٣٢١) (٣/ ٤٠٢)

قوله: (فَأَلْحَفْتُ) أي: بالغت في المسألة (مَا أَنْكَرَ) صيغة تعجب

---

(١) في «م»: معقودة.

(٢) في «م»: بالتقرب.

(مَسْأَلَتَكَ) بالنصب؛ أي: ما أقبحها؛ حيث جاوزت حدها (خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ) أي: مرغوب فيها من كل وجه من جهة اللون والذوق والتأنيث، باعتبار أن المراد بالمال: الدراهم والدنانير والأمتعة (أَوْسَاخُ أَيْدِي[1] النَّاسِ) تخرج من الأيدي حالة الصرف كما تخرج الأوساخ، ويحتمل أنه قاله؛ لأنه كان مال الصدقة (وَيَدُ اللَّهِ فَوْقَ يَدِ الْمُعْطِي) بالإعانة والإمداد (فَوْقَ يَدِ الْمُعْطِي) حِسًّا ومعنىً من جهة الشرف، وهذا فضل[2] جزئي لا يلزم منه فضل الغني الشاكر علىٰ الفقير الصابر مطلقًا.

(١٥٣٢٣) (٣/ ٤٠٣)

قوله: (فَلَمَّا تَنَبَّأَ) أي: ادعىٰ النبوة (لِذِي يَزَنَ) من ملوك اليمن (لِيُهْدِيَهَا) من الإهداء (إِنَّا لَا نَقْبَلُ . . .) إلخ، قد جاء أنه ﷺ رد هدايا المشركين، وجاء أنه قبلها، فوفق بينهما بأن القبول متأخر[3]؛ فهو ناسخ، أو أن القبول قد كان لمصلحة التأليف ونحوها، وإلا فالأصل: هو الرد (فَأَعْطَيْتُهُ) أي: بالثمن.

(١٥٣٢٩) (٣/ ٤٠٣)

قوله: (أَلَمْ يَأْتِينِي) هكذا بثبوت الياء للإشباع، أو لتنزيل[4] المعتل منزلة الصحيح، والوجه: حذفها، وفاعل هذا الفعل: هو **قوله:** (أَنَّكَ تَبِيعُ الطَّعَامَ).

هشام بن حكيم هو هشام بن حكيم بن حزام ابن خويلد القرشي الأسدي

وهو الذي وجده عمر يقرأ الفرقان علىٰ غير ما قرأها عمر، فلببه بردائه ثم

---

(١) سقط من «الأصل، م»، والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «الأصل»: وهو أفضل. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: متأخرًا.

(٤) في «م»: التنزيل.

استقرأه النبي ﷺ واستقرأ عمر، وصوبهما وقال: «**نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**»[1] قال الزهري: وكان يأمر بالمعروف في رجال معه، مات قبل أبيه. وقال أبو نعيم: استشهد بأجنادين.

(١٥٣٣٠) (٣/ ٤٠٣)

قوله: (عَنِ ابْنِ حِزَامٍ) من الإضافة إلىٰ الجد بقرينة الرواية الآتية، وبه اتجه ذكره في مسند هشام بن حكيم (قَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ) تعذيبًا لهم في أخذ الجزية عنهم (مِنَ الْخَرَاجِ) أي: الجزية (الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ) أي: ولو كفرة، والمراد: تعذيبهم بلا موجب شرعي، ومعلوم أن أخذ الجزية ليس موجبًا لتعذيبهم شرعًا. **قوله:** (عُمَيْرُ) بالتصغير (بْنُ سَعْدٍ) بإسكان العين، ووقع في بعض نسخ مسلم[2] «سَعِيد» بالياء، والصواب: الأول، وهو عمير بن سعد بن عمير الأنصاري، من بني عمرو بن عوف، ولاه عمر حمص (عَلَىٰ فِلَسْطِينَ) بكسر فاء وفتح لام: بلاد بيت المقدس وما حولها.

(١٥٣٣١) (٣/ ٤٠٣)

قوله: (مِنَ الْأَنْبَاطِ) هم فلاحوا العجم.

(١٥٣٣٣) (٣/ ٤٠٣-٤٠٤)

قوله: (جَلَدَ عِيَاضُ بْنُ غَنْمٍ) بفتح غين فسكون نون: القرشي الفهري، شهد بدرًا وأحدًا، وكان مع ابن عمه أبي عبيدة، فاستخلفه علىٰ[3] حمص لما مات، وقيل: إن أبا عبيدة كان خاله، فأقره عمر قائلاً: لا أبدل أميرًا أمره[4] أبو عبيدة! (صَاحِبَ دَارَا) في «القاموس»: دارا: قلعة بطبرستان، وبلدة بين

---

(١) «صحيح البخاري» (٢٢٨٧).

(٢) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ١٦٨).

(٣) في «م»: عن. (٤) في «م»: أقره.

نصيبين وماردين، بناها دارا بن دارا الملك (مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ) أي: نصيحة[١] السلطان ينبغي أن تكون في السر لا بين الخلق (فَتَكُونَ قَتِيلَ سُلْطَانٍ) أي: لسوء[٢] أدب منك في نصحه، وإلا فكون[٣] الإنسان قتيل السلطان للأمر بالمعروف خير لا شر، واللّه تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»[٤]: قلت: في الصحيح طرف منه من حديث هشام فقط، رواه أحمد، ورجاله ثقات، إلا أني لم أجد لشريح بن عياض وهشام سماعًا، وإن كان تابعيًا. انتهىٰ.

(١٥٣٣٤) (٣/ ٤٠٤)

قوله: (يُشَمَّسُونَ) من التشميس، وهو بسط الشيء في الشمس.

سبرة بن معبد بفتح سين وسكون موحدة

هو سبرة بن معبد الجهني أبو ثرية بفتح مثلثة وكسر راء وتشديد تحتية، وقيل: مصغر، صحابي نزل المدينة، وشهد الخندق وما بعدها، مات في خلافة معاوية، وكان رسول علي إلىٰ معاوية في بيعة أهل الشام.

(١٥٣٣٧) (٣/ ٤٠٤)

قوله: (نَهَىٰ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ الْفَتْحِ) أي: نهي تأبيد، كما جاء أنه قال فيه: «إلىٰ يوم القيامة»[٥] وقد جاء أنه نهىٰ عنها يوم خيبر أيضًا قبل ذلك، إلا أنها أبيحت بعده، ولذلك زعم بعض أن أحاديث النسخ مضطربة، وهو زعم فاسد، ثم المتعة: هي النكاح لأجل معلوم، أو مجهول؛ كقدوم زيد سمي بذلك؛ لأن الغرض منها: مجرد الاستمتاع دون التوالد وغيره من

---

(١) في «م»: نصحه.
(٢) في «م»: سوء.
(٣) في «م»: وإلا فلا يكون.
(٤) «مجمع الزوائد» (٥/ ٤١٣).
(٥) «التمهيد» (١٠/ ١٠٣)، و«تحفة الأحوذي» (٤/ ٢٢٥).

أغراض النكاح، وهي حرام بالكتاب والسنة، أما السنة فما ذكره المصنف هاهنا وغيره، وأما الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] والتمتع[١] بها ليس[٢] واحدة منهما بالاتفاق، فلا يحل؛ أما أنها ليست بمملوكة فظاهر، وأما أنها ليست بزوجة، فلأن الزواج له أحكام كالإرث وغيره، وهي منعدمة بالاتفاق.

(١٥٣٣٨) (٣/ ٤٠٤)

قوله: (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) لا ينافي ما سبق؛ إذ يمكن أنه كرر يوم حجة الوداع تأكيدًا وتشهيرًا للأمر.

(١٥٣٣٩) (٣/ ٤٠٤)

قوله: (أُمِرَ بِالصَّلاَةِ) أي: يأمره الأولياء، وهذا أمر للأولياء بتأديب الصغار بالشرائع وغيرها، وأمر التأديب قد يتوجه إلىٰ الصبي أيضًا كما في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٨] وهو أيضًا قد يجعل متوجهًا[٣] إلىٰ الأولياء، وعلىٰ تقدير اعتباره متوجهًا إلىٰ الصغار؛ فلا إشكال، وإنما الإشكال في أمر التكليف، وأمر التكليف ما يترك الامتثال به يستحق العقاب أو العتاب[٤] مثلاً، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٣٤٠) (٣/ ٤٠٤)

قوله: (فَلْيَسْتَتِرْ لِصَلاَتِهِ وَلَوْ بِسَهْمٍ) أي: لو بنصب السهم بينه وبين من يمر بين يديه، والله تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»: رواه أحمد وأبو يعلىٰ، والطبراني في «الكبير» ورجال أحمد رجال الصحيح.

---

(١) في «الأصل»: المتمتع. والمثبت من «م».
(٢) في «الأصل»: ليست. والمثبت من «م». (٣) في «م»: موجتها.
(٤) في «الأصل»: العقاب. والمثبت من «م».

(١٥٣٤٣) (٣/ ٤٠٤)

قوله: (أَنْ يُصَلَّىٰ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ) أي: مباركها حول الماء، قالوا: ليست العلة نجاسة المكان؛ إذ لا فرق حينئذ بين المرابض والأعطان، وقد جاءت الأحاديث بالفرق، وإنما العلة: شدة نفار الإبل؛ فقد يؤدي ذلك إلىٰ بطلان الصلاة، أو قطع الخشوع، أو غير ذلك، فلذلك جاء أنها من الشياطين (وَأَنْ نُصَلِّيَ فِي مُرَاحِ الْغَنَمِ) فيه سقط من الرواة؛ أي: ورخص أن نصلي؛ كما سيجيء، ويدل عليه: رواية ابن ماجه وسائر الأحاديث، وقال السيوطي: المُراح بضم الميم: الموضع الذي تروح إليه، أو تأوي[1] إليه ليلاً.

(١٥٣٤٥) (٣/ ٤٠٤-٤٠٥)

قوله: (إِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ[2] دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ) أي: حلت في أيامه علىٰ خلاف ما كان عليه أمر الجاهلية (كَأَنَّمَا وُلِدُوا الْيَوْمَ) أي: بين لنا بيانًا وافيًا في غاية الوضوح؛ كالبيان لمن لا يعلم شيئًا قبل اليوم (ثُمَّ أَمَرَنَا بِمُتْعَةِ النِّسَاءِ) أي: رخص لنا فيها وأذن وأباح، وهذا الحديث يدل علىٰ إباحتها بعد فتح مكة أيضًا، قال القاضي عياض: هذه الرواية ساقطة؛ فإن الرواة الثقات الأثبات إنما رووا عن سبرة الإباحة يوم فتح مكة، والذي في حجة الوداع إنما هو التحريم. قلت: وبالجملة؛ في هذه الرواية خلط بين وقعة الفتح وحجة الوداع.

(١٥٣٤٦) (٣/ ٤٠٥)

قوله: (فَتَاةً) أي: شبة (الْبَكْرَةُ) بفتح فسكون؛ أي: الفتية من الإبل؛ أي: الشابة القوية (الْعَنَطْنَطَةُ) هي بعين مهملة مفتوحة وبنونين الأولىٰ مفتوحة وبطاءين مهملتين، كذا قال النووي[3]. قلت: وقد ضبط بفتح النون الثانية

---

(١) في «م»: تأتي.
(٢) سقط من «الأصل، م»، والمثبت من المسند المطبوع.
(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٩/ ١٨٥).

وسكون الطاء الأولىٰ، وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام. (قَالَ: وَأَنَا قَرِيبٌ) هذا عكس ما في صحيح مسلم؛ ففيه (وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ) وكذا ذكر تمام[1] القصة بعد هذا علىٰ عكس ما هاهنا، والدمامة بفتح الدال المهملة، وهي القبح في الصورة (خَلَقٌ) بفتحتين؛ أي: قريب من البالي (مَحٌّ) بفتح ميم وحاء مهملة مشددة، وهو البالي، ومنه: مَحَّ الكتابُ: إذا بلي ودَرَس.

(١٥٣٤٩) (٣/ ٤٠٥)

قوله: (كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ) بفتح عين مهملة، وإسكان ياء مثناة من تحت، وبطاء مهملة وبالمد، وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام.

عبد الرحمن بن أبزىٰ الخزاعي

مولاهم، قال البخاري والترمذي وآخرون: له صحبة. وقال أبو حاتم: أدرك النبي ﷺ وصلىٰ خلفه، وأخرج أبو داود[2] بسند حسن عن عبد الرحمن ابن أبزىٰ «أنه صلىٰ مع النبي ﷺ...» الحديث، وقال ابن السكن: استعمله النبي ﷺ علىٰ خراسان. وفي صحيح مسلم[3] «أن عمر قال لنافع بن عبد الحارث الخزاعي: مَنِ اسْتَعْمَلْتَ عَلَىٰ مَكَّةَ؟ قَالَ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ أَبْزَى قَالَ: اسْتَعْمَلْتَ عَلَيْهِمْ مَوْلًى! قَالَ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، عَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ...» وأخرجه أبو يعلىٰ، وفيه: «إني وجدته أقرؤهم لكتاب اللَّه، وأفقههم في دين اللَّه» وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، قيل: لم أر من وافقه علىٰ ذلك، ورد بأن كلام أبي بكر ابن أبي داود يدل علىٰ ذلك، لكن العمدة علىٰ قول الجمهور، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: عام. والمثبت من «م».

(٢) «سنن أبي داود» (٨٣٧).

(٣) «صحيح مسلم» (٨١٧).

(١٥٣٥٢) (٣/٤٠٦)

قوله: (فَكَانَ لَا يُتِمُّ التَّكْبِيرَ) أي: لا يأتي به في الانتقال إلىٰ الركوع أو السجود أو الانتقال منه، والظاهر أن ضمير (كَانَ) لعبد الرحمن، وهذا بناء علىٰ أن الناس تركوا تكبيرات الانتقالات، فتبعهم علىٰ ذلك عبد الرحمن، وزعم ابنه أنه أخذ ذلك عن النبي ﷺ بناء علىٰ أنه صلىٰ معه، فالظاهر أنه ما فعل إلا تبعًا له، فذكر الكلام علىٰ وجه يوهم ذلك، ويحتمل أن الضمير للنبي ﷺ فلعل عبد الرحمن ما سمع التكبير لبعده، فقال ذلك علىٰ زعمه أنه ترك، وقوله: (يَعْنِي إِذَا خَفَضَ) أي: كان يترك إذا خفض، وهذا بيان عدم إتمام التكبير، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٣٥٤) (٣/٤٠٦)

قوله: بـ(سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ...) إلخ، ظاهره أنه كان يوتر بثلاث (وَرَفَعَ[1] بِهَا صَوْتَهُ) أي: بالتسبيحة الثالثة، أو بالتسبيحات الثلاث، إلا أن الرواية جاءت بالمعنىٰ الأول صريحًا.

(١٥٣٦٠) (٣/٤٠٦)

قوله: (أَصْبَحْنَا) أي: دخلنا في الصباح، وهذا الدعاء من أذكار الصباح (عَلَىٰ فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ) الجار والمجرور حال: ونحن علىٰ فطرة الإسلام؛ أي: علىٰ السنة التي سنها اللَّه تعالىٰ لعباده، وهي الإسلام؛ فالإضافة بيانية (كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ) أي: كلمة تدل علىٰ إخلاص القائل و[2] يصير بها القائل من المخلصين، وهي كلمة التوحيد (وَعَلَىٰ دِينِ نَبِيِّنَا) يدل علىٰ أن النبي مبعوث إلىٰ نفسه حتىٰ له أن يضيف اسم النبي إلىٰ نفسه لذلك (مِلَّةِ أَبِينَا) أي: دينه (حَنِيفًا) مائلاً عن الباطل حال من (إِبْرَاهِيمَ).

---

(١) في «الأصل، م»: ويرفع، والمثبت من المسند المطبوع.
(٢) في «م»: أو.

(١٥٣٦٢) (٣/٤٠٦)

قوله: (يَمُدُّ بِالآخِرَةِ) أي: بالمرة الآخرة.

(١٥٣٦٥) (٣/٤٠٧)

قوله: (قَالَ أُبَيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ . . .) إلخ، فهم أبي أن مراده بما قال: هو أن يعرف أن أبيًّا متنبه لذلك أم لا؟ فأجاب بأنه متنبه.

(١٥٣٦٨) (٣/٤٠٧)

قوله: (السَّبَّاحَةِ) هذا هو الاسم الإسلامي، وأما السبابة؛ فاسم جاهلي إلا أنهم بسبب الاشتهار يطلقونها أيضًا، وقد أخذت الأئمة كلهم بالإشارة، وإنما خالف فيها بعض المشايخ من علمائنا الحنفية علىٰ خلاف قول إمامهم بلا دليل قوي؛ فلا عبرة بخلافهم بعد ثبوتها في الأحاديث واتفاق الأئمة عليها.

(١٥٣٧١) (٣/٤٠٧)

قوله: (حَتَّىٰ أَخَذَ كُلُّ عَظْمٍ مَأْخَذَهُ) أي: استقر كل عضو في مستقره.

نافع بن عبد الحارث

هو نافع بن عبد الحارث الخزاعي، ووقع في رواية إبراهيم الحربي: نافع ابن الحارث، بإسقاط: عبد، والصواب: إثباته، قال البخاري: يقال أن له صحبة، وذكر ابن سعد في الصحابة وفضلائهم[1]، ويقال: أنه أسلم يوم الفتح، فأقام بمكة ولم يهاجر، وأنكر الواقدي صحبته، وذكره في الصحابة: ابن حبان والعسكري وآخرون.

(١٥٣٧٢) (٣/٤٠٨)

قوله: (الْجَارُ الصَّالِحُ) الذي يحثه قولاً وفعلاً علىٰ الذِّكْر والتقوىٰ، ويوقظه

---

(١) في «الأصل»: وفضائلهم. والمثبت من «م».

من سنة الغفلة والهوىٰ (الْهَنِيءُ) الموافق في سبيل اللَّه لا يؤخره عن الرفقاء (الْوَاسِعُ) الذي ينشرح فيه الصدر ولا يضيق؛ فإن ضيق الصدر يمنع عن الخيرات. قال نافع بن عبد الحارث: «خرجت مع رسول اللَّه ﷺ» هكذا روىٰ الحديث أبو داود في الآداب، والنسائي في المناقب، قال الحافظ المزي في «الأطراف»: ورواه أبو الزناد، عن أبي الزناد، عن أبي سلمة، عن نافع بن عبد الحارث، عن أبي موسىٰ الأشعري. قلت: وهو المشهور؛ ففي هذه الرواية سقط، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٣٧٤) (٣/٤٠٨)

(حَائِطًا) أي: بستانًا (أَمْسِكْ عَلَيَّ) بتشديد الياء؛ أي: احفظه عليَّ حتىٰ لا يدخل عليَّ أحد بلا إذن (فَجَاءَ) أي: رجع من قضاء الحاجة (عَلَىٰ الْقُفِّ) بضم قاف وتشديد فاء: حافة البئر، أو الدكة التي حولها (وَدَلَّىٰ) بتشديد اللام: أرسلهما في البئر (فَضُرِبَ الْبَابُ) علىٰ بناء المفعول ورفع الباب (وَدَلَّىٰ رِجْلَيْهِ) اقتداء به وتأنسًا وتجانسًا (مَعَهَا) أي: مع البشارة أو مع الجنة (بَلَاءٌ) والمعية علىٰ المعنيين لمجرد[1] الاجتماع في الوجود لا لاتحاد الوقت، ويحتمل أن يكون مع للقرب، أما قرب البلاء من الجنة؛ فلأنها كانت عند الموت، وأما قربها من البشارة؛ فلأن الآتي قريب (عَلَىٰ الْقُفِّ) المشهور أنه وجد القف قد ملئ، فجلس وجاهه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

أبو محذورة المؤذن

اختلف في اسمه، قيل: سمرة، وقيل غير ذلك، والأصح: أنه أوس بن معير، بكسر ميم وسكون مهملة وفتح مثناة تحتية، ولم يهاجر أبو محذورة؛ بل أقام بمكة مؤذنًا إلىٰ أن مات سنة تسع وخمسين؛ وقيل غير ذلك.

---

(١) في «الأصل»: المعنيين بمجرد. والمثبت من «م».

(١٥٣٧٦) (٣/ ٤٠٨)

قوله: (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) أي: في حنين (وَهُوَ) يريد النبي ﷺ أي: كان حينئذ كذلك ثم انقلب البغض حبًّا (فَأَذَّنُوا) أي: الصحابة (ثُمَّ ارْجِعْ) صريح في الترجيع، وقد ثبت الترجيع في أذان أبي محذورة ثبوتًا لا مرد له، كما ثبت عدمه في أذان بلال؛ فالوجه: جواز الوجهين: والأقرب: الترجيع؛ إن كان المؤذن جديد الإسلام، وتركه إن كان قديم الإسلام؛ كأبي محذورة وبلال (بِالْأَوَّلِ مِنَ الصُّبْحِ) أي: بالأذان الأول، والمراد: الاحتراز عن الإقامة (فَقُلْهَا) أي: الكلمة الآتية؛ فهو ضمير مبهم، وقوله: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) تفسير له (أَسَمِعْتَ؟) من الإسماع؛ أي: قلت[1] علىٰ وجه تسمع الحاضرين، أو من السماع، والهمزة للاستفهام؛ أي: أسمعت ما قلت لك أم لا؟

(١٥٣٧٧) (٣/ ٤٠٨)

قوله: (مَرَّتَيْنِ) قد أخذ بذلك مالك، لكن قد صح: أربعة[2] مرات، والمثبت أحفظ.

(١٥٣٧٨) (٣/ ٤٠٨)

قوله: (قُلْتُ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ . . .) إلىٰ **قوله**: (الْأَذَانُ الْأَوَّلُ) الظاهر أنه بالرفع؛ أي: هكذا الأذان الأول من الفجر.

(١٥٣٨٠) (٣/ ٤٠٨-٤٠٩)

قوله: (فَقَفَلَ) أي: رجع (مُتَنَكِّبُونَ) من تنكب: إذا أعرض؛ أي: معرضون عن طريق الإسلام (ثُمَّ أَمَارَّهَا) بتشديد الراء، هكذا في النسخ، والظاهر أن أصله (أَمَرَّهَا) والألف للإشباع (وَعَادَ ذَلِكَ) أي: صار ذلك.

---

(١) في «م»: دلت.

(٢) في «م»: أربع.

(١٥٣٨١) (٣/ ٤٠٩)

قوله: (تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً . . .) إلخ، هذا الحديث نص علىٰ تربيع التكبير، والترجيع في الأذان، والتثنية في الإقامة بحيث لا يبقىٰ محل؛ فإن العدد المذكور لا يستقيم إلا علىٰ ذلك نعم[1] التكبير في التفصيل في النسخ مثنىٰ، وهذا دليل علىٰ أن ترك التربيع في التكبير من تصرفات الرواة، وقد ثبت إفراد إقامة بلال وعدم الترجيع في أذانه، فلزم جواز الأمرين في كل من الأذان والإقامة، والله تعالىٰ أعلم.

شيبة بن عثمان الحجبي

هو عبد الله بن عبد العزىٰ بن عبد الدار، قال البخاري وغير واحد: له صحبة، أسلم يوم الفتح، وكان ممن ثبت يوم حنين، بعد أن أراد أن يغتال النبي ﷺ فقذف الله في قلبه الرعب، فوضع النبي ﷺ يده علىٰ صدره، فثبت الإيمان في قلبه[1] وقاتل بين يديه، وفي بعض رواياته: فجئته من خلفه فدنوت ثم دنوت، حتىٰ إذا لم يبق إلا أن أتسوره[2] بالسيف وقع لي شهاب من نار كالبرق، فرجعت القهقرىٰ، فالتفت إلي فقال: تعال يا شيبة. فوضع يده علىٰ صدري، فرفعت إليه بصري وهو أحب إلي من سمعي وبصري . . .» الحديث، وعاش إلىٰ خلافة يزيد بن معاوية.

(١٥٣٨٢) (٣/ ٤١٠)

قوله: (صَفْرَاءَ) أي: الذهب (وَلَا بَيْضَاء) ؛ أي: الفضة. (لَمْ يَفْعَلَا ذَلِكَ) استدل بتركه ﷺ وترك أبي بكر - رضي الله تعالىٰ عنه - التعرض لمال الكعبة مع علمهما به وحاجتهما إليه، علىٰ أنه[3] لا يجوز إخراجه والتعرض له،

(١) من «م».
(٢) في «الأصل»: أسوره. والمثبت من «م».
(٣) في «م»: أن.

ووافقه عمر - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - علىٰ ذلك لكن النبي ﷺ كان يراعي حدثان عهدهم بالجاهلية وأبو بكر - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - لم يتفرغ لأمثال هذه الأمور، وقد جاء في مسلم أن عائشة قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ** - أَوْ قَالَ بِكُفْرٍ - **لأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...**»[1] الحديث.

أبو الحكم أو الحكم بن سفيان

في «الإصابة»[2]: هو الحكم بن سفيان بن عثمان الثقفي، قال أبو زرعة وإبراهيم الحربي: له صحبة، واختلف فيه علىٰ مجاهد، فقيل هكذا، وقيل: سفيان بن الحكم، وقيل غير ذلك، وقال أحمد والبخاري: ليست للحكم صحبة، وقالوا: الصحيح: الحكم بن سفيان، عن أبيه، وقد ذكره في «الإصابة» في الكنىٰ، فقال: هو أبو الحكم بن سفيان، تقدم ذكره في الحكم ابن سفيان. وفي «التقريب»[3]: الحكم بن سفيان، وقيل: سفيان بن الحكم، قيل: له صحبة، لكن في حديثه اضطراب. انتهىٰ.

(١٥٣٨٤) (٣/ ٤١٠)

قوله: (ثُمَّ تَوَضَّأَ وَنَضَحَ فَرْجَهُ) قال الخطابي: هو الاستنجاء بالماء، وعلىٰ هذا لا يرد أن الاستنجاء مقدم[4] علىٰ الوضوء؛ لعدم دلالة الواو علىٰ الترتيب. وقال النووي في «شرح مسلم»[5]: هو نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء؛ لنفي الوسواس.

---

(١) «صحيح مسلم» (١٣٣٣). (٢) «الإصابة» (٢/ ١٠٣).
(٣) «تقريب التهذيب» (١/ ١٧٥ رقم ١٤٤٢).
(٤) في «م»: يقدم.
(٥) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٣/ ١٥٠).

عثمان بن طلحة

هو صاحب مفتاح البيت، أسلم في صلح الحديبية، وهاجر مع خالد بن الوليد، وشهد الفتح مع النبي ﷺ فأعطاه مفتاح الكعبة، ووقع في «تفسير الثعلبي»[1] بغير سند «في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] إن عثمان المذكور إنما أسلم يوم الفتح بعد أن دفع[2] له النبي ﷺ مفتاح البيت» وهذا منكر، والمعروف أنه أسلم وهاجر مع عمرو بن العاص وخالد بن الوليد، ثم سكن مكة إلىٰ أن مات بها سنة ثنتين وأربعين.

(١٥٣٨٧) (٣/ ٤١٠)

قوله: (دَخَلَ الْبَيْتَ) أي: الكعبة (حِينَ تَدْخُلُ) متعلق بـ(وِجَاهَكَ) أي: يكون لك وجاه حين دخولك البيت.

(١٥٣٨٨) (٣/ ٤١٠)

قوله: (وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ) أي: أحزاب الشرك (مَأْثَرَةٍ) بفتح ميم، وضم مثلثة أو فتحها: كل ما يذكر ويؤثر من مكارم أهل الجاهلية ومفاخرهم (مَوْضُوعَةٌ تَحْتَ قَدَمَيَّ) أراد: إبطالها وإسقاطها (إِلَّا سِدَانَةَ الْبَيْتِ) بكسر السين وبالدال المهملة، وهي خدمته والقيام بأمره، قال الخطابي: كانت الحجابة في الجاهلية في بني عبد الدار، والسقاية في بني هاشم، فأقرهما رسول اللَّه ﷺ فصار بنو شيبة يحجبون البيت، وبنو العباس يسقون الحجيج (خَطَإِ الْعَمْدِ) أي: خطأ يشبه العمد، وهو ما كان بالسوط ونحوه (دِيَةٌ) أي: ذو دية (مِائَةٌ مِنْ الْإِبِلِ) بيان للدية المغلظة[3] (مِنْ ثَنِيَّةٍ) ما دخلت في السادسة (إِلَىٰ بَازِلِ عَامِهَا) متعلق بـ(ثَنِيَّةٍ) وذلك في ابتداء السنة التاسعة، وليس بعده

---

(١) «تفسير الثعلبي» (١/ ٣٨٣).

(٢) في «م»: رفع.

(٣) في «م»: الغليظة.

اسم؛ بل يقال: بازل عام، وبازل عامين (خَلِفَةٌ) بفتح فكسر: هي الناقة الحاملة إلىٰ نصف أجلها، ثم هي عشار.

عبد اللَّه بن السائب بن أبي السائب صيفي بن عائذ المخزومي

وكان من قراء القرآن، أخذ عنه مجاهد، ووهم ابن منده فقال: القاري[1] من القارة[2]. بعد أن قال فيه: المخزومي، وإنما هو القارئ؛ بالهمز[3] من القراءة، مات [في] إمارة ابن الزبير وصلىٰ عليه: ابن عباس.

(١٥٣٩١) (٣/ ٤١٠)

قوله: (و[4]كَانَ يَقُودُ عَبْدَ اللَّهِ) أي: حين كف بصره (عِنْدَ الشِّقَّةِ) بضم شين معجمة، ويجوز كسرها وتشديد قاف، بمعنىٰ: الناحية، وأصلها: الناحية التي يقصدها المسافر (مِمَّا يَلِي الْبَابَ) أي: باب البيت (مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ) بفتحتين؛ أي: الحجر الأسود، والمراد: الناحية التي بين الحجر والباب؛ أي: الملتَزَم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٣٩٢) (٣/ ٤١١)

قوله: (فَوَضَعَ نَعْلَيْهِ) أي: فيجوز وضع النعل[5]، وما جاء من الأمر **بقوله**: (فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا) ليس للوجوب، وفيه أنه إذا وضع؛ فليضع عن يساره.

(١٥٣٩٣) (٣/ ٤١١)

قوله: (فِي الْفَجْرِ) أي: في وقت الفجر (سَعْلَةٌ) بفتح سين: مرة من السعال، قيل: إنما أخذته بسبب البكاء.

---

(١) في «م»: القارئ.
(٢) في «م»: القارء.
(٣) في «م»: بالهمزة.
(٤) في «م»: العباس.
(٥) في «م»: الفعل.

(١٥٣٩٥) (٣/ ٤١١)

قوله: (فَحَذَفَ) أي: ترك القراءة.

(١٥٣٩٦) (٣/ ٤١١)

قوله: (قَبْلَ الظُّهْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ أَرْبَعًا) ظاهره: بسلام واحد، وهي تحتمل أنها سنة الظهر القبلية، ويحتمل أنها غيرها (أَنْ أُقَدِّمَ) من التقديم.

(١٥٣٩٨) (٣/ ٤١١)

قوله: (فِيمَا بَيْنَ رُكْنَيْ بَنِي جُمَحَ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ) و[1] فيه اختصار؛ أي: الركن اليماني والركن الأسود، وهما بيان لركني بني جمح.

عبد اللَّه بن حبشي

بضم المهملة، وسكون الموحدة، بعدها معجمة، ثم تحتانية مشددة، الخثعمي.

(١٥٤٠١) (٣/ ٤١٢)

قوله: (إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ) أي: في متعلقه، والمراد: تصديق بلغ حد اليقين بحيث لا يبقىٰ معه أدنىٰ توهم لخلافه، وإلا فمع بقاء الشك لا يصلح الإيمان، و[2] إيمان لا يشك المرء في خصوله له بأن يتردد؛ هل حصل له الإيمان أم لا؟ والوجه: الأول (لَا غُلُولَ) بضم الغين؛ أي: لا خيانة منه في غنائمه (مَبْرُورَةٌ) أي: خالية عن ارتكاب محارمها (طُولُ الْقُنُوتِ) أي: ذات طول القنوت؛ أي: القيام، قيل: مطلقًا[3]، وقيل: في الليل، وهو الأوفق بفعله ﷺ (جَهْدُ الْمُقِلِّ) بضم الجيم؛ أي: قدر ما يحتمله حال من قل له

---

(١) من «م».

(٢) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: مطلق.

المال، والمراد: ما يعطيه المقل علىٰ قدر طاقته، ولا ينافيه حديث[1] «**خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًىٰ**» لعموم الغنىٰ للقلبي، وغنىٰ اليد (مَنْ هَجَرَ) أي: هجرة من هجر (وَعُقِرَ جَوَادُهُ) أي: فرسه، والمراد: قتل من صرف نفسه وماله في سبيل اللَّه.

جد إسماعيل بن أمية

هو عمرو بن سعيد بن العاص أبو أمية الأموي، قال ابن عساكر في «فهرست المسند»: لا صحبة له. وقال الحافظ في «التقريب»[2]: هو المعروف بالأشدق، تابعي ولي إمرة المدينة لمعاوية ولابنه قتله عبد الملك ابن مروان سنة ستين، ووهم من زعم أن له صحبة؛ وإنما لأبيه رؤية، وكان عمرو مسرفًا علىٰ نفسه، وليست له في مسلم رواية إلا في حديث واحد. وفي «الإصابة»[3]: هو تابعي، وأبوه من صغار الصحابة، جاءت عنه رواية مرسلة من طريق حفيده أيوب بن موسىٰ، عن أبيه، عن جده، أخرجه الترمذي، وجد أيوب الأدنىٰ: عمرو[4] هذا، وجده الأعلىٰ: سعيد، وقد ذكر الأشدق في الصحابة متمسكًا بكون الضمير يعود علىٰ أيوب محمد بن طاهر في «الأطراف» وتبعه ابن عساكر والمزي، وقال ابن عساكر في ترجمته من «تاريخ دمشق»[5]: يقال: إنه رأىٰ النبي ﷺ. وتبعه عبد الغني والمزي، وهو من المحال المقطوع ببطلانه؛ فإن أباه سعيد[6]، كان له عند موت النبي ﷺ ثمان سنين أو نحوها؛ فكيف يولد له؟! قتل عمرو سنة سبعين من الهجرة. انتهىٰ.
قلت: كلام ابن عساكر في «الفهرست» صريح في نفي الصحبة، وكذلك

---

(١) «صحيح البخاري» (١٣٦٠).
(٢) «التقريب» (١/ ٤٢٢ رقم ٥٠٣٤).
(٣) «الإصابة» (٥/ ٢٩٤).
(٤) زاد في «م»: و.
(٥) «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٣).
(٦) في «الأصل»: سعيدًا. والمثبت من «م».

المزي ذكر حديث[١]: «ما نحل والد ولدًا» في مسند سعيد أبي عمرو[٢] لا في مسند عمرو[٣]؛ نعم. ظاهر صنيع المصنف الإمام يوهم أن عمرًا[٤] صحابي، وأن الحديث في[٥] مسنده، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٤٠٢) (٣/ ٤١٢)

قوله: (تُعْتَقُ) علىٰ بناء الفاعل من عتق؛ أي: تخلص من الخدمة (فِي عِتْقِكَ) أي: في يوم هو نصيب عتقك، ويحتمل[٦] أنه علىٰ بناء المفعول من الإعتاق (وَتُرَقُّ) علىٰ بناء المفعول، وفي «المجمع»[٧]: رواه أحمد، وهو مرسل، ورجاله ثقات، ورواه الطبراني من طريق عبد الله بن أحمد. انتهىٰ. قلت: ولا يخفىٰ أن حديث السعاية أقوىٰ؛ بل في هذا الحديث إشكال؛ إذ لا يظهر أن يكون المعتق عمرًا؛ فإنه لم يكن يومئذ ولا أبوه سعيد[٨]؛ لأنه كان صغيرًا، وإعتاق الصغير لا ينفذ، وأبوه العاص قتل يوم بدر كافرًا، قتله علي - رضي الله تعالىٰ عنه - والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٤٠٣) (٣/ ٤١٢)

قوله: (مَا نَحَلَ) أي: ما أعطىٰ.

الحارث بن برصاء

هو ابن مالك، والبرصاء أمه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥٠٩).
(٢) في «م»: عمر.
(٣) في «م»: عمر.
(٤) في «الأصل»: عمرو. والمثبت من «م».
(٥) في «م»: من.
(٦) في «م»: ويحمل.
(٧) «المجمع» (٤/ ٤٥١).
(٨) في «م»: ولاه أبو سعيد.

(١٥٤٠٤) (٣/ ٤١٢)

قوله: (لَا يُغْزَىٰ هَذَا) أي: البيت[١]، بمعنىٰ: لا يحل لأحد غزو أهله، والمراد أنه حرم لا يحل لأحد غزو أهله، أو المراد: بيان بقائهم علىٰ الإيمان إلىٰ القيامة، وعدم ارتدادهم حتىٰ يحل غزوهم؛ فلا ينافي ما وقع في زمن يزيد وغيره من الحروب ظلمًا، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٤٠٥) (٣/ ٤١٢)

قوله: (لَا يُغْزَىٰ) أي: البيت (بَعْدَهَا) أي: بعد غزوة الفتح.

مطيع بن الأسود

قرشي عدوي، كان اسمه: العاصي، فسماه النبي ﷺ مطيعًا، أسلم يوم الفتح، مات في خلافة عثمان بالمدينة، وقيل: قتل بالجمل.

(١٥٤٠٦) (٣/ ٤١٢)

قوله: (لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَلَ) هذا تفسير لحديث (لَا يُقْتَلُ) قال النووي ﵀ في «شرح مسلم»[٢]: قال العلماء: معناه: الإعلام بأن قريشًا يسلمون كلهم، ولا يرتد أحد منهم كما ارتد غيرهم بعده ﷺ ممن حورب وقتل صبرًا، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلمًا صبرًا؛ فقد جرىٰ علىٰ قريش بعد ذلك ما هو معلوم، والله تعالىٰ أعلم. انتهىٰ.

(١٥٤٠٩) (٣/ ٤١٢)

قوله: (وَلَمْ يُدْرِكْ الْإِسْلَامُ أَحَدًا) الإسلام بالرفع؛ أي: ما أسلم منهم أحد، قال القاضي عياض: العصاة هاهنا: جمع العاصي، من أسماء الأعلام

---

(١) في «م»: أي: هذا البيت.

(٢) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٢/ ١٣٤).

لا من الصفات؛ أي: ما أسلم ممن كان اسمه العاصي، مثل: العاص[١] بن وائل السهمي، والعاصي بن هشام أبو البختري، والعاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية، والعاصي بن هشام بن المغيرة المخزومي، وغيرهم سوىٰ العاصي بن الأسود، فسماه النبي ﷺ مطيعًا، وإلا فقد أسلمت عصاة قريش وعتاتهم كلهم بحمد اللَّه تعالىٰ، لكنه ترك أبا جندل بن سهيل بن عمرو، وهو ممن أسلم، واسمه أيضًا: العاصي؛ فإذا صح هذا يحمل علىٰ أن هذا ممن غلب عليه كنيته، وجهل اسمه؛ فلم يعرف المخبر باسمه؛ فاستثناه[٢] انتهىٰ.

قدامة بن عبد اللَّه بن عمار الكلائي[٣]

قال البخاري وأبو[٤] حاتم: له صحبة. وقال البغوي: سكن مكة. وقال ابن السكن: له صحبة، يكنىٰ أبا عبد اللَّه، أسلم قديمًا ولم يهاجر، وكان يسكن نجدًا.

(١٥٤١٠) (٣/ ٤١٢)

قوله: (أَبُو قُرَّةَ) بضم القاف (الزُّبَيْدِيُّ) بفتح الزاي، كذا في «التقريب»[٥] وفي «القاموس»: الزبيد؛ كأمير: بلد[٦] باليمن، منه موسىٰ بن طارق، وقد ضبط في بعض النسخ بضم الزاي (الْحُصَيْبِ) بحاء وصاد مهملتين؛ كزبير: موضع باليمن فاقت نساؤه حُسْنًا، ومنه: «إِذَا دَخَلْتَ الْحُصَيْبَ؛ فَهَرْوِلْ» كذا في «القاموس» (رِمَعٌ) براء وميم وعين مهملة؛ كعنب: قرية أشعريين، كذا في «القاموس». (صَهْبَاءَ) هي ما يخالط بياضها حمرة (بِلَا زَجْرٍ) أي: لأحد عن

(١) من «م».
(٢) في «الأصل»: فما استثناؤه. والمثبت من «م».
(٣) في «م»: الكلابي.
(٤) في «الأصل، م»: ابن.
(٥) «تقريب التهذيب» (١/ ٥١٥ رقم ٦٤١٨).
(٦) في «م»: بلدة.

الزحام (وَلَا إِلَيْكَ) اسم فعل، بمعنىٰ: تبعد وتنح؛ أي[1]: ولا قول إليك؛ أي: لم يكن ثم شيء من هذه الأمور تفعل الآن بين أيدي الأمراء؛ فهي محدثة ومكروهة كسائر المحدثات، وفيه بيان تواضعه ﷺ وأنه لم يكن علىٰ صفة الأمراء اليوم، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٤١٣) (٣/ ٤١٣)

قوله: (عَلَىٰ نَاقَةٍ) أي: يطوف راكبًا عليها (بِمِحْجَنِهِ) بكسر ميم وسكون حاء مهملة بعدها جيم: هي عصا معوجة الرأس.

سفيان بن عبد اللَّه

ثقفي أسلم مع الوفد، وحضر قبل إسلامه حنينًا مع الكافرين.

(١٥٤١٦) (٣/ ٤١٣)

قوله: (قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ) أي: في بيانه (لَا أَسْأَلُ عَنْهُ . . .) إلخ، لعله كناية عن اختصاره، وأنه لا يكون لطوله مما أنسىٰ فأحتاج إلىٰ السؤال عن آخر؛ أي: يكون مختصرًا لا أنسىٰ فلا أحتاج إلىٰ سؤال أحد (آمَنْتُ بِاللَّهِ) قيل: هو أمر بالإيمان وإظهاره باللسان وبالأركان، فاقتصر علىٰ اللسان؛ لكونه الأصل في الإظهار، وقيل: بل هو أمر بالإيمان، وعلىٰ التقديرين؛ فليس المراد: الأمر بهذا القول باللسان فقط؛ بل فعل الإيمان بالقلب مطلوب (ثُمَّ اسْتَقِمْ) علىٰ الأول: هو أمر بالدوام والبقاء علىٰ الإيمان والطاعة؛ لأنه قد اعتبر الأعمال في **قوله**: (قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ) وعلىٰ الثاني: هو أمر بملازمة الطاعة بما أمكن بمقتضىٰ الإيمان، وعلىٰ الثاني: قيل: فيه دليل علىٰ أن التكليف بالأعمال إنما هو بعد الإيمان لدلالة كلمة (ثُمَّ) علىٰ التراخي، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) من «م».

(١٥٤١٧) (٣/ ٤١٣)

قوله: (فَأَيَّ شَيْءٍ) بالنصب (أَتَّقِي) فعل التكلم من الاتقاء؛ أي: أتحفظ عنه وأتجنب.

حديث رجال غير مسمين[1]

(١٥٤٢٠) (٣/ ٤١٣)

قوله: (أَنْ نَقْتُلَ الْعُسَفَاءَ) بضم أوله والمد، جمع عسيف، بمعنىٰ: الأجير، ويروىٰ: «الأُسَفَاءَ» جميع: أسيف؛ بمعناه، وقيل: هو الشيخ الفاني، وقيل: العبد (وَالْوُصَفَاءَ) بضم ومد، جمع وصيف، بمعنىٰ: المملوك، والمراد: من لا يقاتل منهما، وإلا فمن يقاتل لا يترك.

(١٥٤٢١) (٣/ ٤١٤)

قوله: (بَيْنَ الضِّحِّ) بكسر الضاد المعجمة وتشديد الحاء: هو في الأصل: ضوء الشمس، والمراد: النهي عن الجلوس علىٰ وجه يكون نصفه في الشمس ونصفه في الظل، وقد جاء ما يدل علىٰ جوازه؛ فيحمل النهي علىٰ[2] التنزيه.

(١٥٤٢٣) (٣/ ٤١٤)

قوله: (إِنَّمَا الطَّوَافُ صَلاَةٌ) في الأجر، أو في التعلق بالكعبة (فَأَقِلُّوا الْكَلَامَ) إذ لا يجوز الكلام في الصلاة، فينبغي أن يكون تركه أولىٰ فيما هو بمنزلتها.

(١٥٤٢٤) (٣/ ٤١٤)

قوله: (نَلِي)[3] صيغة المتكلم مع الغير من الولاية (أَدِّ) أمر من الأداء (وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ) أي: لا تقابل الخيانة بمثلها؛ فكأنه أخذ منه عدم جواز

---

(١) في «م»: مسميين.

(٢) في «م»: عن.

(٣) في «م»: علي.

أن يأخذ هذا الألف في مقابلة ذاك، ورأىٰ أن هذا من باب مقابلة الخيانة بمثلها، وهو لا يجوز، ومن جوز ذلك رأىٰ أنه ليس من ذلك الباب؛ بل من باب أخذ الحق عند القدرة عليه، وإنما الخيانة: إذا زاد علىٰ حقه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

كلدة(١) بن الحنبل

بفتحتين، قيل: ابن عبد اللَّه بن الحنبل، وقيل: قيس بن الحنبل الأسلمي، أخو صفوان بن أمية لأمه، ويقال: ابن اخته، قال يوم حنين حين وقعت هزيمة المسلمين: بطل السحر. فزجره صفوان، ثم أسلم بعد ذلك.

(١٥٤٢٥) (٣/ ٤١٤)

قوله: (بِلِبَإٍ) بكسر لام ما يحلب عند الولادة (وَجَدَايَةٍ) بفتح الجيم وكسرها والتحتية: ما بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر من أولاد الظباء؛ ذكرًا كان أو أنثىٰ (وَضَغَابِيسَ) صغار القثاء (بِأَعْلَىٰ الْوَادِي) أي: بأعلىٰ مكة؛ كما في رواية أبي داود، ولا يخفىٰ أن مكة حرم بالاتفاق؛ فلعل وجه الحديث أن الجداية صيدت من خارج الحرم، ففي الحديث دليل لمن يقول أن ما صيد خارج الحرم لا يحرم بإدخاله في الحرم، وأما قول من يقول: يصير بالإدخال من صيد الحرم؛ فلا يخلو عن إشكال بهذا الحديث (ارْجِعْ) تأديبًا له.

حديث مصدقي النبي ﷺ بصيغة التثنية

(١٥٤٢٦) (٣/ ٤١٤)

قوله: (عَنْ مُسْلِمِ بْنِ ثَفِنَةَ) بمثلثة وفاء ونون مفتوحات، وقيل: بكسر الفاء، قالوا: هو خطأ من وكيع، والصواب: مسلم بن شعبة. (اسْتَعْمَلَ ابْنُ عَلْقَمَةَ أَبِي) بالإضافة إلىٰ ياء المتكلم (عِرَافَةِ قَوْمِهِ)(٢) بالنصب، وفي

---

(١) في «م»: كلندة.

(٢) في «م»: عراقة قوامة.

رواية[١]: «عَلَىٰ عِرَافَةِ قَوْمِهِ» والعرافة بكسر العين؛ أي: القيام بأمورهم ورياستهم (أَنْ يُصَدِّقَهُمْ) من التصديق؛ أي: يأخذ منهم الصدقات (لآتِيَهُ) من الإتيان (سَعْرٌ) بفتح أوله، وقيل: بكسره، اختلف في صحبته (لَنَشْبُرُ)[٢] من شبرت الثوب أشبره؛ كنصر وضرب (فِي شِعْبٍ) بكسر الشين: واد بين جبلين (الشِّعَابِ) بكسر الشين: جمعه (فَأَعْمِدُ) من عمد؛ كضرب، والمضارع لإحضار تلك الهيئة (مُمْتَلِئَةٍ محضًا وَشَحْمًا) أي: سمينة كثيرة اللبن، والمحض بحاء مهملة وضاد معجمة: هو اللبن (الشَّافِعُ الْحَابِلُ) بالباء الموحدة؛ أي: الحابل، وهو تفسير (الشَّافِعُ). (عَنَاقًا) بفتح العين، والمراد: ما كان دون ذلك (مُعْتَاطًا)[٣] قيل: هي التي امتنعت عن الحمل؛ لسمنها، وهو لا يوافق ما في الحديث إلا أن يراد **بقوله**: (وَقَدْ حَانَ وِلَادُهَا): الحمل؛ أي: أنها لم تحمل، وهي في سن يحمل فيه مثلها، ولا بد من هذا التأويل، وإلا لصار هذه أيضًا شافعًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٤٢٧) (٣/ ٤١٤)

قوله: (فَبَعَثَنِي إِلَىٰ مُصَدِّقِهِ) لعله بعث مصدقًا أولاً ثم أرسل ابنه إليه ليشاركه[٤] ويعاونه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

بشر بن سحيم الغفاري

وقيل: النهرواني أو الخزاعي، روىٰ له أحمد والنسائي وابن ماجه حديثًا واحدًا في أيام التشريق «**أَنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**»[٥] وصححه الدارقطني وأبو ذر الهروي، قال ابن سعد: كان يسكن كراع الغميم وضجنان.

---

(١) «سنن النسائي» (٤٩٩٤)، و«سنن ابن ماجه» (١٧٢٠).
(٢) في «م»: تشبر. (٣) في «م»: معياط.
(٤) في «م»: يشاركه.
(٥) «سنن أبي داود» (١٥٨١)، و«سنن النسائي» (٢٤٦٢).

(١٥٤٢٨) (٣/ ٤١٥)

قوله: (لَا يَدْخُلُ[(١)] الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ) أي: لا كافرة ردًّا[(٢)] لزعم من قال: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧] أو ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠].

الأسود بن خلف قرشي

قيل: من بني[(٣)] جمح، وقيل: زهري، أسلم يوم الفتح، وعمه أسود بن عبد يغوث، كان أحد المستهزئين، مات كافرًا.

(١٥٤٣١) (٣/ ٤١٥)

قوله: (جَلَسَ عِنْدَ[(٤)] قَرْنِ مَسْفَلَةَ) في «القاموس» في مادة السين والفاء: المسفلة: محلة بأسفل مكة.

أبو كليب

هكذا في نسخ «المسند» وهو ظاهر إسناد الحديث، وأقره أبو القاسم في «الفهرست» فقال: كليب والد عثيم عن أبيه، وذكر الحافظ المزي الحديث في مسند كليب الجهني، جد عثيم بن كثير بن كليب وذكر بعد قول ابن جريج: أخبرت عن عثيم بن كليب، عن أبيه، عن جده، هكذا نسبه ابن جريج، وقال غيره: عثيم بن كثير بن كليب، ثم اعترض علىٰ أبي القاسم حيث ذكر الحديث في المجاهيل في ترجمة كليب والد عثيم، عن أبيه، والظاهر أن المزي اعترض عليه؛ لأنه فعل في «الأطراف» مثل ما فعل في «الفهرست» وذكر الحافظ ابن حجر كليب الجهني في الصحابة، ثم قال في الكنىٰ: أبو كليب الجهني جد عثيم بن كليب، ذكره أبو نعيم. قال أبو موسىٰ: أورده أبو نعيم علىٰ ظاهر الإسناد، وعثيم - أي: في الإسناد - نسب إلىٰ جده؛ وإنما هو

---

(١) في «م»: تدخله.

(٢) في «م»: رد.

(٣) من «م».

(٤) في «م»: قرب.

عثيم بن كثير بن كليب والصحبة لجده كليب، وفي «التقريب»[١] في باب العين المهملة مع المثلثة؛ عثيم بصيغة التصغير، ابن كثير بن كليب الحضرمي أو الجهني حجازي، وقد ينسب لجده، مجهول. وفي «شرح أبي داود»: قال ابن القطان: هو عثيم بن كثير بن كليب، والصحابي هو كليب؛ وإنما نسب عثيم في الإسناد إلىٰ جده، قال ابن حجر: وقد وقع مبينًا في رواية الواقدي، أخرجه ابن منده في «المعرفة» وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كليب والد عثيم، بصري روىٰ عن أبيه مرسل[٢]. انتهىٰ.

(١٥٤٣٢) (٣/ ٤١٥)

قوله: (أُخْبِرْتُ عَنْ غُثَيْمٍ) هكذا ضبط في النسخ بضم غين معجمة ثم نون، والصواب: بعين مهملة ثم مثلثة، علىٰ لفظ التصغير؛ كما في «التقريب» وغيره. (أَلْقِ عَنْكَ شَعَرَ الْكُفْرِ) حملوا الأمر علىٰ الاستحباب، فقالوا: يستحب إذا أسلم الكافر أن يزيل شعره بحلق أو قصر، والحلق أفضل، وكذا أخذوا منه أن يغتسل، وأن يغسل ثيابه، وأخذ من الأمر[٣] بالاختتان أنه واجب إذا أمن علىٰ نفسه الهلاك، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٤٣٣) (٣/ ٤١٥)

قوله: (أَوْ حِينَ حَانَتْ) أي: حضرت.

عريف من عرفاء قريش

عريف؛ ككريم، وجمعه: عرفاء؛ ككرماء، والعريف: هو القيم بأمور القبيلة أو[٤] الجماعة يلي أمورهم، ويتعرف الأمير منه[٥] أحوالهم.

---

(١) «تقريب التهذيب» (١/ ٣٨٧ رقم ٤٥٣٢).

(٢) في «م»: مرسلاً. (٣) في «م»: بالأمر.

(٤) في «الأصل»: و. والمثبت من «م». (٥) في «الأصل»: منهم.

(١٥٤٣٤) (٣/ ٤١٦)

قوله: (مِنْ فَلْقِ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في «القاموس»: كلمني من فلق فيه بالكسر، ويفتح: من شقة (وَشَوَّال) هكذا في النسخ، وقد ضبطه بعضهم بالتنوين، وظاهر اللفظ أنه يصوم تمام شوال، لكن الوارد: صيام ستة من شوال، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، وفيه من لم يسم، وبقية رجاله ثقات.

جد عكرمة بن خالد المخزومي

قال أبو القاسم في «الفهرست»: اسمه: العاص بن هشام. انتهىٰ. قلت: وهذا غلط؛ فإنه ما آمن من عصاة قريش إلا مطيع بن الأسود، ورجل آخر لم يعرف باسمه؛ كما سبق، ولو آمن لما قرره النبي ﷺ علىٰ هذا الاسم، ثم رأيت الحافظ قد أطال في «الإصابة»[2] وقال: إنه سهو وقع فيه ناس، وقال: إن العاص بن هشام قتل يوم بدر كافرًا. وقرر أنه سعيد بن العاص بن هشام ذكره أولاً في سعيد، وثانيًا في القسم الرابع من العين، فمن أراد البسط؛ فلينظر فيه.

(١٥٤٣٥) (٣/ ٤١٦)

قوله: (فَلَا تَقْدَمُوا) بفتح الدال (عَلَيْهِ) أي: علىٰ الطاعون.

أبو طريف الهذلي

ذكره البغوي وغيره في الصحابة، وشهد حصار الطائف، قيل: اسمه كيسان، وقيل: سنان.

(١٥٤٣٧) (٣/ ٤١٦)

قوله: (وَكَانَ يُصَلِّي بِنَا صَلَاةَ الْعَصْرِ) هكذا في النسخ، والصواب (الْمَغْرِبِ) كما في «الإصابة»[3] قيل: وكذا في «أسد الغابة»[4] قال الحافظ

---

(١) «مجمع الزوائد» (٣/ ٤٣٧).
(٢) «الإصابة» (٢/ ٢٤٠).
(٣) «الإصابة» (٧/ ٢٣٠).
(٤) «أسد الغابة» (١/ ١٢٠٠).

في «الإصابة»[(١)] : رواه أحمد والحسن بن سفيان. ثم ذكره بلفظ (صَلَاةَ المَغْرِبِ) قال: وصححه ابن خزيمة.

صخر الغامدي

هو صخر بن وداعة، وقيل: وديعة الغامدي، نسبه إلىٰ غامد بالمعجمة، بطن من الأزد، سكن الطائف وحديثه: **«اللَّهُمَّ بَارِكْ لأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»**[(٢)] رواه أصحاب «السنن» وأحمد، وصححه ابن خزيمة وغيره.

(١٥٤٣٨) (٣/ ٤١٦)

قوله: (فِي بُكُورِهَم) بضمتين، مصدر بكرت؛ أي: فيما يأتون بها أول النهار، قال السخاوي في «المقاصد»[(٣)]: هذا الحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، ولابن ماجة عن أبي هريرة، والطبراني في «الأوسط» عن عائشة مرفوعًا: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ» ولفظ الطبراني: «**وَاجْعَلْهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ**» ولفظه في رواية عنها قال رسول اللَّه ﷺ: «**اغدوا في طلب العلم؛ فإني سألت ربي أن يبارك لأمتي في بكورها، ويجعل ذلك يوم الخميس**» ورواه البزار عن ابن عباس وأنس بلفظ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ**» وكلها ما عدا الأول ضعاف، وفي الباب عن بريدة وجابر وعبد اللَّه بن سلام وابن عمر وعلي وعمران بن حصين ونبيط بن شريط وأبي بكرة، قال شيخنا: ومنها ما يصح، ومنها ما لا يصح، وفيها الحسن والضعيف.

أبو زهير الثقفي

سكن الطائف، اسمه: عمار بن حميد، وقيل: عمار بن رويبة، وحديثه

---

(١) «الإصابة» (٧/ ٢٣٠).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٦٠٦)، و«سنن ابن ماجه» (٢٢٣٦).

(٣) «المقاصد الحسنة» (١/ ٥٠).

عند أحمد وابن ماجه، والدارقطني في «الأفراد» بسند حسن غريب، وأورد الحاكم عن سفيان ابن عيينة، عن إسماعيل بن خالد، عن أبي بكر بن عمار بن حميد، عن أبيه، وهذا سند صحيح.

(١٥٤٣٩) (٣/ ٤١٦)

قوله: (بِالنَّبَاءَةِ أَوْ بِالنَّبَاوَةِ)[1] هو معروف بالطائف، قاله[2] السيوطي (بِالثَّنَاءِ السَّيِّئِ . . .) إلخ؛ أي: فمن أثنيتم عليه ثناء جميلاً؛ فهو من أصحاب الجنة، قيل: هذا هو[3] مخصوص بالصحابة، وقيل: بمن كان علىٰ صفتهم من[4] الإيمان، وقيل: هذا إذا كان الثناء مطابقًا لأفعاله، وقال النووي[5]: الصحيح أنه علىٰ عمومه، وإطلاقه فكل مسلم مات، فألهم اللَّه تعالىٰ الناس أو معظمهم[6] الثناء عليه؛ كان ذلك دليلاً علىٰ أنه من أهل الجنة، سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا؛ إذ العقوبة غير واجبة، فإلهام اللَّه الثناء عليه دليل علىٰ أنه شاء المغفرة له، واللَّه تعالىٰ أعلم.

الحارث بن عبد اللَّه بن أوس[7] الثقفي

ساكن الطائف، روىٰ حديثه أبو داود والنسائي والترمذي في الحج، وإسناده صحيح.

(١٥٤٤٠) (٣/ ٤١٦)

قوله: (تَطُوفُ بِالْبَيْتِ) أي: طواف الزيارة (لِيَكُنْ[8] آخِرَ عَهْدِهَا: الطَّوَافُ) أي: لا يسقط طواف الصدر بالحيض (كَذَلِكَ أَفْتَانِي) في «الفتح»:

---

(١) في «م»: النباوة.
(٢) في «م»: قال.
(٣) من «م».
(٤) في «م»: في.
(٥) «شرح النووي علىٰ مسلم» (٧/ ١٩).
(٦) في «م»: معظم.
(٧) في «الأصل»: أويس. والمثبت من «م».
(٨) في «م»: لكن.

والحديث منسوخ بحديث صفية وأم سليم. نقله عن الطحاوي. قلت: حديث الحارث ليس بمخصوص بالحائض[١]، كما هو مقتضىٰ ظاهر هذا اللفظ؛ بل عام بقرينة ما سيجيء من الروايات، وقول الحارث: (كَذَلِكَ أَفْتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) كما في الكتاب مبني علىٰ اندراج الحائض في العموم، وحينئذ فاللازم: التخصيص علىٰ أصول الجمهور، والنسخ علىٰ أصول علمائنا، مع بقاء الحديث معمولاً في الباقي (أَرِبْتَ عَلَىٰ[٢] يَدَيْكَ) بكسر الراء؛ أي: سقطت من أجل مكروه يصيب يديك من قطع أو وجع أو سقطت بسبب يديك؛ أي: من جنايتهما، قيل: هو كناية عن الخجالة، وإلا ظهر أنه دعاء عليه، لكن[٣] ليس المقصود: حقيقته، وإنما المقصود: نسبة الخطإ إليه (لَكِنِّي مَا أُخَالِفُ) وفي رواية[٤] أبي داود[٥]: «**لِكَيْ مَا أُخَالِفُ**» والظاهر: وجود اللفظين؛ أي: قصدت أن أخالف، لكني ما خالفت.

(١٥٤٤٢) (٣/ ٤١٧)

قوله: (خَرِرْتَ) بكسر الراء.

(١٥٤٤٣) (٣/ ٤١٧)

قوله: (فَأَثْرَىٰ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: كثر ماله، فعطف **قوله:** (وَكَثُرَ مَالُهُ) للتفسير.

إياس بن عبد أبو عوف المزني

قال البخاري وابن حبان: له صحبة، روىٰ له أصحاب «السنن» وأحمد حديثًا في بيع الماء، ويقال: كنيته: أبو الفرات، نزل الكوفة.

---

(١) في «م»: في الحائض.
(٢) في «م»: عن.
(٣) زاد في «م»: أي.
(٤) من «م».
(٥) «سنن أبي داود» (٢٠٠٤).

(١٥٤٤٤) (٣/ ٤١٧)

قوله: (نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ) منهم من منع بيع الماء مطلقًا بظاهر هذا الحديث، والجمهور علىٰ أن المراد: ماء السماء والعيون والآبار التي لا مالك لها؛ فإذا[1] ملكه بملأ الوعاء منه؛ فله بيعه.

كيسان بن حرب مولىٰ خالد بن عبد اللَّه الأموي

روىٰ حديثًا في الصلاة في الثوب الواحد، أخرجه ابن ماجه بسند حسن.

(١٥٤٤٥) (٣/ ٤١٧)

قوله: (خَرَجَ مِنْ الْمَطَابِخِ) بموحدة وخاء معجمة: اسم موضع بمكة (وَهُوَ مُتَّزِرٌ) هكذا في النسخ، قالوا: والصواب: (مُئْتَزِرٌ) بالهمز لا بالإدغام (وَتَوَشَّحَ بِهِ) أي: جعله بمنزلة الإزار والرداء.

(١٥٤٤٦) (٣/ ٤١٧)

قوله: (سَأَلْتُ أَبِي) بالإضافة و(كَيْسَانَ) بدل منه (عِنْدَ[2] الْبِئْرِ الْعُلْيَا) البئر بالهمزة، وقد تخفف فتقلب ياء: مؤنث[3]، وكانت بئرًا معلومة (مُلَبِّبًا) بكسر الباء المشددة؛ أي: متحزمًا به عند صدره، يقال: تلبب بثوبه: إذا جمعه عليه، وفي «زوائد[4] ابن ماجه»: عبد الرحمن بن كيسان، ذكره ابن حبان في «الثقات»[5]

الأرقم بن أبي الأرقم

مخزومي، يكنىٰ أبا عبد اللَّه، أسلم بعد عشرة، أو سابع سبعة، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها، وكانت داره علىٰ الصفا؛ وهي الدار التي كان النبي ﷺ

---

(١) في «الأصل»: فما. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: عن.
(٣) في «م»: مؤنثة.
(٤) في «م»: رواية.
(٥) «الثقات» (٧/ ٨٥ رقم ٩١١٨).

يجلس فيها في الإسلام حتىٰ تكاملوا أربعين رجلاً مسلمين، وكان آخرهم إسلامًا: عمر، فلما تكاملوا أربعين رجلاً خرجوا، توفي في خلافة معاوية سنة خمس وخمسين، وصلىٰ عليه: سعد بوصيته بذلك، وحديثه: «**إِنَّ الَّذِي يَتَخَطَّىٰ رِقَابَ النَّاسِ...**» الحديث، رواه الحاكم[1] أيضًا، لكن قال الدارقطني في «الأفراد»: تفرد به هشام ابن زياد، وهو أبو المقدام، ضعفوه.

(١٥٤٤٧) (٣/ ٤١٧)

قوله: (كَالْجَارِّ) من الجر (قُصْبَهُ) بضم قاف[2] فسكون: المعنىٰ، واحد الأمعاء، ولعل التشبيه لتقبيح حاله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

ابن عابس الجهني

و[2] روىٰ عنه محمد بن إبراهيم، قيل أنه عقبه، كذا في «الفهرست».

(١٥٤٤٨) (٣/ ٤١٧)

قوله: (بِأَفْضَلِ مَا تَعَوَّذَ مِنْهُ) أي: به

أبو عمرة الأنصاري

قيل: اسمه: بشر، وقيل: بشير، وقيل غير ذلك، واسم والده[3]: عبد الرحمن.

(١٥٤٤٩) (٣/ ٤١٧-٤١٨)

قوله: (فِي نَحْرِ بَعْضِ ظُهُورِهِمْ) فيه أنه لا ينبغي للعسكر التصرف في أموالهم المتعلقة بأمر الحرب إلا بإذن الإمام (يُبَلِّغُنَا) من التبليغ؛ أي: إلىٰ آخر

---

(١) «المستدرك» (٣/ ٥٧٦ رقم ٦١٣٢).

(٢) من «م».

(٣) في «الأصل»: ولده. والمثبت من «م».

آجالنا؛ أي: يجيبنا (قَدْ هَمَّ) وفي رواية البخاري من حديث سلمة بن الأكوع أنه ﷺ أذن لهم (جِيَاعًا) جمع جائع، وكذا (رِجَالاً) جمع راجل، وهما بالكسر (أَنْ تَدْعُوَ لَنَا بِبَقَايَا أَزْوَادِهِمْ) أي: يطلب منهم إحضارها[١] لأجلنا (ثُمَّ قَامَ فَدَعَا) وهكذا جاء القيام في حديث سلمة؛ كما رواه البخاري في كتاب الشركة، وفيه دليل على القيام للدعاء عند الشدة، والاهتمام بقضاء الحاجة، كما هو عادة أهل المدينة عند الدعاء للسلطان (فَقَالَ: أَشْهَدُ . . .) إلخ تنبيهًا على أنه معجزة.

عمير[٢] بن سلمة الضمري

قال ابن عبد البر: لا يختلفون في صحبته. وقال ابن منده: مختلف في صحبته.

(١٥٤٥٠) (٣/ ٤١٨)

قوله: (مَرَّ[٣] بِالْعَرْجِ) بفتح فسكون: جبل بطريق مكة، وهو أول تهامة (بِحِمَارٍ) أي: وحشي (عَقِيرٍ) بفتح مهملة؛ أي: معقور (رَمْيَتِي) بفتح فتشديد ياء؛ أي: صيدي (فَشَأْنُكُمْ) بالنصب[٤]؛ أي: فافعلوا شأنكم[٥]، أو بالرفع؛ أي: فلكم شأنكم، والمراد: إباحتها لهم[٦]، وكان حلالاً، ولم يكن صاد لهم (أُثَايَةَ) بضم الهمزة: موضع بين الحرمين (حَاقِفٌ) أي: نائم قد انحنى في نومه (لَا يَرْمِيهِ أَحَدٌ) لأنهم كانوا محرمين، ولأنه سبق إليه صاحب السهم؛ فهو له، والله تعالى أعلم.

محمد بن حاطب

قرشي جمحي، يقال: إنه[٧] ولد بأرض الحبشة، وهاجر أبواه، ومات أبوه

---

(١) في «م»: احضارنا.
(٢) في «م»: عمرو.
(٣) في «م»: من.
(٤) في «م»: النصب.
(٥) في «م»: أي شأنكم.
(٦) في «م»: باجتهالهم.
(٧) سقطت «بالأصل» والمثبت من «م».

بها، فقدمت به أمه المدينة، وجاء أنه أول من سمي محمدًا في الإسلام، قيل: ومات سنة أربع وسبعين أو غير ذلك.

(١٥٤٥١) (٣/ ٤١٨)

قوله: (فَصْلٌ) بالتنوين، خبر لقوله (الدُّفُّ) ويحتمل أن يترك التنوين بإضافته إلىٰ (بَيْنَ) مثل: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] واللفظ المشهور «فَصْلُ مَا بَيْنَ الْحَلاَلِ وَالْحَرَامِ» والدف بضم الدال وفتحها معروف، والمراد: إعلان النكاح بالدف، ذكره في «النهاية». (وَالصَّوْتُ) قال البيهقي في «سننه»: ذهب بعض الناس إلىٰ أن المراد: السماع، وهو خطأ؛ وإنما معناه عندنا: إعلان النكاح، واضطراب الصوت به، والذكر في الناس، ذكره السيوطي في «حاشية الترمذي» وقال بعض أهل التحقيق: ما ذكره البيهقي محتمل، وليس الحديث[1] نصًا فيه؛ فالأول محتمل أيضًا؛ فالجزم بكونه خطأ لا دليل عليه عند الإنصاف، والله تعالىٰ أعلم. انتهىٰ. قلت: يمكن أن يكون مراده: أن الاستدلال به علىٰ السماع خطأ، وهذا ظاهر؛ لأن الاحتمال يفسد الاستدلال، لكن قد يقال: ضم الصوت إلىٰ الدف شاهد صدق علىٰ أن المراد: هو السماع؛ إذ ليس المتبادر عند الضم غيره كتبادره[2]، فصح الاستدلال؛ إذ ظهور الاحتمال يكفي في الاستدلال، ثم قد جاء في الباب ما يغني ويكفي في إفادة أن المراد: هو السماع؛ فإنكاره يشبه ترك الإنصاف، والله تعالىٰ أعلم بالصواب.

(١٥٤٥٢) (٣/ ٤١٨)

قوله: (أَذْهِبْ) من الإذهاب.

---

(١) في «م»: بالحديث.

(٢) زاد في «م»: لا.

(١٥٤٥٤) (٣/ ٤١٨)

قوله: (إِلَىٰ رَجُلٍ كَانَ بِالْبَطْحَاءِ) ظاهره أنه كان ﷺ حينئذ بمكة، وقد سبق ما يدل على أنه كان بالمدينة.

أبو زيد

هكذا في النسخ، والصواب: ابن أبي زيد[1] كما في الإسناد، وهو المذكور في «تعجيل المنفعة»[2] و«الفهرست».

(١٥٤٥٥) (٣/ ٤١٩)

قوله: (يُصِيبُ) بالرفع علىٰ الاستئناف.

كردم بن سفيان

ويقال: كردمة، ثقفي له صحبة عداده في أهل مكة، وفي «التقريب»[3]: كجعفر.

(١٥٤٥٦) (٣/ ٤١٩)

قوله: (أَلِوَثَنٍ؟) أي: أَنَذَرْتَ[4] لوثنٍ؟ أي: صنم (أَوْ لِنُصُبٍ[5]) بضمتين أو سكون الثاني: حجر كانوا ينصبونه في الجاهلية، ويذبحون عليه، ويتخذونه صنمًا يعبدونه (فَأَوْفِ) ظاهره أن الكافر إذا نذر للَّه ينعقد موقوفًا علىٰ إسلامه؛ فإن أسلم يلزمه الوفاء به، ولا مانع من القول به، وإن كان المشهور بين الفقهاء خلافه (عَلَىٰ بُوَانَةَ) بضم الموحدة وتخفيف الواو: اسم موضع بأسفل مكة، أو وراء ينبع، وفيه أن من نذر أن يضحي في مكان؛ لزمه الوفاء به، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: يزيد. وفي «م» أبو زيد، والمثبت من «الفهرست» و«تعجيل المنفعة».

(٢) «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٢٤).

(٣) «التقريب» (١/ ٧٥٣ رقم ٨٦٩٠).

(٤) في «م»: نذرت.

(٥) في «الأصل، م»: نصب، والمثبت من المسند المطبوع.

عبد اللَّه المزني

روىٰ عنه ابنه علقمة.

(١٥٤٥٧) (٣/ ٤١٩)

قوله: (أَنْ تُكْسَرَ سِكَّةُ الْمُسْلِمِينَ) قيل: أراد الدراهم والدنانير المضروبة، يسمىٰ كل واحد منهما: سكة؛ لأنه طبع بسكة الحديد؛ أي: لا تكسر إلا من مقتض؛ كردائتها، أو شك في صحة نقدها، وإنما كره ذلك لما فيها من اسم اللَّه تعالىٰ، أو لأن فيه إضاعة المال، وقيل: إنما نهىٰ عن أن تعاد تبرًا، وأما للمنفعة فلا، وقيل: كان بعضهم يقص أطرافها حين كانت المعاملة بها عددًا لا وزنًا، فنهوا عن ذلك.

أبو سليط البدري أنصاري

يقال: اسمه: أسير، وقيل غير ذلك، مشهور بكنيته.

(١٥٤٥٨) (٣/ ٤١٩)

قوله: (الْإِنْسِيَّةِ) بكسر، أو بضم فسكون، أو بفتحتين، وعلىٰ الأول: نسبة إلىٰ الإنس خلاف الجن، وعلىٰ الثاني والثالث: إلىٰ الأنس خلاف الوحش، والمراد: الأهلية (فَكَفَأْنَاهَا) بالهمز؛ أي: قلبناها.

عبد الرحمن بن خنبش

بمعجمة ثم نون ثم موحدة ثم معجمة بوزن جعفر، التميمي. قال ابن حبان: له صحبة. وذكره البخاري في الصحابة، وقال: في إسناده نظر. قال البزار: لم يرو عبد الرحمن غير هذا الحديث؛ أي: المذكور في «المسند» فيما علمت.

(١٥٤٦٠) (٣/ ٤١٩)

قوله: (كَادَتْهُ الشَّيَاطِينُ[1]) أي: احتالوا لإيذائه (تَحَدَّرَتْ) أي: نزلت

---

(١) في «الأصل، م»: الجن، والمثبت من المسند المطبوع.

(كُلِّ طَارِقٍ) أي: جاء بليل، ويقال لكل آت بالليل: طارق، و[١] قيل: أصله: من الطرق، وهو الدق، والآتي بالليل يحتاج إلىٰ دق الباب، وقيل: طوارق الليل: ما ينوب من النوائب في الليل (يَطْرُقُ) كينصر (فَطَفِئَتْ) من طفئ بالهمزة؛ كسمع علىٰ بناء الفاعل.

ابن عبس

رجل أدرك الجاهلية.

(١٥٤٦٢) (٣/ ٤٢٠)

قوله: (فِي غَزْوَةِ رُودِسَ) بضم الراء وكسر الدال المهملة: جزيرة ببحر الروم (يَالَ ذَرِيحْ) بفتح اللام للتعجيب، والذريح أبو حي (قَوْلٌ فَصِيحْ) أي[٢]: **لقوله:** (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) و(أَنْ) زائدة، وعلىٰ الأول: تفسيرية لما في فصيح من معنىٰ القول، أو مخففة؛ أي: بأن لا إله إلا اللَّه، وبالجملة فهذا من الآيات الدالة علىٰ نبوته ﷺ.

عياش بن أبي ربيعة

مخزومي كان من السابقين الأولين، وهاجر الهجرتين، ثم خدعه أبو جهل إلىٰ أن رجعوه من المدينة إلىٰ مكة فحبسوه، وكان النبي ﷺ يدعو له في القنوت كما في «الصحيحين»[٣] عن أبي هريرة، وذكر العسكري أنه شهد بدرًا، وغلطوه، مات سنة خمس عشرة[٤] بالشام في خلافة عمر، وقيل: استشهد باليمامة، وقيل: باليرموك.

---

(١) من «م».

(٢) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».

(٣) «صحيح البخاري» (٢٧٧٤)، و«صحيح مسلم» (٦٧٥).

(٤) في «م»: عشر.

(١٥٤٦٣) (٣/ ٤٢٠)

قوله: (بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ) أي: قدامها (فِيهَا) أي: في زمنها أو بها (أَرْوَاحُ) جمعه لجمع المضاف إليه معنىٰ (كُلِّ مُؤْمِنٍ) فيه تغليب للرجال علىٰ النساء.

المطلب بن أبي وداعة

قرشي سهمي، ذكر في مسلمة الفتح.

(١٥٤٦٤) (٣/ ٤٢٠)

قوله: (فَلَا أَدَعُ السُّجُودَ فِيهَا أَبَدًا) تفريع علىٰ فوته في ذاك اليوم؛ أي: حيث فاتني في ذاك اليوم؛ فكيف أترك بعده؟ بل ألتزم بعد جبرًا لما فات.

مجمع بن جارية

بضم أوله، وفتح الجيم، وتشديد الميم المكسورة، ابن جارية بالجيم، أنصاري أوسي. قد جمع القرآن، وكان إمامًا بمسجد الضرار[1]، فلما كان زمن عمر كلمه في مجمع أن يؤم قومه، فقال: لا؛ أوليس بإمام المنافقين في مسجد الضرار؟! فقال: واللَّه الذي لا إله إلا هو، ما علمت بشيء من أمرهم. فزعموا أن عمر أذن له أن يصلي بهم، مات في خلافة معاوية.

(١٥٤٦٦) (٣/ ٤٢٠)

قوله: (بِبَابِ لُدٍّ) بضم اللام ودال مهملة مشددة يصرف: اسم موضع بالشام، قال بعضهم: هو جبل بالشام، ويؤيده: ما جاء في كتاب أهل الكتاب «أن عيسىٰ (عل) يقتل الدجالَ بجبل الزيتون».

(١٥٤٦٩) (٣/ ٤٢٠)

قوله: (يَقْتُلُ ابْنُ مَرْيَمَ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ) (الْمَسِيحَ) يحتمل الرفع والنصب كما لا يخفىٰ.

---

(١) في «م»: الضرر.

(١٥٤٧٠) (٣/ ٤٢٠)

قوله: (يُنْفِرُونَ) من التنفير[١]؛ أي: يصرفونها عن جهة مقصدها؛ ليجمعوها في مكان واحد و(الْأَبَاعِرَ) جمع بعير (نُوجِفُ) من أوجف؛ أي: نسرع ونركض (عِنْدَ كُرَاعِ الْغَمِيمِ[٢]) بضم الكاف وفتح الغين المعجمة: موضع بين مكة والمدينة (عَلَىٰ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) أعطىٰ ستة منها للفرسان، علىٰ أن يكون لكل مائة منهم سهمان، وأعطىٰ البقية، وهي إثنا عشر للراجلين، وهم ألف ومائتان، فيكون لكل مائة سهم، فيكون للراجل سهم، وللفارس سهمان، وهذا معنىٰ **قوله:** (فَأَعْطَىٰ الْفَارِسَ) وبهذا الحديث قال أبو حنيفة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

جبار بن صخر بفتح الجيم وتشديد الموحدة

أنصاري، يكنىٰ أبا عبد اللَّه[٣]، ذكره بعضهم في أهل العقبة، وفي أهل بدر، مات في خلافة عثمان - رضي اللَّه تعالىٰ عنهما -.

(١٥٤٧١) (٣/ ٤٢١)

قوله: (مَنْ يَسْبِقُنَا) أي: يتقدمنا وهو بكسر الباء وضمها (إِلَىٰ الْأُثَايَةِ) بضم الهمزة بعدها مثلثة وبعد الألف ياء مثناة من تحت: موضع بطريق الجحفة، بينها وبين المدينة ستة وسبعون ميلاً، وجوز بعضهم كسر الهمزة، وقال بعضهم: أثاثة بمثلثتين، والصواب: الأول (نَفَرَنَا) بفتحات، في «القاموس»: نفرته واستنفرته. وفي «المجمع»: «**إِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ**» أي: دعاكم السلطان إلىٰ الغزو، والاستنفار: الاستنصار (فَيَمْدُرَ) ضبط كينصر، من مدر الحوض: إذا

---

(١) في «م»: التنفير. وهو المثبت، وفي «الأصل»: النفير.

(٢) في «الأصل»: الغمم، والمثبت من «م»، والمسند المطبوع.

(٣) في «م»: عبيدة.

طينه وأصلحه بالمدر، وهو الطين المتماسك؛ لئلا يخرج منه الماء (حَوْضَهَا) أي: حوض الأثاية[١] (وَيَفْرِطَ) من الإفراط؛ أي: يكثر من صب الماء فيه (وَفَرَطْتُ) ضبط من التفريط.

أبو خزامة

في «التقريب»[٢]: بزاي قبلها كسرة، ابن يعمر، بفتح التحتانية وسكون المهملة، قيل: اسمه: زيد، وقيل الحارث، وكلاهما وهم، وهو صحابي له حديث في الرقىٰ، وذكر في «الإصابة»[٣] عن أبي عمر أنه تابعي؛ أي: والصحابي أبوه، وكأنه جنح إلىٰ تقوية قول من قال: عن أبي خزامة[٤]، عن أبيه. انتهىٰ. وكلام المصنف أيضًا يقتضي رجحان هذا القول كغيره، واللَّه تعالىٰ أعلم. وقال المزي في «الأطراف»: رواه مالك ويونس وعمرو بن الحارث والأوزاعي، عن الزهري، عن أبي خزامة، عن أبيه. انتهىٰ.

(١٥٤٧٢) (٣/ ٤٢١)

قوله: (أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني عن هذه الأشياء؛ فإن الرؤية سبب الإخبار فيراد ذلك (وَرُقًىٰ) بضم وقصر، جمع رقية، وهو ما يقرأ من الدعاء؛ لطلب الشفاء (وَتُقًىٰ)[٥] جمع تقاة، وأصلها: وقاة، قلبت الواو تاء، وهو اسم ما يلتجئ به الناس من[٦] خوف الأعداء، من وقي يقي وقاية: إذا حفظ، ويجوز أن يكون تقاة مصدرًا، بمعنىٰ: الاتقاء فحينئذ الضمير في تتقيها للمصدر؛ أي: تتقي تقاة، بمعنىٰ: اتقاء (إِنَّهَا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ) يعني: أنه تعالىٰ قدَّر الأسباب والمسببات، وربط المسببات بالأسباب؛ فحصول المسببات عند حصول الأسباب من جملة القدر، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: الأثاثة.
(٢) «التقريب» (١/ ٦٣٦ رقم ٨٠٧٧).
(٣) «الإصابة في تميز الصحابة» (٧/ ١٠٦).
(٤) في «م»: خزيمة.
(٥) في «م»: تقاء.
(٦) من «م».

قيس بن سعد أنصاري خزرجي

كنيته: أبو عبد الملك، أو أبو عبد اللَّه، أو غير ذلك، كان ضخمًا حسنًا طويلاً، إذا ركب الحمار خطت رجلاه الأرض، وكان من دهاة العرب، من أهل الرأي والمكيدة في الحرب، مع النجدة والسخاء والشجاعة، وكان في جيش فجاع الناس، فكان ينحر ويطعم حتىٰ نهاه أمير الجيش أبو عبيدة، فجاء أنه ﷺ قال: «الجود من شيمة أهل ذلك البيت»[1] ورجل استقرض منه ثلاثين ألفًا، فلما ردها عليه أبىٰ أن يقبلها، وكان يقول: اللَّهم ارزقني مالاً؛ فإنه لا يصلح الفعال إلا بالمال. ولم يكن في وجهه شعرة، فكان الأنصار يقولون: وددنا أن نشتري لقيس لحية بأموالنا. شهد مع رسول اللَّه ﷺ المشاهد، وأخذ النبي ﷺ يوم الفتح الراية من أبيه فدفعها إليه، ثم شهد مع علي مشاهده، ثم كان مع الحسن حتىٰ صالح معاوية، فرجع إلىٰ المدينة فأقام بها، وكان يقول: لولا الإسلام لمكرت مكرًا لا تطيقه العرب. مات في آخر خلافة معاوية، وقيل غير ذلك.

(١٥٤٧٦) (٣/ ٤٢١)

قوله: (فَرَدَّ سَعْدٌ رَدًّا خَفِيًّا) يدل علىٰ أن الإسماع في الرد غير لازم، وقد قرره النبي ﷺ (ذَرْهُ) أي: اتركه علىٰ حاله (وَاتَّبَعَهُ) أي: أدركه ولحقه (بِغُسْلٍ) بضم فسكون؛ أي: بماء يغسل به (بِزَعْفَرَانٍ وَوَرْسٍ) فيه استعمال الثوب المصبوغ بالزعفران والورس، وقد جاء النهي عن التزعفر؛ فلعل ذاك[2] النهي محمول علىٰ الاستعمال في البدن (إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ) ظاهره أنه لا ينبغي أن يركب أحد الرفيقين ويمشي الآخر؛ إذا كانت الدابة تطيقه[3]، بخلاف ما إذا كانوا كثيرين فركب واحد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) «كنزل العمال» (١٣/ ٥٤٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣)، و«فتح الباري» (٨/ ٨١).

(٢) في «م»: ذلك.

(٣) في «الأصل»: مطيعة. والمثبت من «م».

(١٥٤٧٧) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (أَمَرَنَا) الظاهر أن المراد [أنه أمر][١] بذلك وجوبًا، وقوله فيما بعد: (لَمْ يَأْمُرْنَا) أي: وجوبًا فلا ينافي أمر ندب، **وقوله:** (وَلَمْ يَنْهَانَا) مبني علىٰ الإشباع وإلا فالظاهر «لم ينهنا»، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٤٧٨) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (فِي الْفِتْنَةِ الْأُولَىٰ) لعلها فتنة قتل عثمان (فَأَخَّرَ) أي: أخره من التأخير؛ أي: أشار إليه بالركوب في الآخر (أَخْشَىٰ عَلَيْكَ) أي: إن تقدمت أنت؛ أي: فأردت أن أتقدم أنا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٤٧٩) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (عَنْ عَامِرِ بْنِ قَيْسٍ) هكذا في النسخ، والصواب: «عَنْ عَامِرٍ، عَنْ قَيْسٍ» كما ذكره ابن ماجه في «السنن»[٢] والمزي في «الأطراف» وهو عامر ابن شراحيل الشعبي. (كَانَ يُقَلَّسُ) علىٰ بناء المفعول، من التقليس، وهو الضرب بالدف والغناء، قيل: المقلس: الذي يلعب بين يدي الأمير إذا قدم المصر، والتقليس: استقبال الولاة عند قدومهم بأصناف اللَّهو، قال السيوطي: فسره بعض الرواة بأن تقعد الجواري والصبيان علىٰ أفواه الطرق يلعبون بالطبل وغير ذلك، [وقيل: هو اللعب][٣] وقيل: هو الضرب بالدف. انتهىٰ. والظاهر أنهم كانوا يظهرون آثار الفرح والسرور عنده ﷺ وهو يقررهم علىٰ ذلك، كما قرر الجارية التي نذرت ضرب الدف بين يديه علىٰ ذلك، والجاريتين اللتين كانتا تغنيان عند عائشة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) من «م».

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٣٠٣).

(٣) من «م».

(١٥٤٨٠) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (فَأَتَىٰ عَلَيَّ) بتشديد الياء (عَلَىٰ بَابٍ) أي: من[١] ذكر ينال به المرء بابًا.

(١٥٤٨١) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (والْكُوبَةَ) بضم الكاف: هي النرد، أو الطبل، أو البربط (وَالْقِنِّينَ) بكسر القاف وتشديد النون: لعبة للروم يقامرون بها، وقيل: هو الطنبور بالحبشة (وَالْغُبَيْرَاءَ) ضبط بضم غين معجمة، وفتح موحدة بعدها مثناة من تحت ساكنة: ضرب من الشراب يتخذه الحبش من الذرة[٢].

(١٥٤٨٢) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (كِذْبَةً) أي: ولو واحدة.

وهب بن حذيفة

غفاري، أو مزني، أو ثقفي، وذكره ابن سعد في طبقة أهل الخندق، وقيل أنه كان من أهل الصفة، وعاش إلىٰ خلافة معاوية.

(١٥٤٨٣) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (وَإِنْ قَامَ مِنْهُ) أي: بنية الرجوع إليه في ذلك الوقت، ويعلم ذلك بقرائن؛ منها: أن يترك شيئًا في ذلك المحل يدل علىٰ أنه يرجع، والله تعالىٰ أعلم، والحديث رواه الترمذي وقال: حسن صحيح. كما في «الأطراف».

عويم[٣] بن ساعدة

بصيغة التصغير، ليس في آخره راء، أنصاري أوسي، شهد العقبة وبدرًا

---

(١) في «م»: علىٰ.

(٢) في «الأصل»: الذرية. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: عويمر.

وأحدًا، مات في خلافة عمر، وجاء[١]: «أنه قيل لرسول اللَّه ﷺ: من الذين[٢] قال اللَّه تعالىٰ فيهم: ﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾ [التوبة: ١٠٨]؟ فقال: نعم المرء منهم عويم بن ساعدة».

(١٥٤٨٥) (٣/ ٤٢٢)

قوله: (فِي قِصَّةِ مَسْجِدِكُمْ) ظاهره أن المراد بالمسجد الذي أسس علىٰ التقوىٰ: هو مسجد قباء، وقد صح أنه مسجد النبي ﷺ الذي في المدينة بطرق، فيحتمل أن المراد: في قصة مسجد الضرار، وأضاف إليهم؛ لكونه[٣] بني عندهم، وأما خطاب أهل مسجد قباء فلا دلالة فيه؛ فإن المراد: الأنصار، وهم كانوا أهل المسجدين، واتفق أن الكلام جرىٰ هناك، واللَّه تعالىٰ أعلم، وفي «المجمع»[٤]: رواه أحمد، والطبراني في «الثلاثة» وفيه: شرحبيل بن سعد؛ ضعفه مالك وابن معين وأبو زرعة، ووثقه ابن حبان.

قهيد بن مطرف

في «الإصابة»[٥]: ابن مطرف، أو أبي مطرف، يقال: له صحبة، معدود من أهل المدينة، وليس مشهورًا في الصحابة، وذكره ابن سعد في طبقة أهل الخندق.

(١٥٤٨٦) (٣/ ٤٢٣)

قوله: (إِنْ عَدَا) بكسر (إِنْ) علىٰ أنها شرطية، والجواب مقدر؛ أي: إن قصد أحد قتلي أو نهب مالي؛ فماذا أفعل؟

---

(١) «الإصابة» (٤/ ٧٤٥)، و«الطبقات الكبرىٰ» (٣/ ٤٥٩)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٥١)

(٢) في «م»: الذي.

(٣) في «م»: لكونهم.

(٤) «مجمع الزوائد» (١/ ٤٩٨).

(٥) «الإصابة» (٥/ ٤٥٦).

عمرو بن يثربي

في «القاموس»: يثرب: مدينة النبي ﷺ وهو يثربي بفتح الراء وكسرها، واسم أبي رمثة: يثربي، ورفاعة بن يثربي، وعمرو بن يثربي صحابي، وعميرة ابن يثربي تابعي، وقال الحافظ في «تبصرة المشتبه» في النسب اليثربي: ما علمته؛ لأنها غيرت، وسميت: طيبة، وفي «الأعلام»: بالكسر: رفاعة بن يثربي، وعميرة بن يثربي معروفان. انتهىٰ. فتلخص من هذا أن اسم والد عمرو: يثربي علىٰ صورة النسبة إلىٰ يثرب، إلا أنه بكسر الراء، وفي النسبة يجوز الفتح أيضًا، واللَّه تعالىٰ أعلم، ثم هو ضُميري، يعد في أهل الحجاز، أسلم عام الفتح، وله صحبة.

(١٥٤٨٨) (٣/ ٤٢٣)

قوله: (فَاجْتَزَرْتُهَا) بجيم وتقديم زاي معجمة علىٰ راء مهملة؛ أي: ذبحتها، يريد: إذا كان الإذن دلالة لقرابة مثلاً؛ فكيف الحكم؟ (نَعْجَةً) أي: الأنثىٰ من الضأن، وهي لسمنها تكون عزيزة عند أهلها (تَحْمِلُ) أي: أنت، والجملة حال (شَفْرَةً) بفتح فسكون فاء: سكين عريضة (وَزِنَادًا) بكسر الزاي، جمع زند بفتح فسكون: العود الذي تقدح به النار؛ أي: إذا كانت أنثىٰ سمينة عزيزة عند أهلها وأنت تريد ذبحها وأكل لحمها لا حلبها وشرب لبنها؛ فلا تحل لك، والحاصل أن الإذن دلالة ينفع في المحقرات لا في الأمور العظيمة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

أبو حدرد

هكذا في «المسند» والصواب: ابن أبي حدرد، نبه عليه في «الترتيب» وهو عبد اللَّه بن أبي حدرد، واسم أبي حدرد: سلامة، أو عبد بالتكبير، أو عبيد بالتصغير بلا إضافة ابن عمير، قال ابن منده: لا خلاف في صحبته، وكذلك لأبيه صحبة، وأول مشاهده: الحديبية، ثم خيبر.

(١٥٤٨٩) (٣/ ٤٢٣)

قوله: (فَاسْتَعْدَىٰ عَلَيْهِ) أي: رسول اللَّه ﷺ كما في رواية؛ أي: طلب منه الحكم عليه بالإعطاء (أَنْ تُغْنِمَنَا) ضبط من التغنيم (لَمْ يُرَاجَعْ) علىٰ بناء المفعول (مُتَّزِرٌ) قالوا: الصواب: «مُئْتَزِرٌ» بالهمز (فَقَالَ) أي: لليهودي (هَا دُونَكَ هَذَا) أي: خذ هذا، و(هَا) للتنبيه.

عمرو بن أم مكتوم

قرشي، يقال: اسمه: عبد اللَّه، وقال ابن سعد: أهل المدينة يقولون: اسمه: عبد اللَّه، وأهل العراق يقولون: عمرو، وهو ابن قيس بن زائدة، وقيل: عمرو بن زائدة، لم يذكروا قيسًا، فقيل: هذه نسبة لجده، أسلم قديمًا بمكة، وكان من المهاجرين الأولين، وكان النبي ﷺ يستخلفه علىٰ المدينة في عامة غزواته فصلىٰ بالناس، قيل: استخلفه ثلاث عشرة مرة، وجاء أنه خرج إلىٰ القادسية، فشهد القتال واستشهد هناك، وكان معه اللواء حينئذ، وقيل: بل رجع ثم مات بالمدينة، وهو الذي نزل فيه سورة «عبس».

(١٥٤٩٠) (٣/ ٤٢٣)

قوله: (كُنْتُ ضَرِيرًا) أي[١] أعمىٰ (شَاسِعَ الدَّارِ) أي: بعيدها عن المسجد (لَا يُلَائِمُنِي) أي: لا يوافقني (النِّدَاءَ) أي: الأذان، ظاهر الحديث أن العمىٰ وحده ليس بعذر لمن يسمع الأذان في ترك الحضور، وما جاء في العتبان؛ فإنما كان العمىٰ مع حلول السيل؛ كما هو معلوم.

(١٥٤٩١) (٣/ ٤٢٣)

قوله: (رِقَّةً) أي: قلة (إِلَّا أَحْرَقْتُهُ) أي: بيته.

---

(١) من «م».

عبد اللَّه الزرقي

هو عبد اللَّه بن رفاعة بن رافع الزرقي، ذكره أحمد وغيره في الصحابة.

(١٥٤٩٢) (٣/ ٤٢٤)

قوله: (وَانْكَفَأَ) أي: انقلبوا، ورجعوا إلىٰ بيوتهم (حَتَّىٰ أُثْنِيَ) بضم الهمزة: من الثناء (فَصَارُوا) أي: المسلمون (لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ) يدل علىٰ أن تعريف الحمد في نحو (الْحَمْدُ للَّهِ) للاستغراق (لِمَا أَضْلَلْتَ) فيه أن الضال كالأنعام، والمهتدون: هم الناس (يَوْمَ الْعَيْلَةِ) ضبط بفتح العين؛ أي: يوم الحاجة (الْكَفَرَةَ[1] الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) أي: كفرة أهل الكتاب من اليهود والنصارىٰ، ويحتمل شمولهم للمشركين؛ لأنهم صاروا أهل كتاب حين نزوله عليه ﷺ.

رجل غير مسمىٰ

(١٥٤٩٣) (٣/ ٤٢٤)

قوله: (مُوَثِّرًا) في «القاموس»: استوثر منه: استكثر فعل ذلك منه (فَسَأَلَهُمْ) قيل: لعل الصواب: «فَسَأَلُوهُ».

جد أبي الأشد

في «التعجيل»: قيل: أبو الأسود، وصُوِّبَ: الأول، واختلف في جده، فقيل: هو أبو المعلىٰ، نقله أبو موسىٰ المديني عن العسكري، وقيل: هو عمرو ابن عبسة. انتهىٰ.

(١٥٤٩٤) (٣/ ٤٢٤)

قوله: (كُنْتُ سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لا يدري متىٰ كان ذاك هل في أول الأمر في مكة، ولم يكن ثمة أضحية، أو في بعض الغزوات، أو في

(١) في «الأصل، م»: كفرة. والمثبت من المسند المطبوع.

المدينة، ولم يكن ثمة قلة في الناس بهذا المقدار، فلعل المراد: بيان قدمه في الإسلام، وكان الأمر بعد ذلك أو المراد: سابع سبعة من الذين لا يقدرون علىٰ الأضحية بتمامها، وهذا أظهر (أُضْحِيَةً)[1] الظاهر أنها كانت غنمًا ففيه الاشتراك في الغنم حالة الضرورة، وأن الاشتراك خير من الترك (فَأَخَذَ رَجُلٌ بِرِجْلٍ) بكسر راء فسكون جيم، وفيه أنه ينبغي مشاركة الشركاء في الذبح بقدر الإمكان، وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد، وأبو الأشد لم أجد من وثقه ولا جرحه، وكذلك أبوه، وقيل: إن جده عمرو بن عبسة.

بعض أصحاب النبي ﷺ

(١٥٤٩٥) (٣/ ٤٢٤)

قوله: (قَدَمِهِ[3] لُمْعَةٌ) بضم اللام؛ أي: بقعة وزنًا ومعنىٰ (أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ) هذا يدل علىٰ وجوب الموالاة، ويحتمل أنه أمره بالإعادة زجرًا، واللَّه تعالىٰ أعلم، وجهالة الصحابي لا تضر، ولذلك جاء أن أحمد قال في هذا الإسناد أنه جيد، ورد بأن فيه: بقية، ورده الحافظ بأنه صرح بالتحديث، فزال تهمة التدليس، واللَّه تعالىٰ أعلم.

عبيد بن خالد السلمي

يكنىٰ أبا عبد اللَّه، قال البخاري: له صحبة، وشهد صفين مع علي، وبقي إلىٰ أيام الحجاج.

(١٥٤٩٦) (٣/ ٤٢٤)

قوله: (مَوْتُ الْفَجْأَةِ) بضم فاء ومد، أو بفتح فاء وسكون جيم بلا مد؛

---

(١) في «الأصل»: أضحيته. والمثبت من «م».

(٢) «مجمع الزوائد» (٤/ ١٦).

(٣) في «الأصل، م»: قدر، والمثبت من المسند المطبوع.

أي: الموت بغتة من غير تقدم سبب (أَخْذَةُ أَسَفٍ) بفتح سين؛ أي: غضب، أو بكسرها؛ أي: غضبان، والمراد أنه أثر غضبه تعالىٰ حيث لم يتركه للتوبة، وإعداد زاد الآخرة ولم يمرضه؛ ليكون كفارة لذنوبه، ولذلك تعوذ ﷺ منه، لكن جاء أنه في حق الكافر كذلك، وأما في حق المؤمن رحمة؛ لأن المؤمن غالبًا مستعد لحلوله فيريحه من نصب [الدنيا.

أبو الجعد الضمري

قال البخاري: لا أعرف اسمه، ولا أعرف له إلا هذا الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان][1]، وسماه غيره: أدرع، وقيل: جنادة، وقيل: عمرو بن بكر، وكان علىٰ قومه في غزوة الفتح، وقيل: مع عائشة في وقعة الجمل.

(١٥٤٩٨) (٣/ ٤٢٥)

قوله: (تَهَاوُنًا) أي: لقلة الاهتمام بأمرها لا استخفافًا بها؛ فإن الاستخفاف بفرائض اللَّه كفر (طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قَلْبِهِ) أي: ختم عليه، وغشاه، ومنعه الألطاف.

رجل غير مسمىٰ

(١٥٤٩٩) (٣/ ٤٢٥)

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِيَوْمٍ) لا عبرة بمفهوم الخلاف؛ فلا يعارض بمنطوق ما رواه غيره (بِضَحْوَةٍ) أي: بمقدارها (ما[1] لَمْ يُغَرْغِرْ بِنَفَسِهِ) يحتمل الفتحتين، أو سكون الثاني؛ أي: بخروج نفسه عن بدنه؛ أي: ما لم تبلغ روحه حلقومه فيصير حينئذ كأنه يغرغر، والغرغرة: أن يجعل المشروب في

---

(١) من «م».

الفم ويُرَدَّد[١] إلىٰ أصل الحلق، ولا يبلع، كذا في «النهاية»[٢] والمقصود: ما لم يعاين أحوال الآخرة.

السائب بن عبد اللَّه

مخزومي، قيل: هو سائب بن أبي السائب والد عبد اللَّه بن السائب، وقد تقدم حديثه، وقيل: غيره.

(١٥٥٠٠) (٣/ ٤٢٥)

قوله: (لَا تُعْلِّمُونِي بِهِ) من التعليم (قَدْ كَانَ صَاحِبِي) أي: شريكي[٣] في المعاملة (كُنْتَ) علىٰ الخطاب (أَقْرِ الضَّيْفَ) أمر من قريت الضيف: إذا أحسنت إليه.

(١٥٥٠٢) (٣/ ٤٢٥)

قوله: (كُنْتَ لَا [تُدَارِي][٤]) من درأ بالهمزة: إذا دفع (وَلَا تُمَارِي) من المراء، وهو الجدال، والمراد: أنه كان شريكًا موافقًا لا يخالف ولا ينازع، وفي «النهاية» وأصل تدري: مهموز، وجاء في الحديث غير مهموز؛ ليزاوج يماري.

(١٥٥٠٤) (٣/ ٤٢٥)

قوله: (وَلِي حَجَرٌ) أي: صنم (نَحَتُّهُ) بتشديد التاء؛ أي: سويته (الْخَاثِرِ) أي: الغليظ (أَنْفَسُهُ) من نفس به، كفرح؛ أي: بخل به (ثُمَّ يَشْغَرُ) من شغر الكلب، كمنع؛ أي: رفع إحدىٰ رجليه (فَيَبُولُ) أي: علىٰ الصنم، فهذا بيان بطلان ما كانوا عليه (مَوْضِعَ الْحَجَرِ) المراد به: الحجر الأسود (حَكَمًا)

---

(١) في «الأصل»: أو يردد والمثبت من «م».
(٢) «النهاية في غريب الأثر» (٣/ ٦٦٥).
(٣) في «الأصل»: شركي.
(٤) في «الأصل، م»: تدري، والمثبت من المسند المطبوع.

بفتحتين (أَتَاكُمْ الْأَمِينُ) فيه بيان اشتهاره ﷺ فيهم قبل النبوة بهذا اللقب، فكأنه ساق هذا الحديث لبطلان الشرك وتحقيق النبوة، واللّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، وفيه: هلال بن خباب، وهو ثقة، وفيه كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح.

السائب بن خباب

ضبط بفتح معجمة وتشديد موحدة، أبو مسلم، له صحبة.

(١٥٥٠٦) (٣/ ٤٢٦)

قوله: (لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ) أي: لا وضوء بالشك، وإنما الوضوء إذا تيقن بخروج شيء؛ إما بريح أو بسماع صوت مثلاً.

عمرو بن الأحوص الحبشي

حديثه في «السنن الأربعة» كذا في «الإصابة»[2]. قلت: ذكره ابن ماجه في الحج بطوله.

رافع بن عمرو

له صحبة، سكن البصرة، بعض الروايات عنه يدل علىٰ أنه عاش إلىٰ خلافة معاوية.

(١٥٥٠٨) (٣/ ٤٢٦)

قوله: (وَأَنَا وَصِيفٌ) أي: عبد أو خادم (الْعَجْوَةُ) نوع من تمر المدينة (وَالشَّجَرَةُ) أي: شجرة ذلك النوع من التمر، وهذا المعنىٰ هو المتبادر من هذا اللفظ، ووقع هذا اللفظ هكذا في نسخ «المسند» ووقع في ابن ماجه[3]: «وَالصَّخْرَةُ» وحمله في «النهاية»[4] علىٰ صخرة بين المقدس. قلت:

---

(١) «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٣٠).
(٢) «الإصابة» (٤/ ٥٩٨).
(٣) «سنن ابن ماجه» (٣٤٥٦).
(٤) «النهاية» (٣/ ٢٧).

ويحتمل أن المراد: الحجر الأسود، قيل: ووقع في «الجامع الصغير» منسوبًا إلىٰ أحمد وغيره: العجوة والصخرة والشجرة، قال شارحه: والمراد: الشجرة التي وقعت تحتها بيعة الرضوان، وقيل: الكرمة[1]. انتهىٰ.

معيقيب

بقاف مكسورة ثم بعدها مثناة تحتية وآخره موحدة مصغر، قيل: وجاء بحذف الياء الثانية، ابن أبي فاطمة، دوسي حليف بني أمية أسلم قديمًا وشهد المشاهد يقال: وكان من مهاجرة الحبشة، وكان علىٰ بيت المال لعمر، وعلىٰ الخاتم لعثمان، مات في خلافته، وقيل: عاش بعده.

(١٥٥٠٩) (٣/ ٤٢٦)

قوله: (فَوَاحِدَةً) بالنصب؛ أي: فافعل مرة واحدة، أو بالرفع؛ أي: فلك مرة واحدة.

محرش الكعبي

بحاء مهملة، وقيل: بمعجمة، قيل: الصواب: الأول، وهو علىٰ التقديرين كمحدث، وفي «الإصابة»[2]: قيل: بكسر الراء المشددة، وقيل: بسكون الحاء المهملة، وفتح الراء، وهو خزاعي كعبي، عداده في أهل مكة.

(١٥٥١٢) (٣/ ٤٢٦)

قوله: (لَمْ يُثْبِتْ سُفْيَانُ) ضبط من التثبيت (فَأَصْبَحَ بِهَا) أي: بالجعرانة (كَبَائِتٍ) أي: كالبائت بالجعرانة؛ أي: كأنه بات بها، وما خرج للعمرة (سَبِيكَةُ فِضَّةٍ) أي: كصورة مسبوكة من فضة في الصفاء والبياض.

---

(١) في «م»: الكرامة.

(٢) «الإصابة» (٥/ ٧٨٤).

(١٥٥١٣) (٣/ ٤٢٦)

قوله: (فِي بَطْنِ سَرِفَ) بفتح فكسر غير منصرف؛ فإنه اسم موضع في قرب مكة.

أبو حازم بجلي والد قيس

قيل: اسمه عوف، وقيل: عبد عوف، قال محمد بن سعد: قتل أبو حازم بصفين.

محرش

قد تقدم قريبًا.

أبو اليسر

بفتحتين، أنصاري سلمي بفتحتين، اسمه: كعب بن عمرو، مشهور باسمه وكنيته، شهد العقبة وبدرًا، وهو الذي أسر العباس، وكان قصيرًا، مات بالمدينة سنة خمس وخمسين، قيل: وهو آخر من مات من أهل بدر.

(١٥٥٢٠) (٣/ ٤٢٧)

قوله: (أَنْ يُظِلَّهُ) من أظله (فِي ظِلِّهِ) الإضافة للتشريف؛ كما في بيت اللَّه أو لبيان أنه ظل يحتاج حصوله إلىٰ إذنه تعالىٰ فيه لا كظل الدنيا (فَلْيُنْظِرْ) من الإنظار؛ أي: ليؤخر عنه المطالبة (أَوْ لِيَضَعْ عَنْهُ) أي: ليسقط عنه الدين كله أو بعضه.

(١٥٥٢٢) (٣/ ٤٢٧)

قوله: (مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي . . .) إلخ؛ أي: الأجر يتفاوت بتفاوت الحضور والخشوع والسنن والآداب، حتىٰ كان بعضهم يصليها كاملة، وبعضهم يصلي عشرها.

(١٥٥٢٤) (٣/ ٤٢٧)

قوله: (مِنَ الْهَدْمِ) بفتح فسكون مصدر: هدم البناء نقضه، والمراد: من أن يهدم علىٰ البناء، علىٰ بناء المصدر للمفعول، أو من أن أهدم البناء علىٰ أحد،

علىٰ أنه مصدر للفاعل. (مِنَ التَّرَدِّي) هو السقوط من العالي إلىٰ السافل (وَالْغَرَقِ) بفتحتين، وكذا (الْحَرَقِ) و(الْهَرَمِ) والمراد بـ(الْهَرَمِ): أقصىٰ الكبر الذي هو أرذل العمر (أَنْ يَتَخَبَّطَنِي . . .) إلخ، فسره الخطابي بأن يستولي عليه عند مفارقة الدنيا، فيضله ويحول بينه وبين التوبة، أو يعوقه عن صلاح[(١)] شأنه والخروج عن مظلمة تكون قبله، أو يؤيسه من رحمة اللَّه، أو يكره له الموت، أو يؤسفه علىٰ حياة الدنيا فلا يرضىٰ بما قضاه اللَّه تعالىٰ عليه من الفناء والنقلة إلىٰ دار الآخرة فيختم له، ويلقىٰ اللَّه وهو ساخط عليه (مُدْبِرًا) هذا القيد هو مدار الاستعاذة (لَدِيغًا) هو الملدوغ، وهو من لدغته بعض ذوات السم.

قوله: (وَالْحَرِيقِ) أي: عذاب المحرق[(٢)].

(١٥٥٢٥) (٣/ ٤٢٧)

قوله: (تُرِيدُ) أي: الغنم؛ أي: تقرب[(٣)]، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] أو تتوجه أو الإرادة حقيقة لأن شأن الحيوان أن يريد ولا تختص الإرادة بالعاقل (مِثْلَ الظَّلِيمِ) هو الذكر من النعام (مُوَلِّيًا) أي: مدبر للعسكر مقبلاً علىٰ الغنم (أُمْتِعُوا) علىٰ بناء المفعول.

أبو فاطمة

أزدي، وقيل[(٤)]: دوسي أو ليثي، قيل: اسمه: أنيس، وقيل: عبد اللَّه بن أنيس.

(١٥٥٢٦) (٣/ ٤٢٨)

قوله: (فَأَكْثِرِ السُّجُودَ) قد جاء أنه اسودت جبهته وركبتاه من كثرة السجود.

---

(١) في «م»: إصلاح.

(٢) في «م»: العذاب المحروق.

(٣) في «م»: أتقرب.

(٤) زاد في «م»: اسمه.

عبد الرحمن بن شبل

بكسر معجمة وسكون موحدة، أنصاري أوسي أحد النقباء، عداده في أهل المدينة، وقيل: هو ممن نزل حمص أو الشام من الصحابة، وجاء «أن معاوية قال له: إنك من فقهاء الصحابة وقدمائهم؛ فقم في الناس وعظهم» مات في أيام معاوية

(١٥٥٢٩) (٣/ ٤٢٨)

قوله: (عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْحُبْرَانِيِّ) بضم المهملة وسكون الموحدة. **قوله:** (وَلَا تَغْلُوا فِيهِ) من الغلو، وهو التجاوز عن الحد؛ أي: لا تبالغوا في القراءة ولا تكثروا فيها (وَلَا تَجْفُوا) من جفا عنه: إذا بعد؛ أي: لا تبعدوا عن تلاوته، ولا تقلِّوها؛ بل توسطوا، وفيه نهي عن كل من الإفراط والتفريط، وأمر بالتزام التوسط (وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ) أي: بالقرآن (وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ) أي: المال؛ أي: لا تطلبوا به أمرًا دنيويًا، سواء كان حاجة أصلية؛ كالأكل، أو زائدة؛ كزيادة المال.

(١٥٥٣١) (٣/ ٤٢٨)

(قَالَ النِّسَاءُ) أي: ومن كان علىٰ عادتهن (أَوَلَسْنَ[(١)]) أي: النساء (أُمَّهَاتِنَا) أي: أمهات المؤمنين ومن جملتهم (وَلَكِنَّهُمْ) هكذا في النسخ، وكأن الضمير لهن باعتبار كونهن فساقًا (أُعْطِينَ) علىٰ بناء المفعول، وكذا (ابْتُلِينَ) واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٥٣٢) (٣/ ٤٢٨)

قوله: (عَنْ نَقْرة الْغُرَابِ) هو تخفيف السجود بحيث لا يمكث [فيه][(٢)] إلا وقد وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله (افْتِرَاش السَّبُعُ) هو أن يبسط

---

(١) في «الأصل، م»: أو ليس. والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) من «م».

ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الأرض كما يبسط السبع والكلب والذئب ذراعيه، والافتراش افتعال من الفرش (وَأَنْ يُوطِنَ) إلخ؛ أي: أن يتخذ لنفسه من المسجد مكانًا معينًا لا يصلي إلا فيه كالبعير لا يبرك من عطنه إلا في مبرك قديم، وقيل: معناه: أن يبرك علىٰ ركبته قبل يديه إذا أراد السجود، مثل بروك البعير. قلت: وهذا لا يوافق لفظ الحديث، واللَّه تعالىٰ أعلم.

عامر بن شهر

همداني، وكان أول من اعترض علىٰ الأسود العنسي

(١٥٥٣٦) (٣/ ٤٢٩)

قوله: (انْظُرُوا قُرَيْشًا) أي: ملوكهم، وكان غالبهم صغارًا، فلذلك جمع عامر هذه الكلمة مع كلمة النجاشي (مِنْ قَوْلِهِمْ) أي: بعضه الموافق للدين (فِعْلَهُمْ) أي: كله، ففيه أن الغالب في فعلهم المخالفة.

معاوية الليثي، ذكره البخاري وغيره في الصحابة، عداده في أهل البصرة

(١٥٥٣٧) (٣/ ٤٢٩)

قوله: (مُجْدِبِينَ) اسم فاعل من: أجدب القوم؛ أي: أصابهم جدب؛ أي: قحط.

معاوية بن جاهمة

بالجيم؛ ابن العباس بن مرادس السلمي لأبيه وجده صحبة، وقيل: له أيضًا.

(١٥٥٣٨) (٣/ ٤٢٩)

قوله: (الْزَمْهَا) من لزمه كسمع (فَإِنَّ الْجَنَّةَ) أي: نصيبك منها لا يصل إليك إلا برضاها بحيث [كأنه لها وهي عليه قاعدة فلا يصل إليك إلا من

جهتها فإن الشيء إذا صار تحت رجل أحد فقد تمكن منه واستولىٰ عليه بحيث][1] لا يصل إلىٰ الآخر إلا من جهته، واللَّه تعالىٰ أعلم (ثُمَّ الثَّانِيَةَ) أي: أعاد المرة الثانية (فِي مَقَاعِدَ) أي: في مجالس.

أبو عزة هذلي

اسمه: يسار بن عبدة، وقيل غير ذلك.

(١٥٥٣٩) (٣/ ٤٢٩)

قوله: (جَعَلَ[2] لَهُ فِيهَا) أي: ليذهب إليها فيموت بها.

الحارث بن زياد أنصاري ساعدي

(١٥٥٤٠) (٣/ ٤٢٩)

قوله: (لَا أُبَايِعُكَ) أي: علىٰ الهجرة (أَنَّ النَّاسَ) أي: المطلوب من سائر الناس (الهِجْرَةَ إِلَيْكُمْ) وليس المطلوب منكم الهجرة إليهم، وفي رواية: «أنكم معشر الأنصار لا تهاجرون إلىٰ أحد، ولكن الناس يهاجرون إليكم». (حَتَّىٰ يَلْقَىٰ اللَّهَ) أي: إلىٰ أن يموت، وفيه أن المعتبر هو الموت علىٰ الحب أو البغض لا الحب أوالبغض أحيانًا

شكل بن حميد

هو بفتحتين صحابي نزل الكوفة، وهو من رهط حذيفة بن اليمان له صحبة وهو أبو[3] شتير بالتصغير.

(١٥٥٤١) (٣/ ٤٢٩)

قوله: (وَمَنِيِّي) هو المني المشهور، بمعنىٰ: الماء المعروف، مضافًا إلىٰ ياء المتكلم.

---

(١) تكررت «بالأصل».

(٢) في «م»: جعله.

(٣) في «م»: ابن.

طخفة بن قيس

بكسر أوله وسكون الخاء المعجمة ثم فاء، ويقال: بالهاء موضع الخاء، ويقال: بالغين المعجمة موضع الخاء، غفاري صحابي، ووقع في بعض روايات حديثه: قيس بن طخفة.

(١٥٥٤٣) (٣/ ٤٢٩-٤٣٠)

قوله: (فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ) أي: بإطعامهم (بَقِيتُ) علىٰ صيغة المتكلم (انْطَلِقُوا) أي: في (بِجَشِيشَةٍ) **هي ما يجش** من الحب فيطبخ، والجش[1]: طحن خفيف فوق الدقيق (بِحَيْسَةٍ) **هي أخلاط** من تمر وسويق وأقط وسمن تجمع[2] فتؤكل (الْقَطَاةِ) بفتح القاف: ضرب من الحمام، وكأنه شبه في القلة (بِعُسٍّ) بضم عين فتشديد سين: قدح ضخم (بِتُّمْ) من البيتوتة، فيه إكرام الفقراء والتحمل علىٰ الضيق لهم (عَلَىٰ بَطْنِي) أي: علىٰ وجهي (ضِجْعَةٌ) بالكسر كالجلسة للهيئة.

(١٥٥٤٥) (٣/ ٤٣٠)

قوله: (ضَافَ) أي: نزل ضيفًا عليه (فَبِتْنَا عِنْدَهُ) أي: في مسجده (فَرَكَضَهُ) حرَّكه.

أبو لبابة أنصاري

قيل: اسمه: بشير بمعجمة علىٰ وزن: عظيم، وقيل: بمهملة أوله ثم تحتانية ثانيه، وقيل: رفاعة، كان أحد النقباء ليلة العقبة، قالوا: «**إن** النبي ﷺ رد أبا لبابة والحارث بن حاطب بعد أن خرجا معه إلىٰ بدر، **فأمَّرَ أبا** لبابة علىٰ المدينة، وضرب لهما بسهمهما، وأجرهما مع أصحاب بدر».

---

(١) في «م»: الحيش.

(٢) في «الأصل»: مجمع. والمثبت من «م».

(١٥٥٤٦) (٣/ ٤٣٠)

قوله: (عن قَتْلِ الْحَيَّاتِ) الحيات في بعض النسخ الجنان بكسر جيم وتشديد جمع جان، وهي الحية الدقيقة الخفيفة، وقيل: الدقيقة البيضاء، وفي بعض الروايات[1]: «حَيَّاتِ الْبُيُوتِ» فقيل: هو عام في جميع البيوت، وقيل: مخصوص ببيوت المدينة، وقيل: ببيوت المدن، وعلىٰ كل حال فتقتل: في البراري، وقيل: هي الحية التي تكون كأنها فضة ولا تلتوي في مشيتها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٥٤٨) (٣/ ٤٣٠)

قوله: (وَفِيهِ خَمْسُ خِلَالٍ) كخصال لفظًا ومعنىٰ (وَأَهْبَطَ) أي: أنزل من الجنة إلىٰ الأرض، قيل: هذه القضايا ليست لذكر فضيلته؛ لأن إخراج آدم وقيام الساعة لا تعد فضيلة، وقيل: بل جميعها فضائل، وخروج آدم سبب وجود الذرية من الرسل والأنبياء والأولياء، والساعة سبب تعجيل جزاء الصالحين، وموت آدم سبب لنيله إلىٰ ما أعد له من الكرامات (يُشْفِقْنَ) من الإشفاق، بمعنىٰ: الخوف؛ أي: لعلمهن بقيام الساعة فيه.

عمرو بن الجموح

بفتح الجيم وتخفيف ميم ،من سادات الأنصار، وجاء أنه ﷺ قال لبني سلمة قوم جابر: «سيدكم عمرو بن الجموح» وكان آخر الأنصار إسلامًا، وكان قبل ذلك قد اتخذ في داره صنمًا، فلما أسلم فتيان بني سلمة؛ منهم ابنه معاذ كانوا يدخلون علىٰ صنمه، فيطرحونه في موضع نجس، فيجده عمرو[2] منكبًا علىٰ وجهه في العذرة، فيأخذه ويغسله ويطيبه، ويقول: لو أعلم من

(١) «سنن أبي داود» (٥٢٦٠)، و«سنن الترمذي» (١٤٨٣)، و«مسند أحمد» (٦/ ٢٩).
(٢) في «الأصل»: عمر، والمثبت من «م» وهو الصواب.

صنع هذا بك؟! ففعلوا ذلك مرارًا، ثم جاء بسيفه فعلقه عليه وقال: إن كان فيك خير[1] فامتنع. فلما أمسىٰ أخذوا كلبًا ميتًا فربطوه في عنقه وأخذوا السيف، فأصبح فوجده كذلك، فأبصر رشده وأسلم، وقال[2] في ذلك حين أسلم:

باللَّه لو كنت إلهًا لم تكن أنت   وكلبًا في وسط بئر في قرن

واستشهد بأحد.

(١٥٥٤٩) (٣/ ٤٣٠)

قوله: (لَا يَحِقُّ الْعَبْدُ . . .) إلخ؛ أي: لا يستحق العبد أن يوصف بصريح الإيمان ويقال [له][3] أنه صاحب صريح الإيمان (الْوَلَاءَ) بفتح الواو؛ أي: القرب (وَإِنَّ أَوْلِيَائِي) حكاية عن قول اللَّه تبارك وتعالىٰ (يُذْكَرُونَ بِذِكْرِي) علىٰ بناء المفعول؛ أي: من أراد أن يذكر اللَّه تعالىٰ يذكرهم وينظر في حالهم، وأنهم كيف كانوا يذكرون اللَّه تعالىٰ حتىٰ يذكر اللَّه تعالىٰ كما ذكروه (وَاذْكُرُ بِذِكْرِهِم) من ذكر أحوالهم رغب في ذكر اللَّه تعالىٰ، ويحتمل أن المراد: مجرد المقارنة كما في قولنا: لا إله إلا اللَّه محمد رسول اللَّه، ويحتمل أن المصدر مضاف إلىٰ الفاعل في الموضعين؛ أي: أن الناس يذكرونهم بسبب أني أذكرهم، ويذكرونني بسبب أنهم يذكرونني، واللَّه تعالىٰ أعلم. ومثل هذا المتن ذكره في «المجمع»[4] عن عمرو بن الحمق - بفتح فكسر - ولفظه: «لا يحق العبد حقيقة الإيمان حتىٰ يغضب للَّه ويرضىٰ للَّه؛ فإذا فعل ذلك فقد استحق حقيقة الإيمان، وإن أحبائي وأوليائي الذين يذكرون بذكري وأذكر بذكرهم» وقال: رواه في «الأوسط» وفيه رشدين بن سعد؛ والأكثر علىٰ

---

(١) في «م»: خيرًا.
(٢) تكررت «بالأصل».
(٣) من «م».
(٤) «المجمع» (١/ ٢٢٢).

تضعيفه. وفي «التعجيل»: أبو منصور مولىٰ الأنصار ذكره البخاري وذكر أن حديثه مرسل؛ يعني: أنه[١] لم يلق عمرو بن الجموح. انتهىٰ. ولا يخفىٰ أن رشدين بن سعد في هذا الإسناد أيضًا موجود، واللَّه تعالىٰ أعلم.

عبد الرحمن بن صفوان

قيل: قرشي له صحبة، وقد جاء في بعض الروايات الشك في أنه صفوان ابن عبد الرحمن، أو عبد الرحمن بن صفوان

(١٥٥٥٠) (٣/ ٤٣٠)

قوله: (بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَابِ) أي: في الملتزم.

(١٥٥٥٢) (٣/ ٤٣١)

قوله: (بَلَاءٌ فِي الْإِسْلَامِ حَسَنٌ) أي: أعمال صالحة (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ) أراد أن يخصصه، وكان ﷺ يخص بإذن اللَّه من يشاء[٢] اللَّه تعالىٰ له ذلك.

وفد عبد القيس

قال النووي[٣]: الوفد: الجماعة المختارة من القوم للقاء[٤] العظماء والمسير إليهم، واحدهم: وافد، وهذا الوفد تقدم قبائل عبد القيس للّهجرة إلىٰ رسول اللَّه ﷺ وكانوا أربعة عشر راكبًا: الأشج العصري رئيسهم، ومزيدة[٥] بن مالك المحاربي، وعبيدة بن همام المحاربي، وصحار بن عباس، وعمرو بن مرحوم، والحارث بن شعيب، والحارث بن جندب، ولم

---

(١) في «م»: أن.

(٢) في «الأصل»: ما شاء. والمثبت من «م».

(٣) «شرح النووي علىٰ مسلم» (١/ ١٨١).

(٤) في «الأصل»: للقي. والمثبت من «م».

(٥) في «م»: مربدة.

يعثر علىٰ أكثر من أسماء هؤلاء، وسبب وفودهم: «أن منقذ ابن حبان كان متجره إلىٰ المدينة في الجاهلية، فجاء بملاحف وتمر فيها من هجر علىٰ عادته، فبينما هو قاعد إذ مر به النبي ﷺ فنهض منقذ إليه، فقال له النبي ﷺ: أمنقذ بن حبان؟ وسأله عن قومه، وعن أشرافهم رجل رجل يسميهم بأسمائهم، فأسلم منقذ وتعلم الفاتحة و﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العَلق: ١] ثم ذهب إلىٰ بلاده، فكتب النبي ﷺ معه إلىٰ جماعة عبد القيس كتابًا، فذهب به وكتمه أيامًا، ثم اطلعت عليه امرأته بنت الأشج ومنقذ يصلي ويقرأ، فأنكرت ذلك فذكرته لأبيها وقالت: أنكرت بَعْلي منذ قدم من المدينة أنه يغسل أطرافه، ويستقبل الجهة يحني ظهره مرة ويضع جبينه مرة! فتلاقيا فتجاريا ذلك فوقع الإسلام في قلبه، ثم ثار الأشج إلىٰ قومه بالكتاب فقرأ عليهم، فوقع الإسلام في قلوبهم، وأجمعوا علىٰ السير، فلما دنوا من المدينة قال النبي ﷺ لجلسائه: أتاكم وفد عبد القيس، خير أهل المشرق - وفيهم الأشج - غير ناكبين ولا مبدلين ولا مرتابين».

(١٥٥٥٤) (٣/ ٤٣١)

قوله: (الْمُنْتَخَبِينَ) اسم مفعول من الانتخاب، بمعنىٰ: الاختيار (الْمُتَقَبَّلِينَ) اسم مفعول من التقبل، بمعني: القبول (وَفْدٌ يَفِدُونَ) كيَعِدون؛ أي: يذهبون، والظاهر أن المراد: من يذهبون معه يوم القيامة للشفاعة (إِلَىٰ رَبِّهِمْ) أي: إلىٰ محل العرض عليه، والله تعالىٰ أعلم.

نصر بن دهر

أسلمي، قال البخاري: له صحبة. وقال البغوي: سكن المدينة.

(١٥٥٥٥) (٣/ ٤٣١)

قوله: (فَاسْتَوْدَىٰ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِالزِّنَا) أي: أقر به.

(١٥٥٥٦) (٣/ ٤٣١)

قوله: (فَاحْدُ[١] لَنَا) هو أمر من حددت الإبل بوزن: ادع، حذف منه همزة الوصل خطًّا، والحدو: سوق الإبل والغناء لها (مِنْ هُنَيَّاتِكَ) بضم هاء وفتح نون وتشديد ياء؛ أي: كلماتك.

صخر الغامدي

تقدم حديثه قريبًا

وفد عبد القيس

ذكرهم قد سبق قريبًا

(١٥٥٥٩) (٣/ ٤٣٢-٤٣٣)

قوله: (فَرَحَّبَ) بالتشديد: من الترحيب؛ أي: قال لنا: مرحبًا، وهذا اللفظ عند العرب من حسن اللقاء (وَزَعِيمُكُمْ) الزعيم: هو السيد، والعطف كعطف التفسير (إِلَىٰ الْمُنْذِرِ بْنِ عَائِذٍ) بالذال المعجمة (فَتَخَلَّفَ بَعْد[٢] الْقَوْمِ) مشروع في ذكر ما فعل حين جاء، والفاء للدلالة علىٰ أن الشروع في بيان حاله ينبغي أن يكون بعد جري ذكره، ويحتمل أن الفاء للتعليل؛ أي: أشاروا إليه؛ لأنه فَعَل فِعْل السادات حيث تخلف عن بعض القوم؛ أي: تأخر عنهم فإنهم استعجلوا في المجيء إليه ﷺ وهذا تأخر عنهم فأصلح أمورهم وراعىٰ آداب[٣] مجلس العظماء في تحسين الثياب (عَيْبَتَهُ) بفتح مهملة وسكون مثناة تحتية فموحدة: ما يوضع فيه الثياب (وَالْمُشَقَّرَ) بضم الميم وفتح القاف مشددة: حصن بالبحرين قديم (أَشْبَهُ شَيْئًا) الظاهر: أنه بالجر بالإضافة (أَشْعَارًا) بفتح الهمزة: جمع شعر الإنسان، وكذا الأَبْشَار - بالفتح - جمع بشرة، بمعنىٰ: ظاهر الجلد؛ أي: أنهم أمثالكم من كل وجه (وَلَا مَوْتُورِينَ)

---

(١) في «م»: فحد.

(٢) في «الأصل»: بعض.

(٣) في «م»: أدب.

الموتور: من قتل له قتيل، فلم يدرك بدمه، وجاء: وترت الرجل: إذا أفزعته وأدركته بمكروه (إِذْ أَبَىٰ قَوْمٌ) أي: أسلموا (إِذْ أَبَىٰ قَوْمٌ) والمراد: كل قوم؛ أي: غالبهم؛ فالنكرة في الإثبات للعموم، كما في ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤] والحكم باعتبار الغالب (حَتَّىٰ قُتِلُوا) علىٰ بناء المفعول (خَيْرَ إِخْوَانٍ) أي: هم خير إخوان، والجواب مطابق بحسب المآل (أَلَانُوا) من الإلانة (فَأَعْجَبَتْ) أي: هذه[1] القصة، أو الكرامة، أو الخصلة علىٰ (مَا تَعَلَّمْنَا) من التعلم والثاني من العلم؛ أي: علىٰ وجه: (تَعَلَّمْنَا وَعَلِمْنَا). (شَيْئًا) الظاهر: رفعه؛ فإن نصب فبتقدير: فهل أبقيتم معكم؟ (صُبْرَةٌ) بضم فسكون: ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن (عَلَىٰ نِطْعٍ) بكسر ففتح (يَخْتَصِرُ بِهَا) أي: يأخذها (التَّعْضُوضَ) بفتح فسكون: تمرٌ أسود حلو، واحدته بهاء (الصَّرَفَانَ) ضبط بفتحتين (وَخِمَةٌ) بفتح فكسر أو سكون: ثقيلة كثيرة الأمراض (هِيجَتْ) بكسر الهاء؛ أي: تغيرت (يُلَاثُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: يربط (فِي مِثْلِ هَذِهِ) أي: في الصغيرة (ثَمِلَ) بكسر الميم؛ أي: سكر (إِلَىٰ ابْنِ عَمِّهِ) أي: الذي هو أحب شخص إليه؛ فكيف غيره؟ (فَهَزَرَ) بتقديم الزاي المعجمة علىٰ الراء المهملة؛ كضرب لفظًا ومعنىٰ (مِنْ بَنِي عَضَلٍ) ضبط بفتحتين.

سهل بن سعد الساعدي

في «الفهرست» إن: مسند[2] سهل بن سعد الساعدي في مسند الأنصار. وكذا في «الترتيب» قيل: وكذا ذكر الحافظ في «الأطراف» وقد سقط من بعض النسخ أيضًا إلا أنه موجود في أصلنا وغيره هاهنا، والله تعالىٰ أعلم، وهو أنصاري خزرجي من مشاهير الصحابة، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة، مات سنة إحدىٰ وتسعين

---

(١) في «الأصل»: هذا. والمثبت من «م». (٢) في «م»: أي: مسند.

(١٥٥٦٠) (٣/ ٤٣٣)

قوله: (غَدْوَةٌ) أي: سير ساعة من أول النهار أو آخره (خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا) أي: من إنفاقها، و[1] هو على اعتقادهم الخير في حصول الدنيا.

(١٥٥٦١) (٣/ ٤٣٣)

قوله: (تَقِيلُ) من القيلولة، وهي الاستراحة عند الزوال (وَتَتَغَدَّىٰ) من الغداء، وهو الطعام أول النهار (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أي: بعد صلاة الجمعة كما جاء، والمراد: المبادرة إلىٰ الجمعة وتأخير الأمور الضرورية إلىٰ ما بعد الصلاة، وقيل: المراد أنهم كانوا يصلون قبل الزوال، والجمهور علىٰ الأول.

(١٥٥٦٢) (٣/ ٤٣٣)

قوله: (عَاقِدِي أُزُرِهِمْ) بضم فسكون: جمع إزار (أَمْثَالَ) بالنصب علىٰ الحال من ضمير (عَاقِدِي أُزُرِهِمْ). (مِنْ ضِيقِ) أي: لأجل الضيق متعلق بـ(عَاقِدِي أُزُرِهِمْ). (خَلْفَ) متعلق بـ(رَأَيْتُ) (لَا تَرْفَعْنَ) خوفًا من أن ينكشف لهن شيء من عوراتهم.

(١٥٥٦٣) (٣/ ٤٣٣)

قوله: (لَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ) أي: مقدار يسع للسوط .

حكيم بن حزام

قد سبق قريبًا أحاديثه.

(١٥٥٧٤) (٣/ ٤٣٤)

قوله: (بِإِشْرَافِ نَفْسٍ) أي: طمعها.

(١٥٥٧٨) (٣/ ٤٣٤)

قوله: (فَقُلْتُ: وَمِنْكَ) أي: لا ينبغي السؤال وإن سأل منك.

---

(١) في «م»: أو.

(١٥٥٧٩) (٣/ ٤٣٤)

قوله: (وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا) أي: لا يؤخذ القصاص فيها؛ فإن كلاً من الحد والقصاص، وإن كان إجراء لحكمه تعالىٰ لكنه يؤدي إلىٰ تلويث المسجد، ورفع الأصوات فيه، وهو غير لائق بالمسجد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

قرة بن إياس المزني

جد إياس بن معاوية، القاضي المشهور بالذكاء، ذكره ابن سعد في طبقة من شهد الخندق، قتل في حرب الأزارقة في زمن معاوية

(١٥٥٨١) (٣/ ٤٣٤)

قوله: (لَمُطْلَقٌ)[١] بفتح اللام؛ أي: غير مزرور أزراره.

(١٥٥٨٢) (٣/ ٤٣٤-٤٣٥)

قوله: (فِي جُرُبَّانِهِ) بضم جيم وراء وتشديد موحدة: جيب القميص (فَمَا مَنَعَهُ) أي: ما عده قلة الأدب حتىٰ يمنعه ذاك من الدعاء لي، أو ما شغله ذاك من الدعاء لي حتىٰ يقطع الدعاء حينئذ (نُغْضِ كَتِفِهِ) بضم نون وفتحها وسكون غين معجمة وضاد معجمة؛ أي: أعلىٰ الكتف، وقيل: عظم رقيق علىٰ طرفه (السِّلْعَةِ) بكسر سين: زيادة تحدث في الجسد؛ كالغدة تكون من قدر الحمصة إلىٰ قدر البطيخة، وقيل: هي غدة تظهر بين الجلد واللحم؛ إذا غمزت باليد تحركت.

أبو إياس

هو معاوية بن قرة؛ فهو من تتمة حديث قرة؛ لأنه[٢] صحابي آخر.

(١٥٥٨٤) (٣/ ٤٣٥)

قوله: (صَوْمُ الدَّهْرِ) حيث أن كل صوم بعشرة (وَإِفْطَارُهُ) أي: إفطار

---

(١) في «م»: المطلق.
(٢) في «م»: إلا أنه.

الدهر؛ أي: غالبه حقيقة، فصاحبه من حيث الأجر صائم، ومن حيث الراحة مفطر، فهذا ترغيب فيه.

الأسود بن سريع

تميمي سعدي، شاعر مشهور، وكان في الإسلام قاضيًا، وهو أول من قضىٰ بمسجد البصرة، توفي زمن معاوية، وقيل: فقد أيام الجمل، وقيل: لما قتل عثمان ركب الأسود سفينة وحمل معه أهله وعياله فانطلق؛ فما رئي بعد.

(١٥٥٨٥) (٣/ ٤٣٥)

قوله: (بِمَحَامِدَ وَمِدَحٍ) بكسر ففتح (وَإِيَّاكَ) عطف علىٰ ربي (أُنْشِدُهُ) من الإنشاد (أَدْلَمُ) أسود طويل (بَيْنَ بَيْنَ) أي: اقطع بين بين، [أو اسكت بين بين][1] أو اجعله بين بين؛ أي: بيني وبينك لا يسمع هذا الجائي، قيل: ولعله تصحيف (بَسْ بَسْ) بفتح باء وسكون سين: صوت يستعمل للإسكات (اسْتَنْصَتْنِي) علىٰ صيغة[2] الخطاب، من الاستنصات، بمعنىٰ: طلب السكوت (لَا يُحِبُّ الْبَاطِلَ) كأن فيه إشارة أن الشعر لا يخلو عن شيء.

(١٥٥٨٧) (٣/ ٤٣٥)

قوله: (عَرَفَ الْحَقَّ لِأَهْلِهِ) أي: التوبة حق له تعالىٰ؛ فمن قال ذلك، فقد عرفها لمستحقها.

(١٥٥٨٨) (٣/ ٤٣٥)

قوله: (فَأَفْضَىٰ بِهِمْ الْقَتْلُ) بالرفع: فاعل أفضىٰ، والباء للتعدية؛ أي: أوصلهم القتل (أَوَهَلْ خِيَارُكُمْ) الهمزة للاستفهام دخلت علىٰ مقدر، والواو للعطف فهما بالفتح؛ أي: أتقولون ذاك وترون أن أولاد المشركين مشركون مع

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: صفة.

أنهم من أخيار المسلمين؛ فإنهم مع إسلامهم ما أذنبوا قط؟ ويحتمل أن تكون اللفظة المذكورة: (أَوَ) بمعنىٰ: بل (نَسَمَةٍ) بفتحتين؛ أي: نفس.

(١٥٥٩٠) (٣/ ٤٣٥)

قوله: (أَعْسَرُ أَيْسَرُ) أي: بين الشدة واللين.

قرة

وقد تقدم قريبًا.

(١٥٥٩٢) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (أَنْ أَذْبَحَهَا[1]) بفتح (أَنْ) أي: وقت ذبحها، أو بكسرها علىٰ الشرط (وَالشَّاة) بالنصب؛ أي: ارحمها، أو بالرفع.

(١٥٥٩٥) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (أَحَبَّكَ اللَّهُ) بيان شدة محبته بابنه، أو أنه ما كان يعرف قدر محبة اللَّه تعالىٰ لعباده المؤمنين فضلاً عن الأنبياء - صلوات اللَّه تعالىٰ وسلامه عليهم أجمعين- فضلاً عن سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام (أَمَا تُحِبُّ) قاله تسلية له وحثًا له علىٰ الصبر علىٰ فقده.

(١٥٥٩٦) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّام) أي: بالخروج عن طاعة الإمام (فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ) الخطاب لأهل ذاك الوقت، بمعنىٰ: كثرة الفتن بينهم حينئذ؛ فهذا إشارة إلىٰ زمان علي ومعاوية - رضي اللَّه تعالىٰ عنهما - ويحتمل أن المراد: فسادهم بكثرة المعاصي والطغيان وترك الجهاد، **فقوله:** (فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ) خطاب للناس عمومًا لا لأهل ذلك الوقت الذين كان بعضهم حاضرين عنده (مَنْصُورُونَ) هكذا في النسخ، والظاهر: (مَنْصُورِينَ) كما في ابن ماجه[2].

---

(١) في «الأصل، م»: ذبحها.

(٢) «سنن ابن ماجه» (٦).

مالك بن الحويرث

ليثي سكن البصرة، مات سنة أربع وستين هو الصحيح

(١٥٥٩٨) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (وَنَحْنُ شَبَبَةٌ) بفتحات (مُتَقَارِبُونَ) أي: في السن (رَفِيقًا) بتقديم الفاء: من الرفق، وروي بقافين من الرقة (أَحَدُكُمْ) صغيرًا كان أو كبيرًا (أَكْبَرُكُمْ) أي: سنًا، قال ذلك لتقاربهم في العلم وغيره مما يستحق به التقدم في الإمامة، ما عدا السن؛ لاستوائهم في الإقامة عنده ﷺ والأخذ منه.

(١٥٥٩٩) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ) أي: وحدها أو أصالة؛ بل مع التعليم، أو لأجل التعليم، فلا يرد أن الصلاة بلا نية لا[1] تجوز (فَقَعَدَ . . .) إلخ؛ أي: جلس للاستراحة بين الركعتين.

(١٥٦٠٠) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (فُرُوعَ أُذُنَيْهِ) أي: أعاليهما[2]، وقد جمع بين الروايات بأن يجعل إبهاميه محاذيين لشحمتي أذنيه، فتصير الأصابع محاذية للفروع.

(١٥٦٠١) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (فَأَذِّنَا) أي: ليؤذن أحدكما، أو ليكن فيكما أذان.

(١٥٦٠٢) (٣/ ٤٣٦)

قوله: (فَقَالَ: لَا) أي: لا إثم[3] (يُصَلِّي) أي: ليصل.

---

(١) في «م»: فلا.
(٢) في «م»: أعاليها.
(٣) في «م»: أقم.

هبيب بن مغفل

بموحدتين مصغر، ومغفل بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الفاء، يقال أن مغفلاً جد أبيه، نسب إليه، غفاري كان بالحبشة وأسلم وهاجر وشهد فتح مصر وسكنها، وحديثه عندهم، وحديثه في آخر الإزار صحيح السند، وجاء أنه اعتزل في الفتنة بعد قتل عثمان في واد اسمه: هبيب؛ فعرف به.

(١٥٦٠٥) (٣/ ٤٣٧)

قوله: (أَنَّهُ رَأَىٰ مُحَمَّدًا الْقُرَشِيَّ) هو محمد بن علية - بضم مهملة وسكون لام - القرشي، قيل: له صحبة، ولذلك جاء في بعض الروايات أن هبيبًا قال له: «أمَا سَمِعْتَ - بِالْخِطَابِ - رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»[1] قال الحافظ في «الإصابة»[2]: وهذا الحديث صحيح السند. (مَنْ وَطِئَهُ) بكسر الطاء، وظاهر «القاموس» يقتضي جواز الفتح أيضًا، والضمير للإزار (خُيَلاءَ) بضم الخاء أو كسرها وفتح الياء؛ أي: تكبرًا.

أبو بردة بن قيس

أشعري اشتهر بكنيته كأخيه أبي موسي، يقال: اسمه: عامر، سكن الكوفة، روىٰ حديثه: أحمد والحاكم

(١٥٦٠٨) (٣/ ٤٣٧)

قوله: (اللَّهُمَّ اجْعَلْ فَنَاءَ أُمَّتِي . . .) إلخ، دعا لهم بالشهادة والثبات علىٰ الدين؛ فإن سبيل اللَّه هو دينه.

معاذ بن أنس

جهني شامي حليف الأنصار، قيل كان بمصر والشام، وذكر بعضهم ما يدل علىٰ أنه بقي إلىٰ خلافة عبد الملك بن مروان

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٠)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠).

(٢) «الإصابة» (٦/ ٢٦).

(١٥٦٠٩) (٣/ ٤٣٧)

قوله: (عَنْ زَبَّانَ) بفتح الزاي المعجمة وتشديد الموحدة، وهو ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته؛ كابن لهيعة. **قوله:** (اتُّخِذَ) على بناء المفعول (جِسْرًا) بفتح جيم أو كسرها وسكون سين؛ أي: يجعل يوم القيامة جسرًا يمر عليه إلى جهنم مجازاة له بمثل عمله، وجوز بناؤه للفاعل[١]؛ أي: اتخذ لنفسه بصنيعه ذاك طريقًا يؤديه إلى جهنم، أو اتخذ نفسه جسرًا لأهل جهنم إلى جهنم بذلك الفعل، والثالث أبعد الوجوه.

(١٥٦١٠) (٣/ ٤٣٧)

قوله: (إِذًا نَسْتَكْثِرَ) أي: نطلب من اللَّه تعالى الأجر الكثير بأن نقرأ العشرات مرارًا (اللَّهُ أَكْثَرُ) أي: أجره أكثر مما تستحقونه بأعمالكم، أو من كل كثير، وأطيب من كل طيب؛ فاستكثروا منه، وفي «المجمع»[٢]: رواه الطبراني وأحمد وقال: سهل بن معاذ، عن رسول اللَّه ﷺ ولم يقل: عن أبيه. والظاهر أنها سقطت، وفي إسنادهما: رشدين بن سعد وزبان، وكلاهما ضعيف، وفيهما توثيق لين. انتهى. قلت: لعله سقط عن نسخته، وإلا ففي نسختنا: عن أبيه معاذ، عن رسول اللَّه ﷺ.

(١٥٦١١) (٣/ ٤٣٧)

قوله: (كُتِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أي: كتب أن يكون يوم القيامة، أو جعل يوم القيامة، عبر عن الجعل بالكتابة؛ لكونها[٣] أثرها، وإلا فالكتابة[٤] إنما هي

---

(١) في «الأصل»: بناء الفاعل. والمثبت من «م».
(٢) «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٠٤).
(٣) في «م»: بالكناية لكونه.
(٤) في «م»: في الكناية.

إذا[1] عمل لا يوم القيامة، وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد، وفيه زبان ابن فائد[3]، وهو ضعيف.

(١٥٦١٢) (٣/ ٤٣٧-٤٣٨)

قوله: (مِنْ وَرَاءِ) بكسر الميم حرف جر؛ أي: حرس المسلمين من ورائهم؛ أي: حرس كلهم (لَا يَأْخُذُهُ سُلْطَانٌ) أي: لم يكن مما أخذه السلطان للحراسة بأجرة، فالجملة بيان للتطوع (لَمْ يَرَ النَّارَ) كناية عن عدم دخولها، أو الرؤية بمعنىٰ: الذوق، وإلا فمن دخلها وهو أعمىٰ لا يراها أيضًا، لكن المعنىٰ الثاني يرده. **قوله**: (بِعَيْنَيْهِ) (فَإِنَّ اللَّهَ . . .) إلخ، تعليل للاستثناء.

(١٥٦١٣) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (إِنَّ الذِّكْرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي: وهو سبيل اللَّه؛ أي: في الجهاد ويحتمل أن المراد به: الإخلاص (يُضَعَّفُ) من التضعيف أو الإضعاف؛ أي: يزاد أجره.

(١٥٦١٤) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (أَكْثَرُهُمْ لِلَّهِ تَعَالَىٰ ذِكْرًا) أي: جهاد أكثرهم؛ أي: أكثر المجاهدين ذكرًا؛ أي: من أكثر ذكر اللَّه تعالىٰ في جهاده فجهاده أكثر أجرًا، وهكذا الصوم وغيره، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٦١٥) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (حَقًّا) هكذا بالنصب في النسخ؛ أي: حَقَ حقًّا، بمعنىٰ: ثبت ثبوتًا في الدين وهو أعم من الوجوب (وَحَقٌّ) ظاهره: الرفع علىٰ أنه خبر **لقوله**: (أَنْ يُسَلِّمَ) ويحتمل النصب؛ لما عرف من مسامحة أهل الحديث في الخط وهو أوفق بما سبق.

---

(١) في «م»: ذا.

(٢) «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣٧).

(٣) في «م»: فائدة.

(١٥٦١٦) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (بُنْيَانًا) أي: للَّه تعالىٰ؛ كالرباط ونحوه، أو ولو بيتًا لنفسه وأهله (مَا انْتُفِعَ) علىٰ بناء الفاعل من خلق اللَّه؛ أي: أحدًا[١] منهم أو (مِنْ) زائدة، ويحتمل أن تكون موصولة.

(١٥٦١٧) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (مَنْ أَعْطَىٰ للَّهِ . . .) إلخ؛ أي: من انقطع إلىٰ اللَّه تعالىٰ عن غيره حتىٰ صار يأتي بهذه الأفعال التي غالبًا يحمل الطبع عليها للَّه؛ فهو كامل الإيمان.

(١٥٦١٨) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (وَتَصْفَحَ) أي: تعرض.

(١٥٦١٩) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (مَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ) أي: حبس نفسه عن إجراء مقتضاه (وَهُوَ يَقْدِرُ . . .) إلخ؛ أي: وهو قادر علىٰ أن يأتي بمقتضاه، وفيه أنه إنما يحمد القادر علىٰ إجراء مقتضاه وغيره يكظم خيرًا، لكن إن ترك الانتقام لميل طبعه إلىٰ المسامحة والتحمل حتىٰ لو قدر لترك أيضًا لا لعدم القدرة؛ فهو ممن يرجىٰ له ذلك (صَالِحَ الثِّيَابِ) أي: جميلها التي تعد زينة (تَوَاضُعًا) متعلق بالترك في (حُلَلِ الْإِيمَانِ) أي: حلل أهله.

(١٥٦٢٠) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (يُثَوِّبُ) أي: يقيم؛ أي: ينبغي إجابة الإقامة كما ينبغي إجابة الأذان.

---

(١) في «م»: أحد.

(١٥٦٢١) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (وَالْمُفَقِّعُ) من التفقيع بتقديم الفاء على القاف؛ أي: مصوتها (بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ) أي: كله اشتغال عن الصلاة، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٦٢٢) (٣/ ٤٣٨)

قوله: (وَأُوَدِّعَهُ) من التوديع.

(١٥٦٢٣) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (فِي مُصَلَّاهُ) ظاهره: المحل الذي صلىٰ فيه من المسجد أو البيت، ويحتمل أن المراد به: المسجد أو البيت كله (خَطَايَاهُ) خصوصًا بالصغائر.

(١٥٦٢٤) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (الَّذِي وفَّىٰ) هذا هو المفعول الثاني للتسمية (فَسُبْحَانَ اللَّهِ) لا بعد في تعليم الله تعالىٰ اللسان العربي، ويحتمل أنه يعبر عن معناه بعبارة أخرىٰ، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٦٢٥) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (كَانَ يَقُولُ إِذَا تَعَزَ) هكذا في النسخ، فلعله أصله: تعزي[1]، بمعنىٰ: دعا أو تصبر، وحذف حرف العلة للتخفيف وارد، ومنه قوله: تعالىٰ ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] أو هو بالياء التحتية، من عز: إذا غلب، ومنه قوله: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] وقيل: ولعل أصله: تعزز؛ أي: طلب العزة؛ أي: القوة من الله تعالىٰ، فقد جاء أن هذه الآية: آية العز، أو لعل أصله: تعارَّ؛ أي: استيقظ من نومه في الليل، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٦٢٧) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (مَنْ سَمِعَ) أي: فعل من سمع، وفيه من التشديد في ترك الحضور

---

(١) في «م»: الفرىٰ.

ما لا يخفىٰ، وفي «المجمع»[١] رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» وفيه: زبان بن فائد[٢]؛ ضعفه ابن معين ووثقه أبو حاتم. انتهىٰ. وفي إسناد أحمد: ابن لهيعة أيضًا، ولا أدري إسناد الطبراني.

(١٥٦٢٨) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (وَيَكْثُرْ) بالجزم؛ أي: ولم يكثر فيهم (وَلَدُ الْحِنْثِ) بكسر حاء مهملة وسكون نون؛ أي: ولد الزنا، وأصل: الحنث الذنب، ويروىٰ بخاء معجمة وموحدة (الصَّقَّارُونَ) ضبط بتشديد القاف، و(الصَّقْلَاوُونَ) بسكونها، والحديث ذكره في «النهاية»[٣] في السين والصاد جميعًا فقال في السين: السقار[٤] والصقار: اللعان لمن لا يستحق اللعن، سمي بذلك؛ لأنه يضرب الناس بلسانه من الصَّقْرِ، وهو ضربك الصخرة بالصاقور، وهو المِعْوَلُ، وقد جاء ذكر السقارين في حديث آخر، وجاء تفسيره في الحديث أنهم الكذابون، وقيل: سموا به لخبث ما يتكلمون به. وقال في الصاد: ورواه مالك بالصاد، وفسره بالنمام، ويجوز أن يكون ذا الكبر؛ لأنه يميل بخده. (بَشَرٌ) بفتحتين، هكذا في نسخ «المسند» وفي «النهاية»[٥] ذكره بلفظ نشوء وذكر في النون مع الشين والهمزة في حديث آخر: نشوء، يروىٰ بفتح الشين، جمع ناشئ؛ كخدم وخادم، يريد: جماعة أحداثًا، قال أبو موسىٰ: المحفوظ: سكون الشين؛ كأنه تسمية بالمصدر (تَحِيَّتُهُمْ) كلامهم موضع التحية، وهو أول ما يبدءون به عند الملاقاة.

(١٥٦٢٩) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (وَلَا تَتَّخِذُوهَا كَرَاسِيَّ) بتشديد الياء، جمع كرسي؛ أي: مواضع

---

(١) «مجمع الزوائد» (٢/ ١٦٧).
(٢) في «م»: فائدة.
(٣) «النهاية في غريب الأثر» (٢/ ٩٥٥).
(٤) في «م»: السقارون.
(٥) «النهاية» (٥/ ١٢٣).

الجلوس (فَرُبَّ مَرْكُوبَةٍ) أي: بهيمة مركوبة (خير) لعدم المعصية (مِنْهُ) أي: من الراكب.

(١٥٦٣٠) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (عَنِ الحِبْوَةِ) بكسر الحاء وضمها: اسم من الاحتباء، قيل: نهىٰ عنه؛ لأنه يجلب النوم، ويعرض طهارته للانتقاض.

(١٥٦٣٢) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (ثُمَّ قَالَ) أي: إذا فرغ من أكله.

(١٥٦٣٣) (٣/ ٤٣٩)

قوله: (لوْ طُوِّقْتِيهِ) علىٰ بناء المفعول بتشديد الواو والياء للإشباع، وضمير المفعول لما ذكر من العمل؛ أي: لو جعلت مطيقة لذلك العمل وعملت.

(١٥٦٣٥) (٣/ ٤٤٠)

قوله: (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ . . .) إلخ؛ أي: شأن المسلم أن لا يتعرض لأحد ظلمًا لا باللسان ولا باليد، وخُصَّا؛ لأن التعرض غالبًا يكون بهما، وإلا فالمطلوب: ترك التعرض بكل وجه.

(١٥٦٣٦) (٣/ ٤٤٠)

قوله: (لَا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ) كناية عن شدة الغضب (وَلَا يُزَكِّيهِمْ) أي: لا يطهرهم من دنس المعاصي، أو لا يثني عليهم (وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ) أي: نظر رحمة، وإلا فلا أحد يغيب عن نظره (مُتَبَرٍّ) اسم فاعل من التبري.

(١٥٦٣٧) (٣/ ٤٤٠)

قوله: (عَلَىٰ أَنْ يُنْفِذَهُ) من الإنفاذ؛ أي: أن يأتي بمقتضاه.

(١٥٦٣٩) (٣/ ٤٤٠)

قوله: (وَايْتَدِعُوهَا) الظاهر: (دَعُوهَا) كما سبق وسيجيء.

(١٥٦٤٢) (٣/ ٤٤٠)

قوله: (وَعَادَ مَرِيضًا) أي: يوم صومه، وقد جاء التصدق[(١)] أيضًا (مِنْ بَأْسٍ) أي: ذنب (يُحْدِثُ) من الإحداث، والمراد: إتيان ما لا يليق، أو[(٢)] إحداث البدع، أو الارتداد؛ نعوذ بالله منها.

(١٥٦٤٣) (٣/ ٤٤٠)

قوله: (لَأَنْ أُشَيِّعَ) من التشييع (فَأَكُفَّهُ[(٣)]) لعله، من الكف، بمعنى: المنع؛ أي: أحرسه؛ فإن فيه منعًا له من العدو، ووقع في بعض نسخ ابن ماجه: (فَأَكْفُفْهُ) فلعله بمعناه أيضًا، وفي بعض النسخ: (فَأَكُفَّهُ) من الكفاية بحذف الياء تخفيفًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] وبالجملة؛ ففيه ترغيب للناس في خدمة المجاهدين ومعونتهم، والله تعالى في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

(١٥٦٤٥) (٣/ ٤٤٠)

قوله: (أَلْبَسَ) على بناء الفاعل؛ أي: ذلك الشخص أو عمله، والإسناد مجازي والله تعالى أعلم (في بُيُوتِ) متعلق بضوء الشمس (فِيْهِ) أي: في ذلك البيت؛ أي: لو كانت الشمس في الأرض لكان الذي لها في الضوء في البيوت ضوء ذلك التاج أحسن منه وأكثر.

(١٥٦٤٩) (٣/ ٤٤١)

قوله: (يَعِيبُهُ) من العيب (وَمَنْ بَغَى) أي: طلب (حَتَّى يَخْرُجَ) أي: من عهدته أو ذنبه، والله تعالى أعلم.

---

(١) في «م»: التصديق.
(٢) في «م»: و.
(٣) في «الأصل، م»: فأكتفه. والمثبت من المسند المطبوع.

رجلان غير مسميين

(١٥٦٥١) (٣/ ٤٤١)

قوله: (عَنِ[١] ابْنِ عَمٍّ لَهُ) قيل: في «أسد الغابة» و«تجريد الصحابة» للذهبي عن أبي السماح[٢] عن عمه. قلت: هو أبو مريم الأزدي، كما في «سنن أبي داود» في الخراج[٣] وغيره، قيل: واسمه: عمرو بن مرة الجهني. (دُونَ الْمِسْكِينِ . . .) إلخ؛ أي: منع أرباب الحوائج أن يدخلوا عليه ويعرضوا حوائجهم لديه (أَغْلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ) أي: عامله بمثل فعله يوم القيامة، وقيل: لا يستجيب دعاءه إذا سأل، وجاء في أبي داود[٤] وغيره «أن معاوية لما سمع ذلك جعل رجلاً علىٰ حوائج المسلمين» وجاء[٥] أنه قال: «ادعوا لي سعدًا - يعني: صاحبه - فقال: اللَّهم إني أخلع هذا من عنقي، وأجعله في عنق سعد ،من جاء يستأذن عليَّ فأذن له فقضىٰ اللَّه علىٰ لساني ما شاء».

(١٥٦٥٢) (٣/ ٤٤١)

قوله: (أَنْ يُلْتَمَعَ بَصَرُهُ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: خشية أن يختلس ويختطف بسرعة، أو لئلا يختلس.

عبادة بن الوليد

عن أبيه ، الصواب: عن أبيه، عن جده، كما قال يحيىٰ؛ فإن جده هو عبادة ابن الصامت، الصحابي المشهور أبو الوليد، وقد جاء الحديث عنه في النسائي وغيره، وهو أنصاري خزرجي، أحد النقباء بالعقبة شهد بدرًا و المشاهد كلها،

---

(١) في «م»: عند.
(٢) في «م»: الشماح.
(٣) في «م»: الجراح.
(٤) «سنن أبي داود» (٢٩٤٨)، و«سنن الترمذي» (١٣٣٢)، و«مسند أحمد» (٤/ ٢٣١).
(٥) «مسند الشاميين» (٣/ ٤٠٧).

وقد كان ينكر علىٰ معاوية أشياء، ورجع إليه معاوية في بعضها، وأخباره تدل علىٰ أنه عاش بعد معاوية.

(١٥٦٥٣) (٣/ ٤٤١)

قوله: (عَلَىٰ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ) صلة بايعنا بتضمين معنىٰ العهد؛ أي: علىٰ أن نسمع كلامك ونطيعك في مرامك، وكذا من يقوم مقامك من الخلفاء من بعدك (وَمَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا) مفعل بفتح ميم وعين: من النشاط والكراهة، وهما مصدران؛ أي: في حالة النشاط والكراهة؛ أي: حالة انشراح صدورنا وطيب قلوبنا وما يضاد ذلك، أو اسما زمان، والمعنىٰ واضح، أو اسما مكان؛ أي: فيما فيه نشاطهم وكراهتهم، كذا قيل، ولا يخفىٰ أن ما ذكره من المعنىٰ علىٰ تقدير كونهما اسمي مكان [مجازي، ولذلك قال بعضهم: كونهما اسمي مكان بعيد][١] بعيد (وَالْأَثَرَةِ عَلَيْنَا) بفتحتين، أو بضم فسكون؛ أي: علىٰ تفضيل غيرنا علينا، والمراد: أي: علىٰ الصبر أن فضل أحد علينا؛ فالمطلوب: الصبر عند الأثرة لا نفس الأثرة (الْأَمْرَ) أي: أمر الإمارة أو[٢] كل أمر (أَهْلَهُ) الضمير للأمر؛ أي: إذا وكل الأمر إلىٰ من هو أهله؛ فليس لنا أن نجره إلىٰ غيره، سواء كان أهلاً أم لا (بِالْحَقِّ) أي[٣]: بإظهاره وتبليغه (وَلَا نَخَافَ) أي: لا نترك قول الحق لخوف ملامتهم[٤] عليه، وأما الخوف من غير أن يؤدي إلىٰ ترك، فليس بمنهي عنه؛ بل ولا في قدرة الإنسان الاحتزار عنه.

التنوخي

رسول هرقل إلىٰ رسول اللَّه ﷺ.

---

(١) من «م».
(٢) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».
(٣) في «م»: أم.
(٤) في «الأصل»: ملازمتهم. والمثبت من «م».

(١٥٦٥٥) (٣/ ٤٤١-٤٤٢)

قوله: (قَدْ بَلَغَ الْفَنَدَ) بفتحتين؛ أي: ضعف الرأي من الكبر (فَبَعَثَ دِحْيَةَ) ظاهره: أنه بعث من تبوك، والمعروف أنه كان آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية، وغزوة تبوك كانت سنة تسع؛ فلعله أعاد ذلك مرة ثانية (قِسِّيسِي الرُّومِ) بكسر قاف وتشديد مهملة: جمع قسيس، سقطت نونه بالإضافة، والقسيس: العالم في لغة الروم (وَبَطَارِقَتَهَا) بفتحتين: جمع بطريق، بكسر الباء؛ كالتلامذة جمع تلميذ؛ وهم خواص الدولة (ثُمَّ أَغْلَقَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ الدَّارَ) هكذا في أصلنا، وكذلك في «المجمع»[١] وفي بعض النسخ: (ثُمَّ أَغْلَقَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ[٢] بَابًا). (أَنْ أَتَّبِعَهُ) من تبع، أو اتبع بتشديد التاء (مَالَنَا) أي[٣]: لأمرائنا من الخراج (لَيَأْخُذَنَّ) أي: يملك الموضع الذي أنا جالس فيه (نَتَّبِعْهُ) بالجزم على أنه جواب (هَلُمَّ) فإنه أمر معني (فَنَخَرُوا) من ضرب أو نصر، والنخر: مد الصوت في الخياشيم (بَرَانِسِهِمْ) ثيابهم المعلومة (رَفَّأَهُمْ) بتشديد الفاء بعدها همزة، في «القاموس»: رفاء الرجل سكنه، وقيل: قال لهم: بارك اللَّه فيكم، والرفاء: النماء والبركة (وَلَمْ يَكَدْ) أي: لم يكد [يجتهد في ذلك أو لم يكد][٣] يرفئهم؛ لشدة شكيمتهم من عرب (تُجِيبَ) ضبط بضم تاء وكسر جيم (فَمَا ضَيَّعْتُ) (مَا) شرطية؛ أي: أيُّ شيء ضيعت[٤]؛ فلا تضيع هذه الخصال الثلاث (الْحَنِيفِيَّةِ) أي: الملة الحنيفية (فَمَزَّقَهُ) من التمزيق (إِلَىٰ النَّجَاشِيِّ) غير الذي أسلم وصلىٰ عليه النبي ﷺ (فَخَرَقَها)[٥] من التخريق (فَلَنْ يَزَالَ) أي: يبقي ملكه، فكان كما قال (مِنْ جَعْبَتِي) بفتحتين: وعاء السهام (تَدْعُونِي) علىٰ الخطاب مع النبي ﷺ (فَأَيْنَ النَّارُ؟) إذا

---

(١) «المجمع» (٨/ ٤٢٧).
(٢) في «م»: عليهم وعليه.
(٣) من «م».
(٤) في «م»: صنعت.
(٥) في «م»: خرقها.

كانت الجنة تستوعب المكان كله؛ فأين النار؟! (أَيْنَ اللَّيْلُ . . .) إلخ، يحتمل أنه إشارة إلىٰ أن الجنة فوق النار كما أن النهار طلع فوق الليل فاستتر الليل به[١]، فإذا فرض أن الجنة تحت العرش فوق السماوات كلها، وأن سعتها سعة السماوات والأرض، وأن النار تحتها حيث شاء اللَّه تعالىٰ؛ فلا إشكال، أو إشارة إلىٰ أنه تعالىٰ قادر علىٰ أن يجمع الأجسام الكثيفة في مكان واحد، كما يجمع اللطيفة فيه؛ كالأنوار والظلم، فانظر كيف يجتمع أنوار شموع متعددة في بيت واحد بلا مزاحمة بينها[٢]، مع أن نور كل واحد منها يملأ البيت، فكما أن النور لا يزاحم الهواء الذي في البيت، كذلك الأنوار لا يزاحم بعضها بعضًا؛ فالقادر علىٰ ذلك يمكن له أن يجمع بين الأجسام الكثيفة كما يجمع بين الأنوار والظلم ونحو ذلك، وبالجملة؛ فهذا الحديث يدل علىٰ أن الليل أمر موجود يستتر[٣] عند طلوع النهار ويظهر عند غروبه، وهو الموافق لظاهر قوله: تعالىٰ ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يسٓ: ٣٧] واللَّه تعالىٰ أعلم. (مرْمِلُونَ) اسم فاعل، من أرمل[٤]: إذا نفد زاده، كأنه لصق بالرمل (صَفُورِيَّةٍ) ضبط بفتح صاد، وتشديد فاء: بلد بالأردن (الَّذِي كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: كنت فيه بين يديه (حُبْوَتَهُ) بالضم أو بالكسر (لِمَا أُمِرْتَ لَهُ) بالخطاب علىٰ بناء المفعول، وفيه معجزة له ﷺ (فَجُلْتُ) بالجيم من الجولان، كذا في أصلي؛ أي: نظرت، وفي بعض النسخ: بالحاء المهملة (غُضُونِ الْكَتِفِ) في «الصحاح»: هي مكاسر الجلد (مِثْلِ الْجَحْمَةِ) لعله بتقديم الجيم، بمعنىٰ: العين، واللَّه تعالىٰ أعلم. وفي «المجمع»[٥]: رواه

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: بينهما.

(٣) في «الأصل»: يستر. والمثبت من «م».

(٤) في «م»: الرمل.

(٥) «المجمع» (٨/ ٤٢٧).

عبد اللَّه بن أحمد وأبو يعلىٰ، ورجال أبي يعلىٰ ثقات، ورجال عبد اللَّه بن أحمد كذلك. انتهىٰ. وهذا يدل علىٰ أنه من زوائد عبد اللَّه، لكن في نسختنا: جعل من رواية عبد اللَّه عن أبيه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

قثم بن تمام

قد سبق الحديث عن تمام بن العباس في مسند أهل البيت.

(١٥٦٥٦) (٣/ ٤٤٢)

قوله: (قُلْحًا) بضم قاف وسكون لام آخره حاء مهملة، جمع أقلح، من القلح - بفتحتين - وهو صفرة الأسنان.

حسان بن ثابت

أنصاري خزرجي ثم بخاري، شاعر رسول اللَّه ﷺ وقد قال فيه[١] ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ**»[٢] وكان جبانًا حتىٰ «أنه كان مع النساء والصبيان، في بعض الأيام فمر يهودي فجعل يطيف بالحصن، فقالت صفية أم الزبير: لا آمن هذا اليهودي أن يدل علىٰ عوراتنا؛ فانزل إليه فاقتله! فقال: يغفر[٣] اللَّه لكِ يا بنت عبد المطلب؛ لقد عرفتِ ما أنا بصاحب هذا! فأخذت صفيه عمودًا ونزلت من الحصن حتىٰ قتلت اليهودي، فقالت: يا حسان، انزل فاسلبه. فقال: ما لي بسلبه من حاجة». قيل: عاش في الإسلام ستين، وفي الجاهلية ستين، ومات وهو ابن عشرين[٤] ومائة.

(١٥٦٥٧) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ) قد جاء النهي عن الزيارة ثم الإذن، فتخصيص

---

(١) من «م».
(٢) «صحيح البخاري» (٤٤٢).
(٣) في «م»: غفر.
(٤) في «م»: عشرون.

النساء إما لأن الإذن للرجال فقط، ولأن النهىٰ كان في حقهن أشد حين كان، وهذا الكلام كان حينئذ، والأول أقرب، وعلىٰ الأول يمكن جعل الزوارات صفة النفوس[١]، وعلىٰ التقديرين، فالظاهر أن اللعن كان للإكثار في الزيارة[٢]؛ لأن صيغة الزوار للمبالغة، والله تعالىٰ أعلم.

بشير[٣]

هو أبو رافع سلمي، بفتح أوله وزيادة ياء، وقيل: بضم أوله، وقيل: بضم ومهملة.

(١٥٦٥٨) (٣/ ٤٤٣)

قوله: (مِنْ حِبْسِ سَيَلٍ) ضبط بكسر حاء[٤] وسكون باء، وفتح سين وياء، والأظهر: بفتح سين فسكون ياء، في «النهاية»[٥]: الحبس بالكسر: خشب أو حجارة يبنىٰ في وجه الماء ليجتمع فيشرب منه القوم ويسقون[٦] إبلهم، وقيل: هو فلوق في الحرة[٧] تجمع ماءً؛ لو[٨] وردت عليه أمة لوسعتهم[٩]، ويقال للمصنعة التي يجمع فيها الماء: حبس أيضًا، وحبس سيل: اسم موضع بحرة بني سليم بينها وبين السَّوارقية مسيرة يوم، وقيل: إن حبس سيل بضم حاء، وكسر باء، وهو موضع بمكة. انتهىٰ. (تَسِيرُ سَيْرَ بَطِيئَةِ الْإِبِلِ) بإضافة السير إلىٰ ما بعده، وإضافة البطيئة إلىٰ ما بعده (فَأَقْبَلُوا) صيغة ماض من الإقبال؛ أي: إذا سمعوا صوت النار أقبلوا إليها، وفي «أسد الغابة»: (فَقِيلُوا) من القيلولة، وهو أظهر، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «م»: النفوس.
(٢) في «الأصل، م»: الزيادة.
(٣) في «الأصل»: بشر. والمثبت من «م».
(٤) من «م».
(٥) «النهاية في غريب الأثر» (١/ ٨٧٢).
(٦) في «الأصل»: ويسقوا. والمثبت من «م».
(٧) في «م»: الجو.
(٨) في «م»: أو.
(٩) في «م»: لوسعهم.

سويد

قيل: هو جهني أو مزني، ويقال: أنصاري، والد عقبة.

قال الحافظ في «الإصابة»[١]: يحتمل أن يكون جهنيًا حالف الأنصار، وحديثه في أحد صحيح، رواه أحمد، والبخاري في «تاريخه» واللَّه تعالىٰ أعلم.

عبد الرحمن بن أبي قراد

بضم القاف وتخفيف الراء[٢] أنصاري أو سلمي[٣]، عداده في أهل الحجاز.

(١٥٦٦٠) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (خَرَجَ مِنْ الْخَلَاءِ) أي: لأجله؛ فـ(مِنْ) للتعليل، وإلا فالظاهر: أن المراد: أنه خرج إليه (أَبْعَدَ) أي: حاجته عن أعين الناس، وقيل أنه جاء لازم أيضًا؛ فلا حاجة إلىٰ تقدير المفعول.

(١٥٦٦١) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (الْوَضُوءَ) بفتح الواو، وهو بالنصب؛ أي: خذه (فَكَفَّهَا) لعل المراد: ضم الأصابع حتىٰ لا يسقط الماء (فَمَسَحَ بِيَدِهِ) أي: أَمَرَّ الماء بيده؛ ليعم القدم كله، والظاهر: أنه غسل إذ المسح لا يحتاج إلىٰ قبض الماء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

مولىٰ لرسول اللَّه ﷺ[٤]

(١٥٦٦٢) (٣/ ٣٤٣)

قوله: (بَخٍ بَخٍ) يقال عند المدح والرضا بالشيء[٥]، ويكرر للمبالغة، مبنية

---

(١) «الإصابة» (٣/ ٢٣١).

(٢) من «م».

(٣) في «م»: أسلمي.

(٤) في «م»: مولىٰ رسول ﷺ.

(٥) في «م»: بشيء.

علىٰ السكون؛ فإن وصلت جررت ونونت، وربما شددت (يُتَوَفَّىٰ) علىٰ بناء المفعول والتقييد بالصالح؛ لعظم المصيبة بموته، وفيه أن الأجر لا يتوقف علىٰ أن يموت صغيرًا (وَبِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ) هما واحد من الخمس.

معاوية بن الحكم السلمي

كان يسكن في بني سليم، ونزل المدينة.

(١٥٦٦٣) (٣/ ٤٤٣)

قوله: (كُنَّا نَتَطَيَّرُ) التطير: هو التفاؤل بالطير مثلاً: إذا شرع في حاجة[١] وطار الطير عن يمينه؛ رآه مباركًا، وإن طار عن يساره؛ رآه علىٰ خلاف ذلك (تَجِدُهُ فِي نَفْسِكَ) أي: ليس له أصل يستند[٢] إليه ولا له برهان يعتمد عليه، ولا هو في كتاب نازل من لديه، وقيل: معناه: أنه مفعول؛ لأنه يوجد في النفس بلا اختيار؛ نعم. المشي علىٰ وقفه منهي عنه؛ فلذا قال: (فَلَا يَصُدَّنَّكَ) أي: لا يمنعك عما أنت فيه، ولا يخفىٰ أن التفريع علىٰ هذا المعنىٰ يكون بعيدًا (الْكُهَّانَ) كالحكام: جمع كاهن، والنهىٰ عن إتيانهم؛ لأنهم يتكلمون في مغيبات قد يصادف بعضها الإصابة، فيخاف الفتنة علىٰ الإنسان بذلك، ولأنهم يلبسون علىٰ الناس كثيرًا من الشرائع، وإتيانهم حرام بالإجماع، كما ذكروا، **وقوله:** (فَلَا تَأْتِي) بإثبات الياء علىٰ أنه نفي، بمعنىٰ: النهي.

أبو هاشم بن عتبة

قيل: اسمه: خالد، وقيل: شيبة، وقيل: اسمه كنيته، أسلم يوم فتح مكة، ونزل الشام إلىٰ أن مات في خلافة عثمان.

---

(١) في «م»: حاجته.

(٢) في «الأصل»: يسند. والمثبت من «م».

(١٥٦٦٤) (٣/ ٤٤٤)

قوله: (أَوَجَعًا) هكذا بالنصب في نسخ «المسند» والحديث رواه غيره بالرفع، وهو الظاهر، ولعل نصبه بتقدير: أكان وجعًا (يُشْئِزُكَ) من أشأزه بهمزة؛ أي: أقلقه (إِنَّهَا) [أي: الفضة][1] (عَلَّهَا) اختصار: لَعَلَّ (أَمْوَالاً) من أموال بيت المال (يُؤْتَاهَا) علىٰ بناء المفعول من الإيتاء، ونائب الفاعل: (أَقْوَامٌ) أي[2]: تقسم بينهم.

عبد الرحمن بن شبل

سبق قريبًا ترجمته وحديثه.

(١٥٦٦٦) (٣/ ٤٤٤)

قوله: (كَانَ لَهُ) أي: سلام من سلَّم عليه (فَلَا شَيْءَ لَهُ) من سلام من سلَّم عليه.

عامر بن ربيعة العنزي

بسكون النون، حليف بنىٰ عدي، كان أحد السابقين الأولين، وهاجر إلىٰ الحبشة ثم إلىٰ المدينة، وشهد بدرًا وما بعدها، وقام عامر يصلي من الليل أيام فتنة عثمان فنام فأتاه آت فقال له: قم فسل[3] اللَّه أن يعيذك من الفتنة. فقام فصلىٰ ثم اشتكىٰ، فما خرج إلا جنازته.

(١٥٦٧٤) (٣/ ٤٤٥)

قوله: (فَقُمْ حَتَّىٰ تُجَاوِزَكَ) أي: حتىٰ تجاوزك الجنازة (وَلَّىٰ ظَهْرَهُ الْمَقَابِرَ) لعل المراد: أنه يتقدم الجنازة ثم يستقبلها إذا بعد عنها ينظر قربها، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) في «الأصل»: القصة.

(٢) من «م».

(٣) في «م»: فسأل.

(١٥٦٧٦) (٣/ ٤٤٥)

قوله: (عَلَىٰ نَعْلَيْنِ) الظاهر: أنهما كانا هو المهر، ومن لا يرىٰ ذلك يؤول مثله بالحمل علىٰ المهر المعجل، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٦٧٧) (٣/ ٤٤٥)

قوله: (حَتَّىٰ تُخَلِّفَهُ) من التخليف.

(١٥٦٧٩) (٣/ ٤٤٥)

قوله: (فَقَالَتْ: ذَاكَ لَهُ) أي: فذكرت ذاك الأمر للنبي ﷺ مستفتية فيه (وَمَالِكِ) فيه أن للزوج تصرفًا في مال المرأة حتىٰ كأنه له.

(١٥٦٨١) (٣/ ٤٤٥)

قوله: (يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا) أي: أحيانًا (وَيُؤَخِّرُونَهَا) أي: أحيانًا والظاهر: أن المراد: التأخير عن الوقت المندوب أو المباح إلىٰ وقت الكراهة لا إخراجها عن الوقت، وقد قيل: إن شأن المروانيين كان هو التأخير لا الإخراج، فليس فيه إذن في إخراج الصلاة عن الوقت تبعًا للإمام، والظاهر: أنه يصلي حينئذ لنفسه، ثم يصلي مع الإمام نفلاً (مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) بكسر الميم، وفيه حث علىٰ موافقة المؤمنين.

(١٥٦٩٢) (٣/ ٤٤٦)

قوله: (مَا لَنَا زَادٌ إِلَّا السَّلْفُ مِنْ التَّمْرِ) ضبط بفتح فسكون، و[١] في «النهاية»[٢]: بسكون اللام: الجراب الضخم، والجمع: سلوف، ويروىٰ[٣]: (إِلَّا السَّفُّ مِنْ التَّمْرِ) وهو الزبيل[٤] من الخوص (فَاخْتَلَلْنَا) أي: احتجنا.

---

(١) من «م».
(٢) «النهاية» (٢/ ٩٨١).
(٣) «المستدرك» (٢/ ١٠٦ رقم ٢٤٧٤).
(٤) في «م»: الزنبيل.

(١٥٦٩٤) (٣/ ٤٤٦)

قوله: (خَبَثَ الْحَدِيدِ) بفتحتين، أو بضم فسكون.

(١٥٦٩٦) (٣/ ٤٤٦)

قوله: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ) الظاهر: أنه علة أنه لا يخالف الجماعة فحقه أن يكون قبل **قوله**: (أَلَا لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ . . .) إلخ.

(١٥٦٩٧) (٣/ ٤٤٧)

قوله: (وَتَنْفِيَانِ الذُّنُوبَ) عطف على جملة (تَزِيدُ) بتقدير العائد؛ أي: [بها؛ أي:][1] بالمتابعة، ومثله جاء في الرواية الآتية.

(١٥٧٠٠) (٣/ ٤٤٧)

قوله: (يَلْتَمِسَانِ الْخَمَرَ) بفتحتين[2]: كل ما سترك من شجر أو بناء أو غيره (فَسَمِعْتُ لَهُ فِي الْمَاءِ قَرْقَعَةً) هكذا بقافين في نسخ «المسند» وفي «الترتيب» بالفاء موضع القاف الأولى، وعلى الوجهين ما وجدت له معنى قريبًا فيما عندي من الكتب (حَرَّهَا) أي: حر العين (وَوَصَبَهَا) بفتحتين (فَلْيُبَرِّكْهُ) بالتشديد: من التبريك؛ أي: فليدع له بالبركة.

(١٥٧٠١) (٣/ ٤٤٧)

قوله: (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ) قيل: يحتمل أن تكون إلى بمعنى: مع؛ أي: العمرة مع العمرة، أو بمعناها متعلقة بـ(كَفَّارَةٌ) أي: تكفر إلى العمرة ولازمه أنها تكفر الذنوب المتأخرة (إِلَّا الْجَنَّةَ) أي: دخولها أولاً وإلا فمطلق الدخول يكفي فيها [الإيمان، وعلى هذا فهذا الحديث من أدلة أن الحج يغفر به الكبائر أيضًا كحديث[3] «رجع كيوم ولدته أمه» بل هذا الحديث يفيد مغفرة ما][1]

---

(١) من «م».

(٢) زاد في «م»: من.

(٣) «صحيح البخاري» (١٤٤٩).

تقدم من الذنوب وما تأخر إلا أن يقال: يحتمل أن يكون المراد بهذا الحديث بيان البقاء علىٰ الإيمان لا دخول الجنة ابتداءً، واللَّه تعالىٰ أعلم.

عبد اللَّه بن عامر

يكنىٰ: أبو [١] محمد، ذكره الترمذي في الصحابة، وقد جاء أنه كان ابن خمس، وقيل: أربع عند وفاة النبي ﷺ وعده بعضهم في التابعين، مات سنة بضع وثمانين، وقيل: خمس وثمانين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٠٢) (٣/ ٤٤٧)

قوله: (لَوْ لَمْ تَفْعَلِي) أي: لو لم تعطي شيئًا، فيدل الحديث علىٰ أن من لم يف بالوعد؛ فهو كاذب، وعلىٰ أن الوعد بالصغير كالوعد بالكبير، وقد قيل: إن اللازم في الوعد: أن [٢] يكون ناويًا للوفاء إذا [٣] وعد، وعدم الوفاء به بعده لا يضر، وحينئذ فيمكن أن يقال: معنىٰ (لَوْ لَمْ تَفْعَلِي) أي: لو ما نويت الوفاء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

سويد بن مقرن

مزني، يكنىٰ أبا عائذ، نزل [٤] الكوفة [٥]، ومقرن اسم فاعل من التقرين، هو المشهور، وضبطه بعضهم علىٰ أنه من الإقران، وفي «القاموس»: مقرن؛ كمحدث، وهو نص في الأول.

(١٥٧٠٣) (٣/ ٤٤٧)

قوله: (أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ) أي: تغييرها محرم، أو ضربها محرم، والمراد بها: الوجه وتحريم ضربها للإكرام له، أو لأن فيه محاسن الإنسان وأعضاءه

---

(١) في «م»: أبا.

(٢) في «م»: قد.

(٣) في «م»: فإذا.

(٤) في «الأصل»: ترك. والمثبت من «م».

(٥) في «م»: بالكوفة.

اللطيفة الشريفة، وإذا حصل فيه شين كان أقبح (إِلَّا خَادِمٌ)يطلق علىٰ الجارية كما يطلق علىٰ الرجل، وروايات مسلم تدل علىٰ أنها كانت جارية؛ كرواية الكتاب الثانية (أَنْ نُعْتِقَهُ) أي: ندبًا إزالة لإثم الظلم.

(١٥٧٠٥) (٣/ ٤٤٧)

قوله: (فَقَالَ) أي: للمولىٰ (امْتَثِلْ) أي: خد القصاص منه.

أبو حدرد

قد سبق ذكره في ترجمة ابنه.

(١٥٧٠٦) (٣/ ٤٤٨)

قوله: (يَسْتَفْتِيهِ) كذا في نسخ «المسند» من الاستفتاء، وفي غير «المسند»: (يَسْتَعِينُهُ) من الاستعانة، وهو الأظهر (تَغْرِفُونَ) كيضرب وينصر؛ أي: تأخذون الدراهم بأيديكم كما يؤخذ الماء (مِنْ بُطْحَانَ) بضم باء وسكون طاء، في رواية أهل الحديث، وقيده أهل اللغة بفتح فكسر: واد في المدينة[1] (مَا زِدْتُمْ) أي: ما كان لائقًا [بكم أن تزيدوا][2]؛ فكيف تزيدون وهي لا تحصل إلا بتعب؟! ويحتمل أن تكون (مَا) استفهامية؛ أي: لزدتم أيّ زيادة.

مهران

بكسر الميم - مولىٰ رسول اللَّه ﷺ وقيل: اسمه: ميمون، أو غيره.

(١٥٧٠٨) (٣/ ٤٤٨)

قوله: (أُمَّ كُلْثُوم) بضم الكاف (آلَ مُحَمَّدٍ) بالنصب علىٰ الاختصاص والحكم شامل له بالأولىٰ.

---

(١) زاد في «م»: أي.

(٢) من «م».

رجل غير مسم

(١٥٧٠٩) (٣/ ٤٤٨)

قوله: (لُدِغَ) على بناء المفعول (فَذَكَرَ) على[1] بناء الفاعل أنسب بالخطاب الآتي.

سهل بن أبي حثمة[2]

أنصاري أوسي، قيل: اسم أبيه: عبد اللَّه وقيل: عامر، وكنيته: أبو يحيى، وقيل: أبو محمد، وكان من صغار الصحابة، وكان له عند وفاة النبي ﷺ سبع سنين أو ثمان سنين، وما جاء أنه شهد المشاهد إلا بدرًا، وأنه بايع تحت الشجرة، وكان دليل النبي ﷺ ليلة أحد؛ فقد قالوا ذاك، أبوه أبو حثمة لا سهل، واللَّه تعالى أعلم.

(١٥٧١٠) (٣/ ٤٤٨)

قوله: (يَقُومُ الْإِمَامُ) هذا من كيفيات صلاة الخوف، وجاءت كيفيات غير هذه[3] أيضًا، واللَّه تعالى أعلم.

(١٥٧١٣) (٣/ ٤٤٨)

قوله: (إِذَا خَرَصْتُمْ فَجُدُّوا) هكذا لفظ الحديث في نسخ «المسند» بجيم ودال مشددة، من الجد، بمعنى: القطع؛ أي: اقطعوا الثمار، وبتكرار (دَعُوا) والذي[1] في الترمذي وغيره: (إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ؛ فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبُعَ) بلفظ الأمر من الأخذ، وبلا تكرار، وهو أظهر.

وقوله: (وَتَدَعُوا) أي: الثلث، ولفظة (دَعُوا) أمر من ودع، بمعنى: ترك، والخرص: تقدير ما على النخل من الرطب تمرًا، وما على الكرم من العنب زبيبًا؛ ليعرف مقدار عشره، ثم يخلى بينه وبين مالكه، ويؤخذ ذلك المقدار

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: خيثمة.

(٣) في «م»: هذا.

وقت قطع الثمار، وفائدته: التوسعة علىٰ أرباب الثمار في التناول منها، وهو جائز عند الجمهور خلافًا للحنفية لإفضائه إلىٰ الربا، وحملوا أحاديث الخرص علىٰ أنها كانت قبل تحريم الربا، وقد سبق في مسند جابر حديث في النهي عنه (وَدَعُوْا الثُّلُثَ) أي: من القدر الذي قررتم بالخرص، وبظاهره قال أحمد، وإسحاق وغيرهما، وحمل أبو عبيدة: الثلث علىٰ قدر الحاجة، وقال: يترك قدر احتياجهم، ومشهور مذهب الشافعي ومالك: أن لا يترك لهم، وقال ابن العربي: المتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث، وقال الخطابي: إذا أخذ الحق منهم مستوفىٰ أضرَّ بهم؛ فإنه يكون منها الساقطة والهالكة، وما يأكله الطير والناس، وقيل: معنىٰ الحديث إن لم يرضوا بخرصكم؛ فدعوا لهم الثلث أو الربع؛ ليتصرفوا فيه، ويضمنوا لكم حقه، وتتركوا الباقي إلىٰ أن يجف، فيؤخذ حقه، لا أنه يترك لهم بلا خرص ولا إخراج، وقيل: اتركوا لهم ذلك؛ ليتصدقوا منه[1] علىٰ جيرانهم، ومن يطلب منهم، لا أنه لا زكاة عليهم في ذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

عصام المزني

قال البخاري: له صحبة. وذكره ابن سعد في طبقة أهل الخندق.

(١٥٧٤١) (٣/ ٤٤٨-٤٤٩)

قوله: (إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا) أي: في قرية (أَحَدًا) من تلك القرية[2]؛ خوفًا من أن تقتلوا مسلمًا، ومنه يؤخذ تغليب الحرام عند الاشتباه (فِي سَرِيَّةٍ) لها قصة ذكرها الطبراني في «المعجم الكبير» والبزار - كما في «المجمع»[3] - في الجهاد، وذكر الحافظ في «الإصابة» من جهة الطبراني.

---

(١) من «م».
(٢) في «م»: القرىٰ.
(٣) «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٨٥).

السائب بن يزيد

كندي، وقيل: أزدي، أو كناني، قال الزهري: أزدي، حالف بني كنانة له ولأبيه صحبة.

وعنه[١]: «حج أبي مع النبي ﷺ وأنا ابن ست سنين» رواه البخاري، وعنه[٢]: «أن خالته دفعت به وهو وجع، فمسح[٣] النبي ﷺ رأسه[٤] ودعا له، وتوضأ فشرب من وضوءه، ونظر إلىٰ خاتم النبوة» مات سنة اثنين وثمانين، وقيل غير ذلك

(١٥٧١٥) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (فَأَذِنَ لَهُ عُمَرُ) أي: بعد المراجعة، فقد جاء عن عمرو بن دينار «أن تميمًا الداري استأذن عمر في القصص، فأبىٰ أن يأذن له، ثم استأذنه فأبىٰ أن يأذن له، ثم استأذنه فقال: إن شئت. وأشار بيده؛ يعني: الذبح» رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح، إلا أن عمرو بن دينار لم يسمع من عمر، كذا في «المجمع»[٥]: وفيه: أن حديث السائب رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» وفيه: بقية بن الوليد، وهو ثقة مدلس.

(١٥٧١٦) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (إِلَّا مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ) كأنه أراد به: من يؤذن للصلوات في وقتها، فلا يرد[٦] أنه جاء في الصبح[٧] أذانان؛ لأن أحدهما كان قبل الوقت (وَلِأَبِي بَكْرٍ) أي: كذلك مؤذن واحد (حَتَّىٰ) أي: استمر ذلك حتىٰ كان عثمان، فجعل للجمعة أذانين.

---

(١) «صحيح البخاري» (١٧٥٩).

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٧).

(٣) في «الأصل»: مسح. والمثبت من «م».

(٤) من «م».

(٥) «مجمع الزوائد» (١/ ٤٥١).

(٦) في «الأصل»: يراد. والمثبت من «م».

(٧) في «م»: الصحيح.

(١٥٧١٧) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (عَلَىٰ الْفِطْرَةِ) أي: علىٰ الدين.

(١٥٧١٨) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (حُجَّ بِي) علىٰ بناء المفعول.

(١٥٧١٩) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (كُنَّا نُؤْتَىٰ) علىٰ بناء المفعول (وَفِي إِمْرَةِ) بكسر الهمزة (فَنَضْرِبُهُ) أي: لم يكن قدرًا معينًا، ولا بشيء معين، والظاهر: أنه كان بين أربعين وثمانين، فقد ثبت أربعون بلا ريب (حَتَّىٰ كَانَ صَدْرًا) هكذا في النسخ، والظاهر: أن فيها سقطًا؛ أي: بعد صدر، وفي البخاري[1]: (حَتَّىٰ[2] كَانَ آخِرُ إِمْرَةِ عُمَرَ) وهو [الوجه علىٰ أن][3] المراد بالآخر خلاف الصدر، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٢٠) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (قَيْنَةُ بَنِي فُلَانٍ) أي: جاريتهم المغنية (أَنْ تُغَنِّيَكِ) بالتشديد، وفيه جواز ذلك علىٰ قلة من غير عُرس وعيد، كما يجوز فيها، ويحتمل أنها كانت أيام عيد (قَدْ نَفَخَ) أي: فلذلك اتخذت ذاك[4] عادة، وأما التغني أحيانًا فجائز[5]؛ فلا منافاة بين هذا وبين الإذن السابق الدال علىٰ الجواز، وفيه حسن المعاشرة مع الأهل.

(١٥٧٢١) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ) أي: منصرفًا منها.

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٣٩٧).
(٢) في «م»: حين.
(٣) من «م».
(٤) في «م»: ذلك.
(٥) في «الأصل»: جائز. والمثبت من «م».

(١٥٧٢٢) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (ظَاهَرَ بَيْنَ دِرْعَيْنِ) أي: أوقع الظهار بينهما بأن جعل إحديهما ظهارًا للأخرىٰ، أو الظهار بمعنىٰ المعاونة، والمراد: أنه لبسهما[١]، وفيه أن التوكل لا يقتضي ترك مراعاة الأسباب.

(١٥٧٢٣) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (إِلَّا مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ) أي: يوم الجمعة.

(١٥٧٢٤) (٣/ ٤٤٩)

قوله: (قَالَ) ذكر ضمير (قَالَ) للسائب، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها (لَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ) بنصب القرآن علىٰ المفعولية، في «الصحاح»: وسدته الشيء؛ أي: بتشديد السين فتوسده: إذا جعله تحت رأسه، وفي «القاموس»: يحتمل كونه مدحًا؛ أي: لا يمتهنه ولا يطرحه؛ بل يجله[٢] ويعظمه، (وَذَمًّا) أي: لا يكب علىٰ تلاوته إكباب النائم علىٰ وسادة، ومن الأول: قوله: ﷺ[٣]: «**لَا تَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ**» ومن الثاني: «أن رجلاً قال لأبي الدرداء: إني أريد أن أطلب العلم فأخشىٰ أن أضيعه؟ فقال: لأن تتوسد العلم خير لك من أن تتوسد الجهل» انتهىٰ، وكلام «النهاية»[٤] و«المجمع» يفيد أن التوسد لازم، والقرآن مرفوع علىٰ الفاعلية، والتقدير: لا يتوسد القرآن معه، فقال: أراد[٥] بالتوسد: النوم، والكلام يحتمل المدح؛ أي: لا ينام الليل عن القرآن، فيكون القرآن متوسدًا معه؛ بل هو يداوم علىٰ قراءته ويحافظ

---

(١) في «الأصل»: لبسها. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: يجعل.

(٣) «شعب الإيمان» (٢/ ٣٥٠).

(٤) «النهاية» (٥/ ٣٩٨).

(٥) في «الأصل»: فقالا: أرادا. والمثبت من «م».

عليها، والذم بمعنىٰ: أن لا يحفظ من القرآن شيئًا، ولا يديم قراءته؛ فإذا نام لم يتوسد معه القرآن. انتهىٰ. والوجه: هو الأول، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٢٧) (٣/ ٤٥٠)

قوله: (وَلَا صَفَرَ) بفتحتين، أريد: الشهر المشهور، وكانوا يتشاءمون به، أو[١] أنهم يجعلونه[٢] محرمًا، ويحلون المحرم؛ فنهوا عن ذلك، وقيل: أريد غير ذلك (وَلَا هَامَةَ) بتخفيف ميم: طائر كانوا يتشاءمون به.

(١٥٧٢٨) (٣/ ٤٥٠)

قوله: (كَانَ الْأَذَانُ) أي: النداء (أَذَانَانِ) أي: الأذان والإقامة، ولم يكن يوم الجمعة نداء ثالث، ورفع (أَذَانَانِ) بناء علىٰ أن كان فيه ضمير الشأن.

أبو سعيد بن المعلىٰ

أنصاري، أخرج حديثه البخاري.

(١٥٧٣٠) (٣/ ٤٥٠)

قوله: (قَالَ: أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ . . .) إلخ، فإن قلت: الأمر له[٣] يقتضي الفور، قلت: ذاك إذا خلىٰ عن قرائن الفور، وهذا معه قرينة الفور، وهو قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] (فَذَكَّرْتُهُ) من التذكير (هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي) أي: هي المرادة بقوله: تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] والحديث يدل علىٰ أن من في قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] بيانية، وعلىٰ هذا فالقرآن العظيم: هي الفاتحة؛ كالسبع المثاني، والعطف بينهما كعطف بعض الصفات علىٰ بعض، مع اتحاد الذات، ويحتمل

---

(١) في «الأصل»: و. والمثبت من «م». (٢) في «م»: يجعلون.
(٣) في «م»: لا.

أن يكون (الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ) مبتدأ، خبره (الَّذِي أُوتِيتُهُ) أي: القرآن هو الكتاب الذي أوتيته، والسبع المثاني منه هي الفاتحة، وعلىٰ التقديرين؛ فالحديث يدل علىٰ جواز التفضيل في القرآن بين أجزائه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

الحجاج بن عمرو

أنصاري خزرجي، قيل: هو ضرب مروان يوم الدار حتىٰ سقط وقال أبو نعيم: كان يوم صفين مع علىٰ، وهو صحابي، وقيل: تابعي

(١٥٧٣١) (٣/ ٤٥٠)

قوله: (مَنْ كُسِرَ) علىٰ بناء المفعول (أَوْ عَرِجَ) بكسر الراء علىٰ بناء الفاعل، في «الصحاح» بفتح الراء: إذا أصابه شيء في رجله، فجعل يمشي مشية العرجان، وبالكسر: إذا كان ذلك خلقة، وفي «النهاية»: وكذا إذا صار أعرج؛ أي: من أحرم، ثم حدث له بعد الإحرام مانع من المضي علىٰ مقتضىٰ الإحرام غير حصار[١] العدو بأن كان أحد كسر رجله، أو صار أعرج من غير صنع من أحد[٢] يجوز له أن يترك الإحرام، وإن لم يشترط التحلل، وقيده بعضهم بالاشتراط[٣]، ومن يرىٰ أنه من باب الإحصار يقول: معنىٰ (حَلَّ) كاد أن[٤] يحل قبل أن يصل إلىٰ نسكه بأن يبعث الهدي مع أحد ويواعده يومًا بعينه يذبحها فيه في الحرم، فيتحلل بعد الذبح.

أبو سعيد الزرقي

هو: ابن عامر بن مسعود الزرقي، له صحبة، قيل: إنه الذي يقال: أبو سعيد الخير.

---

(١) في «م»: إحصار.
(٢) من «م».
(٣) في «الأصل»: بالإشراط.
(٤) في «الأصل»: أي. والمثبت من «م».

(١٥٧٣٢) (٣/ ٤٥٠)

قوله: (تُرْضِعُ) من الإرضاع؛ أي: فأخاف فساد لبنها إن حبلت (إِنَّ مَا يُقَدَّرُ) أي: فلا فائدة في العزل؛ فقد أشار إلىٰ أنه ترك الأولىٰ.

حجاج الأسلمي

ابن مالك، يكنىٰ أبا حدرد.

(١٥٧٣٣) (٣/ ٤٥٠)

قوله: (مَا يُذْهِبُ) من الإذهاب (مَذَمَّةَ) بكسر الذال وفتحها، بمعنىٰ: ذمام الرضاع وحقه؛ أي: أنها قد خدمتك وأنت طفل فكافئيها بخادم يكفها المهنة قضاء لحقها؛ ليكون الجزاء من جنس العمل، وقيل: بالكسر: من الذمة والذمام، وبالفتح: من الذم؛ فهاهنا يجب الكسر، وقيل: بل بالفتح، والكسر: هو الحق والحرمة التي يذم مضيعها (غُرَّةٌ) بضم معجمة وتشديد مهملة: هو المملوك.

رجل غير مسم

(١٥٧٣٤) (٣/ ٤٥٠)

قوله: (لَا تَجْمَعُوا) ظاهره: جواز إفراد كل منهما، لكن قد صح النهي عن الكنية وحدها، فيحتمل أن المراد: أنكم لا تجمعوا بينهما في جواز التسمية؛ أي: لا تسووا بينهما، ولا تأخذوا من جواز التسمية بالاسم جوازها بالكنية، وفي «المجمع»[1]: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

عبد اللَّه بن حذافة

قرشي سهمي[2] أبو حذافة، من السابقين الأولين، شهد بدرًا.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٤).

(٢) في «الأصل»: سمي. والمثبت من «م».

وهو الذي قال: من أبي؟ فقال له ﷺ: «أَبُوكَ[١] حُذَافَةُ»[٢] وهو الذي أمر أصحابه بأن يوقدوا نارًا فيدخلوا فيها حين كان أميرًا عليهم، وجاء[٣] «أن عمر وجه جيشًا إلىٰ الروم وفيهم عبد اللَّه بن حذافة فأسروه، فقال له ملك الروم: تنصَّر وأشركك في ملكي. فأبىٰ فأمر به فصلب ورمي بالسهام، فلم يجزع فأنزل، وأمر بقدر فصب فيها الماء وأغلي عليه، وأمر بإلقاء أسير فيها فإذا عظامه تلوح، فأمر بإلقائه إن لم يتنصَّر، فلما ذهبوا بكىٰ، قال: ردوه! فقال: لم بكيت؟ قال[٤]: تمنيت أن تكون لي مائة نفس تلقىٰ هذا في اللَّه. فعجب وقال: قبل رأسي وأنا أخلي عنك. فقال: وعن جميع أسارىٰ المسلمين؟ قال: نعم. فقبل رأسه، فخلىٰ عنهم، فقدم بهم علىٰ عمر، فقام عمر فقبل رأسه» أخرجه البيهقي وغيره، مات في خلافه عثمان.

عبد اللَّه بن رواحة

أنصاري خزرجي، شاعر مشهور، يكنىٰ أبا محمد، وليس له عقب، من السابقين الأولين من الأنصار، وكان أحد النقباء ليلة العقبة، وشهد بدرًا وما بعدها إلىٰ أن استشهد بمؤتة.

وجاء أنه قال ﷺ «نعم الرجل: عبد اللَّه بن رواحة» وقال في حديث آخر: «رحم اللَّه ابن رواحة؛ إنه يحب المجالس التي تتباهىٰ بها الملائكة» وجاء بسند صحيح «أن النبي ﷺ كان يخطب، فدخل عبد اللَّه بن رواحة فسمعه يقول: اجلسوا، فجلس مكانه خارج المسجد، فلما فرغ قال له: زادك اللَّه حرصًا علىٰ طواعية اللَّه وطواعية رسوله» وجاء «أنه إذا دخل البيت صلىٰ ركعتين، وإذا خرج صلىٰ ركعتين لا يدع ذلك» وجاء «أنه لما نزلت:

(١) في «م»: أبو.

(٢) «صحيح البخاري» (٦٦٧٨).

(٣) «شعب الإيمان» (٢/ ٢٤٤).

(٤) في «م»: فقال.

﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٤] قال عبد اللّٰه بن رواحة: قد علم اللّٰه أني منهم! فأنزل اللّٰه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧] الآية» ومناقبه كثيرة، ومن أحسن ما مدح به النبي ﷺ: قوله:

لو لم تكن فيه آيات مبينة   كانت بديهته تنبئك بالخبر[1]

(١٥٧٣٦) (٣/ ٤٥١)

قوله: (إِلَيْكَ إِلَيْكَ) أي: تبعد وتنح.

(١٥٧٣٧) (٣/ ٤٥١)

قوله: (فِي قَصَصِهِ) بكسر القاف: جمع قصة، وجوز فتحها علىٰ أنه مصدر بمعنىٰ: التقصص، أو بمعنىٰ: المفعول، فرجع إلىٰ الأول (الرَّفَثَ) أي: الباطل من القول (مَعْرُوفٌ) أي: شيء معروف فاعل (انْشَقَّ) من الفجر بيان[2] (سَاطِعُ) أي: مرتفع صفته (يُجَافِي) يرتفع[3] للتهجد، وروىٰ الدارقطني بسنده عن عكرمة[4] «كان ابن رواحة مضطجعًا إلىٰ جنب امرأته، فقام إلىٰ جارية له في جانب الحجرة، فوقع عليها، وفزعت امرأته فلم تجده في مضجعه، فقامت فخرجت فرأته علىٰ جاريته، فرجعت إلىٰ البيت فأخذت الشفرة ثم خرجت، وفرغ فقام فلقيها تحمل الشفرة، فقال: مهيم. قالت: مهيم؛ لو أدركتك حيث رأيتك لوجأت بين كتفيك بهذه الشفرة! قال: وأين[5] رأيتني؟ قالت: رأيتك علىٰ الجارية! فقال: ما رأيتني، وقد نهىٰ رسول اللّٰه ﷺ أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب. قالت: فاقرأ. فقال: أتانا رسول اللّٰه . . . إلىٰ

---

(١) «الإصابة» (٤/ ٨٢-٨٤).
(٢) في «م»: بيانه.
(٣) في «م»: يرفع.
(٤) (١/ ١٢٠ رقم ١٣).
(٥) في «م»: فأين.

آخر الأبيات الثلاث، فقالت: آمنت باللَّه، وكذبت البصر! ثم غدا علىٰ رسول اللَّه ﷺ فأخبره، فضحك حتىٰ بدت نواجذه» انتهىٰ.

سهيل بن البيضاء

نسبة إلىٰ الأم[1] قرشي فهري، جاء أنه شهد بدرًا، وتوفي سنة تسع، وقيل: بل كان في الأسرىٰ يوم بدر، فشهد له ابن مسعود بالإسلام[2].

(١٥٧٣٨) (٣/ ٤٥١)

قوله: (فَحُبِسَ) أي: راحلته (حَرَّمَهُ اللَّهُ) أي: تأبيده، والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه»[3] وذكر ابن أبي حاتم ،عن أبيه أنه مرسل؛ لأن ابن الصلت لم يدرك سهيلاً؛ فإنه مات في حياته ﷺ.

عقيل بن أبي طالب

قد سبق ترجمته، وحديثه في مسند أهل البيت.

(١٥٧٤٠) (٣/ ٤٥١)

قوله: (بِالرَّفَاءِ) بكسر الراء والمد. فروة بن مسيك بسين مهملة مصغر، مرادي، سكن الكوفة، يكنىٰ أبا عمير، وكان من وجوه قومه.

(١٥٧٤٢) (٣/ ٤٥١)

قوله: (أَرْضُ أَبْيَنَ) بلفظ اسم التفضيل من البيان: اسم رجل أقام بها؛ فأضيفت إليه. (أَرْضُ رُفْقَتِنَا) بكسر أو ضم فسكون؛ أي: أرض جماعتنا وإخواننا، وفي رواية (رِيفِنَا) بكسر راء وسكون تحتية؛ أي: زرعنا (وَمِيرَتِنَا) بكسر ميم وسكون تحتية: الطعام (وَبِيئَةٌ) أي: كثير الوباء والأمراض (فَإِنَّ

---

(١) في «م». أمه.

(٢) في «م»: في الإسلام.

(٣) «صحيح ابن حبان» (١٩٩).

(الْقَرَفَ) بفتح قاف وراء مهملة جميعًا: ملابسة الدَّاء[١]، ومداناة المرض (التَّلَفَ) الهلاك، قيل: ليس هذا من باب العدوىٰ، وإنما هو من باب الطب[٢]؛ فإن استصلاح الهواء من أعون الأشياء علىٰ الصحة، وفسادها من أسرع الأشياء إلىٰ الأسقام.

رجلان غير مسميين

(١٥٧٤٣) (٣/ ٤٥١-٤٥٢)

قوله: (إِنَّ عَلَيَّ) أي: بكفارة أو نذر. **قوله:** (أَتَشْهَدِينَ) يدل علىٰ أن من شهد بالتوحيد والرسالة وآمن بالبعث؛ فهو مؤمن، سواء كان عن دليل أو عن تقليد.

(١٥٧٤٤) (٣/ ٤٥٢)

قوله: (أَقِرُّوهُ[٣]) من الإقرار[٤]؛ أي: اتركوه (شَأْنَكُمْ) بالنصب؛ أي: افعلوا شأنكم، أو بالرفع؛ أي: لكم شأنكم يدل علىٰ أنه لم يكن[٥] محرمًا، وأن صيد الحلال جائز للمحرم (بِالْأُثَايَةِ) بضم همزة: اسم موضع (حَاقِفٍ) نائم.

الضحاك بن سفيان الكلابي أبو سعيد

وكان يعد بمائة فارس.

(١٥٧٤٥) (٣/ ٤٥٢)

قوله: (إِلَّا لِلْعَصَبَةِ) أي: ليس للزوجة وأمثالها ممن لا يعقل الدية نصيب منها؛ لأن الغنم بالغرم (أَنْ أُوَرِّثَ) من التوريث؛ أي: بأن أورث (الضَّبَابِيِّ) ضبط بكسر الضاد (فَأَخَذَ بِذَلِكَ) أي: وترك قوله.

---

(١) في «م»: الدواء.
(٢) في «م»: الطلب.
(٣) في «الأصل، م»: أقروا. والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) في «م»: الإقراء.
(٥) من «م».

(١٥٧٤٧) (٣/ ٤٥٢)

قوله: (إِلَىٰ مَا قَدْ عَلِمْتَ) بالخطاب؛ أي: إلىٰ الغائط والبول، وهذا من أحسن الكنايات، وفيه احتراز عن التصريحات بأمثال هذه الأشياء في مجلس العظماء، وأنهم إذا سألوا؛ فالوجه مثل هذه الكناية.

أبو لبابة

قد سبق قريبًا.

(١٥٧٥٠) (٣/ ٤٥٣)

قوله: (يُجْزِئُ) من الجزاء والإجزاء، وليس فيه تصريح بأن من نذر بكل ماله يكفيه الثلث.

الضحاك بن قيس

قرشي فهري أبو أنيس أو أبو عبد الرحمن.

أخو فاطمة بنت قيس، له صحبة، ووقع في «كنىٰ» مسلم أنه شهد بدرًا، وهو وهم، وبعد موت معاوية بن يزيد دعا الضحاك إلىٰ نفسه ثم إلىٰ ابن الزبير، فقاتله مروان فقتل الضحاك، وكان غلامًا يافعًا حين توفي النبي ﷺ فلا وجه لاستبعاد سماعه منه ﷺ كما جاء عن بعضهم.

(١٥٧٥٣) (٣/ ٤٥٣)

قوله: (كَقِطَعِ اللَّيْلِ) جمع قطعة؛ أي: كل واحدة من تلك الفتن كأنها قطعة من الليل في الظلمة والالتباس (خَلَاقَهُمْ) بالفتح؛ أي: نصيبهم من الآخرة (بِعَرَضٍ)[1] بفتحتين؛ أي: بمتاع (وَأَشِقَّاؤُنَا) بتشديد القاف: جمع شقيق؛ كأحباء جمع حبيب.

---

(١) في «م»: بعوض.

أبو صرمة

بكسر فسكون راء مازني أنصاري صحابي، اسمه: مالك بن قيس، وقيل: قيس بن صرمة، وقيل: قيس بن مالك، وقيل غير ذلك، وكان شاعرًا.

(١٥٧٥٤) (٣/ ٤٥٣)

قوله: (غِنَايَ) أراد: غنىٰ النفس، وإلا فقد كان يسأل الكفاف.

(١٥٧٥٥) (٣/ ٤٥٣)

قوله: (مَنْ ضَارَّ) أي: قصد إيقاع الضرر بأحد بلا حق، وبالجملة فمن قصد مكروهًا بغيره بغير حق؛ فهو في محل أن يناله ذلك المكروه.

عبد الرحمن بن عثمان

قرشي تيمي، ابن أخي طلحة، وكان يلقب: شارب الذهب، من مسلمة الفتح، وقيل: أسلم في الحديبية، وأول مشاهده: عمرة القضاء، قتل مع ابن الزبير في يوم واحد؛ يعني: بمكة سنة ثلاث وسبعين، ودفن بالحزورة، فلما وسع المسجد دخل قبره في المسجد الحرام.

(١٥٧٥٧) (٣/ ٤٥٣)

قوله: (الضِّفْدَعَ) بكسر الضاد والدال وبفتح الدال (عَنْ قَتْلِ. . .) إلخ، كناية عن التداوي بها؛ لأن التداوي بها يتوقف علىٰ القتل؛ فإذا حرم القتل حرم التداوي بها أيضًا، وذلك إما لأنه نجس، أو لأنه مستقذر.

معمر بن عبد الله

عدوي، أسلم قديمًا وهاجر الهجرتين.

(١٥٧٥٨) (٣/ ٤٥٣)

قوله: (إِلَّا خَاطٍ) بالتخفيف، أصله: خاطئ بالهمزة؛ أي: آثم.

(١٥٧٦١) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ) أي: يرىٰ أن الاحتكار الممنوع مخصوص بالقوت، ولا يشمل نحو الزيت.

عويمر بن أشقر(١)

أنصاري مازني، وجاء أنه بدري.

(١٥٧٦٢) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (ذَكَرَ ذَلِكَ) بناء الفاعل أظهر من بناء المفعول.

جد خبيب

وهو خبيب بالتصغير، ابن إساف، بهمزة مكسورة، وقد تبدل تحتية، أنصاري أوسي، ذكره ابن إسحاق وموسىٰ بن عقبة فيمن شهد بدرًا، وجاء أنه ضرب ببدر فمال شقه، فتفل عليه النبي ﷺ ورده ولامه، ذكر أن الذي ضربه: أمية بن خلف، وهو قتل أمية.

(١٥٧٦٣) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (فَلاَ نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ) أي: بلا ضرورة (لَا عَدِمْتَ) بكسر الدال، يقال: عدمه: إذا فقده، وهو بالخطاب، ولعل المراد: كن ذاكرًا له (عَجَّلَ) بالتشديد كـ(وَشَّحَكَ).

كعب بن مالك

أنصاري سلمي بفتحتين، قيل: كانت كنيته في الجاهلية أبا بشير، فكناه النبي ﷺ أبا عبد اللَّه، وهو شاعر مشهور، شهد العقبة وبايع بها، وتخلف عن بدر، وشهد أحدًا وما بعدها وتخلف في تبوك وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، قيل: مات أيام قتل علي - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - وقيل غير ذلك.

---

(١) في «م»: الأشقر.

(١٥٧٦٤) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (فَلَعِقَ أَصَابِعَهُ) في «القاموس»: لعقه؛ كسمعه[1]: لحسه.

(١٥٧٦٥) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (بِسَلْعٍ) بفتح سين وسكون لام: جبل بالمدينة (بِمَرْوَةٍ) بفتح فسكون: حجر أبيض، ويجعل منه كالسكين.

(١٥٧٦٦) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (مَرَّ بِهِ) أي: بكعب (لِلرَّجُلِ) أي: لكعب (لِلرَّجُلِ) أي: الآخر، ولابد من حمل كل علىٰ غير ما حمل عليه الآخر، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٦٧) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ) بناء علىٰ أنه كان يستعمل الثلاث فقط غالبًا.

(١٥٧٦٨) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا) أي: أمر إباحة ورخصة.

(١٥٧٦٩) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (مَثَلُ الْخَامَةِ) بالخاء المعجمة والميم المخففة كالطاقة الفضة الطرية (تُقِيمُهَا) من الإقامة؛ **فقوله:** (تَعْدِلُهَا) من العدل تفسير له؛ أي: فالمؤمن لا يخلو عن عروض الحوادث والمصائب (الْأَرْزَةِ) بفتح همزة وزاي بينهما راء[2] ساكنة: شجر يطول ويغلظ، حتىٰ أن عشرين نفسًا مسك بعضهم بيد بعض لم يقدروا علىٰ أن يحضنوها (الْمُجْذِيَةِ) من الإجذاء بالجيم والذال المعجمة: الثابتة المنتصبة (لَا يُعِلُّهَا) من الإعلال ؛ أي: لا يجعلها شيءٌ

---

(١) في «الأصل»: كسيعه. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: زاي.

ضعيفةً (انْجِحَافُهَا) بتقديم الجيم؛ أي[١]: فناؤها (يَخْتَلِعُهَا) أي: يقلعها (أَوْ انْجِعَافُهَا) بجيم[٢] وعين؛ أي: انقلاعها.

(١٥٧٧٠) (٣/ ٤٥٤)

قوله: (لَمْ يُنْجِنِي) من التنجية أو الإنجاء؛ أي: من إثم التخلف (إِلَّا بِالصِّدْقِ) أي: إلا بأن تكلمت معك بالكلام الصادق (أُمْسِكُ سَهْمِي) أي: وأتصدق بما عداه.

(١٥٧٧١) (٣/ ٤٥٥)

قوله: (فَأَخَذْتُ) أي: شرعت (آخُذُ) أي: أشرع في بقيته ليتم (أَيْهَاتَ)[٣] لعل[٤] أصله: هَيْهَاتَ قلبت الهاء همزة؛ أي: بعد اللحاق بهم (وَأَمَرَ النَّاسَ) تأديبًا لنا، والجمع؛ لأنهم كانوا ثلاثة (وَأُمِرَتْ) علىٰ بناء المفعول (فَتَسَوَّرْتُ) أي: ارتفعت (غَشَشْتُ) بفتح الشين الأولىٰ؛ أي: خنت (كَعْبًا) أي: بشروا كعبًا.

(١٥٧٧٦) (٣/ ٤٥٥)

قوله: (شَاكٍ) مريض (اقْرَأْ) أي: إذا مت (إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُسْلِمِ) بفتحتين: الروح، وظاهر هذا الحديث العموم، وقد جاء الحديث في الشهيد (طَيْرٌ) ظاهره أن الروح يتشكل ويتمثل بأمر اللَّه طيرًا؛ كتمثل الملك بشرًا، ويحتمل أن المراد أن الروح يدخل في بدن طير كما في روايات (تَعْلُقُ) بضم اللام، وقيل: أو بفتحها: تأكل وترعىٰ (يُرْجِعَهَا اللَّهُ) أي: يردها بالبعث، وظاهره: أنه رد عليها ما قالت بأن[٥] السلام يتوقف علىٰ الجسد، ولا يكون من الروح

---

(١) في «م»: أن.

(٢) في «الأصل»: بضم. والمثبت من «م».

(٣) في «الأصل، م»: أيههات. والمثبت من المسند المطبوع.

(٤) في «م»: لعله.

(٥) في «م»: أن..

المجردة، والإنسان بعد الموت يكون روحًا مجردة (صَدَقْتَ) بالخطاب (فَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ) بالتكلم.

(١٥٧٨١) (٣/ ٤٥٦)

قوله: (أَقَلَّ) هكذا في النسخ، والظاهر: سقوط الألف (سَفَرًا إِلَّا) سفر بالنصب و(إِلَّا) للاستثناء، إلا أنه ترك الألف كتابة في المنصوب.

(١٥٧٨٢) (٣/ ٤٥٦)

قوله: (إِلَّا وَرَّىٰ[1] بِغَيْرِهَا) من التورية؛ أي: سترها بغيرها؛ أي: ذكر غيرها علىٰ وجه يتوهم أنه يقصد ذلك الغير، بأن يسأل[2] عن طريق ذلك الغير ونحوه، لا بأن يقول: إني قاصد ذلك الغير حتىٰ يكون كذبًا (فَجَلَا) بالتخفيف والتشديد؛ أي: كشف وأظهر.

(١٥٧٨٣) (٣/ ٤٥٦)

قوله: (عَلَىٰ تَلٍّ) بفتح فتشديد؛ أي: موضع مرتفع (فَأَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ) أي: من محامد اللَّه تعالىٰ (الْمَحْمُودُ) ظاهر هذا الحديث: أن المحمود بمعنىٰ: المحمود فيه، والمحمود: هو اللَّه تعالىٰ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٨٤) (٣/ ٤٥٦)

قوله: (أَفْسَدَ) بالنصب علىٰ أنه خبر (مَا) أي: إفساد ذئبين للغنم ليس أكثر من إفساد الحرص للدين، وبالجملة فأفسد: اسم تفضيل من الإفساد، وهو قياس عند بعض وسماع كثير عند آخرين.

(١٥٧٨٥) (٣/ ٤٥٦)

قوله: (إِنَّ الْمُؤْمِنَ يُجَاهِدُ) فبين أن ما يكون من الشعر جهادًا في

---

(١) في «الأصل»: ورها. والمثبت من المسند.

(٢) في «م»: سئل.

سبيل اللَّه، فذاك لا منع[١] منه، والمنع من غيره مما ليس له تعلق بصلاح الدين ونحوه.

(١٥٧٨٦) (٣/ ٤٥٦)

(لَكَأَنَّمَا تَنْضَحُونَهُمْ) من نضحه بالنبل: رماه، وهذا يحتمل أن يكون بصيغة الخطاب، وكذا (تَقُولُونَ) ويحتمل أن يكون بصيغة الغيبة، فضمير الفاعل للمسلمين، وأما[٢] ضمير المفعول؛ فعلىٰ التقديرين للمشركين.

(١٥٧٨٩) (٣/ ٤٥٦-٤٥٩)

قوله: (حِينَ تَخَلَّفَ) متعلق بالحديث لا بـ(يُحَدِّثُ) أو (سَمِعْتُ) لفساد المعنىٰ، أو هو بدل من الحديث (غَيْرِهَا) أي: غير غزوة تبوك، **وقوله**: (إِلَّا فِي غَزْوَةِ) استثناء منقطع، وفي «صحيح البخاري»[٣] موضع (غَيْرِهَا) «عزاها» وهو أقرب (وَلَمْ يُعَاتِبْ) أي: اللَّه تعالىٰ أو النبي ﷺ (إِنَّمَا خَرَجَ) أي: ما خرج للحرب، وإنما خرج للعير بكسر العين: الإبل التي تحمل الميرة (بَيْنَهُمْ) أي: بين المسلمين (حِينَ تَوَافَقْنَا) بالفاء وفي «صحيح البخاري»[٣]: [بالثاء المثلثة موضع الفاء؛ أي: يعاقدنا ويعاهدنا (أَنَّ لِي بِهَا) أي: بدلها (أَذْكَرُ) أي: أكثر ذكرًا وشهرة (لِأَنِي) هكذا في نسخ المسند، وفي «صحيح البخاري»][٤] (أَنِّي) بسقوط اللام، وهو الظاهر، وأما اللام فبتقدير: أني قصرت؛ لأني لم أكن. . . إلخ (كِتَابُ حَافِظٍ) بالتوصيف، أو الإضافة (يُرِيدُ) أي: كعب بقوله كتاب حافظ لديوان، وقد جاء أنهم يزيدون علىٰ عشرة آلاف أو علىٰ ثلاثين ألفًا، وقيل: كانوا أربعين ألفًا، واللَّه تعالىٰ أعلم. (سَيُخْفَىٰ لَهُ) من كثرة الجيش (مَا لَمْ يَنْزِلْ) من النزول علىٰ بناء الفاعل، أو الإنزال أو

---

(١) في «م»: مانع.

(٢) في «م»: وإنما.

(٣) «صحيح البخاري» (٤١٥٦).

(٤) من «م».

التنزيل علىٰ بناء المفعول (فِيهِ) أي: في شأنه (أَصْعَرُ) بصاد وعين وراء مهملات؛ أي: أميل، يريد: أنه لا مانع لي عنها (وَطَفِقْتُ) أي: شرعت (أَغْدُو) بالغين المعجمة؛ أي: أخرج من الصبح (يَتَمَادَىٰ[1] بِي) أي: الحال (شَمَّرَ) من التشمير، وفي «صحيح البخاري»: «اشْتَدَّ». (الْجِدُّ) بكسر الجيم: الاجتهاد فاعل (شَمَّرَ) والباء في (بِالنَّاسِ) للتعدية؛ أي: جعلهم الجدُّ مشمرين (مِنْ جَهَازِي) بفتح الجيم (الْجَهَازُ بَعْدَ[2] يَوْمٍ) أي: يتيسر[3] بعد يوم (بَعْدَ مَا فَصَلُوا) بالصاد المهملة (أَسْرَعُوا) أي: في الذهاب إلىٰ المقصد (وَتَفَارَطَ) أي: فات وسبق (ثُمَّ لَمْ يُقَدَّرْ) علىٰ بناء المفعول من التقدير، ويمكن أن يكون بالتخفيف؛ أي: لم يجعل مقدورًا لي (فَطُفْتُ) من الطواف (يَحْزُنُنِي) بضم الزاي من حزنه، أو بكسرها من أحزن، وفاعله ضمير الطوف. وقوله: (أَنْ لَا أَرَىٰ) بتقدير: لأن لا أرىٰ، ويمكن أن يجعل (أَنْ لَا أَرَىٰ) فاعلاً؛ فلا تقدير (مَغْمُوصًا)[4] بغين معجمة وصاد مهملة بالنصب: صفة (رَجُلاً) كما في البخاري وبعض النسخ، ولا يمنعه الخط، أو بالرفع بتقدير: هو؛ أي: منهم عليه (مِمَّنْ عَذَرَهُ) بالتخفيف (مَا فَعَلَ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: ما جرىٰ له؟ (مِنْ بَنِي سَلِمَةَ) (سَلِمَةَ) بكسر اللام (فِي عِطْفَيْهِ) بكسر فسكون؛ أي: في جانبيه: كناية عن كونه متكبرًا مهتمًّا بأمر الثياب (قَافِلاً) راجعًا (بَثِّي) بفتح موحدة وتشديد مثلثة؛ أي: همي، كما في البخاري (قَدْ أَظَلَّ قَادِمًا[5]) أي: دنىٰ قدومه (زَاحَ) بزاي معجمة وحاء مهملة؛ أي: زال (فَأَجْمَعْتُ) من الإجماع؛ أي: عزمت (صِدْقَهُ) أي: التكلم بالصدق معه

---

(١) في «الأصل، م»: يتماد. والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: بعده.

(٣) في «م»: يتسير.

(٤) في «م»: مغموص.

(٥) في «الأصل، م»: قادمه. والمثبت من المسند المطبوع.

(الْمُتَخَلِّفُونَ) الذين تخلفوا عنه (تَبَسُّمَ الْمُغْضَبِ) بفتح الضاد المعجمة (تَعَالَ) بفتح اللام (مَا خَلَّفَكَ) بتشديد اللام؛ أي: عن الغزو (قَدْ اسْتَمَرَّ) أي: ثبت لك بطريق الملك (لَقَدْ أُعْطِيتُ) علىٰ بناء المفعول (جَدَلاً) بفتحتين؛ أي: قوة في الكلام (يُسْخِطُكَ) من الإسخاط (قُرَّةَ عَيْنِي) بالنصب: مفعول أرجو (عَفْوًا)[١] بالنصب: بدل من (قُرَّةَ عَيْنِي) وقد عرفت أن الخط لا يمنع ذلك (أَمَّا) بالتشديد، وفيه أنه ﷺ كان يظهر له كذب الكاذبين (مِنْ بَنِي سَلِمَةَ) بكسر لام (فَاتَّبَعُونِي) بتشديد التاء (وَلَقَدْ عَجَزْتَ أَنْ لَا تَكُونَ) كلمة (لَا) زائدة؛ أي: عجزت عن الاعتذار، أو بمعناها بتقدير حرف التعليل؛ أي: عجزت؛ لأنك ما اعتذرت (كَافِيَكَ) بالنصب علىٰ أنه خبر (كَانَ) أو بالرفع علىٰ أنه اسمها (اسْتِغْفَارُ) علىٰ الأول: مرفوع علىٰ الاسمية، وعلىٰ الثاني: منصوب علىٰ الخبرية (يُؤَنِّبُونِي) بفتح الهمزة وتشديد النون بعدها موحدة؛ أي: يلومونني[٢] لومًا عنيفًا (فَأُكَذِّبَ) من التكذيب (نَفْسِي) أي: فيما قلت سابقًا (مُرَارَةُ) بضم الميم وتخفيف الرائين (الْعَامِرِيُّ) هكذا في نسخ «المسند» وفي البخاري: (الْعَمْرِيُّ) قال القسطلاني: بفتح العين المهملة، وسكون الميم[٣]: نسبة إلىٰ بني عمرو بن عوف (الْوَاقِفِيُّ) بتقديم القاف علىٰ الفاء: نسبة إلىٰ بني واقف (أُسْوَةٌ) بضم الهمزة أو كسرها، قيل: استشكل بأن أهل السير لم يذكروا واحدًا[٤] منهما في من شهد بدرًا، ولم يعرف ذلك في غير هذا الحديث، وقد جزم ابن الأثير[٥] بأنهما بدريان، وهو ظاهر صنيع البخاري، وتعقب الأثرم ابن الجوزي ونسبه إلىٰ الغلط، لكن قال الحافظ ابن

(١) في «م»: عفو.
(٢) في «م»: يلوموني.
(٣) في «م»: المهملة.
(٤) في «م»: أحد.
(٥) في «الأصل»: الأثرم. والمثبت من «م».

حجر[١]: إنه لم يصب. وقال بعض المتأخرين: لو كانا بدريين لما هجرهما النبي ﷺ ولا عاقبهما كما فعل بحاطب حين جس عليه [مع أن][٢] ذنبه أعظم، ورد بأن حاطبًا اعتذر؛ فقبل عذره، وأما هما فلم يكن لهما عذر أصلاً (فَمَضَيْتُ) أي[٣]: علىٰ قولي (أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ) بالرفع؛ أي: خصت الثلاثة من بين المتخلفين بذلك، وقيل: بالنصب بتقدير: أريد، أو أخص الثلاثة، والجمهور علىٰ الرفع، علىٰ أنه كان في الأصل منادىٰ، فنقل إلىٰ الاختصاص باقيًا علىٰ إعرابه الأصلي، وما ذكرنا من التقدير يصحح[٤] الرفع نظرًا إلىٰ الحال أيضًا (حَتَّىٰ تَنَكَّرَتْ) بسكون التاء (الْأَرْضُ) بالرفع؛ أي: توحشت علي، وهذا حال المغموم[٥]، قيل: وإنما اشتد الغضب علىٰ المتخلفين؛ لأن الجهاد كان فرض عين علىٰ الأنصار خاصة؛ لأنهم بايعوا علىٰ[٦] ذلك؛ لقولهم: نحن الذين بايعوا محمدًا علىٰ الجهاد ما بقينا أبدًا، فكان يخلفهم لنكث البيعة وإلا فهو فرض كفاية في حق غيرهم، وقيل: بل كان فرض عين في زمانه ﷺ مطلقًا. قلت: ويحتمل أنه ﷺ دعاهم إلىٰ ذلك، فصار فرض [عين في زمانه ﷺ مطلقًا. قلت: ويحتمل أنه ﷺ دعا إلىٰ ذلك فصار فرض][٧] عين علىٰ من دعي؛ لحديث: «**إِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا**»[٨] (فَأَمَّا صَاحِبَايَ) مرارة وهلال ([فَاسْتَكَانَا])[٩] بالتخفيف: افتعال من سكن، ويمكن أن يكون بالتشديد: استفعال من الكن؛ أي: اختفيا، والأول أشهر (أَمْ لَا) قيل:

---

(١) «فتح الباري» (٨/ ١٢٠).
(٢) في «م»: لأن.
(٣) من «م».
(٤) في «م»: يصح.
(٥) في «الأصل»: المفهوم. والمثبت من «م».
(٦) تكررت «بالأصل».
(٧) من «م».
(٨) «صحيح البخاري» (١٧٣٧)، و«صحيح مسلم» (١٣٥٣).
(٩) في «الأصل»: فاستكفا. وفي «م»: فاستكنا. والمثبت من المسند المطبوع.

لم يحرم بتحريك الشفتين؛ لأنه لم يكن يديم النظر إليه من الخجل (تَسَوَّرْتُ) أي: علوت جداره لأدخل[١] فيه، وكأنه لم يكن الباب مفتوحًا، ورأىٰ أنه لا يفتح له (مَا رَدَّ) لعموم النهي عن كلامهم (فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) لا علىٰ وجه الخطاب له؛ بل مع الإعراض عنه، فلا يدخل في النهي عنه (تَسَوَّرْتُ الْجِدَارَ) للخروج عنه (إِذَا نَبَطِيٌّ) بفتحتين: فلاح، وكان نصرانيًّا (غَسَّانَ) بفتح غين معجمة وتشديد سين مهملة (بِدَارِ هَوَانٍ) بفتح هاء: ذل (مَضْيَعَةٍ) بسكون الضاد المعجمة؛ أي: حيث يضيع حقك (نُوَاسِكَ) بضم النون: من المواساة (قَرَأْتُهَا) أي: الصحيفة (فَتَيَمَّمْتُ) أي: قصدت (فَسَجَرْتُهُ) بالتخفيف؛ أي: أوقدته (إِذَا بِرَسُولِ) أي: إذا أنا برسول (فَلَا تَقْرَبْهَا[٢]) بفتح الراء (إِنَّ هِلَالاً)[٣] بالنصب منون (بَعْضُ أَهْلِي) لعل النهي عن الكلام لم يشمل من يدعو لحاجة؛ أي: مخالطته من زوجة وخادم، وكان القائل واحدًا منهم، وقيل: لعله أفهمه بالإشارة؛ فعبر عنها بالكلام، ورد بأن المقصود: ترك المؤانسة والمخالطة لا خصوص الكلام باللسان (قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ نَفْسِي) أي: قلبي لا يسعه أنس ولا سرور من فرط الوحشة والغم (بِمَا رَحُبَتْ) أي: برحبها؛ أي: مع سعتها، وهو مثل للحيرة في أمره، كأنه لا يجد فيها مكانًا يقر فيه قلقًا وجزعًا (أَوْفَىٰ) بالفاء أشرف (سَلْعٍ) بفتح فسكون (أَبْشِرْ) بقطع الهمزة (فَخَرَرْتُ سَاجِدًا) شكرًا للَّه عز وجل، وفيه أن سجود الشكر كان معروفًا بينهم في ذلك الوقت (وَآذَنَ) بالمد؛ أي: أعلم (فَذَهَبَ) أي: من ذهب، فأفرد الفعل لكون ضميره راجعًا إلىٰ من ذهب المفهوم منه،

---

(١) في «م»: لا دخل.

(٢) في «الأصل»: تقرئها، والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(٣) في «م»: هلال.

وهو مفرد لفظًا وجمع (يُبَشِّرُونَنَا) نظرًا إلىٰ المعنىٰ، وفي البخاري: «فَذَهَبَ النَّاسُ يُبَشِّرُونَنَا»[١] (وَرَكَضَ إِلَيَّ) بتشديد الياء؛ أي: أجرىٰ إلي (ثَوْبَيَّ) بالتشديد (أَؤُمُّ) بتشديد الميم؛ أي: أقصد (يُهَنِّئُونِي) بتشديد النون بعدها همزة، وقد تحذف (لِتَهْنِكَ) بكسر النون وحذف الهمزة (يُهَرْوِلُ) يسير سريعًا (لَا يَنْسَاهَا) أي: البشارة أو الخصلة (بِخَيْرِ يَوْمٍ) قيل: يوم الإسلام مستثنىٰ من هذا العام لظهوره، وقيل: يوم التوبة: يوم كمال الإسلام وكمال الإسلام خير من الإسلام بلا كمال، فيوم الكمال خير من يوم الأصل بلا كمال (سُرَّ) بضم فتشديد (قِطْعَةُ قَمَرٍ) قيل: لم يقل: قمر، احترازًا من السواد الذي في القمر، أو لأن موضع الاستنارة كان هو الجبين كما جاء، فناسب أن يشبه ببعض القمر (أَنْ أَنْخَلِعَ) أخرج (صَدَقَةً) نصب علىٰ أنه حال من المال (إِلَىٰ اللَّهِ) أي: متقربًا[٢] إليه (أَبْلَاهُ اللَّهُ) أنعم عليه (أَلَّا أَكُونَ) بالنصب لإدغام (أَنْ) المصدرية في (لَا) النافية، وهو بدل من (صِدْقِي). (كَذَبْتُهُ) بالتخفيف (فَأَهْلِكُ) بكسر اللام، والنصب عطف علىٰ (أَكُونَ) أي: أعظم في نفسي من عدم الكذب وعدم الهلاك، وقال القسطلاني كلمة (لَا) زائدة، ولا يظهر له وجه (لِلَّذِينَ) أي: فيهم (شَرَّ مَا يُقَالُ) بالنصب علىٰ أنه مفعول به؛ لأنه في معنىٰ الجملة، وقيل علىٰ أنه مصدر؛ أي: قولاً شر قول يقال (خُلِّفْنَا) بالتشديد علىٰ بناء المفعول؛ أي: أخرنا (فَأَرْجَأَ) بالجيم والهمزة؛ أي: أخر تخليفه؛ أي: ذكره تعالىٰ إيانا بالتخليف (مِمَّا خُلِّفْنَا) خبر (لَيْسَ) وخلفنا علىٰ بناء المفعول بالتشديد (بِتَخَلُّفِنَا) متعلق بـ(خُلِّفْنَا) إذ الظاهر حينئذ: أن يقال: وعلىٰ الثلاثة الذين تخلفوا، لا ﴿خُلِّفُوا﴾ [التوبة: ١١٨] لأنه يوهم أن النبي ﷺ خلفهم عن الغزو مع أنهم تخلفوا بأنفسهم، فمقام تقرير المعصية عليهم

---

(١) «صحيح البخاري» (٤١٥٦).

(٢) في «م»: مستقربًا.

يقتضي: تخلفوا، ثم لا يخفىٰ أن ما قرره العلماء في تحقيق معنىٰ التوبة، وكذا ما يقتضيه كثير من الآثار هو أنها تتحقق بأدنىٰ ندامة، وأنها إذا تحققت بشرائط لا ترد عند اللَّه، وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ﴾ الآية [النساء: ١٧]، وهذا لا يوافق مقتضىٰ هذا الحديث في حال هؤلاء الثلاثة، ويمكن أن يقال: ذاك حال العوام علىٰ العموم، وهذا المذكور حال الخواص، أو يقال: كانت توبة هؤلاء مقبولة عند اللَّه حين وجدت منهم بشرائطها، لكن التوقف كان في أمرهم من حيث نزول الوحي بقبول توبتهم، وهذا أمر زائد علىٰ نفس التوبة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٩) (٣/ ٤٥٩-٤٦٠)

قوله: (ابْتَعْتَ) أي: اشتريت.

(١٥٧٩١) (٣/ ٤٦٠)

قوله: (كَأَنَّهُ يَقُولُ: النِّصْفُ) أي: اترك النصف، أو خذ النصف دون الكل.

(١٥٧٩٣) (٣/ ٤٦٠)

قوله: (وَأَوْسُ بْنُ الْحَدَثَانِ) بفتحتين. **قوله**: (أَنْ لَا يَدْخُلَ) بالنصب علىٰ أن (أَنْ) مصدرية؛ أي: بأن لا يدخل، أو بالرفع علىٰ أنها تفسيرية، وهو الأظهر، والمقصود: الترغيب في الإيمان والثبات عليه.

(١٥٧٩٥) (٣/ ٤٦٠)

قوله: (قَالَ: مَا نِمْتِ) كأنه رآها كاذبة أولاً، ثم تردد فذكر ذلك للنبي ﷺ واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٩٧) (٣/ ٤٦٠)

قوله: (اسْتَنْقَعَ فِيهَا) أي: اجتمع فيها؛ أي: صار فيها بجميع أجزائه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٧٩٨) (٣/ ١٦٠-٤٦١)

قوله: (وَقَدْ صَلَّيْنَا) أي: كنا مسلمين نصلي (وَفَقِهْنَا) بضم القاف؛ أي: صرنا فقهاء (عِبْنَا)[1] بكسر العين: من العيب (انْطَلِقْ) بصيغة المتكلم، أو بصيغة الأمر؛ أي: معي، **وقوله:** (فَاسْأَلُهُ) بصيغة المتكلم بالنصب على الثاني، والرفع على الأول (فَوَاعَدْنَا) صيغة المتكلم أو[2] الغائب، والفاعل على الثاني رسول اللَّه ﷺ وكذا **قوله:** (وَعَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ). (وَإِنَّا نَرْغَبُ بِكَ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ) الباء للتعدية، أو بمعنى في؛ أي: نرغبك عن دين الشرك، أو نرغب في شأنك عن دين الشرك؛ أي: عن بقائك فيه؛ أي: لا نحبه أن يكون؛ أي: خشية أن يكون (نَتَسَلَّلُ) أي: نخرج بتأن وتدريج وخفية (الْقَطَا) بفتح القاف: طائر (نُسَيبَةُ) بالتصغير: هي غير أم عطية (مِنَّا) بني هاشم (حَيْثُ قَدْ عَلِمْتُمْ) أي: في المنزلة التي قد علمتموها (أُزُرَنَا) بضمتين، أو بسكون الثاني: جمع إزار؛ أي: عوراتنا (فَاعْتَرَضَ الْقَوْلَ) بالنصب الفاعل (أَبُو الْهَيْثَمِ) بفتح فسكون (ابْنُ التَّيِّهَانِ) بفتح التاء المثناة من فوق أو كسرها وسكون الياء المثناة من تحت (وَالْهَدْمَ الْهَدْمَ) بفتحتين، أو بسكون الثاني، في «النهاية»[3]: روي بهما، وهو القبر؛ أي: أقبر حيث تقبرون، وقيل: المنزل؛ أي: منزلي منزلكم، نحو: المحيا محياكم، والممات مماتكم؛ أي: لا أفارقكم، والهدم بالفتح والسكون أيضًا: إهدار دم القتيل، يقال: دماؤهم بينهم هدر؛ أي: مهدرة؛ أي: طالب دمكم طالب دمي؛ أي: إن طلب أحد دمكم؛ [فقد طلب][4] دمي، وإن هدر دمكم؛ فقد هدر دمي لاستحكام الألفة بيننا (اثْنَا عَشَرَ) الظاهر (اثْنَيْ عَشَرَ) كما في «المجمع» وكأنه بتقدير: فليخرج منكم اثنا عشر (نَقِيبًا). (سَمِعْتُهُ) يحتمل التكلم والخطاب (الْجُبَاجِبِ) ضبط

---

(١) في «م»: عيبًا. (٢) في «م»: و.
(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٥٧٣). (٤) في «م»: طالب.

بجيمين وباءين موحدتين، وفي «المجمع»: هي جمع جبجب بالضم، وهو المستوي من الأرض ليس بحزن، وهي[١] اسم لمنازل بمنىٰ؛ لأن كروش الأضاحي تلقىٰ فيها، والجبجبة: الكرش مع اللحم يتزود في السفر (فِي مُذَمَّمٍ) بفتح الميم المشددة (وَالصُّبَاةُ) بضم الصاد وكانوا يقولون للمسلمين: الصباة، ويقولون له ﷺ ما هو ضد اسمه ووصفه ﷺ (أَزَبُّ الْعَقَبَةِ) بتشديد الباء: اسم شيطان كان بالعقبة، وفي «المجمع»: هو شيطان اسمه أزب العقبة، وهو الحية، والأزب لغة: كثير الشعر، واسم رجل من الجن، وفي «القاموس»: الأزب: من أسماء الشياطين، ومنه حديث ابن الزبير مختصرًا «أنه وجد رجلاً طوله شبران، فأخذ السوط فأتاه، فقال: من أنت؟ قال: أزب. قال: ما أزب؟! قال: رجل من الجن، فقلب السوط فوضعه في رأس أزب حتىٰ باض؛ أي: فاته واستتر»[٢] وفي حديث العقبة[٣]: «هو شيطان اسمه: أزب العقبة» (ابْنُ أَزْيَبَ) هو بين الصبا والعداوة، والقنفذ واللئيم، والأمر المنكر والشيطان (اسْمَعْ) أمر من الإسماع، وهو بيان قلة المبالاة بشأنه، وضبطه بعضهم أمرًا: من السماع (لَأَفْرُغَنَّ) صيغة المتكلم من الفراغ (جِلَّةُ قُرَيْشٍ) بكسر فتشديد (أَنْ تَنْشَبَ الْحَرْبُ) بالتاء المثناة من فوق لا بالنون، يقال: نشبت الحرب بينهم نشوبًا؛ أي: اشتبكت (أَحْفَظْتَ) أغضبت[٤] (وَاللَّهِ صُلْحٌ) هكذا في نسخ «المسند» وفي «المجمع»[٥]: (وَاللَّهِ صَالِحٌ)[٦] وفي «المجمع»[٥] بعد تمام الحديث: رواه أحمد والطبراني بنحوه، ورجال أحمد رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع،

(١) في «م»: وهو.
(٢) «القاموس المحيط» (١/ ١١٩).
(٣) «كنز العمال» (١٠/ ٧١٣ رقم ٣٠٠٣٢).
(٤) في «م»: أغضب.
(٥) «مجمع الزوائد» (٦/ ٤٩).
(٦) في «م»: واللَّه.

وقال الطبراني في حديثه: «فقلنا له: تدلنا علىٰ محمد بن عبد اللَّه بن عبد المطلب؟ قال: فهل تعرفانه إذا رأيتماه» وقال أيضًا: «فتكلم رسول اللَّه ﷺ: [وتلا القرآن ورغب في الإسلام فاجتباه بالإيمان والتصديق له، وقال أيضًا: فقال رسول اللَّه ﷺ][1]: «أخرجوا منكم اثني عشر نقيبًا». فأخرجهم، فكان نقيب بني النجار: أسعد بن زرارة، وكان نقيب بني سلمة: البراء بن معرور، وعبد اللَّه بن عمرو بن حرام، وكان نقيب بني ساعدة: سعد بن عبادة والمنذر بن عمرو، وكان نقيب بني زريق: رافع بن مالك بن العجلان، وكان نقيب بني[2] الحارث بن الخزرج: عبادة بن الصامت، ونقيب بني عبد الأشهل: أسيد بن حضير وأبو الهيثم بن التيهان، وكان نقيب بني عمرو بن عوف: سعد بن خيثمة» انتهىٰ. قلت: وهؤلاء عشرة، وبقي نقيبان، واللَّه تعالىٰ أعلم.

سويد بن النعمان أنصاري

يكنىٰ أبا عقبة[3]، شهد أحدًا وبيعة الرضوان.

(١٥٧٩٩) (٣/ ٤٦٢)

قوله: (رَجُلٌ) بالرفع؛ أي: هو رجل أو بالنصب (فَأُوتُوا) الظاهر: (فَأَتَوْا) كما في «الترتيب» وكأنه من إشباع ضمة الألف حصل الواو (فَلَاكُوا مِنْهُ) أي: مضغوا وأكلوا منه (وَشَرِبُوا مِنْهُ) كأنهم بلوه أولاً بالماء فشربوا بعض ذلك الماء.

رجلان غير مسميين

(١٥٨٠٢) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (بَدَا) أي: ظهر (جَذَعًا) بفتحتين: هو من الإبل: ما تم له أربع

---

(١) من «م».
(٢) في «م»: بن.
(٣) في «م»: عتبة.

سنين، ويقال للشاب الفتي (ثَنِيًّا) هو من الإبل: ما دخل في السنة السادسة (رَبَاعِيًا) كثمانيًا، وهو ما دخل في السنة السابعة؛ لأنها سن ظهور [رباعيته، ورباعية][1] بوزن ثمانية (ثُمَّ سَدِيسِيًّا[2]) بفتحتين، وفي بعض النسخ: (سَدِيسًا) كعظيمًا، وهما بمعنىٰ، وهو ما دخل في السنة الثامنة[3]، وذلك إذا ألقىٰ السن بعد الرباعية، وفي «الصحاح»: السديس بالتحريك: السن التي قبل البازل، يستوي فيه المذكر والمؤنث، والإناث في[4] الأسنان كلها بالهاء، إلا السدس والسديس والبازل، وجمع السديس: سدس بضمتين، مثل: رغيف ورغف، وجمع السَّدَس: سُدْس، مثل: أَسَد وأُسْد (بَازِلاً) هو ما طلع نابه وكمل قرنه، ويكون بعد ثمان سنين، ثم يقال بعد ذلك: بازل عام، وبازل عامين.

رافع بن خديج

أنصاري أوسي، عُرِضَ علىٰ النبي ﷺ يوم بدر؛ فاستصغره، وأجازه يوم أحد، فخرج بها وشهد ما بعدها، والراجح أنه مات زمن معاوية، وقيل غير ذلك.

(١٥٨٠٣) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (كُنَّا نُخَابِرُ) من المخابرة، قيل: هي المزارعة علىٰ نصيب معلوم؛ كالثلث والربع.

(١٥٨٠٤) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (فِي ثَمَرٍ) بفتحتين: فسر بما كان معلقًا بالشجر قبل أن يُجَدَّ ويحرز، وقيل: المراد به: أنه لا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد ولو بعد الإحراز (وَلَا كَثَرٍ) بفتحتين: الجمار.

---

(١) في «الأصل»: رباعية والرباعية.

(٢) في «الأصل، م»: سدسًا. والمثبت من المسند المطبوع.

(٣) في «م»: الثانية.

(٤) في «م»: و.

(١٥٨٠٥) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (فَأُقِيمَتْ الصَّلَاةُ) لم يعلم أي صلاة هي من هذه الرواية، لكن قد جاء أنها العصر، وقد ضعف الحديث لذلك، قال الترمذي: لم يصح. قلت: ولو صح؛ فالمراد: تأخيرها عن أول المثل الأول إلىٰ وسطه مثلاً لا إلىٰ الثاني لمخالفته للأحاديث، وذكر الحديث في «المجمع»[1] بلفظ (كَانَ) أي: رسول اللَّه ﷺ يأمر بتأخير العصر، رواه الطبراني في «الكبير» وأحمد بنحوه، وفيه قصة، وفيه عبد الواحد بن نافع الكلابي[2]، ذكره ابن حبان في «الثقات»[3] وغيره في الضعفاء، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٠٦) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (لَاقُو الْعَدُوِّ) أي: فلو استعملت[4] السيوف في الذبائح لكلّت، فتعجز عن المقاتلة (مُدًىٰ) بضم الميم[5] مقصورًا: جمع مدية بضم ميم وكسرها، وقيل: بتثليث الميم وسكون دال: السكين (مَا أَنْهَرَ) بالراء المهملة: أجراه (وَذُكِرَ . . .) إلخ، جملة حالية (فَكُلْ) أي: ذبيحته[6] (لَيْسَ) للاستثناء (السِّنَّ) بالنصب (فَعَظْمٌ) صريح في أن العلة كونه عظمًا؛ فكل ما صدق عليه اسم العظم لا يجوز الذكاة به، وفيه اختلاف بين العلماء (فَمُدَىٰ الْحَبَشَةِ)[7] أي: وهم كفار فلا يجوز التشبه بهم فيما هو من شعائرهم[8] (فَنَدَّ) بتشديد الدال؛ أي: شرد ونفر (إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ) أي: في هذه الإبل (أَوَابِدَ) التي تتوحش وتتنفر.

---

(١) «المجمع» (٢/ ٤٨).
(٢) في «م»: الكابلي.
(٣) «الثقات» (٧/ ١٢٥).
(٤) في «م»: استعملنا.
(٥) في «م»: ميم.
(٦) في «م»: ذبيحة.
(٧) في «م»: بالحبشية.
(٨) في «م»: شعارهم.

(١٥٨٠٧) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (فِي الشَّجَرِ) أي: في الأشجار لتأكل منها (عِهْنٍ) بكسر [عين][١] فسكون؛ أي: صوف، وظاهر هذا الحديث: كراهة لبس الأحمر؛ بل كراهة ما فيه خطوط حمر، وفي سنده[٢] من لم يسم.

(١٥٨٠٨) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (فَيُزْرِعْهَا)[٣] بالفتح، والثاني بالضم: من أزرع؛ أي: فليعطها بلا كراء، فأخذ منه نهي الكراء، ولذلك جعله بيانًا للنهي، وإلا فالمذكور أمر لا نهي.

(١٥٨٠٩) (٣/ ٤٦٣)

قوله: (يُكْرُونَ) من الإكراء (بِالْمَاذِيَانَاتِ) بذال معجمة، قال الخطابي: هي الأنهار (الرَّبِيعُ) النهر الصغير؛ أي: ما يكون علىٰ طرف النهر، فيسقيه النهر بلا قصد سقيه.

(١٥٨١٠) (٣/ ٤٦٤)

قوله: (فَوْرُ)[٤] أي: غليان (فَابْرُدُوهَا) بضم الراء: من برد الشيء، لا من الإبراد (بِالْمَاءِ) وقد جاء: ماء زمزم.

(١٥٨١١) (٣/ ٤٦٤)

قوله: (عَنْ الْحَقْلِ) ضبط بفتح فسكون: كراء المزارع[٥].

(١٥٨١٢) (٣/ ٤٦٤)

قوله: (كَسْبُ الْحَجَّامِ) الجمهور علىٰ جوازه، وحملوا الحديث علىٰ

---

(١) من «م».
(٢) في «الأصل»: مسنده. والمثبت من «م».
(٣) في «م»: فليزرعها.
(٤) في «م»: فورًا.
(٥) في «الأصل»: الزارع. والمثبت من «م».

التنزيه أو النسخ (وَمَهْرُ الْبَغِيِّ) هو ما تأخذه الزانية على الزنا (وَثَمَنُ الْكَلْبِ) أخذ به الجمهور.

(١٥٨١٤) (٣/ ٤٦٤)

قوله: (فَأَرَادَ أَنْ يَقْطَعَهُ، فَقَالَ رَافِعٌ) أي: ردًّا عليه؛ فكأنه قاس[1] النخل الصغير[2] على الجمار.

(١٥٨١٥) (٣/ ٤٦٤)

قوله: (ثَلَاثَ جَدَاوِلَ) جمع جدول، وهو النهر الصغير (وَالْقُصَارَةَ) بالضم: ما يبقى من الحب في السنبل مما لا يتخلص به ما يُداس (يُعْمَلُ فِيهَا) أي: في الأرض؛ لتحصيل العيش.

(١٥٨١٨) (٣/ ٤٦٥)

قوله: (إِلَى الْبَلَاطِ) بفتح الباء، وقيل: بالكسر: اسم موضع بالمدينة.

(١٥٨١٩) (٣/ ٤٦٥)

قوله: (أَصْبِحُوا بِالصُّبْحِ) الإصباح: الدخول في الصبح، والباء للتعدية، والمراد بالصبح: الصلاة؛ فالمعنى: ادخلوها في وقت الصبح يقينًا، ولا تكتفوا بمجرد ظن الصبح، وبه ظهر معنى **قوله**: (فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ) إذ لو اكتفي بالظن الغالب لكفاه، لكن العمل باليقين أولى وأكثر أجرًا، قيل: وعليه يحمل رواية: (أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ)[3] فمعنى (أَسْفِرُوا) هو الإسفار الذي يعلم به أنه الصبح يقينًا، فلا دلالة فيه على أولوية التأخير، والله تعالى أعلم.

---

(١) في «الأصل»: قال. والمثبت من «م».

(٢) في «الأصل»: الصفر. والمثبت من «م».

(٣) «سنن الترمذي» (١٥٤)، و«سنن النسائي» (٥٤٨).

(١٥٨٢٠) (٣/ ٤٦٥)

قوله: (قَالُوا: خِيَارُنَا) بالنصب؛ أي: نعدهم خيارنا أو بالرفع؛ أي: هم خيارنا (كَذَلِكَ هُمْ) أي: الملائكة الذين شهدوا بدرًا.

(١٥٨٢١) (٣/ ٤٦٥)

قوله: (فَلَهُ نَفَقَتُهُ) أي: الزرع لصاحب الأرض بما أنفق عليه صاحب الزرع.

(١٥٨٢٤) (٣/ ٤٦٥)

قوله: (بِالْخَبْرِ)[١] ضبط بفتح فسكون؛ أي: المخابرة.

(١٥٨٢٦) (٣/ ٤٦٥)

قوله: (لِوَجْهِ[٢] اللَّهِ) أي: العامل لوجهه تعالىٰ، أو يراعي الحق لوجهه، وظاهر الأول: أن لا يأخذ الأجر، لكن قد يقال: المقصود: صلاح النية في العمل، لا ترك الأجر إذا أعطاه الإمام، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٢٨) (٣/ ٤٦٥)

قوله: (أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ) أخذ بظاهره: أحمد، والجمهور حمله علىٰ أنه منسوخ أو علىٰ أنه يخاف عليهما أن يؤدي فعلهما[٣] إلىٰ الإفطار، أما المحجوم؛ فلضعفه، وأما الحاجم؛ فلأنه قد يخاف أن يدخل شيء من الدم في جوفه بمس القارورة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

أبو بردة بن نِيار

بكسر نون بعدها تحتانية خفيفة، اسمه: هانئ، أو الحارث، أو مالك،

---

(١) في «م»: بالجر.
(٢) في «م»: وجه.
(٣) زاد في «م»: أي.

صحابي، ورجح الأول، وخطأ من قال بالثاني أو الثالث، شهد بدرًا وما بعدها، وشهد مع علي حروبه كلها، ومات سنة إحدىٰ وأربعين، وقيل غير ذلك.

(١٥٨٣٠) (٣/ ٤٦٦)

قوله: (فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ) ظاهره أنه أمره بذلك؛ لكونه تقدم عليه ﷺ في الذبح، لكن قد جاء ما يدل علىٰ أنه أمره بذلك؛ لكونه ذبح قبل الصلاة؛ كما عليه الجمهور (إِلَّا جَذَعَةً) بفتحتين، قيل: ما مضت عليه سنة، وقيل: دونها.

(١٥٨٣١) (٣/ ٤٦٦)

قوله: (لِلُكَعِ) هو كعمر وزفر غير منصرف للعدل والوصف، والمراد: من لا يعرف بخصلة حميدة هو ولا آباؤه.

(١٥٨٣٢) (٣/ ٤٦٦)

قوله: (إِلَّا فِي حَدٍّ . . .) إلخ، ظاهره أن غاية التعزير: عشرة، والجمهور علىٰ أنه يجوز الزيادة علىٰ ذلك لفعل الصحابة؛ فالحديث منسوخ، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٣٣) (٣/ ٤٦٦)

قوله: (لَيْسَ مِنَّا . . .) إلخ، ظاهره: نفي الإيمان، وقد أول مثله، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٣٦) (٣/ ٤٦٦)

قوله: (بَيْعٌ مَبْرُورٌ) لا يخالطه إثم وحلف كاذب ونحوه.

(١٥٨٣٧) (٣/ ٤٦٦)

قوله: (وَبَهِيَ ابْنَ نِيَارٍ) أي: بتلك البقعة، وهي المسجد (فَأَرْسَلَ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ) ذكر نفسه بعنوان الغيبة.

أبو سعيد بن أبي فضالة

في «التقريب»[١] أبو سعد[٢] بن أبي فضالة، بفتح الفاء والمعجمة الخفيفة، ويقال: أبو سعيد بن فضالة بن أبي فضالة. وفي «الإصابة»[٣] وقع عند الأكثر بسكون العين، وفي الترمذي بزيادة الياء، وقال الحاكم: له صحبة ولا أحفظ له اسمًا ولا نسبًا. وذكره ابن سعد في طبقة أهل الخندق وقال الحكم: لا يعرف.

(١٥٨٣٨) (٣/ ٤٦٦)

قوله: (أَغْنَىٰ الشُّرَكَاءِ عَنْ الشِّرْكِ) أي: فترك حصته من العمل لغيره لغناه وحاجة الغير، فحيث صار العمل كله للغير؛ فأجره عليه يطالب به هو ولا يطالب به اللَّه تعالىٰ، جل ذكره وثناؤه

سهيل بن بيضاء

تقدم قريبًا ذكره، وتحقيق حديثه.

سلمة بن سلامة بن وَقْش

ظاهر «القاموس» أنه بفتح واو وسكون قاف، وضبطه بعضهم بفتحتين، وهو أنصاري شهد العقبة وبدرًا والمشاهد بعدها، قيل: عاش إلىٰ خمس وأربعين، ومات وهو ابن أربع وسبعين سنة في المدينة.

(١٥٨٤١) (٣/ ٤٦٧)

قوله: (لَا يَرَوْنَ بَعْثًا كَائِنًا بَعْدَ الْمَوْتِ) الرؤية علمية متعدية إلىٰ مفعولين هما (بَعْثًا كَائِنًا) وفي بعض النسخ (أَنَّ بَعْثًا كَائِنًا) بزيادة (أَنَّ) ونصب (كَائِنًا) وفي بعضها برفع (كَائِنٌ) والأصل: الذي عندنا أقرب، وعلىٰ كل تقدير ففيه

---

(١) «تقريب التهذيب» (١/ ٦٤٣ رقم ٨١١٦).

(٢) في «م»: سعيد.

(٣) «الإصابة» (٧/ ١٧٢).

إظهار متعلق الظرف العام، وقد جاء علىٰ قلة (إِنَّ النَّاسَ . . .) إلخ، بدل من (هَذَا) بفتح (أَنَّ) (وَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ) يريد الحلف باللَّه تعالىٰ (لَوَدَّ) يريد نفسه، ذكره بطريق الغيبة (يُحَمُّونَهُ) من أحميته، وفي «المجمع»[١]: رواه أحمد والطبراني، وفي رواية عنه عن سلمة أيضًا: «أن يهوديًّا كان في بني عبد الأشهل، فقال لنا ونحن في المجلس: قد أظل هذا النبي الأمي القرشي الحرمي. ثم التفت في المجلس فقال: إن يدركه أحد يدركه هذا الفتىٰ. وأشار إليَّ، فقضىٰ اللَّه أن جاء بالنبي ﷺ المدينة فقلت: هذا النبي قد جاء! فقال: أما، واللَّه إنه لآية، فقلت: مالك عن الإسلام؟ فقال: واللَّه لا أدع اليهودية» ورجال أحمد رجال الصحيح، غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع به[٢].

سعيد بن حريث بن عمرو

مات بالكوفة، قاله ابن منده، وقيل: قتل بالحرة، قاله أبو عمر.

(١٥٨٤٢) (٣/ ٤٦٧)

قوله: (كَانَ قَمِنًا) بفتح فكسر أو بفتحتين؛ أي: لائقًا حقيقًا، وقد سبق الحديث في مسند سعيد بن زيد من مسند العشرة؛ فارجع إليه.

حوشب

في «الإصابة»[٣]: هو غير منسوب، ذكره أحمد في «مسنده» من طريق حسان بن كريب «أَنَّ غُلامًا مِنْهُمْ تُوُفِّيَ . . .» الحديث، قال ابن السكن: تفرد به ابن لهيعة، وهو ضعيف.

---

(١) «مجمع الزوائد» (٨/ ٤٢١).

(٢) من «م».

(٣) «الإصابة» (٢/ ١٤١).

(١٥٨٤٣) (٣/ ٤٦٧)

قوله: (قَدْ أُدَبَّ) علىٰ بناء المفعول أو الفاعل: من التأديب، والتقدير علىٰ الثاني أدبه، قيل: وفي «أسد الغابة»: قد أدرك (أَوْ دَّبَ) بتشديد الباء: من الدبيب (نَشَاطًا) بفتح النون (أَجْرَأَ الْغِلْمَانِ) بجيم وراء والهمزة، كذا في أصلنا، وفي بعض الأصول (أَحَدَّ الْغِلْمَانِ) بحاء مهملة ودال مشددة مهملة (أَنْ يُقَالُ) أي: من أن يقال، أو بأن يقال؛ أي: في مقابلة هذا القول (ثَوَابًا مَا أُخِذَ مِنْكَ) أي: لما أخذ بتقدير اللام؛ أي: ثوابًا للولد الذي أخذ منك، قيل في «أسد الغابة»: (أَوْ يُقَالُ لَكَ: ادْخُلْ الْجَنَّةَ بثَوَابِ مَا أُخِذَ مِنْكَ) وفي «المجمع»[١]: رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة؛ وفيه كلام.

جندب بن مكيث

بفتح أوله وآخره مثلثة جهني.

(١٥٨٤٤) (٣/ ٤٦٨)

قوله: (إِلَىٰ بَنِي مُلَوِّحٍ) بضم ففتح فكسر واو مشددة (بِالْكَدِيدِ) بفتح فكسر: ماء قريب من عسفان (بِقُدَيْدٍ) بضم ففتح: سوق قبيل ذلك الماء (خَلَّفَ[٢]) بالتشديد (فَاجْتَزَّ) بتشديد الزاي؛ أي: فاقطع (فِي رَئِيَّةٍ) بفتح راء وكسر همزة[٣] وتشديد ياء[٤]، والرئية: الجاسوس؛ فالمعنىٰ في فعل الرئية، وهو التجسس (إِلَىٰ تَلٍّ) بتشديد لام؛ أي: محل مرتفع (يُطْلِعُنِي) بضم[٥] حرف المضارعة (الْمَغْرِبَ) بالنصب؛ أي: كان وقت المغرب (شَنَنًّا) بنونين:

---

(١) «مجمع الزوائد» (٣/ ٩٣).

(٢) في «الأصل»: حلف. والمثبت من «م» والمسند المطبوع.

(٣) في «م»: وفتح همز.

(٤) من «م».

(٥) في «م»: بفتح.

ثانيتهما مدغمة مشددة؛ أي: فرقنا عليهم الغارة، وهي النهب من جميع الجهات (وَاسْتَقْنَا) من السوق (مُغَوِّثًا) بكسر الواو المشددة (مَا لَا قِبَلَ) بكسر القاف وفتح الباء؛ أي: ما لا طاقة لنا بحربه (وَلَا خَالاً) بفتح الخاء: السحاب (فِي الْمَشْلَلِ) بفتح اللام الأول مشددة: جبل بقرب قديد (حدنا) بتشديد الدال.

سويد بن هبيرة

ديلي، وقيل: عبدي. قال ابن الأثير: هو ديلي عبدي؛ لأنه من بني الديل، وهو بطن من عبد القيس، سكن البصرة، أخرج أحمد والطبراني حديثه.

(١٥٨٤٥) (٣/٤٦٨)

قوله: (مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ) المهرة بضم ميم وسكون هاء: ولد الفرس (مَأْمُورَةٌ) كثيرة النسل والنتاج؛ [من آمرته بالمد، وأمرته بلا مد بمعنىٰ كثرته، قيل: هو من الأمر المشهور بمعنىٰ مأمورها من اللّٰه بكثرة النتاج][1] بأمر: كوني كثيرة النتاج؛ أي: بأمر التكوين لا بأمر التكليف فكانت (أَوْ سِكَّةٌ) بكسر فتشديد: هي الطريقة المصطفة من النخل (مَأْبُورَةٌ) ملقحة[2].

هشام بن حكيم

سبق حديثه في أول مسند المكيين.

مجاشع بن مسعود[3]

سلمي له صحبة، غزا كابل من بلاد الهند، فصالحه أهله فدخل بيت الأصنام، فأخذ جوهرة من عين الصنم وقال: لم آخذها إلا ليعلموا أنه لا يضر ولا ينفع. قيل: قتل يوم الجمل قبل الوقعة.

---

(١) من «م».

(٢) في «الأصل، م»: ملحقة.

(٣) في «م»: معود.

(١٥٨٤٧) (٣/ ٤٦٨)

قوله: (وَيَكُونُ مِنَ التَّابِعِينَ) أي: للمهاجرين، وإلا فهو صحابي.

بلال بن الحارث المزني

من أهل المدينة، كان يسكن وراء المدينة، ثم تحول إلىٰ البصرة صاحب لواء مزينة يوم الفتح، مات سنة ستين وله ثمانون سنة.

(١٥٨٥٢) (٣/ ٤٦٩)

قوله: (مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ) أي: مما يوجب رضوانه تعالىٰ؛ ففيه مجاز، وإلا فالكلمة ليست من الرضوان (أَنْ تَبْلُغَ) أي: تلك [الكلمة] (مَا بَلَغَتْ) من الرضوان (إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ) أي: الرضوان المؤبد، فليست الغاية لإفادة الانقطاع في أمثاله.

(١٥٨٥٣) (٣/ ٤٦٩)

قوله: (بَلْ لَنَا خَاصَّةً) أخذ به الجمهور، فحكموا بالخصوص، ومن لا يرىٰ الخصوص يضعف الحديث ويقول: قد وقع في بعض رواياته[١]: المتعة، ولا شك أن المتعة غير مخصوصة، والله تعالىٰ أعلم.

حبة وسواء[٢] ابنا[٣] خالد

الحبة؛ بتشديد الباء وإهمال الحاء المفتوحة، وسواء بالمد وفتح السين، وهما ابنا خالد الخزاعي، وقيل: العامري، لهما صحبة، وحبة نزل الكوفة، وسواء سماه وكيع عن الأعمش: سوار بزيادة راء في آخره مع التشديد، والأول هو المعتمد.

---

(١) في «الأصل»: رواته. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: وسوداء.
(٣) في «الأصل»: ابني.

(١٥٨٥٥) (٣/ ٤٦٩)

قوله: (فَأَعَنَّاهُ) من الإعانة (مَا تَهَزَّزَتْ) تحركت كناية عن الحياة[١] (قِشْرَةٌ) يحتمل[٢] أن المراد بها: الثوب؛ أي: يخرج عريانًا بلا ثوب، ثم يعطيه اللَّه تعالىٰ الثوب، ويحتمل أن المراد: أنه يخرج كاللحم الذي لا قشر عليه؛ لضعف الجلد، ثم يقوي اللَّه تعالىٰ جلده، وفي «زوائد ابن ماجه»: إسناده صحيح[٣].

عبد اللَّه بن أبي الجذعاء

بفتح جيم وسكون ذال معجمة، يقال: تميمي، أو كناني، أو عبدي، وحديثه روىٰ الترمذي وصححه.

(١٥٨٥٨) (٣/ ٤٧٠)

قوله: (قالوا[٤]: سِوَاكَ) أي: ذلك الرجل غيرك، ذكروه توضيحًا وتأكيدًا، وإلا فالمتبادر: من رجل من[٥] أمتي غيره.

عبادة بن قُرْط

ضبط بضم فسكون، ليثي نزل البصرة، له صحبة، قيل: والصحيح: أنه ابن قرص بالصاد، وفي «الإصابة»: وأدخل أحمد في «مسنده» والحارث والطيالسي وغيرهم بين حميد وعبادة رجلاً، وهو أبو قتادة العدوي. قلت: كأنه في مسند آخر، ثم رأيته في مسند البصريين، وجاء «أنه غزا، فلما رجع وكان قريبًا من الأهواز سمع أذانًا، فقصده ليصلي جماعة، فأخذه الخوارج فقال: ارضوا بما رضي به رسول اللَّه ﷺ مني حين أسلمت! قال:

---

(١) في «م»: الحبوة.
(٢) في «م»: يحمل.
(٣) زاد في «الأصل» هنا: قوله.
(٤) في «الأصل»: قلنا وفي «م» وقلنا. والمثبت من المسند المطبوع.
(٥) ليست بالأصل. وأضيفت ليكتمل السياق.

بالشهادتين. قال: فأخذوه الخوارج، فقال: ارضوا بما رضي به رسول اللَّه ﷺ مني حين أسلمت! قال: بالشهادتين. قال: فأخذوه فقتلوه»[١].

(١٥٨٥٩) (٣/ ٤٧٠)

قوله: (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ) بيان لتغيير الزمان (الْمُوبِقَاتِ) بكسر الباء: المهلكات.

معن بن يزيد؛ أي: ابن الأخنس سلمي

وكان ينزل الكوفة، ودخل مصر ثم سكن دمشق، ويقال: إنه كان مع معاوية في حروبه، شهد فتح دمشق، وكان له مكان عند عمر بن الخطاب - رضي اللَّه تعالىٰ عنه - يكنىٰ أبا يزيد، وقال لمعاوية: «ما ولدت قرشية من قرشي شرًّا منك! قال: لم؟ قال: لأنك عودت الناس عادة - يعني: في الحلم - وكأني بهم قد طلبوها من غيرك؛ فإذا بهم صرعىٰ في الطريق»[٢].

(١٥٨٦٠) (٣/ ٤٧٠)

قوله: (وَخَطَبَ عَلَيَّ) بتشديد الياء؛ أي: لأجلي (فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ) ليتصدق بها وكالة عنه[٣] (مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ) أي: ما قصدت التصدق عليك، وظاهر الحديث: جواز التصدق علىٰ الابن بالنفل وغيره؛ إذ لولا ذلك لبحث عن كون التصدق تطوعًا أم لا، ولعل من يرىٰ عدم جواز الفرض يدعي أنه كان تطوعًا معلومًا عنده ﷺ أنه كذلك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٦١) (٣/ ٤٧٠)

قوله: (فَلْيُؤْذِنُونِي) من الإيذان بمعنىٰ الإعلام (مَقْصَرٌ) بفتح ميم وصاد؛ أي: إذا حمد أحد دون اللَّه فلا يكون الحمد مقصورًا عليه؛ بل يكون متجاوزًا

---

(١) «الإصابة» (٣/ ٦٢٧).
(٢) «الإصابة» (٦/ ١٩٢).
(٣) من «م».

عنه إلىٰ اللَّه تعالىٰ، فإن ما حمد عليه ذلك الغير فهو منه تعالىٰ؛ فهو المستحق للحمد عليه حقيقة؛ فكيف يقتصر مع ذلك علىٰ الغير (مَنْفَذٌ) بفتح الميم والفاء؛ أي: إذا حمد هو تعالىٰ يقتصر الحمد عليه لا يتجاوز عنه إلىٰ غيره؛ إذ ليس ما حمد عليه تعالىٰ من غيره[1] حتىٰ ينصرف حمده تعالىٰ إليه، فالحاصل أنه متىٰ ما حمد غيره؛ فالحمد له تعالىٰ، ومتىٰ ما حمد هو لا ينصرف الحمد إلىٰ غيره (فَغَضِبَ) كأنه لما فيه من التقدم بين يديه، وقد نهىٰ اللَّه تعالىٰ عنه (فقَامَ) أي: منصرفًا (أَنْ) أي: بأن (بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: قدام هذا الوقت الحاضر، أو المراد: من شاء قدمه، ومن شاء أخره.

(١٥٨٦٢) (٣/ ٤٧٠)

قوله: (جَرَّةً) بفتح جيم وتشديد راء: إناء معروف (إِمَارَةِ) بكسر الهمزة (لَا نَفْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمُسِ) أي: ولا خمس هاهنا؛ لأنه ليس بغنيمة أخذت عنوة ليجب فيها الخمس؛ فلا نفل منه أيضًا، يريد أن الحديث يدل علىٰ أن النفل يكون من الغنيمة؛ لأنها محل الخمس، وهذا ليس بغنيمة.

(١٥٨٦٣) (٣/ ٤٧٠)

قوله: (فَأَفْلَجَنِي) بالجيم؛ يعني: حكم لي؛ أي: أظفرني[2] بمرادي، يقال: فلج الرجل علىٰ خصمه: إذا ظفر به.

عبد اللَّه بن ثابت الأنصاري

قال ابن حبان: له صحبة. وقال البخاري: لا يصح حديثه، وفي الإسناد جابر الجعفي.

---

(١) في «م»: غيرها.

(٢) في «م»: أن أظفر بي.

(١٥٨٦٤) (٣/ ٤٧١)

قوله: (فَسُرِّيَ) علىٰ بناء المفعول مخففًا أو مشددًا؛ أي: أزيل عنه ما كان به من التغير، وقد سبق مثل هذا المعنىٰ في مسند جابر بن عبد اللَّه - رضي اللَّه تعالىٰ عنهما.

رجل من جهينة

(١٥٨٦٥) (٣/ ٤٧١)

قوله: (وَهُوَ يَقُولُ) أي: ورجل آخر يقول؛ أي: ينادي آخر بهذا الاسم القبيح، فغيره ﷺ بالاسم الحسن، وفي اللفظ المذكور هاهنا اختصار مُخِل، وفي «أسد الغابة»[١]: «سمع النبي ﷺ رجلاً ينادي في الشعاب: يا حرام، يا حرام. وهو شعارهم[٢]، فقال: يا حلال، يا حلال».

نمير الخزاعي

يقال: أزدي، يكنىٰ أبا مالك؛ بولده مالك، أخرج حديثه: أبو داود والنسائي، وابن خزيمة في «صحيحه» قال أبو عمر: سكن البصرة، وله صحبة.

(١٥٨٦٦) (٣/ ٤٧١)

قوله: (رَافِعًا بِأُصْبُعِهِ)[٣] الباء لتضمين معنىٰ الإشارة، وقد سبق حديث الإشارة قريبًا.

جعدة بن خالد بن الصمة

بكسر مهملة وتشديد ميم الجشمي، بضم جيم وفتح معجمة، روىٰ أحمد له حديثين أحدهما صحيح الإسناد، وحديثه في البصريين، ويقال: إنه نزل الكوفة.

---

(١) «أسد الغابة» (١/ ١٢٨٣).

(٢) في «م»: شعارمهم.

(٣) في «م»: بأصبعيه.

(١٥٨٦٨) (٣/ ٤٧١)

قوله: (لَوْ كَانَ هَذَا) أي: الطعام الذي حصل به هذا السمن، لو صرفه في غير الأكل؛ لكان خيرًا له. (لَمْ تُرَعْ) علىٰ بناء المفعول من الروع؛ أي: لا يكن في قلبك خوف.

(١٥٨٦٩) (٣/ ٤٧١)

قوله: (وَذَكَرَ سِمَنَهُ) بكسر ففتح وكذا عظمه؛ أي: ذكر جعدة أنه كان سمينًا عظيم الجثة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

محمد بن صفوان

أنصاري أوسي، قيل فيه: صفوان بن محمد، والأول أصوب

(١٥٨٧٠) (٣/ ٤٧١)

قوله: (بِمَرْوَةٍ) بفتح فسكون: حجر أبيض براق يتخذ منه كالسكين[(١)].

أبو روح الكلاعي

في «التقريب»[(٢)]: شبيب بن نعيم أبو روح، ثقة من الثالثة، أخطأ من عده في الصحابة. وفي «الإصابة»[(٣)] أنه تابعي، وفي «التقريب»[(٤)] في[(٥)] الكنىٰ أنه شامي، والكلاعي بفتح كاف وتخفيف لام.

(١٥٨٧٢) (٣/ ٤٧١)

قوله: (قَالَ: صَلَّىٰ بِنَا) أي: قال نقلاً عن غيره؛ كما سيجيء، (فَلَبَّسَ) بالتخفيف أو التشديد؛ أي: خلط (بِغَيْرِ وُضُوءٍ) أي: حسن بقرينة (فَأَحْسِنُوا الْوُضُوءَ) ويحتمل أن بعض المنافقين ما كانوا يتوضئون من الأصل، وبالجملة

(١) زاد في «الأصل» هنا: قوله.
(٢) «التقريب» (١/ ٢٦٣ رقم ٢٧٤٤).
(٣) «الإصابة» (٣/ ٣١٤).
(٤) «التقريب» (١/ ٦٤٠).
(٥) في «م»: و.

فهذا من [حمال، فهذا من كمال][1] صفاء قلبه ﷺ حيث ظهر له أثر قلة مراعاتهم آداب الطهارة؛ كالمرآة المجلوة، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

طارق بن أشيم

أشجعي والد أبي مالك، سكن الكوفة تفرد ابنه بالرواية عنه، وقد جاء أنه سمع من النبي ﷺ في ابن ماجه كما في «المسند» وأغرب الخطيب حيث قال: في صحبته نظر.

(١٥٨٧٥) (٣/ ٤٧٢)

قوله: (بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ) أي: بكل إله يعبد من دون اللّٰه بأن ينفي عنه الألوهية ولا يعبده[2]، وهذا لازم التوحيد، ذكر اهتمامًا به؛ لأنهم كانوا يشركون، واللّٰه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٧٦) (٣/ ٤٧٢)

قوله: (بِحَسْبِ أَصْحَابِي) الباء زائدة؛ أي: يكفيهم القتل؛ أي: إذا وقع من أحد ذنب ثم قتل؛ فهو يكفي جزاء لذنبه، أو المراد: يكفي في فنائهم القتل، ولا يحتاج فناؤهم إلىٰ سبب آخر؛ فالمطلوب: الإخبار بكثرة القتل فيهم.

(١٥٨٧٧) (٣/ ٤٧٢)

قوله: (كَيْفَ) أي: كيف أدعو؟ وماذا أقول في الدعاء؟ (فَإِنَّ هَؤُلَاءِ) الألفاظ[3] (دُنْيَاكَ) ناظرًا[4] إلىٰ الرزق (وَآخِرَتَكَ) ناظرًا[4] إلىٰ البقية، ويمكن جعل الرحمة مشتركة.

(١٥٨٧٩) (٣/ ٤٧٢)

قوله: (هَاهُنَا) متعلق بالصلاة خلف[5] عليٍّ (أَيْ بُنَيَّ، مُحْدَثٌ) ظاهره:

---

(١) في «م»: كل.
(٢) في «م»: يعبدوه.
(٣) في «م»: ألفاظ.
(٤) في «م»: ناظر.
(٥) في «الأصل، م»: حلف.

أنهم ما داوموا علىٰ ذلك، وإلا لم يقل محدث؛ إذ يستبعد أن ينسىٰ ما داوموا عليه ويسميه محدثًا، فالأقرب: أن القنوت إنما كان في الوقائع؛ فالمراد بقوله[1] (مُحْدَثٌ) أن المداومة عليه محدثة، ويحتمل أنه ما صلىٰ في الوقائع؛ فسماه محدثًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٨٢) (٣/ ٤٧٢)

قوله: (كَانَ خِضَابُنَا) كأنهم كانوا يخضبون اللحية بهما.

رجلان غير مسمين

(١٥٨٨٣) (٣/ ٤٧٢)

قوله: (يَعْنِي الْمُسْلِيَّ) بضم ميم وسكون سين وكسر لام وتشديد ياء.

قوله: (وَهُوَ) أي: المسجد (مِنْ سَهْلَةٍ) ضبط بفتح فسكون: رمل خشن ليس بالدقاق (خَلِّ لِي عَنْ طَرِيقِ الرِّكَابِ) أي: تنح عن الطريق؛ لئلا يحصل خلل للمطايا[2] (دَعْهُ) أي: اتركه ولا تتعرض له، هكذا في أصلنا، وفي بعض النسخ: «وَيْحَهُ» وهي كلمة ترحم، والظاهر أنه تصحيف (أَرَبٌ) بفتحتين؛ أي: حاجة، ولفظة (مَا) للإبهام، له حاجة ما لأجلها وقف هاهنا؛ فلا يتعرض له، وقد قيل: التقدير: حاجة جاءت به، فحذف، ثم سأل فقال: (مَا لَهُ) وقيل: وروي بوزن: كتف، بمعنىٰ: الحاذق الكامل؛ أي: هو أرب، ثم سأل: ما له؟ أي: ما شأنه؟ (بَخٍ بَخٍ) يقال عند المدح والرضا بالشيء، وتكرر للمبالغة، مبنية علىٰ السكون؛ فإن وصلت جررت ونونت، وربما شددت (لَئِنْ) بكسر الهمزة (قَصرْتَ) بالتخفيف (فِي الْخُطْبَةِ) بضم الخاء؛ أي: في الكلام المسوق للطلب[3] (افْقَهْ) أمر من فقه بالضم، أو فقه بالكسر، وعلىٰ

---

(١) في «م»: بقول.

(٢) في «م»: بالمطايا.

(٣) في «م»: فالطلب.

الثاني: فالمفعول مقدر؛ أي: ما أقول (تَعْبُدُ اللَّهَ) أي[١]: توحده اعتقادًا وقولاً، وقوله: (لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا) كالتأكيد له، أو تطيعه في جميع أوامره ونواهيه، وقوله: (لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا) إشارة إلىٰ الإخلاص وترك الرياء، وعلىٰ هذا ذكر قوله: (وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ . . .) إلخ، لزيادة الاهتمام بهذه الأمور، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٨٥) (٣/ ٤٧٢-٤٧٣)

قوله: (وَتُحِبُّ لِلنَّاسِ) أي: عامل الناس بما تريد منهم فعلاً وتركًا.

(١٥٨٨٦) (٣/ ٤٧٣)

قوله: (مُخَضْرَمَةٍ) بضم ميم وفتح خاء معجمة وسكون ضاد معجمة وفتح راء مهملة.

مالك بن نضلة[٢]

ويقال: ابن عوف بن نضلة[٣] الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة والد أبي الأحول سكن الكوفة وروىٰ حديثين.

(١٥٨٨٧) (٣/ ٤٧٣)

قوله: (وَعَلَيَّ أَطْمَارٌ) بفتح فسكون، جمع طمر بكسر طاء وسكون ميم: الثوب الخلق (مِنْ أَيِّ الْمَالِ) بتشديد الياء؛ أي: من أي نوع من أنواعه (مِنْ كُلِّ الْمَالِ) أي: من كل نوع من الأنواع المتعارفة بين الناس (فَلْتُرَ) بصيغة الأمر علىٰ بناء المفعول من الرؤية؛ أي: أظهر نعمة اللَّه تعالىٰ بتحسين الثوب؛ فإن ذاك[٤] من جملة الشكر لها.

---

(١) في «م»: أو.

(٢) في «م»: فضلة.

(٣) في «م»: فضلة.

(٤) في «م»: ذلك.

(١٥٨٨٨) (٣/ ٤٧٣)

قوله: (وَأَنَا قَشِفُ الْهَيْئَةِ) ضبط بفتح قاف وكسر شين معجمة؛ أي: تارك للتنظيف والغسل، والقشف: يبس العيش (هَلْ تُنْتِجُ) علىٰ بناء المفعول (صِحَاحًا) بكسر الصاد (مُوسَىٰ) بفتح السين مقصور، معروف (بُحُرٌ)[1] بضمتين: جمع بحيرة[2] (صُرُمٌ) بضمتين: جمع صريمة، وهي التي صرمت آذانها (وَتُحَرِّمُهَا) من التحريم لك؛ أي: لانتفاعك لا لما تفعل فيه من قطع وتحريم (أَشَدُّ) من الشدة (أَحَدُّ) من الحدة، وهذا كناية عن كونه أقدر علىٰ القطع منكم، فحيث ما قطع مع ذلك؛ فكيف لكم أن تقطعوا؟ (وَلَمْ يَقْرِنِي)[3] بفتح الياء: من القرىٰ بكسر[4] القاف، بمعنىٰ: الضيافة (أَجْزِيهِ) من الجزاء (اقْرِهِ) بحذف الياء تخفيفًا مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤].

(١٥٨٩٠) (٣/ ٤٧٣)

(وَلَا تَعْجَزْ) أي: في إعطاء الفضل (عَنْ نَفْسِكَ) أي: عن دفعها إذا منعتك منه (فَيَقْطَعُهَا[5] أَوْ تَقْطَعُهَا) بالفاء أو بدونها.

رجال غير مسمين[6]

(١٥٨٩٣) (٣/ ٤٧٤)

قوله: (وَهُوَ يَتَمَجَّعُ) في «المجمع»: المجع: أكل التمر باللبن بأن يحسو حسوة من اللبن، ويأكل علىٰ إثرها تمرة.

---

(١) في «م»: بجر.
(٢) في «الأصل»: بحريرة، وفي «م»: بحيريرة. والمثبت المناسب للمعنىٰ.
(٣) في «م»: ما لم يقري.
(٤) في «م»: بضم.
(٥) في «م»: فليقطعها.
(٦) في «م»: مسميين.

(١٥٨٩٤) (٣/ ٤٧٤)

قوله: (مَنْ لُقِّنَ) علىٰ بناء المفعول من التلقين؛ أي: من وفقه اللَّه تعالىٰ لذلك؛ فهو دليل علىٰ أنه يدخل الجنة مع الأولين، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٩٥) (٣/ ٤٧٤)

قوله: (أَعْشِرُ قَوْمِي) ظاهر «القاموس» أنه من عشر كضرب؛ أي: أخذ واحدًا من العشرة.

(١٥٨٩٧) (٣/ ٤٧٤)

قوله: (عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ) وبهذا يتبين الصحابي المجهول في الإسناد السابق، وفي «تجريد» الذهبي: أبو أمية الثعلبي حديثه: «إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَىٰ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ» كذا قيل. قلت: قال الحافظ في «التعجيل»[1]: هو جد حرب بن هلال، واختلف في اسمه علىٰ عطاء بن السائب، فقال جرير بن عبد الحميد عنه وعن حرب، هكذا قال، وقيل: حرب عن خاله: رجل من بني بكر بن وائل، ولم يسمه، وقيل: عن عطاء عن حرب مرسلاً، وقيل: عن عطاء، عن حرب بن عبد اللَّه الثقفي، عن جده أبي أمية، رواه الثوري وعلىٰ هذا؛ فأمية مصحفة: عن جده، واستمر صحابي هذا الحديث علىٰ إبهامه. انتهىٰ؛ فلينظر.

(١٥٨٩٨) (٣/ ٤٧٤)

قوله: (دَنْدَنَتَكَ) بفتحات ما عدا النون الأولىٰ وسكونها؛ أي: مسألتك الخفية، أو كلامك الخفي، والدندنة أن يتكلم الرجل بكلام تسمع نغمته ولا يفهم، وضمير (حَوْلَهَا) للجنة؛ أي: حول تحصيلها، أو[2] للنار؛ أي: حول التعوذ منها، أو لهما بتأويل كل واحدة، ويؤيده حول هاتين في رواية

---

(١) «التعجيل» (١/ ٤٦٥).

(٢) في «م»: أي.

أو[١] لمسألته؛ أي: حول مسألتك أو مقالتك، والمقصود: تسليته[٢]؛ بأن مرجع كلامنا وكلامك واحد، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٨٩٩) (٣/ ٤٧٤)

قوله: (فِي مِثْلِ هَذَا الْمَجْلِسِ) أي: مجلس العلم والوعظ.

معقل بن سنان

بفتح الميم وكسر القاف أشجعي وفد علىٰ النبي ﷺ قال العسكري: نزل الكوفة، وكان موصوفًا بالجمال، وقدم المدينة في خلافة عمر، فقيل فيه:

أعوذ برب الناس من شر معقل إذا معقل راح البقيع رجلاً[٣]

فجاء أن عمر سمع امرأة تنشد البيت فنفاه إلىٰ البصرة، وكان[٤] معه راية أشجع يوم حنين، قتل صبرًا أيام الحرة.

(١٥٩٠١) (٣/ ٤٧٤)

قوله: (أَفْطَرَ الْحَاجِمُ) قد سبق قريبًا.

عمرو بن سلمة

بكسر اللام يكنىٰ أبا يزيد واختلف في ضبطه، فقيل: بموحدة ومهملة مصغر، وقيل: بتحتانية وزاي بوزن عظيم، وجاء ما يدل علىٰ صحبته.

(١٥٩٠٢) (٣/ ٤٧٥)

قوله: (فَنَسْتَقْرِبُهُمْ) من القرب؛ أي: نطلب قربهم ونقعد عندهم.

---

(١) في «م»: أي.
(٢) في «م»: وسيلته.
(٣) في «م»: مرجلاً.
(٤) في «م»: وكانت.

رجلان غير مسمين[١]

(١٥٩٠٣) (٣/ ٤٧٥)

(تَقَوَّوْا) أمر من التقوي (بِالْعَرْجِ) بفتح فسكون: قرية بالفرع بين الحرمين (يَصُبُّ)[٢] يدل علىٰ أنه لا كراهة في ذلك (بِالْكَدِيدِ) بفتح الكاف: ماء بقرب عسفان.

(١٥٩٠٤) (٣/ ٤٧٥)

قوله: (وَقَدْ كَانَ شَيْخَانِ لِلْحَيِّ) أي: للقبيلة (فَلَحِقَ بِهِ) أي: بالنبي ﷺ (أَنَّ شَيْخَانِ) الظاهر (شَيْخَيْنِ) وتوجيهه هو توجيه قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] واللَّه تعالىٰ أعلم. (فَقُلْتُ: الْفِدَاءَ) بالنصب؛ أي: خذه أو بالرفع؛ أي: لك (آلُ مُحَمَّدٍ) بالنصب علىٰ الاختصاص، ولا ينافي ما أخذ من فداء أسرىٰ بدر؛ إذ يحتمل أنه ما تصرف فيه لنفسه وأهله.

أبو عمرو بن حفص

قرشي مخزومي زوج فاطمة بنت قيس قيل: اسمه أحمد وقيل: عبد الحميد وقيل: اسمه كنيته قيل: مات في عهد النبي ﷺ حين خرج مع علي إلىٰ اليمن، وقيل: بل شهد فتوح الشام؛ كما يدل عليه هذا الحديث، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٩٠٥) (٣/ ٤٧٥-٤٧٦)

قوله: (فِي يَوْمِ الْجَابِيَةِ) بباء موحدة مكسورة: موضع بدمشق (وَأَنَا بَادٍ) من البداية، وأصله: الهمز، وقد جاء علىٰ الأصل، ويخفف كما هاهنا[٣] في بعض النسخ (ثُمَّ أَشْرَفِهِمْ) بالجر؛ أي: ثم بادئ[٤] بأشرفهم، والضمير لأهل

---

(١) في «الأصل، م»: مسميان. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: يصيب.

(٣) في «م»: هنا.

(٤) في «الأصل»: باد.

البيت (فَإِنَّا) أي: المهاجرين (أُخْرِجْنَا) علىٰ بناء المفعول، ذكره تعليلاً لتقديمهم (إِلَّا مُنَاخَ رَاحِلَتِهِ) بضم الميم؛ أي: مقصده (مِنْ خَالِدٍ) أي: من عزله (وَذَا اللَّسَانَةِ)[١] لعله من لَسِنَ؛ كسمع: إذا تكلم بكلام فصيح (فَنَزَعْتُهُ) أي: عزلته (وَأَمَّرْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ) من التأمير (مَا أَعْذَرْتَ) علىٰ بناء الفاعل، من أعذر: إذا صار ذا عذر، أو علىٰ بناء المفعول، من أعذره: إذا عذره (وَغَمَدْتَ) كضرب، وظاهر «الصحاح» أنه جاء كنصر أيضًا، والسيف: هو خالد، كان سيفًا مسلولاً علىٰ الكفرة (لِوَاءً) أي: لواء خالد و(قَطَعْتَ) بالخطاب، وكذا (حَسَدْتَ) يريد أن بينك وبين خالد رحمًا[٢] قطعتها؛ لأجل الحسد علىٰ أنه تصرف في المال كتصرف الأمير (مُغْضَبٌ) بفتح الضاد؛ أي: فرأيتني أني كذلك قياسًا علىٰ نفسك، أو[٣] المراد: مغضب علي من جهته.

أبو النعمان

في «الإصابة»[٤]: هو معبد بن هودة أنصاري أوسي، روىٰ أبو داود[٥] حديثه من طريق عبد الرحمن ابن النعمان بن معبد عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ أمر بالإثمد المروح عند النوم وقال: «ليتقه الصائم»، قال أبو داود: و[٦] قال لي يحيىٰ بن معين: هو حديث منكر، وأورده البغوي في «الكنىٰ» فقال: أبو النعمان الأنصاري جد عبد الرحمن بن النعمان، ولم ينبه علىٰ أن اسمه: معبد، وقيل: ضمير جده يعود لعبد الرحمن، فتكون الصحبة لهودة، والله تعالىٰ أعلم. انتهىٰ. قلت: الظاهر أن يقول: الضمير لنعمان حتىٰ تكون الصحبة لهودة؛ فليتأمل.

---

(١) في «الأصل»: للسانة. والمثبت من «م»، والمسند المسند المطبوع.

(٢) في «الأصل»: رحم.

(٣) في «م»: و.

(٤) «الإصابة» (٦/ ١٧٠).

(٥) «سنن أبي داود» (٢٣٧٧).

(٦) من «م».

(١٥٩٠٦) (٣/ ٤٧٦)

قوله: (بِالْإِثْمِدِ) بكسر الهمزة والميم: حجر يكتحل به (الْمُرَوَّحِ) بفتح الواو المشددة؛ أي: المطيب بالمسك، كأنه جعل له رائحة تفوح بعد أن لم تكن له رائحة.

سلمة بن المحبق

في «القاموس»: كمحدث، قيل: وفي «التقريب»: كمحمد، ولم أجده في النسخة التي عندي من[1] «التقريب» وفي «الإصابة»[2]: الأشهر فيه: فتح الباء، وأنكره عمر بن شبة بكسر الباء، قال العسكري: قلت لصاحبه أحمد بن عبد العزيز الجوهري: إن أهل الحديث كلهم يفتحونها! قال: أيش المحبق في اللغة؟ قلت: [المفرط. قال: إنما سماه المفرط؛ تفاؤلاً بأنه يفرط أعداءه، كما قالوا في عمرو بن هند: مفرط الحجارة، قلت: وبهذا ظهر وجه الاختلاف في الاسم بين أهل الحديث وأهل اللغة، وهو هزلي، واسم المحبق: صخر أو ربيعة][3] يكنى أبا سنان، سكن البصرة.

(١٥٩٠٧) (٣/ ٤٧٦)

قوله: (نَحَّازُ) ضبط بفتح نون وتشديد حاء مهملة، و(جُدَيٍّ) بجيم مصغر، وقيل: حوي؛ بحاء مهملة وبالواو بدل الدال.

(١٥٩٠٨) (٣/ ٤٧٦)

قوله: (إِنَّهَا مَيْتَةٌ) أي: جلد ميتة.

(١٥٩١٠) (٣/ ٤٧٦)

قوله: (خُذُوا عَنِّي) كرره تأكيدًا (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً) يريد أن هذا بيان

---

(١) في «م»: في.
(٢) «الإصابة» (٣/ ١٥٣).
(٣) من «م».

لقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥] (الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ) أي: البكر الزاني بالبكر (مِائَةُ جَلْدٍ)[1] أي: ذو مائة جلد لكل واحد منهما، وأما إذا اختلفا؛ فللبكر حده، وللثيب حده[2]، ويحتمل أن يكون التقدير: زنا البكر بالبكر ذو مائة جلد، أو يوجب مائة جلد، برفع (مِائَةُ) علىٰ الأول ونصبه علىٰ الثاني، وقد أخذ الجمهور بالنفي، ومن لا يراه يقول: منسوخ؛ كالجلد مع الرجم، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٩١١) (٣/ ٤٧٦)

قوله: (إِنْ أَكْرَهَهَا) أي: الجارية (فَهِيَ حُرَّةٌ) أي: في مهرها (وَلَهَا) أي: للمرأة (فَهِيَ أَمَةٌ) أي: للرجل لا تستحق مهرًا، قال الخطابي: لا أعلم أحدًا من الفقهاء يقول به، وخليق أن يكون منسوخًا. وقال البيهقي في «سننه»[3]: حصول الإجماع من فقهاء الأمصار بعد التابعين علىٰ ترك القول به دليل علىٰ أنه ثبت عندهم أنه صار منسوخًا بما ورد من الأخبار في الحدود. ثم أخرج عن أشعث قال: بلغني أن هذا كان قبل الحدود.

(١٥٩١٢) (٣/ ٤٧٦)

قوله: (مَنْ كَانَتْ لَهُ حَمُولَةٌ) قيل: بضم الحاء: الأحمال؛ أي: من كان صاحب أحمال يسافر بها، والأقرب: الفتح، بمعنىٰ: المركوب (شِبَعٍ) بكسر ففتح: مصدر، وبسكون باء: اسم ما يشبع ومعنىٰ (يَأْوِي إِلَىٰ شِبَعٍ) أي: إلىٰ مقام يشبع فيه، والجملة حال إن كان يأوي بالياء التحتية، وصفة (حَمُولَةٌ) إن كان بالفوقانية، وهو كناية عن قصر السفر بحيث يبلغ إلىٰ المنزل، أو وجود

(١) في «الأصل»: جلد. والمثبت من «م».
(٢) في «الأصل»: جلده. والمثبت من «م».
(٣) «السنن الكبرىٰ للبيهقي» (٨/ ٢٤٠).

الزاد معه، وهو أقرب، والمعنىٰ علىٰ الأول: من كان راكبًا في سفر قصير[١]؛ فلا يفطر، وعلىٰ الثاني: من لا تلحقه المشقة في سفره لركوبه وزاده؛ فالأولىٰ له الصوم.

قبيصة بن مخارق

بضم ميم وتخفيف معجمة هلالي، صحابي سكن البصرة

(١٥٩١٤) (٣/ ٤٧٦)

قوله: (إِلَىٰ رَضْمَةٍ) جبل بفتح راء وسكون ضاد أو فتحها: هي واحدة الرضم، وهي صخور بعضها فوق بعض (يَرْبَأُ) بوزن يقرأ براء وباء وهمزة؛ أي: يحفظهم من عدوهم، ويتطلع بهم، والاسم: الربيئة، وهي العين والطليعة الذي ينظر للقوم؛ لئلا يدهمهم عدو.

(١٥٩١٥) (٣/ ٤٧٧)

قوله: (الْعِيَافَةُ) بالكسر: زجر الطير[٢] للتفاؤل به (وَالطَّرْقُ) بفتح فسكون: هو الضرب بالحصا الذي تفعله النساء، وقيل: هو الخط في الرمل (مِنْ الْجِبْتِ) بكسر فسكون: هو المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] أي: من التكهن والسحر.

(١٥٩١٦) (٣/ ٤٧٧)

قوله: (تَحَمَّلْتُ) أي: تكلفت مالاً لإصلاح ذات البين، قال الخطابي: هي أن يقع بين القوم تشاجر في الدماء والأموال، ويخاف من ذلك فتن عظيمة، فيتوسط الرجل بينهم لإصلاح ذات البين، ويضمن لهم ما يرضيهم دفعًا للفتنة (لَا تَصْلُحُ) أي: لا تحل (إِلَّا فِي ثَلَاثٍ) أي: في ثلاث أحوال (رَجُلٍ) أي:

---

(١) في «م»: قصر.

(٢) في «م»: الطائر.

حال رجل، والمراد بها: لا تحل إلا لضرورة ملجئة؛ كهذه الأحوال (حَتَّىٰ يَشْهَدَ) غاية لإصابة الحاجة؛ أي: إصابته الحاجة إلىٰ أن ظهرت لعقلاء قومه وصارت بينه، وليس المراد: حقيقة الشهادة؛ بل المراد أنه أصابته حاجة بالتحقيق[1] (الْحِجَا) بكسر المهملة المقدمة علىٰ الجيم: العقل (إِلَّا قَدْ حَلَّتْ) أي: فما شهدوا له إلا قد حلت (قِوَامًا) بكسر القاف؛ أي: ما يقوم بحاجته الضرورية (أَوْ سِدَادًا) بكسر السين: ما يكفي حاجته، والسداد بالكسر: كل شيء سددت به خللاً، و(أَوْ) شك من الرواة.

كرز بن علقمة

خزاعي، له صحبة، أسلم يوم الفتح، وعمَّر عمرًا طويلاً، وعمي في آخر عمره.

وهو الذي أعاد معالم الحرم [في زمن معاوية، فهي إلىٰ اليوم وقد عمي علىٰ الناس بعض أعلام الحرم، فكتب مروان إلىٰ معاوية بذلك، فكتب إليه: إن كان كرز حيًا فاسأله إن يقيمك علىٰ معالم الحرم][2]، ففعل، سكن المدينة، وكان ينزل عسقلان، وجاء «أن المشركين استأجروه حين خرج رسول اللَّه ﷺ إلىٰ المدينة مهاجرًا، فاقتفىٰ[3] أثره حتىٰ انتهىٰ إلىٰ غار ثور، فرأىٰ نسج العنكبوت علىٰ باب الغار، فقال: إلىٰ هنا انتهىٰ أثره، ثم لا أدري أخذ يمينًا أو شمالاً أو صعد الجبل» وحديثه قد أخرجه أحمد، وصححه ابن حبان.

(١٥٩١٧) (٣/ ٤٧٧)

قوله: (ثُمَّ مَهْ) أي: ثم ماذا يكون (الظُّلَلُ) بضم ففتح: جمع ظلة تحيط

(١) في «م»: بالتخفيف.
(٢) من «م».
(٣) في «م»: لاقتفاء.

بهم (كَلاَّ) لم يقل إنكارًا لذلك، وإنما قال إظهارًا لمحبته أن يبقىٰ إلىٰ آخر[١] الأمد (أَسَاوِدَ) حيات جمع أسود (صُبًّا) ضبط بضم صاد[٢] فتشديد؛ أي: كأنكم حيات مصبوبة علىٰ الناس من السماء (يَعُودُونَ[٣] فِيهَا) أي: أهل ذلك الوقت؛ فأفرد الضمير لذلك.

عامر المزني

هو عامر بن عمرو المزني والد هلال.

قيل: أخطأ[٤] أبو معاوية في إسناد الحديث المذكور حيث قال: عن هلال ابن عامر، عن أبيه؛ وإنما هو عن عمه رافع بن عمر، وكما قال مروان وغيره ورد بأنه لم ينفرد أبو معاوية بذلك، فقد تابعه شيخ من[٢] بني فزارة أيضًا؛ كما في «المسند» فيحتمل أن هلالاً سمعه من أبيه ومن عمه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٩٢٠) (٣/ ٤٧٧)

قوله: (يُعَبِّرُ عَنْهُ) أي: يسمع الناس ما عسىٰ أن يخفىٰ عليهم.

أبو المعلىٰ بن لوذان

أنصاري قيل: لا يعرف اسمه عند أكثر العلماء، وقيل: اسمه: زيد بن المعلىٰ، سكن الكوفة.

(١٥٩٢٢) (٣/ ٤٧٨)

قوله: (خَيَّرَهُ) بتشديد الياء (أَنْ ذَكَرَ) بفتح (أَنْ) وهو مفعول لأجله لمقدر؛ أي: يبكي لأن ذكر (أَعْلَمَهُمْ) حيث علم أن المراد به هو ﷺ (بَلْ

---

(١) في «الأصل»: الآخر. والمثبت من «م».
(٢) من «م».
(٣) في «الأصل، م»: يعود. والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) في «م»: خطاء.

نَفْدِيكَ) من فداه بالتخفيف: إذا خلصه[١] وأعطىٰ الفداء عنه، والمقصود أنه لو أمكن ذلك لفعلنا، والغرض منه إظهار أنه أحب إليهم من أولئك، وإلا فالفداء غير متصور[٢]، وقد سبق تحقيق هذا الحديث في مسند أبي سعيد الخدري أيضًا.

سلمة بن يزيد

جعفي نزل الكوفة، وفد علىٰ النبي ﷺ وحدث عنه.

(١٥٩٢٣) (٣/ ٤٧٨)

قوله: (مُلَيْكَةَ) ضبط بضم ميم. (وَتَقْرِي) بفتح الأول (وَأَدَتْ) من الوأد[٣]، وهو دفن الحي، وهذا منهما عجيب؛ إذ الوأد معصية يخاف ضررها؛ فكيف يرجىٰ نفعها فيمن لا ينفعها الخيرات؟ إلا أن يقال[٤]: زعمًا ذلك بناء علىٰ أن الموءودة كانت كافرة، وقتل الكافر خير (الْوَائِدَةُ) لكفرها وقتلها من لا يستحق ذلك (وَالْمَوْءُودَةُ) لكونها بنت الكافرين، فهي كافرة تبعًا، وهذا مثل ما جاء في أولاد المشركين، وقد جاء غير ذلك أيضًا؛ فلذلك توقف المحققون، واللَّه تعالىٰ أعلم.

عاصم بن عمر بن الخطاب

ولد في حياة النبي ﷺ وكان من أحسن الناس خُلقًا، وكان عبد اللَّه بن عمر يقول: أنا وأخي عاصم لا نغتاب الناس. وعن بعض أنه قال: ما رأيت أحدًا من الناس إلا ولابد أن يتكلم ببعض ما لا يريد، إلا عاصم بن عمر. وكان طوالاً جسيمًا حتىٰ أن ذراعه يزيد نحو شبر، وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه، مات بالربذة سنة سبعين أو ثلاث وسبعين.

---

(١) في «الأصل»: حصله. والمثبت من «م».

(٢) في «الأصل»: مقصور. والمثبت من «م».

(٣) في «م»: الود.

(٤) في «م»: يقول.

(١٥٩٢٤) (٣/ ٤٧٨)

قوله: (ثُمَّ ارْتَجَعَهَا) وذلك لأن جبريل[١] قال له: «أرجع حفصة؛ فإنها صوامة قوامة، وإنها زوجتك في الجنة» وجاء «أنه لما بلغ عمر أنه طلقها حثا التراب علىٰ رأسه وقال: ما يعبأ اللَّه لعمر وابنته بعد ذلك! فنزل جبريل[٢] من الغد علىٰ النبي ﷺ فقال: إن اللَّه يأمرك أن تراجع حفصة رحمة لعمر» وجاء «أن عمر قال لحفصة: إنه كان طلقك مرة ثم راجعك من أجلي؛ فإن كان طلقك مرة أخرىٰ لا أكلمك أبدًا!» كذا في «الإصابة».

رجل غير مسم

(١٥٩٢٥) (٣/ ٤٧٨)

قوله: (أَمْشِي إِلَيْكَ) بالياء علىٰ قصد الاستئناف.

جرهد بن خويلد

أسلمي، وكان من أهل الصفة، وكان يكنىٰ أبا عبد الرحمن قيل: عداده في أهل البصرة، والصحيح أنه في أهل المدينة، وجاء أنه شهد الحديبية، وجاء «أنه أكل بشماله مرة، فقال له النبي ﷺ: كل باليمين. فقال: إنها مصابة! فنفث عليها، فما شكىٰ حتىٰ مات» وقد اختلفوا في إسناد حديثه المشهور «الْفَخِذُ عَوْرَةٌ» وصححه ابن حبان مع ذلك، مات سنة إحدىٰ وستين[٣].

(١٥٩٢٦) (٣/ ٤٧٨)

قوله: (أَنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ) أي: مما لا يليق كشفه، وبهذا استدل الجمهور، وقد جاء ما يعارضه، ورجح هذا بأنه أحوط.

---

(١) في «م»: جبرئيل.

(٢) في «م»: جبرئيل.

(٣) «الإصابة» (١/ ٤٧٣).

اللجلاج[1]

بجيمين والد خالد، عامري، له صحبة.

(١٥٩٣٤) (٣/ ٤٧٩)

قوله: (فَثَارَ النَّاسُ) أي: قاموا واجتمعوا (وَثُرْتُ) كقُلْتُ (مَنْ أَبُو هَذَا) يفيد التفتيش عن حال الزاني والبحث عنه، مع أنه جاء الستر وتلقين الرجوع بعد الإقرار، وكأن المرأة[2] كانت مدعية عليه إلا أنها سكتت حياءً[3] في المجلس، فأراد ﷺ أنه إن لم يثبت عليه يجب علىٰ المرأة حد القذف، فبحث عنه لذلك. (حَتَّىٰ هَدَأَ) بهمزة؛ أي: سكن (بِتَلَابِيبِهِ) في «الصحاح»: لببت الرجل تلبيبًا: إذا جمعت ثيابه عند صدره في الخصومة ثم جررته. وفي «المجمع»: يقال: أخذت بتلبيب فلان: إذا جمعت عليه ثوبه الذي لبسه وقبضت عليه تجره، والتلبيب: مجمع ما في موضع اللب من ثياب الرجل[4].

أبو عيسىٰ[5] بن جبر

بفتح جيم وسكون موحدة، اسمه: عبد الرحمن، وقيل: عبد اللَّه، وقيل: معبد، أنصاري أوسي شهد بدرًا وما بعدها، وهو أحد من قتل كعب بن الأشرف، وكان هو وأبو بردة[6] يكسران أصنام بني حارثة حين أسلما، مات سنة أربع وثلاثين عن سبعين سنة.

(١٥٩٣٥) (٣/ ٤٧٩)

قوله: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) حمله علىٰ سبيل الخير عمومًا لا علىٰ الجهاد خصوصًا؛ كما ربما يتبادر إليه الذهن.

---

(١) في «م»: الجلاج.
(٢) في «الأصل»: المرة. والمثبت من «م».
(٣) في «م»: جاء.
(٤) في «م»: الثياب.
(٥) في «م»: عبس.
(٦) في «م»: وأبوه.

رجلان غير مسمين

(١٥٩٣٦) (٣/ ٤٧٩)

قوله: (إِنَّ خَيْرَ دِينِكُمْ) أي: خير أعماله من المندوبات؛ فإن الإنسان بسبب المداومة علىٰ الأيسر يحصل من الثواب ما لا يحصل بسبب الأشق؛ إذ[1] الغالب فيه: الترك، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٥٩٣٧) (٣/ ٤٧٩)

قوله: (أَنْ لَا أُؤَاخَذَ) علىٰ بناء المفعول: من المؤاخذة (بِجَرِيرَةِ غَيْرِي) أي: بذنبه وجنايته.

مجمع بن يزيد

اسم فاعل من التجميع، وهو مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري ابن أخي مجمع بن جارية الذي سبق ذكره له صحبة، وقيل: هما واحد، وفرق بينهما ابن السكن وغيره، وله في «مسند أحمد» وابن ماجه حديث حسن الإسناد.

(١٥٩٣٨) (٣/ ٤٨٠)

قوله: (أَنْ يَغْرِزَ) كيضرب (خَشَبَةً) بتاء الوحدة[2]، أو بالإضافة إلىٰ الضمير، وحمله كثير علىٰ الندب لا الوجوب، لكن ظاهر الحديث: هو الوجوب.

رجلان غير مسمين

(١٥٩٤١) (٣/ ٤٨٠)

قوله: (مَنْ وَلِيَ) كرضي، أو بالتشديد علىٰ بناء المفعول، وقد سبق هذا الحديث.

---

(١) في «م»: أو.

(٢) في «م»: الموحدة.

(١٥٩٤٢) (٣/ ٤٨٠)

قوله: (يَوْمَ صِفِّينَ) كسكين: موضع معروف بين العراق والشام (الْقَرَنِيَّ) بفتحتين: نسبة إلىٰ بعض أجداده، والحديث يدل علىٰ أنه خير التابعين، وقد صح ذلك؛ فلا ينبغي إطلاق ذلك في غيره، والله تعالىٰ أعلم.

معقل بن سنان

بفتح الميم وكسر القاف سبق ترجمته قريبًا.

(١٥٩٤٣) (٣/ ٤٨٠)

قوله: (أُتِيَ عَبْدُ اللَّهِ) علىٰ بناء المفعول، والمراد: ابن مسعود - رضي الله تعالىٰ عنه - (فِي بِرْوَعَ) بكسر الباء، وجوز فتحها، قيل: الكسر عند أهل الحديث، والفتح عند أهل[1] اللغة أشهر.

أبو بهيسة[2]

بالتصغير، فزاري، قيل: اسمه: عمير وقد اختلف في كون الحديث عن بهيسة، وهي صحابية، أو عن أبيها.

(١٥٩٤٥) (٣/ ٤٨٠)

قوله: (عَنْ مَنْظُورٍ ابن سيار بن منظور) قيل: هكذا رواه وكيع، وقد خطأه فيه، وقالوا الصواب: عن سيار ابن منظور، كما وقع في الروايتين الأخريين.

(١٥٩٤٦) (٣/ ٤٨١)

قوله: (اسْتَأْذَنَ أَبِي . . .) إلخ، قيل: هذا يدل علىٰ أن الحديث من مسندها وهي صحابية، والحديث السابق يدل علىٰ أنه من مسند أبيها. **قوله:** (فَدَخَلْتُ

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: بهية.

بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَمِيصِهِ) جاء أنه أدخل اليد[١] في قميصه؛ فمس الخاتم لا[٢] يحل منعه من طالبه.

(١٥٩٤٧) (٣/ ٣٨١)

(أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ) أي: فعل الخير على العموم مطلوب محبوب، ينبغي للمرء أن يفعله؛ سواء حل منعه أم لا، فلا وجه للاقتصار في السؤال على ما لا يحل منعه [وكأنه خاف عليه أن يقتصر على ما لا يحل منعه][٣] ويترك الخيرات الآخر.

أبو ابن الرسيم

ضبط بفتح فكسر قال الحافظ في «تعجيل المنفعة»[٤]: وقع في بعض طرق حديثه ما يرشد أن اسمه: عثمان[٥]، وقال ابن السكن في ترجمة الرسيم: إسناده مجهول، وفي «الإصابة»[٦]: عتبان - بكسر أوله ثم سكون [مثناة من فوق ثم][٧] موحدة - بن عبيد ابن عمرو العقدي، من عبد القيس، والله تعالى أعلم.

(١٥٩٤٨) (٣/ ٤٨١)

قوله: (وَخِمَةٌ) بفتح فكسر أو سكون؛ أي: ثقيلة (أَوْكَىٰ) بقصر[٨] لا همز؛ أي: لأدخل للإناء[٩]، ولا فائدة في تحريم إناء وتحليل آخر، لإمكان أن يتخذ في ما أحل له من الإناء خمرًا.

(١٥٩٤٩) (٣/ ٤٨١)

قوله: (فَأَتْخَمْنَا) بتشديد التاء على بناء الفاعل، يقال: اتخمت من الطعام:

---

(١) في «م»: إليه.
(٢) في «م»: لما.
(٣) من «م».
(٤) «التعجيل» (١/ ٥٣٣).
(٥) في «التعجيل»: غسان.
(٦) «الإصابة» (٤/ ٤٣٢).
(٧) من «م».
(٨) في «م»: أو كالقصر.
(٩) في «م»: لا دخل للإباء.

إذا لم يوافقك، أو بتخفيف التاء على المفعول، من أتخمه الطعام كأفعله، وأصله: أوخمه بالواو، إلا أنهم استعملوه بالتاء توهمًا أنها أصلية؛ لكثرة الاستعمال في التخمة ونحوها.

عبيدة بن عمرو

بضم العين، كلابي له صحبة، وقيل: بفتح العين، وقيل: عبيد بالضم بلا هاء.

ومنهم من قال: عبيدة بنت عمرو، فجعله امرأة قال الحافظ: وأظنه فتح العين، والأول أصح.

جد طلحة الإيامي

قيل: هو طلحة بن مصرف بن عمرو اليامي، بالتحتانية، وإلا فمجهول فعلى الأول: عمرو بن كعب الإيامي[1]، وقيل: كعب بن عمرو، والله تعالى أعلم.

(١٥٩٥١) (٣/ ٤٨١)

قوله: (الْقَذَالَ) بفتحتين: القفا.

الحارث بن حسان

بكري، وكان يسكن البادية، وكانت له صحبة وكان الرجل إذا عرس لا يخرج أيامًا، فقيل له في ذلك، فقال: والله إن امرأة تمنعني من صلاة الغداة في جَمع لامرأة سوء!

(١٥٩٥٣) (٣/ ٤٨١-٤٨٢)

قوله: (مُنْقَطَعٌ) بفتح الطاء: اسم مفعول، ونائب الفاعل هو الجار

---

(١) في «م»: اليامي.

والمجرور؛ أعني (بِهَا) وهو لازم تعدىٰ بالباء، والضمير للعجوز لا للربذة، وهو بالجر صفة عجوز (غَاصٌّ بِالنَّاسِ) بتشديد الصاد؛ أي: ممتلئ بهم (تَخْفِقُ) كتضرب وتنصر؛ أي: تضطرب بالريح (وَجْهًا) أي: رئيسًا أميرًا.

قوله: (الدَّهْنَاءَ) اسم موضع (حِجَازًا) بالزاي المعجمة (فَاسْتَوْفَزَتْ) من استوفز في قعدته بزاي معجمة: انتصب فيها غير مطمئن، أو وضع ركبتيه، ورفع أليتيه، واستقل علىٰ رجليه (الْحَمِيَّةُ) بفتح فكسر فتشديد (مُضَرَكَ) بضم الميم: هي القبيلة المعروفة، إضافتها إليه للشفقة (هِيهْ) بكسر فسكون: كلمة للطلب؛ أي: اذكر ما عندك (قَيْلاً)[1] ضبط بفتح فسكون، في «القاموس»: قيل: وافد عاد أرسلوه إلىٰ مكة؛ ليدعو لهم بالمطر حين حبس عنهم، وكانوا يرجون[2] بركتها، وقيل: علم، ومعناه: السيد الذي يسمع قوله، أطلق علىٰ كل ملك من حمير (عَلَىٰ مُعَاوِيَةَ) رئيس مكة (الْجَرَادَتَانِ) اسم جاريتين له، قيل: اسم إحداهما: وردة والأخرىٰ: جرادة، فقيل لهما: جرادتان علىٰ التغليب (مُهْرَةَ) ضبط بفتحتين (عَبْدَكَ) يريد نفسه (رِمَادًا) ضبط بكسر الراء (رِمْدِدًا) بالكسر: المتناهي في الاحتراق والدقة.

(١٥٩٥٤) (٣/ ٤٨٢)

قوله: (مِعْزَىٰ) ضبط بكسر ميم وسكون عين وقصر: هي الشاة (حَمَلَتْ) بالتأنيث (حَتْفَهَا) بفتح فسكون آخره فاء؛ أي: موتها (هِيهْ) بالسكون؛ أي: اذكر (يُقَالُ لَهُمَا: جَرَادَتَيْنِ) كأن النصب بتضمين معنىٰ التسمية؛ أي: تسميان: جرادتين (سَوْدَاءَ) أي: كثيرة السواد؛ زعمًا منه أنها كثرة الماء.

---

(١) في «م»: قيل.

(٢) في «الأصل»: يركون. والمثبت من «م».

أبو تميمة الهجيمي

بزيادة هاء، والهجيمي بجيم مصغرًا[١]، اسمه: طريف بن مجالد وهو راو عن رجل، فلو قال: حديث رجل؛ كان أحسن.

(١٥٩٥٥) (٣/ ٤٨٢-٤٨٣)

قوله: (مُنْبَتِرُ الْحَاشِيَةِ) هكذا في أصلنا: من الانبتار، بتقديم النون على الباء، وهو الانقطاع (عَلَيْكَ السَّلَامُ) كأنه كان مشتاقًا إلى لقائه، فلذلك قدم الخطاب معه (تَحِيَّةُ الْمَوْتَىٰ) لم يرد[٢] أنها تحية الموتىٰ شرعًا؛ بل إما أن بعضهم كان يقول ذلك في تحية الموتىٰ، [أو أن ذلك لو قيل في تحية الموتىٰ][٣] لم يكن خطأ، بناء على أن السلام مع الحي للتأنيس، وتقديم (عَلَيْكَ) يؤدي به إلىٰ خلافه، أو[٤] الوهلة؛ لكون (علىٰ) يتبادر منها الضرر بخلافه مع الميت؛ فإنه دعاء محض، فلا يختلف الأمر بالتقديم والتأخير (فَأَقْنَعَ) أي: رفع (بِعَظْمِ سَاقِهِ) أي: مشيرًا به (لَا تَحْقِرَنَّ) كتضرب، أو من التحقير؛ أي: حتىٰ يؤدي ذلك إلىٰ تركه أو عدم قبوله من الغير، والأول أنسب بما بعده، واحتمال أن **قوله**: (أَنْ تُعْطِي) على بناء المفعول حتىٰ يناسب بالمعنىٰ الثاني، **قوله**: (أَنْ تُفْرِغَ . . .) إلىٰ آخره[٥] (سُرَّ) علىٰ بناء الفاعل.

صحار

ضبط بضم صاد ابن العباس العبدي، نسبة إلىٰ عبد القيس، له صحبة سكن البصرة ومات بها، وكان بليغًا جاء أنه قيل له: ما يقول الرجل لصاحبه عند

---

(١) في «الأصل، م»: الجردتان. والمثبت من المسند المطبوع.

(٢) في «م»: يرو.

(٣) تكررت في «الأصل».

(٤) في «م»: أول.

(٥) في «م»: إلخ.

تذكره إياه أياديه وإحسانه قال[١]: يقول: أما نحن نرجو أن يكون بلغنا من أداء ما يجب لك علينا مبلغًا مرضيًا[٢].

(١٥٩٥٦) (٣/ ٤٨٣)

قوله: (عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ الشِّخِّيرِ) هو يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير بكسر معجمة وتشديد معجمة ثانية، تابعي. **قوله**: (إِلَىٰ قُرَاهَا[٣]) بضم القاف: جمع قرية.

سبرة بن الفاكه

بفتح سين وسكون موحدة، والفاكه بكسر كاف، ويقال: الفاكهة، مخزومي، وقيل: أسدي، صحابي نزل الكوفة له حديث عند النسائي إلا أن في سنده اختلافًا، وصححه ابن حبان.

(١٥٩٥٨) (٣/ ٤٨٣)

قوله: (بِأَطْرُقِهِ) ضبط بكسر الراء: جمع طريق (تُسْلِمُ) أي: كيف تسلم؟ (فِي الطِّوَلِ) بكسر الطاء وفتح الواو، وهو الحبل الذي يشد طرفه في وتد، والآخر في يد الفرس، وهذا من كلام الشيطان، ومقصوده: أن المهاجر يصير كالمقيد في بلاد الغربة، لا يدور إلا في بيته، ولا يخالطه إلا بعض معارفه؛ فهو كالفرس في طول، لا يدور ولا يرعىٰ إلا بقدره، بخلاف أهل البلاد؛ فإنهم مبسوطون لا ضيق عليهم، فأحدهم كالفرس المرسل (جَهْدُ النَّفْسِ) بفتح الجيم، بمعنىٰ: المشقة والتعب، والمراد بالمال: الجمال والعبيد ونحوهما، أو[٤] المال مطلقًا، وإطلاق الجهد للمشاكلة؛ أي: تنقيصه وإضاعته (وَإِنْ غَرِقَ) كسمع.

---

(١) في «الأصل»: كان. والمثبت من «م». (٢) في «م»: رضيًا.
(٣) في «م»: قرائها. (٤) في «م»: و.

عبد اللَّه بن أرقم

قرشي زهري كان علىٰ بيت المال أيام عمر، وقال السائب بن يزيد: ما رأيت أخشىٰ للَّه منه، وكان يكتب للنبي ﷺ وبلغ من أمانته عنده أنه كان يأمره أن يكتب إلىٰ بعض الملوك فيكتب ويختم، ولا يقرأه لأمانته عنده، وقال مالك: بلغني أن عثمان أجاز عبد اللَّه بن الأرقم ثلاثين ألفًا، فأبىٰ أن يقبلها وقال: إنما عملت للَّه. توفي في خلافة عثمان.

(١٥٩٥٩) (٣/ ٤٨٣)

قوله: (فَلْيَذْهَبْ إِلَىٰ الْخَلَاءِ) لئلا يصلي وهو غير حاضر القلب.

عمرو بن شأش الأسلمي

وقيل: الأسدي، وقيل: هما اثنان، وكان الأسلمي صاحب راية أسلم[١]، وإن الأسدي لا راية له وحديثه المذكور أخرجه ابن حبان في «صحيحه»[٢].

(١٥٩٦٠) (٣/ ٤٨٣)

قوله: (فَجَفَانِي)[٣] بعدم الموافقة بينهما (أَبْدَىٰ عَيْنَيْهِ) من الإبداء بمعنىٰ: الإظهار؛ أي: فتحهما[٤] علي، هكذا في أصلنا، وهو أظهر، وفي بعض النسخ غير ذلك.

سوادة بن الربيع

سوادة[٥] بزيادة الهاء، جرمي، له صحبة، يعد في البصريين.

(١٥٩٦١) (٣/ ٤٨٤)

قوله: (بِذَوْدٍ) أي: بنوق (غِذَاءَ[٦] رِبَاعِهِمْ) الرباع بكسر الراء، جمع ربع،

---

(١) من «م».
(٢) «الإصابة» (٥/ ١٤٥).
(٣) في «م»: فجافىٰ
(٤) في «م»: فتحها.
(٥) في «الأصل»: سودة.
(٦) في «م»: عداء.

وهو ما ولد من الإبل في الربيع، وقيل: ما ولد في أول النتاج، وإحسان غذائها؛ أي: لا يستقضي حلب أمهاتها إبقاء عليها (فَلْيُقَلِّمُوا) من قلم الظفر؛ كضرب: إذا قطعه، أو هو من التقليم للمبالغة (وَلَا يَعْبِطُوا) من عبط الضرع؛ كضرب بالعين المهملة: إذا أدماه.

هند بن أسماء بن حارثة

أسلمي[1]، له صحبة، مات في خلافة معاوية.

(١٥٩٦٢) (٣/ ٤٨٤)

قوله: (مُرْ قَوْمَكَ) أي: أمر إيجاب كما يقتضيه السوق، فكأن الصوم كان حينئذ واجبًا، ثم نسخ وجوبه.

جارية بن قدامة

تميمي سعدي، يقال له: عم الأحنف، وكان الأحنف يدعوه: عمه، على سبيل التعظيم له، له صحبة ذكر فيمن نزل البصرة من الصحابة، وفي حديثه اختلاف على هشام، رواه أكثر أصحابه عنه، وصححه ابن حبان من طريقه، وكان من أصحاب علي في الحروب، وهو الذي حرق عبد الله بن الحضرمي حين بعثه معاوية ليأخذ له البصرة، فوجه إليه على أعين بن ضبيعة، فقتل فوجه جارية، فحاصر ابن الحضرمي ثم حرق عليه.

(١٥٩٦٤) (٣/ ٤٨٤)

قوله: (وَأَقْلِلْ) من الإقلال؛ أي: اجعله مختصرًا (اعْقِلْهُ) اضبطه واجعله حاضرًا عندي لاختصاره.

ذو الجوشن

بفتح الجيم وسكون الواو وفتح المعجمة، الضبابي، بمعجمة وموحدتين

(١) في «الأصل»: أسلم. والمثبت من «م».

بينهما ألف، قيل: اسمه: أوس، وقيل: شرحبيل، وهو الأشهر له صحبة نزل الكوفة، قيل: لقب بذلك؛ لأنه دخل علىٰ كسرىٰ، فأعطاه جوشنًا، فكان أول عربي لبسه، وقيل: لأن صدره كان ناتئًا، وكان فارسًا شاعرًا، والجوشن: الدرع والصدر.

(١٥٩٦٥) (٣/ ٤٨٤)

قوله: (بِابْنِ الْقَرْحَاءِ) بالمد: تأنيث الأقرح، وهو ما كان علىٰ جبهته قرحة بالضم، وهي بياض يسير في وجه الفرس دون الغرة (لِتَتَّخِذَهُ) [أي: لتأخذه][1] أو لتتخذه لنفسك (أَنْ أُقَاضِيَكَ) هكذا في أصلنا؛ أي: أصالحك، وفي بعض الأصول: (أَقِيضَكَ بِهِ) وهو الذي في كتب الغريب[2] من قاضه[3] يقيضه؛ أي: أعوضك عنه (بِعُدَّةٍ) أي: ما قلت لك ما قلت (مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ) أي[4]: من أول أهله (وَلِعُوا بِكَ) من ولع به؛ كفرح: إذا أغري[5] به، كأنه أراد أن بينك وبين قومك محاربة، ولا يدري أن الأمر لمن يتقرر؛ ففي الإيمان بك مخاطرة، ويحتمل أنه[6] أراد: أن الأمر غير متبين، وإلا لكان قومك أعلم به (وَتَقْطُنْهَا) من قطن بالمكان؛ كنصر: إذا أقام[7] به، والجواب مقدر؛ أي: يكن[8] لك الأمر أو نحوه (حَقِيبَةَ الرَّحْلِ) هي الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب، والوعاء الذي يجمع فيه الرجل زاده (لَبِأَهْلِي) بفتح اللام والباء، بمعنىٰ: في؛ أي: لفيهم (بِالْغَوْرِ) بفتح الغين المعجمة: الأرض المنخفضة، والغور من كل شيء: عمقه (هَبِلَتْنِي) فقدتني (لَوْ أُسْلِمُ) من الإسلام (الْحِيرَةَ) بكسر حاء: بلدة قديمة بظهر الكوفة (لَأَقْطَعَنِيهَا) أي: أعطانيها.

---

(١) من «م».
(٢) «النهاية في غريب الأثر» (٤/ ٢٢٣).
(٣) في «م»: قاض.
(٤) من «م».
(٥) في «م»: غري.
(٦) في «م»: أن.
(٧) في «م»: قام.
(٨) في «م»: يمكن.

أبو عبيد

مولىٰ رسول اللَّه ﷺ قيل: لا يعرف اسمه أخرج حديثه الترمذي في «الشمائل» والدارمي من طريق شهر ابن حوشب، ورجاله رجال الصحيح إلا شهر، كذا في «الإصابة» ولم يذكر أن أحمد أخرج حديثه.

(١٥٩٦٧) (٣/ ٤٨٥)

قوله: (نَاوِلْنِي) أي: أعطني، وكان أحب اللحم إليه: لحم الذراع (لَوْ سَكَتَّ) علىٰ الخطاب (لَأَعْطَتْكَ) بسكون التاء؛ أي: القِدْر أو الشاة، قيل: لعل سبب قطع الكلام هذا الأمر العظيم أنه قطع التوجه[1] الذي كان له حال سكوته، وقد سبق الحديث في مسند ابن عمر.

الهرماس بن زياد

باهلي صحابي، سكن اليمامة وهو آخر من مات بها من الصحابة بعد المائة.

(١٥٩٧١) (٣/ ٤٨٥)

قوله: (لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ) معًا صريح في القرآن، وهو المختار عند المحققين في نسكه ﷺ.

الحارث بن عمرو

باهلي ثم سهمي، نزل البصرة وصحح حديثه: الحاكم، وأخرجه البخاري في «الأدب» وأبو داود والنسائي.

(١٥٩٧٢) (٣/ ٤٨٥)

قوله: (الْفَرَائِعُ وَالْعَتَائِرُ) الفرع بفتحتين: هو أول ما تلده الناقة، وكانوا

---

(١) في «م»: الوجه.

يذبحونه، والعتيرة بالتاء المثناة من فوق: شاة تذبح في رجب (لَمْ يُفَرِّعْ) ضبط من باب نصر (لَمْ يَعْتِرْ) من ضرب، وضبطه بعضهم من نصر.

سهل بن حنيف

أنصاري أوسي، يكنىٰ أبا سعيد[1]، أو أبا عبد اللَّه، وأبا ثابت كما سيجيء، من أهل بدر، وكان من السابقين، وثبت يوم أحد حين انكشف الناس، وبايع يومئذ علىٰ الموت، وشهد أيضًا الخندق والمشاهد كلها، واستخلفه علي علىٰ البصرة بعد الجمل، ثم شهد بيعة صفين، ويقال: آخىٰ رسول اللَّه ﷺ بينه وبين علي، مات بالكوفة وصلىٰ عليه علي، فكبر ستًّا وقال: إنه بدري.

(١٥٩٧٣) (٣/ ٤٨٥)

قوله: (فَكُنْتُ أُكْثِرُ) من الإكثار (إِنَّمَا يُجْزِئُكَ) بفتح الياء: من الجزاء، أو بضمها: من الإجزاء؛ أي: يكفيك (فَتَمْسَحَ) أي: تغسل، وظاهره أنه يكفي المرة الواحدة.

(١٥٩٧٤) (٣/ ٤٨٥)

قوله: (قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ) قيل: وكان متهمًا بالتقصير في القتال يوم صفين (اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ) أي: أنكم تقاتلون إخوانكم في الإسلام عن اجتهاد اجتهدتموه؟ وهو يحتمل الخطأ؟ فكونوا علىٰ حذر (يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ) أي: يوم الحديبية حين جاء أبو جندل، وهو مسلم مقيد معذب في اللَّه، وقد جرىٰ الصلح علىٰ رد من جاء إلىٰ النبي ﷺ منهم مسلمًا، فرده مع كونه شاقًّا علىٰ المسلمين، فكأنه يشير إلىٰ أن الصلح خير (أَمْرُهُ) أي: أمر النبي ﷺ (لَرَدَدْنَاهُ) ومع ذلك صبرنا لما رأىٰ النبي ﷺ في الصلح من خير (عَنْ عَوَاتِقِنَا) أي: علىٰ

---

(١) في «م»: سعد.

عواتقنا؛ كما في «صحيح البخاري»[(١)] (يُفْظِعُنَا) بضم حرف المضارع؛ أي: ينزل بنا (أَسْهَلَ) أي: الوضع (خَصْمًا) بضم فسكون؛ أي: جانبًا منه.

(١٥٩٧٥) (٣/ ٤٨٥-٤٨٦)

قوله: (عَنْ هَؤُلَاءِ) القوم؛ أي: الخوارج (فِيمَا اسْتَجَابُوا لَهُ) أولاً (وَفِيمَا فَارَقُوهُ) آخرًا (اسْتَحَرَّ)[(٢)] أي: اشتد (إِلَّا أَنْ نَمْشِي) هكذا في أصلنا؛ فكلمة (إِلَّا) بالتشديد، وفي بعض الأصول: «أَلَا نَمْشِي» بدون (أَنْ) فكلمة (أَلَا) مخففة (نُعْطِي الدَّنِيَّةَ) أي: نتحمل الانحطاط؟ (وَلَمَّا) بالتشديد جازمة (وَلَنْ يُضَيِّعَنِي) من الإضاعة، أو التضييع (مُتَغَيِّظٌ) ممتلئ غيظًا، وكان مراد وائل بيان منشأ خروج الخوارج، وأنه الخلاف الذي جرىٰ في ذاك اليوم، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٩٧٦) (٣/ ٤٨٦)

قوله: (يَلِيهِ) أي: يلي المشرق من الولاية، أو الولي بمعنىٰ: القرب؛ أي: يسكنوا فيه، قيل: هكذا صورته في النسخ، وذكر الحافظ في «أطرافه» أنه مختصر من الحديث الذي بعده (حَرَامٌ[(٣)] آمِنًا) بالمد: اسم فاعل، أو بالقصر وسكون الميم: حال علىٰ الأول، ومصدر علىٰ الثاني؛ أي: يأمن آمنًا.

(١٥٩٧٨) (٣/ ٤٨٦)

قوله: (فَنُمِيَ ذَلِكَ) علىٰ بناء المفعول مخفف أو مشدد، من نميت الحديث: إذا رفعته (مُرُوا أَبَا ثَابِتٍ) كنية سهل بن حنيف؛ كما في «الإصابة»[(٤)] في الكنىٰ (وَالرُّقَىٰ) بضم راء مقصور: جمع رقية (صَالِحَةٌ) أي: جائزة (نَفْسٍ) كُنِّي بها عن العين (أَوْ حُمَةٍ) بضم ففتح مخفف: السم (أَوْ

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٠١٠).
(٢) في «م»: استحرىٰ.
(٣) في «م»: حرم.
(٤) «الإصابة» (٧/ ٥٤).

لَدْغَةٍ) بدال مهملة وغين معجمة؛ أي: عض بالأسنان، كما في الحية؛ أراد أن هذه الأشياء أحق بالرقية؛ لشدة ضررها، ولم يرد الحصر، والله تعالىٰ أعلم.

(١٥٩٧٩) (٣/ ٤٨٦)

قوله: (نَمَطًا) بفتحتين: بساط لطيف له خمل. **قوله:** (رَقْمًا) بفتح فسكون؛ أي: نقشًا (وَلَكِنَّهُ) أي: النزع، ويدل الحديث على أنه لا منع من الرَّقْم.

(١٥٩٨٠) (٣/ ٤٨٦-٤٨٧)

قوله: (وَسَارُوا) أي: الصحابة (الْخَرَّارِ) بفتح الخاء وتشديد الراء الأولىٰ: موضع قرب الجحفة (كَالْيَوْمِ) أي: كمرئىٰ اليوم (وَلَا جِلْدَ مُخَبَّأَةٍ)[1] عطف علىٰ مقدر؛ أي: ما رأيت شيئًا (ولا جلد مُخَبَّأة) بتشديد الباء بعدهما همزة، يقال: جارية مخبأة؛ أي: مسترة[2] (فَلُبِطَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: صرع به (هَلْ لَكَ فِي سَهْلٍ) أي: هل لك رغبة في إصلاح أمره (وَمَا يُفِيقُ) من الإفاقة (بَرَّكْتَ) بتشديد الراء؛ أي: دعوت بالبركة (وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ) قيل: هو الفرج، وقيل: ما يلي البدن من الإزار (يُكْفِئُ) بهمزة؛ أي: يقلب؛ (فَفَعَلَ) علىٰ بناء المفعول.

(١٥٩٨١) (٣/ ٤٨٧)

قوله (كَانَ كَعَدْلِ)[3] ضبط بفتح فسكون؛ أي: كان أجره كأجر العمرة.

(١٥٩٨٥) (٣/ ٤٨٧)

قوله: (مَنْ أُذِلَّ) بتشديد اللام علىٰ بناء المفعول؛ أي: أهين، ولو بالوقوع في عرضه.

---

(١) في «م»: مخبأ.

(٢) في «م»: ستره.

(٣) في «م»: عدل.

طلحة بن عمرو البصري

له صحبة، يقال: كان من أهل الصفة، وروىٰ حديثه أحمد، والطبراني، وابن حبان، والحاكم، كلهم من طرق عن أبي داود بن أبي هند؛ فمنهم من قال: عن طلحة بلا نسبة، ومنهم من قال: طلحة بن عمرو، ليس له غير هذا الحديث.

(١٥٩٨٨) (٣/ ٤٨٧)

قوله: (وَتَخَرَّقَتْ عَنَّا الْخُنُفُ) ضبط بضمتين، في «النهاية»[١]: جمع خنيف، وهو نوع غليظ من أردإ الكتان، أراد ثيابًا تعمل منه كانوا يلبسونها (وَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ[٢] مِنْكُمْ) خبره مقدر؛ أي: فقد كفاه أو نحو ذلك، والجملة معترضة. و**قوله:** (أَنْ يُرَاحَ) علىٰ بناء المفعول بدل من **قوله:** (أَنْ تُدْرِكُوا) أن فتح همزة (أَنْ) في (أَنْ تُدْرِكُوا) وإن كسر علىٰ أنها حرف شرط، **فقوله:** (أَنْ يُرَاحَ) خبر (تُوشِكُونَ). (بِالْجِفَانِ) بكسر الجيم جمع جفنة بفتح فسكون، وهي القصعة الكبيرة، وذكر الحديث في «الإصابة»[٣] بلفظ: (أَمَا إِنَّكُمْ تُوشِكُونَ) لا يخلو عن بعد (إِلَّا الْبَرِيرَ) هو ثمر الأراك إذا اسودَّ وبلغ، وقيل: هو اسم له في كل حال.

نعيم بن مسعود

أشجعي، أسلم ليالي الخندق، فحالف بعضهم بعضًا ورحلوا عن المدينة، قتل في أول خلافة عليّ قبل قدومه البصرة في وقعة الجمل، وقيل: مات في خلافة عثمان.

---

(١) «النهاية في غريب الأثر» (٢/ ١٦٦).

(٢) في «م»: ذاك.

(٣) «الإصابة» (٣/ ٥٣٤).

(١٥٩٨٩) (٣/ ٤٨٨)

قوله: (لَوْلَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ) أي: لئلا تنقطع الكتب والمراسيل، وقد جاء مثل هذا الحديث عن عبد اللَّه بن مسعود، واللَّه تعالىٰ أعلم.

سويد بن النعمان

سبق ذكره، وحديثه قريبًا.

الأقرع بن حابس

تميمي دارمي وفد علىٰ النبي ﷺ وشهد فتح مكة وحنينًا والطائف، وهو من المؤلفة، وقد حسن إسلامه، وكان حكمًا في الجاهلية، قيل: رواية أبي سلمة عنه مرسلة، وقد جاء التصريح في رواية بسماع أبي سلمة من الأقرع، وكان شريفًا في الجاهلية والإسلام، واستعمله عبد اللَّه بن عامر علىٰ جيش سَيَّره[1] إلىٰ خراسان، فأصيب هو والجيش، وذلك في زمن عثمان، وقيل: قتل باليرموك في عشرة من بنيه.

(١٥٩٩١) (٣/ ٤٨٨)

قوله: (زَيْنٌ) بفتح فسكون، وكذا الشَّيْن، ثم الزين نقيض الشَّيْن، والشَّيْنُ: هو العيب.

رباح بن[2] الربيع

بفتح راء وتخفيف موحدة، والربيع بضم راء وتشديد تحتانية، وقيل: الرياح بكسر راء وتحتانية، وهو قول الأكثر، تميمي.

(١٥٩٩٢) (٣/ ٤٨٨)

قوله: (عَلَىٰ مُقَدِّمَتِهِ) بكسر الدال المشددة؛ أي: أوائل جيشه (وَلَا عَسِيفًا)

---

(١) من «م».

(٢) سقط من «الأصل». والمثبت من «م».

أي: أجيرًا؛ أي: إذا لم يقاتل كما نبه عليه ﷺ **بقوله**: (مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ)

أبو مويهبة

ويقال له: أبو موهوبة[1] وأبو موهوبة مولىٰ رسول اللَّه ﷺ. قيل: كان من مولدي مزينة، وشهد غزوة المريسيع[2]، وكان ممن يقود بعائشة جملها، اشتراه النبي ﷺ فأعتقه، وكان رجلاً صالحًا لا يعرف اسمه، وحديثه في الاستغفار لأهل البقيع حسن، كذا في «الإصابة» و«التعجيل».

(١٥٩٩٦) (٣/ ٤٨٨)

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي مُوَيْهِبَةَ) في «الإصابة»[3] وقع في رواية بعضهم: عن عبيد بن حنين، بمهملة ونونين. وبه جزم ابن عبد البر، وهو تصحيف؛ وإنما هو عبيد بن جبير، بجيم، وموحدة، نبه علىٰ ذلك ابن فتحون، وفي «التعجيل» لم يذكر عبد اللَّه بن عمرو بينهما في رواية يعلىٰ بن عطاء، كما ذكر في رواية ابن إسحاق الآتي، والذي يظهر أنه سقط في رواية يعلىٰ بن عطاء، ثم نبه الحافظ في «الإصابة» و«التعجيل» علىٰ ما وقع من الاختلاف رواية ابن إسحاق الآتي، وذكر أن الحديث رواه الدارمي والحاكم، وأبو نعيم في «الحلية». **قوله**: (أُمِرَ) علىٰ بناء المفعول (لَيْلَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) هكذا في «المسند» وفي «المجمع»[4]: (لَيْلاً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) (الثَّانِيَةِ) وفي «المجمع»: (الثَّالِثَةِ). (أَسْرِجْ) أمر من الإسراج (لِيَهْنِكُمْ) بكسر اللام، مثل: ليرم من رمىٰ، وهو مهموز، استعمل الناقص تخفيفًا (أَتَتْ)[5] أي:

(١) في «م»: موهبة.
(٢) في «الأصل»: اليرسيع. والمثبت من «م».
(٣) «الإصابة» (٧/ ٣٩٣).
(٤) «مجمع الزوائد» (٣/ ١٨٨).
(٥) في «م»: أقمت.

جاءت (كَقِطَعٍ) بكسر ففتح: جمع[١] قطعة؛ أي: كأنها قطعات الليل في الظلام (الْآخِرَةُ) بكسر الخاء المعجمة (أُعْطِيتُ) علىٰ بناء المفعول، وكذا (خُيِّرْتُ)[٢] بالتشديد (فَأَخْبِرْنَا) بالباء الموحدة أمر من الإخبار، ويحتمل أن يكون بالتاء المثناة من فوق أمر من الاختيار، وهو الموافق للرواية الثانية (لِأَنْ تَرُدَّ) بكسر اللام وفتح الهمزة والفعل علىٰ بناء المفعول من الرد بتشديد الدال، والضمير للأمة[٣]، والجار والمجرور متعلق **بقوله**: (فَاخْتَرْتُ) بناء علىٰ زيادة الفاء ومثله قوله تعالىٰ: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦] وأمثاله في القرآن كثير؛ أي: لأجل ما يقع فيهم من الارتداد والفتن؛ اخترت لقاء اللَّه تعالىٰ، وقد ذكر في «المجمع»[٤] قطعة من هذه الرواية في الجنائز، ثم قال: رواه أحمد مطولاً، ولفظه عند البزار «أن رسول اللَّه ﷺ طرقه ذات ليلة، فقال[٥]: يا أبا مويهبة، انطلق؛ فإني أمرت أن أستغفر لأهل البقيع. فانطلقت، فلما أتىٰ البقيع قال: السلام عليكم يا أهل المقابر، ليهن لكم ما أصبحتم فيه مما أصبح الناس فيه؛ لو تدرون ما نجاكم اللَّه منه أقبلت الفتن» وإسناد أحمد والبزار كلاهما ضعيف، ثم ذكر في «المناقب» الرواية الثانية وطرفًا من الأولىٰ وقال: رواه أحمد والطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما ثقات، إلا أن الإسناد الأول: عن عبيد بن جبير، عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، عن أبي مويهبة، والثاني: عن عبيد اللَّه[٦] بن جبير، عن أبي مويهبة.

(١٥٩٩٧) (٣/ ٤٨٨-٤٨٩)

قوله: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعَبْلِيُّ) ضبط بفتح فسكون موحدة، قال الحافظ

---

(١) في «الأصل»: جمعة. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: أخبرت.

(٣) في «م»: للآية.

(٤) «المجمع» (٣/ ١٨٨).

(٥) في «م»: وقال.

(٦) في «م»: عبيد.

في «الإصابة»[١]: منسوب إلىٰ العبلات، وهم بطن من عبد شمس. **قوله:** (لَوْ تَعْلَمُونَ) ظاهره أن الأموات ليس لهم علم بما يقع بعد من الأمور.

راشد بن حبيش

بالمهملة ثم الموحدة مصغر ذكره أحمد وغيره في الصحابة والبخاري وغيره في التابعين، و[٢] روىٰ عنه أبو العوام سادن بيت المقدس، وأبو الأشعث الصنعاني، وهو غير الذي كان اسمه في الجاهلية: ظالم، فسماه النبي ﷺ راشد، وأنكر علىٰ من قال: إنهما واحد.

(١٥٩٩٨) (٣/ ٤٨٩)

قوله: (فَأَرَمَّ الْقَوْمُ) بفتح الهمزة والراء وتشديد الميم؛ أي: سكتوا كأنهم أطبقوا شفاههم، وروي «فَأَزَمَ الْقَوْمُ»[٣] بزاي مفتوحة وميم مخففة، ومعناه مثل الأول؛ أي: أمسكوا عن الكلام (لَقَلِيلٌ) أي: لقدر قليل، فلذا أفرد (وَالْغَرَقُ) بفتحتين وكذا (وَالْحَرْقُ) (وَالْبَطْنُ) أي: الموت بدائه. (يَجُرُّهَا) خبر عن (النُّفَسَاءُ) (بِسُرَرِهِ) بفتحتين.

أبو حبة البدري

بالحاء المهملة وبالموحدة، هو الصواب وقيل: بالنون أو الياء التحتانية، بدري، وصحح حديثه الحاكم، قيل: اسمه عامر، وقيل: مالك، وقيل: ثابت، وأنكر بعضهم أن يكون في البدريين من يكنىٰ أبا حبة.

(١٦٠٠٠) (٣/ ٤٨٩)

قوله: (أَنْ تُقْرِئَ) من الإقراء، (ذُكِرْتُ) علىٰ بناء المفعول (ثَمَّةَ) أي: عند اللّٰه. **قوله:** (فَبَكَىٰ) أي: حياءً أو فرحًا.

---

(١) «الإصابة» (٧/ ٣٩٣).
(٢) من «م».
(٣) «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٢٣٨).

أبو عمير

ويقال: أبو عميرة قيل: ضبطه في «التجريد» بفتح العين، رشيد بضم راء وفتح شين معجمة بن مالك تميمي له صحبة، جد معرف بن واصل بضم ميم وفتح مهملة وتشديد راء مكسورة، وقد وقع في بعض المواضع: معروف بالواو، والصواب: معرف، كما تقدم، وكذلك وقع: أسيد بهمزة وسين مهملة موضع: رشيد، والصواب: رشيد، كما تقدم.

(١٦٠٠٢) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (يَتَعَفَّرُ) من التعفر، وهو التمرغ في التراب، كما هو شأن الصغار حالة اللعب أو[1] الغضب (آلَ مُحَمَّدٍ) بالنصب على الاختصاص، والحديث يدل على أن ما حرم على الكبار[2] لا يمكن منه الصغار.

واثلة بن الأسقع

ليثي، قيل: واثلة بن عبد اللّه بن الأسقع كان ينسب لجده، وقيل: الأسقع لقب، واسمه: عبد اللّه، أسلم قبل تبوك وشهدها كان من أهل الصفة، نزل[3] بالشام، شهد فتح دمشق وحمص وغيرها، مات سنة خمس[4] وثمانين وهو ابن مائة وخمس سنين[5]، وقيل غير ذلك، وهو آخر من مات بدمشق من الصحابة.

(١٦٠٠٤) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (تَحُوزُ) بحاء مهملة وزاي؛ أي: تجمع (عَتِيقَهَا) بالنصب بدل من (ثَلَاثَ) بتقدير: ميراث عتيقها (وَلَقِيطَهَا) أي: الذي التقطته من الطريق

---

(١) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».   (٢) في «م»: الكبائر.

(٣) في «م»: ونزل.

(٤) سقط من «الأصل»، وفي «م»: ثلاث. والمثبت من «التقريب».

(٥) في «الأصل، م»: وستين سنة. وهو تحريف.

وربته، قالوا: هذا إذا لم يترك وارثًا فماله لبيت المال، وهذه المرأة أولىٰ بأن يصرف إليها من غيرها من آحاد المسلمين، وبهذا المعنىٰ قيل: إنها ترثه، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٦٠٠٥) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (يُصَلَّىٰ فِيهِ) الأظهر: بناء المفعول.

(١٦٠٠٦) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (فَكَسَرَهُ فِي الصفة) هكذا في النسخ، والظاهر أنه تحريف، والصواب: (الْقَصْعَةِ). (سُخْنًا) بضم فسكون معجمة؛ أي: حارًّا (سَفْسَفَهَا) أي: جعلها كالدقيق (ثُمَّ لَبَّقَهَا) أي: خلطها خلطًا شديدًا (صَعْنَبَهَا) بصاد وعين مهملتين، ثم نون، ثم موحدة؛ أي: جعل لها رأسًا مرتفعًا.

(١٦٠٠٧) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (أُمِرْتُ) أي: أمر ندب مؤكد (يُكْتَبَ) يفرض.

(١٦٠٠٨) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (إِنَّ أَعْظَمَ الْفِرَىٰ) ضبط بكسر فاء وقصر: جمع فرية، بمعنىٰ: الكذب؛ أي: أعظمها إثمًا (رَأَيْتُ) أي: في النوم، أو أعم منه ومن اليقظة (سَمِعَنِي) أي[1]: يكذب في الرواية عن النبي ﷺ واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٦٠٠٩) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (ثُمَّ عَرَكَهَا) أي: دلكها، صريح في جواز رمي البزاق في المسجد إذا دفنه أو محاه؛ كما هو مذهب مالك، ويؤيده الأحاديث الصحيحة الصريحة في ذلك، لكن كثير منهم يؤولها.

---

(١) في «م»: أن.

(١٦٠١٠) (٣/ ٤٩٠)

قوله: (أَوْجَبَ) أي: النار لنفسه بارتكاب ما يقتضي ذلك، وهذا يقتضي أن المرتكب للذنوب كما ينبغي أن يتوب ينبغي أن يأتي بالحسنات لمحو السيئات، ويحتمل أن هذا قتل نفسًا فأمر بالكفارة.

(١٦٠١٣) (٣/ ٤٩١)

قوله: (هَلْ بُيِّنَ لَكَ) علىٰ بناء المفعول (بِخُفِّهَا) أي: في خفها، وخف الإبل معلوم لأهله (تُفْسِدُ) من الإفساد.

(١٦٠١٤) (٣/ ٤٩١)

قوله: (أَصَبْتُ حَدًّا) علم أنه أصاب ذنبًا زعم فيه حدًّا خطأ، وإلا فليس للإمام الإعراض عن إقامة الحدود بعد ثبوتها، ويمكن أن يقال: هذا إعراض عن الإثبات لا عن إقامة الحد[١] بعد ثبوته، وبينهما فرق، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٦٠١٥) (٣/ ٤٩١)

قوله: (إِنَّ أَعْظَمَ الْفِرْيَةِ ثَلَاثٌ)[٢] هكذا بالنصب؛ أي: يكون ثلاثًا. **قوله:** (قَدْ سَمِعْتُ) أي: من النبي ﷺ كما هو مقتضىٰ ما تقدم.

(١٦٠١٨) (٣/ ٤٩١)

قوله: (يَقُولُ أَلَا إِنَّ فُلَانَ) أي: يقول في صلاة الجنازة: تدعو للميت.

(١٦٠١٩) (٣/ ٤٩١)

قوله: (دَمُهُ) بدل من (الْمُسْلِمُ) الأول أو فاعل (حَرَامٌ) (وَلَا يَخْذُلُهُ) من خذله كنصره: إذا ترك نصره (إِلَىٰ الْقَلْبِ) أي: فلا يظهر عدمه حتىٰ يحل إهانة صاحبه (أَنْ يَحْقِرَ) كيضرب.

---

(١) في «م»: الحدود.

(٢) في «م»: ثلاثًا.

ربيعة بن عباد

بكسر مهملة وتخفيف موحدة، وقيل: بالفتح والتثقيل، والأول الصواب. قاله ابن معين وغيره، ديلي. روىٰ حديثَه أحمدُ من طريق أبي الزناد، وابنُه عبدُ اللَّه في زياداته من طريق سعيد بن خالد القارظي، قيل: إنه عمَّر عمرًا طويلاً، ولا أدري متي مات، وقيل: مات في خلافة الوليد بن مروان، كذا في «الإصابة»[(١)]. قلت: مقتضىٰ هذا أن لفظة حدثني أبي في الرواية الأولىٰ كما في نسخنا زائدة، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٦٠٢٠) (٣/ ٤٩٢)

قوله: (بِعُكَاظٍ): سوق للعرب (وَهُوَ يَتْبَعُ) بالتخفيف أو التشديد مضارع تبع، أو اتبع (غَوَىٰ) بفتح الواو؛ أي[(٢)]: ضل سواء السبيل (فَلَا يُغْوِيَنَّكُمْ)[(٣)] بالنون الثقيلة من الإغواء (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ) أي: إلىٰ أبي لهب (أَحْوَلَ) من الحول بفتحتين، وهو عيب في العين معروف، والظاهر أنه بالنصب علىٰ الحال، لكن (ذُو غَدِيرَتَيْنِ) لا يوافقه، فينبغي أن يرفع بتقدير: هو أحول، ويجعل الجملة حالاً، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٦٠٢٣) (٣/ ٤٩٢)

قوله: (وَالنَّاسُ مُتَقَصِّفُونَ عَلَيْهِ) بقاف وصاد وفاء؛ أي: مجتمعون[(٤)] عليه تعجبًا مما يقول (إِلَّا أَنَّ وَرَاءَهُ رَجُلٌ) هو علىٰ تقدير اسم أن ضمير الشأن، ورفع (رَجُلٌ) ونصبه لا يوافق (ذُو غَدِيرَتَيْنِ) وتخريج (ذُو غَدِيرَتَيْنِ) علىٰ حذف المبتدأ ممكن أيضًا، واللَّه تعالىٰ أعلم.

---

(١) «الإصابة» (٢/ ٤٦٩).

(٢) في «م»: و.

(٣) في «م»: يغرنكم.

(٤) في «م»: يجتمعون.

(١٦٠٢٥) (٣/ ٤٩٢)

قوله: (حَتَّىٰ أُنْفِذَ) من الإنفاذ بالفاء بمعنىٰ: الإجراء، ومعنىٰ (عَنْ اللَّهِ) أي: نيابة عنه تعالىٰ.

محمد بن مسلمة

أنصاري أوسي أبو عبد الرحمن ولد قبل البعثة باثنين وعشرين سنة في قول، وهو ممن سمي في الجاهلية محمدًا، آخىٰ رسول اللَّه ﷺ بينه وبين أبي عبيدة، وشهد المشاهد بدرًا وما بعدها، إلا غزوة تبوك؛ فإنه تخلف بإذن النبي ﷺ له أن يقيم بالمدينة، وكان ممن ذهب إلىٰ قتل كعب بن الأشرف، وإلىٰ ابن أبي الحقيق، وكان من فضلاء الصحابة، واستخلفه النبي ﷺ علىٰ المدينة في بعض غزواته، وكان ممن اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل ولا صفين، وقال حذيفة في حقه: إني لأعرف رجلاً لا تضره الفتنة. . . فذكره مرفوعًا، وكان عند عمر معدًّا لكشف الأمور المعضلة في البلاد، وكان رسوله في الكشف علىٰ سعد بن أبي وقاص حين بنىٰ القصر بالكوفة، قيل: مات بالمدينة في صفر سنة ست وأربعين، وقيل: قتله أهل الشام، دخل[1] عليه في داره رجل فقتله[2].

(١٦٠٢٨) (٣/ ٤٩٣)

قوله: (يُطَارِدُ امْرَأَةً) أي: يخادعها لينظر إليها، ومنه: طارد حية؛ أي: خادعها ليصيدها (خِطْبَةً) بكسر الخاء المعجمة.

(١٦٠٢٩) (٣/ ٤٩٣)

قوله: (وَفُرْقَةٌ) بضم الفاء؛ أي: افتراق واختلاف (أُحُدًا) بضمتين: اسم الجبل المعروف (عُرْضَة) بضم فسكون؛ أي: جانبه (وَاكْسِرْ نَبْلَكَ) أي: سهمك، هكذا في بعض الأصول، وفي بعضها: (سِيَتَكَ) بكسر سين وفتح

---

(١) في «م»: ودخل.
(٢) «الإصابة» (٦/ ٣٣).

ياء مخففة، وهي طرف القوس إلىٰ موضع الوتر، وللقوس سيتان، وهاؤه عوض عن الواو (وَتَرَكَ) بفتحتين (خَاطِئَةٌ) بالهمزة؛ أي: مذنبة تقتلك بلا ذنب (فَاخْتَرَطَهُ) أي: أخرجه من الغمد (أُرْهِبُ) من الإرهاب.

كعب بن زيد

أو زيد بن كعب في «الإصابة»[1] ما يفهم منه أن[2] منهم من جزم بأنه زيد ابن كعب، ومنهم من جزم بأنه كعب بن زيد، وفي «التعجيل»[3]: قال ابن حبان: في الصحابة، كنيته: أبو عائد[4][5]، شهد بدرًا. وقال[6] في جميل بن زيد: ليس بثقة. ولم يصحح حديثه، وكان يقول في حديث الغفارية: تارة عن كعب بن زيد، أو زيد بن كعب، وتارة عن ابن عمر، وضعفوه جدًا.

(١٦٠٣٢) (٣/ ٤٩٣)

قوله: (أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا بَيَاضٌ) هكذا في نسخ «المسند» وفي «الإصابة»[7]: «بَيَاضًا» بالنصب، نقله عن البغوي، فيمكن نصب (بَيَاضٌ) في «المسند» كما تقدم، وجهه مرارًا، ويمكن رفعه بتقدير: أبصرها و(بِكَشْحِهَا بَيَاضٌ) علىٰ أنها جملة حالية (فَانْحَازَ) أي: انفرد.

شداد بن الهاد

قيل: اسم الهاد: أسامة بن عمرو وقيل: بل اسم شداد: أسامة بن عمرو، واسم الهاد: عمرو، ليثي، حليف بني هاشم، وإنما قيل لأبيه: الهاد؛ لأنه

---

(١) «الإصابة» (٢/ ٦١٨).
(٢) في «م»: أنه.
(٣) «التعجيل» (١/ ٣٥٣).
(٤) في «التعجيل»: عامر.
(٥) في «م»: عابد.
(٦) «التعجيل» (١/ ٧٢).
(٧) «الإصابة» (٢/ ٦١٨).

كان يوقد النار ليلاً للسائرين، له صحبة، شهد الخندق، وسكن المدينة، وتحول إلىٰ الكوفة.

(١٦٠٣٣) (٣/ ٤٩٤)

قوله: (بَيْنَ ظَهْرَانَيْ صَلاَتِهِ) أي: في أثناء صلاته (إِنِّي وَضَعْتُ رَأْسِي) هكذا في النسخ، والصواب «رَفَعْتُ رَأْسِي» كما في النسائي[١]، ففيه: (قَالَ أَبِي: فَرَفَعْتُ رَأْسِي) وكذا في «الترتيب» أيضًا، قيل: وكذا في «أسد الغابة»[٢] أيضًا. قلت: وكذا في «المسند» في آخره؛ فإن هذا الحديث هو الذي ختم الإمام به «مسنده»[٣] واستدل به النسائي علىٰ تطويل إحدىٰ السجدتين (و[٤] قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ) كناية عن الموت أو المرض، وكل ذلك لم يكن؛ أي: ما وقع شيء مما قلتم (ارْتَحَلَنِي[٥]) اتخذني راحلة بالركوب علىٰ ظهري (أَنْ أُعَجِّلَهُ) من التعجيل، أو الإعجال.

حمزة بن عمرو الأسلمي

في «التقريب»[٦]: أبو صالح، أو أبو محمد، مدني صحابي جليل، مات سنة إحدىٰ وستين. وله إحدىٰ وسبعون - وقيل: ثمانون - وما وجدت ترجمته في النسخة التي عندي من «الإصابة» ولا أدري أنسبه الحافظ أم سقط من نسختي.

(١٦٠٣٤) (٣/ ٤٩٤)

قوله: (أَمَّرَهُ) بتشديد الميم؛ أي: جعله أميرًا (فَاقْتُلُوهُ) فهذا نسخ[٧] قبل العمل (إِلَّا رَبُّ النَّارِ) قيل فيما عدا القصاص.

---

(١) «سنن النسائي» (١١٤١). (٢) «أسد الغابة» (١/ ٥٠١).
(٣) في «م»: سنده. (٤) من «م».
(٥) في «الأصل»: أرتحيني. والمثبت من «م»ن والمسند المطبوع.
(٦) «التقريب» (١/ ١٨٠ رقم ١٥٢٩). (٧) في «م»: النسخ.

(١٦٠٣٧) (٣/ ٤٩٤)

قوله: (إِنْ شِئْتَ صُمْتَ) أي: يجوز الوجهان، وعليه الجمهور، واختلفوا بعد ذلك في الأفضل في صوم الفرض.

(١٦٠٣٨) (٣/ ٤٩٤)

قوله: (يَتْبَعُ) ضبط بتشديد التاء، و[١] الباء معًا علىٰ أنه من التتبع في الأصل.

(١٦٠٣٩) (٣/ ٤٩٤)

قوله: (ثُمَّ لَا تُقَصِّرُوا) ضبط من التقصير.

عليم

هو بالتصغير، كندي كوفي ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، كذا في «التعجيل» والحديث ليس من مسنده؛ وإنما هو من مسند عابس بن عبس الغفاري، له صحبة، وذكره في «الإصابة»[٢] في عبس أيضًا؛ فالظاهر أنه[٣] يقال له: عبس أيضًا.

(١٦٠٤٠) (٣/ ٤٩٤-٤٩٥)

قوله: (يخرجون) وفي رواية[٤]: «فرأىٰ الناس يتحملون فقال: ما للناس؟! فقال[٥]: يفرون من الطاعون». (لِمَ تَقُل) نفي بمعنىٰ النهي، وفي هذا الحديث أن القائل (لَهُ عُلَيْمٌ) وقد جاء في رواية «فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ لَهُ صُحْبَةٌ» وفي رواية «فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَمٍّ[٦] لَهُ صُحْبَةٌ». (فَإِنَّهُ عِنْدَ انْقِطَاعِ عَمَلِهِ) أي: فإن العمل ينقطع عند الموت (ولا يرد) أي: إلىٰ الدنيا بعد الموت (فَيُسْتَعْتَبَ) علىٰ بناء الفاعل؛ أي: يرجع[٧] عن الإساءة ويطلب رضا اللَّه

---

(١) في «م»: أو.
(٢) «الإصابة» (٣/ ٥٦٧).
(٣) في «م»: أن.
(٤) «الإصابة» (٣/ ٥٦٧).
(٥) في «م»: قال.
(٦) في «م»: عمر.
(٧) في «م»: رجع.

بالتوبة (بَادِرُوا) أي: اطلبوا من اللَّه تعالىٰ أن يميتكم قبل هذه الست (إِمْرَةَ) بكسر الهمزة؛ أي: إمارتهم (الشُّرَطِ) بضم ففتح جمع شرط بضم فسكون، وهو من يتقدم بين يدي الأمير لتنفيذ أوامره (الْحُكْمِ) أي: القضاء؛ أي: يتوسل إليه بالرشوة (وَنَشْوًا) المشهور أنه بفتح فسكون، وقيل: بفتحتين، وعلىٰ الوجهين فآخره[١] همزة؛ أي: جماعة أحداثًا، وهو علىٰ الثاني جمع ناشئ؛ كخدم جمع خادم، وعلىٰ الأول تسمية بالمصدر (يُقَدِّمُونَهُ) من التقديم؛ أي: الناس يقدمون هذا الشاب في الصلاة.

شُقْران

بضم فسكون مولىٰ رسول اللَّه ﷺ قيل: اسمه صالح ابن عدي وكان حبشيًا، شهد بدرًا وهو عبد، فلم يسهم[٢] له، ثم أعتق، لكن قيل: كان علىٰ الأسراء؛ فكل من افتدىٰ أسيرًا وهب له شيئًا، فحصل له أكثر مما حصل لمن له سهم[٣]، وقد جاء أنه الذي وضع القطيفة في قبره ﷺ.

عبد اللَّه بن أنيس الجهني

أبو يحيىٰ المدني حليف بني سلمة من الأنصار مات بالشام سنة أربع وخمسين، وكان أحد من يكسر أصنام بني سلمة [من الأنصار][٤].

(١٦٠٤٢) (٣/ ٤٩٥)

قوله: (يَطَأُ ثَوْبَهُ) لعله من العجلة (حَدِيثًا)[٥] أي: أسمعني حديثًا، أو اطلب حديثًا (غُرْلاً) ضبط بضم معجمة فسكون راء؛ أي: غير مختونين (بُهْمًا) ضبط بضم فسكون (مِنْ قُرْبٍ) ضبط من موصولة؛ فالظاهر أن يقدر؛

(١) في «الأصل»: فآخر. والمثبت من «م».
(٢) في «م»: شهد.
(٣) في «م»: سهم له.
(٤) في «م»: الأنصاري.
(٥) في «م»: حدثنا.

أي: ومن بعد، ويحتمل أن تكون جارة؛ أي: يسمعه كل أحد من قرب، ويحتمل أن السماع يختص بأهل القرب (الدَّيَّانُ) يجازي العباد علىٰ أعمالهم (حَتَّىٰ أَقُصَّهُ) ضبط من الإقصاص.

(١٦٠٤٣) (٣/ ٤٩٥)

قوله: (صَبْرًا) يصبر لأجله، وهو ما يكون في محل القضاء عند الحاكم (مِثْلَ جَنَاحِ) أي: من الكذب.

(١٦٠٤٤) (٣/ ٤٩٥)

قوله: (وَسَأَلُوهُ عَنْ لَيْلَةٍ) أي: ليلة القدر.

(١٦٠٤٥) (٣/ ٤٩٥)

قوله: (أُنْسِيتُهَا) علىٰ بناء المفعول من الإنساء، ومثل هذا جاء في حديث أبي سعيد الخدري، لكن في ليلة إحدىٰ[1] وعشرين.

(١٦٠٤٦) (٣/ ٤٩٦)

قوله: (إِنَّ الشَّهْرَ) أي: هذا الشهر الذي هذه الليلة منه.

(١٦٠٤٧) (٣/ ٤٩٦)

قوله: (بِعَرَفَةَ) هي موقف الحاج، وفي بعض النسخ: (بِعُرَنَةَ) بضم عين وفتح راء ونون، وهي اسم موضع بعرفة (أُقْشَعْرِيرَةً)[2] المشهور (قُشَعْرِيرَةً) بلا ألف، وهي قيام الشعر علىٰ الجلد (مَعَ ظُعُنٍ) ضبط بضمتين؛ أي: نساءً راكبات (يَرْتَادُ) يطلب، وحين كان وقت العصر؛ أي: وصلت إليه أو وقعت عليه، ففيه تقدير تركه اعتمادًا علىٰ السابق (مُحَاوَلَةٌ) بالحاء المهملة: طلب

---

(١) في «الأصل»: أحد. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: قشعريرة.

الشيء بحيلة (أُومِئُ) استدل به أبو داود علىٰ جواز ذلك للطالب، ويلزم منه مثله للمطلوب بالأولىٰ (مُكِبَّاتٍ) أي: ساقطات باكيات: اسم فاعل من أَكَبَّ بتشديد الباء (الْمُتَخَصِّرُونَ) المتخصر: من يمسك العصا بيده وقد يتكئ عليه، قيل: المراد هاهنا[1]: هم الذين يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكئون عليها، واللَّه تعالىٰ أعلم. **قوله:** (وَهُوَ فِي ظَهْرٍ) أي: في جمال للنساء.

أبو أسيد

بالتصغير - وحكي فتح الهمزة، والضم أصوب - مالك بن ربيعة الأنصاري الساعدي مشهور بكنيته، شهد بدرًا وأحدًا وما بعدها، وكان معه راية بني ساعدة يوم الفتح، واختلف في موته اختلافًا متباينًا جدًّا، فقيل: هو آخر[2] البدريين، وقيل: مات في خلافة عثمان.

(١٦٠٤٩) (٣/٤٩٦)

قوله: (خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ) أي: قبائلهم، ويمكن أن يكون المراد: ظاهره، ويكون خيرية الدار: بخير أهلها، ويكون **قوله:** (بَنُو[3] النَّجَّارِ) علىٰ تقدير المضاف؛ أي: دار بني النجار، وخيريتهم بالتقدم إلىٰ الإسلام وإلىٰ صالح الأعمال، أو بالإنصاف بالملكات الفاضلة؛ كالشجاعة والكرم ونحو ذلك (قَدْ فَضَّلَ) بتشديد الضاد؛ أي: غيرنا علينا.

(١٦٠٥١) (٣/٤٩٦)

قوله: (أَسْرِجُوا) من الإسراج.

---

(١) في «م»: هنا.
(٢) سقط من «الأصل»، وفي «التقريب»: من. والمثبت من «م».
(٣) في «م»: بني.

(١٦٠٥٤) (٣/ ٤٩٧)

قوله: (شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ) مذكورة في القرآن بتلك الصفة.

(١٦٠٥٦) (٣/ ٤٩٧)

قوله: (الْمَرْزُبَانِ) ضبط بالنصب على أنه اسم السيف.

قوله: (فِي النَّفَلِ) بفتحتين؛ أي: في الغنيمة (يُسْأَلُهُ) على بناء المفعول.

(١٦٠٥٧) (٣/ ٤٩٧)

قوله: (أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ) فإن المسجد دار تجارة الآخرة؛ فلذا خصت الرحمة بدخوله وخروج المؤمن عنه غالبًا لحاجة الرزق؛ فلذلك خص بالخروج.

(١٦٠٥٨) (٣/ ٤٩٧)

قوله: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي) أي: مرويًّا عني، وهذا إنما يكون إذا سمع من غيره لا منه ﷺ ولذلك عدَّى بـ(عن) لا بـ(من) إذ السماع منه لا يتصور فيه ذلك (تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ) الجملة صفة (الْحَدِيثَ) مثل:

ولقد أمر على اللئيم يَسُبني

أي: يقبله القلب ولا يلحق به الوحشة للنفس، وهذا إما بالعرض على أصول الدين المعلومة؛ فإذا لم يكن مخالفًا يقبله القلب أو بمعرفة رجال الإسناد فإنهم إذا كانوا ثقات أثباتًا يتسارع القلب إلى القبول، ويحتمل أن يكون هذا الحديث من قبيل «**اسْتَفْتِ قَلْبَكَ؛ الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ**». حديث حسن، رواه أحمد[١] والدارمي[٢]، وغيرهما كما في الأربعين

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٢٢٨).

(٢) «مسند الدارمي» (٢/ ٣٢٠ رقم ٢٥٣٣).

للنووي - رحمه اللَّه تعالىٰ - وهذا محمول علىٰ الأمر المشتبه، وإلا فما ثبت الأمر به في الشرع بلا معارض؛ فهو بر، وما ثبت النهي عنه كذلك؛ فهو إثم، والمراد أن قلب المؤمن ينظر بنور اللَّه إذا كان قوي الإيمان، والكلام معه ومعنىٰ (حَاكَ) أي: تردد واختلج: من الحيك، وهو التأثير؛ أي: أثر في نفسك حتىٰ أوقعها في الاضطراب[1] وأقلعها عن السكون، وفي «المجمع»[2]: رواه أحمد، والبزار ورجاله رجال الصحيح، ذكره صاحب «المجمع» في باب معرفة أهل الحديث بصحيحه وضعيفه وذكر فيه حديث أبي هريرة مرفوعًا: «إذا حدثتم عني حديثًا فوافق الحق؛ فَأَنَا قُلْتُهُ». قال: رواه البزار، وفيه أشعث بن نزار، ولم أر من ذكره. قلت: وقد سبق في مسند أبي هريرة مرفوعًا حديث: «مَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ خَيْرٍ قُلْتُهُ أَوْ لَمْ أَقُلْهُ؛ فَأَنَا أَقُوْلُهُ، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي مِنْ شَرٍّ؛ فَإِنِي لاَ أَقُولُ الشَّرَّ» رواه ابن ماجه باختصار، وأحمد[3] والبزار بتمامه، وفيه: أبو معشر. ضعفه أحمد وغيره، وقد وثق، وهذا يقتضي أنه ينبغي الرجوع إلىٰ الأصول المعلومة الثابتة من الدين فيما اشتبه من الحديث، واللَّه تعالىٰ أعلم.

(١٦٠٥٩) (٣/ ٤٩٧)

قوله: (الصَّلاَةُ عَلَيْهِمَا) يحتمل أن المراد: صلاة الجنازة، أو[4] الدعاء بالرحمة، وعلىٰ التقديرين؛ فالاستغفار لهما كالتفسير للصلاة، فلذا عُدَّ[5] جميعًا واحدة.

---

(١) في «الأصل»: التراب. والمثبت من «م».
(٢) «المجمع» (١/ ٣٧٦).
(٣) «مسند أحمد» (٢/ ٣٦٧).
(٤) في «الأصل»: و. والمثبت من «م».
(٥) في «الأصل»: عدا.

(١٦٠٦٠) (٣/ ٤٩٧)

قوله: (كَثَبُوكُمْ) أي: قاربوكم بحيث يمكن وصول السهم إليهم؛ إذ المطلوب: قتلهم بالسهام لا ضياع السهم.

(١٦٠٦١) (٣/ ٤٩٨)

قوله: (الشَّوْطُ) بفتح فسكون وإهمال طاء (مِنْهُمَا) أي: منهما ذاك الحائط؛ أي: ذاك واحد منهما، وهذا اللفظ غير موجود في «صحيح البخاري» (وَقَدْ أُوتِيَ) الظاهر: بلا واو؛ كما في البخاري (بِالْجَوْنِيَّةِ) بفتح جيم وسكون واو: نسبة لقبيلة من كندة أو الأزد (فَعُزِلَتْ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: أفردت؛ ليدخل عليها النبي ﷺ في بيت أمية، وفي البخاري[1]: أميمة، قيل: وهو الصواب، والمشهور: إضافة[2] بيت إلىٰ أميمة، لكن رده كثير بأن الجونية هي أميمة؛ فالصواب تنوين بيت، وجعل أميمة بدلاً من الجونية. (دَايَةٌ) لفظ معرب[3]، يقال للمرضعة والقابلة (هَبِي) أمر من الهبة، قال ذلك تطييبًا لقلبها، وإلا فالظاهر أنها جاءت منكوحة (لِلسُّوقَةِ) بضم السين؛ أي: لواحد من الرعية، جهلت قدره - صلوات اللّٰه وسلامه عليه - وقد جاء أنها حين رجعت قالوا لها: إنك لغير مباركة، فقالت: خُدِعَتْ (بِمَعَاذٍ) بفتح الميم، والتنكير للتعظيم؛ أي: بمن يستحق أن يستعاذ به (رَازِقِيَّتَيْنِ) براء ثم زاي مكسورة، والرازقية: ثياب من كتان أبيض طوال، قيل: متعها بذلك (وَأَلْحِقْهَا) من الإلحاق.

(١٦٠٦٢) (٣/ ٤٩٨)

قوله: (فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ) التي لها الوليمة (خَادِمَهُمْ) أي: خادم أهل الوليمة فيها (أَنْقَعَتْ) أي: جعلتها[4] نبيذًا.

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٩٥٦).
(٢) في «م»: إضافته.
(٣) في «م»: معروف.
(٤) في «م»: جعلها.

عبد اللَّه بن أنيس

تقدم قريبًا.

(١٦٠٦٣) (٣/ ٤٩٨)

قوله: (غُلُولَ الصَّدَقَةِ) بضم الغين: الخيانة فيها.

عمرو بن الأحوص

جشمي له رواية في[1] «السنن الأربعة» في حجة الوداع، وقد شهد اليرموك في زمن عمر.

(١٦٠٦٤) (٣/ ٤٩٩)

قوله: (لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَىٰ نَفْسِهِ) أي: لا يتعدىٰ إثم جناية أحد إلىٰ غيره، وإن كانت الدية يتحملها العاقلة في الخطأ.

خريم بن فاتك

هو بالتصغير - أبو يحيىٰ أو أبو أيمن، أسدي، وفاتك من أجداده، صحابي شهد الحديبية، واختلف في شهوده بدرًا، نزل الكوفة ومات زمن معاوية.

(١٦٠٦٥) (٣/ ٤٩٩)

قوله: (سَوْطُ اللَّهِ) مدح لأهل الشام (وَحَرَامٌ) أي: ممتنع وقوعًا لا حرام شرعًا، وإلا فالحرمة الشرعية عامة غير مقصودة هاهنا، وعلىٰ هذا فهو كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥] (أَنْ يَظْهَرُوا) أن يغلبوا؛ أي: لا يقع للمنافقين[2] غلبة في الشام علىٰ المؤمنين، كما يمكن أن تقع في البلاد الأخر.

---

(١) من «م».

(٢) في «م»: للمباهين.

(١٦٠٦٦) (٣/ ٤٩٩)

قوله: (أَرْحَامًا) أي: قرابة (مِنْ هَذِهِ الْأَعْنَابِ) أي: خمرًا (فَلَمَّا سِرْتُ) لعله بالمهملة: من السير[١].

(١٦٠٦٧) (٣/ ٤٩٩)

قوله: (أَظَلَّتْ[٢] عَلَىٰ قَوْمٍ) أي: خرج ظلها من دار صاحبها إلىٰ دار آخرين (فَصَاحِبُهُ) أي: صاحب الظل؛ أي: من وقع الظل في داره (مِنْ قَطْعِ مَا أَظَلَّ[٣]) أي: القدر الذي صار ظلاً في داره.

عبد الرحمن بن عثمان

قد سبق ذكره.

(١٦٠٧٠) (٣/ ٤٩٩)

قوله: (عَنْ لُقَطَةِ الْحَاجِّ) بضم ففتح أشهر من سكون القاف، وقد جاء استثناء من يعرف، فقيل: يُعرِّف دائمًا، وقيل: سنة، كما في سائر البلاد، وإنما خص بالنهي؛ لزيادة التأكيد، كما خص في الإحرام النهي عن الفسوق، والله تعالىٰ أعلم.

علباء

مقتضىٰ كلام «الإصابة»[٤] أنه بكسر أوله فسكون اللام بعدها باء موحدة ومد، سلمي له صحبة، تفرد بحديثه علي بن ثابت، عن عبد الحميد بن جعفر، ذكره ابن عدي في «الكامل».

---

(١) في «م»: البسر.
(٢) في «الأصل»: أظللت. والمثبت من «م»، والمسند المطبوع.
(٣) في «الأصل، م»: ظل. والمثبت من المسند المطبوع.
(٤) «الإصابة» (٤/ ٥٤٥).

(١٦٠٧١) (٣/ ٤٩٩)

قوله: (عَلَىٰ حُثَالَةِ النَّاسِ) بضم مهملة، وخفة مثلثة، الحثالة من كل شيء: رديئه.

هوذة الأنصاري

عن جده، لا يخفىٰ أن ظاهر هذا الكلام أن الصحابي جد هوذة، وظاهر الإسناد: أنه معبد بن هوذة، وقال الحسيني: هو هوذة بن قيس بن عبادة. وفي «الفهرست» تردد بين كونه معبدًا أو هوذة. وفي «التعجيل»[1] بعد نقل كلام الحسيني: قلت: نسبة هذا لسعد بن عبادة الأنصاري غلط، وسياق[2] الحديث عند أحمد ظاهره أنه لمعبد، ومثله سياق أبي داود. وقال أبو داود بعده: قال لي يحيىٰ بن معين: هو حديث منكر، وقد جزم أكثر من صنف في الصحابة أن صحابي هذا الحديث هو معبد لا هوذة، لكن وقع في الإسناد سقط عند ابن شاهين وابن منده، فيتوهم أنه لهوذة، والذي تحرر أن الصحبة لمعبد، وهو راوي الحديث[3]. انتهىٰ.

(١٦٠٧٢) (٣/ ٥٠٠)

قوله: (الْمُرَوَّحِ) بفتح الواو المشددة؛ أي: المطيب.

بشير بن عقربة

بفتح أوله وكسر المعجمة، جهيني[4] كنيته: أبو اليمان له ولأبيه صحبة، وقد جزم كثير بأن اسمه: بشر؛ بفتح فسكون، ويؤيد الأول: ما جاء عنه «أنه كان مع أبيه حين جاء إلىٰ النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: ادن. قال: فدنوت حتىٰ قعدت عن يمينه، فمسح علىٰ رأسي بيده، فقال: **ما اسمك؟** فقلت: بحير - بفتح أوله وكسر مهملة - فقال: **لا؛ ولكن اسمك: بشير**. وكان في لساني

---

(١) «التعجيل» (١/ ٤٣٣).

(٢) في «م»: وسيأتي.

(٣) تكررت في «الأصل».

(٤) في «م»: جهني.

عقدة، فنفث النبي ﷺ في فيَّ، فانحلت العقدة من لساني، وابيض كل شيء من رأسي ما خلا ما وضع يده عليه، فكان أسود» وجاء عنه أنه قال: «استشهد أبي مع رسول اللَّه ﷺ في بعض غزواته، فمر بي النبي ﷺ وأنا أبكي، فقال لي: **اسكت؛ أما ترضىٰ أن أكون أنا أبوك وعائشة أمك؟** قلت: بلىٰ». مات سنة خمس وثمانين بفلسطين، فلذلك يقال له: فلسطيني[1].

(١٦٠٧٣) (٣/ ٥٠٠)

قوله: (مَوْقِفَ رِيَاءٍ وَسُمْعَةٍ) أي: موقفًا يجزيه فيه جزاءَ الرياء والسمعة، أو يظهر فيه رياؤه وسمعته، أو موقفًا يظهر له فيه أنه كرامة، ويكون فيه فضيحة يسمع بها الخلق، واللَّه تعالىٰ أعلم.

عبيد بن خالد

بالتصغير سلمي يكنىٰ أبا عبد اللَّه، وقيل فيه: عبدة بغير تصغير، وقيل: عبيدة بزيادة هاء، له صحبة، وشهد صفين مع علي، وبقي إلىٰ أيام الحجاج، وأخرج حديثه: أحمد وأبو داود والنسائي والطيالسي.

(١٦٠٧٤) (٣/ ٥٠٠)

قوله: (قُتِلَ) علىٰ بناء المفعول (فَأَيْنَ) أي: إذا كان دون صاحبه، ويكون المطلوب: لحوقه به؛ فقد بطل صلاته وغيرها؛ بل هو فوق صاحبه بما فعل من الأعمال بعده، وبه ظهر فضيلة العمر إذا كان مع التوفيق.

رجل غير مسم.

(١٦٠٧٥) (٣/ ٥٠٠)

قوله: (عَاصِبًا) أي: شادًّا العصابة برأسه (تَزِيدُونَ) أي: مالاً وإقبالاً

---

(١) «الأصابة»: (١/ ٣٠٢).

وأعوانًا، وهذا إشارة إلىٰ أن الملك فيهم، ويحتمل أن المراد: أن الهجرة من بلاد الكفر إلىٰ بلاد الإسلام باقية؛ فيمكن الزيادة في المهاجرين بخلاف النصرة؛ فقد انقطعت بوفاته ﷺ فلا يمكن الزيادة في الأنصار وإلىٰ الأول يشير **قوله:** (عَلَىٰ هَيْئَتِهَا) كما لا يخفىٰ (عَيْبَتِي) بفتح فسكون (أَوَيْتُ) بالمد أو قصرًا[1]، والثاني أظهر؛ أي: موضع الأسرار الذي جئت إليه ورجعت.

خادم النبي ﷺ.

(١٦٠٧٦) (٣/ ٥٠٠)

قوله: (مِمَّا يَقُولُ) أي: ممن يسأل عن حاجة الخادم (إِمَّا لَا) بكسر الهمزة وتشديد الميم بإدغام نون (إن) الشرطية في ميم (ما) الزائدة، والتقدير: أي أن لا تترك هذه الحاجة، وفيه تعظيم لهذه الحاجة، وأنها تحتاج إلىٰ معين؛ فكن أنت مُعينًا لي علىٰ قضائها بكثرة السجود، وقريب من هذا المعنىٰ قد جاء عن ربيعة بن كعب الأسلمي في مسلم، وأبي داود، [وكان، بل سيجيء التصريح في المسند بغير هذا المعنىٰ في مسند ربيعة في مسند المدنيين، فالظاهر أن هذا المبهم هو ربيعة][2] والله تعالىٰ أعلم.

وحشي بن حرب الحبشي

مولىٰ بني نوفل، قيل: قتل حمزة يوم أحد، ثم شارك في قتل مسيلمة، يكنىٰ أبا سلمة، وقيل: أبو حرب، وشهد وحشي اليرموك، ثم سكن حمص[3]، ومات بها، وقد عاش إلىٰ خلافة عثمان.

---

(١) في «م»: بالمد والقصر.

(٢) من «م».

(٣) في «الأصل»: الحمص. والمثبت من «م».

(١٦٠٧٧) (٣/ ٥٠١)

قوله: (هَلْ لَكَ فِي وَحْشِيٍّ) أي: رغبة في زيارته (حَمْيتٌ) بفتح حاء مهملة وسكون ميم: زق كبير للسمن؛ أي: مثله، وكان سمينًا (وَقَفْنَا) أي: قمنا أو اطلعنا، والمشهور في هذا المعنىٰ التعدية؛ فينبغي علىٰ هذا المعنىٰ بناء المفعول (مُعْتَجِرٌ) بكسر الجيم؛ أي: لف العمامة علىٰ رأسه من غير أن يديرها تحت حنكه، كذا ذكره القسطلاني، وقال غيره: الاعتجار بها: أن يلفها[1] علىٰ رأسه، ويرد طرفها علىٰ وجهه، ولا يعمل منها شيئًا تحت ذقنه، وقال: كأنه[2] غطىٰ وجهه بعد الاعتجار، وبه ظهر قوله (مَا يَرَىٰ وَحْشِيٌّ . . .) إلخ (أُمُّ قِتَالٍ) بكسر قاف، وفتح مثناة فوقية مخففة (أَبِي[3] الْعِيصِ) بكسر فسكون (فَاسْتَرْضِعْ) أي: اطلب له من يرضعه (إِلَىٰ قَدَمَيْكَ) أي: كأنها مثل قدمي ذلك الغلام (طُعَيْمَةَ) بالتصغير (يَوْمَ عِينِينَ) تثنية عين: اسم جبل عند أُحُد، والمراد: عام وقعة أحد (سِبَاعٌ) بكسر السين المهملة وتخفيف الموحدة: اسم رجل من خزاعة (مِنْ مُبَارِزٌ؟) أي: هل من مبارز؟ كما في البخاري، أو هي موصولة، وهو[4] علىٰ التقديرين حال؛ أي: قائلاً ذلك (أُمِّ أَنْمَارٍ) بفتح الهمزة وسكون النون: كانت أمة مولاة لبعض ثقيف (مُقَطِّعَةِ) بكسر الطاء المشددة (الْبُظُورِ) بضم الموحدة: جمع بظر، وهي اللحمة تقطع من فرج المرأة عند ختانها، تعيير بأن أمه كانت أمة ختانة للنساء (أَتُحَادُّ اللَّهَ) بضم حرف المضارع وتشديد الدال؛ أي: تعارضه وتعاديه (كَأَمْسِ الذَّاهِبِ) أي: قتله فلحق الماضي[5] (وَأَكْمَنْتُ) علىٰ بناء المفعول؛

---

(١) في «الأصل»: يلقها. والمثبت من «م».

(٢) في «م»: وكان.

(٣) في «الأصل، م»: إلىٰ. والمثبت من المسند المطبوع.

(٤) في «م»: وهي. (٥) في «م»: بالماضي.

أي[1]: أمرت بأن[1] أختفي له، وفي البخاري[2] «كَمَنْتُ» بلا همزة، وهو كنصر[3] و[4]سمع: اختفيت (رَمَيْتُهُ) أي: بحربتي، كما في رواية[2] «فِي ثُنَّتِهِ» بضم المثلثة وتشديد النون؛ أي: في عانته (ذَاكَ الْعَهْدُ بِهِ) كناية عن الموت (فَشَا) أي[5]: ظهر (فَأَرْسَلَ) علىٰ بناء المفعول؛ أي: من الطائف، وفي البخاري[2]: (فَأَرْسَلُوا) أي: أهل الطائف (لَا يَهِيجُ) بفتح حرف المضارع؛ أي: لا يزعجهم ولا ينالهم بمكروه (إِذْ قَالَ) أي: قال ما سبق، حين قال هذا القول فـ(إِذْ) ظرف للقول السابق (أَنْ تُغَيِّبَ) بتشديد الياء (فَأُكَافِئَ بِهِ) بهمزة في آخره؛ أي: افعل من الحسنة ما يساوي قتل حمزة من السيئة (مِنْ أَمْرِهِمْ) أي: أمر الناس من المحاربة العظيمة (فَإِذَا رَجُلٌ) أي: فإذا مسيلمة رجل (ثَلْمَةِ) بضم مثلثة وسكون لام؛ أي: خلل الجدار المكسور (جَمَلٌ) في عظم الجثة (أَوْرَقُ) لونه كالرماد (ثَائِرٌ) منتشر[6] شعر رأسه (وَدَبَّ) أسرع ووثب[7] (عَلَىٰ هَامَتِهِ) بالتخفيف؛ أي: رأسه (وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) لقبوا مسيلمة الكذاب بذلك.

رافع بن مكيث

بوزن عظيم آخره مثلثة، جهني شهد العقبة[8]، وكان أحد من حمل راية جهينة يوم الفتح.

(١٦٠٧٩) (٣/ ٥٠٢)

قوله: (نَمَاءٌ)[9] بفتح ومد؛ أي: زيادة في الخير (زِيَادَةٌ فِي الْعُمُرِ) أي: سبب لها.

---

(١) في «م»: أن.
(٢) «صحيح البخاري» (٣٨٤٤).
(٣) في «م»: نظر.
(٤) في «الأصل»: أو. والمثبت من «م».
(٥) من «م».
(٦) في «الأصل»: منشر. والمثبت من «م».
(٧) في «م»: ورتب.
(٨) في «م»: بيعة الرضوان.
(٩) في «م»: إنماء.

أبو لبابة

سبق ذكره.

مجمع بن يعقوب

عن غلام من أهل قباء، مجمع بن يعقوب بضم الأول، وتشديد الثالث مكسورًا، ليس من الصحابة.

(١٦٠٨١) (٣/ ٥٠٢)

قوله: (فَسُقِيَ) علىٰ بناء المفعول.

زينب امرأة عبد اللَّه، ثقفية

اختلف في اسم أبيها، قيل: معاوية[(١)]، وقيل: أبو معاوية، وقيل: عبد اللَّه ابن معاوية، وزوجها: ابن مسعود - رضي اللَّه تعالىٰ عنه.

(١٦٠٨٢) (٣/ ٥٠٢)

قوله: (تَصَدَّقْنَ) أمر من التصدق (مِنْ حُلِيِّكُنَّ) بضم فكسر فتشديد؛ أي: لو لم يتيسَّر الصدقة إلا من الحُليّ لكان مطلوبًا، فكيف لو تيسر من غيرها؟ (خَفِيفَ ذَاتِ الْيَدِ) أي: قليل الأموال التي تصاحب اليد؛ فالمراد بذات اليد: الأموال (وَلَا تُخْبِرْ) أي: من نفسك، وإلا فبعد السؤال منه ﷺ تعين الإخبار (مَنْ) استفهامية؛ أي: لا تخبر جواب هذا السؤال، ولا تذكره بلا سؤال، فلا يرد أن الإخبار (كَيْف) تعلق بالاستفهام (زَيْنَبُ) أي: كل منهما زينب (نَعَمْ) عدم التعرض لكون الصدقة فرضًا أو تطوعًا يدل علىٰ جواز الفرض، وهو الموافق لإطلاق ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [التوبة: ٦٠] من غير فرق بين الفقير القريب والبعيد، لكن كثير من أهل العلم يحمله علىٰ التطوع؛ فلعله يجيب عن عدم التعرض بظهور أنها تطوع عنده.

---

(١) في «م»: معوته.

رائطة

ويقال: ريطة[١] بنت عبد اللّٰه بن معاوية، ثقفية امرأة ابن مسعود، وجاء: رائطة، قيل: اسمها زينب، ورائطة لقب لها في السابقة، وقيل: هما ثنتان.

(١٦٠٨٥) (٣/ ٥٠٣)

قوله: (وَكَانَتْ امْرَأَةً صَنَاعًا) في «القاموس»: امرأة صناع اليدين؛ كسحاب: حاذقة ماهرة بعمل اليدين، وامرأتان صناعان، ونسوة صُنُع؛ ككتب.

أم سليمان

في «الفهرست»: هي أم جندب، وفي «الإصابة»[٢]: أم جندب الأزدية، والدة سليمان بن عمرو بن الأحوص.

(١٦٠٨٧) (٣/ ٥٠٣)

قوله: (لَا يَقْتُلُ) نفي بمعنىٰ: النهي أو نهي، **وقوله:** (لَا يُصِيبُ) بثبوت الياء، لا يحتمل الوجه الثاني (حَصَىٰ الْخَذْفِ) بخاء وذال معجمتين، وهو رمي حصاة ونواة بأن تأخذها بين سبابتيك وترمي بها، والمقصود: بيان الصغر. هذا آخر مسند المكيين، وأول مسند المدنيين، هكذا في النسخ وكلام «الفهرست» يدل علىٰ أنه خلط بين مسند المكيين والمدنيين.

* * *

(١) في «م»: رائط.
(٢) «الإصابة» (٨/ ١٨٢).